

سنوات مبارك الأخيرة في حكم مصر!!!!

توثيق: دكتور علي السلمي



الجزء الثالث

2019



إهداء.

إلى أرواح شهداء ثورة 25 يناير....!

المحتويات

صفحة	موضوعات الجزء الأول	الفصول
الجزء الأول		
6	مصر التي حكمها مبارك ثلاثين عاما !	الأول
342	مصر والفساد في السنوات الأخيرة من عصر مبارك	الثاني
الجزء الثاني		
5	مرفض مبارك تعديل الدستور ثم تعديلات 2005 و 2007	الثالث
33	دعوى توريت جمال مبارك وتأثير رجال الأعمال	الرابع
98	انتخابات مجلسي الشعب والشورى في 2010	الخامس
179	نظام مبارك وجماعة الإخوان المسلمين وقيارات الإسلام السياسي	السادس
الجزء الثالث		
7	كوارث الخصخصة وحكاية الصكوك الشعبية	السابع
131	حكومات نظام مبارك وقضايا العدالة الاجتماعية	الثامن
161	سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها العربية والدولية في عهد مبارك	التاسع
436	كذب وتقارير تصف فشل نظام مبارك !	العاشر
454	الفشل الكبير	الحادي عشر



ملحوظة مهمة:

كل المعلومات في هذا الوثيق هي من مصادر إعلامية ومواقع إخبارية ومواقع للتواصل الاجتماعي
مصرية وإقليمية ودولية، دون تدخل من جانب مُعد الوثيق في المادة التحريرية، لذا يرجى حين
الاطلاع على تلك المعلومات ألا ينزع العامل معها بدون تأمل وتحليل ملدى مصداقيتها !

ولا يعني إدراج أي مقال أو رأي أو معلومات الموافقة أو القبول لها من جانب مُعد الوثيق، بل إن
أمانة الوثيق تقتضي عرض كل الآراء والمعلومات المناهضة بغض النظر عن رأي القائم بعملية الوثيق.
والأمس متروك في النهاية للقارئ لتقرير ما يوافق عليه أو ما يرفضه !

الفصل السابع

كوامرث الحخصة وحكاية الصكوك الشعبية

المبحث الأول

في موضوع الخصخصة

١. الخصخصة.. حكاية بيع أصول مصر¹

سياسة فاشلة تسببت في تشريد مليون ونصف المليون عامل

نشر في **آخر ساعة** يوم 19 - 07 - 2011

تعدد أوجه الفساد الذي خلفته الحكومة السابقة التي سرقت ونهبت أموال المصريين، بطرق غير مشروعة وأحيانا بوسائل مشروعة وقانونية أخفت خلفها سرقة ونهب لأموال المصريين .

الخصخصة كانت أبرز السبل القانونية التي سلكتها الحكومة السابقة للاستيلاء على المال العام، مما أدى إلى ضياع ما يقرب من 98 شركة وبيعها بأبخس الأسعار.. الآن وبعد إلقاء القبض علي رئيس الوزراء الأسبق د. عاطف عبيد هل سيتم فتح ملف الخصخصة مجددا.

"فشل ويجب معاقبة كل من طبقوه "هذه العبارة التي حملتها ثورة 25 يناير التي نادت بكثير من الإصلاحات الاقتصادية كان نظام الخصخصة أبرزها والذي أثبت فشله وبجدارة بعد أن بدأ في مطلع التسعينيات من القرن الماضي في عهد حكومة عاطف عبيد أسوأ رئيس وزراء جاء في تاريخ مصر كما وصفه الجميع لأنه من بدأ سياسة فاشلة تسببت في إهدار ملايين الجنيهات ، ولعل أبرز الشركات التي باعها شركة «النشا والجلوكوز» التي كانت فريدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وتم خصخصتها عام 3002 وبيعها لرجل الأعمال الكويتي ناصر الخرافي، والذي يمثله في مصر أحمد الخياط ومعتز الألفي، واشتري الخرافي الشركة في عهد عبيد بمبلغ 661 مليون جنيه دفع منها 621 مليون جنيه، رغم أن أصولها تزيد علي 004 مليون جنيه. وتسلم القيادة من بعده الدكتور نظيف الذي أكمل مسيرة " خصخصة البلاد " وقام ببيع عدد كبير من الشركات بأثمان بخسة، من خلال وزير الخصخصة محمود محيي الدين الذي نفذ الخطة علي أكمل وجه وتسبب في حمي خصخصة الشركات على

¹ <http://www.masress.com/akhersaa/3174>

مدار حكومة نظيف رغم ارتفاع حصيلتها إلا أن نظام الخصخصة قد فشل في تخفيض عجز الموازنة بالدولة، رغم ارتفاع حصيلة الخصخصة إلى ما يزيد على 300 مليار جنيه. ولكن ثورة 52 يناير خلقت حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي طالبت بوقف بيع البلاد وتعالى الأصوات المنادية بإعادة فتح ملفات جميع الشركات التي تمت خصصتها قبل عام 2004 حتى الآن، وعودة هذه الشركات إلى الدولة.

ثمة مفاجأة كشفها تقرير لمركز حقوق الأرض حول فساد صاحب عملية بيع شركات القطاع العام في إطار برنامج الخصخصة في مصر، حيث كشف عن حقيقة بيع أصول مصر بعد إعلان أن حصيلة البيع 23 مليار جنيه من إجمالي بيع 413 شركة، بينما كانت حصيلة بيع 623 شركة هي 23 مليار جنيه إجمالي قيمة بيع 413 شركة فقط. ويضيف التقرير إن إجمالي ماجري بيعه من شركات في القطاع العام هو 413 شركة وحتى عام 2006 كانت 642 شركة، وكانت حصيلة البيع 23 مليارات و737 مليون جنيه، حيث تمت تصفية 33 شركة وبيع 84 شركة للمستثمرين وبيع أصول 36 شركة إلى جانب بيع وحدات إنتاجية وتأجير 52 شركة.

والضحية في النهاية هم العمال وتعالى الأصوات بعد ثورة يناير مطالبة الحكومة بإعادة النظر فيها والتحقيق مع الفاسدين الذين حصلوا على عمولات مقابل التفريط في المال العام، حيث تم تشريد ما يقرب من مليون ونصف المليون عامل كانوا يعملون بالقطاع العام ولم يتبق منهم إلا 400 ألف الآن.

ضحايا الخصخصة

ولعل أبرز هذه الاحتجاجات ما طالب به عمال الغزل والنسيج بضرورة عودة هذه الشركات إلى الدولة، بعد بيع الشركة بالقيمة الدفترية فقط مما يعتبر إهداراً للمال العام، كما أن المشتريين حصدوا من وراء هذه الصفقات ملايين الجنيهات من خلال غلق المصانع واستخدامها في بناء العقارات بهدف التربح بدلا من تعظيم الإنتاجية.

وليست القضية فقط عمال الغزل والنسيج بل عمال شركة حلج الأقطان الذين تقدموا ببلاغ للنائب العام لإثبات وقائع الفساد بالشركة، كما يواصل أكثر من 400 من عمال شركة باكين للبويات في ثلاثة فروع للشركة اعتصامهم مع استمرارهم في العمل للمطالبة بتثبيت العمالة المؤقتة.

كما نظم ما يقرب من 500 عامل من عمال شركة بترو جاسكو اعتصاما مفتوحا أمام الفرع الرئيسي للشركة مطالبين بتنفيذ قرارات وزير البترول والتي كان أقرها منذ عدة أيام والتي تتضمن تطبيق اللوائح التأسيسية «القديمة» ومراجعة موقف المفصولين وعودتهم للعمل.

ويحكي لنا صابر إبراهيم محمد قائلا " إنه قام مع مجموعة أخرى برفع دعوي قضائية ضد محافظ 6 أكتوبر بسبب خصخصة مياه الشرب، ومعاناة قري الرهاوي ونكلا وأم دينا من تلوث مياه الشرب حيث إن موقع محطة المياه التي تغذي قراهم تقع بجوار مصرف مياه الصرف الصحي وأدى ذلك إلى اختلاط المياه الجوفية بمياه الصرف الصحي بمياه الشرب مما أدى إلى إصابة العديد من أهالي القرية بالأمراض المزمنة وتفشي المرض بين السكان البالغ عددهم أكثر من 10000 نسمة بأمراض الفشل الكلوي وبالرغم من ذلك تقوم شركة المياه بتحصيل فواتير عالية الثمن قيمة المياه الملوثة".

وطالب صابر بوقف تنفيذ القرار ووقف فرض وتحصيل رسوم من جانب شركة المياه على الأهالي، ونقل محطة تحلية المياه بعيداً عن المصرف، وحتى الآن لم يحدد له جلسة.

هبات ثروات مصر

يقول د. مختار الشريف أستاذ الاقتصاد جامعة القاهرة : نظام الخصخصة أدى إلى ضياع ثروات البلد، وضياع حقوق العمال ، فغالبية هذه الشركات بيعت بأسعار بخسة، ويضيف أنه لابد من إعادة النظر مجددا في سياسة الخصخصة والعمل علي

عودة هذه الشركات إلى الدولة، نظرًا لأنها بيعت بالقيمة الدفترية فقط مما يعتبر إهدارًا للمال العام.

ويعرض الدكتور إيهاب الدسوقي الخبير الاقتصادي - تقرير لجنة القوي العاملة عن أوضاع الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية إلى أنها أنشئت عام 1960 بهدف تطوير معدات الاتصال في مصر، وقد خضعت لسلطة الدولة حتى عام 2000 وظلت تمثل دعماً دائماً لميزانية الدولة بما تحققه من وفورات وأرباح وصلت إلى ما يقرب من 30 مليون جنيه، وكانت نسبة التصنيع المحلي تمثل 80% من إنتاجها وكان للشركة إسهام في التطوير الدائم لمهمات القوات المسلحة في السلم والحرب. وفي إطار الخصخصة قامت شركة الصناعات الهندسية ببيع 90% من إجمالي أسهم الشركة لمستثمر رئيسي أو مجموعة من المستثمرين مع تخصيص نسبة 10% لاتحاد العاملين المساهمين بالشركة.. وتم بيع 80% من الشركة في أكتوبر 1999 بمبلغ 29.2 مليون جنيه سدد منها 72.3 مليون جنيه تمثل 30% من قيمة الصفقة وتم سداد باقي المبلغ علي ستة أقساط نصف سنوية متساوية.

وذكر التقرير أنه تمت خصخصة الشركة بهذه الصورة وبيعها بتسهيلات لا نظير لها في السداد ،وبدلاً من تدوير رأس المال لتحقيق الأهداف استغل المستثمر هذه الأموال لإنشاء شركة أخرى معفاة من الضرائب يقوم من خلالها بتوريد المعدات اللازمة للشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية بأسعار مرتفعة جداً واستطاع بذلك أن يربح الملايين. وقام المستثمر عن عمد بتكبيد الشركة الكثير من الخسائر وعمد إلى بيع أرضها لسداد المديونيات مما زاد أوضاع الشركة سوءاً وتراكت عليها الديون ووصلت أحوالها إلى ضعف قدراتها التنافسية على مزاحمة الإنتاج الصيني وزيادة المصروفات الإدارية وارتفاع قيمة الأجور لتعيين عمالة براتب يصل إلى 40 ألف جنيه شهرياً وارتفاع قيمة المخزون لسوء حالة البضائع وارتفاع المديونية حتى 113 مليون جنيه.

وفي مفاجأة فجرها تقرير لجنة القوي العاملة عن وضع شركة طنطا للكتان والزيوت أكد أن هذه المشكلة امتداد لظاهرة صاحبت سياسة الخصخصة كان العمال أول ضحاياها كما تأثرت الدولة بانخفاض الناتج القومي وزعزعة أمنها الاجتماعي والسياسي إذ ظهر نمط جديد تمثل في الاعتصام أمام البرلمان بعد استنفاد جميع السبل القانونية والودية للحصول على الحقوق.

داعيا الحكومة إلى وقفة جادة لفرض الحل لمشاكل كانت هي الضلع الأكبر في إيجادها عندما باعت هذه الشركات ، وقد تم بيع الشركة لمستثمر سعودي هو عبد الإله الكعكي بمبلغ 83 مليون جنيه استقر فقط على خمسين مليوناً بعدما تم خصم ثمن الأرض والأصول الثابتة والمتداولة لضمان استمرار نشاط الشركة والحفاظ على استمرارها وضمان حقوق العمال.

بينما تقول د. جيهان جمال خبيرة اقتصادية إن فساد الخصخصة أضر بمصالح البلد بعد بيع 50 مليون متر مربع بسعر رخيص لشركة المستقبل للتنمية العمرانية التي بها شكوك عن مساهمة جمال نجل الرئيس مبارك بها، مشيرة إلى بيع شركة "عمر أفندي" التي كانت قيمتها السوقية 5 مليارات جنيه وبيعت ب 650 مليون جنيه أي أقل من 15٪ من ثمنها.

وأشارت أيضا إلى صفقة شركة إيديال عام 1993 التي بيعت ب 325 مليون جنيه في حين تبلغ قيمتها السوقية 5 مليارات جنيه، لافتة إلى أن هناك العديد من الصفقات على هذه الشاكلة مثل المراحل البخارية والحديد والصلب.

كشف مسلسل الخصخصة عن ضياع ما يقرب من 98 شركة من أفضل الشركات المصرية التي استولي عليها رجال أعمال الحكومة السابقة من دون وجه حق وبعقود شابها البطلان مما أهدر ملايين الدولارات على البلاد وشرذ عددا ضخما من العاملين بهذه الشركات التي قامت الإدارات الجديدة لها بتسريحهم أو إنهاء خدمتهم بنظام المعاش المبكر.

" الخصخصة ورجال الأعمال " كان عنوان الدراسة التي أعدها الدكتور صلاح جودة - مدير مركز الدراسات الاقتصادية - حول فاتورة الفساد التي دفعتها مصر علي مدار ثلاثين عاما.

وكشفت الدراسة عن أنه لا يمكن عودة شركات الخصخصة إلى قطاع الأعمال العام إلا إذا شاب عقود البيع البطلان ، ويبلغ عدد الشركات التي تم خصخصتها من عام 1973 حتى الآن حوالي 173 شركة كانت من أفضل الشركات المصرية ذات الأغراض المتميزة وتحقق أرباحا هائلة ، وذات عمالة كثيفة، بينما يبلغ عدد الشركات التي شابها البطلان ما يقرب من 98 شركة ، سواء بسعر أقل من سعر التقييم أو من خلال مخالفات في بنود العقد.

وبحسب الدراسة فإنه لا يمكن الرجوع في الاتفاقيات التي تمت بين بعض الشركات الأجنبية ، أو يتم إلغاؤها لأنها تمت وفقا لمعاهدات وقوانين يجب احترامها ، والشركات التي يمكن استعادتها في كل عهود الخصخصة بدءا من وزارة عاطف عبيد انتهاء بوزارة محمود محيي الدين ، يمكننا فقط استعادة الشركات التي شابها البطلان أو التزوير في بعض الإجراءات ، في هذه الحالة يمكن للحكومة إما أن تسترد هذه الشركات أو تطالب بفروق الأسعار ، ولكن في حال قيام الحكومة بتأميم هذه الشركات ستحدث حالة هلع داخل السوق.

واللافت للانتباه أن هناك عددا كبيرا من الشركات التي يمكن استردادها لأنه قد شابها البطلان ، شركة المراحل البخارية بيعت إلى مستثمر كندي يهودي الجنسية ، قام بإلغاء الشركة وبيع الأراضي وخالف بنود العقد ، ولا بد من عودة مثل هذه الشركات إلى مظلة قطاع الأعمال العام ، كما توجد مخالفات صارخة لدي شركة «المعدات التليفونية» التي تم بيعها بأثمان بخسة.

ويعلق د. صلاح جودة - مدير مركز الدراسات الاقتصادية - قائلا " إن ثورة 25 يناير كشفت عن أشياء كانت غير معلومة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. مشيرا إلى إن

الفساد كان سياسيا واقتصاديا بالإضافة إلى ظلم اجتماعي بدا في قيمة فاتورة الفساد، وخلال الثلاثة عقود السابقة والفساد المالي والاقتصادي يتمثل في الرشاوي التي كانت تدفع لكبار الساسة والمسؤولين كذلك الإهدار الذي تم في الخصخصة التي تمت خلال الفترة من بداية التسعينات وحتى عام 2010.

وكذلك الإهدار في المال العام والتربح والاستيلاء على المال العام وجرائم تسهيل استيلاء الغير على المال العام كما إن هناك عنصرا مهما من عناصر الفساد والإفساد الاقتصادي وهو صدور قرارات اقتصادية وقوانين اقتصادية من أكبر المجالس التشريعية والتي تخدم فئة معينة ضالة هي الفئة التي كانت مسيطرة على مقاليد الحكم والحياة السياسية والاقتصادية وقتذاك وعددهم 20 شخصا كانوا يديرون دفة الأمور السياسية والاقتصادية في مصر خلال العشرين عاما الأخيرة.

ويوضح أن هناك حالات إثراء غير مشروع نتيجة الاستيلاء على المال العام قد ظهرت على البعض وهناك حالات استيلاء من البعض علي بعض المشروعات القومية والمشروعات المهمة مثل استيلاء أحمد عز علي الشركة الوطنية للحديد (حديد الدخيلة) وكذلك استيلاء البعض على شركات الأسمنت وعلى قطاع الأسمدة بالكامل وعلى الفنادق التاريخية وغير ذلك من المخازي التي كانت تحدث خلال العقدين الماضيين. ويؤكد أن فاتورة الفساد هذه كلفت الاقتصاد المصري خلال (الثلاثة عقود الماضية) ما لا يقل عن (5.1 تريليون جنيه مصري) وهذه المبالغ كانت موزعة على ال (20 فردا) الذين يديرون دفة الأمور الاقتصادية والسياسية في مصر وعلى رأسها رأس النظام السابق حسني مبارك.

وقد تم تحويل هذه المبالغ إلى الخارج حتى إن خزانة الدولة لم تقم بالاستفادة من هذه الأموال بسبب تهريبها ولذلك نجد إن فاتورة الفساد تسببت في تجريف الخزانة المصرية.

ورصدت دراسة أخرى أعدها الدكتور أحمد النجار الخبير الاقتصادي مساوئ الخصخصة. وتؤكد الدراسة أن الخصخصة من أهم السياسات الفاشلة التي يجب إعادة النظر فيها، وأشار د. النجار إلى أن الحكومة أصدرت قانون تجريم الاعتصامات والذي يعد قانونا فاسدا ويجب سحبه أو تطبيقه على بقايا أمن الدولة والبلطجية، موضحاً أن ذلك القانون لم يراع حقوق العمال والعدالة الاجتماعية.

وأشار النجار إلى أن هناك أموالا كثيرة موجهة لدعم الطاقة بالمصانع والشركات التي تمت خصخصتها والتي لم يستفد منها الاقتصاد المصري مثل شركة الإسكندرية للأسمدة والتي تمتلكها مجموعة الخرافي تتلقي غازا مدعوما يمثل نسبة 66% إلى 57% من مكونات الأسمدة لافتا إلى أنه عندما طلبت الدولة منهم بيع جزء من الإنتاج في السوق المحلي تم رفض الفكرة، كما أن شركات الأسمدة تبيع بأسعار مرتفعة في الوقت الذي تحصل فيه علي دعم كبير ولذلك لابد من إزالة الدعم أو تقليله في مجال الطاقة وتوجيه الدعم لخدمات حقيقية في التعليم والصحة وتمويل المشروعات الصناعية الضخمة يستفيد منها محدودو الدخل.

وأضاف أن الموازنة العامة الحالية للدولة فاسدة كسابقتها لأن النسبة الأكبر من الدعم تذهب للأغنياء ولا بد من حدوث تغيير جوهري، ولذلك يجب على العمال الضغط على الحكومة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وليس التصادم مع الحكومة .

وأكد النجار أن موضوع الخصخصة تم طرحه بشكل حقيقي عام 1991 وكان من المفترض أن يتم خصخصة الشركات التي تخسر فقط وليست كل الشركات، لافتا إلى أن ما حدث هو العكس، كما أنه لم يكن هناك أي ضمانات في شفافية ونزاهة عملية البيع، وكل ما تم لا علاقة له بالقيمة الحقيقية للشركات، ورغم أن النظام السابق ترك اقتصادا مجرفا إلا أنه من الممكن أن ينهض سريعا إذا تم وضع استراتيجية واضحة من خلال الاستغلال الأمثل للأيدي العاملة والموقع الجغرافي المتميز الذي

يمكن أن يحول مصر إلى أكبر مركز للاستثمارات الحقيقية في المنطقة عن طريق إنشاء مشروعات في المجالات التي تحتاجها مصر مع مراعاة أن الاقتصاد المصري القوي لن يبني إلا بسواعد أبنائها.

وأشار إلى أنه لم يكن هناك أي ضرورة لعمليات الخصخصة لأنه كان من الممكن أن يتم فتح المجال أمام القطاع الخاص مع بقاء القطاع العام كما هو. إن سياسة الخصخصة قطعت الطريق على الاستثمارات الجديدة وتسبب نوعاً من الركود الاقتصادي مما أدى إلى ضعف معدلات النمو وخلق نسبة كبيرة من الفقر والبطالة. مضيفاً أن الجهاز الرقابي الذي كان يشرف على عمليات الخصخصة وهو الجهاز المركزي للمحاسبات لم يعترض على أي صفقة في عمليات الخصخصة، رغم أن معظمها كانت فاسدة، لأن هذه العمليات كانت لها علاقة مباشرة برأس النظام والحكومات السابقة المتورطة في عمليات الفساد، ولذلك لابد أن يقف المجتمع وحركة العمال يداً واحدة للدفاع عن هذه الأصول التي تعد ملكاً للشعب كله، لمقاومة الفاسدين.

وأكد أن عمليات الخصخصة كانت تتم بطريقة منهجية وتعليمات حكومية مباشرة وأن رئيس الوزراء الأسبق عاطف عبيد أصدر قرارات في عام 4002 بتقييم الأراضي بأدنى الأسعار، مشيراً إلى أن تبديد هذا الجزء من شركات القطاع العام في الخصخصة جريمة تكفي لمحاسبة مبارك والمسؤولين السابقين، موضحاً أنه من المفترض أن تقوم الحكومة الحالية برفع دعاوي ضد الفاسدين من المستثمرين العرب والأجانب. ويعلق د. مصطفى النشردى بجامعة القاهرة قائلاً: "كان هناك فساد في برنامج الخصخصة وخاصة في مجالي الشركات التي تم طرحها في البورصة." ويضيف كانت الحكومة السابقة تقيم هذه الشركات بأسعار مبالغ فيها وثلاث أرباع الشركات التي تم طرحها في البورصة انخفضت أسهمها إلى أقل من النصف ما أدى إلى تعرض صغار المستثمرين لخسائر فادحة في البورصة حيث أقبلوا على شراء تلك الأسهم بضعف

سعرها و بالتالي خسروا نصف رأس مالهم نتيجة أخطاء التقييم وهذه الأزمة من آخر الأزمات التي تعرضت لها البورصة في مصر، وهذا دليل علي التخبط وعدم وضوح سياسة الخصخصة التي كانت ضد صغار المستثمرين في البورصة فالخصخصة من خلال البيع لمستثمر رئيسي ثم تشكيل لجان للتقييم ثم البيع بأسعار أقل من القيمة الحقيقية للشركة ولم يتم استخدام أساليب التقييم المعاصرة و من أهم تلك الأساليب أسلوب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية وتم الاعتماد فقط علي أسعار السوق وأيضا تم تقسيم الأراضي داخل المدن الكبرى مثل القاهرة والغربية والإسكندرية والسويس بأسعار المناطق الصناعية في حين قام المستثمر الرئيسي الذي اشترى المصانع داخل هذه المدن بنقل هذه المصانع خارج الكتلة السكانية وتم التصرف في الأراضي علي أساس أنها أرض مبان وحصل المستثمر علي أرباح أضعاف أضعاف السعر الذي دفعه في هذه المصانع ومن أهم الصفقات المريبة مصنع بيبسي كولا بالإسكندرية الذي تم نقله خارج المدينة وتم بيع الأراضي وإنشاء مبان عليها وبالتالي تم تحقيق مكاسب خرافية من هذه العملية وكان يجب أن يوضع شرط في عقد البيع بعدم استغلال الأرض في مشروعات غير صناعية ويمكن حل هذه المشكلة الآن بإصدار مرسوم بقانون يلزم هؤلاء المستثمرين أن يسددوا لخزينة الدولة فرق السعر بين الأرض كمشروع صناعي والأرض المخصصة للإسكان وهذا لم يحدث في مشروعات الطريق الصحراوي التي تم تخصيصها للاستصلاح الزراعي و تم تغيير النشاط إلي منتجعات سياحية وتم حساب فرق السعر والزمهم بسداد فرق الأسعار وأيضا صفقة مشروع عمر أفندي فالمستثمر الذي اشتراه بدأ بتغيير النشاط وتأجير المباني كمول تجاري و هذا يعتبر تغيير نشاط و هناك حاليا قضية مرفوعة لفسخ العقد نتيجة عدم الزام المستثمر الحفاظ علي العمالة و عدم تغيير النشاط وأيضا شركة طنطا للكتان والزيوت التي تقدر الصفقة ب 83 مليون والتي تتضمن أراضي علي الطريق الزراعي وقام المستثمر بعدم

استمرار المشروع وعدم صرف مستحقات العاملين وكان يرغب في بيع الاراضي الزراعية المخصصة لتخزين الكتان كمباني إسكان ويلاحظ أن المرسوم يحدد فرق الأسعار التي تم حسابها علي أنها أراض زراعية فقد دفع 100 جنيه للمتر بينما سعر المتر حالياً 5 آلاف جنيه.

ويشير النجار إلي أن صفقة ديون مصر التي قام فيها عاطف عبيد بمطالبة المستثمرين الأجانب شراء ديون مصر في الخارج بنصف قيمتها وأن يأتي بفك الدين ويحصل مقابله على مشروعات القطاع العام المعروضة للبيع وبهذا الأسلوب كان المستثمر الأجنبي يشتري قروض مصر بنصف قيمتها ثم يأتي إلى الحكومة يستبدل صفقة الدين بالمشروعات فبالتالي لم يسدد قيمة الصفقة نقدا ولكن سددتها بديون مصر الذي اشتراها بنصف قيمتها.

ومن جانبه أكد د. محمد البنا أستاذ الاقتصاد بجامعة المنوفية أنه لا ينصح بتأميم الشركات بل نستمر في دعم الأفراد والقطاع الخاص والمستثمرين وتوفير حوافز لهم وتوفير بيئة مؤمنة لمبادرات فردية لخلق أصول إنتاجية جديدة في مشروعات صغيرة ومتوسطة مثل الزراعية والحيوانية والسياحية .

2. يحيى حسين عبد الهادي: «الخصخصة» قد تصل لبيع القناة²

حوار / إيمان يحيى الأحد، 23 أكتوبر 2016

"الخصخصة عادت بالفعل.. لم تتوقف إلا بضعة شهور عقب ثورة يناير حياءً من الشعب الثائر، الآن زال الحياء بعد أن عادت أمانة السياسات لصدارة المشهد.. عادوا بشخصهم تقريبًا، فضلًا عن سياساتهم، إلا أنها كانت قاصرةً على شركات قطاع الأعمال، بينما الكلام يدور الآن علنًا عن بيع الأصول المملوكة للدولة على إطلاقها.. وهي عبارة فضفاضة تشمل كل أصلٍ عامٍ بما فيها المدارس والمستشفيات وقناة السويس".

كانت هذه إجابة المهندس يحيى حسين عبد الهادي، الضابط العسكري السابق والقيادي السابق أيضًا في حركتي "كفاية" و "لا لبيع مصر"، على سؤالنا بشأن المخاوف من عودة الخصخصة، وهو أحد أبرز محاربيها منذ أن تقدم ببلاغه الشهير إلى النائب العام عن فساد بيع "عمر أفندي" في عهد مبارك. وأضاف عبد الهادي في حوارهِ مع "المصريون" أن الرئيس السيسي "في طريقه لأن يبيع ما لم يبعه مبارك" من بنوك وطنية وشركات تأمين وبتترول، بالإضافة إلى ما تبقى من شركات قطاع الأعمال.. مدللًا على ذلك بما أعلنه المتحدث الرئاسي قبل اتفاق صندوق النقد بستة أشهر تقريبًا. *قضيت نحو عشرين عامًا في المؤسسة العسكرية منذ التحاقك بالكلية الفنية العسكرية ثم عملك كضابط مهندس.. هل يفرض عليك ذلك أيّ حدودٍ أو يضعك أمام خطوطٍ حمراء في المعارضة والانتقاد بصفتك رجلًا عسكريًا في الأساس؟ أنا مصريٌّ قبل أن أُصنّف عسكريًا أو مدنيًا.. هناك خطوطٌ حمراء أثناء الخدمة العسكرية تحظر الاشتغال بالسياسة أو التعبير عنها تأييدًا أو معارضةً.. وهذه القيود

²<https://almesryoon.com/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%A7%D8%AE%D9%86%D8%A9/953849-%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9%C2%BB-%D9%82%D8%AF-%D8%AA%D8%B5%D9%84-%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9>

حتميةً في أي جيشٍ محترفٍ.. والجيشُ المصريُّ جيشٌ محترفٌ بلا شك.. وقد التزمتُ بهذه الخطوط طوال خدمتي العسكرية التي تشرفتُ بها.. أما الآن فأنا مَدَنِيٌّ وفيما عدا عدم إذاعة أسرارٍ عسكريةٍ أخطتُ بها بسبب خدمتي السابقة، فإنني لا أعتزُّ بأي خطوطٍ حمراء تمنعني من انتقاد ومقاومة أي تصرفٍ أعتقد أنه ضد مصلحة الوطن حتى لو قام به عسكري.. الجيش مقدسٌ بمعنى أنه لا تسامح مع أي محاولةٍ لهدمه أو تفكيكه؛ لأن في ذلك تقويضًا للوطن نفسه، لكنَّ العسكريين ليسوا مقدسين.. هذا موقفٌ ثابتٌ لي وقد بدأتُه من أيام مبارك وأدعو الله أن يُثبتني على قولة الحق. *قدمتُ أوراق اعتمادك للشعب المصري ببلاغك الشهير عن فساد التقييم في صفقة عمر أفندي منذ عشر سنوات.. إلى أين انتهت هذه المعركة؟ كانت معركة عمر أفندي جزءًا من معركةٍ أكبر مع نظام مبارك.. وقد جرى عليها ما جرى في معركتنا مع نظام مبارك.. وحيث إن نظام مبارك لم يسقط ولم يكتمل النصر عليه فإن النصر في معركة عمر أفندي لم يكتمل أيضًا.. بعد ثورة يناير أفرجت الأجهزة الرقابية عن تقاريرها عن فساد الصفقة التي سبق وأن حجبته أيام مبارك وتكشفت تفاصيل فسادٍ أكبر مما تضمَّنها بلاغي، فحكم القضاء الإداري بمجلس الدولة بفساد الصفقة وتقدم بالحيثيات في مايو 2011 كبلاغٍ قضائيٍّ للنائب العام للتحقيق في الشق الجنائي الذي تكشَّف أثناء نظر القضية.. ورغم تعاقب أكثر من نائبٍ عامٍ من وقتها حتى الآن فإن أحدًا منهم لم يُحقق (مجرد تحقيق) في بلاغ مجلس الدولة مع أيٍّ من المتهمين المُحددin بالاسم.. وقد تم تحصين المتهمين من أي حسابٍ مستقبليٍّ بصدور قانون تحصين العقود، وهو ما يسرى على كل صفقات الخصخصة الفاسدة وليس عمر أفندي فقط. هل ترى أن الخصخصة في طريقها للعودة؟ الخصخصة عادت بالفعل.. لم تتوقف إلا بضعة شهور عقب ثورة يناير حياءً من الشعب الثائر، ظَلَّت فيها القيادات التي باعت في أيام مبارك في أماكنها تقاوم فتح الملفات؛ لأن فيها ما يُدينها ولعلَّ هذا ما يُفسِّرُ للناس قيام هذه القيادات بالطعن على الأحكام

القضائية التي أبطلت العقود الفاسدة.. الآن زال الحياء بعد أن عادت أمانة السياسات لصدارة المشهد.. عادوا بشخصهم تقريبًا، فضلًا عن سياساتهم.. الرئيس السيسي في طريقه لأن يبيع ما لم يبعه مبارك.. البنوك الوطنية وشركات التأمين وشركات البترول بالإضافة إلى ما تبقى من شركات قطاع الأعمال.. المتحدث الرئاسي أعلن هذا قبل اتفاق صندوق النقد بستة شهور على الأقل.. كانت الخصخصة سابقًا قاصرةً على شركات قطاع الأعمال.. الكلام يدور الآن علنًا عن بيع الأصول المملوكة للدولة على إطلاقها.. وهي عبارة فضفاضة تشمل كل أصلٍ عامٍ بما فيها المدارس والمستشفيات وقناة السويس. *كتبت مقالًا شهيرًا منذ قرابة الثلاثة أعوام تنفي فيه أكذوبة الإمبراطورية الاقتصادية للجيش، ومنذ أسابيع كتبت مقالًا آخر تعترض فيه على توسع الجيش في الأنشطة المدنية الاقتصادية.. بماذا تُفسّر هذا التناقض؟ لا يوجد أي تناقض.. مقالي القديم كان في بدايات 2014 وفتّدت فيه بالأرقام أكذوبة أن الجيش يسيطر على 40% من النشاط الاقتصادي في مصر.. ورصدت فيه كيف بدأت الفكرة بأن يقوم الجيش بإنشاء شركاتٍ تابعةٍ له تحقق هدفًا مزدوجًا: تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة غذاءً وكساءً بما يُخفف هذا العبء عن كاهل الموازنة العامة للدولة، وتأمين احتياجات القوات المسلحة من بعض الأنشطة التي باعته أمانة السياسات لأجانب مثل الأسمنت.. وكلا الهدفين نبيلٌ ومفيدٌ ومطلوبٌ.. ومقالي في 2014 صالحٌ مائة في المائة في 2014.. الواقع الجديد في أواخر 2016 مختلفٌ تمامًا.. إذ أن رئيس الدولة يعمد إلى تكليف القوات المسلحة بمهامٍ تدخل في صميم عمل القطاعات المدنية ولم يعد ذلك بصورةٍ استثنائيةٍ وإنما صار وكأنه سياسةٌ معتمدةٌ مع ترويج الإعلام المنافق لمقولاتٍ من عيّنة أن الجيش هو البديل الأكفأ للقطاعات المدنية؛ فضلًا عن إغراق المناصب التنفيذية بقياداتٍ عسكريةٍ وأمنيةٍ.. دعك من أنها اختياراتٌ فاشلةٌ وهزيلةٌ أصلًا وليست مبنيةً على الكفاءة.. لذلك أعلنتُ موقفِي الأخير الرافض لهذا التوجه الذي يدق إسفينًا لا معنى له بين الشعب وجيشه

وكأننا لا يكفينا ثنائيات الانقسام والفتنة الموجودة حتى نضيف ثنائيةً جديدةً هي ثنائية المدني والعسكري. الجيوش تتدخل استثنائيًا في حالات الكوارث الطبيعية.. كمُساعدٍ لا كبديلٍ لأجهزة الحماية المدنية.. الأصل في الأشياء أن الدولَ تنهضُ بتكامل (لا بتبادل) أدوار مؤسساتها.. دور الجيش أن يحمي بكفاءةٍ كل أنشطة الدولة المدنية.. لا ينافسها في مجالاتها ولا تنافسه في مجاله.. فكما نرفض لدرجة التحريم أن يقوم المدنيون بدور الجيش (الميليشيات) نرفضُ أن يحل الجيش محل قطاعات المناقصات والمزايدات في وزارات الدولة.. أو أن يُنافس في سوقٍ استهلاكيٍّ.. منافسة لن تكون عادلةً بأي حالٍ مهما صدقت النوايا.. فضلًا عن أن ممارسات السوق تخدش نقاء وطهارة الصورة الذهنية للجيش. *وبماذا ترد على القول بأن العسكريين هم الأصلح للمناصب المدنية؟ هو أيضًا مُجافٍ للحقيقة والواقع تمامًا.. فالعسكريون الذين يضعهم المصريون في منزلة التقديس مثل عبد المنعم رياض والشاذلي والرفاعي والجمسي وغيرهم نالوا مكانتهم لكفاءتهم العسكرية لا المدنية.. والأسماء ذات الخلفية العسكرية التي برزت في قطاعات الإنتاج والإبداع مثل ثروت عكاشة وصديقي سليمان ومحمود سامي البارودي وغيرهم برزوا؛ لأنهم أكفاء لا لأنهم عسكريون.. بدليل أن غيرهم فشلوا.. هذا رأيي قلته متوقعًا ألا يزايد عليَّ أحد؛ لأنني في الأساس ذو خلفيةٍ عسكريةٍ وأتشرف بذلك.. وإن كان لا يوجد ما يمنع من المزايدة. *ما تقييمك للحرب التي تشنها الدولة ضد الفساد؟ هي حربٌ كلاميةٌ فقط، إذ أن قضايا الفساد الروتينية التي يتم كشفها في كل العصور لا تعنى حربًا حقيقيةً من النظام ضد الفساد.. الخطيئة الكبرى التي وقع فيها النظام الحالي وصارت واضحةً لكل ذي عينين هي الارتواء في أحضان بقايا نظام مبارك بِشَقِيهِ: رجال أعماله وأمن دولته.. وبما أن نظام مبارك هو نظامٌ فاسدٌ بحكم تكوينه، فإن الانطباع العام يوحى بأن الحرب ضد الفساد هي حربٌ بالكلام الطيب والشعارات الفارغة من أي مضمون.. الحرب ضد الفساد تكون بالقدوة والإجراءات.. فأَيُّ حربٍ تلك التي يمتنع

فيها رئيس الجمهورية عن الالتزام بإجراء دستوري صغيرٍ لن يكلفه شيئاً رغم رمزيته الكبيرة وهو نشر إقرار ذمته المالية في الجريدة الرسمية؟ وكيف تحارب الفساد وأنت تُكَبِّل الصحافة وهي أداة أي نظامٍ لفضح الفساد؟ وكيف تحارب الفساد وأنت تُقِيل ثم تحاكم رئيس أكبر جهاز رقابي، ليس لأنه فاسد وإنما لأنه حَذَر من تضخم الفساد؟ وكيف تحارب الفساد وأنت تُقَنَّ التصالح مع لصوص المال العام؟ * وما رأيك في دعوة البعض لإعادة ترشيح الرئيس السيسي لفترةٍ رئاسيةٍ ثانية؟ ودعوة المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي إلى صناعة البديل؟ وفكرة تشكيل الفريق الرئاسي التي أعلن عنها الدكتور عصام حَجِّي مؤخراً؟ نظرياً من حق أي مصري أن يترشح وفقاً للدستور.. ولكن قبل أن تتناقش في افتراضاتٍ نظرية، أين هو هذا الدستور؟ الدستور ينص على قيام الهيئة الوطنية للانتخابات بإدارة الانتخابات باستقلاليةٍ تامةٍ عن السلطة التنفيذية.. أين هي هذه الهيئة التي نَصَّ عليها الدستور؟ الرئيس الحالي يضرب بعرض الحائط نصوص الدستور.. وأي انتخاباتٍ ستُجرى في عهده.. رئاسيةً كانت أو محليات.. ستكون نسخةً كربونية مما يُسمى مجلس النواب.. لا داعي للانشغال بتفاصيل ديمقراطية مع نظامٍ غير ديمقراطي.. كيف يستقيم الظل والعود أعوج؟ * تنقسم النخبة حالياً في تقييمها لنظام الرئيس السيسي إلى فريقين: فريق لا يرى إلا الإخفاقات، وفريق لا يرى إلا الإنجازات ممثلةً في المشروعات القومية الكبرى.. فألى أيّ الفريقين أنت أقرب؟ أتحفظ على لفظ النخبة قبل الاتفاق على تعريفها.. وأستبعد من إجابة سؤالك كُلاً من الموتورين والطبّالين؛ فهؤلاء لا موضوعية لتقييمهم.. أما تقييمي للنظام الحالي في مصر فأعتقد أنه أقرب لمن قال فيهم الله تعالى (خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً).. ومن مبادئ الإدارة أن الإخفاق أو الإنجاز يُقاس بالمقارنة بالحالة عند بدء الفترة الرئاسية.. في هذا الإطار فإن الإنجاز الواضح يتجلى في محور استعادة الروابط الخارجية للدولة المصرية لا سيّما مع دول الاتحاد الأفريقي، وأعتقد أن معظم هذا الإنجاز يُحسب للوزير السابق نبيل فهمي..

كما حدث تحسُّنٌ في البداية في محور الأمن الداخلي العام، أي أمن الشارع، مقارنةً بالحالة عند نقطة البداية، إلا أن تَعَوُّل عناصر أمن الدولة القديمة وما ترتب على ذلك من إخفاقٍ شديدٍ في مجالات الحريات العامة وحقوق الإنسان قد خَصَم من الإنجاز الذي تحقق على هذا المحور.. أما ما يُسميه الإعلام الرسمي بالمشروعات القومية الكبرى فلا أستطيع أن أعتبره إنجازًا.. ليس فقط لأن مصر دولةً كبيرةً لا تتوقف فيها حركة بناء الكباري وشق الطرق والأنفاق أيًا كان رئيسها، وحتى لو لم يكن فيها رئيسٌ طالما توجد ميزانية، ولكن لأنني لا أستطيع الحكم عليها الآن سلبيًا أو إيجابًا، إلا بعد أن تظهر نتائجها الحقيقية لا الغنائية على الأرض، لا سيَّما أنَّ دراسات جدواها تُعاملُ كالأسرار العسكرية ولا نعلم عنها شيئًا.. هذه بديهيات التقييم. *البعض يقول إنَّ حكومة شريف إسماعيل عبءٌ على الرئيس لأن خطواته تسبق خطواتها.. ما رأيك؟ الرئيس هو الذي أتى بهذه الحكومة وصُنِعت على عينه.. بل إنه يبدو وكأنَّه رئيس الحكومة من كثرة اجتماعاته الفردية بالوزراء متجاوزًا رئيس الوزراء الذي يبدو وكأنَّه غير موجود.. فالإجابة بصراحة هي أن الرئيس وحكومته شيءٌ واحدٌ وهو مسئولٌ عن أدائها سواء بالاختيار أو بالممارسة.

3. ثمان خطوات لخصخصة الصحة تبدأ بالنوسع في الاقتراض وتقول كاسيونال وتدنني الأجور

وتدمير المستشفيات الحكومية³

لم تتوقف خطط الخصخصة التي بدأت في عهد مبارك والتي امتدت من الشركات العامة إلى المرافق العامة واخيرا وصلت لخصخصة الخدمات العامة. وعندما أعلن وزير التخطيط أن الجهاز الإداري للدولة متخمة بالعمالة وأن الدولة يمكن ان تعيش بوجود 10% فقط من العدد الحالي لم يهتم البعض وحتى بعد صدور قانون الخدمة المدنية الذي يعود للحياة قريباً بعد التعديلات. ولكن عندما ردد رئيس الجمهورية نفس المقولة في عدة خطابات، فقد كانت إشارة البدء لخصخصة التعليم والصحة. فالتعليم والصحة تضم 2.6 مليون موظف يمثلون 49% من الموظفين في مصر، وعندما يتحدث الرئيس عن جهاز إداري رشيق يعمل ب 10% فقط من الموظفين الحاليين لا نعرف كيف يمكن ذلك في ظل وجود التعليم والصحة الذين تقدمهم الدولة وفي ظل وجود أكثر من 972 ألف يعملون بقطاع النظام العام وشئون السلامة العامة الذي يضم وزارة الداخلية.

الصحة يعمل بها ما يقرب من 700 ألف طبيب وممرض واداري وعامل ويخصهم حوالي 49 مليار جنيه في موازنة العام الحالي 2017/2016. وتسير الخطة على النحو التالي:

1. اقتراض ملايين الدولارات بدعوى اصلاح الصحة والمستشفيات الحكومية والوحدات الصحية. وقد فوجئ المواطنون بعد انتهاء أعمال التطوير في بعض المستشفيات مثل مستشفى بني سويف العام بقائمة بتكلفة الخدمات التي وصلت الي 700 جنيه لإزالة كيس دهني و1500 جنيه لاستئصال الزائدة في المستشفى العام.

³ <http://kassoun.org/reports-and-opinions/item/17406-2016-07-04-21-42-40>

2. تغول شركة أبراج كبيتال الإماراتية واستحوادها على منشآت صحية خاصة مثل مستشفى كليوباترا والقاهرة التخصصي ومعمل البرج وكايرو سكان وشركة أمون للأدوية وغيرها وكلها حصلت على شهادات تأهيل دولية وبالتالي عند بدء نظام التأمين الصحي الجديد تكون هذه الجهات هي المؤهلة للتعاقد بينما المنشآت الحكومية التي تزيد قيمتها على تريليون جنيه خارج المنظومة لعدم تأهيلها وحصولها على شهادة الجودة.
3. الاصرار على استمرار تدني أجور الأطباء والطواقم الطبية لدفعهم لترك العمل الحكومي والالتحاق بالقطاع الخاص أو الهجرة بينما تعاني عشرات بل مئات المنشآت الصحية من نقص الطواقم الطبية.
4. تدمير المستشفيات الحكومية والاسرة الحكومية على مدي سنوات بحيث تراجع عدد المستشفيات الحكومية من 1314 مستشفى عام 2003 إلى 657 مستشفى في عام 2013 وتراجع عدد اسرة المستشفيات الحكومية من 80.6 ألف سرير إلى 41.4 ألف سرير.
5. عدم توفير الحماية الكافية للطواقم الطبية لكي تصبح المستشفيات العامة أماكن غير آمنة على عكس الوضع في مستشفيات القطاع الخاص.
6. كانت الدولة قد انشأت 420 مستشفى بالقري الكبرى وجهزتهم ولكنها لم توفر لهم الطواقم الفنية والإدارية لتشغيلهم ، وحولتهم في فترة إلى وحدات صحة أسرة وظل العشرات منهم مباني مهجورة واستثمارات معطلة. أخيرا خرجت علينا وزيرة الاستثمار بخبر تأسيس شركة خاصة لتشغيل 75 من مستشفيات التكامل. وتري وزارتي الاستثمار والصحة أنه يمكن أن تطرح للاستثمار بطرق منها المشاركة مع القطاع الخاص أو تأسيس شركه متخصصة لإدارة المستشفيات بالتعاون مع جهات مختلفة أو تشغيل هذه المستشفيات عن طريق رجال الأعمال.

7. عدم التزام الحكومة بتوفير النسبة المحددة بالدستور للإنفاق على الصحة بما يكبل قدرات المخلصين داخل القطاع الصحي الحكومي.

1. زيادة الاعتماد على القطاع الأهلي والتبرعات لتوفير الخدمة الصحية ، بل ان صندوق تحيا مصر الذي يعتمد على التبرعات دخل أيضا لتقديم خدمات صحية في ظل تخلي الدولة عن دورها. ولكي تصبح الخدمة الصحية مجرد تبرع من أصحاب القلوب الرحيمة والاثرياء بدء من مستشفى سرطان الأطفال ثم المعهد القومي للأورام واخيرا حملة القضاء علي فيروس سي.

هكذا تم إغراق مصر في ديون بالمليارات وبعد بيع شركات ومصانع القطاع العام المنتج وخصخصة المياه والكهرباء ورفع الدعم عنها ووصلنا للمحنة الأخيرة وهي خصخصة التعليم والصحة. تضع الحكومة 40% من استثمارات الصحة لعام 2017/2016 بيد القطاع الخاص. كل دول العالم بها تسعير لخدمات الصحة التي يقدمها القطاع الخاص بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية قبلة الرأسمالية المتوحشة لكن في مصر يتولى تجار الأمراض تحديد الأسعار في غيبة الدولة الهشة ومن يملك المال يملك الصحة والفقراء مكانهم المقابر. نفس الشيء ينطبق على استقبال حالات الطوارئ الحرجة وعلاجها بالمستشفيات الخاصة وهو مالم يحدث ولا تلتزم به المنشآت الخاصة ولا يقع عليها أي عقاب. وعندما يتصل المواطن صاحب الحالة الحرجة يجد رقم هاتف لا يرد وإذا رد لا يتم اتخاذ اي إجراء.

إن الصحة حق أقرته كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر واصبحت جزء من قوانين الدولة بحكم الدستور، وهي حق عام يمنح بشكل متساوي ومجاني لجميع المواطنين. بينما السياسة الحالية تتجه لخصخصة الصحة والتخلص من أكبر نسبة من ال 700 ألف العاملين بالصحة لكي يصبح دور الوزارة مجرد رسم السياسات ومنح شهادات الجودة والتراخيص وترك التنفيذ للقطاع الخاص وترك المواطنين من يملك يعالج ومن لا يملك يموت أو ينتظر تبرعات أصحاب القلوب

الرحيمة. وذلك تنفيذًا لتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. في الوقت الذي تعود فيه الأوبئة مثل الملاريا والدرن وشلل الأطفال التي كانت مصر قد تخلصت منها إضافة إلى الأمراض المزمنة الأخرى وأهمها فيروسات الكبد، تخفض الدولة فعليًا موازنة الصحة وتتلاعب بالتزامها الدستوري. وتطلق يد القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي مثل أبراج الامارتية ليصبح الربح هو أساس تقديم الخدمة الصحية. ولا عزاء للفقراء.

4. نظام مبارك باع 236 شركة بخص التراب وقف قطار الخصخصة أقتد 136 شركة من

الضياع⁴

نشر في المساء يوم 17 - 10 - 2011

أكد خبراء الاقتصاد والإدارة أن قرار وقف الخصخصة جاء متأخراً بعد أن تم بيع معظم شركات الدولة ولم يتبق للقطاع العام سوي 136 شركة. مشيرين إلى أن تفريط النظام السابق في الشركات التي تنتج السلع الاستراتيجية هو السبب في رفع الأسعار وأزمة الاحتكار.

طالبوا بسرعة تطهير شركات القطاع العام المتبقية من فلول النظام السابق وضخ التمويل اللازم لتدوير عجلة العمل وتحديث المعدات وإدخال الماكينات المتقدمة في التصنيع لرفع معدلات الإنتاج وضرورة العمل علي زيادة الحد الأدنى لأجور العاملين وتدريبهم.. وان يسبق كل ذلك صدور تشريع يوقف الخصخصة.. بالقرار وحده لا يكفي.

المسؤولون ببعض شركات القطاع العام قالوا إن القطاعات التابعة للدولة في حاجة إلى إدارة محترفة ونظم جديدة للعمل لأن معظمها يعمل وفق نظم قديمة لا تقدم سوي إنتاج ضعيف دون جودة.. وضربوا مثلاً بشركات قطاعي المقاولات والغزل والنسيج وهما أكبر القطاعات من حيث العمالة وعدد الشركات والمصانع التابعة والتي تحتاج خطة انقاذ للمساعدة والتطوير وضخ الاستثمارات على غرار خطة "مارشال" لتعويض خسائرها.

"الخصخصة" تمثل أبشع أنماط الفساد الذي خلفه النظام السابق حيث تم التفريط في شركات ومصانع القطاع العام وتم البيع بأبخس الأثمان لصالح رجال الأعمال والمستثمرين. والجدير بالذكر أن البيع ضم الشركات والمصانع الناجحة مما أدى لتدمير مشروعات إنتاجية تشكل جانباً كبيراً من الدخل القومي.. فمصر خلال 17 سنة

⁴ <http://www.masress.com/almessa/41268>

باعت 236 شركة بسعر 33 مليار جنيه في الوقت الذي كان ثمنهم يقدر بـ 270 مليار جنيه ويتبقى 136 شركة فقط مملوكة للدولة.

بدأت قصة الخصخصة سنة 1993 في عهد عاطف صدقي رئيس الوزراء ببعض الشركات الهامة منها شركة كوكاكولا وفندق شيراتون القاهرة وشركة النيل للأدوية والشركة العامة لاستصلاح الأراضي.. ثم توالى عمليات البيع حتى وصلت إلى أبشع صورها في عهد عاطف عبيد الذي قام بالتفريط في أكبر الشركات والمصانع بأسعار زهيدة جداً لا تتناسب مع قيمتها الحقيقية كما أنه لم يضع أي ضوابط أو اشتراطات عند البيع كاستمرار أنشطة الشركات أو مواصفات المشتري. مما أدى لامتلاك الأجانب لشركات ومصانع مصرية. وكان من أبرز ملامح فساد البرلمان أن رؤساء وأعضاء لجان مجلسي الشعب والشورى هم أنفسهم رؤساء البنوك الذين يقرضون رجال الأعمال لشراء أملاك الدولة مثل منح أحمد عز قرضاً لشراء شركة حديد الدخيلة. ولم تسفر الخصخصة عن ضياع أصول الدولة وتدمير العائد من هذه المصانع فقط بل كان ضحايا هذه العملية أعداداً مهولة من العمالة الذين تشردوا ووقفوا في صفوف البطالة من جديد.. فهل يستطيع قرار وقف الخصخصة إصلاح ما أفسده السابقون؟! الإجابة في السطور التالية:

أ. د. عبد المطلب عبد الحميد- عميد مركز الإدارة بأكاديمية السادات- يقول إن الخصخصة تم تطبيقها بشكل خاطئ في ظل نظام فاسد لم يعمل وفقاً للمنهج المقرر للخصخصة. حيث كانت فكرة الخصخصة الأساسية هي إعادة توزيع الأدوات بين القطاعين العام والخاص بمعايير فنية واقتصادية وخلق حالة تنافسية بينهما.. لكن ما حدث هو تجربة مريرة لبيع الشركات والمؤسسات بطريقة استفزازية. لذلك تم الاتفاق أخيراً على انتهاء عمليات الخصخصة وعدم بيع ما تبقي للدولة من شركات وعددها 136 شركة.

2. طالب بضرورة إعادة هيكلة هذه الشركات لزيادة معدلات الانتاج وتحديث الماكينات والأدوات المستخدمة حتى يعود القطاع العام لسابق عهده في المنافسة مع القطاع الخاص والقطاع الأهلي.
3. أشار إلى أن الخطأ الفادح عندما تم التفريط في شركات كانت تنتج سلعاً استراتيجية مما أضر بالمصلحة العامة مثل الحديد الذي استحوذ عليه أحمد عز وقام باحتكاره وفرض أسعاراً خرافية رفعت أسعار العقارات وخلقت مشكلة خطيرة. كذلك شركات الأدوية والأغذية!!
4. أوضح أن إصلاح شركات القطاع العام يبدأ بضخ أموال تساعد على النهوض بها وإعادة تدريب العمالة بشكل يضمن ممارسة جيدة للعمل وإعداد دراسات حول كل شركة على حدة لمعرفة مشاكلها والعمل على حلها حتى تستعيد عافيتها أمام القطاع الخاص.
5. أضاف أن هناك دولاً أخرى تعاملت مع الخصخصة بشكل ناجح مثل إنجلترا التي فرضت شروطاً أمام المستثمرين مثل عدم تغيير النشاط حتى لا يؤثر على الانتاج المحلي. وكذلك عدم رفع الأسعار إلا في حدود معينة والإبقاء على العمالة حتى لا تتحول إلى عبء إضافي.
6. أشار أيضاً إلى أن صندوق النقد الدولي أعلن سنة 1998 أنه يكفي بما تم خصصته لكن التماذي في لعبة البيع واستكمال الخصخصة استمر لتحقيق مصالح شخصية مما أفقد الدولة عدداً كبيراً من الشركات والمؤسسات الناجحة.. بالإضافة لضياع أموال طائلة على البلد نظراً للبيع بأسعار أقل بكثير من ثمنها الحقيقي!!

نقطة البداية

يقول د. صلاح الدسوقي- رئيس المركز العربي للإدارة والتنمية- إن نقطة البداية للنهوض بالشركات التي تم إنقاذها من قطار الخصخصة هي تطهيرها من القيادات

التي كانت تتحالف مع النظام السابق والذين تم تعيينهم بالمحسوبة والوساطة ويجب تعيين قيادات جديدة علي درجة عالية من الكفاءة تستطيع إدارة هذه الشركات بشكل متكامل وبالطرق المثلي التي تساعد علي زيادة الانتاج ومواجهة جميع المشاكل التي تؤثر سلباً علي العمل... كما يجب تدريب مستويات الإدارة المختلفة علي مهارات الإدارة السليمة مثل التخطيط والقيادة ومهارات اتخاذ القرار والرقابة والمتابعة.

أشار إلى ضرورة إصلاح الهياكل التمويلية لبعض الشركات التي تعاني من مشكلات مالية لرفع إمكانياتها مع تسهيل منح القروض بشروط ميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالقطاع العام لاستكمال حلقات الإنتاج.. مؤكداً أن بعض الشركات قد تحتاج إعادة تأهيل لضمان مشاركتها في الإنتاج.. فإذا كانت إحدى الشركات مثلاً لا تستطيع انتاج السلعة بجودة عالية يمكن تغيير نشاطها لإنتاج آخر أكثر جودة بدلاً من تعطيلها. كذلك لابد من إحلال وتجديد الماكينات والمعدات اللازمة للتصنيع حتى تتضاعف القدرة الإنتاجية مع تدريب العاملين على استخدامها.

٥. **باهر محمد عنلر - رئيس قسم الاقتصاد بجامعة القاهرة سابقاً**

أكد أن قرار وقف الخصخصة تأخر كثيراً وكان يجب اتخاذه في مرحلة سابقة قبل ضياع عدد كبير من شركات القطاع العام من أيدي الدولة.. لذلك لا يجب التفريط في أي من شركات القطاع العام في المراحل المقبلة والتفكير الجدي في النهوض بها أمر ضروري لأن ما يتبع الدولة يعد ثورة قومية ثمارها تعود على المواطنين. وأشار إلى أن هناك بعض الخطوات الأساسية لإصلاح الشركات أهمها تحسين أوضاع العاملين ليكون لديهم الاستعداد الكامل للعمل كذلك تطوير الأداء والماكينات والمعدات المستخدمة في الإنتاج وإدخال تكنولوجيا حديثة في مجال العمل من أجل زيادة الإنتاج.

وأوضح أن الدولة إذا عجزت عن توفير رءوس الأموال والإمكانيات الاقتصادية لذلك فيمكن اللجوء لشراكة القطاع الخاص بشرط منح كل الصلاحيات والدور الرقابي للدولة. حيث إن القطاع الخاص قادر علي ضخ الأموال اللازمة وتحديث الصناعات بشكل أسرع.

حق الانتفاع

****يقترح الدكتور رسمي عطية- عميد كلية التجارة جامعة الأزهر-**

إسناد الشركات العامة التي تحتاج لضخ أموال هائلة للنهوض بها إلى القطاع الخاص ليس بيعاً لكن بنظام حق الانتفاع لفترة يتم تحديدها مسبقاً والالتزام بها على أن تعود للدولة وقد أزيلت العوائق أمام عودتها للإنتاج وتحقيق الأرباح.

****د. إبراهيم نصار- أساذ الاقتصاد بجامعة عين شمس-**

يقول إن المليارات التي ضاعت علي الدولة نتيجة عشوائية الخصخصة كان من الأولي الاستفادة منها في تطوير الشركات التي ظلت تابعة للدولة... كذلك يجب الاحتفاظ فيما بعد بالشركات التي تنتج سلعاً استراتيجية ومازال بالفعل لدينا بعضها مثل القومية للأسمنت وشركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والقاطضة للصناعات الغذائية وغيرها... ونتمنى ان يكون قرار وقف الخصخصة جاداً. طالب بتشجيع الاستثمار الأجنبي في مصر لكن شرط أن يكون في الحدود المقبولة حتى لا يتحكم هؤلاء في سوق المال والاقتصاد المصري. فما حدث من بيع بنك الإسكندرية الذي كان يحقق ارباحاً يمثل خسارة كبيرة حيث تم بيعه لمجموعة من الإيطاليين.

أشار إلى أهمية وضع خطة للشركات المتبقية للقطاع العام للقضاء على مسببات التعطيل وخلق جو مناسب للإنتاج كما أكد على أن تدريب الأيدي البشرية أساس تحريك العمل وتوفير متطلبات جودة الإنتاج.

****سيد أبو القمصان- مستشار وزير الصناعة سابقاً-**

أكد أن الهياكل التمويلية والإدارية هي أساس إعادة تدوير عجلة إنتاج شركات القطاع العام... لذلك علي الدولة توفير السبل اللازمة لتحريك الإنتاج داخل المصانع والشركات التابعة للدولة وأهمها إدارة قوية قادرة على وضع خطط واستراتيجيات تساعد على النهوض بها... مع ضرورة إرضاء العاملين برفع أجورهم حتى يكون دافعاً لهم لإنجاز العمل.

الزمامات

****سيد طه- رئيس النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء والأخشاب-**

أكد أن الخصخصة كانت سلاحاً قاتلاً للقطاع العام حيث تم بيع الشركات الناجحة مثل الحديد والأسمنت فتم بيع شركة أسمنت أسيوط بـ 7.1 مليار جنيه في الوقت الذي كانت تساوي 10 مليارات جنيه!! وكانت هذه الشركة من أنجح الشركات ومازالت هناك قضايا مرفوعة أمام القضاء حول فروق الأسعار وأرباح العاملين. لكن تم الحفاظ على إحدى الشركات وهي القومية للأسمنت. أشار إلى أن شركات المقاولات في حاجة إلى ضخ مالي ضخم وعلي الدولة ان تقوم بدفع التزاماتها لهذه الشركات والتي تقدر بـ 7 مليارات جنيه. وكذلك تأهيل العمالة وإدخال معالجات فنية ورفع كفاءة المعدات وإنشاء مراكز تدريب جديدة حيث إن العنصر البشري هو أساس التنمية.

أمن قومي

****محمدي طلبه- عضو المجلس النيابي للملابس الجاهزة ووكيل غرفة الصناعات النسيجية-**

أكد أنه يجب النظر إلى مصانع الغزل والنسيج على أنها شركات أمن قومي تحتاج إلى إدارة محترفة للنهوض بها حتى تقوي على المنافسة أمام القطاع الخاص وتزيد من كفة إنتاجية الدولة.

أوضح أن هذا القطاع تنقصه السيولة المالية وعمليات الإحلال والتجديد للآلات والمعدات.. كذلك إيجاد حل تضخم حجم العمالة في هذا القطاع والتي أدت إلى رفع سعر التكلفة وضرب الصناعة الوطنية في الصميم.. بالإضافة لاختلال الهيكل التمويلي لشركات النسيج والملابس الجاهزة. مما دفعها لاقتراض ما يلزم عمليات الإحلال والتجديد بفائدة وصلت إلى 20% مما أدى لانهايار كثير من الشركات على رأسها "مصر حلوان للغزل والنسيج" حيث وصلت خسائرها إلى 200 مليون جنيه وشركة "القاهرة للمنسوجات الحريرية" التي تمت تصفيتها نهائياً بخلاف مشاكل التهريب للملابس المستوردة والتي تنافس المنتج المحلي وأثرت على الشركات المنتجة حيث وصل إجمالي خسائرها إلى 4 مليارات جنيه.. وقد طرح البعض حلولاً لإعادة شركات الغزل والنسيج والملابس لسابق عهدها أهمها رفع الحد الأدنى للأجور. وتوفير الماكينات والمعدات. والسيولة اللازمة للمصانع التي أغلقت أبوابها حتى تستأنف نشاطها.

****د. شريف حافظ- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة ماسيرو للشتمية العمرانية-**

أشار إلى أن شركات قطاع التشييد في المرحلة الماضية لم تلحق بالتكنولوجيا المتقدمة وكانت تعمل وفقاً لنظم قديمة لم يمكنها من تحقيق إنتاج جيد. كما أن إدارات هذه الشركات مترهلة وليس لديها القدرة على إدارة مشروع ضخم. فالشركات القابضة للتشييد ليس لديها قدرة على منافسة القطاع الخاص لأن الإمكانيات في هذا القطاع هي السلاح الوحيد للمنافسة.

أوضح أن الأوضاع متدهورة في شركات القطاع العام. خاصة شركات المقاولات لأنها تقليدية لم تتقدم بالعاملين كما تفتقد للنظم الإدارية والقيادة السليمة والمنظمة لرأس المال. والنتيجة ديون هائلة لا تستطيع سدادها!!

أضاف أن النظام السابق بفساده تعمد تخريب شركات القطاع العام في مجال التشييد لصالح آخرين بإصراره على نظام الأمر المباشر في المشروعات. بالإضافة إلى

أن الكبيرة التي كانت تذهب لشركات خاصة بعينها!! كما أن الشركات العامة بها مجموعة من العاملين أكثر من حاجة العمل لذلك لابد من حل هذه المشكلة مع مراعاة البعد الاجتماعي.

****د. جهاد عودة- أساذ العلوم السياسية جامعة حلوان-**

يقول إن الخصخصة تمت وفقاً لمصالح شخصية أدت إلى احتكار السلع وفرض أسعار مبالغ فيها على السوق المحلي... مؤكداً أنه يمكن تحقيق الخصخصة بحل مثالي من خلال ثلاثة مبادئ أهمها عدم السماح بالاحتكار لتحقيق العدالة الانتاجية وعدم السماح بالفساد إلى إدارة الشركات والحفاظ على المصالح العامة والاجتماعية. أشار إلى ضرورة إصدار قانون يمنع بيع الشركات المنتجة للسلع الاستراتيجية حتى لا يستغل المال العام بشكل خاطئ.

يطالب الدكتور صفوت العالم- أساذ الإعلام السياسي بجامعة القاهرة -

بضرورة قيام مجلس الشعب القادم بإصدار تشريع يمنع بيع أدوات الإنتاج المملوكة للدولة للقطاع الخاص أو للأفراد حتى يصبح قرار وقف الخصخصة محصناً بقوة القانون وأن تبدأ الدولة في إدخال سلسلة من الإصلاحات على الشركات المتبقية لديها حتى تستطيع المنافسة مع القطاع الخاص.

5. كوارث عص مبارك التي ينبغي محاسبته عليها⁵

د. أحمد النجار

الأهرام 8 ديسمبر 2014

ما كانت ثورة 25 يناير العظيمة وهماً، مهما علت أصوات صحف وقنوات الفاسدين وتجار الموت، بل هي أعظم ثورات مصر في العصر الحديث والتي تفجرت فيها طاقات شعب عظيم ضد الاستبداد والظلم والفساد والفشل أيا كان حظها من النجاح أو الفشل أو التآمر عليها من كل من حاولوا سد الأفق أمام تطور وانطلاق مصر.

وما كان النظام الاستبدادي الذي ثار عليه الشعب محمياً سوى بجهاز بوليسى مارس الاعتقال والتعذيب والتشويه والتنكيل بخلق الله. وما حاول نظام الاستبداد المباركي قمع الثورة إلا بالغاز والرصاص وإراقة الدماء، وما كانت شهادة اللواء عمر سليمان الرجل الثاني في النظام وأكثر عناصره انضباطاً عن علم مبارك بكل رصاصة أطلقت على المتظاهرين وعن دور العادلي ادعاء أو باطلا، ولو كان كذلك لاعترض على ما نشرته صحيفة قومية كبيرة على لسانه عام 2011. وما كانت ثلاثة عقود من الفساد وإهدار ما بنته الأجيال والحكومات السابقة في صفقات الخصخصة الفاسدة بصورة مروعة سوى تركيز للطبيعة الحقيقية لنظام مبارك الذي تحول تدريجياً إلى نظام للفساد سحق وجرف مصر ودفعها للخلف في الترتيب الإقليمي والعالمي. وما كان الظلم الاجتماعي الذي خلف حقولا من البؤس والفقر والعشوائيات والمهمشين وأبناء الشوارع ادعاء على نظام مبارك. وما كان الترهل والتدني المزرى للدخار والاستثمار وما تبعهما من تزايد مروع في أعداد العاطلين الذين يعانون الحرمان من كسب عيشهم بكرامة سوى بعض من تجليات كارثة حكم مبارك وسطوة حاشية الشر التي أحاطت به كحلقة من النار.

⁵ <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/345098.aspx>

وما كان الفساد السافر والفج في منح أراضي التنمية الزراعية والصناعية بأسعار هزلية للمحاسبين وعتاة الفاسدين، والسماح لهم بكل أشكال «التسقيع» والإتجار، وبكل أشكال مخالفة الأغراض التي خصصت الأرض من أجلها للتربح الفاسد على حساب مصر وشعبها بدءاً من جمعية صحراء الأهرام التي كان مبارك نفسه يرأسها في وقت من الأوقات والتي كانت من المفترض أن تستخدم الأرض لأغراض زراعية ثم تحولت إلى الإسكان دون أن تحصل الدولة على أي فوارق سعرية. وفي نفس السياق تم منح المقربين من «رجال أعمال» نظام مبارك غالبية أراضي طريق القاهرة-الإسكندرية الصحراوي، وأراضي توشكي والعوينات، وأراضي شمال غرب خليج السويس، وأراضي المدن الجديدة، وأراضي الحزام الأخضر حول مدينة ٦ أكتوبر وغيرها من الأراضي والمناطق بلا معايير وبالتخصيص بأوامر مباشرة وبأسعار بالغة التدني، وبدون إلزامهم بالتنمية الزراعية أو الصناعية في وقت محدد، وبدون معاقبتهم على تغيير الاستخدام بالذات من التنمية الزراعية إلى التنمية العقارية، رغم أنهم كونوا من ذلك التغيير جبالا من الثروات منهوبة من حقوق الشعب والدولة.

وعلى سبيل المثال تم منح أراضي التنمية الزراعية بـ 200 جنيه للفدان (الفدان 4200 متر مربع) بالتقسيم على آجال زمنية طويلة على طريق القاهرة-الإسكندرية الصحراوي. وتم تحويلها لمنتجات سكنية فاخرة يصل سعر المتر المربع من الأرض الفضاء فيها إلى نحو ألف جنيه، ويصل سعر متر المباني إلى أكثر من أربعة آلاف جنيه. وهذا يعني أن الفدان الذي تم شراؤه من الدولة بـ 200 جنيه يصل سعره كأرض فضاء إلى 4,2 مليون جنيه، ويصل سعره كمبان إلى 16,8 مليون جنيه. وكل ذلك يمثل واحدة من العلامات الكبرى على الفساد المروع وتسفيه قيم الحكم في عهد مبارك. وما كان إهدار الغاز الذي تم بيعه للكيان الصهيوني وإسبانيا بأقل من ربع سعره في الأسواق العالمية، إلا علامة أخرى على الفساد وإهدار المال العام والترهل وانعدام المسؤولية عند نظام مبارك. وما كان إهدار الموارد الطبيعية المعدنية وعلى رأسها

الذهب إلا حلقة أخرى من إهدار المال العام، حيث تحصل شركة سنتامين الأسترالية لملاكها السعوديين على 97% من إيرادات الذهب المنتج من منجم السكرى إلى أن تستكمل ما تقول إنها أنفقته لتطوير المنجم، ثم تحصل على نصف ما تستخرجه بعد ذلك. وما كان استمرار إهدار الثروة المحجرية في صورة صادرات خام كليا بأبخس الأثمان، وفي صورة أسعار هزلية كليا لاستخراجها وفقا لقانون وأسعار تم تحديدها عام 1956، إلا حلقة أخرى في إهدار المال العام وتدمير حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية لمصر. وعلى سبيل المثال ظلت أسعار طن الحجر الجيري قرشين، وطن الطفلة قرشين، وطن الجرانيت عشرين قرشا. وصحيح أنه كانت هناك رسوم أخرى تحصلها الإدارات المحلية وبعض الجهات السيادية لكنها كلها كانت هزلية ولا علاقة لها بقيمة الموارد الطبيعية التي يتم إهدارها. وما كانت حرائق القطارات وغرق العبارات وأكياس الدم الفاسد والأغذية والحبوب المسرطنة وتحويل مصر إلى مستودع عملاق لأمراض الكبد والكلى والسرطان والضغط والسكر سوى تركيز مر كالعلم لطبيعة النظام الفاشل والفساد في عهد مبارك.

وما جاء الحكم على مبارك ورموز نظامه الفاسد نافيا لجرائم عصره، وإنما يتعلق الأمر بالإجراءات، ولن أقول بالانحيازات السياسية رغم أنها واردة فكلنا بشر. وهذا الأمر يفتح الباب للمحاكمة السياسية التي يستحقها مبارك ونظامه، والذي ما كان له أن يُحاكم بقوانينه وبأدلة تجمعها أجهزة نظامه، بل كان يستحق محاكمات ثورية منذ سقوطه بصورة لا تتيح التحايل على كل ما ارتكبه هو ونظامه بحق مصر وشعبها العظيم قبل الثورة وفي أثنائها.

والحقيقية أن مصر في عصره «السعيد» شكلت مسرحا تتوافر فيه كل العوامل التي تساعد على انتشار الفساد وجموحه. ووفقا للنماذج النظرية فإن الفساد ينتشر ويتعاضم في الدول غير الديمقراطية التي تضعف أو تغيب فيها الشفافية والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالدولة والمال العام والنشاطات الاقتصادية العامة، والتي

تضعف أو تغيب فيها المساءلة الحقيقية والفعالة للمسؤولين في الدولة وإداراتها وهيئاتها الاقتصادية وقطاعها العام. كما ينتشر الفساد في البلدان التي يوجد فيها ازدواج للسيطرة على السلطة والثروة. كذلك فإن الفساد ينتشر في البلدان التي تتسم بانخفاض الدخل الرسمية لموظفي الدولة وإداراتها وهيئاتها الاقتصادية إلى مستويات لا تضمن لهم حياة كريمة كما هو الحال في مصر بما يدفعهم دفعا إلى استغلال وظائفهم في تحقيق دخل غير مشروعة تساعدهم على مواجهة متطلبات الحياة بالنسبة لصغار الموظفين ولتكوين ثروات كبيرة بالنسبة للقيادات الإدارية. كما أن منح موظفي الدولة صلاحيات منح أو منع التراخيص والوثائق الرسمية وفي تقدير وتحصيل الضرائب دون رقابة صارمة عليهم كما هو الحال في مصر، يؤدي لتصاعد الفساد خاصة في ظل غياب قوانين رادعة للفساد. كذلك فإن ضعف استقلالية الأجهزة الرقابية في عهد مبارك بتبعية المباشرة للسلطة التنفيذية متمثلة في الرئيس (الجهاز المركزي للمحاسبات)، والحكومة ممثلة في وزارة العدل (جهاز الكسب غير المشروع)، ورئيس الوزراء (الرقابة الإدارية)، أضعف جهود الرقابة، وجعل حتى الأعمال الإيجابية لتلك الأجهزة تظل حبيسة أدراج السلطة التنفيذية. وكان الفساد في الصحف القومية الذي تعمق في عهد مبارك علامة فارقة في هذا الشأن، حيث كانت التقارير الرقابية وبالذات من الجهاز المركزي للمحاسبات تشير إلى وجود ذلك الفساد، لكن نظام مبارك لم يسمح بمحاكمة حقيقية وناجزة للفاستدين. وإذا كانت الكثير من الصحف القومية والخاصة قد أفردت صفحات حول الفساد في منح الأراضي بأسعار هزلية بصورة مروعة، وفي «تسقيعها» وتغيير استخدامها للتربح على حساب الدولة والشعب، فإنني سأورد بعضا من الفساد ويمكن استعراض بعض قضايا الفساد في عهد مبارك لنذكر هول التبرج والتخريب الاقتصادي الذي أوقعه نظامه بحق مصر وشعبها...

الفساد.. الغول الذي تعملق وتجسد في عقد توشكي

كان القانون الصادر عام 1951 يمنع ملكية الأجانب للأراضي الزراعية في مصر، وهو ما تعزز في ظل حكم الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، بحيث أصبحت أرض مصر ملكا خالصا لأبناء شعبها لا يشاركون فيها أحد. لكن مبارك تجاوز كل ذلك وفتح ملكية الأراضي الزراعية وغير الزراعية للأجانب وبصورة فاسدة ومضيعة للحقوق والأصول والأموال العامة.

وفي سبتمبر 1998 وقعت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة برئاسة الدكتور محمود أبو سديرة، عقدا مع شركة «المملكة للتنمية الزراعية» ويملكها الوليد بن طلال بشأن الاتفاق على تخصيص وبيع 100 ألف فدان بمشروع توشكي لشركته بسعر 50 (خمسين) جنيها للفدان، بإجمالي ثمن قدره 5 ملايين جنيه سُدد 20% منها عند التوقيع، رغم أن نصيب كل فدان من البنية الأساسية في مشروع توشكي يبلغ 11 ألف جنيه تم تمويلها من المال العام العائد لشعب مصر، أي نحو 220 مثل السعر الذي بيعت به الأرض لبن طلال.

وفيما يتعلق بسعر بيع المياه لشركة بن طلال فإنه يبلغ أربعة (4) قروش لكل متر مكعب من الخمسة آلاف متر الأولى التي يستهلكها كل فدان، أي تكون تكلفة المياه لكل فدان نحو 200 جنيه طوال العام. ويرتفع سعر المتر المكعب إلى خمسة (5) قروش لكل متر مكعب من الألف السادسة التي يستهلكها الفدان، وبذا تصبح تكلفة المياه للفدان الذي يستهلك ستة آلاف متر مكعب نحو 250 جنيها. أما إذا تجاوز استهلاك الفدان هذه الكميات، فإن سعر المياه التي تزيد على ستة آلاف متر مكعب للفدان يصبح ستة (6) قروش لكل متر مكعب. وبالمقابل يحصل الفلاحون المصريون على المياه بشق الأنفس، وتأتي أسبوعين ويتم قطعها أسبوعين. ويسمح العقد لبن طلال بزراعة أي نوع من المحاصيل دون موافقة رسمية مسبقة من مصر، ويعطيه الحق في استيراد أي نوع من البذور وفصائل النباتات وسلالات الحيوانات

دون موافقة رسمية مسبقة، ودون خضوع لأي قيود تتعلق بالحجر الصحي. كما أنه معفي من جميع الضرائب والرسوم والأتعاب لمدة 20 عاما، تبدأ بعد بدء إنتاج 10 آلاف فدان من الأرض المخصصة للشركة، أي أنها لم تبدأ بعد. ويسرى هذا الإعفاء على المقاولين الذين يستخدمهم بن طلال في تنفيذ المشروع وعلى العاملين لديه. ويحق له استقدام عمالة أجنبية والحصول لها بدون تأخير أو تقييد على تصاريح عمل غير مقيدة لمدة 3 سنوات يتم تجديدها بصورة دائمة لنفس الفترة دون تأخير. ويتضمن العقد أيضا أن تحصل شركة بن طلال على الكهرباء بتكلفة مساوية لأقل المعدلات المدفوعة من قبل أي مستخدمين في مصر من مصريين أو أجانب. وهذا يعنى أنه سيظل يحصل على الكهرباء بأدنى سعر مدعوم. كما أنه حر في وضع جدول تنفيذ المشروع بناء على إرادته المطلقة والوحيدة. ويحق له تصريف مياه الصرف الزراعي أو أي مياه جارية في منخفض توشكي، أو أي منخفض آخر من اختياره، على أن تقوم الحكومة المصرية بحمايته وعدم تحميله أي مسئولية في هذا الشأن. ويخضع العقد للتحكيم الدولي.

ورغم تعديل العقد بعد ثورة يناير العظيمة فإنه ما زال يحتفظ بـ 25 ألف فدان، منها 10 آلاف فدان تُصبح ملكية له، و15 ألف فدان بنظام حق الانتفاع لمدة 3 سنوات، يتم تملكها له إذا زرعها في تلك المدة. وهذه التسوية خفضت حجم فساد العقد الأصلي لكنها لم تقض عليه، لأن قيمة الـ 25 ألف فدان التي حصل عليها المذكور، تساوى ما يتراوح بين 2.5 و2 مليار جنيه مصري.

ومن فيض الفساد في عصر مبارك سنعرض بعض صفقات الخصخصة التي خضعت مصر من خلالها للرأسمالية العالمية وضيقت استقلالها الاقتصادي في سياق منظومة كاملة من سياسات التبعية الاقتصادية، وذلك لتذكرك من نسي ومن لا يعلم بما أوقعه نظام مبارك بمصر من كوارث...

صفقة بيبسي كولا:

قيم مكتب الخبرة الأمريكي «كوبر أند ليراند» أصول شركة بيبسي كولا بنحو 76 مليون جنيه مصري، وبعد مفاوضات طويلة تم بيع الشركة إلى شركة «الكان» المصرية محمد نصير وشركة بيبسي كولا العالمية وشركة بقشان السعودية، وتم توقيع عقد البيع في أبريل 1994 بقيمة 157.6 مليون جنيه مصري

وفي عام 1999 أعلنت شركة بيبسي كولا أنها اشترت حصة تبلغ 77% من الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبسي كولا المصرية) وبلغ حجم الصفقة 400 مليون دولار (جريدة الأهرام، 1999/2/5)، أي نحو 1350 مليون جنيه مصري بأسعار صرف الجنيه في ذلك العام، أي أن قيمة الشركة كلها كانت نحو 1740 مليون جنيه، وهي التي تم بيعها بـ 157,6 مليون جنيه قبل أربعة أعوام كان معدل التضخم فيها متدنياً للغاية. وقد تعرضت هذه الصفقة لانتقادات حادة حيث أعلن الرئيس السابق لمجلس إدارة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبسي كولا المصرية) أن مصنعي المنيا وبورسعيد قدرا بمبلغ 150 مليون جنيه، فكيف تباع 8 مصانع بها 18 خطاً إنتاجياً وأسطول لسيارات التوزيع بسعر مصنعين فقط!

وفضلاً عن التحفظات بشأن سعر المصانع وخطوط الإنتاج وأسطول السيارات، فإن تقييم سعر الأرض المملوكة للشركة كان مثيراً للجدل، إذ إن سعر التقييم لم يضع في الاعتبار احتمالات استخدام تلك الأرض في أغراض غير بناء المصانع أو المخازن، مثل بناء العقارات أو غيره، علماً بأنه ليس هناك نص يلزم الشركة بعدم استخدام الأرض في أغراض أخرى بعد أن مر أكثر من خمس سنوات على بيع الشركة من القطاع العام للقطاع الخاص. وتملك الشركة أراضي في شارع مصطفى كامل بالإسكندرية وسعرها كأرض بناء وقت بيعها يوازي نصف الثمن الذي بيعت به الشركة كلها، كما تملك الشركة أرضاً في شارع الهرم بالقاهرة وإذا قدرت قيمة هذه

الأراضي وفقا لأسعار السوق للأراضي التي تستخدم للبناء فإنها تفوق إجمالي سعر بيع الشركة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

فندق الميريديان:

يقع فندق الميريديان في أقصى الطرف الشمالي لجزيرة المنيل ويبدو كشبه جزيرة في النيل في موقع فريد وشديد التميز، وتبلغ مساحته 21 ألف متر مربع كانت تملكها محافظة القاهرة. وعندما عرض الفندق للبيع عام 1993 كان سعر المتر في هذا الموقع لا يقل عن 30 ألف جنيه أي أن قيمة الأرض وحدها كانت تساوي 630 مليون جنيه مصري أي أكثر من 185 مليون دولار بأسعار ذلك العام.

وقد تم بيع ذلك الفندق إلى مشتر سعودي بمبلغ 75 مليون دولار. أي بنحو 40% من قيمة الأرض وحدها!! وللعلم فإن السعر الذي بيع به الفندق لا يتجاوز قيمة الأرباح الصافية للفندق في أربع سنوات. وهذه الصفقة مثلها مثل غيرها من صفقات بيع الفنادق مثل شيراتون القاهرة (135 مليون دولار)، شيراتون الغردقة (16 مليون دولار)، هي نماذج للبيع بلا مبرر وللفساد في تقييم سعر الأصل العام وإهدار المال العام أو أموال الشعب في النهاية.

خصخصة البنك المصري الأمريكي وبنك الإسكندرية

عند عرض حصة المال العام في بنك مثل البنك المصري الأمريكي للبيع، فإنه من المفترض أن يقوم الملاك بإظهار مزايا بضاعتهم وهي هنا البنك المصري الأمريكي، لكن كل ما صدر عن محافظ البنك المركزي وقتها، وعن رئيس بنك الإسكندرية، لا يمكن أن يوضع إلا في إطار التقليل من قيمة وشأن البنك المطروح للبيع. فقد أكد أن قيمة البنك في البورصة عندما بدأت عملية تقييمه تمهيدا لبيعه كانت تقل كثيرا عن السعر الذي عرض لشرائه بما يعنى أن هذا الأخير هو سعر بالغ الارتفاع. وإذا كان الأمر الطبيعي أن يأتي المشتري إلى البائع، فإن رئيس بنك الإسكندرية سافر إلى باريس عدة مرات لإنهاء صفقة البيع بدلا من التفاوض مع مندوب بنك كآليون،

وبرر هذا الأمر بأن التفاوض مع كل مجلس إدارة البنك الفرنسي أفضل من التفاوض مع المندوب. وهذا الأمر يضيف بعض الشبهات التي لم تكن لها أي ضرورة، وكان من الأفضل البعد عنها. وكان سعر سهم البنك في البورصة في الستة أشهر الأخيرة من عام 2005 يتراوح بين 70 و 56 جنيها. وفي 2006/1/4، صدر إعلان مشترك من البنك المركزي وعلى رأسه د. فاروق العقدة، ووزارة الاستثمار وكان على رأسها محمود محيي الدين، وبنك الاسكندرية، يشير إلى أن سعر سهم البنك المصري الأمريكي لا يزيد على 45 جنيها، وهو إعلان فاسد شكل ضغطا على المستثمرين في البورصة لتخفيض سعر السهم إلى ذلك المستوى بمساعدة شركات سمسة متواطئة، حتى يتسنى لوزير الاستثمار بيع البنك بذلك السعر المتدني للسهم، بدعوى أن هذا هو سعره في البورصة. وبالفعل تم الإعلان عن بيع البنك المصري الأمريكي إلى بنك كآليون بسعر 45 جنيها للسهم، مع استحواذ المشتري على أرباح العام الأخير وهي 5 جنيهات للسهم، مما يعنى أن السعر الحقيقي لبيع البنك هو 40 جنيها فقط للسهم. وهذا الفارق بين سعر بيع سهم البنك في صفقة «كآليون» وبين سعره في البورصة وقت البيع، يعنى أن صغار المستثمرين الحائزين لنحو 28.2% من أسهم البنك قد خسروا الفارق بين سعر سهم البنك في البورصة قبل الإعلان عن صفقة البيع (56 جنيها) وبين السعر المعروض لبيع البنك في صفقة كآليون (45 جنيها). كما يعنى أيضا أن حصة المال العام في البنك المصري الأمريكي قد خسرت نحو 320 مليون جنيه بسبب هذا الفارق طبقا لهذه الصفقة. وللعلم فإن القانون 95 لسنة 1992 الخاص بسوق المال نص على وجوب إتمام عملية البيع بمتوسط أسعار الإقفال خلال الأسبوع السابق على الإخطار أو السعر الوارد في العرض أيهما أعلى.

أما الصدمة الكبيرة في هذه الصفقة فقد تمثلت في أن وزيرين في الحكومة المصرية وقتها هما أحمد المغربي وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، ومحمد

منصور وزير النقل هما من قام بشراء البنك بالاشتراك مع كريدي أجريكول فرنسا «كاليون»، وكانت حصتهما من صفقة الشراء 25% مقابل 75% لبنك كاليون. وفي نفس السياق شكلت صفقة بيع 80% من بنك الإسكندرية لبنك إيطالي، قفزة نوعية في عملية الخصخصة. وقد تم بيع حصة الأغلبية في بنك الإسكندرية بقيمة 1.6 مليار دولار أي نحو 9.1 مليار جنيه، رغم أن البنك قد أنفق عليه لإعادة هيكلة نحو 7 مليارات جنيه بالتمام والكمال.

خصخصة شركة طنطا للكتان

تقع شركة طنطا للكتان في ميت حبيش البحرية في طنطا على أول طريق طنطا-ميت غمر المتفرع من طريق القاهرة-الإسكندرية الزراعي وعلى بعد 50 مترا منه، على مساحة 74 فدانا أي نحو 310 آلاف متر مربع، عبارة عن سبعة مصانع لمختلف منتجات الكتان وزيوته الذي يسد حاجة السوق المحلية من تلك المنتجات ويقوم بتصدير بعض منتجاته للخارج، كما تملك الشركة مخازن وسيارات ركوب ونقل وغيرها من الأصول، فضلا عن الآلات والمعدات والاسم التجاري والشهرة. ولأن سعر الأرض في تلك المنطقة بالغ الارتفاع، فإن سعر الأرض المملوكة للشركة وفقا لتلك الأسعار يبلغ أكثر من ألف (1000) مليون جنيه. وفي مثل هذه الحالة فإنه حتى لو قررت الحكومة بيع الشركة

العامة للقطاع الخاص المصري أو الأجنبي، فإن المنطق يفرض بيع آلات ومعدات الشركة واسمها التجاري وشهرتها وتعاقداتها، مع نقلها إلى أقرب منطقة صناعية جديدة في المدن الجديدة مع توفير مساكن للعاملين فيها بأسعار التكلفة، والإبقاء على الأرض في حوزة الدولة سواء لبيعها بسعر السوق كأرض للتنمية العقارية أو استخدام الحصيلة في بناء مشروعات إنتاجية جديدة وتقديم تعويضات عادلة للعمال الذين لن ينتقلوا مع الشركة إلى مقرها الجديد وسيفضلون تسوية معاشاتهم نتيجة

ظروفهم الخاصة، أو عدم بيع تلك الأرض واستغلالها في مشروعات خدمية صحية أو تعليمية لمصلحة الشعب الذي هو المالك الأصلي للقطاع العام.

وقد باعت وزارة الاستثمار في عهد د. محمود محيي الدين شركة طنطا للكتان والزيوت بكل ما في حوزتها من أراض وآلات ومعدات وسيارات ومختلف الأصول والاسم التجاري والشهرة بمبلغ ٨٣ مليون جنيه فقط، دفع المشتري السعودي 4٠% منها كدفعة تعاقد، وباقي الثمن على ثلاث دفعات. أي أن ثمن بيع الشركة بكل ما تملكه يبلغ نحو ٨% من قيمة الأرض التي تملكها الشركة!!

هذا بعض من ميراث الفساد والتدمير والكوارث التي ألحقها نظام مبارك بمصر وشعبها.

6. بيع مصر في عهد حسنى مبارك⁶



الشركة العربية لخليج الاقطان



قارن بين ثروات



اختفاء 1270 مليارات من أموال الدولة



شركة الغزل والنسيج



بنك الإسكندرية



الشركة المصرية للمعدات التلفونية



شركة سيد للأدوية



البنك المصري الأمريكي



شركة الاهرام للبيرة.



شركة الزجاج المسطح

⁶ https://25janaer.blogspot.com/2011/09/blog-post_7979.html



المراجل البخارية



بيبسي كولا



رجال الاعمال



عمر أفندي



بيع البنوك



تعويم الجنيه



أسامة الشيخ تربح من منصبه



جرانه : التريخ وتريخ الغير



قائمة ممتلكات زكريا عزمي



بالأسماء 12 مليارديرا في وزارة الداخلية



حبس فضلي وكامل



الرقابة الإدارية



شفيق خصص 1.4 مليون دولار لحديقة سوزان مسلسل مصر التكية لمبارك



ممتلكات صفوت الشريف



ممتلكات إبراهيم سليمان



بيع أراضي جمشة



قائمة ممتلكات فتحي سرور



أبناء نظيف احتكروا جهاز الاتصالات



املاك زكريا عزمي حسب أقواله



مخطط بيع "إيصال" لعائلة "سلام"



نهب أراضي الدولة



فتح ملفات فساد سليمان



تقارير صدرت ضد مصر



ممتلكات حسين سالم



رشيد وشقيقته يستوليان على أراض



«الأب الشرعي» لبيع مصر



املاك سكرتير «مبارك»



ممتلكات في قبرص



هتلر طنطاوي



اقتصاديات الفساد في مصر



أسراراً ومفاجآت

ملاحظة مهمة:

الروابط الخاصة بتلك المواقع يبدو أنها ترحبها مع كثير من المواقع الإخبارية أو النواصل الاجتماعية وكنا قد استقينا منها المعلومات الميسنة في هذا الوثيق .

7. حكومات من أجل الخصخصة... قصة بيع مصر⁷

حسن عبد البر الأربعاء 16 نوفمبر 2016



تكررت خلال الأيام الماضية، أخبار من نوعية طرح أسهم شركات من القطاع العام في البورصة، لتكون صيغة أخرى للخصخصة، التي أصبح اسمها ثقيلًا على الشارع المصري نتيجة ما خلفته من تدهور للاقتصاد في العقود الماضية، فقررت الحكومة الحالية تغيير الاسم فقط دون السياسات.

وقبل الحديث عن نتائج الخصخصة التي أدت إلى الوضع الاقتصادي الحالي، يجب أن نتعرف عليها ومن أين جاءت، «عملية انتقال الملكية والإدارة التشغيلية

⁷<http://elbadil.com/2016/11/16/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9-%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D8%B5%D8%B1/>

للمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص إما جزئيا أو كليًا»، وهذا تعريف الخصخصة الذي اتفق عليه الجميع حول العالم.

عرف العالم الخصخصة وبدأت تجتاحه خلال النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين، وكانت البداية مع إنجلترا ثم تبعتها دول أخرى كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكندا، وانتقلت الموجة إلى الدول النامية مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وبنجلادش وباكستان وتركيا ونيجيريا ومصر.

كما أن الدول الاشتراكية في السابق، أخذت خطوات نحو تبني برامج الخصخصة مثل الاتحاد السوفيتي وجمهورية التشيك والسلوفاك وبولندا والمجر، وظهر هذا الاتجاه نتيجة للشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أثناء التمهيد لعملية إعادة جدولة ديونها، طبقا للقواعد المعروفة لنادي باريس ونادي لندن.

أزهى العصور الاقتصادية لمصر

في مصر وبعد ثورة 23 يوليو 1952، نفذ الرئيس جمال عبد الناصر حزمة من الإجراءات الاقتصادية، أوقف فيها إجراءات الخصخصة، وبدأ في تبني منهج التأميم، وبناء المصانع والشركات التي مازالت الحكومات المتعاقبة حتى اليوم تتنازل عنهم للقطاع الخاص.

اعتمد عبد الناصر في مشروعه على الصناعة والزراعة حتى وصل إلى الاكتفاء الذاتي لجميع المحاصيل عدا القمح، الذي حقق وقتها 80 % من احتياجات المصريين، واستمر معدل النمو في الارتفاع ولم يتأثر بالنكسة.

قضى عبد الناصر على البطالة بشكل كبير بفضل الخطة التي انتهجها في بناء المصانع الكبيرة التي تسد احتياجات مصر، بدأ الأمر بصناعات الحديد والصلب، وشركات الأسمدة للمشاركة في النهضة الزراعي، ومصانع عربات السكك الحديدية سيماف، والكابلات الكهربائية، بتمويل ذاتي، دون الحصول على قروض أجنبية أو معونات.

لم يستغرق عبد الناصر وقتا طويلا لاتخاذ هذه الإجراءات، فكان أول إصلاحاته بعد شهرين من اندلاع الثورة، وكانت النتيجة انخفاض نسبة الأمية من 80% قبل 1952 إلى 50% عام 1970 بفضل مجانية التعليم، ومجانية التأمين الصحي والاجتماعي والمعاشات لكل مواطن، وكان الجنيه يساوى ثلاثة دولارات ونصف، ويساوى أربعة عشر ريالاً سعودياً بأسعار البنك المركزي المصري، وبلغ سعر الجنيه الذهب 4 جنيهات.

ما بعد عبد الناصر

عادت الدولة إلى الخصخصة في منتصف السبعينات مع بداية التحول الاقتصادي والخضوع لبرامج التثبيت الهيكلي، وظلت الخصخصة تتم ببطء حتى بعد تولي الرئيس مبارك للحكم، لكن دخلت الخصخصة مرحلة جديدة في التنفيذ منذ عام 1991 بصدر القانون رقم 203 لسنة 1991 بشأن شركات قطاع الأعمال العام. وأكدت دراسة للباحث الاقتصادي إلهامي الميرغني، أن بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المنشورة نقلا عن وزارة المالية، توضح أنه بين عامي 1991 و2009 تم بيع 407 شركات قطاع أعمال عام، وبلغت حصيلة البيع أكثر من 57.3 مليار دولار، 9% منها تم في عهد وزارة الدكتور عاطف صدقي، و21% في عهد وزارة الدكتور كمال الجنزوري، و21.6% في عهد عاطف عبيد، و48.4% في وزارة الدكتور أحمد نظيف. ولم يتم الشروع في بيع المشروعات المشتركة إلا بعد عام 2000 في عهد وزارة الدكتور عاطف عبيد، وبلغ قمته في عهد حكومة نظيف، التي باعت 76.7% من المشروعات المملوكة ملكية مشتركة، ونتج عنها إحالة أكثر من 500 ألف عامل إلى المعاش المبكر.



زيادة اشتراك التليفون
الضعف من 4 إلى 8 جنيهات
زيادة التعاقد علي التليفون
من 650 إلى 850 جنيهات
تقليص الدقائق المجانية
من 125 دقيقة إلى 55 دقيقة

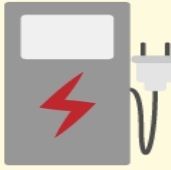


زيادة أسعار القطارات
ما بين 15 % إلى 40 %

نتائج الخصخصة في مراحلها الأولى عام 1990



80 %
ارتفاع في
أسعار الكهرباء
عن الأسعار العالمية



**تقليص شريحة
الكهرباء**
من 150 كيلو وات
إلى 50 كيلو وات



البديل

#اقرأ - البديل

تطبيق البديل موجود الآن



لم يتوقف قطار الخصخصة عند الشركات العامة، بل امتد للهيئات العامة التي خرجت من الموازنة العامة للدولة، وتحول بعضها إلى شركات مثل الاتصالات والمياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل العام والسكك الحديدية ومصر للطيران تمهيدا لبيعها، وتبعها قطاعي التعليم والصحة حيث انتشرت المدارس الخاصة حتى مطلع الألفية ثم الجامعات الخاصة وكذلك التوسع في العلاج الاقتصادي والمستشفيات الخاصة بحيث امتد مفهوم الخصخصة ليشمل كل القطاعات الاقتصادية.

ويؤكد الدكتور رائد سلامة، الخبير الاقتصادي، أن الخصخصة بدأت في المنطقة العربية مع انهيار الاتحاد السوفيتي، لكنها لم تأخذ الشكل الفج إلا في منتصف تسعينات القرن الماضي؛ حيث بدأ عرابو الجيل الجديد من الليبراليين الذين يؤمنون بمبادئ وآليات السوق وانسحاب الدولة التام من أي نشاط اجتماعي واقتصادي في الترويج للخصخصة ورفع الدعم وخفض الإنفاق العام وتحرير الأسعار وتعويم العملة وكلها أمور وجدت طريقها للتنفيذ الفعلي في عهد مبارك على يد يوسف بطرس غالي ومحمود محي الدين.

نتائج الخصخصة

وبالحديث عن الخصخصة لا يمكن تجاهل تباعثها على المواطنين، فمع انطلاق أول شرارة للتخلي على القطاع العام ومع صدور قانون 203 لسنة 1991، ارتفعت أسعار الكهرباء بدءاً من مايو عام 1990، وفي 28 يونيو 1992، وصلت أسعار الكهرباء في مصر إلى 80% من الأسعار العالمية، دون زيادة في الأجور، كما تم تغيير شرائح الاستهلاك، مع توالي انقطاع التيار الكهربائي خاصة في فصل الصيف.

وعلى مستوى قطاع النقل، تم رفع تذاكر السفر بالسكك الحديدية ما بين 15% إلى 40% عام 1991، ثم 15% أخرى عام 1993، وتوالى الزيادات، وفي قطاع الاتصالات، رفعت قيمة التعاقد على الهاتف الثابت من 650 جنيهاً إلى 850، واشترك الخدمة الشهري تضاعف من 4 جنيهات إلى 8، وتم تقليل فترة المحاسبة من 6 أشهر إلى 3، كما تم تخفيض المكالمات المجانية الشهرية من 125 دقيقة إلى 55 دقيقة، وعام 1996 تم رفع قيمة الاشتراك الشهري 25% وتخفيض الدقائق المجانية من 55 دقيقة إلى 16 دقيقة شهرياً.

2 كمال الجنزوري تم بيع 21% من هذه الشركات في عهد وزارته بقيمة بيع 10,0%		1 عاطف صدقي تم بيع 9% من هذه الشركات في عهد وزارته بقيمة بيع 3,9%	
4 أحمد نظيف تم بيع 48,8% من هذه الشركات في عهد وزارته		3 عاطف عبيد تم بيع 21,6% من هذه الشركات في عهد وزارته	

وعلى المستوى التعليمي، ورغم أن الدستور أقر مجانيته إلا أن الحكومة فرضت رسوماً عليه بالقانون رقم 139 لسنة 1981، إضافة إلى التوسع في إنشاء المدارس التجريبية الحكومية، كما استحدثت نظام الانتساب الجامعي برسوم تتراوح بين 265 إلى 400 جنيه في السنة، إضافة إلى التدريس باللغات الأجنبية في عدد من الكليات

تتراوح المصروفات الدراسية بها من 1850 إلى 4000 جنيه. كل ما حدث من إجراءات اقتصادية بعد الخصخصة، كانت قاسية بشكل كبير على المواطنين، واليوم تعود الخصخصة تحت مسمى آخر؛ بطرحها كأسهم في البورصة مثل البنوك، حتى أصبحت مصر لا تصدر شيئاً وكل احتياجاتها نستوردها من الخارج، ووصلت البطالة إلى أعلى معدلاتها اليوم بنسبة 12.5%، وأصبح المصريون يصنفون من الشعوب الاستهلاكية نتيجة قلة الإنتاج وارتفاع الاستهلاك.

8. مركز حقوقي يكشف مسؤولية الجنزوري عن بيع وتصفية 115 شركة من القطاع العام

نشر في: الأربعاء 7 ديسمبر 2011

أصدر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقريراً، اليوم الأربعاء، كشف فيه مسؤولية الدكتور كمال الجنزوري رئيس حكومة الإنقاذ الوطني، عن تراجع الاقتصاد المصري في فترة توليه منصب رئيس الوزراء،



في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك في الفترة من 1996-1999. وأضاف التقرير، أن فترة حكومته الأولى شهدت واحدة من أعلى معدلات النشاط في برنامج خصخصة الشركات التابعة للقطاع العام، فالمؤسسات المالية العالمية التي كان يعمل معها الجنزوري كوزير للتخطيط رأت أن العبور من عنق الزجاجة للاقتصادات النامية يكمن في رفع الدعم عن الفقراء وتخلي الدولة عن الشركات المملوكة لها بخصخصتها لتشجيع الاستثمار والتخلص من عبئها وخسائرها، وكانت النتيجة إنجازه حوالي 30% من مجمل عمليات البيع التي تمت ضمن برنامج الخصخصة منذ بدايته في 1991 وحتى الأرقام المتوفرة في 2009. وأشار إلى أن فترة تولي الجنزوري للوزارة - رغم أنها الأقل مدة بين رؤساء الوزراء - إلا أنها تعد من أشد الفترات التي شهدت عمليات تصفية وخصخصة وبيع شركات كاملة وأصول إنتاجية وأراضي تمتلكها الدولة. وتابع التقرير "في نظرة تفصيلية سنجد خلال الفترة من 1996-1999 أنه قد تم بيع وخصخصة وتصفية حوالي 115 شركة من شركات القطاع العام، وذلك على النحو التالي:

- عدد 38 شركة تم بيع كل أو أغلبية أسهمها بالبورصة، بمبلغ إجمالي قدره 6 مليار و50 مليون و301 ألف جنية.

- عدد 14 شركة تم بيعها لمستثمر رئيسي بمبلغ وقدره مليار و975 مليون و336 ألف جنيه.

- عدد 13 شركة تم بيع من أسهمها أقل من 50% بمبلغ وقدره 865 مليون و907 ألف جنيه.

- عدد 20 شركه لاتحاد العاملين المساهمين بمبلغ وقدره 504 مليون و490 ألف جنيه.

- كما تم بيع الأصول الإنتاجية لحوالي 7 شركات بمبلغ وقدره 702 مليون و865 ألف جنيه.

- وتم تأجير 7 شركات أو وحدات إنتاجيه بالكامل بموجب عقود طويلة الأجل.

- شهدت نفس الفترة تصفية حوالي 16 شركه.

بالنظر إلى إجمالي عدد الشركات التي تم خصصتها منذ بداية البرنامج وحتى نهاية 2009، يتضح أن لعهد الجنزوري نصيباً وافراً منها، حيث يحتل أحمد نظيف المرتبة الأولى، ويأتي كمال الجنزوري في المرتبة الثانية، ثم عاطف عبيد في المرتبة الثالثة، ويحل عاطف صدقي رابعاً. وأرفق المركز الاجتماعي والاقتصادي جدولاً يوضح آثار الخصخصة على مصر منذ عام 1991 حتى عام 2009، وجدولاً آخر يوضح إجمالي الشركات التي تم بيع أغلبية أو كامل أسهمها بالبورصة في عهد الجنزوري، وأخري توضح الشركات التي تم بيعها في عهد الجنزوري.

حسب الجدول رقم (1) نجد أن إجمالي برنامج الخصخصة قد طال عدد 382 شركة، وفي الوقت الذي قامت فيه وزارة عاطف صدقي بخصخصة 37 شركة تمثل حوالى 10% من حصيلة البرنامج الذي تم تنفيذه بداية من عام 1991، نجد أن الجنزوري قام بخصخصة 115 شركة تمثل حوالى 30% من إجمالي البرنامج، خلال فترة أقل من أربع سنوات قضاها في رئاسة الوزراء، في حين قام عاطف عبيد ببيع 58 شركة تمثل 15%

من إجمالي البرنامج خلال فترة تقارب الخمس سنوات، وقام نظيف بخصخصة 172 شركة تمثل 45% من البرنامج خلال مدة قاربت على الست سنوات

جدول (1) يرد إجمالي حصيلة برنامج الخصخصة من 1991 حتى 2009

رئيس مجلس الوزراء	الفترة	إجمالي الشركات التي تم إجمالي خصصتها	إجمالي قيمة البيع (بالمليار جنيه)
عاطف صدقي	9 نوفمبر 1986 - 4 يناير 1996 (110 شهراً)	37	2.262.0
كمال الجنزوري	4 يناير 1996 - 5 أكتوبر 1999 (45 شهراً)	115	10.098.869
عاطف عبيد	5 أكتوبر 1999 - 14 يوليو 2004 (57 شهراً)	58	5.493.131
أحمد نظيف	14 يوليو 2004 إلى 29 يناير 2011 (78 شهراً)	172 (الرصد توقف عند يوليو 2009)	39.499.0 (الرصد توقف عند يوليو 2009)
الإجمالي		382 شركة	57.353 مليار جنيه

جدول (2) إجمالي الشركات التي تم بيع أغلبية أو كامل أسهمها بالبورصة في عهد الجنزوري

رقم	اسم الشركة	النسبة المبيعة للقطاع الخاص	النسبة المبيعة لاتحاد العاملين	النسبة المتبقية بحوزة الشركة القابضة	قيمة البيع (مليون جنيه) قطاع خاص	قيمة البيع (مليون جنيه) اتحاد عاملين	تاريخ البيع أو التعاقد
الشركة القابضة للتجارة							
1	النوبارية للهندسة والميكنة	79.38 %	20 %	0.62 %	21.431	5.517	97/5/14
2	النصر لتجفيف الحاصلات الزراعية	90.00 %	10.00 %	0.00 %	21.1	2.5	97/8/11
الشركة القابضة للصناعات الغذائية							
3	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	42.53 %	8.54 %	48.93 %	66.00	19.00	95/3/30 لتحويل إلى قانون 159
4	المصرية للنشا الجلوكوز	51.03 %	10 %	38.97 %	55.40	12.2	96/6/18

96/6/30	24.0	153.10	%39.00	%10	% 51	مطاحن وسط وغرب الدلتا	5
96/8/7	14.9	58.30	% 39.08	%10	% 50.92	مصر للزيوت والصابون	6
96/11/4	22.4	142.9	%39	%10	% 51	مطاحن مصر العليا	7
96/11/18	14.9	95.0	%39	%10	% 51	مطاحن شرق الدلتا	8
98/6/25	11.900	62.800	% 45.01	% 9.30	% 45.69	المصرية للأغذية بسكو مصر	9
1998/7 للتحول إلى قانون 159	0.00	33.00	%39.00	% 0.00	% 61	القاهرة للزيوت والصابون	10
الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما							
97/2/2	11.2	121.50	%2.60	%10	% 87.40	مصر للأسواق الحرة	11
97/4/30	8.1	96.3	%0	%10	%88	التعمير والاستشارات الهندسية	12
الشركة القابضة للتشييد والتعمير							
96/2/12	2.8	2.20	0	%7	%3.11	المتحدة للإسكان والتعمير	13
96/5/13	20.800	168.839	%25.06	%10	%64.94	مدينة نصر للإسكان والتعمير	14
97/3/24	11.90	105.90	0	%10	%69.38	القاهرة للإسكان والتعمير	15
97/6/5	0.924	14.054	0	%10	%75.00	الصعيد العامة للمقاولات	16
97/9/15	3.402	29.768	%20.00	%10	%70.00	الجيزة العامة للمقاولات	17
97/10/29	27.2	271.9	%10	%10	%80	المشروعات الصناعية والهندسية	18
98/1/17	5.600	48.822	%20.25	%10	%69.75	المحمودية العامة للمقاولات	19
96 سبتمبر	4.704	26.11	%44.54	%5	%50.46	الشمس للإسكان والتعمير	20
98/5/24	10.640	93.988	%19.33	%10	%70.67	النصر للأعمال المدنية	21
الشركة القابضة للغزل والنسيج							
98/94	18.10	103.00	%32.7	%6.9	%60.4	العربية المتحدة للغزل والنسيج	22

23	الاسكندرية للغزل والنسيج	%94.6	%5.4	0	77.00	5.4	98/95
24	الشركة العربية لخليج الأقطان	%90	%10	-	82.3	4.8	سبتمبر-96
25	شركة النيل لخليج الأقطان	%90	%10	-	274.8	20.0	يناير-96
26	النصر للملابس والمنسوجات (كابو)	%63	%0	%7	196.9	0.0	97/6/11
الشركة القابضة للصناعات الكيماوية							
27	البويات والصناعات الكيماوية	%53.75	%8	%38.25	675.81	16.00	98-97
28	أبو قير للأسمدة	%2.80	%0	%0	20.00	0.00	مايو-96
29	النيل للكبريت والمساكن الخشبية	%55.67	%8.90	%35.43	30.07	3.84	سبتمبر - 96
30	كفر الزيات للمبيدات	%70	%5	-	50.69 8.437	0.375	سبتمبر 96
31	الورق للشرق الأوسط (سيمو)	%75	%10	%15	49.50	5.28	97/6/22
الشركة القابضة للصناعات المعدنية							
32	أسمنت العامرية	%61	%10	%0	725.60	43.2	94-98
33	أسمنت بورتلاند حلوان	%47.20	%5	%0	516.00 661.20	25.0	95/11/9 96/12/3
34	المالية والصناعية المصرية	%64.70	%10	%25.30	62	8	96/5/26
35	النصر للمسبوكات	%0	%32.50	%0	0.00	47.5	97/12
الشركة القابضة للنقل البحري والبري							
36	العربية المتحدة للشحن والتفريغ	%29.50	%21.95	%49	3.60	13.00	98/5/16
الشركة القابضة للصناعات الهندسية							
37	شركة الكابلات الكهربائية	%95	%5	%0	310.0	10.8	95-97
38	تليمصر	%90	%10	%0	54.3	4.8	96/9-99/3

جدول رقم (3) إجمالي الشركات التي تبيعها لمستثمر رئيسي في عهد الجنزوري

رقم	اسم الشركة	النسبة المبيعة للقطاع الخاص	النسبة المبيعة لاتحاد عاملين	النسبة المتبقية بحوزة الشركة القابضة	قيمة البيع (مليون جنيه)	قيمة البيع (مليون جنيه) اتحاد عاملين	تاريخ البيع أو التعاقد
الشركة القابضة للتجارة							
1	الوادي لتصدير الحاصلات	68%	27%	5%	86.78	35.214	98/12/18
2	النوبارية لإنتاج البذور- نوباسيد	100%	0%	0%	103.25	0	99/4/20
3	العربية للتجارة الخارجية	90%	10%	0%	13.7	1.2	99/8/4
4	رمسيس للزراعة	تم بيع كامل زمام أراضي الشركة للأوقاف المصرية	تم بيع كامل زمام أراضي الشركة للأوقاف المصرية	تم بيع كامل زمام أراضي الشركة للأوقاف المصرية	161.153	0	1998/10 إلى قانون 159
الشركة القابضة للصناعات الغذائية							
5	قها للأغذية المحفوظة	90%	10%	0%	144	10.2	98/8
الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما							
6	الأهرام للمشروبات	90%	10%	0%	274	24.1	96/11/13
7	جنا كليس للمشروبات- الكروم المصرية	100%	0%	0%	32.156	0	99/3/4
الشركة القابضة للتشييد والتعمير							
8	النصر للمرافق والتركيبات	90%	0%	0%	40	0	96/11/10 99/8/4
الشركة القابضة للغزل والنسيج							
9	المنسوجات الحديثة- بوليفارا	-	-	-	32.8	0	97/6/30
الشركة القابضة للصناعات الكيماوية							
10	أسمنت بني سويف	76%	5%	0%	405	21	99/7/5

11	الدلتا للطوب الرملي	90%	10%	0%	57	5	99/7/5
الشركة القابضة للصناعات الهندسية							
12	إيدال	90%	10%	0%	285.9	25.2	ديسمبر - 97
الشركة القابضة للصناعات الكهربائية							
13	النصر للمحولات الكهربائية	90%	0%	10%	114.843	0	96/2/25
14	(كهروميكا)	61%	10%	29%	90.89	11.92	97/6/19 97/8/26

جدول رقم (4) إجمالي الشركات التي تبيعها لاتحاد العاملين المساهمين في عهد الجزيري

التسلسل	اسم الشركة	النسبة المبيعة للقطاع الخاص	النسبة المبيعة لاتحاد عاملين	النسبة المتبقية بحوزة الشركة القابضة	قيمة البيع (مليون جنيه)	قيمة البيع (مليون جنيه)	تاريخ البيع أو التعاقد
الشركة القابضة للتجارة							
1	صان الحجر الزراعية	0.00%	95%	5.00%	0.000	18	99/3/1
2	المصرية للري والصرف	60.00%	30%	10.00%	3.196	1.982	يناير - 99
الشركة القابضة للصناعات الغذائية							
3	مضارب دمياط بلقاس	0.1%	90%	9.9%	0.005	48.557	98/1/1
4	مضارب الشرقية	0.1%	90%	9.9%	0.007	38.691	98/7/1
5	مضارب كفر الشيخ	0.1%	90%	9.9%	0.005	12.983	98/7/27
6	مضارب رشيد	0.1%	90%	9.9%	0.005	11.498	98/9/26
7	مضارب البحيرة	0.1%	90%	9.9%	0.010	21.780	98/9/26
8	مضارب الدقهلية	0.1%	90%	9.9%	0.020	36.713	98/10/3
9	مضارب الاسكندرية	0.1%	90%	9.9%	0.010	26.775	98/10/10
الشركة القابضة للنقل البحري والبري							
10	النيل للنقل الثقيل	-	95%	5%	0.000	27.200	97/11/15
11	النيل لنقل البضائع	-	95%	5%	0.000	24.100	97/11/15
12	النيل للنقل البري	-	95%	5%	0.000	27.300	97/11/15
13	التوريدات والأشغال البحرية	-	51%	49%	0.000	16.400	98/10/19

14	أمون للتوكيلات الملاحية	%44	%44	%5	13.200	12.700	98/11/4
15	أبو سمبل للتوكيلات الملاحية	%44	%44	%5	13.200	12.800	98/11/4 99/1/30
16	ممفيس للتوكيلات الملاحية	%44	%44	%5	22.000	21.300	98/11/4 99/1/30
17	ماري ترانس	%44	%51	%5	20.200	22.500	98/11/10
18	أعمال النقل	%0.13	%95	%4.87	0.016	11.779	99/7/1
19	النقل المباشر	%0.08	%95	%4.92	0.015	17.698	99/7/1
20	السويس للشحن والتفريغ	%0.1875	%61.875	%6.6875	0.015	21.830	99/10/24

جدول رقم (5) أجمالي الشركات التي تسع أقل من 50% من أسهمها بالبورصة في عهد الجزوري

رقم	اسم الشركة	النسبة المبيعة للقطاع الخاص	النسبة المبيعة لاتحاد عاملين	النسبة المتبقية بحوزة الشركة القابضة	قيمة البيع (مليون جنيه) خاص	قيمة البيع (مليون جنيه) قطاع اتحاد عاملين	تاريخ البيع أو التعاقد
الشركة القابضة للصناعات الدوائية							
1	الإسكندرية للأدوية والصناعات	%30	%10	%60	41.8	9.9	96-95
2	ممفيس للأدوية	%30	%10	%60	37.5	10	سبتمبر 96
3	العربية للأدوية	%30	%10	%60	14.4	3.8	سبتمبر 96
4	القاهرة للأدوية	%30	%10	%60	48.9	13	نوفمبر 96
5	النيل للأدوية	%23.30	%10.00	%66.70	42.49	12.15	98-95
الشركة القابضة للصناعات الغذائية							
6	مطاحن مصر الوسطى	%30.07	%10.00	%59.93	19	13.3	96/4/10

96/5/26	6.2	23.6	%60.00	%10.00	%30.00	مطاحن جنوب القاهرة	7
96/10/28	31.2	117	%60.00	%10.00	%30.00	العامه للصوامع	8
97/6/29	26.4	98.7	%60.00	%10.00	%30.00	مطاحن الإسكندرية	9
الشركة القابضة للتشييد والتعمير							
96/12/14	-	-	-	-	%7.14	مصر الجديدة للإسكان والتعمير	10
98/6/24	52.8	22.767	%86.55	%10.00	%3.45	المقاولات المصرية	11
الشركة القابضة للصناعات الكيماوية							
97/3/6	-	-	-	-	-	الشرقية للدخان	12
الشركة القابضة للصناعات المعدنية							
97	0	221	%92	%0	%8	مصر للألومنيوم	13

جدول (6) بيان بالأصول الإنتاجية التي تم النصف فيها بالبيع في عهد الجنروري

الأصول الإنتاجية التي تم النصف فيها بالبيع	بيان الأصل المباع	تاريخ البيع أو قيمة البيع (بالمليون جنيه)	البيع
1	شيراتون القاهرة (إيجوت)	96/11/14	350
2	فندق البرج (الفنادق المصرية)	97/11/6	6
3	أرض ومباني فندق سان استيفانو - (الفنادق المصرية)	98/8/27	270.80

4	مصنع المشروبات المقطرة - (الكروم المصرية)	98/10/8	26.04
5	مصنع سيكلام	أغسطس 98	19.5
6	مصنع البلاستيك بالقباري - شركة البلاستيك الأهلية	99/6/22	2.525
7	مصنع كور الطن - الدلتا للصلب	أغسطس - 99	28

جدول (7) يوضح بيان بالشركات والوحدات الإنتاجية التي تم تأجيرها

اسم الشركة التابعة	بيان الأصل المؤجر	القيمة الدفترية للأصل	تاريخ التعاقد	مدة عقد الإيجار	قيمة الإيجار السنوي	ملاحظات
المصرية العامة للسياحة والفنادق- ايجوث	الفندق العائم توت الفندق العائم آتون	-	1999/5/3	5 سنوات	1 مليون جنيه سنويا	مع الالتزام بتجديد الفندقين
شركة المحلات الصناعية للحريز والقطن - اسكو	مصنع الغزل الجديد - مسطرد- القليوبية	-	1999/7/1	10 سنوات	750 ألف دولار + 3% صافي الفوب لمبيعات الأقمشة الخام	تقدير تكلفة رأس المال المستثمر في الأصول بنحو 40.8 مليون جنيه
الشرقية للغزل والنسيج	مصنع منيا القمح للغزل	44.73 مليون جنيه	1999/7/1	5 سنوات	9 مليون جنيه	تم تشغيل جميع عمال المصنع وعددهم 1553 عامل
القاهرة للصباغة والتجهيز	مصنع صباغة الخيوط	0.117 مليون	سبتمبر 1999	5 سنوات	0.336 مليون جنيه	تم تشغيل 60 عامل

مصر للتوزيع ودور العرض السينمائي	المجموعة الأولي: ميامي بالقاهرة- الشرق بالقاهرة- راديو بالإسكندرية- الحرية بالإسكندرية- مصر ببورسعيد	5.424 مليون جنيه	1999/3/20	20 سنة	2.2 مليون جنيه	سيتم استثمار 67 مليون جنيه للاستثمار والتجديد
	المجموع الثانية: بيجال بالقاهرة- روكسي بالقاهرة- ريو الشتوي بالإسكندرية- ريو الصيفي بالإسكندرية- أوبرا بسوهاج	4.776 مليون جنيه	1999/3/20	20 سنة	2.6 مليون جنيه	سيتم استثمار 47.5 للإحلال والتجديد
	المجموعة الثالثة: ديانا بالقاهرة- نورماندي الشتوي بالقاهرة- فريال بالإسكندرية- الأهلي دمنهور- رشيد برشيد	5.686 مليون جنيه	1999/3/20	20 سنة	2.5 مليون جنيه	سيتم استثمار 46 للإحلال والتجديد

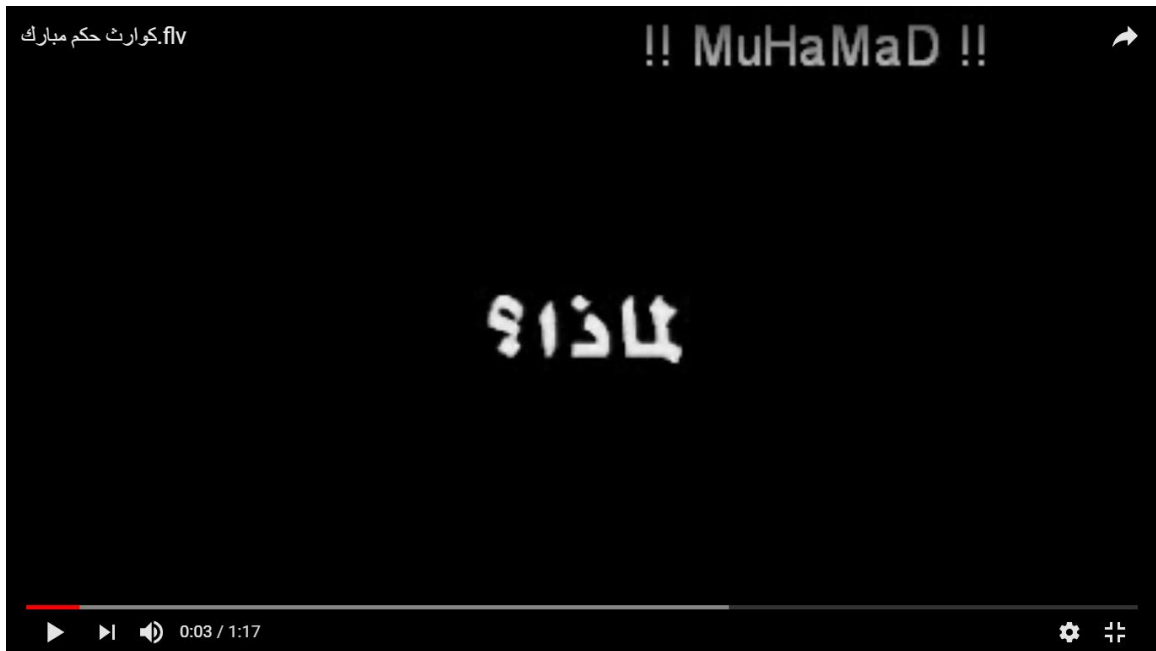
جدول (8) يوضح الشركات التي تم تصفيها في عهد الجنزوري وتاريخ التصفية

شركات تم تصفيها	اسم الشركة التابعة	تاريخ صدور قرار التصفية	اسم المصفي
1	السد العالي للأعمال المدنية	96/3/18	محاسب / مصطفى أحمد نور
2	شركة قنالتكس للأرضيات	97/8/26	محاسب / بدر الدين محمود الذكر
3	المساكن سابقة التجهيز	97/11/5	مهندس / سعد سالم سعد
4	الشركة العامة للبطاريات	1997	محاسب / محمد رشاد الغريب
5	القاهرة للمنسوجات الحريرية	98/7/1	مهندس / وجيه عبد العزيز راضي
6	التركيبات والخدمات الصناعية	98/7/13	مهندس / يسري محمد يسري
7	الجرافيت والأدوات المكتبية	98/9/15	محاسب / علي حسن والي
8	العامة للثروة المعدنية	98/9/28	كيميائي / محمد سمير شلقامي
9	مربوط الزراعية	98/10/17	مهندس / عبد الباري محمد
10	المصرية لصناعة الجلود - المدابغ النموذجية	98/11/25	كيميائي / حسني أحمد سعد موافي
11	الطوب الرملي	99/2/6	محاسب / فكري محمد عبد فشارة
12	المصرية الزراعية العامة	99/9/11	مهندس / حامد إبراهيم حسن
13	العامة للإنتاج والخدمات الزراعية	99/9/11	مهندس / عصام الدين محمد إبراهيم
14	المصرية لإنتاج اللحوم والألبان	99/9/23	مهندسة / فردوس عباس أحمد
15	شمال التحرير الزراعية	99/9/25	مهندس / محمد برهان الدين يوسف
16	المصرية للجباسات - جيمكو	99/10/14	السيد / ثروت عبد الله شاكر

جدول (9) يوضح كامل عدد عمليات الخصخصة منذ بداية البرنامج بالسنوات المالية وحتى عام 2009،

وكذا حصيلة كل هذه العمليات

السنة	عدد العمليات	قيمة البيع بالمليون
1991 – 1994	11	418
1994 – 1995	14	867
1995 – 1996	12	977
1996 – 1997	29	4595
1997 – 1998	23	2487
1998 – 1999	33	1824
1999 – 2000	40	4708
2000 – 2001	18	370
2001 – 2002	10	952
2002 – 2003	7	113
2003 – 2004	13	543
2004 – 2005	28	5643
2005 – 2006	65	14612
2006 – 2007	53	13607
2007 – 2008	22	3984
2008 – 2009	4	1653
الإجمالي حتى يونيه 2009	382	57.353 مليار جنيه



<https://youtu.be/NN4AAM4YpqQ>



<https://youtu.be/sEykh5CqpIw>



<https://youtu.be/DAWWcxEWRdg>

حكاية الصكوك الشعبية

1. الملكية الشعبية لأصول الدولة في إطار برنامج للتطوير الاقتصادي الشامل،

ورقة للمناقشة أعدها أ. د. علي السلمي

تمهيد

إن عنصراً أساسياً في التحول نحو مستقبل أفضل هو إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني.

إن النظام الاقتصادي الموأكب لنظام حكم ديمقراطي ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت يكافئ النظام الاقتصادي الديمقراطي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية. إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها. وبذلك يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما يثار حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم، وكذلك لا بد من الشفافية التامة والمشاركة الكاملة للمواطنين في مناقشة مشروع تمليك المواطنين فوق سن الحادية والعشرين أسهماً مجانية في شركات قطاع الأعمال العام وهو ما طرحه الحزب الوطني الديمقراطي تحت عنوان " مشاركة المواطنين في إدارة الأصول المملوكة للدولة".

كما يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي مشكلات انتشار حالات الاحتكار وتغول قلة من رجال الأعمال يحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية، وعدم قدرة أجهزة الحكومة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول السلع التي يسيطرون عليها وما يؤدي إليه كل ذلك من مخاطر تهدد حرية المنافسة وحقوق المستهلكين.

ولا شك أن النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف لن يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني وتسليم مقدراته للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية ومسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن.

إن إطلاق قواعد ومعايير الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة عانت منها دولاً كثيرة حتى تبينت ضرورة وجود دور واضح ومسئول للدولة في ضبط وتنظيم النظام الاقتصادي من دون إهدار الأصول الموضوعية في اقتصاد السوق. لقد ظهرت في دول مثل بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الرأسمالية دعوات لما يسمى " الطريق الثالث " الذي ينتهج سبيلاً وسطاً بين الرأسمالية المتوحشة التي تسلم القطاع الخاص مقاليد الاقتصاد وتتخلى فيها الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية، وبين نظم الاقتصاد الشمولي القائمة على مفاهيم اشتراكية أو شيوعية تركز السيطرة البيروقراطية على الأوضاع والأنشطة الاقتصادية وتحرم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتخضع الاقتصاد الوطني للقرارات الإدارية الغير مدركة لطبيعة القوى الاقتصادية المحلية والخارجية ذات التأثير.

وقد عانينا نحن في مصر أيضاً من هذين النمطين في إدارة الاقتصاد الوطني، فقد كانت سياسة التأميم والتخطيط المركزي وإلغاء آليات السوق سائدة في الستينيات

وأوائل السبعينيات من القرن الماضي بكل ما ترتب عليها من انغلاق وتدهور في الكفاءة الاقتصادية وتضخم في البيروقراطية بالقطاع العام، كما عشنا فترة الانفتاح الاقتصادي والهرولة إلى الدخول في نطاق اقتصاد السوق وتخلي الدولة عن قطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني للقطاع الخاص بدعوى إعمال آليات السوق من دون إيجاد المعايير والضوابط لتحديد مسئولية القطاع الخاص الاجتماعية وتفعيلها لحماية المستهلكين وضمان حرية المنافسة وقطع السبل أمام الاحتكار والمحتكرين.

كذلك فإن هدفاً رئيسياً للنظام الاقتصادي الديمقراطي ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم [ويقصد بذلك ما يمكن أن يشتريه الدولار من سلع وخدمات، فلنا أن تتصور إنساناً يعيش بأقل من ٥ جنيهات في اليوم لمأكله ومشربه وسكنه وكافة احتياجاته الحياتية!!].

إن الانطلاقة الاقتصادية المأمولة لا بد وأن تبدأ ببناء استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ويخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين لخارجي، بما يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها ويتمتع بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

ملاحظات على مشروع نيلك المواطنين حصّة مجانية في شركات قطاع الأعمال العام

في تطور مفاجئ لم يسبقه سوى تمهيد غير واضح انعقد المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني الديمقراطي بعد أسبوع واحد من انتهاء أعمال مؤتمر الحزب السنوي الخامس، ثم أعقب الاجتماع مؤتمر إعلامي أعلن فيه أمين السياسات بالحزب عن قنبلة ما يسمى "إشراك المواطنين في عوائد إدارة أصول الدولة" ثم ما لبث الإعلام الحكومي أن اتخذ له عنواناً أشد جاذبية وهو "البرنامج

المصري للملكية الشعبية". وبموجب هذا البرنامج يتم توزيع ملكية ما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام في شكل صكوك مجانية على كل من تعدى عمره الحادية والعشرين عاماً من المصريين سواء المقيمين في داخل البلاد أو خارجها ومن دون النظر إلى اختلافهم في الدخل والثروة أو الموقع الوظيفي وغير ذلك من الفروق بين البشر.

ولماذا السرية، والمفاجأة؟

والمثير للعجب هو تلك السرية التي أحيط بها هذا المشروع رغم أن وزير الاستثمار صرح بأنهم يدرسونه منذ ثلاثة أعوام. فقد جاء خطاب الرئيس في افتتاح أعمال المؤتمر الأخير للحزب خالياً من أي إشارة إلى هذا المشروع. كذلك لم يذكر رئيس الوزراء في كلمته أمام المؤتمر شيئاً عن هذه النقلة الكبرى في توجهات برنامج الخصخصة الذي دأبت حكومته على تسميته "برنامج إدارة أصول الدولة". وبمراجعة برنامج الحكومة الذي قدمته لمجلس الشعب وبيان رئيس الوزراء الذي ألقاه أمام المجلس في 30 ديسمبر 2007، والبرنامج الانتخابي للرئيس المعلن في 2005 لا نجد أي إشارة إلى مشروع تمليك المواطنين شركات قطاع الأعمال العام، بل إن الحديث الرسمي للحكومة والحزب كان دائماً يركز على نجاح برنامج إدارة أصول الدولة وما حققه من إنجازات. وتأكيداً لهذا الاتجاه أعلنت الحكومة عن تنشيط برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة بطرح 45 شركة قطاع أعمال عام و4 شركة مشتركة للبيع، وطرح مجموعة إضافية من الشركات العاملة في قطاع البترول للبيع، وكذلك طرح شرائح من أسهم الشركة المصرية للاتصالات والشركات المماثلة للبيع في البورصة المصرية والبورصات العالمية وكان قد تم فعلاً طرح 20% من أسهم المصرية للاتصالات.

وفجأة يتحول اتجاه برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة 360 درجة ويعلن أمين السياسات بالحزب الوطني ومعه وزير الاستثمار عن تمليك الشركات المتبقية من

برنامج الخصخصة بالمجان لفئة محددة من المواطنين ولمرة واحدة، كما يعلن وزير الاستثمار وقف برنامج الخصخصة والامتناع عن بيع شركات قطاع الأعمال العام بالطريقة السابقة التي تم بموجبها بيع حوالي 163 شركة منذ بداية البرنامج وحتى توقفه بإعلان برنامج الملكية الشعبية الجديد، ويتم الإعلان والرئيس في زيارة للسودان ورئيس الوزراء في زيارة لروسيا وقبل أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء الذي نعتقد أن أعضائه قد فوجئ أكثرهم - إن لم يكونوا جميعاً - مثلنا بهذا الإعلان.

أسئلة تبحث عن إجابات

ورغم ترحيبنا بوقف برنامج الخصخصة حتى ولو كان قد تغير اسمه إلى "إدارة أصول الدولة"، حيث طالبت في مقالي بالوفد يوم 21 أكتوبر الماضي بضرورة مراجعة هذا البرنامج في إطار استعادة دور الدولة في ضبط وتنسيق الاقتصاد الوطني لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أنني وكثير من المصريين قد غم علينا الأمر ولم تتضح لنا بعد الصورة الحقيقية لهذا المشروع المفاجأة. وفي محاولة لفهم ما جرى تتسارع مجموعة من الأسئلة الحائرة تبحث عن إجابات. لماذا تتجه حكومة مصر الآن في اتجاه معاكس وتتخلى طوعاً عن دورها في إدارة قطاع الأعمال العام بينما دول رأسمالية في الأساس تتجه الآن إلى زيادة دور الدولة في تنظيم وضبط الاقتصاد الوطني إلى الحد الذي تلجأ فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لشراء أنصبة في بنوك وشركات من القطاع الخاص بغية مساندتها في اجتياز الظروف الصعبة الناشئة عن الأزمة المالية العالمية.

وتتراكم الأسئلة، هل يهدف الحزب الحاكم من وراء هذا المشروع إلى تخليص حكومته من مسئولية إدارة تلك الأصول؟ أم أن الهدف هو التمهيد لوقف برنامج الدعم السلعي باعتبار أن تلك المنحة المجانية هي شكل للدعم النقدي الذي طالما اشتاقت الحكومة إلى تطبيقه كما تمنى رئيس الوزراء في حديثه إلى صحيفة الأهرام منذ أسابيع قليلة وقال فيه أنه يخشى أن يرفض مجلس الشعب هذا الموضوع إن

عرض عليه؟ وثمة سؤال آخر، هل هذه الخطوة تمهيد لبيع تلك الشركات بتوسيط المواطنين حيث يتوقع الكثيرون أن أغلبية المصريين الفقراء ومحدودي الدخل ممن سيحصلون على الصكوك المجانية لن يحتفظوا بها بل سيسارعون إلى عرضها للبيع وسيكون المشترون جاهزون لجمعها بأبخس الأسعار، وتكون الحكومة قد حققت هدف بيع الشركات من دون التورط في أمور التقييم والطرح والبيع بالطريقة التقليدية التي تثير عادة كثيراً من اللغط والانتقادات، وما يدعم هذا التوجس أن أمين السياسات قد رفض اقتراحاً عرض عليه في المؤتمر الإعلامي بمنع بيع الأسهم لفترة زمنية وأصر على إمكان بيعها منذ اليوم الأول لتسليمها للمواطنين!

وأسأل كما يسأل كثير من الناس الذين فاجأهم هذا التحول الجذري في فكر الحزب وحكومته، لماذا تطرح الصكوك بالمجان؟ ولماذا تخصص لمن هم فوق الحادية والعشرين من العمر؟ وكيف يتساوى الفقراء والأغنياء ومتوسطي الدخل في قيمة ما يحصلون عليه من تلك الحصص أو الأسهم؟ وما موقف الأطفال والقصر الذين فقدوا الأم أو الأب أو كليهما ومن ثم لا يحصلون على شيء؟ أليس الجميع مصريين ولهم حقوق متساوية كما هم متساوون في الواجبات؟

خطر الطعن بعدم الدستورية

وما يزيد الأمر تعقيداً شبهة عدم الدستورية إذ يرى البعض أن مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة يخالف المادة 8 من الدستور التي تنص على أن الدولة تحمي تكافؤ الفرص بين المواطنين، والمادة 30 من الدستور التي تنص على أن " الملكية العامة هي ملكية الشعب وتتمثل في ملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة"، والمادة 33 التي تؤكد حرمة الملكية العامة وواجب كل مواطن في حمايتها، والمادة 40 التي تؤكد أن المصريين جميعاً سواء أمام القانون وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة. ومن ثم فإن

تخصيص فئة من المواطنين دون غيرهم لتملك شركات عامة هو غير دستوري إذ يحرم باقي المواطنين من حقهم الدستوري كملاك لتلك الأصول!

كيف تدار الشركات في ظل الملكية الشعبية؟

ولعل أخطر التساؤلات تدور حول مصير الشركات التي ستدرج في برنامج الملكية الشعبية من حيث طريقة الإدارة وقد انسحبت الحكومة وأجهزتها من تحمل مسؤولياتها في توجيه ورقابة ودعم تلك الشركات. وقد تضاربت التصريحات التي أدلى بها وزير الاستثمار في هذا الشأن، فقد فهم من بعض تصريحاته أن الشركات القابضة العشر القائمة الآن سوف تبقى، بينما هو يؤكد أن القانون 203 لسنة 1991 الذي أنشأ تلك الشركات سوف يلغى، فكيف يستقيم الأمر؟ وفي حالة استمرار الشركات القابضة في الإشراف على الشركات التي سيتم تمليكها للمواطنين فكيف ستكون علاقاتها بالجهاز القومي الجديد الذي أعلن أنه سينشأ بقرار جمهوري لإدارة أصول الدولة؟

ومن المحتمل أن تتعرض الشركات المباعة بالكامل لحالة فراغ إداري وفجوة مؤسسية إذ لا يستطيع المالكون الجدد من أفراد الشعب القيام بدور فاعل في الرقابة والتوجيه الذي يتيح لهم حق الملكية، وتصبح تلك الشركات غنيمة سهلة للقائمين على إدارتها من دون وجود آلية واضحة للمحاسبة والتقييم. ويكاد البعض يشبهون توزيع ملكية الشركات بهذه الصورة على 4 مليون مواطن بما حدث نتيجة قانون الإصلاح الزراعي الذي أدى إلى تفتيت الملكية الزراعية ومنع عملية التنمية الزراعية المتكاملة حتى اليوم. ويؤكد هذه المخاوف ما أعلن أن الصك الذي سيوزع على المواطنين لن يحدد اسم شركة بذاتها ولكنه يعطي المواطن حصة في ملكية الشركات الـ 153 التي قيل إنها ستكون داخلة ضمن برنامج الملكية الشعبية، بمعنى أن هؤلاء المواطنين سيتمنع عليهم عملياً حضور الجمعيات العامة للمساهمين بتلك الشركات، فكيف يا ترى ستتشكل تلك الجمعيات؟ وفي نفس السياق تثار

مشكلة مماثلة بشأن كيفية اكتمال الجمعيات العامة للمساهمين في شركات برنامج الملكية الشعبية التي تقرر الدولة الاحتفاظ بنسب في ملكيتها تصل في البعض منها إلى 67% ولا تقل في البعض الآخر عن 30%؟

ولعل أخطر الأسئلة تتعلق بمستقبل الشركات وكيفية حصولها على التمويل اللازم لتطوير عملياتها وتحديث طاقاتها الإنتاجية بعد انقطاع صلتها بالدولة؟ هل سيكون من السهل عليها الاقتراض من البنوك في غياب ضمان الشركات القابضة لها؟ وإذا حاولت إدارة الشركات الالتجاء لزيادة رأس المال فهل تقتصر المساهمة في تلك الزيادة على أصحاب الحصص المجانية ومن أين يأتون بالمال اللازم؟ أم يفتح الباب لكل من يريد المساهمة في الزيادة، وهنا يثور تساؤل كيف تتساوى حقوق الملكية بين مساهمين حصلوا على حصص بالأسهم مجاناً وآخرين دفعوا ثمناً لما يملكونه من أسهم؟

ويتساءل المصريون - وأنا منهم ومعهم - عن قيمة ما سيحصل عليه كل منا في هذه الصفقة الوحيدة؟ لقد تراوحت الأرقام والتقديرات فمن قائل بأن حصة كل مواطن من الـ 4 مليون ستبلغ 2000 جنيه، ويصرح وزير الاستثمار أن القيمة لن تتحدد إلا بعد الانتهاء من إعداد قواعد التوزيع وتقييم الشركات المباعة. ولكن بطريقة مبسطة نقول إذا كانت قيمة حقوق الملكية في تلك الشركات قد بلغت 2032 مليون جنيه حسب بيانات مركز معلومات قطاع الأعمال العام عن سنة 2006/2007 فإن نصيب كل مواطن سيحصل على صك ضمن هذا المشروع لن يتجاوز في أحسن الأحوال 50 جنيهاً! فإذا احتفظ المواطن بالصك وشارك في الحصول على نصيبه من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع وقد بلغت في العام الماضي ما يقرب من 4 مليار جنيه - وبافتراض استمرار هذا المستوى من الربحية - فسيكون نصيبه حوالي 100 جنيه. وإذا أخذنا في الاعتبار أن تلك الشركات مدينة للبنوك بمبلغ يصل إلى حوالي 10 مليار جنيه وأن الشركات التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج والشركة القابضة

للتجارة حقوق الملكية فيها سالبة، فإن الصفقة تبدو خاسرة أو في أحسن الأحوال هزيلة.

وإذا كان الهدف من صفقة الملكية الشعبية هو تحسين أحوال المواطنين وإشراكهم بنصيب عادل في عوائد شركات قطاع الأعمال العام فلماذا تقتصر الملكية الشعبية على تلك الشركات الـ 153 من دون الشركات المشتركة وشركات الإنتاج الحربي وشركات هيئة قناة السويس وكل الهيئات الاقتصادية والمرافق العامة وغيرها من أصول الدولة؟ ولماذا تحتفظ الدولة بنسب في بعض الشركات تصل إلى 67% وقد كان يكفيها استخدام فكرة السهم الذهبي الذي طبقته حكومة تاتشر كي تظل قادرة على توجيه الشركات والرقابة على تصرفاتها كونها تحتفظ بحق الاعتراض على القرارات التي تراها غير متوافقة مع الصالح العام؟

خطر اسنواذ غير المصريين على أصول الدولة!

وإذا كان الغرض كما قيل هو المحافظة على قطاع الأعمال العام وحماية حقوق العاملين به بتمليك الشركات للشعب، فكيف يسمح بتداول صكوك الملكية فور تسليمها للمواطنين ومن ثم يكون احتمال وقوع تلك الشركات في أيدي ملاك آخرين سواء من المصريين أو غيرهم قد يعتمدون إلى تصفيتها أو الإضرار بحقوق العاملين بها أو تغيير نشاطها أو بيع أصولها كما حدث في كثير من الشركات التي تمت خصصتها بالأسلوب التقليدي بالبيع إلى مستثمر رئيسي؟

وإذا كان الغرض من الملكية الشعبية أن يشارك المصريون في عوائد برنامج إدارة الأصول، فلماذا لا يوزع على المواطنين نصيبهم في حصيلة برنامج الخصخصة والتي بلغت ما يقرب من 50 مليار جنيه حسب تقدير الجهاز المركزي للمحاسبات؟ ولو فعلت الحكومة ذلك وقررت صرف منحة للمواطنين بمناسبة عيد الأضحى المبارك مثلاً لحصل كل مواطن على ما يقرب من 1220 جنيه وهو ما سيجعلهم يلهجون بالشكر والثناء للحزب الوطني وحكومته!

ويقولون في الحزب الوطني الديمقراطي أن المعارضة تريد العودة بالبلاد إلى الوراثة 30 أو 40 سنة، ونقول لأصحاب الفكر الجديد أنتم الذين تتقدمون بنا إلى الوراثة بمشروع الملكية الشعبية لشركات قطاع الأعمال العام فقد جربت دول كثيرة هذا الأسلوب منذ أكثر من عشرين عاماً وكانت مشكلاته أكبر من الفوائد التي تمنها الذين خططوا لمثل هذا المشروع وطبقوه في روسيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية في الأساس.

البديل:

تشيد إدارة واستثمار الأصول العامة وتطوير برنامج الخصخصة

نرى أن هناك قدراً هائلاً من الأصول المملوكة للدولة ممثلة في شكل أراض وعقارات ووسائل نقل ومعدات وأثاث مكتبي وأجهزة وقطع غيار وغيرها من المستلزمات منتشرة في مستودعات مختلف الوزارات والهيئات العامة وأجهزة الحكومة المركزية والمحافظات. وتعاني تلك الأصول من الإهمال الجسيم في أغلب الأحيان وافتقاد النظم السليمة لحصرها وتسجيلها والمحافظة عليها. وتقدر قيمة الأصول الراكدة في المستودعات الحكومية بما لا يقل عن 22 مليار جنيه وكلها معرضة للتلف والسرقة، ناهيك عن مشكلة إعادة شراء ذات الأصناف بأسعار أعلى نتيجة عدم إدراك توافرها في المستودعات.

كما أن عدم معرفة أجهزة الدولة بما يتوفر لكل منها من تلك الأصول يجعلها تقدم على الشراء المحلي أو الاستيراد من الخارج لذات الأشياء المتوافرة في مستودعات جهات حكومية أخرى وهي غير مستخدمة وراكدة.

ونرى ضرورة إحداث برنامج شامل إدارة الأصول الحكومية يهدف إلى وقف إهدار الموارد الوطنية الضخمة المتمثلة في المخزون السلعي المتراكم في مخازن الدولة نتيجة عدم إحكام التخطيط والسيطرة على عمليات المشتريات الحكومية وتكرار

شراء نفس الأشياء رغم تواجدها في المخازن، ويتضمن البرنامج المقترح العناصر التالية:

1. تحديد وحصر الأصول المملوكة لأجهزة الحكومة على جميع المستويات والتأكد من التحديث المستمر لسجلات الأصول.
2. تحديد حالة تلك الأصول من حيث الصلاحية للاستخدام وكفاءتها في الاستخدام ومدى وجود برامج لصيانتها وتحديثه، ومدى توفر قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات، فضلاً عن توفر الخبرات الفنية المناسبة لأعمال الصيانة والإصلاح.
3. تحديد وحصر الأصناف الراكدة في المستودعات الحكومية على مختلف المستويات، وتحديد قيمتها، وبيان مدى الحاجة إليها من جانب الأجهزة الحكومية المختلفة.
4. نشر قوائم الأصناف الراكدة وتعميمها على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والمحافظات لتحديد ما تحتاج إليه كل جهة من الرواكد الموجودة في جهات أخرى.
5. إدارة عملية التبادل وفق احتياجات الجهات بغرض التخلص من المخزون الراكد وتوجيهه للاستخدام في الجهات التي تحتاج إلى تلك الأصناف.
6. وضع قواعد ملزمة بضبط عمليات المشتريات الحكومية طبقاً للاحتياجات الفعلية، مع البدء بمراجعة قوائم الأصناف الراكدة قبل إقرار شراء أصناف جديدة، وتنسيق المشتريات الخاصة بمختلف الجهات الحكومية من الأصناف المشتركة والمتكررة ومنع تجزئة المشتريات من نفس المواد ومن ثم ضياع فرص الوفرة بالحصول على أسعار وشروط أفضل في حالة شراء كميات أكبر.
7. تخطيط وتنظيم عملية بيع الأصناف الخردة والكهنة وفق معايير تضبط عملية التخريد والتكهن.
8. حصر الأراضي والعقارات والممتلكات العائدة إلى الدولة وتسجيلها، ودراسة مدى صلاحيتها للاستخدام ومدى حاجة الوزارات والجهات الحكومية إلى تلك الأصول.

9. ويتم اتخاذ إجراءات الاستفادة من تلك الأصول سواء بالتبادل بين الهيئات الحكومية، أو البيع أو الإيجار، على أن تخصص الحصيلة الناتجة من البيع أو الإيجار لتمويل برامج تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين كفاءته.

10. ونرى تفعيل دور الهيئة العامة للخدمات الحكومية وتحميلها مسئولية إدارة الأصول الحكومية غير المستغلة وفقاً لضوابط تضاف إلى تأشيرات الموازنة العامة للدولة.

إعادة هيكلة برنامج الخصخصة⁸

نرى أن برنامج الخصخصة والذي بدأ في العام 1991 مواكباً لعملية الإصلاح الاقتصادي، وقد بلغ مجموع عمليات الخصخصة التي تمت منذ بداية البرنامج وحتى شهر مارس 2006 نحو 289 عملية بقيمة إجمالية 37.76 مليار جنيه، بمتوسط حوالي 19 عملية في السنة، وبقيمة نحو 2.5 مليار جنيه سنوياً. ولا يزال هناك في محفظة الشركات المتبقية في برنامج الخصخصة 164 شركة مملوكة بالكامل للدولة يعمل بها 377051 عامل، فضلاً عن أنصبة مملوكة للدولة في 648 شركة مشتركة.

وقد شاب برنامج الخصخصة - منذ بدايته وحتى الآن - الكثير من السلبيات التي يجب العمل على تلافيها حتى لا يؤدي التطبيق الخاطئ لمفهوم الخصخصة إلى تبديد وإهدار الموارد القومية. وتتركز سلبيات برنامج الخصخصة فيما يلي:

1. يطلق على برنامج الخصخصة الآن اسم " برنامج إدارة الأصول " والواقع يؤكد أنه برنامج بيع الأصول، وفي الحقيقة أن البيع ليس الوسيلة الوحيدة للخصخصة فهناك منح عقود الإدارة أو الاستغلال لفترة محددة يعاد النظر في الأمر في نهايتها. كما تختلف طرق البيع، فقد يتم البيع لمستثمر رئيسي، وقد تباع الوحدة بالمزاد، وقد تطرح في شكل أسهم. وقد يكون البيع متاحاً للجميع بدون تمييز، وقد تحدد نسبة للأجانب. وقد تطرح الشركات للإيجار أو تدمج بعض الشركات أو تعاد

⁸ المعلومات مستمدة من موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت

هيكلتها إدارياً أو مالياً لتحسين أدائها، كما تتضمن إدارة الأصول تعديل مجال نشاطها. ولكن ما يحدث في البرنامج الآن هو مجرد البيع. لذا ينبغي إعادة صياغة وتوضيح أهداف البرنامج بعدم قصرها على عمليات البيع والتخلص من الشركات المملوكة للدولة، بل يجب دراسة بدائل أخرى لفصل الملكية عن الإدارة في تلك الشركات.

2. عدم وجود معايير واضحة تحكم اختيار وتحديد شركات قطاع الأعمال التي تطرح للبيع. فقد سبق للحكومة أن أعلنت في بدايات البرنامج عدم خصخصة ما أسمته آنذاك بالشركات الاستراتيجية، وكذا التركيز على بيع الشركات الخاسرة. ولكن تحول البرنامج وأصبحت عمليات البيع تطال أفضل وأنجح الشركات في قطاع الأعمال العام. وتعترف وزارة الاستثمار على موقعها في شبكة الإنترنت بأن كل شيء قابل للبيع حيث ورد ما يلي بالنص " تمت إعادة تصنيف 64 شركة كانت تصنف في السابق على أنها شركات استراتيجية وكان من المقرر لها أن تظل مملوكة للحكومة حتى بعد عام 2007. هذه الشركات يمكن بيعها على الرغم من أهميتها وضرورة وضع خطط محددة قبل طرحها للبيع. وهذه الفئة تشمل الشركات العاملة في مجال صناعة التبغ والأسمدة والخدمات البحرية بجانب بعض الشركات المشتركة مثل البتر وكيمائيات والأسمدة. وقد تكون انطباع سلبي مؤداه أن هذه الشركات لا يمكن المساس بها أي أنها خارج برامج الإصلاح والبيع كما جاء في نفس الموقع ما يلي " يتميز برنامج بيع الأصول بأنه موجه حسب الطلب. فالبيع ليس قاصراً على مجموعة محددة سلفاً من الشركات والأصول. ففي حالة تلقي عروض جادة فأن أي شركة يمكن بيعها".

3. ومن سلبيات البرنامج الحالي مسألة التوقيت، حيث لا يبدو أن هناك معايير دقيقة تحدد توقيت عمليات طرح الشركات المطلوب خصخصتها، وقد تكرر طرح شركات كثيرة في وقت واحد ودون مهلة كافية مما لم يتح الفرصة لكثيرين

للاستعداد بالترتيبات المالية المناسبة، الأمر الذي أدى إلى فشل بيع عديد من تلك الشركات أو بيعها بقيم أقل من القيمة الحقيقية.

4. وحتى بالنسبة للشركات الخاسرة، فإن سياسة الحكومة الآن هي التخلص من هذه الشركات بأي سعر ويتأكد ذلك مما جاء في موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت المشار إليه على الرغم من التحدي الكبير الذي يصاحب عمليات بيع الشركات الخاسرة، إلا أن العديد من الصفقات التي تمت خلال الشهور التسعة الماضية قد تضمنت شركات خاسرة. وتعتزم وزارة الاستثمار التزام المرونة عند تحديد قيمة الشركات الخاسرة قبل طرحها للبيع من خلال تقييم المزايا المتاحة لكل شركة. فالرؤية الجديدة للحكومة تضع في الاعتبار التكاليف الناتجة عن رفض أحد عروض البيع مما يؤدي إلى الاحتفاظ بأحد الأصول الخاسرة التي تحتاج إلى أموال طائلة للبقاء في مواجهة التنافس.

5. عدم وجود معايير متفق عليها وشفافة لتقييم الشركات المطروحة للبيع، كما لا يوجد معيار أو سياسة واحدة في اختيار الجهات القائمة بالتقييم. ومؤدى ذلك أن كثيراً من الشركات يثار أنها بيعت بأقل من قيمتها الحقيقية. وفي أغلب الأحيان تهدر تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي تحتوي على تقييم للشركات أعلى من التقييم الذي تعده المكاتب الخاصة.

6. كذلك فقد جرى في بعض الحالات تكليف نفس الجهة للقيام بعملية تقييم الشركات المطروحة للبيع والترويج للبحث عن مشتر رئيسي، وهذا يتيح فرصاً لتضارب المصالح حيث قد تعتمد الجهة القائمة بالتقييم إلى تسريب معلومات عن القيمة المقدرة للشركة إلى بعض المشتريين ومن ثم يتقدمون بعروضهم وهم على معرفة مسبقة بالسعر الذي تريده الحكومة مما يتيح لهم فرصة فير متكافئة مع غيرهم من راغبي الشراء الذين لا تتوفر لهم نفس الصلات بجهة التقييم والترويج.

7. كما افتقد البرنامج إلى معايير واضحة لتحديد الأسلوب الأفضل للبيع سواء إلى مستثمر رئيسي أو طرح الأسهم في البورصة أو غير ذلك من الأساليب التي يبدو أن الاختيار في كل مرة يتم وفق ترتيبات تتفق ومصالح من يراد البيع لهم.
8. عدم وجود سياسة واضحة للتصرف في حصيلة الخصخصة بعد تسديد مديونيات الشركات المباعة إلى البنوك وتكلفة المعاش المبكر للعاملين الذين يتقرر الاستغناء عنهم.
9. تسرب الثروة الوطنية إلى الأجانب وغير المصريين عموماً بينما كان من الممكن إعمال قاعدة لتفضيل المصريين حتى ولو كانت العروض المقدمة منهم تقل عن العروض الأجنبية.
10. إن التطبيق غير المخطط لبرنامج الخصخصة قد يكون أدى في الواقع إلى حجب استثمارات كان من الأفضل أن تتجه إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة تضيف إلى قاعدة الإنتاج الوطني بدلاً من توجيهها إلى شراء طاقات إنتاجية قائمة فعلاً من ناحية أخرى، فقد تضمنت التيسيرات التي أعلنتها الحكومة في 2004 إلى طرح شركات قطاع الأعمال العام بما يشبه "الأوكازيون" حيث تضمن تلك القواعد بيع المصانع دون الأراضي، وإعفاء المشتري من تحمل ديون الشركات المباعة، وتقييم الأراضي بسعر المثل بغض النظر عن ارتفاع قيمتها الفعلية، واختيار الآلات التي يريد شراءها وترك ما عداها.

أهمية الشفافية في عمليات الخصخصة

ونرى أن قضية الخصخصة لا يمكن أن تناقش بشكل جزئي متفرق بمناسبة بيع كل وحدة على حده، وإنما ينبغي أن تناقش المسألة في إطار برنامج شامل ومحدد لسياسة الحكومة عن الخصخصة لفترة قادمة محددة تناقش فيها كل الاعتبارات السابقة ويكون محلاً للمناقشة من مختلف الجهات ذات العلاقة ويصير استطلاع

آراء المواطنين بشأنه ثم يصدر به قانون من مجلس الشعب ولا يتم تغيير القواعد والمعايير إلا بقانون آخر من المجلس.

إننا نؤكد أهمية الالتزام بالمعايير التالية في إدارة برنامج الخصخصة في المرحلة القادمة:

1. ينبغي ألا تظهر عمليات الخصخصة كما لو كانت منفصلة ومشتتة وإنما لابد وأن يجمعها برنامج متكامل يتضمن تحديد الوحدات المطلوب خصخصتها، ومبررات ذلك، والمواعيد المحددة لذلك، والمعايير المتخذة أساساً للتقييم، وأساليب البيع ومبررات ذلك، وشروط الأهلية للتقدم للشراء، وما إذا كان الطرح متاحاً للجميع أم للمواطنين فقط، وغير ذلك من الاعتبارات.

2. ضرورة عرض برنامج الخصخصة على مجلسي الشعب والشورى بعد عرضه للنقاش العام وإتاحة الفرصة لكل أصحاب المصلحة في المجتمع من المشاركة بالرأي بشأنه. ويصدر بالموافقة عليه قانون من مجلس الشعب يتضمن معايير وطرق التقييم وقواعد وشروط اختيار الجهات التي تتولى التقييم مع اشتراط ضرورة موافقة الجهاز المركزي للمحاسبات على نتائج التقييم قبل اتخاذها أساساً للتصرف.

3. التركيز على بيع الشركات الخاسرة أولاً وتجنب عمليات إعادة الهيكلة وتطهير الديون التي عليها قبل البيع حيث توضح تجارب كثيرة في مصر وغيرها من الدول التي خاضت تجربة الخصخصة أن هذه المحاولات لا تؤدي إلى تحسين صافي السعر المتحصل عليه من بيع تلك الشركات.

4. التركيز على بيع حصص الدولة في الشركات المشتركة مع البدء بالحصص الصغيرة، ويفضل أن يكون البيع عن طريق البورصة بشرط مراقبة أوضاع البورصة واختيار التوقيت المناسب لطرح هذه الأسهم للبيع. وبالنسبة للشركات التي تزيد حصة الدولة فيها عن 50% فيفضل أن يتم البيع إلى مستثمر رئيسي وعن طريق

منافسة دولية مفتوحة بحيث يمكن الحصول على أفضل العروض. ويجب التشديد على أنه بالنسبة للأسهم المقيدة في البورصة فلا يجب أبداً أن يقل ثمن البيع عن سعر البورصة وعدم تكرار ما حدث في بيع أسهم بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي حيث بيعت بسعر يقل عن سعر البورصة يوم إتمام الصفقة. وفي الغالب يجب تحميل المشتري بعلاوة فوق سعر البورصة حيث يحصل على حق الأغلبية بشرائه أكثر من 50% من أسهم شركة ما، ومن ثم تكون له السيطرة على الإدارة.

5. عدم عرض شركات المرافق العامة للخصخصة لما يؤدي إليه ذلك من تحميل المستهلكين لخدماتها أعباء إضافية نظراً لاتجاه المستثمر الخاص إلى رفع أسعار هذه الخدمات. وتطبيقاً لهذا المبدأ ينبغي إعلان القائمة السلبية للمشروعات العامة التي لا يجوز خصخصتها لأهميتها الاستراتيجية وضرورة بقاءها في نطاق الملكية العامة. وإلى حين أن يتم إعداد الإطار التشريعي وآليات الرقابة لضبط أداء شركات المرافق الخاصة حين خصخصتها، يمكن للحكومة تحسين الإدارة ورفع مستوى الخدمات بطرح عقود لإدارة للشركات المتخصصة مع الاحتفاظ بالملكية العامة.

6. يجب الحرص حين بيع شركات عامة ألا يؤدي ذلك إلى قيام احتكار من جانب المشتري، بمعنى ضرورة التأكد من أن المتقدمين بعروض الشراء لا يسيطرون على السوق. كما يجب تفعيل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار بتطبيق معايير على الشركات التي يتم خصخصتها.

7. حصر بيع الشركات ذات الأهمية الاستراتيجية مثل البنوك وشركات التأمين والشركات الزراعية والخدمات العامة وشركات الطاقة والشركات الصناعية في المجالات الاستراتيجية على المصريين دون غيرهم مع اشتراط ألا يعيدوا بيعها إلى غير المصريين. وعلى سبيل التحديد ينبغي في جميع الأحوال منع وقوع

القطاع المصرفي المصري تحت السيطرة الأجنبية. وبشكل عام يمكن النص على إعطاء الأولوية في نقل ملكية وحدات قطاع الأعمال - أو الأصول العامة بشكل عام - إلى المصريين.

8. التأكيد على ضمان الشفافية التامة فيما يتعلق بعمليات تقييم الأصول المطروحة للبيع والإعلان عن كل ما يتعلق بإجراءات الخصخصة على المواطنين بشكل واضح وصريح ومفصل.

9. الحرص على توافر المشروعية لبرنامج الخصخصة بأن يتوافر نوع من التوافق العام بقبول مبدأ وعمليات الخصخصة باعتبارها عادلة ومنصفه وأنها تتم تحقيقاً للمصلحة العامة وأنه لم يشبها محاباة أو تمييز بحيث يتمتع الجميع إزاءها بالمساواة في الفرص. وبوجه خاص ينبغي أن يتم التوافق العام على أن البيع قد تم بقيمه عادلة وأن الثمن المعروض مناسب ومقبول وأن الإجراءات المتبعة قد أتاحت فرصاً متكافئة لجميع المعنيين بالأمر.

10. التأكيد على ضرورة استخدام حصيلة الخصخصة في تمويل مشروعات جديدة تضيف إلى الطاقات الإنتاجية وتسهم في تطوير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. كما يمكن استخدام جزء من حصيلة الخصخصة لسداد دوين قائمة ومن ثم المساهمة في تخفيف أعباء الديون وتكاليف خدمتها. وفي جميع الأحوال، ينبغي التأكيد على عدم جواز استخدام الحصيلة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

تطوير دور شركات قطاع الأعمال العام

يرتكز برنامج مع قضية قطاع الأعمال العام على المبادئ التالية:

1. يمثل قطاع الأعمال العام شريحة مهمة في الاقتصاد الوطني حيث تتركز فيه استثمارات كبيرة، فضلاً عن تراكم مخزون كبير من الخبرات الفنية والإدارية

أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة.

2. رغم التوجه نحو أعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الاستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في مناطق البلاد المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها.

3. أن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب عقائدية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج.

4. أن شركات قطاع الأعمال العام وإن كانت مملوكة للدولة، إلا أنها يجب تعامل معاملة القطاع الخاص وأن تخضع لمعايير ومفاهيم الإدارة السليمة التي تعمل شركات الخاص المتطورة وفقاً لها، وينبغي أن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج.

5. أن الإشراف على قطاع الأعمال العام من جانب الشركات القابضة ينبغي أن ينحصر في حدود دور المالك وليس المدير. بمعنى أن جهة الإشراف العامة تمثل في الجمعية العامة بصفتها صاحبة حقوق الملكية، كلها أو جزء منها في حالة وجود

مساهمين أفراد أو من شركات القطاع الخاص، من دون أن تتدخل في الإدارة التي يجب أن تنحصر في مجالس الإدارة والقيادات التنفيذية للشركات.

6. أن شركات قطاع الأعمال العام ملتزمة بتنفيذ كل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الخاضعة لتلك القواعد.

النظير المقترح لشركات قطاع الأعمال العام

في ضوء التطور الذي شهده الاقتصاد الوطني، والتغييرات التي لحقت بهياكله وآلياته في الاتجاه نحو أعمال اقتصاد السوق وآلياته، نرى إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام على النحو التالي:

1. حصر شركات قطاع الأعمال العام والمساهمات في شركات مشتركة وتقييم مدى جدوى استمرارها في نطاق الملكية العامة [سواء بالكامل أو بنسبة من الملكية]، وذلك في ضوء معيار أساسي وهو الأهمية الاستراتيجية للنشاط الذي تقوم به كل شركة بالنسبة لخطة الدولة في التنمية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بالتنسيق مع عملية مراجعة وإعادة صياغة برنامج الخصخصة.
2. دمج الشركات القابضة القائمة حالياً في شركة واحدة بمسمى " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية"، ويتبعها جميع الشركات التي يتقرر إبقاؤها في نطاق الملكية العامة، وكذا المساهمات العامة في شركات مشتركة.
3. تتولى " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في أسهم الشركات التابعة والحصص المملوكة في الشركات المشتركة، وتضع خطة للتعامل في هذه الأسهم وفق اعتبارات اقتصادية واستثمارية تتوافق مع توجهات خطتها الاستثمارية العامة.

4. إلغاء القوالب التنظيمية الجامدة واللوائح الموحدة والقواعد العامة التي تفرض على جميع شركات قطاع الأعمال العام بغض النظر عن اختلاف أنشطتها وتنوع مجالات عملها وتباين ظروف وأوضاع كل منها.
5. تحرير شركات قطاع الأعمال العام بحيث يكون لكل شركة حرية تامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والتقنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة.
6. إلغاء القانون رقم 203 لسنة 1993 المنظم لشركات قطاع الأعمال العام وتنظيم تلك الشركات وفق قانون الشركات [سواء قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997] وبالتالي تعتبر شركات قطاع خاص تخضع لذات القواعد والمعايير وتعامل ذات المعاملة التي تتعامل بها الدولة مع شركات القطاع الخاص من دون أي تمييز. كما تتعرض للدمج والتصفية وتخفيض رأس المال أو زيادته وفق قرارات الجمعية العمومية المشكلة حسب القانون. فضلاً عن كونها شركات قطاع خاص لها مراجع حسابات قانوني خاص، فكون الدولة تملك حصة في رأس مالها تزيد عن 25% يخضعها أيضاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.
7. وقف كل أشكال الدعم غير المبرر والمساندة غير المحدودة والمعاملة الاستثنائية التي كانت تحصل عليها شركات قطاع الأعمال العام من الدولة باعتبارها المالك المسئول عنها، بمعنى أن الهدف هو إقامة نوع من التوازن بينها وبين شركات القطاع الخاص حتى يمكن أن تنشأ حالة صحية من التنافسية الموضوعية لصالح الاقتصاد الوطني.

8. تشرف " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية " على إعادة هيكلة شركاتها وحفزها على تحسين مستوى الإدارة وخاصة الاهتمام بالقضايا التالية:
- 8.1 إعادة التنظيم وصياغة الهياكل التنظيمية ونظم العمل وفق الاعتبارات الإدارية المتقدمة، وتنشيط الوظائف الاستراتيجية في إدارة تلك الشركات بالتركيز على مفاهيم التخطيط الاستراتيجي وتخطيط التسويق وتنمية الموارد البشرية وتطوير العلاقات مع العملاء، والسعي إلى اكتشاف وتنمية وتوظيف قدراتها التنافسية.
- 8.2 تصويب هياكلها التمويلية وتوفير مصادر متجددة للتمويل وفق المعايير المالية السليمة.
- 8.3 حل مشكلات المخزون السلعي المتراكم ووضع أسس سليمة لإدارة المخزون بالتنسيق بين سياسات وبرامج الإنتاج والتسويق.
- 8.4 تطوير وتحديث التقنيات الإنتاجية والتسويقية وتطوير نظم الإدارة.
- 8.5 حل مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة ومعالجة أسبابها.
- 8.6 مراجعة هياكل الموارد البشرية وإعادة هيكلتها بما يحقق التناسب بين أعداد وكفاءات العاملين ومتطلبات الإنتاج، والقضاء على مظاهر البطالة المقنعة والعمالة الزائدة، وضبط تكلفة العمل باعتبارها من المكونات الرئيسية لتكلفة الإنتاج.
- 8.7 تحريك المشروعات تحت التنفيذ والتي تمثل استثمارات معطلة وغير منتجة، والسعي إلى تدبير الاستثمارات والموارد اللازمة لإنهاء تلك المشروعات وإدخالها في حيز التشغيل.
- 8.8 تأكيد المعايير الاقتصادية والإدارية السليمة في تحديد سياسات وقرارات وتوجهات الإدارة والتخلي عن اعتبار المعايير السياسية كأساس في توجيهها.

8.9. تأكيد الأسس الاقتصادية وشروط التنافسية في التعامل بين شركات قطاع الأعمال بعضها البعض، وكذا في تأسيس علاقاتها وتعاملاتها مع أجهزة الدولة المختلفة.

9. تهتم " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" بتفعيل الجمعيات العمومية للشركات والتي نص عليها القانون وأسند إليها اختصاصات المالك من حيث إقرار الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح، والنظر في تقرير مجلس إدارة الشركة، وإقرار مشروع الخطة العامة للشركة، وتعديل نظام الشركة وإطالة مدتها أو تقصيرها، وزيادة رأس المال أو تخفيضه في الحدود التي نص عليها القانون، والترخيص باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها، واقتراح تصفية أو إدماج الشركات أو تقسيمها على أن تعتمد تلك الاقتراحات من المجلس الأعلى للقطاع. كما أجاز القانون للجمعية العمومية تنحية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم على أن يكون ذلك بأغلبية ثلثي أصوات أعضاء الجمعية.

10. تجري " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" تقييماً مستمراً لأداء شركاتها بإعمال قواعد ومعايير تقييم الأداء المعتمدة عالمياً، ويتم محاسبة الإدارة بها على أساس النتائج المتحققة.

محاور استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية

إن ما يطرحه الحزب الحاكم الآن في شكل مشروع لتمليك فئة من المواطنين حصصاً مجانية في بعض الأصول المملوكة للدولة [عدد من شركات قطاع الأعمال العام] إنما يمثل بادرة خطيرة يمكن أن تنتهي إلى آثار سلبية عميقة إن لم يدرس في إطار نظرة كلية واستراتيجية اقتصادية شاملة.

إن إحداث تنمية اقتصادية شاملة في البلاد تحقق الاستخدام الأمثل لمواردها وتحقق أفضل مستويات الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين تتطلب بناء استراتيجية شاملة تتضمن تحديد المحاور الرئيسية التالية:

1. الغايات والأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية متمثلة في معدل نمو مستهدف للناتج القومي الإجمالي.

2. قطاعات الاقتصاد الوطني المستهدف تنميتها ومجالات الاستثمار الأفضل في كل منها، وتحديد الأهمية النسبية لكل قطاع ودوره المستهدف في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.

3. خطط وآليات تنمية الموارد الوطنية من مصادر الثروة الطبيعية وأسس استثمارها ومعايير ترشيد استخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها.

4. خطط وآليات تنمية المدخرات المحلية وتعظيم مساهمات الاستثمار الوطني في مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5. خطط وآليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه ناحية المشروعات الأكثر جدوى في تحقيق أهداف وغايات التنمية الوطنية الشاملة.

6. أسس ومعايير توزيع مسئوليات التنمية بين أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام، وبين القطاع الخاص الوطني والأجنبي، والقطاع الأهلي.

7. تحديد خطط وبرامج التنمية التكنولوجية الشاملة لتحسين قدرات مؤسسات الإنتاج والخدمات الوطنية وزيادة إنتاجيتها.

8. تحديد خطط وبرامج تنمية الموارد البشرية وإعدادها للمساهمة الأفضل في تنفيذ مشروعات التنمية الوطنية الشاملة.

9. تحديد أسس ومجالات التعامل مع العالم الخارجي من حيث الاستيراد السلعي والحصول على الخدمات الفنية والتدريبية وغيرها من مصادر الخبرة الأجنبية،

والصادرات السلعية والخدمية، مع تحديد الأهمية النسبية للأسواق الأجر بالتعامل من حيث اتصالها بالمصلحة الوطنية.

أهمية إحياء دور التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي

إن إتباع اقتصاديات السوق وتحميل القطاع الخاص المسؤولية الأساس في تنفيذ خطة التنمية لا يعني انسحاب الدولة من " إدارة الاقتصاد الوطني " وفقاً لاستراتيجية وطنية شاملة وفي إطار خطة وطنية للتنمية تنسق أدوار مختلف اللاعبين في الساحة الاقتصادية. وفي هذا الصدد نرى ضرورة التزام الدولة بمنطق التخطيط الاستراتيجي لتحديد أهداف وغايات التنمية وترتيب الأولويات وبيان الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة والمساهمة المستهدفة لكل منها في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.

ونرى ضرورة تفعيل دور المجلس القومي للتخطيط الذي أنشئ بديلاً عن وزارة التخطيط، وتنشيطه في تحديد التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني وخاصة المحاور التالية:

1. تحديد مجالات وتوجهات التنمية الاقتصادية الشاملة ومعدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.
2. تحديد المستوى المطلوب من الخدمات الأساسية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين شاملة الصحة، التغذية، التعليم، الثقافة، الإسكان، والنقل والاتصال.
3. وضع الأطر والبرامج المحققة لتنمية فرص العمل، وعدالة توزيع الدخل والثروة، والمشاركة في اتخاذ القرارات ضماناً لتوجه جهود ومشروعات التنمية فيما يحقق مصالح المواطنين.
4. وضع الخطط والبرامج التي تكفل تأمين الاستقلال الوطني والاعتماد على الذات فيما يخص إنتاج الغذاء، توجيه العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، تنمية

تكنولوجيا وطنية وتطويرها، حماية الثقافة الوطنية والحفاظ على القيم الحضارية للمجتمع المصري.

5. وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتنمية وتعميق العلاقات الاقتصادية مع دول العالم المختلفة وعلى سبيل الخصوص دعم التعاون والتكامل الاقتصادي بين مصر والدول العربية والإفريقية.

6. تحديد أسس ومعايير توجيه الأداء الاقتصادي وكفالة أفضل الظروف لتحسين معدلاته والارتفاع بالقدرات التنافسية لقطاعات الاقتصاد الوطني وعلاج ما تعانيه من مشكلات.

7. تحديد الإطار المؤسسي للإنتاج وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاعين الخاص والأهلي.

8. رصد ومتابعة المتغيرات الاقتصادية الكلية وتقييم آثارها على الأداء الاقتصادي في البلاد، وتعيين معدل النمو الاقتصادي المستهدف وتقدير الاحتياجات التمويلية والموارد الطبيعية والبشرية والتقنية اللازمة.

9. ضمان الاستقرار الاقتصادي ومنع تبديد وإهدار الموارد الوطنية.

10. دراسة وتحديد متطلبات تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي، ومقومات الحفاظ على السلامة العامة في المجتمع.

11. دراسة وتحديد متطلبات صيانة البيئة ومنع مصادر التلوث وإهدار المقومات الطبيعية للبيئة المصرية، والمحافظة على الثروة المائية الوطنية والمحميات الطبيعية، والأرض الزراعية.

12. دراسة وتحديد أسس استثمار الطاقة السكانية وتحويل الزيادات في أعداد السكان الناشئة من عوامل النمو الطبيعية إلى قوى منتجة.

13. إنتاج مجموعة المقاييس والمؤشرات الدالة على حالة التنمية ومعدلات تحقيق الأهداف والتطور في مستوى المعيشة للسكان وغيرها من المؤشرات التي

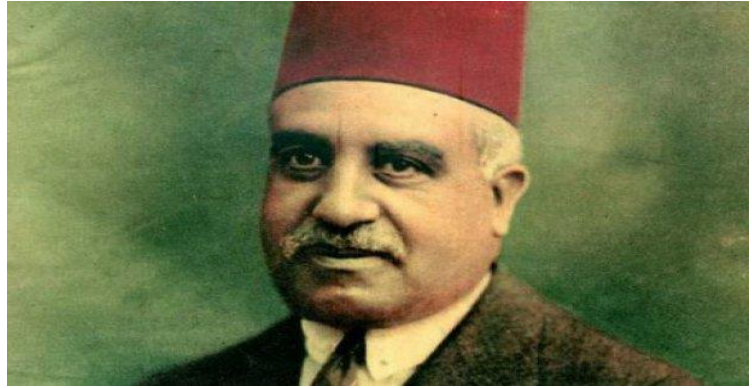
توضح مدى التغيير الاقتصادي للبلاد بالقياس إلى أهداف الخطة العامة، وكذا بالقياس إلى ما تحقّقه الدول الأخرى المماثلة لنا.

2. أليست تجربة طلعت حرب. أفضل من تجارب أوروبا الشرقية؟⁹

دكتور علي السلمي

25 أغسطس 2009

طلع علينا المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء بقوله: إن مشروع تمليك المصريين فوق سن الحادية والعشرين قد بدأ فعلاً منذ عامين، وأن مجموعات من الخبراء قد تشكلت



واجتماعات عقدت على مدى العامين لبحث تفاصيل المشروع، وأن الرئيس مبارك كان يتابع أعمال تلك المجموعات. وكان مما صرح به المتحدث الرسمي حسب ما أوردته صحيفة الوفد في عددها يوم الجمعة 21 نوفمبر أنه قد تم إرسال العديد من الخبراء وعلى رأسهم وزير الاستثمار إلى دول أوروبا الشرقية لدراسة تجربتها في الخصخصة، وكان ذلك حسب قول المتحدث الرسمي "بتكليف خاص من رئيس الوزراء". وأتساءل: ألم يكن من الأجدي أن يتفرغ هؤلاء الخبراء لدراسة تجربة مصرية صميمة قام بها طلعت حرب بإنشاء بنك مصر وشركاته من خلال تجميع مدخرات المصريين فأصبحوا يملكون صرحاً اقتصادياً هائلاً بدأ في 1920 ولا يزال قائماً حتى الآن؟ أليس في تجربة حث المصريين على توجيه مدخراتهم - مهما كانت بسيطة - لإنشاء أول بنك وطني أفضل من التماس الخبرة من روسيا وغيرها من الدول التي طبقت عمليات الخصخصة عن طريق توزيع الصكوك على المواطنين والتي يريد الحزب الوطني تقليدها في مصر على الرغم مما تسببت فيه من مشكلات وأضرار كبيرة في تلك الدول التي زارها وزير الاستثمار؟ افتقاد استراتيجية وطنية للتنمية

⁹ <http://ahlusunnah.org/node/12>

المتكاملة إن المشكلة الأكبر فيما يروج له الحزب الوطني عن الملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة أنه لا يستند إلى استراتيجية واضحة المعالم تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن نظاماً فعّالاً للاقتصاد الوطني ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين وتنمية فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. وليس في توزيع أسهم مجانية على فئة من المواطنين بما يكفل تحقيق غايات اقتصادية سليمة تتمكن من تطوير شركات قطاع الأعمال العام أو تضمن تحسناً في اقتصاداتها. كذلك لن يكون مفيداً أن يجري التخلص من الشركات المملوكة للدولة وتمكين القطاع الخاص من السيطرة على مقدرات الاقتصاد الوطني، بل الأفضل أن تخطط الدولة لإقامة توازن مدروس بين دور القطاع الخاص ودور القطاع العام وتؤكد مسئوليتها عن توجيه القطاعين ومساندة جهودهما وإبداعاتهما في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة والأعباء الاقتصادية بين المواطنين. إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها. وبذلك يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الذي بدأ مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في 1991 ثم استمر في صورة جديدة أطلق عليها "إدارة أصول الدولة" مع بداية حكومة د. أحمد نظيف في 2004 وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما أثير حول عملياته من شكوك نتيجة عدم اتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم. والأمر كذلك، يصبح واجباً

على كافة القوى المجتمعية أن تنشغل بالمناقشة الموضوعية لعناصر المشروع الجديد الذي يروج له الحزب الحاكم كبديل لنظام الخصخصة القديم حتى تتضح أهدافه ومراميه، ويتبين المواطنون مزاياه وسلبياته. كما يجب على الحكومة وحزبها إتاحة كل المعلومات عن المشروع والشركات الداخلة فيه وخطوات تمليك الأسهم للمواطنين المستهدفين وآليات التنفيذ وتكلفته وتأثير كل ذلك على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين. إن إطلاق مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة لا يمكن أن يتم في غيبة رؤية شاملة واستراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا يصبح الهدف هو تمليك فئة من المواطنين نصيباً فيما يملكونه أصلاً هم وكل المصريين، بل تصبح الملكية الشعبية آلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وقد أفاض الكثيرون من المختصين والمعنيين بالشأن الوطني في توضيح سلبيات مشروع الحزب الوطني وأبرزوا مصادر العوار فيه فضلاً عن ضخامة العبء الإداري المصاحب بالضرورة لعمليات حصر المستفيدين وضمان توصيل الصكوك إليهم، وتتبع الآثار المترتبة عن التمليك الشعبي، وما قد ينجم عنه من اتجاه أغلبية مالكي الحصص الجديدة إلى بيعها، ومن ثم احتمال أن تتركز ملكية الشركات الداخلة في البرنامج في أيدي قلة من الرأسماليين بما يهدم الأساس الذي قام من أجله المشروع، وفي الوقت ذاته تفقد الدولة قيمة تلك الشركات حيث منحت أسهمها بالمجان للمواطنين. هل تصح الملكية الشعبية لأصول الدولة سلبيات الخصخصة؟ لقد بدأ برنامج الخصخصة في العام 1991 مواكباً لعملية الإصلاح الاقتصادي، وقد شاب البرنامج - منذ بدايته حتى الآن - الكثير من السلبيات التي كانت محل نقد واعتراض من جميع القوى الوطنية. والسؤال المطروح الآن: هل يعالج مشروع الملكية الشعبية تلك السلبيات؟ والإجابة الواضحة: أن هذا المشروع لا يفيد في علاج سلبيات الخصخصة بل يزيد تفاقمها إذ يؤدي إلى التخلص من الشركات من دون تقييم حيث المفهوم

أن المشروع يقوم على اتخاذ القيمة الاسمية للشركات الداخلة في البرنامج أساساً في تحديد قيمة الصكوك التي ستمنح مجاناً للمواطنين ليتولوا هم بيعها بأنفسهم، ومن ثم تصل الحكومة إلى غايتها بتصفية قطاع الأعمال العام بأيدي المواطنين! ومن اللافت للنظر أن مشروع الحزب الوطني لا يحقق الأهداف المعلنة له من حيث تحسين اقتصاديات الشركات وضمان حقوق العاملين بها، حيث لا يحتوي المشروع على أي آلية جديدة لتحسين الإدارة والإنتاجية في تلك الشركات. بل يزيد المشروع الموقف تعقيداً بإضافة حلقة جديدة في خط السلطة المشرفة على الشركات التابعة بإنشاء الجهاز القومي لإدارة الأصول المملوكة للدولة، والذي سوف تضم إليه الشركات القابضة العشر مع استمرار إشرافها على الشركات التابعة! أهمية استمرار دور قطاع الأعمال العام ويجدر بنا الاتفاق على أن قطاع الأعمال العام هو شريحة مهمة في الاقتصاد الوطني، حيث تتركز فيه استثمارات كبيرة، فضلاً عن تراكم مخزون هائل من الخبرات الفنية والإدارية أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة. ورغم التوجه نحو أعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الاستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في المناطق المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها. ولقد أثبتت ظروف الأزمة المالية التي يعيشها العالم الآن أهمية وجود دور مؤثر للدولة في ضبط أداء الاقتصاد الوطني وإقامة التوازن بين عناصره، وفي نفس الوقت تأكيد مسؤوليتها عن إقامة العدل الاجتماعي وأداتها في ذلك قطاع أعمال عام تملك توجيهه مباشرة لتحقيق أهداف وطنية عامة، مما يقطع بأن الإبقاء على قطاع الأعمال

العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب إيديولوجية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج. وفي تصورنا أن المصلحة الوطنية تدعو إلى الإبقاء على شركات قطاع الأعمال العام في ملكية الدولة، والتي هي بنص الدستور ممثلة لملكية الشعب لها، إلا أن إدارة تلك الشركات ينبغي أن تخضع للتطوير والترشيد بحيث تعامل معاملة القطاع الخاص، وأن تطبق فيها معايير ومفاهيم الإدارة السليمة، التي تعمل الشركات الخاصة المتطورة وفقاً لها، وأن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج وبقدر ما حققته من إنجازات لصالح الشعب المالك الحقيقي لها، وأن تلتزم بتنفيذ قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الخاضعة لتلك القواعد. البديل المقترح لملكية الشعب لشركات قطاع الأعمال العام يهدف مشروع الملكية الشعبية كما يزعم الحزب الوطني الديمقراطي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية لشركات قطاع الأعمال العام وحماية حقوق العاملين بها وإشراك المواطنين في عوائدها. وتلك الأهداف لا يمكن أن تتحقق بالتوزيع المجاني لأسهم الشركات، وما يترتب عليه من عمليات البيع الجزافية وتبديد ثروة الشعب وضياع العوائد والإيرادات التي كان يمكن الحصول عليها حالة بقاء تلك الشركات في الملكية العامة. لذا نقدم مشروعاً بديلاً يهدف إلى تحقيق صورة حقيقية للملكية الشعبية لشركات قطاع الأعمال العام مع استمرارها في الملكية العامة. ويتلخص المشروع البديل في نقل ملكية جميع شركات قطاع الأعمال العام الباقية والأنصبة في الشركات المشتركة إلى بنك الاستثمار القومي وإلغاء الشركات القابضة العشر القائمة الآن.

وتأتي أهمية هذا الاقتراح أنه يتفادى تفتيت ملكية شركات قطاع الأعمال العام ويتجنب احتمالات انتقالها إلى ملكية رأسماليين مصريين أو أجانب قد لا يلتزمون بأهداف التنمية الوطنية، ومن ثم حرمان الدولة والمواطنين من عوائد تلك الشركات وتفرغ مشروع الملكية الشعبية من مضمونه. لقد أنشئ بنك الاستثمار القومي بالقانون رقم 119 لسنة 1980 ليتولى تمويل كافة المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وله في سبيل تحقيق هذا الغرض المساهمة في المشروعات المختلفة وفي رؤوس أموال الهيئات الاقتصادية وفي شركات القطاع العام المشترك والخاص، كما يقوم البنك بإدارة أمواله ومحفظة أوراقه المالية وتنظيم عمليات إصدار الأسهم في المشروعات التي يشارك فيها وكذلك السندات وتسويتها. ويتوافق هذا الحل مع الهدف الأصلي من إنشاء بنك الاستثمار القومي حيث كانت الفكرة أن تتجمع فيه ملكية كل شركات القطاع العام والأنصبة في الشركات المشتركة المملوكة للدولة. وحال تطبيق هذا الحل البديل، تكون كل شركة من الشركات التابعة مملوكة بالكامل للبنك والذي يتولى تعيين مجلس إدارتها ومتابعة أعمالها وتقويم نتائجها. كما سيعمل البنك على إعادة هيكلة الشركات التي بحاجة إلى إصلاح اقتصاداتها. ورغبة في تحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية الشعبية لتلك الشركات يتولى البنك طرح صكوك استثمارية للاكتتاب العام لتجميع مساهمات المصريين فقط من الأشخاص الطبيعيين والشركات والمؤسسات التي لها حق المشاركة في تأسيس الشركات أو تملك أسهمها، وذلك على نسق ما تفعله صناديق الاستثمار. ويعطي الصك لحامله حقاً في حصة على المشاع من مجمل قيمة الشركات التي تتضمنها محفظة الأوراق المالية لبنك الاستثمار القومي، مما يتيح له الحصول على حصة من العائد الصافي القابل للتوزيع من جميع تلك الشركات والذي يؤول إلى البنك. ولتيسير إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في تملك شركات قطاع الأعمال العام يحدد سعر الصك بفئات تبدأ

من جنيه واحد تتدرج حتى ألف جنيه، وبذلك يكون في مقدور ملايين المصريين شراء تلك الصكوك كل على حسب قدرته، مع إعطاء الحق لكل مصري في شراء أي عدد من تلك الصكوك من دون تحديد حد أدنى لقيمة ما يمتلكه إذ يكفي المواطن أن يشتري صكاً واحداً قيمته جنيه واحد فقط إن أراد ذلك. كما لا يتصور وضع سقف لقيمة ما يمتلكه أي مواطن من تلك الصكوك حيث تنتفي مخاوف سيطرة كبار الملاك على الشركات، إذ أن ملكية الصكوك لا علاقة لها بإدارة الشركات وإنما هي بمثابة شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري لحساب بنك الاستثمار لاستخدام حصيلتها في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، كما تضمن الصكوك حقوق أصحابها لدى البنك الذي يقوم باستثمار أموالهم من ناحية، وتأمين حصولهم على عائد ذلك الاستثمار من ناحية أخرى. ويتميز هذا الاقتراح بأنه يفصل بين الإدارة والملكية، فإدارة الشركات التابعة يقوم عليها مديرون محترفون يتم اختيارهم وتعيينهم بواسطة بنك الاستثمار القومي، وتجري محاسبتهم وفق النتائج التي يحققونها. وسيكون مطلوباً تعديل قانون إنشاء البنك كي يتضمن نصوصاً تحدد صلاحياته بالنسبة للشركات المملوكة له وقواعد اختيار مجالس إدارتها وتشكيل جمعياتها العامة وتحديد معايير وإجراءات اختيار أعضاء تلك الجمعيات من بين حملة صكوك بنك الاستثمار القومي فضلاً عن ممثلي المال العام الذين يحددهم مجلس إدارة البنك، وكذا تحديد صلاحيات الجمعيات العامة ومسئولياتها. وتكون مهمة بنك الاستثمار القومي في الأساس هي إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في الشركات المملوكة له والتي تتخذ شكل شركات مساهمة مغلقة حيث يكون البنك هو المالك الوحيد لرؤوس أموالها، كما تضم محفظة الاستثمارات الحصص المملوكة في الشركات المشتركة. وسوف يطبق البنك قواعد ومعايير التقييم السليمة لإدارة عمليات إعادة هيكلة شركاته ومساندتها لتنمية قدراتها التنافسية وتحسين اقتصاداتها. كذلك يكون للبنك استخدام حصيلة صكوك

الاستثمار التي يصدرها في تأسيس شركات مساهمة تابعة له للقيام على تنفيذ وإدارة وتشغيل مشروعات التنمية المختلفة التي يتبناها، وكذا المساهمة في شركات قائمة فعلاً أو الاشتراك مع آخرين في تأسيس شركات وفق الأغراض الموضحة في قانون إنشائه. في علاقة البنك بشركاته في ظل اقتراحنا المشار إليه ستكون للشركات المملوكة لبنك الاستثمار القومي الحرية التامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والتقنية والتسويقية، ومباشرة جميع الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة من خلال بنك الاستثمار القومي، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة. ووفق التعديل المقترح لقانون إنشاء البنك يمكن النص على تحرير شركاته من كافة المعوقات والقيود التي كانت تعاني منها شركات القطاع العام مع تخويلها كافة الحقوق والصلاحيات التي منحها إياها القانون رقم 203 لسنة 1991 بل ويمكن النص على اعتبارها من شركات القطاع الخاص. المقارنة مع مشروع الحزب الوطني بالمقارنة مع المشروع المطروح من الحزب الوطني نجد أن الدولة في حالة تطبيق اقتراحنا ستظل مالكة لشركات قطاع الأعمال العام من خلال بنك الاستثمار القومي والذي يقوم على توظيف طاقات شركاته التابعة لصالح المواطنين جميعاً وليس مجرد من بلغ سن الحادية والعشرين، وفي نفس الوقت تحقق هدف توسيع قاعدة الملكية الشعبية وإشراك أكبر عدد من المواطنين في ملكية الشركات العامة عن طريق شرائهم صكوك بنك الاستثمار القومي. كما أنه وفق اقتراحنا سوف يتحقق هدف اقتصادي واجتماعي مهم هو تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين الذين سيتجهون لشراء الصكوك والاحتفاظ بها بدلاً من حصولهم على أسهم مجانية لا يشعرون بقيمتها ومن ثم يسارعون إلى بيعها لتحصيل أي قيمة من ورائها وهو الأمر المتوقع حال تطبيق مشروع الملكية الشعبية للحزب الوطني. وقد يكون من المفيد أن يطبق بنك الاستثمار القومي وسائل مبتكرة لتنشيط بيع الصكوك للمواطنين

من خلال تيسير شرائها وسداد قيمتها بالتقسيط وذلك للتوسع في تجميع مدخرات المواطنين وتوظيفها بكفاءة في توسيع مجالات نشاط شركاته وإنشاء شركات جديدة. كما يمكن النظر في تطبيق أسلوب منح جوائز مالية معتبرة للفائزين من بين حملة الصكوك مما يدفعهم للاحتفاظ بها. ومن المقترح ألا تسجل تلك الصكوك في بورصة الأوراق المالية، ومن ثم لا يجري عليها التعامل حماية لمدخرات المواطنين من أن تكون عرضة لعمليات المضاربة غير الرشيدة وما يترتب عليها من صعود وانحيار غير مبررين في قيمة الصكوك، وإنما يقتصر تداول تلك الصكوك على تسجيلها في بنك الاستثمار القومي وفي شركاته وأن يتجه مالكو الصكوك الراغبون في البيع والمشترون إلى إتمام عمليات التبادل بالأسعار التي يتفقون عليها عن طريق فروع البنك وجميع البنوك التي يتم تخصيصها للتعامل في الصكوك. كما يمكن توسيط مكاتب البريد المنتشرة في جميع أنحاء البلاد في عمليات التبادل. وكما هو الحال بالنسبة لشهادات الاستثمار التي تصدرها البنوك حالياً، يمكن لبنك الاستثمار القومي أن يحدد كل فترة وفي مواعيد منتظمة القيمة الاستردادية للصك بحيث يستطيع حملة الصكوك الراغبون في التنازل عنها ولا يجدون من يقبل شرائها أن يعيدوها إلى البنك ويحصلوا على قيمتها في تاريخ الاسترداد. وفي جميع الأحوال، سيعمل البنك على طرح المزيد من الصكوك لمواجهة الطلب المتجدد من فئات المواطنين من دون خشية انخفاض قيمتها حيث إنها في مأمن من عمليات المضاربة في البورصة. أما موضوع "صندوق الأجيال" الذي يقترحه الحزب الوطني فإننا نرى أن تطوير شبكة الضمان الاجتماعي وتأكيد مسئولية الدولة في ضبط الأسواق وحماية المستهلكين، وتوفير خدمات العلاج والتعليم وصيانة فائض التأمينات الاجتماعية وإعادته إلى أصحابه وتثمينه في مشروعات اقتصادية ذات جدوى، كل ذلك كفيل بتوفير الرعاية الحقيقية للأجيال الحاضرة والقادمة من دون حاجة لابتكار مشروع وهمي لا تتوفر له مصادر التمويل الحقيقية. وعلى الله قصد السبيل،

3. ندوة حزب الوفد لمناقشة مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة

أقيمت الندوة بمقر حزب الوفد يوم 22 نوفمبر 2007

في إطار الحوار الوطني حول مشروع إدارة أصول الدولة. نظم حزب الوفد ندوة هامة شارك فيها نخبة رائعة من ممثلي الأحزاب والمفكرون والخبراء وأساتذة الجامعات المتخصصون في القانون والإدارة والاقتصاد والإعلاميون ليحاوروا جميعاً أ. عبد الحميد إبراهيم مستشار وزير الاستثمار ود. محمد عمران أستاذ الاقتصاد وقد شاركا في وضع مواد المشروع الجديد وتقديم دراسته.. وكان المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء قد صرح: إن مشروع تمليك المصريين فوق سن الحادية والعشرين قد بدأ فعلاً منذ عامين، وأن مجموعات من الخبراء قد تشكلت واجتماعات عقدت على مدى العامين لبحث تفاصيل المشروع، وأن الرئيس مبارك كان يتابع أعمال تلك المجموعات.

جاءت الندوة التي أدارها منير فخري عبد النور سكرتير عام الوفد كمحاولة لفهم أسباب طرح المشروع في هذا التوقيت وبهذا الأسلوب، ولبحث السلبات والايجابيات التي تترتب عليه.

في البداية تحدث مستشار الوزير: لقد طرح الحزب ورقة حول " إدارة الأصول المملوكة للدولة: الكفاءة الاقتصادية وتوسيع المشاركة الشعبية " لفتح باب النقاش حول السياسات والتوجهات الجديدة الخاصة باستكمال وتطوير برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، حيث تلخص الورقة محاور البرنامج الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الحفاظ على تحسن مؤشرات أداء الشركات المملوكة للدولة، مع تطوير حوكمة هذه الشركات من خلال ضمان الكفاءة والفاعلية والقدرة على المنافسة والشفافية، مع الحفاظ على حقوق العاملين بها، والخضوع لقواعد المحاسبة على الأداء.

- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الأصول المملوكة للدولة والانتفاع بفوائدها
- ضمان حقوق الأجيال القادمة بوضع خطة تضمن لهم نصيباً من ثمار عوائد البرنامج.

وجاء طرح الحزب للموضوع على ضوء كلمة السيد رئيس الجمهورية خلال المؤتمر العام التاسع للحزب في نوفمبر 2007 والتي جاء فيها " .. وتدعيماً لبرنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة فإنني أطالب الحزب وحكومته بمواصلة إشراك القواعد العريضة من الشعب في الانتفاع بفوائد هذا البرنامج بأسلوب يعزز إحساس المواطنين بثروتهم في الأصول المملوكة للدولة، يتيح لهم المشاركة فيها لصالحهم وصالح أسرهم، ويضع في اعتباره صالح الأجيال القادمة ".

وكان السيد الرئيس قد جدد دعوته في المؤتمر السنوي الخامس للحزب حيث جاء في كلمة سيادته " .. إنني أعاد مطالبة الحزب والحكومة بالإسراع في طرح أسلوب جديد وفعال لإشراك القواعد العريضة من الشعب في الانتفاع بفوائد برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وعلينا أن نبلور أسلوباً عملياً وغير تقليدي، يتيح لهم المشاركة في ملكيتها ويضع في اعتباره مصالح أجيال مصر القادمة ".

وكانت الحكومة قد أشرفت على مدار الثلاث سنوات الماضية على عملية متكاملة لتقييم أداء برنامج الخصخصة، كأحد مكونات برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة. وقد شملت فترة التقييم التي قامت بها مجموعة من الخبراء المختصين كافة مراحل البرنامج منذ صدور قانون رقم 203 لسنة 1991 بشأن شركات قطاع الأعمال العام. وانهى التقييم إلى أهمية مراجعة أساليب طرح الشركات لمشاركة القطاع الخاص والاستفادة من التطورات الإيجابية لشركات قطاع الأعمال العام من حيث زيادة الربحية وانخفاض المديونية وتطوير الإدارة بها، فضلاً عن تطور مناخ الاستثمار

وتحسن أداء المؤسسات المعنية بأنشطة القطاع المالي، واستكمال المنظومة التشريعية الحاكمة للنشاط الاقتصادي في مصر.

هذا وقد نجح برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، والذي يشتمل على 155 شركة تتبع شركات قطاع الأعمال العام منذ عام 2004، في تحقيق ما يلي:

1. خفض المديونية المتعثرة، وذلك بالتعاون بين البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي ووزارة المالية ووزارة الاستثمار، من 31.5 مليار جنيه في 2004/6/30 إلى أقل من 10 مليار جنيه في 2007/6/30.

2. ضخ استثمارات بطريقة مباشرة في شركات هذا القطاع تجاوزت 8.5 مليار جنيه منذ يوليو 2004 حتى يونيو 2005، وإجراء عمليات للتطوير والدمج والاستحواذ طورت من أداء الشركات.

3. تغيير إدارات الشركات القابضة والتابعة بنسبة تجاوزت 80% من الإدارات خلال السنوات الأربع الماضية.

ونتيجة لما سبق، شهد هذا القطاع تحسناً ملحوظاً في الأداء المالي لهذه الشركات، والذي تمثل في التحول من صافي خسائر بلغ 1.3 مليار جنيه في السنة المالية 2003/2004 إلى صافي أرباح وفقاً للقوائم المالية الخاضعة لمراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات تقدر بحوالي 5.5 مليار جنيه في العام المالي 2007/2008.

ومن خلال سياساته التي عرضت على مؤتمرات الحزب المختلفة، ساند الحزب حكومته في الاستمرار في البناء على ما تحقق، وفي تبني العديد من الإجراءات التي كان لها دور كبير في نجاح تطبيق هذا البرنامج. وقد جاء المؤتمر السنوي الخامس للحزب ليؤكد على ضرورة استكمال وتطوير البرنامج، وتبني أساليب جديدة لطرح الأصول بما يضمن مشاركة أكبر للمواطنين في عوائد البرنامج.

ومن هذا المنطلق، يُطرح اليوم برنامج متكامل تتلخص فكرته الرئيسية في نقل ملكية أسهم شركات قطاع الأعمال العام والمملوكة للدولة إلى المواطن المصري

من خلال توزيع محفظة أسهم يحصل عليها المواطن المصري مجاناً، وبأيسر الطرق وأكثرها ضماناً لتحقيق العدالة في التوزيع. وتكفل ملكية المواطن للمحفظة مطلق الحرية في التصرف فيها إما بالاحتفاظ بها والاستفادة من عائدها، أو استثمارها في صناديق الاستثمار، أو بيعها، أو التبرع بها.

عناصر مكونات البرنامج:

توزيع مجاني لأسهم الشركات التي يتم تحديدها على الشعب طبقاً لما يلي:
أولاً:

تحديد الشركات التي سوف تُدرج بالبرنامج وتصنيفها لتحديد الحصة التي ترغب الدولة الاحتفاظ بها. واستبعاد الشركات المتعثرة مع استمرار الدولة في تنفيذ برامج إعادة هيكلة تلك الشركات وتأهيلها للتحويل إلى شركات قادرة على المنافسة. وتصنف الشركات إلى أربع فئات طبقاً لنسبة الملكية التي ترغب الدولة في الاحتفاظ بها.

الفئة (أ):

وهي الفئة التي تضم شركات تحتفظ الدولة بنسبة حاکمة 67% من رؤوس أموالها. وتضم الشركات التي تعمل في قطاعات ترغب الدولة بالاحتفاظ بحصص مؤثرة وحاکمة فيها، وذلك نظراً لطبيعتها وهيكل الأسواق التي تعمل فيها، ومن هذه الفئة شركات الدواء والحديد والصلب والألمونيوم والكوك والسكر والنحاس والأسمدة والأسمت.

الفئة (ب):

وهي الفئة التي تضم الشركات التي ترغب الدولة في الاحتفاظ بنسبة أغلبية لا تقل عن 51% من رأسمالها، مثل شركات النقل والسياحة وبعض الشركات العاملة في مجال الصناعات التحويلية.

الفئة (ج):

وهي فئة الشركات التي سوف تُدرج بالبرنامج والتي ستحتفظ الدولة بنسبة لا تقل عن 30% من رؤوس أموالها، مثل بعض شركات توزيع السلع والصناعات التحويلية والخدمات.

الفئة (د):

وهي شركات مستبعدة تماماً من البرنامج، إما لوصولها للحد الأقصى لمشاركة القطاع الخاص، أو لتعثرها. وبالتالي لن تدخل أي شركة من شركات الغزل والنسيج في هذا البرنامج، حيث ستبقى تحت إدارة وملكية الشركة القابضة المعنية لتطويرها وإصلاحها. وكذلك الأمر بالنسبة للمجمعات الاستهلاكية الجاري تطويرها.

ثانياً:

نقل ملكية الحصص التي سيتم توزيعها من رؤوس أموال شركات البرنامج إلى شركة قابضة جديدة مملوكة للدولة هدفها نقل ملكية هذه الحصص إلى جموع الشعب، مع استمرار تبعية الشركات لشركاتها القابضة الحالية، وتتكون الشركة القابضة الجديدة من أعضاء من أفضل الكفاءات المصرية.

ثالثاً:

تحويل نسبة من أسهم الشركات المدرجة بالبرنامج إلى الصندوق المصري للأجيال القادمة، وهو صندوق مملوك للدولة، ذو شخصية اعتبارية منفصلة يهدف إلى الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وتستثمر موارده وعائداته في مشروعات تنموية، وفي مجال الرعاية الاجتماعية للأجيال القادمة من أبناء مصر.

رابعاً:

إنشاء الجهاز المصري لإدارة الأصول، وهو جهاز جديد يكون له الشخصية الاعتبارية العامة، وتنتقل إليه ملكية الشركات القابضة المنشأة وفقاً لأحكام القانون 203 لسنة

1991 لقطاع الأعمال العام إليه، ويختص بتطوير وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام ومتابعة الشركات التي تساهم الدولة في ملكيتها.

وأكد مستشار الوزير أن المشروع جاء بعد دراسة مستفيضة لما يقرب من 3 أعوام، مشيراً إلى أنه جزء من برنامج ناجح وهو برنامج إدارة الأصول الذي بدأ في عام 2004

في بداية الحوار أشار منير فخري عبد النور سكرتير عام حزب الوفد للأمور التالية:

- لابد من التعرف على وضع الشركات المشار إليها في المشروع من حيث أرباحها وخسائرها ومديونياتها..
- المشروع كما تم تقديمه لا يحقق أي إيرادات للخزانة العامة..
- المشروع غير جاذب للاستثمارات الجديدة..
- المشروع لا يحقق أي مشاركة شعبية حقيقية..
- المشروع لا يلقى أي قبول شعبي..
- لقد سبق واخترنا سياسة العمل التدريجي المتأني في الإصلاح، فماذا حدث لهذا النظام وتقويضه رغم ما أعلن عن تحقيق إصلاحات نسبية لشركات قطاع الأعمال العام؟!
- الخصخصة بمعناها الإيجابي من المفروض أن تحقق زيادة في كفاءة المؤسسات لكن لابد من مراعاة حدود الأمن القومي..
- ينبغي وضع حدود لحرية التداول لهذه الصكوك وتمديد المدة من خلال صناديق استثمار..

ثم أشار د. علي السلمي وزير التنمية الإدارية الأسبق والذي أدار الحوار حول البدائل المقترحة للمشروع إلى المحاور التالية:

- رغم ترحيبنا بوقف برنامج الخصخصة حتى ولو كان قد تغير اسمه إلى " إدارة أصول الدولة " حيث طالبت في مقالي بالوفد يوم 21 أكتوبر الماضي بضرورة مراجعة هذا البرنامج في إطار استعادة دور الدولة في ضبط وتنسيق الاقتصاد

الوطني لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أنني وكثير من المصريين قد غم علينا الأمر ولم تتضح لنا بعد الصورة الحقيقية لهذا المشروع المفاجأة.

وفي محاولة لفهم ما جرى تتسارع مجموعة من الأسئلة الحائرة تبحث عن إجابات. لماذا تتجه حكومة مصر الآن في اتجاه معاكس وتتخلى طوعاً عن دورها في إدارة قطاع الأعمال العام بينما دول رأسمالية في الأساس تتجه الآن إلى زيادة دور الدولة في تنظيم وضبط الاقتصاد الوطني إلى الحد الذي تلجأ فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لشراء أنصبة في بنوك وشركات من القطاع الخاص بغية مساندتها في اجتياز الظروف الصعبة الناشئة عن الأزمة المالية العالمية

ونقرأ الأسئلة:

- هل يهدف هذا المشروع إلى تخليص الحكومة من مسئولية إدارة تلك الأصول؟
- أم أن الهدف هو التمهيد لوقف برنامج الدعم السلعي باعتبار أن تلك المنحة المجانية هي شكل للدعم النقدي الذي طالما اشتاقت الحكومة إلى تطبيقه كما تمنى رئيس الوزراء في حديثه إلى صحيفة الأهرام منذ أسابيع قليلة وقال فيه أنه يخشى أن يرفض مجلس الشعب هذا الموضوع إن عُرض عليه؟
- هل هذه الخطوة تمهيد لبيع تلك الشركات بتوسيط المواطنين حيث يتوقع الكثيرون أن أغلبية المصريين الفقراء ومحدودي الدخل ممن سيحصلون على الصكوك المجانية لن يحتفظوا بها بل سيسارعون إلى عرضها للبيع وسيكون المشترون جاهزون لجمعها بأبخس الأسعار، وتكون الحكومة قد حققت هدف بيع الشركات من دون التورط في أمور التقييم والطرح والبيع بالطريقة التقليدية التي تثير عادة كثيراً من اللغط والانتقادات..
- وأسأل كما يسأل كثير من الناس الذين فاجأهم هذا التحول الجذري في فكر الحكومة، لماذا تطرح الصكوك بالمجان؟ ولماذا تخصص لمن هم فوق الحادية والعشرين من العمر؟ وكيف يتساوى الفقراء والأغنياء ومتوسطي الدخل في

قيمة ما يحصلون عليه من تلك الحصص أو الأسهم؟ وما موقف الأطفال والقصر الذين فقدوا الأم أو الأب أو كليهما ومن ثم لا يحصلون على شيء؟ أليس الجميع لهم حقوق متساوية كما هم متساوون في الواجبات؟

وقدم د. السلمي بديل مقترح لترشيد إدارة واستثمار الأصول العامة وتطوير برنامج الخصخصة ترى أن هناك قدراً هائلاً من الأصول المملوكة للدولة ممثلة في شكل أراض وعقارات ووسائل نقل ومعدات وأساسات مكتبية وأجهزة وقطع غيار وغيرها من المستلزمات منتشرة في مستودعات مختلف الوزارات والهيئات العامة وأجهزة الحكومة المركزية والمحافظات. وتعاني تلك الأصول من الإهمال الجسيم في أغلب الأحيان وافتقاد النظم السليمة لحصرها وتسجيلها والمحافظة عليها. وتقدر قيمة الأصول الراكدة في المستودعات الحكومية بما لا يقل عن 22 مليار جنيه وكلها معرضة للتلف والسرقة، ناهيك عن مشكلة إعادة شراء ذات الأصناف بأسعار أعلى نتيجة عدم إدراك توافرها في المستودعات.

كما أن عدم معرفة أجهزة الدولة بما يتوفر لكل منها من تلك الأصول يجعلها تقدم على الشراء المحلي أو الاستيراد من الخارج لذات الأشياء المتوافرة في مستودعات جهات حكومية أخرى وهي غير مستخدمة وراكدة.

ونرى ضرورة إحداث برنامج شامل إدارة الأصول الحكومية يهدف إلى وقف إهدار الموارد الوطنية الضخمة المتمثلة في المخزون السلعي المتراكم في مخازن الدولة نتيجة عدم إحكام التخطيط والسيطرة على عمليات المشتريات الحكومية وتكرار شراء نفس الأشياء رغم تواجدها في المخازن، ويتضمن البرنامج المقترح العناصر التالية:

1. تحديد وحصر الأصول المملوكة لأجهزة الحكومة على جميع المستويات والتأكد من التحديث المستمر لسجلات الأصول.

2. تحديد حالة تلك الأصول من حيث الصلاحية للاستخدام وكفاءتها في الاستخدام ومدى وجود برامج لصيانتها وتحديثه، ومدى توفر قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات، فضلاً عن توفر الخبرات الفنية المناسبة لأعمال الصيانة والإصلاح.
3. تحديد وحصر الأصناف الراكدة في المستودعات الحكومية على مختلف المستويات، وتحديد قيمتها، وبيان مدى الحاجة إليها من جانب الأجهزة الحكومية المختلفة.
4. نشر قوائم الأصناف الراكدة وتعميمها على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والمحافظات لتحديد ما تحتاج إليه كل جهة من الرواكد الموجودة في جهات أخرى.
5. إدارة عملية التبادل وفق احتياجات الجهات بغرض التخلص من المخزون الراكد وتوجيهه للاستخدام في الجهات التي تحتاج إلى تلك الأصناف.
6. وضع قواعد ملزمة بضبط عمليات المشتريات الحكومية طبقاً للاحتياجات الفعلية، مع البدء بمراجعة قوائم الأصناف الراكدة قبل إقرار شراء أصناف جديدة، وتنسيق المشتريات الخاصة بمختلف الجهات الحكومية من الأصناف المشتركة والمتكررة ومنع تجزئة المشتريات من نفس المواد ومن ثم ضياع فرص الوفرة بالحصول على أسعار وشروط أفضل في حالة شراء كميات أكبر.
7. تخطيط وتنظيم عملية بيع الأصناف الخردة والكُهنه وفق معايير تضبط عملية التخريد والتكهن.
8. حصر الأراضي والعقارات والممتلكات العائدة إلى الدولة وتسجيلها، ودراسة مدى صلاحيتها للاستخدام ومدى حاجة الوزارات والجهات الحكومية إلى تلك الأصول.
9. ويتم اتخاذ إجراءات الاستفادة من تلك الأصول سواء بالتبادل بين الهيئات الحكومية، أو البيع أو الإيجار، على أن تُخصص الحصيلة الناتجة من البيع أو الإيجار لتمويل برامج تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين كفاءته.

١١. ونرى تفعيل دور الهيئة العامة للخدمات الحكومية وتحميلها مسئولية إدارة الأصول الحكومية غير المستغلة وفقاً لضوابط تُضاف إلى تأشيرات الموازنة العامة للدولة.

وأشار د. مرفت السعيد رئيس حزب النجم للأمور التالية:

- الحاضرون للندوة وهم صفوة العصر ونخبة من المفكرين والخبراء المميزين لديهم كل هذا الكم من الأسئلة فماذا عن البسطاء وعموم المواطنين؟
- المشروع يطرح علامة استفهام رئيسية "لماذا؟" .. أي فعل لابد أن يكون له هدف، وأنا لا أعرف للمشروع هدفاً مقنعاً..
- البسطاء سيبيعون وفورا الصكوك ولكم من المشتري؟
- هل حقا الحكومة تود سماع الرأي الآخر أم مجرد التعطر بعطر الجلوس في حلقات النقاش؟
- ألا ترى الحكومة أن العالم يمر بشكل عام ومصر بشكل خاص بأزمة مالية طاحنة، فمن أين نأتي بموارد للصرف على المشروع؟

وأثار د. عبد العزيز حجازي رئيس وزراء مصر الأسبق علامات الاستفهام التالية:

- المشروع يطرح صكوكا لكل المواطنين، ولكن من هم هؤلاء؟ لماذا الكل؟ ولماذا لا يكون للمستحقين فقط؟
- لم يقولوا لنا ما هي القيمة الفعلية لهذه الصكوك؟
- الطبقات التي ستحمل هذا الصك أغلبها من البسطاء غير العالمين بعلوم الاقتصاد والإدارة وأسواق المال والبورصة..
- ماذا عن باقي أصول الدولة؟!

وقد أكد د. سلطان أبو علي وزير الاقتصاد الأسبق على أن المشروع هو وجه آخر للخصخصة. وذكر أنه قد حاور سائق التاكسي الذي أقله لموقع الندوة وسأله عما هو فاعل بصك الحكومة عند استلامه فلم يجد الرجل عالما بالموضوع وعندما شرح له المشروع

قال " حد الله بينا وبين فلوس الحكومة يابيه أنا في حالي ماليش دعوة بالحكومة وفلوسها " ..

وسأل د. أبو علي هل يحقق المشروع الانتماء من قبل المواطن والأمان للأجيال القادمة؟ وكيف؟ وأكد أن الانتماء يتحقق بزيادة الدخل وحل مشكلة البطالة والتعليم الجيد والعلاج والاستشفاء في مؤسسات طبية..

وأكد الفقيه الدستوري الدكتور إبراهيم درويش على أن هناك ١٣ مادة في الدستور، تنص على تنظيم الدولة إلا أنه لم يتم احترام تلك المواد، بينما رأى القيادي الوفد سامح مكرم عبيد أن هناك ظروفًا معينة أدت للتشكك في منح شركات القطاع العام لمواطنيها، مشيرًا إلى أن ٧٠% من الناس باعوا ما حصلوا عليه من صكوك مباشرة وهو ما فتح المجال واسعاً للفساد، محذراً من أن النسبة ستزيد على ذلك كثيراً في مصر.

وقال عبد الحميد الغزالي، أستاذ الاقتصاد أن المشكلة الأساس في البرنامج أنه يفتقد قاعدتي الإفصاح والشفافية، وقال: «الموضوع يتم بلبيل، ولا يعلمه إلا شخصان مثلاً»، معتبراً أن هناك رغبة لتركيز الاقتصاد في أيدي حفنة من رجال الأعمال الجدد، أو حتى الأجانب، وقال إن ما يحد هو «تبيد» لأصول مصر وإضافة «احتكار إلى احتكار».

وقد طرح محمود أباطة، رئيس حزب الوفد المستضيف لفعاليات الندوة تلك الأسئلة:

- لماذا تحديد عمر 21 سنة خصوصاً أن هذه الصكوك ستوزع على القادر والغير قادر؟
- ماذا عن المؤسسات والهيئات المزعم إنشاؤها والجدوى الاقتصادية وظروف البلد حالياً؟
- الخصخصة لها أهداف.. كيف ستدخل موارد من هذا المشروع؟ وكيف يمكن أن تجذب المزيد من الاستثمارات؟

▪ هناك حكمة يعرفها رجال الأعمال أن المشروع الذي لا يفهمه الأطفال يفشل، فماذا عن مشروع لا يفهمه الخبراء ورجال العلم والتخطيط والتجارة؟! **وقال جورج إسحق،** القيادي بحركة كفاية أن الحزب الوطني «أستاذ تجييش الناس ضده»، متسائلا عن السبب في أن تظل الدولة تناقش البرنامج لـ ٣ سنوات، وكأنه من الأسرار دون أن يعرف به أحد.

وقد أكد د. مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب على المحاور التالية:

- لابد من مناقشة مثل تلك المشاريع من منطلقات غير حزبية..
- لابد من إدارة الأصول المملوكة للدولة على نحو جيد من الكفاءة..
- محاولة تحقيق مشاركة شعبية حقيقية..
- ما هو موقف الحكومة من القطاع العام؟ هل هي ترى أن القطاع العام يمكن أن يلعب دوراً في التنمية مثل ما يحدث في الهند على سبيل المثال؟
- وإذا كانت الحكومة تنوي الخصخصة فهل سيحقق ذلك المشروع أهداف الخصخصة المرجوة؟
- لو أن الحكومة أشركت الخبراء منذ كان المشروع مجرد فكرة لما كانت كل تلك الأسئلة..
- لضمان نجاح أي برامج جديدة لابد من مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية لشعوب الدول التي سيطبق فيها تلك البرامج..
- شارك في الندوة عدد كبير من رؤساء الأحزاب وخبراء الاقتصاد والقانون والشخصيات العامة وأعضاء الهيئة العليا للوفد، وقد أعرب المشاركون عن قلقهم البالغ من طبيعة البرنامج وتوقيت عرضه وأهدافه وسلبياته الواضحة.
- وجاء في تغطية صحيفتي الوفد صحيفة الحزب والمصري اليوم.. أن محمود أباطة رئيس حزب الوفد قد أبدى دهشته من تحديد الحكومة للمستفيدين من برنامج إدارة

الأصول وقصرهم علي من تزيد أعمارهم علي عامًا، وتساءل أباظة عن أسباب 21
اقتصار الفكرة علي من تجاوز 12 عامًا إذا كانت فكرة العمومية والشمول أساسية في
المشروع. وقال انه من المعروف ان التصرفات النافعة نفعا محضا تجوز للقصر.
واضاف ان فكرة اقتصار المنفعة علي فئة قد تكون محلا للطعن الدستوري. وأوضح
ان الاقتصاد في مصر يدار بفكر غير واضح المعالم، وان غموضا شديدا يحيط بأهداف
عملية الخصخصة، وبالذات خلال المرحلة القادمة. وأعلن أباظة ان المشروع الذي
تقدمه الحكومة حاليا يستعصي علي الفهم، وتساءل عن مصير الاستثمارات
الجديدة خلال المرحلة المقبلة وكيفية جذبها في ظل البرنامج الجديد لإدارة الأصول
المملوكة للدولة. وانتقد رفعت السعيد رئيس حزب التجمع المشروع مؤكدا أن
الحكومة بهذا المشروع تقدم ورقة للمواطن تقول له فيها ان هذا هو نصيبك في مصر.
وقال إن الحكومة تريد أن تلقي عبء إدارة الأصول علي المواطن ليتحمل نتائج
الخصخصة، لان الحكومة لا توزع الحنان علي المواطنين.. وحذر السعيد من تكرار
التجربة الفاشلة التي حدثت في روسيا عندما باعت أصول الدولة وتحول الأمر
لاحتكار مخيف. وقال الدكتور إبراهيم درويش الفقيه الدستوري، ان الدستور نص
في المادة رقم 13 علي مسئولية الدولة في تنظيم الاقتصاد وإدارته. ووصفت الدكتورة
هناء خير الدين الخبيرة الاقتصادية المعروفة المشروع بأنه رشوة وتسكين
للمصريين، وأشارت الي فشل نفس التجربة في الاتحاد السوفييتي السابق ورومانيا
وبولندا، وانتهى الأمر بأن صكوك الملكية استقرت في خزائن عصابات المافيا.. ولكنها
في مصر ستستقر في خزائن مافيا الاحتكارات..

د. عبد الحميد إبراهيم، رئيس هيئة سوق المال السابق وأحد القائمين على إعداد
البرنامج، للأصول المملوكة للدولة، أن المشروع جاء بعد دراسة مستفيضة لما يقرب
من 3 أعوام، مشيرا إلى أنه جزء من برنامج ناجح وهو برنامج إدارة الأصول الذي بدأ في
عام 2004، ونجح في التحول بشركات قطاع الأعمال من شركات خاسرة ومديونة إلى

رابحة، كما نجح في تقليل مديوناتها، مشيراً إلى أن مديونية شركات القطاع العام كانت تقدر بـ 31.5 مليار جنيه عام 2003، ثم انخفضت إلى 9.5 مليار حالياً، كما حققت الشركات أرباحاً تقدر بـ 5.5 مليار، بعد أن تكبدت 1.3 مليار خسائر عام 2003. وأوضح إبراهيم أن البرنامج يشمل تقسيم الشركات العامة الـ «153»، إلى 3 مجموعات الأولى لن يتم توزيع قيمتها على المواطنين، وتشمل الشركات الخاسرة لأنه من غير المتصور نقل الملكية إلى المواطنين وهي شركات خاسرة، كما تشمل الشركات التي تصرفت الدولة بالفعل في النسب التي تريد التصرف فيها، مضيفاً أن تلك المجموعة تشمل بالأساس شركات الغزل والنسيج. وقال إبراهيم إن المجموعة الثانية تشمل الشركات التي يحتفظ قطاع الأعمال بأغلبية حاکمة فيها 67% أو بسيطة 51%، مضيفاً أن تلك الشركات تشمل تلك التي تتسم أنشطتها بالحساسية مما يتطلب أن يكون للدولة دور في إدارتها، مثل شركة السكر التي تسيطر على سوق السكر المنتج من القصب والبنجر، وهي المشتري الرئيسي لقصب السكر، مما يتطلب استمرار سيطرة الدولة عليها. وأضاف إبراهيم أن المجموعة الثانية تحقق أحد المبادئ الرئيسية لبرنامج الملكية الشاملة، الذي ينص على، ألا ينتقل احتكار الدولة إلى القطاع الخاص، مشيراً إلى أن شركات الأدوية ستندرج تحت هذا البند. وقال إبراهيم إن المجموعة الثالثة تشمل الشركات التي سيتم منح أغلبية أسهمها إلى المواطنين بحيث تحتفظ الدولة بما لا يزيد على 30% من قيمتها، مشيراً إلى أنه لا يجب المبالغة في حجم برنامج الملكية الشاملة لأن الشركات التي يشملها المشروع تنتج قيمة لا تزيد على 60 مليار جنيه من أصل ترليون جنيه تشكل كامل الناتج القومي المصري، ونسبتها 6% فقط من الناتج. وأكد أنه سيتم تكوين محفظة للشركات التي سيتم التصرف فيها، تحتوي أسهما لكل تلك الشركات، مضيفاً أن تلك المحفظة ستشمل 86 شركة، بحيث يحصل كل المواطنين الذين تخطوا الـ 21 عاماً على محفظة متماثلة تشمل أصولاً من جميع

الشركات الخاضعة للبرنامج. وأضاف أنه سيجرى تشكيل 3 شركات قابضة لتنفيذ برنامج إدارة الأصول،

وأولها شركة قابضة مؤقتة.

تنتهي مهمتها بتوزيع المحافظ الاستثمارية على المواطنين.

والثانية تسمى «صندوق الأجيال القادمة»،

وسيجرى استقطاع جزء من الشركات التي سيتم توزيعها لصالحها، كما تحصل على الصكوك التي سيتم التبرع بها، فضلا عن الصكوك التي يمر عليها عام دون أن يتسلمها صاحبها.

والشركة الثالثة، وفقا لإبراهيم، فهي «الجهاز المصري لإدارة الأصول»،

وهو الجهاز الذي يشرف على إدارة جميع الشركات سواء التي لم تدخل في البرنامج أو التي دخلته بالأغلبية أو حتى بحصص الأقلية

وقال إبراهيم إن الصكوك سيجرى توزيعها ولن تسجل في البورصة ولن يتم تسجيلها إلا بعد توزيعها بسنة، ولن يتم التعامل عليها إلا بين المصريين في الفترة التي تسبق تسجيلها في البورصة مضيفا أن هناك قواعد تحكم تداولها، ومن بينها أنه يجب على كل من يحصل على 5% أن يخطر الهيئة العامة لأسواق المال، وألا يحصل أي مستثمر على ما يزيد على 10% إلا بموافقة الهيئة.

وقال الدكتور مرفعت السعيد، رئيس حزب التجمع، إنه إذا كان الاقتصاديون يمتلكون من

الأسئلة أكثر مما لديهم من الإجابات فإن «هذا يدل على أن المشروع مخيف»، وقال إنه إذا كان هذا هو حال المتخصصين فماذا عن المواطن العادي، الذي سيجد قطعة ورق تقول له «هذا نصيبك من مصر»، متسائلا عن السبب في توزيع الأسهم وقال «هل نزلت أمطار الحنان، فقررت الدولة توزيعها أكوابا على المواطنين؟». ورأى السعيد أن المشروع يستهدف إلقاء عبء الخصخصة على المواطن حتى لا يتم لوم الحكومة عليها، مشيرا إلى أن المواطنين المعدمين سيقومون ببيع ما يستحوذون

عليه من صكوك بشكل سريع، وقال «هل أمنح كل مواطن حقة يشنق نفسه به ونقول له «إنت اللي عملتها في نفسك».

ورفض السعيد ما ترددته الحكومة حول عدم وجود مشروع قانون حول توزيع الملكية، معتبرا أنه تقرر تأجيل طرح القانون على مجلس الدولة حتى يظهر وكأنه جرت مناقشته مع المجتمع، وقال إنه يجب أن تنصت الدولة لا أن تتظاهر بالتناقش، متسائلا «من أين ستوفر الدولة الموارد لصندوق الأجيال، في الوقت الذي لا تستطيع أن تساعد مواطنيها حاليا».

أما سيد عبدالعال، أمين عام حزب التجمع، فطالب بتحديد موقف الدولة من الملكية العامة، معتبرا أن الدولة تريد من المواطنين أن يقوموا بـ«دور المحلل» لبيع القطاع العام.

أما الدكتور محمد عمران، أستاذ الاقتصاد وأحد القائمين على دراسة البرنامج فقال إن البرنامج سيحقق فوائد للعديد من المواطنين محدودي الدخل، مشيرا إلى أن هناك 4 إلى 5 ملايين مواطن يحتفظ كل منهم بـ 500 جنيه فقط في البريد، تشكل كامل مدخراته، وهو ما يجعل مبلغ الصك -على محدوديته - مهماً للكثير من المواطنين. وأضاف عمران أن وزارة الاستثمار درست الأوضاع في الدول التي طبقت برنامج الملكية الشاملة، ومن بينها روسيا والمجر وكانت عندهم مشاكل كثيرة سألناهم عنها، وتمثلت أساسا في أن الدولة باعت 100% من أسهم الشركات، وتركها كاملة لتتدخل المافيا، أما في مصر فالموضوع سيظل تحت سيطرة الدولة.

أما الكاتب الصحفي صلاح منص، فاعتبر أن المناقشات تشير إلى أن هناك أزمة ثقة واضحة في كل ما تطرحه الحكومة.

وانتقد **الدكتور على السلمي** نغمة التعالي السائدة في الخطاب الحكومي، مضيفا أن الحكومة تفخر بتمكنها من تحويل الشركات العامة من خاسرة إلى رابحة، على الرغم من أن سبب مديونية هذه الشركات هو الإدارة الحكومية السيئة، معتبرا أنه في ظل

حالة العوز التي يعانيها غالبية المصريين، فإنهم سيقومون ببيع الصكوك فور تسلمهم إياها.

ورأى **الدكتور مصطفى السعيد** أن الذي تجرى مناقشته يتناقض مع ما يجرى في غالبية أنحاء العالم في ظل الأزمة المالية، وتغيير النظرة إلى دور الدولة في الاقتصاد والرغبة في زيادة مساحة هذا الدور، متسائلاً عن الجديد الذي يطرحه هذا البرنامج بحيث يضمن إدارة هذه الأصول على نحو كفء.

وقال عبد الحميد الغزالي، أستاذ الاقتصاد والقيادي الإخواني، إن المشكلة الأساس في البرنامج أنه يفتقد قاعدتي الإفصاح والشفافية، وقال: «الموضوع يتم ليلاً، ولا يعلمه إلا شخصان مثلاً»، معتبراً أن هناك رغبة لتركيز الاقتصاد في أيدي حفنة من رجال الأعمال الجدد، أو حتى الأجانب، وقال إن ما يحد هو «تبيد» لأصول مصر وإضافة «احتكار إلى احتكار».

4. مصر تؤكد تراجعها عن فكرة "الصكوك الشعبية" المجانية، بشكل نهائي¹⁰

محيي الدين: لانية لإجراء أي توزيعات على المواطنين

14 يونيو 2010م

أكد وزير الاستثمار المصري الدكتور محمود محي الدين أنه تم التحفظ على فكرة الصكوك المجانية، وبالتالي فلا نية لإجراء أي توزيعات على المواطنين سواء في شكل صكوك أو أي أشكال أخرى.

وأرجع وزير الاستثمار التحفظ على هذه الفكرة لأسباب متباينة، منها ما يتعلق بعامل السن لمن يستحق إجراء التوزيع عليهم، وضمانات التوزيع وآلياته، بالإضافة لأسباب أخرى.

دائرة وافية

وحتى يناير الماضي كانت الحكومة المصرية تؤكد تمسكها بفكرة الصكوك الشعبية رغم الانتقادات التي كانت تواجهها.

وتم بعث المشروع من جديد رغم اعتقاد البعض أن المشروع بالفعل قد تم وأده، حيث كلفت الحكومة الدكتور محيي الدين بإعداد دراسة وافية عن المشروع لطرحه من جديد.

وخلال المؤتمر العام الأخير للحزب الوطني الحاكم في مصر أعلن محيي الدين أنه سيتم إعداد مجموعة من مشروعات القوانين، لتنفيذ جزء من برنامج الصكوك الشعبية، فضلاً عن اتخاذ عدة إجراءات تمهيداً لتفعيل البرنامج.

مقترحان جديان

ووفقاً لبيان تلقت قناة "العربية" نسخة منه اليوم فقد أشار محيي الدين إلى أنه تمت الموافقة على مقترحين بإنشاء جهاز متخصص لإدارة الأصول المملوكة للدولة

¹⁰ <http://www.alarabiya.net/articles/2010/06/14/111305.html>

كجهاز متخصص يتمتع بإدارة محترفة، بهدف تحسين أداء هذه الشركات ورفع كفاءتها، وقال محيي الدين إنه تمت الموافقة على مقترح آخر خاص بإنشاء صندوق للأجيال القادمة يحفظ حقوقها، وتخصص له نسبة محددة من رؤوس أموال الشركات التي تطرح نسب منها في إطار برنامج إدارة أصول قطاع الأعمال العام، بالإضافة لما قد تخصصه الدولة من أي موارد أخرى.

كما أكد الدكتور محمود محيي الدين أن تنفيذ هذه المحاور سيتم من خلال مشروع قانون جديد يقدم لمجلس الشعب في دورته البرلمانية القادمة، وأن وزارة الاستثمار قد انتهت بالفعل من إعداد مشروع القانون تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء.

انتقادات حادة

وكانت قد تعددت أوجه انتقاد برنامج الصكوك الشعبية، وكان برلمانيون يرون أن مشروع الصكوك هو استكمال لمشروع الخصخصة، وطالبوا بوقف هذا المشروع الذي يمثل من وجهة نظرهم خطوة على طريق بيع ما تبقي من أصول وشركات تعود ملكيتها لكل المصريين.

كما كان برنامج الصكوك الشعبية يواجه انتقادات حادة خشية انقضاخ رجال الأعمال على شراء الصكوك من الشعب بأسعار زهيدة بما يمهد لعملية احتكار، وكانت تقوم فكرة الصكوك الشعبية على عدة أمور، من بينها توزيع الصكوك على المواطنين بحسب الفئات المهنية، حيث يتم توزيع صكوك الشركات الكبرى على الفئات الأكثر تقديراً وفهماً لقيمة صكوكهم داخل تلك الشركات، مثل المهندسين والأطباء والمستشارين، وذلك بعكس صغار الموظفين الذين ستحدد صكوكهم بالشركات الأقل.

ووفقاً لصحيفة "اليوم السابع" فقد تم وضع عدة شروط للمواطنين الراغبين في بيع صكوكهم لرجال الأعمال، بحيث يشترط في حالة البيع أن يكون رجل الأعمال مصرياً وغير مزدوج الجنسية، وجاء هذا الشرط محاولة لاحتواء المخاوف التي أثارت حول

إمكانية بيع الصكوك لغير المصريين من رجال الأعمال الأجانب، وقد تم تحديد نسبة ١٥% فقط لرجال الأعمال الراغبين في شراء الصكوك من المواطنين.



<https://youtu.be/xtZvMhraWDg>



الفصل الثامن

حكومات نظام مبارك

وقضايا العدالة الاجتماعية¹¹

¹¹ كان اقتراح دكتور عاطف عبيد رحمه الله ينص على مبادلة جزء من المديونية بأصول مملوكة للدولة في صورة استثمارات عقارية سكنية وإدارية وتجارية أو سياحية، تتميز بزيادة قيمتها السوقية على المدى الطويل وقدرتها على توليد إيرادات مناسبة، مع وضع معايير لاختيار الأصول العقارية التي يتم نقل ملكيتها من الدولة إلى صندوق التأمينات الاجتماعية

1. الفقر زمن مبارك .. القرى الأكثر فقراً عام مبارك وخطيئة من سي (ملف خاص)¹²

السبت 30-03-2013

حياة خارج الزمن، وخدمات خارج الخدمة، وبشر في انتظار «فرج» لا يأتي منذ زمن طويل، ذاقوا خلاله «المر»، وتحملوا «الأمر منه»، على أمل تحسن أوضاعهم.. هنا القرى الأكثر فقراً وظلماً وذلّاً، على حد قول سكانها، الذين قالوا إنهم «شكوا لطوب الأرض دون مجيب»، وفاض بهم الكيل، من واقع «مؤلم» وحياة «مرة» وأيام «سوداء». سكان يعيشون على قارعة القهر والخوف والفقر والمرض، في قرى تحولت إلى «بيوت أشباح»، حياتهم مثل أحلامهم بسيطة، وهمومهم بامتداد أعمارهم، لا يملكون منها شيئاً، وأحلامهم تحولت إلى كوابيس، تلازمهم في صحوهم ويقظتهم، بعد أن كفر بعضهم بـ«الثورة»، وتمنى عودة النظام السابق، واختار آخرون التعايش مع «جحيم لا بد منه»، واستعاذ من الفقر بالصبر. عاشوا سنوات طويلة في عهد النظام السابق، يعانون الفقر والحرمان، ويحلمون بأدنى الحقوق الآدمية، مثل مياه الشرب النقية، والوحدات الصحية، وشبكات الصرف الصحي، والكهرباء، حتى استوطنتهم الأمراض الوبائية والفيروسية، وتحولت إلى أماكن طاردة. وعندما قامت ثورة 25 يناير، تجددت أحلامهم في تغيير الحال، إلا أن هذه الأحلام تبخرت بمرور الأيام، وصارت أوضاعهم من سيئ إلى أسوأ، بفعل الإهمال والقهر.

«شطانوف» بالمنوفية.. لا صوت يعلو فوق صوت الفوضى

«شطانوف».. أكبر قرى مركز أشمون بالمنوفية وأكثر القرى حرماناً من الخدمات رغم الكثافة السكانية العالية، حيث تحاصر تلال القمامة المدارس والمنشآت الحكومية بالقرية التي يبلغ عدد سكانها 70 ألف نسمة، تضم 6 قرى تابعة لوحدة محلية واحدة وهى قرى «شعشاع والحلواصى وبوهة وشطانوف وكفر عون ومنيل جويده»، ويعانى سكان هذه القرى من مشاكل الصرف الصحي، انتشار القمامة، عدم

¹² <http://www.almasryalyoum.com/news/details/299389>

وجود مستشفى، انعدام المواصلات سواء القطارات أو السيارات الأجرة ومشكلة عدم انتظام صرف المقررات التموينية وحصص أنابيب البوتاجاز وعدم توافر رغيف الخبز، وغيرها من المشاكل.

نقص الخدمات

أهالي شطانوف تخرجون على نقص الخدمات "الإقدام 5» بالمنيا . . «الرئيس «مبارك» يرحب بكم . .

والكلاب الضالة خاصة كمر

رغم مرور أكثر من 27 عاماً على إقامة قرية «الإقدام 5» مركز العدو بمحافظة المنيا، كمطقة سكنية جديدة ضمن مشروع تنمية الظهير الصحراوي الغربي، لتقليل الكثافة السكانية بالقرى القديمة والمدن، والعمل على توفير فرص عمل للخريجين، إلا أن القرية انضمت لقائمة القرى المنسية.

«منشأة رضوان» بالشرقية . . خدمات «معدومة» ومياه «المجاري» . . وعلاج «خارج الخدمة»

يعيش أهالي قرية منشأة رضوان، التابعة لمركز أبو كبير، بمحافظة الشرقية، في دائرة النسيان والإهمال المزمّن من مسؤولي المحافظة، الأمر الذي كان كفيلاً بالقضاء على البقية المتهالكة من مباني الخدمات العامة بالقرية كالمدارس ووحدة المطافي، التي أصبحت أطلالاً شاهدة على انحدار الحال وتدهوره، لذلك تم اختيار القرية عام 2009 لتكون ضمن المرحلة الأولى من مشروع تنمية القرى الأكثر فقراً على مستوى الجمهورية، لكن المشروع توقف بعد ثورة 25 يناير.

«التمانيين» بالوادي الجديد . . الحياة تحت حصار «العالم والمهرين»

«التمانيين».. حلم تحول إلى سراب وعذاب للمقيمين فيه، من أهالي المرحلة الثانية لمشروع درب الأربعين، الذي خرج في عهد الرئيس السابق حسنى مبارك، لاستصلاح وزراعة 12 ألف فدان جنوب مركز الخارجة، بالوادي الجديد. تتألف «التمانيين» من القريتين «3 و4» اللتين لا يفصلهما سوى 200 كيلو متر عن الحدود المصرية

السودانية، لكنهما معزولتان تماماً عن العالم والهوية المصرية حتى أصبحتا نموذجاً حياً من قرى العصور الوسطى، على حد قول عدد من الأهالي، الذين رصدت «المصري اليوم» معاناتهم، وعددهم 600 أسرة، تمكنوا من استصلاح 2268 فداناً في صحراء تخلو من أي جوانب للحياة الآدمية.

«الحرية في العامرة» .. ججير على «الحدود»

يعيش نحو 20 ألف مواطن، في قرية «الحرية مريوط» وضواحيها، التابعة لحي العامرية غرب الإسكندرية - مآسي يومية منذ عشرات السنين، وتحديدًا منذ عام 1967 - تاريخ نشأة القرية، على حد قول عدد منهم. وقال الأهالي إن عربات الكارو تستخدم كوسيلة مواصلات رئيسية في هذه القرية، الطرق غير ممهدة، والأهالي لم يروا لون «الأسفلت» منذ عقود، فلا خدمات ولا مزايا، ما دفع الأهالي لوصف ما يشهدونه بأنهم يعيشون حياة أشبه بالموت.

«السنباط» بالفيوم .. الأمراض خاص الأهالي و«الطرنشات» تهدد بـ«كارثة بعلم الوصول»

«السنباط» إحدى قرى محافظة الفيوم، التي تبعد عن عاصمة المحافظة بنحو 7 كيلومترات فقط، ورغم ذلك فهي محرومة من أدنى الخدمات اللازمة لحياة إنسانية كريمة، على حد قول الأهالي. ورغم أن تعداد سكانها نحو 35 ألف نسمة، إلا أنها سقطت من الذاكرة الحكومية، حيث لا توجد بها وحدة محلية، وتم نقل بنك القرية إلى قرية أخرى مجاورة بسبب غرقه في المياه الجوفية، إلى جانب توقف مشروع الصرف الصحي، ومياه الشرب غير صالحة للاستهلاك الآدمي، والطرق غير ممهدة.

«الشيخ عمار» بسوهاج .. 30% من السكان على ذمة «الشؤون الاجتماعية»

قرية «الشيخ عمار» مركز طما في سوهاج، نموذج صارخ لحالة الفقر المدقع ما دفع عددا من سكانها وعددهم 14 ألف نسمة، إلى هجرها والنزول إلى محافظات الوجه البحري، بحثا عن لقمة العيش.

2. الفقر الم..... في بن مصر

أ.د. علي السلمي

نشرت في صحيفة الدستور. أكتوبر 2006

يمثل الفقر أحد أهم المشاكل التي تحظى بعناية عالمية منذ طرحت الأمم المتحدة في قمة الألفية عام 2000 مشروع أهداف الألفية للتنمية، والمتضمن ثمانية أهداف في مقدمتها استئصال الفقر المدقع في دول العالم خاصة النامية منها وتخفيض أعداد الفقراء الذين يقل الدخل الفردي لكل منهم عن دولار أمريكي واحد إلى النصف بحلول العام 2015. ولا يزال الفقر بأبعاده المختلفة مظهراً واضحاً للحالة المصرية بعد مرور 54 عاماً على قيام نظام يوليو 1952 والذي كان من أهدافه القضاء على المثلث المصري الشهير " الفقر والجهل والمرض". كما أن خمسة وعشرين عاماً من حكم الحزب الوطني الديمقراطي أسهمت هي الأخرى في بلوغ الفقر الشامل مستويات متعالية.

ونعني بالفقر الشامل أنواع الفقر التالية: نقص الدخل أو محدوديته أو انعدامه، الجوع بمستوياته المختلفة، شيوع الأمراض وانخفاض المستوى الصحي، التشرد وافتقار المأوى المناسب، الجهل وانتشار الأمية بين المواطنين، فقر البيئة وافتقارها إلى المقومات الصحية والحياتية الملائمة لحياة صحية للمواطنين، وافتقار المساواة وغلبة التمييز بين الذكور والإناث. إن معالجة الفقر بمعناه الشامل لا يكفي لتحقيقها زيادة مستوى الدخل الفردي، بل الأمر يتطلب مواجهة شاملة لكافة أبعاده بما يوفر للمواطنين حقوقهم الأساسية التي نصت عليها وثائق حقوق الإنسان العالمية وهي الحق في الصحة الحق في التعليم، الحق في الحصول على المأوى المناسب، الحق في الأمن والأمان، وحق الحصول على مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي السليمة، وكذا المساواة وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس أو العقيدة، والتحرر من الخوف والبطالة.

إن الدولة مسئولة عن توفير الخدمات والمقومات الحيوية التالية والتي تهيئ جودة رأس المال البشري - وهو الرأسمال الحقيقي للمجتمع -: التغذية الأساسية، الخدمات الصحية التي تساعد على حياة طويلة خالية من الأمراض، المعلومات والمقومات اللازمة للصحة الإنجابية السليمة، معرفة القراءة والكتابة والتعامل مع الأرقام والمهارات الأساسية للحصول على عمل منتج.

وبالنظر إلى الحالة المصرية فقد تدهورت مؤشرات التنمية البشرية إذ توقف مؤشر توقع الحياة للمصريين في المتوسط عند 63.6 سنة، وأن نسبة الأمية بين الكبار منهم تصل إلى 49.1 %، وبينما تصل مياه الشرب النقية إلى 90 % من المصريين إلا أن خدمات الصرف الصحي لا تصل إلا إلى 50 % منهم فقط، وإن كانت الأحداث الأخيرة في محافظة الدقهلية وما كشفت عنه من اختلاط مياه الصرف الصحي بمياه الشرب تجعلنا نتشكك في صحة هذه الأرقام إذ تبدو الحالة الحقيقية أسوأ بكثير في الواقع مما تصوره التقارير الرسمية.

وتقدر بعض الدراسات عدد المصريين الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة 23 % وتصل في الريف إلى 25 %، بينما لا تزيد نسبة مبالغ الضمان الاجتماعي عن 1.1 % من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى تطبيق سياسة التحول إلى اقتصاد السوق وكف الدولة يدها عن كثير من مجالات النشاط الاقتصادي إلى تعميق الفجوة بين الأعداد المتزايدة من الفقراء وخاصة في الريف وبين الأقلية الغنية في الحضر. إن استقرار بعض الدراسات التي قام بها البنك الدولي تشير إلى أن 16.7 % من المواطنين يعيشون عند خط الفقر القومي الأدنى [ما يعادل 1 دولار أمريكي في اليوم] أي أن 10.7 مليون مصري لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الطعام وغيره من الاحتياجات غير الغذائية. وتوضح نفس الدراسة أن 42 % من المصريين أي 26.9 مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر القومي الأعلى [2 دولار يومياً]. كما توضح

الإحصائيات أن أعلى معدل للفقر يوجد في ريف الوجه القبلي [34.2%] يليها حضر الوجه القبلي [19.3%] بينما تقل نسبة الفقر في المحافظات الحضرية إذ تبلغ 5.1%. ويتواكب مع مشكلة الفقر مأساة الجوع وذلك بالنظر إلى الحالة المتدنية التي وصل إليها مستوى ونوعية الغذاء المتداول في كثير من المناطق بالبلاد والتي يعتمد عليها غالبية المواطنين مما يؤثر سلباً على المستوى الصحي ويهدد بتأثيرات سلبية على كفاءة وقدرات رأس المال البشري والذي يمثل الدعامات الرئيسية للتنمية. وقد أظهرت نتائج متابعة مدى تحقيق أهداف الألفية للتنمية أنه في 2000/1999 بلغت نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على احتياجاتهم من السعرات الحرارية 25.6% من سكان مصر، ويتركز أغلبهم في المناطق الريفية في الوجه البحري [نسبة 32.09%]، والمناطق الريفية في الوجه القبلي [45.5%]، والمناطق الريفية الحدودية [44.2%]. من جانب آخر، أظهرت النتائج أنه في عام 2003 تفاقمت مؤشرات النقص الحاد في التغذية عما كانت عليه في عام 2000 حيث ينتشر سوء التغذية طويل الأجل بين 21.8% في مناطق صعيد مصر، كما تبلغ حالات الضمور [وزن قليل بالنسبة للطول] على المستوى القومي 4% أي ما يقرب من 3 مليون مصري ومصرية، بينما ينتشر قصور النمو [طول قليل بالنسبة للعمر] ليشمل 15.6% من المصريين [ما يقرب من 11 مليون].

إن لعدم توفر الغذاء الكافي والأمن تأثيرات سلبية على نمو الأطفال وصحتهم، وقدراتهم الذهنية وقابليتهم للتحصيل الدراسي. وبذلك يكون النهوض بمستوى التغذية هو خطوة مهمة في سبيل القضاء على الفقر بما يحققه من تحسين قدرات الفرد المصري وارتفاع مستوى تحصيله العلمي وتمكينه من مواجهة متطلبات العمل الأمر الذي يساعد على إخراجهم من دائرة الفقر. إن قضية توفير الغذاء الكافي والأمن للإنسان المصري مسئولية مشتركة تتحملها قطاعات متعددة في الدولة، يجب أن تخضع للتخطيط والتنسيق، مضافاً إليها جهود ومبادرات قطاع الأعمال

ومؤسسات المجتمع المدني والأسر والأفراد في جميع أنحاء مصر. كذلك يقع على عاتق الدولة مسئولية إحكام الرقابة على سلامة الأغذية وجودتها لضمان تحقيق مستويات التغذية المطلوبة وضمان سلامتها من مسببات الأمراض. ومن المهم أن تتحمل الدولة مسئولياتها - يشاركها في ذلك مجتمع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والأثرياء - في إعداد وتنفيذ خطة لمكافحة الفقر وتسعى إلى تأمين حق الإنسان في الغذاء الكافي الآمن، ويأتي في هذا السياق ما يلي:

- تقييم نظام توزيع حصص الدقيق المدعم وإنتاج الرغيف البلدي وإعادة صياغته بما يحقق الأهداف المرجوة منه في إنتاج رغيف تتوفر فيه المواصفات الغذائية المطلوبة.

- تقييم برنامج التغذية المدرسية وتطويره لتوفير مزيد من القيمة الغذائية للطلاب، وزيادة أعداد المستفيدين منه.

- تشجيع المبادرات المجتمعية للتوسع في تدبير الموارد والإمكانيات للاستمرار في تقديم الوجبات على مدار السنة الدراسية تحت الإشراف والرقابة لضمان الجودة وسلامة الغذاء.

من ناحية أخرى، نلفت النظر إلى أهمية مراجعة السياسات الزراعية ونظم الإنتاج الغذائي بجميع أنواعه، وسياسات الاستيراد المكمل، وذلك من منظور الأمن الغذائي بغرض ضمان وفرة السلع الغذائية بما يتفق مع الأنماط الصحية للتغذية.

وعلى الصعيد الصحي لا تبدو الحالة المصرية أفضل مما هي عليه من حيث مستوى فقر الدخل وسوء التغذية، ويكفي أن نطالع تصريحات - أو بالأحرى اعترافات- وزير الصحة لمجلة آخر ساعة في العدد رقم 3756 بتاريخ 18 أكتوبر 2006 لنستبين الحقيقة المفجعة:

- لا يوجد علاج مجاني في مصر كما نص عليه الدستور وأن الموجود حاليا في أضيق الحدود، وأن أفقر 20 % من المصريين ينفقون أكثر من 29 % من دخلهم على

العلاج، وهو ما يعني أن الفقراء يدفعون من جيوبهم أكبر نسبة من دخلهم على العلاج،

- أن هناك إهمالا وفسادا وإهدارا للمال العام في المستشفيات الحكومية، وأن الخدمة الصحية في الريف المصري متدنية للغاية، وكل ما يتمناه الوزير أنه في إطار الموازنة المحدودة جدا المتاحة لنا أن نبدأ برنامجا لإصلاح معظم هذه المستشفيات،

- أن وجود مستشفيات معطلة أو متوقف استكمالها يعود إلى نظام المناقصات الذي اعتبره الوزير أسوأ نظام في وزارة الصحة ، وأخطر ما في هذه المناقصات حتى لو افترضنا حسن النية أن اللجان الفنية غير مؤهلة لاتخاذ قرارات سليمة، والمسئول عن وضع الخطة لا يضع في اعتباره التكلفة الواقعية لمشروع بناء مستشفى مثلاً فيبدأ بمبلغ صغير ثم يكتشف أصحاب المشروع بعد ذلك أن المبلغ المطلوب عشرات أضعاف المبلغ المبدئي، فضلا عن هذا لم يكن هناك تنسيق بين وزارة التخطيط ووزارة المالية حيث كان يتم وضع مشروعات في خطة خمسية سواء كانت مستشفيات أو وحدات صحية، وفي نفس الوقت لا نضع مصاريف التشغيل في المالية وينتهي المشروع ولا نجد سيولة لتشغيله،
- أن نظام التأمين الصحي الحالي يعاني من مشاكل عديدة، وأنه قد تم وضع سياسة سوف تطبق بداية من عام 2011 تتمثل في تأمين صحي اجتماعي طبقا لبرنامج الرئيس مبارك الانتخابي، وهذا تعديل جوهري تم في النظام الصحي في مصر. ولكن أثر هذا لا يظهر الآن!

- الخطة التي تنفذها الوزارة حاليا تؤكد أن المواطن المصري سيشعر بطفرة كبيرة جدا في مستوي الخدمة الصحية بعد عشر سنوات.

تلك التصريحات - الاعترافات - تعيد إلى ذهني سؤالاً جوهرياً طرحه على حفيدي منذ فترة وهو ابن الأربع سنوات وقتها، إذ كنا نسير في شارع جامعة الدول العربية

أهم شوارع الجيزة إذ رأى الطفل أكوام القمامة ومخلفات البناء وأجهزة تكييف هواء قديمة ومعطلة كلها ملقاة على الرصيف وتسد الطريق على المارة، والرصيف ذاته غير مستو وبه من النتوءات والكسور ما يجعل السير عليه في حكم المغامرة، فإذا به يسألني في براءة شديدة ولكنها موجهة " مين عمل كده في مصر يا جدو؟". وأنا الآن أردد ذات سؤال حفيدي ولكني أزيد عليه أنني وكلنا نعرف من الذي فعل بمصر ما أوصلها إلى هذه الحالة من التدني والفقر وانهيار الخدمات الأساسية وضياع حقوق المواطنين، والتي لا يجد وزراؤها مناصاً من الاعتراف بها وكأن محتل أجنبي أو مستعمر غاصب هو الذي فعلها وليس هو الحزب الحاكم لمدة 25 سنة!!

ومما يزيد الإحساس بمشكلات الفقر المر وضراوته ما يترتب عليه من الالتجاء إلى طلب المنح والمساعدات الخارجية، وما يمثله ذلك من إهدار للكرامة الوطنية وتأثير على حرية القرار الوطني. فإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر مانح للمساعدات لمصر، تحصل حكومة المحروسة على مساعدات من ألمانيا، كندا، فرنسا، إيطاليا، النمسا، هولندا، إسبانيا، فنلندا، الدانمرك، وسويسرا. كما تتلقى مصر مساعدات من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، اليونيسيف، برنامج الغذاء العالمي، وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، بنك التنمية الإفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي. ومما يثير الشعور بالأسف ما جاء في التقرير الذي قدمته الحكومة الأمريكية إلى الكونجرس لتبرير طلب استمرار المساعدات الاقتصادية لمصر للعام 2007 من أن " على الرغم من تحسن عائدات التجارة الدولية لمصر في عامي 2004 و2005، وأن معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي قد ارتفع من 2.7% في 2004 إلى ما يقرب من 5% في 2005، إلا أن 40% من سكان مصر البالغ عددهم 71.8 مليون نسمة لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر [أي أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم]، وأن نسبة البطالة المزمنة في مصر تتراوح بين

15%-25%، كما أن مصر تعاني من انخفاض نسبة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

ولقد بلغت حدة الفقر في مصر أن تخصصت جمعيات خيرية في الخارج لإرسال المعونات إلى المصريين ومنها مثلاً "جمعية مساعدة اليتامى الأقباط" والتي توجد في فرجينيا - واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ورقمها 410 في سجل الجمعيات الخيرية الأمريكية.

وتستكمل منظومة الفقر الشامل في مصر بمشكلة البطالة التي تمثل أخطر ما تواجهه مصر من تحديات تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد بلغت قوة العمل 21 مليون في 2004 وكانت نسبة المتعطلين من بينهم 10.47 % أي 2.2 مليون مواطن. وكانت نسبة البطالة بين الإناث أعلى كثيراً إذ بلغت 25.58 % وبين الذكور 6.19 % وتشير التقديرات الحكومية إلى تراجع مستوى البطالة إلى أقل من 10% من قوة العمل، بينما تصل هذه النسبة في تقديرات جهات غير حكومية إلى 17% [وكما سبق القول فإن تقرير المساعدات الأمريكية لمصر يقدرها بما يتراوح بين 15%-25%]. وبرغم التناقض في الإحصائيات، إلا أن الواقع يؤكد أن نسبة لا بأس بها من شباب مصر متعطلين لا يجدون فرصاً للعمل، ومن ثم ليس لهم مصدر دخل ثابت يواجهون به متطلبات الحياة. من جانب آخر، فإنه حتى مع التسليم بأن نسبة البطالة قد تراجعت إلى مستوى يدور حول 8-9 % من قوة العمل، فإن هذه النسب تمثل ضعف النسبة المقبولة للبطالة والمتعارف عليها في العالم والتي اتفق على أنها حوالي 4% في المتوسط.

وما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة ليس فقط أعداد المتعطلين، ولكن أيضاً نوعياتهم، إذ لا تقتصر البطالة على فئة دون أخرى، ومع ذلك فهي تصيب الشباب وخاصة خريجي المعاهد والجامعات بشكل واضح. ومن المعروف أن سوق العمل ينمو

سنوياً بمعدل 2.6% أي أن عرض العمل يزيد سنوياً بما يقرب من 650000 باحث عن فرصة عمل.

وتذهب المؤسسات الدولية وكذا معظم الاقتصاديين إلى أن العلاج الحاسم لقضية البطالة هو زيادة معدل نمو الاقتصاد القومي. فعلاج البطالة لا يكون بخلق وظائف حكومية غير منتجة يضيف إلى أعداد البطالة المقنعة كما فعلت الحكومة حين أعلنت عن برنامج لتوظيف مزيد من العمالة في الإدارات الحكومية - والذين يبلغ عددهم حالياً 5.6 مليون - وخصصت له موازنة خاصة لتقديم وظائف بمرتب 150 جنيها للعامل، ولكن يتم مواجهة البطالة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني مع الزيادة في معدلات الاستثمار وبالتالي في معدلات النمو. وبصفة عامة تعاني مصر من انخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ متوسطة في أعوام التسعينيات 4.4 % وهو أقل كثيراً من الهدف الذي كان مرجواً ويبلغ 7%. وفي فترة 2001/2000 انخفض معدل النمو إلى 3.5%. من جانب آخر، فإن معدل نمو الإنتاجية ضعيف هو الآخر ويقل عن معدل زيادة القوة العاملة.

ولقضية البطالة بعد آخر يتمثل في استمرار الزيادة السكانية مع تباطؤ النمو الاقتصادي، ولذلك فإن علاج مشكلة البطالة يحتاج إلى سياسة سكانية أكثر فاعلية إلى جانب العمل على زيادة معدلات النمو والاستثمار. وتقدر المؤسسات الدولية حاجة الاقتصاد المصري إلى النمو بمعدلات تتراوح بين 7 - 8% سنوياً ولمدة عقود حتى يمكن استيعاب هذه الزيادات المستمرة في عرض العمل. كذلك فإن معدلات الادخار المحلي بالنسبة للناتج الإجمالي والاستثمار المحلي تتراوح بين 17 - 18 % في حين إن هذه المعدلات لا تقل في معظم دول جنوب شرق آسيا عن 25% وترتفع أحياناً لتجاوز 30%.

وإذا تأملنا باقي عناصر منظومة الفقر الشامل في مصر المحروسة نجد ما يلي: الجهل متمثلاً في أمية القراءة والكتابة لنسبة تبلغ في المتوسط 40% من المصريين وترتفع

تلك النسبة بين النساء بدرجة أعلى، الانخفاض الرهيب في نسبة المصريين المتعاملين مع شبكة الإنترنت بعيداً عن المعدل العالمي، الإفراط في استخدام حكم الطوارئ لمدة 25 سنة متصلة وتقييد حريات التعبير والمشاركة السياسية وانصراف المصريين عن تلك المشاركة في كافة صورها بدءاً من الإعراض عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية ومروراً بالعزوف عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية [ما يقرب من 77% من المصريين لا يشاركون في تلك الانتخابات]، المحاصرة المستمرة من جانب الحكومة والأجهزة الأمنية للحركة النقابية والإفراط في تقييد النقابات المهنية بوقف انتخابات مجالس إدارتها وفرض الحراسة عليها وحرمان أعضائها من مباشرة حقوقهم النقابية، ضعف إحساس المصريين بالأمن الشخصي مع انتشار حالات الاعتقال [4000 معتقل حسب تصريح وزير الداخلية في حديثه إلى صحيفة الأسبوع الصادرة يوم 22 أكتوبر 2006 وأكثر من ذلك بكثير حسب تقديرات أخرى غير حكومية]، افتقاد الأمان والسلامة في الحياة اليومية للمواطنين نتيجة فداحة وارتفاع معدل الحوادث الناشئة عن سوء حالة الطرق ووسائل النقل والمواصلات من السكك الحديدية إلى العبارات وبينهما آلاف السيارات التي انتهت مدة صلاحيتها وأعمارها الافتراضية ولا تزال تجوب شوارع وطرق مصر المحروسة خالية من أي مقومات السلامة.

وبعد هذه النظرة الواقعية لحالة الفقر الشامل في بر مصر المحروسة، ألا ترى أخي المصري إلى أين أوصلتنا الانطلاقة الأولى للحزب الوطني الديمقراطي، وما ينتظرنا عبر انطلاسته الثانية؟

ولله الأمر من قبل ومن بعد،



<https://youtu.be/HtNQvCxITGo>



<https://youtu.be/GT4D27qxj9g>



<https://youtu.be/aoFfNzPxerk>

3. التلاوي في حوار مع صحيفة الوفد/ الحكومة تسرق أموال التأمينات وتلاعب بالمعاشات¹³

كشفت السفيرة ميرفت التلاوي، مدير منظمة المرأة العربية، عن حقائق مثيرة خاصة بأموال التأمينات.

قالت التلاوي في حوار لـ «الوفد»: إن وزير المالية السابق يوسف بطرس غالى، حاول نقل 400 مليار جنيه للخارج، عبر «سيتي بنك» الأمريكي، مشيرة إلى أنها رفضت نقل الأموال خارج مصر، وحذرت من دخول السجن. وكشفت التلاوي أنها أجهضت مخططًا لوقف الكوبري الياباني فوق قناة السويس.

ووجهت التلاوي حديثها إلى الرئيس السيسي، محذرة إياه من المقربين منه، وقالت: «ربنا معاه.. وكن حذرًا من المقربين منك.» وشرحت مدير منظمة المرأة العربية أبعاد خطورة الجمعيات الأهلية التابعة للإخوان والسلفيين، مؤكدة أن الفكر الوهابي يمثل خطرًا شديدًا على الأجيال الجديدة.

وإلى الحوار:

1. يعاني أصحاب المعاشات من انخفاض قيمتها لدرجة أن بعضها لا يسمن ولا يغنى من جوع. كيف يمكن أن توفر الدولة معاشًا يحفظ لكبار السن كرامتهم؟

➤ المعاشات من أهم الأنشطة التي تحقق العدالة الاجتماعية، التي تضمن للإنسان حياة كريمة بعد أن يصل إلى السن القانونية. وبالتالي

¹³<http://m.alwafd.org/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AD%D9%80%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/1307647-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%A7%D8%AA>

لا بد أن تكون أموال التأمينات أموالاً خاصة، وهذا ما كنت أصر عليه عند وضع الدستور، ويجب النص عليه في الدستور ونجحت بعد صعاب كبيرة في لجنة الخمسين أن أدخلها كنص، لتصبح أموال التأمينات أموالاً خاصة تدار عبر هيئة مستقلة تستثمر في مجالات آمنة وعوائدها تصب في صالح أصحاب المعاشات، بمعنى ألا تستثمر أموال المعاشات في قطاعات معرضة لاهتزازات مثل البورصة، لكن تستثمر في شراء شركات مساهمة لصالح الـ 8 ملايين شخص من أرباب المعاشات، مثل قطاعات الأسمنت أو الاتصالات أو الحديد.

وكل هذه الشركات دخلناها بفلوس التأمينات وأخذنا ربع الأسهم، وكنت أنتوى شراءها لصالح المعاشات، لكن للأسف أخذوا فلوس التأمينات وربطوها على وزارة المالية، في حين إذا كانوا تركوها كما هي، لكانت سنداً للدولة في الأزمة الاقتصادية التي نمر بها بعد الثورتين.

ولكي نضمن معاشاً جيداً للناس لا بد أن نستثمر الأموال في مجالات مربحة وتدار بمعرفة أفضل خبير اقتصادي حتى لو من الخارج، مثلما نستورد لاعباً لكرة القدم أو مدرباً من الخارج.

وللعلم أموال التأمينات كبيرة جداً وكان بإمكانها حماية البلد وتحقيق العدالة الاجتماعية، والشخص الذي كان يصل إلى سن المعاش، كان سيجد أنه لا فرق كبير بين ما كان يتقاضاه كراتب خلال فترة عمله وما يتقاضاه بعد الخروج إلى المعاش، هذا إذا كنا استثمرنا الشركات بأسهم يرجع عائدها على أصحاب المعاشات.. لذا أطالب بتنفيذ ما جاء بالدستور عبر إنشاء هيئة مستقلة لإدارة واستثمار أموال المعاشات..

ولا نريد القول إن الحكومة ضامنة لأموال المعاشات، لأنه لو أفلست الحكومة، فكيف تكون ضامنة.

إذا نريد أن يكون مشروع المعاشات اقتصاديًا ناجحًا وإذا كانت الحكومة سمعت كلامي في استثمار المعاشات لم تكن اضطرت لدفع الـ 15% الزيادة، ومن أجل أن ننجح اقتصاديًا لا بد أن يكون أي مشروع اقتصادي ناجحًا، وبهذا لن نحمل شيئاً على الدولة..

2. هل يوجد برنامج مطروح لتطوير المعاشات وفقًا لما نص عليه الدستور المصري؟

➤ توجد 4 نقاط في الدستور يجب أن يتم تطبيقها وهي الاعتراف بأن المعاشات أموال خاصة وليست عامة. وهذا يعنى عدم وضع يد الحكومة عليها، الذي يدير المعاشات لا بد أن تكون هيئة مستقلة وليست الحكومة، حتى لا تأخذ الأموال وتدخلها في مشاريع خاصة بمزاجها.

أيضًا يجب أن تدار أموال المعاشات في مجالات آمنة، ولا نضعها في البورصة، لأنها ليست آمنة، أيضًا عوائد ومكاسب هذه الأموال تعود على أصحاب المعاشات.. وليس على الحكومة.. فالحكومة تسرق أموال المعاشات.

وأذكر أنا والبدرى فرغلي، وعبر التليفون، وكنت داخل اللجنة، وضعنا النقاط الأربع هذه تحديدًا وتعرضت لهجوم كبير آنذاك من المستشارين، وغيرهم، لأنهم لا يعتبرونها أموالاً خاصة.. وهذا يقينهم، من أجل أن تستمر الحكومة في اللعب بهذه الأموال.

وعندما تأخذ الحكومة أموال المعاشات الخاصة، فهي تأخذ «فلوس الشعب» أموال المعاشات من 300 إلى 400 مليار جنيه تقريبًا.. وقيل

إن الدولة استولت عليها في عهد يوسف بطرس غالي.. عندما كان وزيرًا للمالية، وإنه استثمر هذه الأموال في البورصة وحدثت خسائر.. أين ذهبت هذه الأموال؟

بالفعل الدكتور يوسف بطرس غالي، ضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية، وأصبحت أموال التأمينات في وزارة المالية، ومن هنا قيل إن الحكومة أخذت أموال التأمينات.. لكن أين ذهبت في وزارة المالية؟ حتى الآن لا نعرف شيئًا عنها، إذا لم يجر تحقيق في هذا الموضوع ولم تظهر الحقيقة، وهل أدخلوها لسد عجز الموازنة؟ هل نفذوا بها مشروعات مثلما فعلوا بأموال التأمينات من قبل في مشروع توشكا ومدينة الإنتاج الإعلامي؟ وللأسف الدكتور يوسف اعترف بـ 200 مليار جنيه فقط، ووضعها في البنك المركزي، في حين أن المبلغ كان 300 إلى 400 مليار جنيه.. فأين إذاً باقي المبلغ؟

وعندما عاد الدكتور الجنزوري رئيسًا للوزراء، اعترف بالقيمة الحقيقية للمبلغ، لكنها لن ترد حتى الآن.

وقالوا في عهد الدكتور نجوى خليل إنه توجد تسوية بين وزارة المالية ووزارة التأمينات، وأن الأولى ستسدد هذه الأموال لوزارة التأمينات على مدار 15 سنة تقريبًا.

وعندما كنت وزيرة للتأمينات حاول الدكتور يوسف بطرس غالي أن يأخذ أموال التأمينات خارج مصر ليستثمرها في السوق الدولي.. لكنني رفضت وقلت له أنا لا يمكن أن أوافق على خروج أموال المعاشات في السوق الدولي، لا يمكن أن أخرج أموال المعاشات «400 مليار جنيه» خارج البلد.

وكان بصحبة الدكتور يوسف، رئيس «سي تي بنك» الأمريكي.. وعرضوا عليه امتيازات أعلى، ومن خلال الحديث اكتشفت أنه لا توجد امتيازات.. والنسبة هي نفسها التي أحصل عليها من بنك الاستثمار في مصر، وهنا اكتشفت أن الهدف الأساسي هو إخراج فلوس التأمينات خارج مصر، وقلت للدكتور يوسف بطرس إنني أرفض «لأننا كده أنا وأنت هندخل السجن».

ورفضت بشدة لأنه لا يمكن أن تخرج أموال تأمينات مصر، ومن هنا تم إلغاء وزارة التأمينات وضمها إلى وزارة المالية، خصوصاً أن صندوق المعاشات في التسعينيات كان حجمه أكثر من 400 مليار جنيه، والآن أصبح 600 مليار جنيه، وهذا مبلغ قوى، وكان يمكن للدولة أن تكون صاحبة الصناعة، ولا تحتاج لأن تمد يدها للخارج. وأذكر أنا عرضت عليهم آنذاك عندما كنت في الوزارة أن أشتري مصانع الأسمنت والاتصالات و«حديد الدخيلة».

3. هل سبب الرفض كان من الرئيس مبارك أم ماذا؟

➤ حقيقة الأمر أن الرئيس حسنى مبارك كان مظلومًا، لأن المحيطين به لا يقدمون له الحقائق للأمور، وأذكر أن جاء الرئيس مبارك إلى طوكيو عندما كنت سفيرة، وكنت أكافح ثلاث سنوات آنذاك من أجل الحصول على منحة لبناء كوبري فوق قناة السويس.

وكان يوجد أشخاص في وزارة النقل لا يريدون لهذا الكوبري أن يبنيه اليابانيون، وبعد ثلاث سنوات وافقوا اليابانيون.

والبعض في مصر قال إن على الرئيس أن يعلن رفض الكوبري.. وقلت للرئيس إن الرفض يعنى أن تدمير العلاقات بيننا وبين اليابان، وإذا كان وزير النقل لا يريد اليابانيون أن يبنوا الكوبري، فلا مانع لأنه

اختصاصه لكن أنا اختصاصي أن تنجح زيارة الرئيس، واختصاص وزارة الخارجية أن تتمسك بعلاقات جيدة بيننا وبين اليابان، والكوبري اختصاص وزير النقل، ويمكن أن نلغيه في أي وقت أثناء الـ 14 شهراً، وهي عمر المفاوضات الفنية، لكن لا يمكن أن نلغيه وقت زيارة الرئيس.. وبالفعل الرئيس مبارك وافق، وقال «كلامها مضبوط» رغم صدور قرار من مجلس الوزراء بإلغاء إنشاء الكوبري، مع توصية بأن يعلن قرار الإلغاء الرئيس مبارك أثناء زيارته إلى اليابان، لكن عندما أفهمت الرئيس أن هذا يحرق الزيارة والعلاقات مع اليابان قال: إن كلامي صحيح.. وبالفعل ألغى قرار رئاسة الوزراء بالتليفون، وهو جالس في «السويت» بقصر الرئاسة في طوكيو.. والكوبري يعتبر وما زال أكبر وأعلى كوبري في العالم بارتفاع 70 متراً.. والأعمدة التي تحمل الكوبري أعلى من هرم خوفو.. وبالفعل «المقاولون العرب» قامت ببناء الجزء الأول للأعمدة حتى 4 أمتار، لكن الجزء الكبير للكوبري قامت ببنائه اليابان.. إذاً الرؤساء مظلومون وللأسف يعتمدون على المحيطين بهم في تقديم وعرض الموضوعات وكل واحد حسب ضميره في العرض.

4. ومن هنا كانت معركتك مع منحة اليابان للكوبري؟

➤ ثلاث سنوات كنت أحارب في اليابان لإتمام بناء هذا الكوبري، وفي البداية اليابانيون كان يرفضون إعطائي قرصاً وقالوا إنهم خفضوا 4 مليارات دولار من ديون مصر في نادي باريس بعد حرب تحرير الكويت. وبعد أن أخرجنا صدام، قلت لهم: أعطونا المبلغ منحة واعتبروها منحة سلام لأن مصر هي الحامية للسلام في المنطقة، والرئيس مبارك قال: إن من يبنى هذا الكوبري فوق قناة السويس ستكون دولة لم تكن

شاركت في هدم كوبري الفردان 4 مرات مثل الإنجليز والفرنسيين وأنتم لم يكن لديكم تاريخ استعماري لمصر، وهذا ما يريده الرئيس مبارك وسموها منحة سلام، ولذلك وافقوا، وسُمى «كوبري السلام».

ولقد اخترعت هذا الاسم سياسيًا من أجل أن أستطيع الحصول على المنحة.. لكن مع الأسف الشديد المفروض أن يكون أسفل الكوبري مراكب للسباح، وتكون منطقة جذب وليس «بناء أكواخ».

5. طالب البدري فرغلي، رئيس اتحاد أصحاب المعاشات، برفع قيمة المعاشات وإضافة نسبة 80% من قيمة العلاوات الخمس إلى أجرهم المتغير عند بلوغ سن الستين. هل تؤيدون ذلك المطلوب؟

➤ بالتأكيد. مطالب البدري فرغلي مطالب مشروع، لأنه إذا كنا نريد تحقيق عدالة اجتماعية لا بد من أن أضمن للسن الكبيرة التي دائماً تصاحبها الأمراض، العناية الخاصة، وربما ظروف الدولة الاقتصادية لا تسمح بكل هذا، لكن على الدولة أن تستثمر أموال المعاشات استثماراً جيداً ليكون مشروعاً مربحاً يعود على أصحاب المعاشات، وليس مثلما فعلوا في السابق عندما أخذوا أموال المعاشات ومولوا بها توشكي ومدينة الإنتاج الإعلامي، ولم يعد منها شيء على أصحاب المعاشات، بل عوائدها تذهب للدولة وهذا خطأ.

6. ماذا تريدون من مشروعك لتطوير المعاشات؟

➤ أن يطبقوا ما جاء بالدستور المصري الحالي وهذا هو الحل الوحيد الذي يخرج الحكومة من المشاكل، وأن ينشئوا هيئة مستقلة ويبعدوا وزارة المالية عن الموضوع، ويكون مشروعاً اقتصادياً ناجحاً للأسف الدولة باستمرار تعتقد أن أموال المعاشات أموال عامة وتريد وضع يدها عليه.

4. مرحلة البحث عن أموال التأمينات¹⁴

معركة لا هوادة فيها قادها اتحاد أصحاب المعاشات بقيادة البرلماني السابق البدري فرغلي، ضد الحكومات المتعاقبة في محاولة للبحث عن أموالهم التي اختفت في ظروف غامضة، دون وجود تفسير واضح من جانب أي من الحكومات، أو حتى وزارة التضامن الاجتماعي.

تظاهرات لتطبيق الحد الأدنى للمعاشات

أصحاب المعاشات نظموا عدة تظاهرات ووقفات وصل بهم الأمر للاعتصام والإضراب عن الطعام رغم كبر سنهم وظروفهم الصحية الصعبة كمال حال ملايين المصريين، للمطالبة بتطبيق الحد الأدنى للمعاشات أسوة بالحد الأدنى للأجور، حتى تعينهم على غلاء الأسعار، معتبرين أن الزيادة حقهم وليست منحة من الحكومة أو الدولة.

ما هي صناديق المعاشات؟

ولمن لا يعرف صناديق المعاشات، فهي صناديق خاصة تُجمّع فيها مبالغ بنسب معينة، تُخصّص من الراتب الشهري للعامل بشكل إجباري، وتُرد له بشكل مجمع مرة أخرى عند بلوغه سن التقاعد.

ويوجد في مصر عدد غير قليل من صناديق المعاشات، منها: صندوق تحسين الرعاية الاجتماعية لأعضاء هيئة الشرطة، وصندوق التأمينات الاجتماعية لضباط الشرطة، وصندوق التأمينات الاجتماعية للعاملين بالقطاع الحكومي، وصندوق التأمينات الاجتماعية للعاملين بالقطاعين العام والخاص.

¹⁴<http://www.parlmany.com/News/7/106778/%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%A7%D8%AA->

9 ملايين صاحب معاش في مصر . . . ووزارة التضامن الجهة المنوط به إدارة صناديقهم

ويصبح من حق العامل الحصول على مبلغ المعاش الخاص به عند بلوغ سن الستين من العمر، أو في حالات أخرى كالمعاش المبكر، ويبلغ عدد أصحاب المعاشات في مصر 9 ملايين صاحب معاش، و22 مليوناً من المؤمن عليهم بالقطاعين الحكومي والخاص، وقد حددت المادة 7 من القانون رقم 10 لسنة 1981 وتعديلاته، اختصاص الهيئة العامة للرقابة المالية بتنفيذ أحكام هذا القانون ولها على وجه الخصوص: الإشراف والرقابة على الصناديق الخاصة ومنها صناديق المعاشات في حدود أحكام القانون 54 لسنة 1975 الصادر في شأنها. ومن الناحية الإدارية والتنفيذية فإن الجهة المنوط بها مسؤولية صناديق المعاشات، هي وزارة التضامن الاجتماعي، أو الشؤون الاجتماعية كما كانت تسمى.

يوسف بطرس غالى يسئلى على أموال المعاشات لسد عجز الموازنة ودعم البورصة

وفي 2011 كُشِفَت أزمة تتعلق بصناديق المعاشات، عندما وجهت النيابة العامة قائمة اتهامات ليوسف بطرس غالى، وزير المالية آنذاك، شملت اتهامات بالاستيلاء على مبلغ 435 مليار جنيه من أموال المعاشات لسد عجز الموازنة العامة ودعم البورصة، كما أنه أخذ 200 مليون جنيه من أموال التأمينات الاجتماعية في بنك الاستثمار القومي، و300 مليون جنيهًا أخرى من صناديق تأمينات القطاع الخاص، والمضاربة بها في البورصة، ما أسفر عن وقوع خسائر فادحة بتلك الأموال بلغت 60% من أصولها، الأمر الذى دفعه للتحويل على هذا العجز باقتراح رفع سن التقاعد (المعاش) إلى 65 بدلاً من 60 سنة.

أحمد البرعى: 466 مليار جنيه مديونيات التأمينات لدى وزارة المالية

وحول القيمة الحقيقية لأموال المعاشات، قال الدكتور أحمد البرعى، وزير التضامن الاجتماعي الأسبق، إن قيمة مديونيات التأمينات الاجتماعية لدى وزارة

المالية تبلغ 466 مليار جنيه مصري، منها 300 مليار تكونت مديونيتهم منذ عام 1981 بعد إنشاء بنك الاستثمار القومي، حيث فُرِضَتْ على الشؤون الاجتماعية إيداع مدخراتها لدى البنك وُحِدَتْ قيمة فائدة 4%، ثم أُحيل الأمر إلى وزارة المالية للاتفاق مع الشؤون، وتم بعد ذلك التحديد بسعر الفائدة المعلن عند البنك المركزي.

التأمينات لم تحصل على فوائد بعد قرار ضمها إلى الخزنة العامة

وأضاف البرعي، في تصريحاتٍ لـ "برلماني": "اعتباراً من صدور قرار يوسف بطرس غالى، بضم أموال التأمينات إلى الخزنة العامة عام 2004 لم تحصل فوائد، واتفقنا على أن الـ 300 مليار لا جدال فيهم، على أن تتم تسوية مديونياته من غير الفوائد"، مشيراً إلى صعوبة رد الدولة لهذه الأموال بسبب الظروف الاقتصادية وما لديها من مشروعات قومية، فلم يكن أمام الدولة إلا تسوية من خلال تخصيص أصول أراضى أو غيرها.

توقف أعمال اللجنة المنوط بها التسوية بين النظام والمالية دون إبداء أسباب

وتابع البرعي: "شكّلنا لجنة برئاسة الخبير الاقتصادي، الدكتور أحمد السيد النجار، وممثلين عن وزارتي التضامن والمالية، ليحددوا كيفية السداد للجنة، ثم توقفت أعمال اللجنة بعد خروجي من الوزارة، دون أسباب واضحة". وأشار البرعي، إلى وجود نص دستوري واضح يلزم الدولة بوضع حد أدنى للمعاشات، قائلاً: "أنا الحقيقة مشفق على الحكومات التي أعقبت الثورة، فالتأمينات خزنتها خاوية، ولكن لا يوجد ما يمنع أن تكون نسبة الحد الأدنى للمعاشات 80% من الحد الأدنى للأجر".

البرلمان يرفض الـ 10% زيادة ويطالب بـ "قصى حقائق" للكشف عن مصير أموال التأمينات

وتسبب مشروع القانون المُقَدَّم من الحكومة لزيادة قيمة المعاشات الاجتماعية بنسبة 10%، حالة من الغضب لدى نواب البرلمان، مؤكدين أن الزيادة بحد أدنى

50 جنيهاً لا توازي الارتفاع الكبير في الأسعار، مطالبين برفع الزيادة إلى 15% بحد أدنى 100 جنية.

وتقدم عدد منهم بطلب موقع من 69 نائباً لتشكيل لجنة تقصى حقائق برلمانية بشأن أموال التأمينات، على غرار لجنة تقصى الحقائق البرلمانية حول صوامع القمح، موضحين أن تضارب أقوال وزيرة التضامن الاجتماعي حول أموال التأمينات وراء المطالبة بلجنة تقصى.

غادة والى: إجمالي أموال التأمينات والمعاشات 634 مليار جنيه

الطلب الجماعي من النواب؛ دفع الدكتورة غادة والى، وزيرة التضامن الاجتماعي، خلال جلسة مناقشة قانون زيادة المعاشات الاجتماعية 10% بالبرلمان، للتوضيح أن إجمالي أموال التأمينات والمعاشات تصل إلى 634 مليار جنيه، منها 55 مليارًا وديعة بنك الاستثمار الوطني، و119 مليار جنيه استثمارات مباشرة، بالإضافة إلى 162 مليار جنيه مديونية لدى الخزانة العامة للدولة، و298 مليار جنيه صكوك بالخزانة.

غادة والى: الخزانة العامة لا تتحمل أي زيادة في المعاشات

وأكدت غادة والى، في تعقيبه عن مصير أموال التأمينات، أن تلك المبالغ موجودة في الاستثمارات، لافتة إلى أن الوزارة بصدد تطبيق الزيادة السنوية التي ستصل إلى 10% كما أنه للمرة الأولى يوضع الحد الأدنى 75 جنيهاً، وأنه أيضاً للمرة الأولى يتم الالتزام بالدستور بوضع حد أدنى، مشيرة إلى أنها كانت تتمنى أن تزيد الزيادة السنوية أكثر من 10% ولكن الخزانة العامة للدولة لا تتحمل أي زيادة. وكشفت وزيرة التضامن الانتهاء من قانون التأمينات الموحد خلال الأيام المقبلة، والذي سيساعد على رفع دخول أصحاب المعاشات، حيث سيتضمن القانون صرف المعاش على الأجر الشامل وليس الأساسي مؤكدة أنه سيتم عمل جلسات استماع عليه قريباً.

وقالت إن الحكومة تسعى لتحسين إيرادات صناديق المعاشات للعمل على زيادة المعاشات، مشيرة إلى أن عدد أصحاب المعاشات الذين يتقاضون 500 جنيه بلغ 1.5 ألف مواطن، متابعة أن عدد المستفيدين من الحد الأدنى للمعاشات البالغ 75 جنيهًا سيصل عددهم إلى 650 ألف مواطن. وطالبت عادة والى بتعديل قانون زيادة المعاشات بنسبة 10% في عدد من المواد ليكون المعاش مستحقًا بشهر يوليو بدلاً من "1/ 7" التي كانت موجودة بنص القانون وقت إصداره.

البصري فرغلي يطالب البرلمان بتشكيل لجنة تقصي حقائق للكشف عن أموال المعاشات

وبدوره علق البصري فرغلي، رئيس اتحاد أصحاب المعاشات، على موقف مجلس النواب قائلاً: "نحن مع أي خطوة تحسن أوضاعنا ولكن القضية الأساسية هي مصير أموال التأمينات، لأن سبب الأزمة والكارثة أين ذهبت أموال التأمينات؟"، مشيراً إلى أن الأرقام المعلن عنها عبر وزارتي المالية، والتضامن غير صحيحة. وقال فرغلي في تصريحه لـ "برلماني": "أموالنا تم الاعتداء عليها من كل الحكومات المتعاقبة، وهناك حملة تضليل واسعة لإخفاء الجريمة المرتكبة بشأن أموال التأمينات".

وأشار إلى أن وزيرة التضامن أعلنت أن قيمة أموال المعاشات بلغت 634 مليار جنيه، نصفها بلا فوائد منذ 10 سنوات، أي أنها بالفوائد تريليون، "فكيف لمن يمتلك تريليون جنيه أن يعيش في فقر مضجع ويتعرض لحملة تجويع ممنهجة؟".

وأوضح أن الاتحاد سيصدر بياناً موجهاً لنواب البرلمان لمطالبتهم بتقديم الوثائق الممكنة عن أموال المعاشات والبحث عنها من خلال لجنة تقصي حقائق، مشيراً إلى أنه سيمد اللجنة بكافة الوثائق المطلوبة حال تشكيلها.

وتابع: "سرقة أموال التأمينات بدأت منذ 2006 عندما كان يتولى يوسف بطرس غالى وزارة المالية"، لافتا إلى وجود 6 مليون من أصحاب المعاشات يمتلكون 500 جنيه ومع ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للجنيه أصبحوا هؤلاء عاجزين عن العيش الكريم أو توفير حتى علاجهم.

وطالب النائب السابق بفتح الملف الذي وصفه بـ "الأسود" الخاص بالتأمينات الاجتماعية، والكشف عن مصادر إنفاق أموال المعاشات".



<https://youtu.be/DjlqV7FTLIU>



<https://youtu.be/DnWaYK3wANw>



<https://youtu.be/GM8x2mfmTYk>



<https://youtu.be/4BOV4WeiFLQ>



<https://youtu.be/TAk9DEnsYvI>



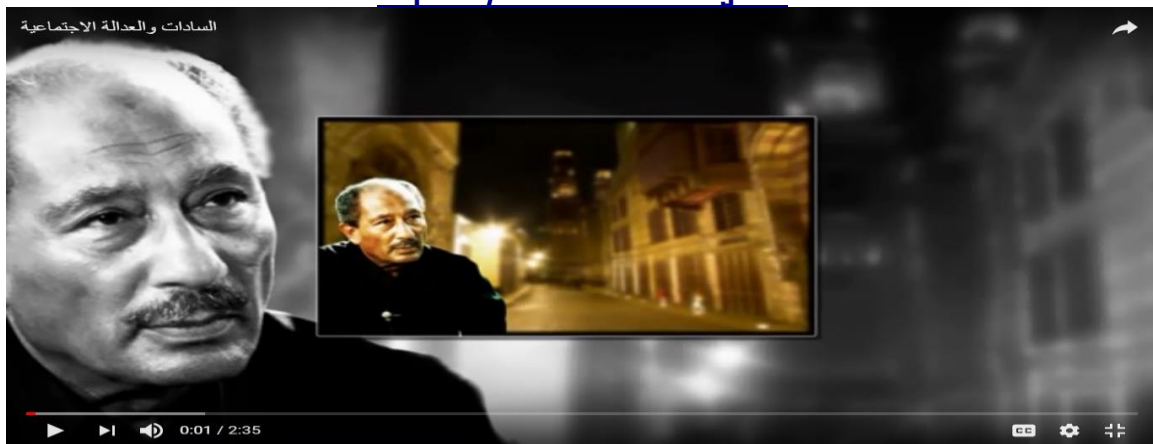
<https://youtu.be/ilyd9emuDnQ>



<https://youtu.be/ntJfuBHxeJU>



<https://youtu.be/M2uH0fbgHwc>



<https://youtu.be/Pln-ClKSsN4>



الفصل التاسع
سياسة مصر الخارجية
وعلاقتها العربية والدولية
في عهد مبارك

1. العلاقات المصرية-العربية في عهد مبارك¹⁵

تعرضت العلاقات المصرية-العربية في العقود الأخيرة لمتغيرات حادة وتحولات عاصفة، نقلتها من وضع إلى وضع، ومن مكان إلى مكان، ومن دور إلى دور، فبينما أخذت مصر دولة وشعباً موقعاً متميزاً في القلب من هذه العلاقات العربية طيلة عقدي الخمسينيات والستينيات، وحتى بعد نكسة 1967 بكل تداعياتها العسكرية والسياسية والثقافية والنفسية، نجد أنها وكأنها قد قدّرها أن تخرج من موقع القلب في العقود التالية، لتأخذ مواقع جديدة وصلت في بعض الفترات حد التهميش والعزلة، وهي مواقع لا تليق بالدولة المصرية بحكم موقعها ودورها في التاريخ والجغرافيا.

أكان جمال حمدان صاحب سفر "شخصية مصر" مصيباً أم مخطئاً، عندما أطلق حكماً أكد فيه عن يقينه الحاد بأن مصر عبر تاريخها الطويل "نادراً ما مرت بمراحل انزلت فيها إلى موقع القوة البينية بدلاً من موقع مركز القوة الذي كانته غالباً؟" (أ). أكان مخطئاً أم مصيباً؟ أم أنه كان فقط وطنياً عاشقاً لمصر، دفعه عشقه الصوفي لها نحو تصور وجود دور قائد دائم وسرمدي، يتسم بالاستمرارية والديمومة عبر الزمان بحكم الموقع والموضع والتاريخ والجغرافيا؟

ماذا حدث لدور مصر العربي وموقعها في العلاقات العربية؟ وكيف حدث؟ ولماذا؟ ما حقيقة الموقع الجديد لمصر داخل دائرة العلاقات العربية في الوضع العربي الراهن؟ ما واقع العلاقات المصرية العربية؟ وكيف تحقق هذا الواقع الجديد في العقود الأخيرة؟ ما الأسباب والدوافع؟ وما التحديات التي واجهت وتواجه هذا الواقع الجديد؟ وما آفاق المستقبل؟ أيظل الوضع على ما هو عليه أم يتغير؟ ما الاحتمالات والسيناريوهات المختلفة؟

¹⁵ <http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/2011887580409875.html>

واقع العلاقات المصرية العربية

مرت العلاقات المصرية العربية في العقود الأخيرة بعدة مراحل، شهدت فيها حالات متنوعة من الصعود والهبوط، من القوة والضعف، وتتفق جل الدراسات والبحوث السياسية المهمة بتحليل العلاقات المصرية العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، على أن هذه العلاقات قد مرت بثلاث مراحل أساسية، وأن هذه المراحل قد ارتبطت -تقريباً- بالتغيرات الأساسية التي حدثت في قمة السلطة السياسية في مصر، فالمرحلة الأولى تبدأ بالعام 1952 وتنتهي مع هزيمة يونيو/حزيران 1967، والمرحلة الثانية تبدأ بهزيمة 67 وتنتهي بالعام 1981، أما المرحلة الثالثة فتبدأ بالعام 1981 وتمتد حتى الآن (2).

ومن الواضح أن مرحلة ما بعد هزيمة 1967 هي أكثر هذه المراحل تعقيداً في واقع العلاقات المصرية العربية، ولذلك فإن هذه المرحلة تتسم بأنها مرحلة التحولات العاصفة في هذه العلاقات، وهي المرحلة التي اختلفت سنواتها الأخيرة عن سنواتها الأولى، بحيث يمكن تقسيمها إلى عدة فترات متميزة بعضها عن بعض، رغم طابع الاستمرارية والتواصل في سماتها العامة، وهي المرحلة التي امتد تأثيرها على حركة الأحداث في مرحلة ما بعد العام 1981، تلك المرحلة الأخيرة التي تعبر عن واقع التراجع النسبي لموقع مصر في دائرة العلاقات العربية كما سيتضح لنا من الفقرات التالية.

البحث عن موقع قدم والعودة للدائنة العربية

لا يمكن تعرّف واقع العلاقات المصرية العربية الراهنة في العقود الثلاثة الأخيرة منذ العام 1981 دون تعرّف ذلك التحول الكبير الذي حدث للمشروع العربي لمصر في الحقبة الثانية، خاصة في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات ونقله لمشروع مصر العربي من حالة المجابهة مع إسرائيل ودعم الصمود العربي والتضامن العربي، إلى حالة الصلح والتطبيع والتعاون، وإقامة أول

سفارة لدولة إسرائيل في القاهرة، وما أحدثه ذلك من انهيار للمشروع العربي لمصر، وانهيار للعلاقات المصرية العربية.

وبعد اغتيال السادات بدأ النظام المصري الجديد بقيادة محمد حسني مبارك في نهاية العام 1981 عهده محملاً بالأحداث الدرامية للسنوات الثلاث الأخيرة من حكم سلفه، فقد كانت محصلة هذه السنوات الأخيرة هي ما يمكن تسميته بسنوات الانهيار الشامل للدور المصري. ففي الداخل وصلت صراعات القوى السياسية حد قيام السادات باعتقال أكثر من ألف مصري من السياسيين والمفكرين والكتاب وأساتذة الجامعات ورجال الدين من كل الاتجاهات في 5 سبتمبر 1981 باعتبارهم معارضين لحكمه وسياساته الداخلية والخارجية، العربية بصفة خاصة، والصلح مع إسرائيل بصورة أكثر خصوصية.

ولم يمر شهر على هذه الاعتقالات وكانت موجات العنف والإرهاب في الساحة المصرية قد وصلت إلى مداها، حيث قامت باغتيال الرئيس المصري أثناء احتفالات السادس من أكتوبر 1981، والدولة المصرية كلها محتشدة في ساحات العرض العسكري.

ولم تكن الدولة المصرية الممزقة من الداخل محصنة خارجياً أو تشعر بالدفع في أحضان الأخوة العربية، بل كانت معزولة عن محيطها العربي، مطرودة من جامعة الدول العربية، بلا مشروع عربي واضح وبلا استراتيجية عربية، في ظل استراتيجيتها الجديدة، التي نجمت عن انفرادها بالحركة صوب الصلح والتعاون مع الدولة العبرية، بعد زيارة السادات للقدس في نوفمبر 1977 وعقد اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل في العامين التاليين لعام الزيارة (3). وجاء مبارك الذي كان نائباً للرئيس السادات وهو محمل بهذه التركة الثقيلة، وكانت التحركات الداخلية هي الأيسر في هذه الأوضاع المعقدة، حيث الإفراج عن المعتقلين المصريين من عناصر

النخبة المصرية، واستقبال بعضهم في القصر الجمهوري والاعتذار لهم، وتقديم نوايا بداية عهد جديد يقوم على المصالحة الوطنية.

لكن المعضلة الحقيقية تمثلت في قدرة العهد الجديد على التخلص الحقيقي من هذه التركيبة داخليا وخارجيا، وبصفة خاصة عربيا، إذ لم يكن بمقدور العهد الجديد الانقلاب على الاستراتيجية التي أطلقها السادات، بل كان ينوي الاستمرار فيها، أي الاستمرار في مخطط ومسار الصلح والتعاون مع دولة إسرائيل. وكانت المعضلة تتمثل في كيفية الاستمرار في نفس هذا المسار الذي رفضته الدول العربية، وفي نفس الوقت استعادة الدولة المصرية لعلاقاتها العربية؟

وفي ظل أوضاع عربية جديدة تميزت بالصراع والتراجع تمكنت مصر من العودة إلى العلاقات العربية التي أصبحت في وضع جديد يختلف عن وضع العلاقات المصرية العربية في الخمسينيات والستينيات والنصف الأول من السبعينيات، وشهدت سنوات 1987 و1988 و1989 خاصة بعد مؤتمر القمة الطارئ في عمان في نوفمبر 1987، محاولات مواجهة أوضاع الانفراط العربي الذي ظهر منذ غزو إسرائيل للبنان وحصار بيروت وتشتيت المقاومة الفلسطينية في عدة دول ونقل قيادتها إلى تونس 1982، ثم عادت مصر إلى الجامعة العربية بقرار من مؤتمر القمة الطارئة بالدار البيضاء في مايو 1989، بعد أن كانت قد تمكنت من إعادة علاقاتها بمعظم الدول العربية ثنائيا طوال الثمانينيات، وهي القمة التي استكملت مخططات المصالحة العربية التي بدأتها قمة عمان في نوفمبر 1987 (4).

وجاء العام 1989 ليمثل خطوات جديدة في العلاقات المصرية العربية، فقد أعلن عن إنشاء مجلس التعاون العربي في السادس عشر من فبراير 1989 بين مصر والعراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية، كما أعلن عن قيام الاتحاد المغاربي في السابع عشر من فبراير 1989، ليمثل مع مجلس التعاون الخليجي نقطة تحول جديدة في علاقات التعاون العربي، وكان العام 1989 هو عام المصالحة العربية خلال قمة العربية

الطارئة في الدار البيضاء 23 - 26 مايو 1989 (5). وكان من الواضح أن التجارة البينية بين هذه الأقطار الأربعة خاصة بين الأردن ومصر لم تنقطع حتى في ظل قطع العلاقات بعد توقيع اتفاقية الصلح مع إسرائيل، حيث تزايدت صادرات مصر إلى بلدان هذه المجموعة من 8.6 ملايين دولار عام 1981 إلى 33.3 مليون عام 1983 ثم وصلت إلى 56.57 مليون دولار عام 1978، بينما ارتفعت وارداتها من هذه الأقطار من 3.5 ملايين دولار إلى 16.5 مليون ثم إلى 56.2 مليون دولار في نفس الفترة (6). عادت مصر للعرب، وعاد العرب لمصر، وعادت العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية (7). ولكن كيف عادت؟ وكيف عادوا؟ هل مصر التي عادت هي مصر التي كانت، وهل العرب الذين عادت لهم مصر، هم العرب الذين كانوا؟

عادت مصر بمشروع عربي جديد، فما هو هذا المشروع؟

طبيعة المشروع العربي الراحل لمصر: المكونات والرهانات والأولويات

عادت مصر إلى العرب، وعاد العرب إلى مصر، لكنها عادت في ظل أوضاع جديدة تتسم فيها العلاقات العربية-العربية بالضعف والتمزق والتشتت. عادت مصر ورهانها حول مشروع خط التسوية من أجل السلام مازال قائما، حيث قامت الرؤية المصرية لمصر مبارك على قاعدة من نفس العناصر التي وضعها السادات، ولم تعد مصر للعرب في إطار من نقد مسار السلام الذي بدأته في كامب ديفيد، بل في إطار من تعريب مشروع التسوية السلمية للصراع العربي-الصهيوني، والسعي لدمج إسرائيل في المنطقة في إطار من مشروع الشرق أوسطية، لكن الدولة المصرية في نفس الوقت لم تكف عن الحديث عن مشروع عربي للتنمية، عن السوق العربية المشتركة، والتجمعات العربية التي هي عضو فيها وضرورة الاستثمار العربي المشترك.

تقدم مصر مبارك مشروعها العربي باسم الواقعية، وباسم الاعتدال، وهي تعني التكيف مع العلاقات الدولية الجديدة، التكيف مع نظام القطب الواحد، وإقامة علاقات خاصة مع أمريكا، والقبول بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية

معها، في إطار من تطبيع العلاقات وإقامة المشروعات المشتركة في الزراعة والصناعة، وهي أمور تعني القبول بالأمر الواقع باعتباره البديل الأوحـد.

عادت مصر وهي تراهن على السلام، وتسير على نفس خطى الرئيس الراحل أنور السادات وإن تغير الأسلوب، فما زالت أوراق اللعبة -في هذه الرؤية- في يد أمريكا، لكن أمريكا أصبحت وحدها في الساحة بعد سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي، واختلال التوازن الدولي وظهور نظام القطب الواحد.

وفشلت التسوية ولم يزل رهان الدولة المصرية عليها قائماً، باسم العقلانية والاعتدال، وأكثر لأن خط التسوية السياسية في رؤية الحكومة المصرية والدبلوماسية المصرية لحل الصراع يتقدم باعتباره استراتيجية، وهي استراتيجية تستبعد من طريقها أي خطوط تحمل شبهة المقاومة أو الصمود أو الرفض، أو نقد مسار التسوية ونتائجها الكارثية، بل تستبعد استثمار أي ظواهر عربية إيجابية في هذا المسار.

هكذا استبعدت الرؤية المصرية عدة ظواهر إيجابية ولم تراهن عليها، مثل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987) والثانية (2000) في الأراضي المحتلة، وتحرير جنوب لبنان، وصمود حزب الله أمام العدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو 2006، واستمرار عداء سوريا وإيران للدولة الصهيونية وعدوانيتها واتخاذها مواقف داعمة للمقاومة الفلسطينية والصمود الفلسطيني (8).

وراهن النظام المصري على التقدم في مسار التسوية عن طريق انتظار الضغوط الأمريكية على الحكومات الإسرائيلية، وإقناعها بقدرتها على قيادة حركة تطبيع العلاقات مع إسرائيل عربياً والدعوة لقبولها في المنطقة، والضغط على الأطراف الفلسطينية لتقديم حسن النوايا والاعتراف بإسرائيل كمقدمة للسلام، فكان رهانا خاسرا أوصل التسوية السياسية إلى طريق مسدود، وتم استهلاك الوقت وإهدار الفرص العربية والإقليمية، وفي المقابل استثمرت الدولة الصهيونية كل وقت لقضم

وهضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وزرعها بالمستوطنات، وزرع الشقاق بين الفرق العربية والفلسطينية، وإضعاف عناصر القوة العربية.

بجوار هذه التوجه المركزي يقوم المشروع العربي لمصر على استمرار الدعوة للتكامل الاقتصادي العربي ودعم العلاقات الاقتصادية البينية، عن طريق تأييد بناء التجمعات الاقتصادية العربية، كمجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي، وإقامة مناطق التجارة الحرة بين الدول العربية، والدعوة لدعم التجارة العربية البينية ودعم استثمار الأموال العربية في البلاد العربية، وهو خط يقوم على الواقعية السياسية في ظل تدهور وتراجع المشاريع الوجودية القديمة، القائمة على مشاريع التوحيد القومي الاندماجي أو الفيدرالي، والاكتفاء بتكامل العلاقات الاقتصادية دون بناء الوحدات السياسية (9).

ويقوم هذا التوجه المصري على قاعدة من تبادل المصالح، والاستفادة من أجهزة النظام الإقليمي العربي الرسمي ممثلا في جامعة الدول العربية، ومؤتمرات القمة العربية، والعلاقات واللقاءات الثنائية، ولا يخفي النظام المصري في هذا التوجه الحديث عن مصلحة مصر في جذب الاستثمارات العربية في الزراعة والصناعة والخدمات، ويقدم التسهيلات المرتبطة بسعر الأرض وتجهيز البنية الأساسية وغيرها من التسهيلات للمستثمرين العرب.

وبين المحور التسووي السلمي للقضية الوطنية، على قاعدة من القبول بالأمر الواقع وانتهاج خط الاعتدال والتفاوض ونبذ المقاومة والصراع، وخط العلاقات الاقتصادية العربية القائمة على المصالح المتبادلة، لا يتخذ المشروع العربي لمصر موقع الأولوية الأولى كما كان دائما، فقد أصبح المشروع العربي لمصر أولوية متجاوزة مع غيره من الأولويات، ولعل فقدان الثقة أو اهتزازها بين مصر والدول العربية منذ زلزال الأحداث التالية لزيارة السادات للقدس في نوفمبر 1977 مازال قائما وفاعلا في العقل والوجدان المصري والعربي.

كذلك فإن أولوية مواجهة المشاكل والأزمات القطرية الداخلية تشد النظام المصري إلى الداخل، وتحرك توجهاته الخارجية، وتجعله يفضل العلاقات الثنائية على العلاقات الجماعية، وتدفعه نحو الانتشار والتواجد في هيئات ومجالس وتكتلات كثيرة بلا ترتيب في الأولويات، وربما تكون سنوات العزلة قد ولدت منطق الانتشار والتواجد في كل الساحات.

لذلك نجد النظام المصري في العقود الثلاثة الأخيرة متواجدا في أطر كثيرة للحركة بهدف الانتشار دون أولويات واضحة، فالنظام متواجد في الدوائر العربية والإسلامية والإفريقية والشرق أوسطية والآسيوية، وإلى جانب جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، نجد أن الدولة المصرية تدخل إلى كل إطار إقليمي يظهر، فهي في مجموعة الـ 15 ومجموعة الـ 77 ومجموعة عدم الانحياز ومع الكوميسا ومجلس التعاون العربي، ومنتسبة إلى مجلس التعاون الخليجي، وتسعى للتواجد عضوا مراقبا في الاتحاد المغاربي، ومصر مع إعلان دمشق وفي المشروع الشرق أوسطي، وفي الشراكة الأورومتوسطية وغيرها، ما يؤدي إلى غياب الأولويات وعدم الفعالية وافتقاد الدور والتناقض في الحركة وقبول المتناقضات، والمشروع وضده وتصور إرضاء الجميع (10).

من هذا العرض التحليلي الموجز نجد أن المشروع العربي للنظام المصري في الثلاثين عاما الماضية يتسم بطابع اعتدالي واقعي، ويقوم على الخضوع للأمر الواقع والتكيف مع متطلباته ومعضلاته، وهو يضع التسوية السياسية السلمية في موقع الاستراتيجية، وإن كان يسميها استراتيجية السلام، ولا يضع المشروع العربي بجوانبه المختلفة السياسية والاقتصادية في موقع الأولوية، بل يضعه بالتجاور مع الدوائر الأخرى، وليس لهذا المشروع العربي أفضلية على الحركة في الدوائر الأخرى، ولذلك فإنه في أسلوب الحركة يهتم بالانتشار والتواجد على حساب التركيز والفعالية.

والنظام المصري لا يخفي الانطلاق من أولوية تحقيق المصالح الداخلية لمصر في عمله العربي المشترك، ومن أجل ذلك يفضل العلاقات الثنائية على العمل الجماعي المشترك وإن كان لا يتجاهله بل يسعى إليه أيضا.

وربما لذلك، أي بسبب هذه الطبيعة الخاصة للمشروع العربي الراهن للنظام المصري، وأولوياته وأساليبه في الحركة والتعامل مع ما يعترض القضايا العربية من مشاكل وتحديات، بالإضافة لعدم القدرة على استرداده لتلك الثقة المفقودة منذ اتفاقيات كامب ديفيد، وتوقفه عن استثمار فرص النهوض والقوة في الحركة العربية، ربما لذلك مع أسباب أخرى وعناصر أخرى -سنتعرض لها- تراجع الوزن النسبي للدور المصري في النظام الإقليمي العربي.

التحديات التي تواجه العلاقات المصرية العربية

تواجه العلاقات المصرية العربية، وبصفة خاصة الدور المصري في هذه العلاقات عدة تحديات إذا تفاقمت دون مواجهة تزداد هذه العلاقات تدهورا، ومن بين هذه التحديات استمرار حالة ضعف العلاقات العربية وضعف التضامن العربي، وتحدي انكفاء مصر على ذاتها، وتحدي استمرار الانقسام الفلسطيني وانفجار الصراع بين الفرق والمنظمات، وظهور القوى الإقليمية الصاعدة واختراقها للدائرة العربية، ثم تحدي الثروة العربية وما تطرحه من قضايا اقتصادية واجتماعية متنوعة، وتحتاج هذه التحديات إلى تحليل سريع وفقا لما يتسع له المجال.

تحدي استمرار ضعف العلاقات العربية وضعف التضامن العربي

تواجه العلاقات العربية-العربية والعلاقات المصرية-العربية تحديات استمرار حالة الضعف والتمزق الراهنة، وهو ضعف ناتج عما آلت إليه الأوضاع العربية الراهنة بعد سلسلة من الأخطاء العربية والتدخلات الأجنبية، وإهدار الثروات في حروب إقليمية واندلاع عدد من الحروب والصراعات الأهلية في السنوات والعقود الماضية، فقد أدى هذا الوضع إلى انكفاء أكثر من دولة عربية على نفسها في محاولة للملزمة الجراح

والبحث عن مستقبل آمن، مثل العراق والسودان والجزائر ولبنان وليبيا، والمشكلة أن استمرار هذا الوضع يزيد من ضعف العلاقات العربية، ويقف تحدياً أمام إمكانيات ظهور نهوض عربي جديد، وهو أمر يحتاج إلى تضافر الجهود العربية للكشف عن إمكانية وجود حل عربي جماعي لمثل هذه المشكلات الحادة (11).

تحدي انكفاء مصر على ذاتها

تواجه مصر أزمات عديدة في السنوات الأخيرة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، وينعكس هذا على دورها العربي، ويبدو أن هذه الأزمات مرشحة للتفاقم إذا لم تجد لها حلولاً عاجلة وناجعة، والمشكلة أن مثل هذه الأزمات ليست هامشية أو طارئة، بل هيكلية، وترتبط بالسياسات الاقتصادية الحكومية المتبعة منذ عقود، ترتبط بنظام الانفتاح الاقتصادي والخصخصة وبيع شركات القطاع العام، وانسحاب الدولة من دورها في الإنتاج وتوفير فرص العمل والحقوق والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والعلاج، وقد أنتج هذا الوضع انتشار ظواهر الفقر والبطالة والفساد والعنف الاجتماعي والطائفي وغيرها من الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية، والمشكلة أن استمرار مثل هذا الوضع قد يطرح مخاطر انكفاء الدولة المصرية على ذاتها، بما يؤدي بالضرورة إلى مزيد من الانسحاب النسبي لمصر من التفاعل مع الدائرة العربية (12).

تحدي استمرار الانقسام الفلسطيني

يمثل استمرار الانقسام الفلسطيني، حتى دون صراع، تحدياً كبيراً يكاد يعصف بالقضية الفلسطينية، ويعصف بالتضامن العربي ويعصف بالعلاقات العربية-العربية، ويعصف بالتالي بدور مصر العربي، فاستمرار هذا الوضع يحوله إلى بؤرة لظهور التكتلات العربية المتصارعة، أو الأطراف العربية المتنازعة، المنتمية لهذا الطرف الفلسطيني أو ذاك، الأمر الذي يستدعي بالضرورة تقسيم الأطراف وتوصيفها وتوجيه الاتهامات من هذا الطرف إلى الآخر، وهو مجال خصب لبروز الأقطاب العربية

المتصارعة على حساب العمل العربي الجماعي، وعلى حساب القضايا العربية بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة (١٣).

تحدي ظهور القوى الإقليمية الصاعدة واختراقها للعلاقات العربية

يولد الضعف العربي وتراجع العلاقات العربية-العربية وتدهور الدور المصري العربي فراغا تتقدم بعض الأطراف الإقليمية لملئه، وقد أدت الصراعات العربية والتدخلات الأجنبية إلى نمو أقطاب إقليمية من دول الجوار وتكونت لها مصالح داخل الأقطار العربية، مثل إيران وتركيا وإسرائيل، وقد كانت هذه الدول الثلاث أكبر الفائزين من تدهور القوة العربية خاصة بعد الحصار الاقتصادي والعسكري الطويل لكل من ليبيا والعراق، ثم بعد غزو أمريكا للعراق وسقوط بغداد عام 2003.

في المقابل فإن استمرار صعود قوة هذه الأطراف وتوجيه قوتها أو قدراتها باتجاه اختراق العلاقات العربية يمكن أن يمثل تحديا قد يؤدي إلى استمرار ضعف النظام الإقليمي العربي، لصالح نظام آخر هو النظام الشرق أوسطي الذي تلعب فيه هذه الأطراف الإقليمية غير العربية الدور الرئيسي، ومن هذه الزاوية يمثل صعود هذه الأطراف الإقليمية تحديا للعلاقات المصرية العربية (١٤).

تحدي الثروة والشمية

يمثل تحدي الثروة أحد أهم التحديات التي تواجه العلاقات العربية-العربية والعلاقات المصرية العربية، فالدول العربية لا مستقبل لها دون مواجهة تحدي الثروة، ذلك الذي يعني في الحقيقة مواجهة أوضاع التخلف والفقر والبطالة والعنف والإرهاب والفساد، وربما يعني تحدي الثروة تحدي الأمن القومي العربي والأمن القومي لكل قطر من الأقطار العربية، ويعني تحدي الثروة في العلاقات العربية-العربية والعلاقات المصرية العربية ضعف التنمية أو هشاشتها أو غيابها، وهي تمثل لكل قطر عربي ضعف التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، وعلى المستوى العربي تعني غياب أو ضعف التنمية التكاملية المعتمدة على التعاون والتكامل

العربيين، وتعني غياب السوق العربية المشتركة وضعف التجارة البينية، وغياب التكامل الصناعي والزراعي.

ومن دون تنمية الثروة العربية وتوجيهها باتجاه الاستثمار في المشاريع الصناعية والزراعية العربية، والتنمية البشرية وتطوير العلم والتكنولوجيا، والتخطيط من أجل أفضل استخدام للموارد والأسواق، ومن أجل التنسيق والتكامل بدلا من التنافس على إنتاج نفس السلع، والتنافس على السيطرة على نفس الأسواق، بدون كل ذلك سيظل الضعف الاقتصادي والتخلف التكنولوجي والفقر والبطالة والعنف والإرهاب قنابل موقوتة تهدد النظام الإقليمي العربي وكل قطر عربي على حدة (15).

أسباب تراجع الوزن النسبي للدور المصري في النظام الإقليمي العربي

يعود التراجع النسبي للدور المصري في النظام الإقليمي العربي إلى عدة أسباب، بعضها إلى طبيعة المشروع العربي الجديد لمصر وأسلوبه في الحركة وأولوياته -كما ذكرنا آنفا- وإلى أسلوب تعامل مصر مع التحديات والمشاكل العربية، ويعود بعضها إلى أسباب أخرى، مثل طبيعة الصورة الذهنية الجديدة المتكونة عن مصر في العقود الثلاثة الأخيرة، ويعود بعضها إلى تردي الأوضاع العربية نفسها وتحولاتها وظهور أقطاب عربية جديدة متنافسة، ويعود بعضها كذلك لافتقاد الثقة في الدور المصري بعد التحولات العاصفة في هذا الدور في عصر السادات، كما يعود بعضها أيضا إلى فشل رهان السلام وتحميل هذا الفشل لمصر، ويعود بعضها إلى بروز أقطاب إقليمية جديدة يتصاعد وزنها النسبي على حساب دور الأقطاب العربية وعلى رأسها مصر، وسوف نقف هنا قليلا مع هذه الأسباب:

1. طبيعة الصورة الذهنية الجديدة عن مصر

فقد تكونت صورة ذهنية جديدة عن مصر منذ التحولات العاصفة التي أدت إلى زيارة السادات للقدس، ودعم الاحتشاد العربي آنذاك في مؤتمر قمة بغداد هذه الصورة، وهي صورة الانفراد باتخاذ القرارات والمواقف في القضايا المصيرية، كما عملت

الوسائط الإعلامية والثقافية المختلفة من صحافة وتليفزيون وكتب وأفلام من هذه الصورة، وتدعمت أكثر في العقود الثلاثة الأخيرة بسبب اهتمام مصر أو انشغالها بقضاياها الداخلية، خاصة بعد ظهور الأزمات الاقتصادية والبطالة والعنف والإرهاب والفتنة الطائفية وغيرها، واكتفائها بدور الوسيط ليس فقط في النزاعات العربية، بل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وانحيازها لقوى "الاعتدال" العربي والفلسطيني، ولخط التسوية واستمرار التفاوض، ورهانها على الضغوط الأمريكية على إسرائيل كخط للتقدم في التسوية، ورهانها كذلك على إمكانية القيام بدور حارس المصالح الأمريكية في المنطقة بديلا عن إسرائيل، وفشل أغلب هذه الرهانات، الأمر الذي قدم صورة سلبية لمصر المتصالحة مع العدو عند بعض النخب العربية السياسية والثقافية والإعلامية، أو غير المنشغلة بقضايا الأمة عند البعض الآخر، أو الضعيفة غير القادرة على المجابهة عند بعض التيارات العربية الفكرية والسياسية (١٦).

2. تحولات الأوضاع العربية

كما تعود أسباب تراجع الوزن النسبي لمصر إلى التحولات العاصفة والبطيئة في الأوضاع العربية، وحالة الضعف والتمزق التي أصابت العلاقات العربية-العربية نفسها، منذ غزو إسرائيل للبنان ١٩٨٢، وسلسلة النكبات التي أصابت العرب بعد ذلك، كغزو العراق للكويت ١٩٩٠، وحرب عاصفة الصحراء، ثم ضربات ثعلب الصحراء، والحصار الاقتصادي للعراق وليبيا، وصولا إلى غزو أمريكا للعراق في ٢١ مارس ٢٠٠٣، واحتلال العراق (١٧).

كذلك ظهر الصراع في لبنان وحول لبنان، وفي السودان بين الشمال والجنوب، وفي المغرب العربي بين الجزائر والمغرب والبوليساريو، وقد أنتجت هذه الأوضاع نتيجتين متناقضتين، الأولى حالة التمزق والانقسام والضعف العربيين، والانكفاء الذاتي الداخلي لعدد من الأقطار العربية كمصر والجزائر والسودان وليبيا (المحاصرة بعد أحداث لوكيربي)، والثاني بروز أقطار عربية جديدة تطمح في القيام بأدوار قيادية عربية

عامة أو حتى في محيط إقليمي، السعودية والعراق (قبل الغزو والاحتلال) في الخليج، سوريا في لبنان وفلسطين، الجزائر والمغرب في المغرب العربي، وأمام هذا الطموح القيادي لبعض الدول العربية لم تكن مصر مبارك قادرة على وقف أوضاع التمزق والضعف العربيين، أو الحفاظ على وضع قيادي كان موجودا لمصر في الخمسينيات والستينيات وذهب في نهاية السبعينيات (١٨).

3. افتقاد الثقة في الدور المصري

حيث اجتمعت الصورة الذهنية التي تكونت عن مصر وقدراتها، والسلوك الفعلي للدولة المصرية في عصر مبارك الذي اتجه اهتمامها أكثر بالمشاكل الداخلية لمصر على حساب القضايا العربية، واتسم اهتمامها بالقضايا العربية بما يسمى بالواقعية السياسية التي لم تستطع ملاحقة الأحداث التي يحركها أطراف أخرى عربية أو خارجية، وبتفاعل هذه العناصر تكونت حالة من عدم الثقة في قدرة الدولة المصرية على حسم القضايا المصيرية أو المبادرة بالفعل فيها.

4. انهيار عملية السلام

وكان لانهايار التسوية السياسية التي راهنت مصر عليها وعلى قدرتها على الإنجاز العربي من خلالها باعتبارها رائدة هذه التسوية منذ كامب ديفيد، أثر ضار على مكانة مصر ووزنها النسبي في الدائرة العربية، ورغم أن انهيار هذه العملية تتحمل مسؤوليته أطراف عديدة، على رأسها الدولة العبرية وسياساتها العدوانية العنصرية والولايات المتحدة الأمريكية وانحيازها للدولة الصهيونية، ثم الانقسامات والصراعات العربية والفلسطينية، وضعف القدرات العربية وإهدارها، فإن هذا الانهيار أضعف من الوزن النسبي للدور المصري في العلاقات العربية، باعتبارها مسؤولة عن التسوية، وقائدة لها، ومبشرة بجدواها في بناء الاستقرار والرخاء العربي، أي باعتبارها رهانا مصرية خاسرا.

5. ظهور أقطاب إقليمية جديدة

كما كان للتحويلات العربية، باتجاه الصراع والتمزق والضعف، بالإضافة إلى التدخلات الغربية بالحصار الاقتصادي والسياسي والغزو، فضلا عن ازدواج المعايير الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، وظهور مشاريع إقليمية كالشرق أوسطية والشرق الأوسط الكبير، كان لكل ذلك دور كبير في إضعاف الأطراف العربية وبينها مصر كفاعل عربي وإقليمي سابق، وظهور أقطاب إقليمية جديدة، مثل تركيا وإيران وإسرائيل وإثيوبيا تسعى للقيام بأدوار قيادية إقليمية جديدة في المنطقة العربية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق تراجع الأوزان النسبية للأقطاب العربية الفاعلة (19)، ولا شك أن زيادة الأوزان النسبية لهذه الأقطاب الجديدة يؤدي إلى تراجع الأوزان النسبية لدور مصر في المنطقة العربية (20).

آفاق المستقبل المنظور للعلاقات المصرية العربية

هل ينبئنا المستقبل المنظور عن إمكانات تحول حاسم، سريع أو بطيء، في واقع العلاقات المصرية العربية؟ وهل يحمل هذا المستقبل إمكانات نهوض جديد للدور العربي لمصر؟ سواء كان ذلك من خلال تطوير المشروع الحالي والتوجهات الراهنة، أو ظهور مشروع عربي جديد وتوجه جديد يتعامل مع التحديات الحالية والتحديات المستقبلية؟

إن نقطة البدء في أي تطور مستقبلي في العلاقات العربية لتخطي حالة التردّي الراهنة تتمثل في قدرة مصر، بالتعاون مع بعض الأطراف العربية، على صنع إمكانات بناء توازن عربي جديد للقوى، يكون قادرا على اجتذاب معظم الدول العربية في إطاره، وهذا التوازن يشترط النقاط التالية:

1. أن يكون مستندا إلى أسس موضوعية تعبر عن المصالح العربية القطرية والمشاركة.

2. أن يكون قائما على المشاركة والإرادة الطوعية للدول العربية.

3. أن يكون قائما على إزالة حالة الشك وغياب الثقة بين الدول العربية وبينها وبين الدولة المصرية.

4. أن يسعى بقوة نحو تقليل حدة الضغوط الخارجية من خلال إعادة النظر في العلاقات العربية مع الأطراف الإقليمية والدولية، وإقامة علاقات جديدة قائمة على الندية والتكافؤ والعدالة والمساواة ورفض المعايير المزدوجة.

فهل يمتلك النظام المصري القدرة والإرادة السياسية على القيام بالمبادرة في هذا الاتجاه؟ وهل يملك مقومات فتح الباب أمام انطلاقة عربية جديدة؟ فمن دون الانطلاق نحو الأمام عبر مشروع عربي جديد واستراتيجية عربية جديدة، فإن أوضاع العلاقات المصرية العربية مرشحة للركود وفقا لسيناريو بقاء الوضع على ما هو عليه، وربما إذا استمر هذا الوضع يكون سيناريو تدهور الأوضاع وتراجعها أكثر مرشحا للظهور الفاعل في قلب العلاقات المصرية العربية. الأمر الذي يحتاج إلى تضافر جهود كثيرة، مصرية وعربية، ويحتاج إلى إرادة وطنية شجاعة، وعقول قادرة على التفكير العلمي والإبداعي لمواجهة مثل هذه التحديات، وبصفة خاصة تحدي الركود وتحدي التدهور والتراجع.

محمد فرج، كاتب وباحث سياسي.

1- د. جمال حمدان - شخصية مصر، الجزء الثاني، عالم الكتب، القاهرة، 1981، ص 690.
2- صلاح سالم زرنوقة، السياسة العربية لمصر، نقد واستشراف، مجلة السياسة الدولية، العدد 139، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2000، ص 87، والدكتور زرنوقة يسميها ثلاث حقبة، ويرى في الحقبة الأولى الحقبة الثورية والثانية يسميها الحقبة البراغماتية أما الثالثة فيسميها الحقبة الاعتدالية.

3- انظر التفاصيل في: محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، كتاب الأهالي، رقم 12، القاهرة، 1987. وكذلك: إيتان هابر وآخرين، حدث في كامب ديفيد،

المفاوضة على الطريقة الساداتية، ترجمة إبراهيم منصور، كتاب الأهالي رقم 10، القاهرة، 1986.

4- انظر في هذه التحولات: د. بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية المصرية في عام 1988، مجلة السياسة الدولية العدد 95، الأهرام، القاهرة، يناير 1989، ص 4-21، وكذلك لنفس الكاتب، مسيرة الدبلوماسية المصرية 1989، السياسة الدولية، العدد 99، الأهرام القاهرة، يناير 1990، ص 4-31.

5- د. بطرس بطرس غالي، مسيرة الدبلوماسية المصرية في عام 1989 السياسة الدولية، العدد 99، الأهرام، القاهرة، يناير 1990، ص 17، 18.

6- نسرين سامح مرعي، مجلس التعاون العربي وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، العدد 96 الأهرام، القاهرة، أبريل 1989، ص 156، 157.

7- حول العلاقات الاقتصادية الراهنة بين مصر والدول العربية راجع: أحمد السيد النجار (رئيس التحرير)، أداء الاقتصادات العربية والتطورات في العلاقات الاقتصادية البينية، في تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2009، ص 131، 132، 133، 134، 135. ولنفس الكاتب: الاستثمارات الأجنبية في مصر، في: كتاب الاستثمارات الأجنبية في مصر الوعد والحصاد وفرص تغيير المسار، مجموعة مؤلفين، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2009، ص 61، 62، 63، 66.

8- انظر حول الانتفاضة الأولى: أسعد عبد الرحمن، الانتفاضة الفلسطينية، الأسباب.. المسار.. النتائج والآفاق، مجلة شؤون عربية، العدد 56، جامعة الدول العربية، ديسمبر 1988، ص 97 - 106، نظام العباسي، الانتفاضة الفلسطينية الراهنة: رؤية تاريخية، مجلة شؤون عربية، العدد 56، ص 107 - 117.

9- انظر: جورج المصري، الناصرية والمسألة الوجودية، مجلة الوحدة - العدد 53، الرباط، فبراير 1989، ص 72، مطيع مختار، المشروعات الرسمية على طريق الوحدة

العربية، مجلة الوحدة، المصدر السابق ص 85. وكذلك: حسن صعب، الوحدة العربية بين التنظير والتخطيط، مجلة الوحدة، نفس العدد، ص 176، عبد الإله بلقزيز، نحو مضمون ديمقراطي للوحدة العربية، نفس المصدر، ص 28 - 38، أحمد إبراهيم محمود، ندوة الجامعة العربية والتجمعات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، عدد 99، الأهرام، القاهرة، يناير 1990، ص 253 - 255.

10- انظر في ذلك: صلاح سالم زرنوقة، السياسة العربية لمصر، نقد واستشراف، مجلة السياسة الدولية، العدد 139، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2000، ص 90.

11- انظر: طاهر المصري، نحو بناء نظام عربي جديد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 233، بيروت، يوليو 1998.

12- انظر في ذلك:

- إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما، المكتبة الأكاديمية، منتدى العالم الثالث، القاهرة 2007.

- أحمد السيد النجار، الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك، مركز المحروسة للنشر، الإصدار الثاني، القاهرة، 2008.

- أحمد السيد النجار، الاقتصاد المصري ومعضلة الفقر والتهميش كمحصلة للسياسات الاقتصادية العامة في عهد مبارك، في الملف ذاته.

- محمد فرج، أبواب الفوضى، دراسة في مقدمات انهيار الدولة المدنية في مصر، دار العالم الثالث، القاهرة، 2005.

13- انظر: عبد المعطي محمد عساف، الرؤية الاستراتيجية وكفاح الشعب الفلسطيني، مجلة شؤون عربية، العدد 56، جامعة الدول العربية، ديسمبر 1988، ص 118 - 135.

14- باستثناء إسرائيل، فإن التنسيق بين تركيا وإيران والدول العربية يمكن أن يمثل مثلث قوة ثلاثي الأبعاد من شأنه أن يحدث تحولا استراتيجيا في موازين القوة في هذه

المنطقة المسماة "الشرق الأوسط". لكن لتكوين هذا المثلث شروط ومتطلبات يمكن التوسع فيها من خلال ورقتي محمد السعيد إدريس "العلاقات المصرية-الإيرانية في عهد الرئيس حسني مبارك.. البحث عن مسار مختلف"، وحسن نافعه "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك.. معطيات التاريخ وحقائق الجغرافيا" في الملف ذاته.

15- انظر في ذلك: د. خالد تحسين علي، الأمن الغذائي العربي والعمل العربي المشترك، مجلة شؤون عربية، العدد 35، يناير 1984، ص 97 - 131، د. إبراهيم سعد الدين (وآخرين)، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1985، ص 70- 104، ص 133-144، وانظر أحمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2005، وكذلك: أحمد السيد النجار، الاستثمارات الأجنبية في مصر.. نظرة تاريخية ورؤية تحليلية ونقدية، في الاستثمارات الأجنبية في مصر، مجموعة مؤلفين، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2009، ص 57-82، د. مصطفى العبد الله الكفري، الموارد المائية والتنمية الزراعية في الوطن العربي، مجلة التنمية والتقدم، عدد 83، القاهرة، ديسمبر 2002، ص 24-34.

16- راجع: محمد فرج، بالاشتراك مع عبد الخالق فاروق، أزمة الانتماء في مصر، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 1998، ص 32، 35.

17- انظر في ذلك: محمد فرج، ماذا بعد سقوط بغداد؟، كتاب الأهالي، رقم 76، القاهرة، 2003، وانظر كذلك: أحمد السيد النجار (وآخرون)، نكبة العراق-الآثار السياسية والاقتصادية، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2003.

18- انظر: محمد سعد أبو عامود، العلاقات العربية - العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 139، الأهرام، القاهرة 2000، ص 11،

وانظر كذلك: عمرو هاشم ربيع، القضايا الخارجية في عهد مبارك، كتاب الأهالي، رقم 46، القاهرة، 1993، ص 100، وكذلك: جورج المصري، الناصرية والمسألة الوجودية، مجلة الوحدة - العدد 53، الرباط، فبراير 1989، ص 72، مطيع مختار، المشروعات الرسمية على طريق الوحدة العربية، مجلة الوحدة، المصدر السابق ص 85.

19- للاطلاع على وجهة نظر أخرى بشأن العلاقة بين بروز الدور الإيراني والتركي في المنطقة وتراجع الأوزان النسبية للأقطاب العربية الفاعلة، انظر ورقتي حسن نافعه "أسس ومركزات السياسة الخارجية المصرية" ومحمد السعيد إدريس "العلاقات المصرية الإيرانية"، في ذات الملف.

2. ماذا لو وقف مبارك مع صدام؟¹⁶

كتب عماد الدين أديب في صحيفة الوطن

منذ أيام من بداية هذا الشهر منذ 24 عاماً أقدم الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين على أسوأ قرار اتخذته في حياته، وهو غزو دولة الكويت بالكامل وإعلان قيام نظام تابع له بديل لحكم أسرة آل الصباح. ولمن لا يتذكر، كانت مصر في يوم هذا الغزو عضواً فيما يُعرف باسم مجلس التعاون العربي الذي كان يضم الأردن واليمن والعراق. وبعد أيام من هذا الحدث، وعندما أدرك رئيس مصر حينئذ الرئيس حسنى مبارك، عافاه الله، أنه لا أمل في الوساطة مع بغداد ولا إمكانية لتراجع الرئيس صدام حسين عن مسألة الغزو وأدرك أيضاً أن الرئيس العراقي لن يسحب قواته إلا بعمل عسكري، هنا، وهنا فقط، قرر الرئيس مبارك، ولأسباب تتصل بمصالح مصر العليا وبدورها التاريخي في المنطقة، أن يقف ضد الغزو، وأن ينضم لقوات التحالف الدولي لتحرير الكويت، وأن تكون القوات المصرية هي أول قوات تصل إلى الموانئ السعودية. وأدى هذا القرار إلى 4 نتائج رئيسية هي:

1. تعظيم الدور الاستراتيجي المصري في المنطقة.
 2. تخفيض ديون مصر إلى النصف.
 3. حصول مصر على مساعدات واستثمارات دولية.
 4. تقوية العلاقات التاريخية مع دول الخليج العربي.
- من هنا كان الدعم السعودي والإماراتي والكويتي لمصر عقب ثورة 30 يونيو 2013 بشكل قوى وفعال لأن هذه الدول لم تنس الدور التاريخي لمصر في تحرير الكويت وأدركت أن سقوط نظام الحكم في يد قوى لا يمكن الوثوق بها هو «خطر حقيقي يهدد مصالحهم وأنظمتهم». كانت العادة أن مصر تتخذ تاريخياً مواقف سياسية لا تعود عليها إلا بالتكاليف والخسائر الباهظة مثل حرب 1967، وحرب اليمن، وحرب

¹⁶ <http://www.elwatannews.com/news/details/780948>

الكونغو، أما في حرب الكويت فإن المصلحة المصرية العليا توافقت مع الموقف المبدئي فخرجت مصر بتعظيم مصالحها من هذه الأزمة.

وللإنصاف لا بد أن نسأل: ماذا كان يمكن أن يكون وضع مصر الآن لو اختار الرئيس حسنى مبارك أن يقف مع نظام صدام حسين ضد بقية العرب؟! ألم يكن ذلك ممكناً؟ كانت مصر -لا قدر الله- سوف تصبح دولة عدوة للولايات المتحدة والغرب، وكانت المساعدات الاقتصادية والعسكرية ستتوقف عنها، وكانت ستخضع كذلك للمقاطعة الدولية. لو وقف الرئيس مبارك مع صدام حسين كانت العملة المصرية في الخليج كلها ستصبح في خطر مثل عمالة الأردن واليمن والسودان التي وقفت مع صدام. لو فعل الرئيس مبارك ذلك لأصبح مجموع الدين المصري الخارجي بفوائده المتراكمة الآن لا يقل عن 75 مليار دولار على الأقل. لو فعلها الرئيس مبارك لما وثق الأشقاء العرب أبداً في أي دور لمصر ولضاعت مصداقيتها. لا بد أن نعطي الحق لأصحابه، وعلينا أن نقولها الآن، إن بعض المقربين من الرئيس مبارك وقتها كانوا إما يؤيدون دعم صدام أو الوقوف على الحياد! في مثل هذه الأيام لا بد أن نتذكر أن حسنى مبارك خدم مصالح مصر العليا بقرار شجاع.

3. السياسة الخارجية المصرية بين جمال عبد الناصر وأنور السادات ومحمد حسني مبارك¹⁷

سلسلة اوراق رقم 11 يونيو 2010

كانت سياسة مصر الخارجية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية دائما نتاج عوامل موضوعية كامنة في أوضاعها التاريخية والجغرافية والثقافية والديموجرافية، غير أن مثل هذه العوامل الموضوعية لا تستبعد الطابع والتأثير الشخصي لقاداتها في تشكيل سياساتها الخارجية وبشكل خاص خلال تاريخها الحديث منذ عهد محمد علي. وسوف يتم استعراض الاتجاهات الرئيسية لسياسة مصر الخارجية منذ 1952 حتى الوقت الحاضر وعبر عهود قادة ثلاثة: جمال عبد الناصر، أنور السادات، وحسني مبارك وذلك في سياق البيئة الإقليمية والدولية والواقع المصري الذي جرت فيه وأديرت هذه السياسة.

جمال عبد الناصر: الهوية العربية

على الرغم من أن خلفية جمال عبد الناصر وتكوينه الوطني والثقافي منذ شبابه توحى بأنه كان يحمل مشاعر العداء للاستعمار وارتباطه بالغرب، إلا أننا سنجد أن توجهاته الأولى لتلبية مطلبين رئيسيين للعهد الثوري الجديد كانت نحو الولايات المتحدة الأمريكية والغرب. فقد كانت من المهام الأولى على جدول أعمال النظام الجديد: التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وبناء جيش قوي. وقد تبلور الهدف الأول في مشروع السد العالي، وجاءت الغارة الإسرائيلية على غزة عام 1955 لكي تفصح عن انكشاف الجيش المصري. ولكي تؤكد الهدف الثاني وتزيده إلحاحا. وحول هاتين القضيتين الرئيسيتين قوبلت التوقعات من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بالإحباط بل وبالرفض. فبعد مفاوضات طويلة سحب البنك الدولي والولايات المتحدة عرضهما لتمويل السد العالي، ومن ناحية أخرى عاد الوفد المصري الذي توجه إلى الولايات المتحدة للتفاوض حول المطالب العسكرية خالي اليدين.

¹⁷ https://sites.google.com/site/misraffairs/readings/egypt_fp

إزاء هذا ولشعوره بالمهانة، وبصورة النظام الثوري الجديد التي أصبحت مهددة، تحول جمال عبد الناصر إلى الاتحاد السوفيتي لتحقيق هدفه الرئيسي. وقد كان هذا التحول في السياسة سوف يأتي بنتائج بعيدة المدى. ليس فقط بالنسبة لسياسة مصر الخارجية وتوجهاتها وارتباطاتها الإقليمية والدولية المستقبلية، ولكن أيضا بالنسبة لمجرى الأحداث في الشرق الأوسط كله. وما دمنا نعطي قدرا من الاعتبار لتأثير شخصية الزعيم على صياغة السياسة الخارجية لمصر، فإن تأثير خصائص شخصية عبد الناصر يمكن فهمها من ملاحظات زملائه المصريين، مثلما لاحظ أنور السادات فجنا إلى جنب مع خجله وهذوئه، فإنه يمثل شخصية الصعيدي، لقد كان رقيقا ومنطقيا ومليئا بالمشاعر ولكنه سرعان ما تحول إلى أسد غاضب في اللحظة التي يشعر فيها أن أي فرد يفكر في أهانتة أو إيذائه.

وهكذا نستطيع أن نفهم بشكل أدق معاني ومتضمنات تقارب مصر مع الاتحاد السوفيتي مع منتصف الخمسينات في سياق تصاعد الحرب الباردة الذي كان من أبرز علاماته صفقة الأسلحة المصرية التشيكية عام 1955، واستقدام الخبراء السوفييت سواء العسكريين منهم أو الفنيين لبناء السد العالي، وتزايد الأهمية الاستراتيجية والإيديولوجية للشرق الأوسط في الإطار الأوسع للمواجهة التي كانت قد تبلورت بين الشرق والغرب. في هذا السياق فإن توقعات الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين للحصول على مباركة جمال عبد الناصر لترتيبات الدفاع الإقليمي في الشرق الأوسط، كانت تتشكل جزء من سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي العالمية. هذه التوقعات قوبلت برفض جمال عبد الناصر التعاون، بل وإلى العمل ضدها في كل المنطقة، وقد جاء تأميم قناة السويس عام 1956 كرد فعل مباشر للرفض الأمريكي والغربي لتمويل السد العالي، وهو التطور الذي بلغ قمته في الغزو البريطاني والفرنسي والإسرائيلي على مصر عام 1956.

وقد دعم تراجع الغزو، والتأييد الشامل الذي تلقتة مصر من العالم العربي وكل العالم الثالث دعم سلطة عبد الناصر داخليا وخارجيا، وعمقت سياسته حول القومية العربية، وزادت من تأييده لحركات التحرر القومي ووقوفه ضد سياسات الولايات المتحدة والغرب في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم. وقد أشار جمال عبد الناصر في كتابه "فلسفة الثورة" إلى حتمية ومسئولية مصر كفاعل جوهري في نطاق ثلاثة دوائر هي: الدوائر العربية، الأفريقية، والإسلامية. وبفعل هذه السياسات أصبحت القاهرة مركزا للمؤتمرات الآسيوية والأفريقية ذات البرنامج واللغة المعادية للغرب، ومن ناحية أخرى تضمنت دعوة عبد الناصر للقومية العربية خصومة تجاه النظم المحافظة في العالم العربي والتي أدت إلى تأييد مصر للنظام الثوري في اليمن وانغماسها العسكري في هذا البلد من 1963 إلى 1967.

ويرجح عدد من المحللين سياسات عبد الناصر العربية الأفروآسيوية إلى فهمه، شأنه شأن محمد علي، للعوامل التاريخية والجغرافية لمصر والتي تحسم في النهاية مصائرهما ووفقا لمحمد حسنين هيكل فقد أدرك جمال عبد الناصر أن أمن مصر يعتمد على شيئين "النيل"، والذي يضمن أن حاكم مصر يكون له سياسة أفريقية، وجسر أرضي إلى آسيا والذي يعني أن يكون له سياسة شرقية، وقد أدرك ناصر أيضا من قراءته التاريخ أن حكام مصر العظام من تحتمس الثالث حتى صلاح الدين ومحمد علي قد نظروا إلى حدود مصر الحقيقية باعتبارها أبعد بكثير إلى الشرق حتى سوريا.

ومن الممكن أن تجادل أن مفهوم عبد الناصر لمكانة مصر في المنطقة وضرورتها الجيواستراتيجية كانت صحيحة نظريا، ومع هذا، فإن ناصر قد فشل في أن يدرك الحدود بين رؤيته والقدرات الحقيقة لبلده. وفي سياق أوسع لا نستطيع أن نعزل هجوم إسرائيل على مصر في 1967 عن المواجهة التي تطورت بين ناصر والولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وحيث كان ينظر لعبد الناصر باعتباره تهديدا للمصالح

الغربية في المنطقة وما بعدها. وهكذا كانت أسباب هزيمة مصر العسكرية عام 1967 تكمن في العجز الهيكلي للنظام، وفي سوء تقدير سياسات عبد الناصر داخليا وإقليميا، كما كانت عملية تسوية للحسابات في المواجهة الطويلة التي تطورت عبر الحقبة بين ناصر والولايات المتحدة بشكل خاص.

وبين الهزيمة العسكرية ووفاته في سبتمبر 1970 جمعت سياسة عبد الناصر بين اتجاهاته وبين استعداداته للتلاؤم مع الوضع الجديد، ففي الوقت الذي تبنى فيه مفهوم "ما أخذ بالقوة لا يمكن استرداده إلا بالقوة" وشرع في عملية إعادة بناء الجيش ومواجهة الإسرائيليين من خلال حرب الاستنزاف، إلا أنه في نفس الوقت ارتبط بالجهود الدبلوماسية، وأصلح علاقته مع النظم المحافظة في المنطقة وأجرى إشارات عن رغبته في إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، وقبل خطة "روجرز" لوقف إطلاق النار.

وقد بلغت عملية الاعتماد على الاتحاد السوفيتي كمصدر لإمدادات السلاح قمته في حرب 1967، وفي مقابل عاطفية مع القادة السوفييت في موسكو في إبريل 1970 والتي هدد فيها بالاستقالة طالب ناصر بنظم دفاع سوفيتية على طول قناة السويس تقودها أطقم سوفيتية لحماية مصر من الغارات الإسرائيلية في العمق، وبناء على هذا فقد تم إرسال 900 خبير سوفيتي إلى مصر وبدء العمل داخل الجيش المصري حتى مستوى الكتيبة.

وهكذا فإن العلاقة التي بدأت في منتصف الخمسينات من خلال صفقة الأسلحة المصرية التشيكية والتي وصفها عبد الناصر بأنها عملية تجارية بلا قيود ولا شروط قد تطورت في نهاية الستينات إلى ما يشبه الاعتماد والارتباط الكامل بالاتحاد السوفيتي، والقطيعة الكاملة مع الولايات المتحدة.

وأيا كان الحكم على سياسة عبد الناصر الخارجية، إلا أنها موضوعيا يجب أن ترى في ضوء العصر الذي ظهر فيه وهو عصر تميز بتطلع شعبه، والشعوب العربية، إلى بطل

قومي تتوحد معه وتتجسد فيه، وبزوغ حركات الاستقلال القومي في دول العالم الثالث ورموزها من أمثال نهرو، سوكارنو ونيكروما وبن بيل، ولومومبا، وجميعهم عملوا وناوروا في ظل مناخ الحرب الباردة وضغوطها. وكما عبر الأستاذ فاتيكونفيتس بحق فإن عبد الناصر يجب أن يحكم عليه في سياق معضلة المصريين والعرب خلال نصف القرن.

أنور السادات: مص أولاً

يختلف الإطار للنظرة العامة التي رأى بها السادات سياسة مصر الخارجية خاصة في منطقتها العربية، عن تلك التي رآها فيها عبد الناصر، فبينما أخضع عبد الناصر سياسة واهتمامات مصر للقضايا والاهتمامات العربية أو رأى أن مصالح مصر ترتبط بشكل عضوي وتخدم بشكل أكثر في سياقها العربي، فإن السادات قدر أن الاهتمامات والمصرية تتقدم وتعلو على الاهتمامات العربية، أو هو رأى أن مصر بمكانتها مؤهلة لأن تقود العالم العربي لا أن تقاد إليه، وأن لا تجعل خلافاته تحد من حركة السياسة الخارجية المصرية وبشكل خاص تجاه النزاع مع إسرائيل، وربما كان مقتنعا أن ما سيفكر فيه، وحملة السلام التي سيطلقها لن تخدم الأهداف والمصالح العربية مثلما تخدم أهداف مصر.

وعلى الرغم من أن سياسة السادات داخليا وخارجيا قد تطورت بشكل مختلف جذريا مع سياسات عبد الناصر، إلا أن كلا منهما قد بدأ عهده وهو يواجه مشكلة سيادة مصر على أراضيها. فمثلما كان اهتمام ناصر وحلمه الجديد هو تحرير مصر من الاحتلال البريطاني كانت القضية الرئيسية التي واجهت السادات هي تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلي ومثلما دعم إنهاء الاحتلال البريطاني لمصر من شرعية النظام وعبد الناصر بوجه خاص، جاء شن السادات لحرب أكتوبر وتحريره على الأقل لجزء من سيناء، واستعادته للثقة المصرية، الأمر الذي ربما كان أكثر واقعا من إنهاء الاحتلال البريطاني، وتراجع غزو عام 1956 جاء ليمنح الشرعية الحقيقية للسادات

ويزوده بالثقة لتحويل المسرح الداخلي المصري وتوجيه السياسة الخارجية المصرية نحو منطلقات جديدة.

ونستطيع أن نميز بين ثلاث مراحل في تطور السياسة الخارجية للسادات، فمنذ توليه السلطة في أكتوبر 1971 وحتى أكتوبر 1973 ظل السادات ملتزما بالخطوط الرئيسية لسياسة ناصر الحديثة وبشكل خاص تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. بل أنه ذهب إلى حد أبعد في استمرار خصوصية العلاقة مع الاتحاد السوفيتي بتوقيعه لمعاهدة الصداقة التعاون معه في مايو 1972، الأمر الذي لم يفعله ناصر غير أنه وخلال هذا، أقدم السادات على خطوتين لن تتضح معانيهما وتأثيرهما إلا فيما بعد. كانت الخطوة هي إطاحته بمجموعة من السياسيين المعروفين بولائهم لعبد الناصر، وارتباطاتهم بالإيديولوجية بالاتحاد السوفيتي. أما الخطوة الثانية فكانت مطالبته في يوليو 1972 الخبراء السوفييت العسكريين بمغادرة مصر، وهو القرار الذي أربك حتى مستشاريه، واعتبره كسينجر خسارة للروس لم تكلف أمريكا شيئا بل جعله يقول إنه إذا كان السادات قد أبلغه عن اتجاهه هذا لكان مجبرا على تقديم مقابل له، أما الآن فقد حصل على كل شيء بلا مقابل. وثمة تفسيرات عديدة لما أقدم عليه السادات منها أنه كان يريد أن يكون أي عمل عسكري مصري تاما وألا ينسب للروس، ومنها أنه أراد بهذا الأمر أن يقدم إشارة إلى الأمريكيين والإسرائيليين لكي يحركوا الوضع سياسيا، وأن غياب أي استجابة في هذا الاتجاه كانت من دوافع السادات في اتخاذ قرار الحرب.

وكما أشرنا فإن قرار الحرب وتأكيد العسكرية المصرية لذاتها قد أعطى السادات تفويضا لكي ينفذ رؤيته حول مستقبل اتجاهات السياسة الخارجية المصرية وبشكل خاص تجاه النزاع العربي الإسرائيلي. في هذا الشأن فقد كان السادات مدفوعا بثلاثة مفاهيم أساسية، الأول هو اعتقاده بأن الحرب كوسيلة لإنهاء هذا النزاع قد استنفدت نفسها، وأن أيا من طرفيه لن يعد قادرا على فرض إرادته على الآخر بالقوة، أما

المفهوم الثاني فهو اقتناعه بأن الولايات المتحدة الأمريكية، بالتزاماتها وارتباطاتها مع إسرائيل هي القوة الدولية الوحيدة القادرة على تسوية سياسة وتمتلك 90% من أوراق اللعبة، وكذلك بدا السادات مقتنعا بأن دور مصر ومكانتها بين العرب يجعل منها القائد الطبيعي لهم، وأنه أينما كانت ستتجه مصر فإن الآخرين سوف يتبعونها . وفي هذا الإطار من التفكير ظل السادات صارما حول قضيتين، الأولى هي السيادة المصرية وتكاملها الإقليمي، والثانية هي تأكيده على الحقوق الفلسطينية المشروعة، وهو التفكير الذي انعكس بوضوح في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في 20 نوفمبر 1977. وقد تطورت حملة السلام التي شنها السادات إلى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978، بشقيها المصري والفلسطيني وقد أثارت هذه الاتفاقية وخاصة بعد التوصل إلى معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية عام 1979، انعكاسات بالغة الأثر بالنسبة لمصر وبشكل خاص على علاقاتها العربية وعلاقاتها بالاتحاد السوفيتي.

فقد أوصى مؤتمر قمة بغداد في نوفمبر 1978 الدول العربية بقطع علاقاتها مع مصر، وانتقلت الجامعة العربية من مقرها في القاهرة إلى تونس، كما بذلت الدول العربية محاولات لعزل مصر في عدد من المنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز. غير أن رصيد مصر في هذين التجمعين قد أفشل هذه المحاولات وساندت أغلبية أعضائها فيما عدا قلة قليلة من الدول الراديكالية حق مصر في اتخاذ السياسات التي تتفق ومصالحها الوطنية. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي قد شارك في المشاورات والنشاط الدبلوماسي الذي أدى إلى اتفاقيتي فض الاشتباك العسكري عقب حرب أكتوبر على الجبهات المصرية والسورية، كما شارك الولايات المتحدة في رئاسة مؤتمر جنيف في ديسمبر 1973، إلا أنه كان يتملكه الشك حول دوره الحقيقي في المنطقة ومدى مشاركته في الترتيبات التي كانت تجري في المنطقة،

وبدت الولايات المتحدة، ووزير خارجيتها كسينجر بدبلوماسية المتحركة، وكأنها هي التي تصنع وتضع خطوط السلام في المنطقة.

وقد تدعم هذا الشعور السوفيتي خلال مفاوضات كامب ديفيد وبشكل أكثر بعد التوصل إلى اتفاقياته وقد كانت عدم مشاركة الاتحاد السوفيتي في هذه العملية، والسبب الرئيسي في معارضته لها بل وتشجيعه ومساعدته للقوى المعارضة لها في العالم العربي. وبدا مقتنعا أن هذه الاتفاقيات لن يتاح لها النجاح وقد كان هذا هو الذي دفع السادات إلى مهاجمة الاتحاد السوفيتي بشكل علني وصارخ ونفذه لسياسته تجاه مصر والعرب وغيرها من المناطق. وقد بلغ تدهور العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي حد إلغاء السادات عام 1976 لمعاهدة الصداقة المصرية السوفيتية، واستدعاء السفير المصري من موسكو ومغادرة السفير السوفيتي للقاهرة.

وهكذا شهدت نهاية السبعينات تحولا أساسيا في ارتباطات مصر الخارجية عن الشكل الذي اتخذته منذ الخمسينات فقد تقدمت مصالح واهتمامات مصر الوطنية على التزاماتها العربية، واستبدلت العلاقة النامية مع الاتحاد السوفيتي بعلاقة ومشاركة استراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب، ورغم أن النزاع العربي-الإسرائيلي ظل من أولويات السياسة الخارجية المصرية فقد حذته التقليدية وأصبح ينظر إليه في إطار جديد.

والآن وبعد أن اختبرت السياسات والمواقف وبشكل خاص بعد التطور الذي أخذته عملية السلام والقبول العربي الجماعي بالتفاوض مع إسرائيل، وبعد التحول الذي حدث في علاقات القوى الدولية، فإنه يمكن القول بأن سياسات ورؤى السادات الخارجية قد أكدت نفسها.

حسني مبارك: البحث عن التوازن

كان الأسلوب الدستوري المنظم الذي تولى به الرئيس مبارك الحكم في أكتوبر 1981 شاهد في الواقع على الاستقرار السياسي الأساسي في مصر، غير أن هذا لم يخفي أن الوقت الذي تولى فيه كان يتميز بالغليان السياسي الداخلي، وكان النسيج القومي والاجتماعي لمصر يتعرض للاهتزاز فقد جاء اغتيال السادات عام من التوتر الداخلي وعدم الاستقرار، كان من سماته صعود الجماعات الإسلامية المتطرفة، وفتنة طائفية لم تعهدها مصر، ومخاصمة النظام لأبرز الشخصيات السياسية والفكرية من ذوي الانتماءات السياسية التي جمعت ما بين اليمين واليسار، وكذلك ما كان واضحاً من الظواهر الاجتماعية السلبية التي نجمت عن الإفراط في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي.

وعلى هذا، كان الهدف الرئيسي أمام الرئيس مبارك هو استعادة الاستقرار إلى الواقع السياسي والاجتماعي ولم تكن الحاجة إلى استعادة وتحقيق عنصر توازن في السياسة الخارجية بأقل أهمية، وكان في مقدمة أولوياتها هو تصحيح العلاقة مع العالم العربي. فرغم أن الشعور العام كان مازال نحو عدم تورط مصر في الواقع العربي المعقد، إلا أن شعور شعبياً مماثلاً بأن خصومة مصر في محيطها العربي هو أمر مناف لطبيعة الأشياء.

هذا الاعتبار الأخير هو الذي جعل من أقوى التحديات التوصل إلى صيغة تجمع ما بين استمرار علاقة مصر ومكانها التقليدي في العالم العربي، وبين استمرار التزامها بسلامها التعاقدية مع إسرائيل، وقد كان هذا حقاً، وفي كل تقدير المراقبين، تحدياً قوياً إلا أن السياسة المصرية التي تحلت بالصبر والشروع في سياسات تتميز بالتوازن أمكنها التوصل إلى هذه المعادلة، الأمر الذي وجده هؤلاء المراقبون إنجازاً دبلوماسياً حقيقياً. فقد وازنت الدبلوماسية المصرية بشكل محكم بين تأكيدها استمرار احترامها لمعاهدة السلام مع إسرائيل وبين رفضها للمفهوم الإسرائيلي

لحقوق الفلسطينية وإدانتها الحازمة للسلوك الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. وقد جاء الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 لكي يعطي مضمونا عمليا لسياسة مصر المتوازنة التي لم تسمح لمعاهدتها مع إسرائيل أن تكون عبئا على التزاماتها العربية، فقد أدانت مصر هذا الغزو وقررت، وخاصة بعد مذابح صبرا وشاتيلا، سحب سفيرها من تل أبيب واشترطت لعودته انسحاب إسرائيل من لبنان، وقد ظلت مصر على موقفها رغم كل الضغوط الأمريكية التي مورست والتي حاولت أن تربط العلاقة المصرية الأمريكية بحالة العلاقات المصرية-الإسرائيلية، كذلك أثبتت هذه الفترة نوايا مصر تجاه الفلسطينيين حين ساعدت على إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية من طرابلس وهي الفترة التي أعقبها تحسن وصلات تدريجية بين مصر والمنظمة. وكدليل على وفاء مصر بالتزاماتها العربية الأشمل، فقد أيدت مصر -رغم غياب علاقات دبلوماسية- العراق في حربه مع إيران وزودته بالأسلحة والمعدات العسكرية، وقد توج التصالح التدريجي بين مصر والعرب بقرار قمة عمان في مؤتمر عام 1987 تأييد استئناف الدول العربية لعلاقاتها مع مصر ثم عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة في مايو 1991.

وبإدراك أن مصر-حتى قبل 1952 قد ثبت موقفا محايدا حول القضايا التي كانت تفرق بين المعسكرين المتنافسين وإلى دورها في تأسيس حركة عدم الانحياز، فقد كان الرئيس مبارك حريصا في خطابه الأول أمام مجلسي الشعب والشورى في نوفمبر 1981 على أن يؤكد احترام مصر لسياسة عدم الانحياز ولكي يعطى هذا معنى فقد شرعت مصر في تصحيح وإقامة علاقة مستقيمة مع الاتحاد السوفيتي على أساس من الاحترام المتبادل واستهل بدعوة الخبراء السوفييت الاشتراك في إصلاح توربينات السد العالي وللعمل في مصانع الحديد والصلب في حلوان. غير أن التصالح مع الاتحاد السوفيتي لم يكن على حساب العلاقة المميزة مع الولايات المتحدة، والواقع أن العلاقة الأمريكية المصرية خلال عهد مبارك قد مرت بعدد من الاختبارات

الصعبة كان منها اختلافات وجهات النظر حول النزاع العربي-الإسرائيلي ومشكلة الديون المصرية وعبئها على الاقتصاد المصري ورفض مصر إقامة قاعدة أمريكية في رأس بناس، ثم حادث الباخرة اكيلولاورو.

وقد جاء تطوران هامان لكي يساهما في إعطاء دفعة قوية للعلاقات المصرية الأمريكية، فقد كان الموقف المصري من غزو العراق للكويت أداة رئيسية في تجميع القوى المسئولة بالعالم العربي ضد العدوان وكان من العوامل التي مكنت من تكوين الائتلاف الدولي الذي تولى عملية تحرير الكويت. وقد ساهم هذا في دعم مصداقية مصر كقوة للاعتدال والاستقرار في المنطقة، أما التطور الثاني فقد كان في الأسلوب المتوازن الذي أبدته إدارة بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر تجاه عناصر عملية السلام في الشرق الأوسط وجهودها لدفع العملية وخاصة في عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط. واتصالا بالعملية السلمية وتطوراتها الأخيرة، وكذلك أوضاع منطقة الخليج بعد تجربة الغزو العراقي ثمة نقاط تستأهل التوقف فقد جاء انعقاد مؤتمر مدريد الدولي حول الشرق الأوسط في ديسمبر 1991 تحقيقا لما دعت إليه مصر - حتى وهي تدير معركة أكتوبر - من أن مؤتمرا دوليا هو الصيغة الملائمة لبحث الجوانب المتعددة والمتشابكة للنزاع العربي الإسرائيلي وقد ساهم التقارب المصري - السوري وما تلاه من تنسيق بين البلدين في تحقيق التمثيل العربي في المؤتمر. كذلك فإن اتجاه العملية السلمية للتقدم على مستويين : الثنائي والمتعدد الأطراف دعا مصر لان تنبه إلى العلاقة العضوية التي تربط بين قضايا كل مستوى وإمكانيات التقدم فيها، فالقضايا التي تناقشها المحادثات المتعددة الأطراف مثل الحد من التسلح والتعاون الاقتصادي والمياه واللاجئين والبيئة هي قضايا تتطلب في طبيعتها بيئة سلمية وتعاونية ومستقرة، الأمر الذي يجعل أي تقدم فيها مرتبطا بشكل وثيق بحل القضايا الأمنية والسياسية في المنطقة وقد ظلت مصر محتفظة بهذه الرؤية عبر تطور هذه العلاقة بين المستويين وخاصة تجاه مؤتمرات

القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وبدا هذا في امتناعها عن حضور المؤتمر الاقتصادي الذي عقد بالدوحة عام 1999.

وإذا كان إشراك مصر في الائتلاف الدولي لإخراج صدام حسين من الكويت قد قدم دفعة للعلاقات المصرية الأمريكية سواء على المستوى الإقليمي بدعوة إدارة بوش وبيكر لعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، أو على المستوى الثنائي بإعفاء مصر من ديونها العسكرية للولايات المتحدة (7 بليون دولار)، فإن هذه العلاقات قد واصلت استقرارها خلال إدارة كلينتون (1992-2000)، إلا أن إدارة بوش الابن (2000-2008) جاءت لكي تشيع الغيوم في العلاقات المصرية الأمريكية. غير أن هذا لم يمنع في رأي بعض المراقبين أن العلاقة المصرية الأمريكية في عهد بوش قد شهدت تطورات إيجابية في اتجاه المطالب الأمريكية، منها السماح لمرور السفن الأمريكية إلى العراق خلال حرب 2003، وعقد اتفاقية الكويز، وتصدير الغاز إلى إسرائيل، والموقف من إيران ورفض تطوير العلاقات معها.

إن جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ثم أسلحة الدمار الشامل قد مر عليها عقود وظلت مصر ترددها في كل محفل دولي دون أن تتحقق، وخلال هذه العقود جرت تحولات جيوسراتيجية في المنطقة وفي العالم، كما جرى مؤخرا اهتماما مضاعفا بقضايا خفض التسلح النووي والأمان النووي كما بدا في دعوة أوباما في براج 2009 لعالم خالي من الأسلحة النووية، وتوقيع اتفاقية سولت 2 في مارس 2010 بين القوتين اللتين تملكان 90% من المخزون النووي في العالم، وانعقدت قمة الأمان النووي في واشنطن 12-13 أبريل. وهي التطورات التي تدفع إلى تطوير المبادرة المصرية وتحديد نطاقها الجغرافي وتقديم رؤية ومبادرات متجددة، تعكس، وتستفيد من كل هذا الزخم حول قضايا التسلح النووي وعدم الانتشار.

وفي مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار 3-28 مايو 2010، حققت الدبلوماسية المصرية إنجازا في جهودها المتراكمة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من

السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل، ففي البيان الذي أصدرته الدول الخمس الكبرى بمناسبة انعقاد المؤتمر قالوا " أننا ملتزمون بالتأييد الكامل لقرار 1995 حول الشرق الأوسط ونؤيد الجهود الجارية لهذه الغاية. ونحن مستعدون أن ننظر في كل الاقتراحات المناسبة في نطاق مؤتمر المراجعة من أجل التوصل لقرار متفق عليه يهدف إلى خطوات محددة في هذا المجال".

ومع هذا يبقى جهدا كبيرا للدبلوماسية المصرية والعربية وعدم الانحياز لوضع الآليات اللازمة لتنفيذ هذا القرار. ورغم موافقة الخمسة الكبار بما فيهم الولايات المتحدة يظل السؤال الذي يثيره المسئولين الأمريكيين حول إمكانية تنفيذ هذا القرار في غياب سلام شامل في المنطقة وفي ظل أزمة البرنامج النووي الإيراني. وقد تعدد هذا السؤال نظريا وعمليا ومشروعا، ولكن الإجابة عليه تكمن في إمكان توازي العمليتين: عملية السلام المتصلة بتسوية مقبولة للصراع العربي الإسرائيلي، جنبا إلى جنب مع خطوات وإجراءات تطبيق قرار إخلاء المنطقة من السلاح النووي وحيث يمكن أن يغذي ويقوي كل مسار الآخر، فالتقدم في العملية السلمية يمكن أن ينعكس إيجابا على المسار الثاني الموازي، وهو ما يعني أمكان إحياء المسار الثاني الذي بدأه مؤتمر السلام مدريد والمتصل بخفض التسلح.

ومع مجيء باراك أوباما والاهتمام الذي أبداه منذ أيامه الأولى بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واختياره القاهرة لكي يوجه منها خطابه للعالم الإسلامي، ومفهومه للترويج للديمقراطية بشكل يختلف عن أسلوب إدارة بوش قد أعاد الاستقرار والحوار إلى العلاقات المصرية الأمريكية، وإن كان هذا لا يعني أن العلاقات لن تواجه تحديات من أهمها الانتخابات التشريعية والرئاسية التي سوف تشهدها مصر والأسلوب الذي سوف تجري به، والاختلاف حول مراجعة معاهدة منع الانتشار انطلاقا من البرنامج النووي الإسرائيلي وتسامح أمريكا معه.

كذلك يوجد علاقة اقتصادية تجمع بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، فبدأت خطوات المفاوضات التمهيدية مع الجانب الأمريكي لتحويل اتفاق الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق منطقة تجارة حرة، الأمر الذي من شأنه نفاذ جميع الصادرات المصرية إلى أسواق جديدة بالولايات المتحدة بدون جمارك. وقد أقامت مصر حواراً مكثفاً مع الولايات المتحدة للتوصل لهذه الاتفاقية، حيث سعت مصر جاهدة لتوفير عدد من الشروط والإمكانات لاقتصادها. وفي سبيل ذلك قامت مصر بإجراء العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية كما وقعت اتفاقية في إطار التطبيع مع إسرائيل؛ فقد وقع الطرفين، مصر وأمريكا، مع إسرائيل اتفاقية تجارية في 14 ديسمبر 2004، وهي اتفاقية "الكويز" التي هي اختصار لعبارة Qualified Industrial Zones أي المناطق الصناعية المؤهلة. تسمح هذه الاتفاقية بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة، حيث تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة الدخول إلى السوق الأمريكية معفاة من الجمارك بشرط مساهمة كل طرف بمكونات محليه تقدر بـ 11.7% على الأقل وهذه النسبة تمثل ثلث النسبة المقررة (35%) التي حددتها اتفاقية التجارة بين أمريكا وإسرائيل للمكون الإسرائيلي للدخول إلى السوق الأمريكية بإعفاء كامل، حيث تتضمن الاتفاقية ذاتها السماح لإسرائيل باقتسام هذه النسبة سواء مع مصر أو الأردن.

ولكن صدرت مؤخراً تصريحات من الممثل التجاري الأمريكي أثناء زيارته لمصر يؤكد من خلالها أن الإدارة الأمريكية ليست لها نية توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الجانب المصري، وأكد أن البديل الحالي هو الاستراتيجية التي وقعها الجانبان لتطوير التجارة والاستثمار بينهما. وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية جمدت اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المعروف أن المعونات الأمريكية لمصر التي تقرررت بعد اتفاقيات كامب ديفيد، وتلقت مصر بموجبها معونة بحوالي 60 مليار دولار، كانت من الدعائم التي تطورت

عليها العلاقات بين البلدين، ولذلك فإن ما تطورت إليه هذه المعونات تعكس تأكلا في أحد أسس هذه العلاقة ومن ثم كانت الحاجة إلى إيجاد بدائل لها. كانت من هذه البدائل ما تم الاتفاق عليه وفقا لمبادرة مبارك- جور وصيغة trade not aid.

وللتعامل مع قيمة المساعدات الأمريكية لمصر التي بدأت تتناقص منذ عام 1998 لخفض قيمتها بنسبة 50% على مدار عشر سنوات بدأت مصر في طرح فكرة الوديعة والتي تعنى أن تقوم أمريكا بإعطاء مصر مبلغ المساعدات التي ستمنحها لها على مدار 10 سنوات في صورة وديعة ويتم الاستفادة من الأرباح في تمويل مشروعات التعليم والتكنولوجيا، وذلك حتى يصعب على الكونجرس رفض هذه المجالات، ويتم إدارة هذه الوديعة بتعاون مصري أمريكي. ولكن الإدارة الأمريكية تحفظت على هذا الاقتراح لأنه تم حصر المنحة على مجالات التعليم والتكنولوجيا فقط كما أنه لم يعد هناك دور للوكالة وموظفيها الذي يتم التعاقد معهم على البرامج التي يتم تنفيذها، كما رجع رفض الإدارة الأمريكية لاقتراح الوديعة لأنه لم يسبق لهم القيام بهذا الأمر لا بهذا الحجم ولا هذه المدة، وأنه لا يمكن تحويل برنامج للمساعدات إلى وديعة.

في نهاية الأمر وافق الكونجرس الأمريكي على فكرة الوديعة ولكن بمبلغ 50 مليون دولار يتم أخذهم من مبلغ المنحة الإجمالي (250 مليون دولار) ولن يتم تحويل هذا المبلغ إلى وديعة من كل برنامج سنوي ولكن هذا العام فقط حتى يتضح نجاح الفكرة من عدمه. وتعتبر مصر أن هذه الخطوة، على الرغم من ضآلة المبلغ، بداية جيدة لترسيخ فكرة الوديعة، كما تحاول مصر تغذية هذه الوديعة لكي تصبح نواة لوديعة أكبر.

وصدر مؤخرا تقرير أمريكي يحث على صياغة بدائل أفضل ويعتبر صندوق الوقف عبئا على دافعي الضرائب من الأمريكيين، ويرى أنيس أكومونديس نائب رئيس غرفة التجارة الأمريكية، والمختص بهذا الملف في الغرفة، أن "من الصعب جدا موافقة الكونجرس على الاقتراح المصري لأسباب عديدة، من بينها الأزمة المالية وما

تمثله من ضغط على الموازنة الأمريكية، بالإضافة إلى رفض الكونجرس، تحت أي ضغوط خارجية، اعتماد التزامات مالية مستقبلية"

ومنذ مدريد ومساهمة السياسة الخارجية المصرية تدور حول العمل الإقليمي والدولي لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي العمل على دفع الفلسطينيين والإسرائيليين إلى تنفيذ تطوير اتفاقيات أوسلو وصولاً إلى الاتفاق النهائي. وخلال هذه العملية استخدمت السياسة الخارجية المصرية علاقتها مع إسرائيل و دفعها إلى إعادة تكييف مواقفها من عملية السلام , و كانت مصر في هذا الشأن تواجه بتفاعلات السياسية الداخلية الإسرائيلية وكانت تجد أساساً للتقدم والحوار مع حكومات رابين وبيريز وباراك مقابل الركود بل والتراجع كما حدث مع حكومات نتانياهو ثم شارون والتي أوصلت مفاهيمه وممارساته عملية السلام إلى الانتكاسة الكاملة، وهو ما انعكس على طبيعة العلاقات المصرية . الإسرائيلية وعمق مفهوم السلام البارد والذي أدى إلى سحب السفير المصري من تل أبيب، الأمر الذي ذكر بنفس الإجراء حين حدث غزو القوات الإسرائيلية للبنان والمذابح التي ارتكبت في صبرا وشاتيلا عام 1982. أما فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية لمنطقة الخليج، فإن مصر حتى وغبار المعركة لم يهدأ بعد، كانت تؤكد حاجة المنطقة لإطار أمني يتسم بالشمول ولا تقتصر عناصره على جانب الأمن التقليدي وإنما يشمل التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي وقد كان هذا المفهوم وراء إعلان دمشق الذي صاغته الدول الخليجية الست بالإضافة إلى مصر وسوريا. وقد كانت أكثر الجوانب خطورة في أزمة الخليج هي احتمالات استخدام أسلحة الدمار الشامل. ومما يذكر للسياسة المصرية هو إدراكها المبكر لهذا البعد الجديد في البيئة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ففي أبريل 1990 وقبل اندلاع حرب الخليج بأربعة أشهر، قدم الرئيس مبارك اقتراحاً لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وقد استندت هذه المبادرة على مفهوم أوضح ومتماسك وهو انه لمعالجة هذه الأسلحة بشكل فعال فإنها يجب أن تعالج في نظمها الثلاث دون استثناء وباحترام الكامل من جميع دول المنطقة. وقد قررت المبادرة التي قدمت إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بيرز دى كويلار أنه في اقتناع مصر أن الأسلحة الكيماوية يجب أن تعالج في سباق شامل يضم كل أنواع أسلحة الدمار الشامل سواء كانت نووية أو كيماوية أو بيولوجية من أجل ضمان السلامة الإقليمية والدولية.

وقد كان من أوجه النقد التي وجهت للسياسة الخارجية المصرية هو التباعد النسبي عن أفريقيا، ولذلك، وعلى مدى سنوات الماضية نشطت العلاقات المصرية . الإفريقية واكتسبت أبعادا إضافية خاصة في المجالات المتصلة بالتعاون الإقليمي والمتصلة بالمصالح اليومية والحياتية للشعوب الإفريقية، وفي مجال هام وحيوي وهو مصادر المياه ولعبت مصر منذ الثمانينات دورا بارزا في تجميع الدول المطلة على حوض النيل في نطاق ما سمي مجموعة الاندوجو وتأسيس تعاون مشترك حول هذا المجال الحيوي وتنظيم الاستفادة من مياه النيل بشكل مشترك وفي اتساق مع فلسفة مصر في الاحتكام إلى أسلوب حوار والتفاوض في حل المنازعات الإقليمية وإدراكا للحاجة الملحة للشعوب الإفريقية في تخصيص طاقاتها وإمكانياتها لمتطلبات تنمية مجتمعاتها، فقد اشتركت مصر بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية في جهود جادة للتوصل إلى حلول سلمية للمنازعات الإفريقية مثلما بدا النزاع في القرن الإفريقي وتشاد وموريتانيا والسنغال والنزاع الداخلي في السودان والصومال. وقد تبلور هذا الاهتمام في إنشاء آلية منع وإدارة وحل المنازعات الإفريقية التي انبثقت عن القمة الإفريقية في ديسمبر 1993 وبموجب هذه الآلية أنشأت مصر مركز القاهرة لتدريب الكوادر الإفريقية والعسكرية. كذلك تشارك مصر بنحو 6 آلاف فرد في بعثات لحفظ السلام تتركز معظمها في إفريقيا، منهم 422 في السودان.

وتستند رؤية مصر لتحقيق السلم والأمن في إفريقيا على مبدأ دعم الأمن الجماعي للقارة في إطار الاتحاد الإفريقي الذي تعد مصر أحد أكبر المساهمين في ميزانيته، كما أن مساهمات مصر تتمثل في نشر قوات للسلام سواء كانت عسكرية أو شرطية وتقديم الخبرات على المستوى الدبلوماسي والعمل على إعادة بناء ما دمرته الحرب. غير أنه رغم النشاطات والاهتمامات المصرية في إفريقيا إلا أن السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة تحتاج إلى مزيدا من التركيز ومراعاة جوانب القصور التي تبدو للمهتمين بالقضايا الإفريقية مثل مستوى تمثيلنا في مؤتمرات القمة والحاجة الواضحة إلى تنسيق بين المؤسسات الدولية المتصلة بسياستنا الإفريقية، وإعطاء اهتمام أكبر لصندوق التعاون الفني مع أفريقيا والذي تقلصت موارده مؤخرا وكذلك في إحياء اهتمام منظمات رجال الأعمال المصريين للتوجه نحو إفريقيا سواء كسوق تصديري أو لإقامة مشروعات مصرية إفريقية تمثل مصالح دائمة لمصر في القارة ولكي تفي مصر باحتياجات الدول الإفريقية في مجال التنمية البشرية، أسست مصر في ديسمبر 1980 صندوق التعاون النقدي الإفريقي لتقديم خبرات مصرية في مجالات الزراعة والري والطب والتعليم والصحة والنقل النهري، وجميعها من المجالات الحيوية التي تحتاجها الدول الإفريقية. كذلك أظهر مؤتمر شرم الشيخ الأخير حول مياه نهر النيل واتجاه 7 دول من دول الحوض توقيع اتفاق بدون مصر والسودان، الحاجة إلى استراتيجية جديدة وشاملة لقضية مياه النيل، تستند أساسا على معالجة العلاقة مع دول الحوض من منظور تنموي شامل. وهو ما يعني أنها قضية لا تخص وزارة الري وحدها وإنما مختلف الوزارات والأجهزة المتصلة، والأخذ في الاعتبار الرأي العام في هذه الدول، والعلاقات المصرية الإفريقية.

ومن الحقائق التي يجب تجاوزها حقيقة الضعف الشديد لعلاقات مصر التجارية مع الدول الإفريقية التي لا تتجاوز 1% من إجمالي العلاقات التجارية مع دول العالم الخارجي، وهو الواقع الذي دفع مصر على المستوى الإقليمي فضلا عن الاتفاقيات

الثنائية مع 29 دولة افريقية، للانضمام إلى تجمع الكوميسا لدول شرق إفريقيا وتضم 21 دولة وتشكل سوق هاما تضم 300 مليون نسمة تعد أسواقا جديدة لمصر في إفريقيا تعوض نقص الصادرات المصرية إلى أوروبا والحصول على المادة الخام بأسعار اقل. كذلك كان من المجالات التي نشطت فيها السياسة الخارجية المصرية على المستوى الإفريقي هو عملها على وضع صيغة للتعاون الإفريقي الأوربي وهي الصيغة التي تبلورت في أول مؤتمر قمة أوربية - أفريقية عقدت في القاهرة في 3-4 ابريل 2000 والذي تضمن أسسا جديدة للتعاون بين الدول المستعمرة سابقا والدول المستعمرة.

وفي الرد على انتقادات تراجع الوجود والدور المصري في أفريقيا، فإن الوزير أحمد أبو الغيط وزير الخارجية يعتبر أن هذه الانتقادات ليست دقيقة، فمصر اليوم تتواجد في إفريقيا ليس من خلال أدوات الخمسينات والستينات، ودعمها عسكريا لحركات التحرر الإفريقي، والتي لم تعد موجودة، وإنما من خلال التجاوب والمساعدة في احتياجات التنمية الإفريقية، وذلك من خلال الأدوات الاقتصادية والاستثمارية وكوادرها البشرية من أطباء، مهندسين، مدرسين، وخبراء في الزراعة والري.

كذلك كان من هموم الدبلوماسية المصرية خلال العقدين الأخيرين الفجوة المتزايدة بين الشمال والجنوب وتأثيرات ذلك السلبية ليس فقط على العلاقات بينهما وإنما على استقرار المجتمع والنظام الدولي، وفي هذا ارتأت مصر أن علاج ذلك لا يتم من خلال المواجهة وتبادل الاتهامات وإنما من خلال الحوار البناء، وهو ما دفع مصر بالاشتراك مع مجموعة من دول الجنوب إلى تكوين ما عرف بمجموعة ال 15 بهدف تحقيق تعاون بين دول الجنوب ، وكذلك إقامة حوار بناء مع الشمال في هذا السياق استضافت مصر قمة مجموعة ال 15 في القاهرة في 11 مايو 1998 ، وهى القمة التي قدمت فيها مصر رؤية استراتيجية للعولمة . وهى الرؤية التي فرقت بين العولمة

كعملية تاريخية غير قابلة للارتداد وبين القيم والسياسات التي تحكم العولمة الراهنة والتي تحتاج إلى ترشيد من خلال الحضارات بين الشمال والجنوب. وقد كان البحر المتوسط دائما حلقة الوصل بين مجتمعين وحضارتين وكان التقاؤهما يضم عناصر الطرد المتمثلة في رواسب الميراث الاستعماري. وتباين القدرات الاقتصادية والعسكرية، غير انه كان هناك أيضا عناصر الجذب المتمثلة في الالتقاء الحضاري المستمر والتي خلقت أرضا مشتركة من التراث والقيم المشتركة. وقد جاءت حرب الخليج لكي تضيف إلى العناصر السلبية في العلاقة بين الشعوب من معنى على شاطئ المتوسط وبتعميقها لعناصر الشك وعدم الثقة بين شعوبه وبهذا المعنى كانت الحرب ذاتها دافعا أما القوة المسؤولة على شاطئية أن تعيد إحياء ودعم التعاون بين شعوب البحر المتوسط وبهدف بناء وتطوير الآليات والصيغ التي تمكن من التغلب على العناصر المواجهة في العلاقة وخلق الظروف المناسبة لبرامج مشتركة.

في هذا الاتجاه وباعتبار أن البحر المتوسط كان دائما بعدا تاريخيا وحضاريا مؤثرا في وضع مصر الجغرافي والسياسي إلى الحد الذي جعل مفكرين مصريين يغلبون هوية مصر المتوسطية على غيرها من الانتماءات ، وبالنظر إلى التحرك بين دول المتوسط نحو مزيدا من التعاون، فقد كان طبيعيا أن تكون مصر احد العناصر الفاعلة في هذا التحرك ، فقد دعت كل من اسبانيا وايطاليا عام 1990 إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون بين دول البحر المتوسط واستضافت مصر في ديسمبر 1990 اجتماعا تمهيدا حضره رسميون من اسبانيا وايطاليا وفرنسا والبرتغال والجزائر ويوغوسلافيا ومالطة ، وهو الاجتماع الذي أكد الحاجة إلى العمل لعقد مثل هذا المؤتمر خبرة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، وقد قدمت مصر تصورا أوسع لإمكانيات التعاون بين دول وشعوب البحر المتوسط ففي خطابه أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج في نوفمبر 1991 اقترح الرئيس مبارك إقامة منتدى عريضا حول البحر المتوسط لكي

يشمل جميع دول أوروبا والشرق الأوسط ولكي يكون نقطة محسوبة للحوار والتفاعل بين الرسميين وغير الرسميين والمهنيين والمثقفين في مجتمعاتهم. وهو الحوار الذي يمكن أن يفتح آفاقاً أرحب للتعاون على المستوى الإقليمي والدولي بين حضارتين متجاورتين تملكان تراثاً تاريخياً وحضارياً كان دائماً التفاعل والإخصاب المتبادل وانطلاقاً من عملية برشلونة وكجزء منها بدأت عام 1995 مفاوضات بين مصر والمجموعة الأوروبية وهي المفاوضات التي استمرت أربعة أعوام ونصف بهدف التوصل إلى اتفاقية مشاركة Association Agreement تقدم أساساً جديداً لتطور العلاقات التجارية والاستقرار في المنطقة. وخلال سنوات التفاوض وجلسات العمل الرسمية وغير الرسمية المتعددة التي عقدت في القاهرة وبروكسل تم التوصل إلى حلول وسط حول أكثر القطاعات حساسية مثل الزراعة وإزالة التعريفات الجمركية، وقواعد المنشأ وحقوق الإنسان وقد تم التوقيع بالحرف الأولى في 26 يناير 2001 وتم التوقيع عليه في بروكسل في 25 يونيو 2001 وقد وقعه نيابة عن مصر وزير الخارجية السيد أحمد ماهر السيد وخلال هذه السنوات وخاصة إنهاء المفاوضات جرى في مصر نقاش عريض حول آثار مثل هذا الاتفاق على الاقتصاد المصري وبقطاعاته المختلفة ونتصور أن خلاصة هذه المناقشات كانت هي الحاجة إلى تحديث الاقتصاد المصري لكي يستطيع أن يتعامل من موقع المنافسة والقدرة مع قواعد ومتطلبات اتفاق المشاركة وما يمليه من مسئوليات.

وهكذا فقد تطورت علاقات مصر الأوروبية على مستويين

المستوى الأول:

هو المستوى الثنائي بينها وبين الاتحاد الأوروبي EU والذي يعتبر الشريك التجاري الأول لمصر بنسبة تصل إلى 40% من تجارتها الخارجية وأكبر مصدر ينفذ منه السياح، وثاني أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية، وثاني أكبر مانح لمساعدات التنمية، وقد

أدى هذا الواقع إلى توقيع مصر مع المجتمع الأوروبي أول اتفاق تعاون عام 1977 وتطور هذا إلى التوصل مع الاتحاد الأوروبي لاتفاق المشاركة عام 2001.

أما المستوى الثاني:

فهو المستوى المتوسطي وهو ما بدأ في انعقاد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 والذي حضرته 27 دولة أوروبية ومتوسطية وصدر عن الاجتماع إعلان برشلونة ويهدف إلى التعاون في ثلاث مجالات: التعاون السياسي والأمني، وقد تبنى الإعلان مبادلة الأرض مقابل السلام، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ودعوة دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد لمعاهدة منع الانتشار النووي الانضمام لها، والتعاون الاقتصادي والمالي وقيام منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطة بحلول عام 2010، ثم التعاون الاجتماعي والثقافي وإدارة حوار بين الحضارات والثقافات ومكافحة الجريمة وتنمية الموارد البشرية والبيئية وتحسين وضع المرأة وإسهامها في المجتمع .

غير أنه مع مرور عشر سنوات على إعلان برشلونة ظهرت الحاجة إلى تقييم ما تم انجازه ومع ما وقع من أخطاء وحيث توصل هذا التقييم إلى أن القليل هو الذي تحقق على أرض الواقع خاصة على المستوى السياسي والأمني، كما انتهى هذا التقييم إلى وجوب، ليس فقط جدوى الأغراض المنشودة وكفاية وسائل تحقيقها فحسب، بل كذلك المفاهيم الأساسية والافتراضات التي قامت عليها العملية برمتها.

إزاء ظهور الحاجة إلى تفعيل مبادرة برشلونة، أعلن الرئيس ساركوزي في قمة باريس 2008 عن انطلاق "الاتحاد من أجل المتوسط" التي حضرها قادة 40 بلدا وبرئاسة مشتركة بين الرئيس الفرنسي ساركوزي والرئيس المصري محمد حسني مبارك. وعندما أطلق الاتحاد من أجل المتوسط جرى النقاش حول ما إذا كانت هذه الصيغة الجديدة للتعاون المتوسطي هو استمرار أو بديل لعملية برشلونة. وإن كان الرئيس الفرنسي في زيارة له للقاهرة قد اعتبر أن عملية برشلونة "قد فشلت". ورغم هذا فقد

جادل المراقبون أنه لضمان تطور مستقر وفعال للاتحاد الجديد فإنه يجب مناقشة عملية برشلونة، وسياسة الحوار الأوروبي وجوانب القصور فيها.

وبداية، نلاحظ أن تركيز الاتحاد من أجل المتوسط هو على سائر المشروعات المتصلة بالتنمية مثل التعليم، الصحة، التلوث البيئي، التكنولوجيا، الهجرة، المواصلات، الطاقة..... الخ، وهي جميعا مشروعات حيوية خاصة بالنسبة لدول جنوب المتوسط، غير أن خبرة عملية برشلونة تظهر أن من جوانب قصورها الفشل في تحقيق تقدم ملموس في عملية سلام الشرق الأوسط الأمر الذي كان يحوم حول أعمال ومؤتمرات عملية برشلونة. الأمر الذي دعا الرئيس المصري في الإعداد للاتحاد من أجل المتوسط إلى ضرورة التناول النزيه لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإن كان البيان الختامي لقمة باريس 2008 قد اكتفى بتأكيد دعم الوجود لما أسماه عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية ربما كانت الدول العربية تعول على دعم واضح من القمة لمبادرة السلام العربية. وفي تقييم عام على مرور إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط، فقد بدت مشكلات كثيرة تعيق حركة نجاحه، حيث تعطلت الكثير من المشروعات بسبب الأزمة المالية حيث تعتمد المشروعات على صناديق التمويل الحكومية وتمويل المستثمرين، كما أن الاتحاد كان معطلا من الناحية السياسية بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وإن كان الأعضاء العرب قد قاموا بتخفيف مقاطعتهم لأنشطة الاتحاد، ووفقا لتقديرات الباحثة السياسية الألمانية وانيلا شافتر فإن مشكلات كثيرة تحد من فاعلية أنشطة الاتحاد منها ارتفاع معدلات الهجرة وازدياد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وغياب الحلول السياسية. ورغم هذا، وباعتبار مصر قد ارتضت أن ترتبط بالاتحاد بل وقبلت الرئاسة المشتركة له فإن دورا أكبر ينتظر السياسة الخارجية المصرية لكيلا يلقي الاتحاد الجديد مصير عملية برشلونة.

مص وتطور النظام الدولي

من خبرتها مع علاقات القوى الدولية وطبيعة النظام الدولي الذي يسود فإنها ومنطقتها من العالم من الأكثر تأثراً بطبيعة هذا النظام والقوى التي تتحكم فيه، ثبت هذا منذ تجربة محمد علي للنهضة وتكالب القوى الأجنبية على إجهاضها، وخلال القرن التاسع عشر والتنافسات الإنجليزية- الفرنسية التي انتهت بالاحتلال البريطاني لمصر، وكذا في النصف الأول من القرن العشرين عندما كان يسود النظام الدولي نظام القطبية الثنائية: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وتنافسهما على المكانة والنفوذ في مناطق العالم المختلفة وكان من أهم مسارح الحرب الباردة بينهما منطقة الشرق الأوسط. وكان هذا أيضاً بعد اختفاء نظام القطبية الثنائية وظهور نظام القطب الواحد متمثلاً في الولايات المتحدة، غير أنه بعد عقد من القطبية الأمريكية الأحادية ورغم اختلاف تصورات وافتراضات المؤرخين والمحليلين حول طبيعة النظام الدولي المقبل، إلا أن الاتجاه الغالب هو أن العالم مقبل على نظام تتعدد فيه القوى والمراكز ولا تنفرد فيه قوة واحدة بقرارات الحرب والسلام.

ولا شك أن السياسة الخارجية المصرية كانت تتابع هذا التطور وتعمل على التكيف معه، ولهذا بدأت تتحرك نحو دعم علاقاتها مع الشعوب الجديدة المتوقعة وبشكل خاص في آسيا وقواها الصاعدة وفي مقدمتها الصين، والهند والقوى التي عرفت بالنمو الآسيوي: كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، وإندونيسيا. ولهذا لم يكن غريباً تعدد الزيارات الرئاسية والوزارية لهذه الدول. غير أن الحاجة مازالت قائمة لتفعيل ما تم التوصل إليه من اتفاقات مع هذه الدول وبشكل خاص مع قوة صاعدة مثل الصين.

نخلص من هذا إلى أهمية مشاركة مصر في بروز النظام الدولي المتعدد الأقطاب والإسهام في إرساء قواعد وأسس علاقاته ومؤسساته، ذلك أن مثل هذا النظام إنما يلتقي خاصة مع مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة مثل مصر ويقدم لها مجالا

أوسع لحرية الحركة والمناورة ولا يجعلها أسيرة قوة واحدة تريد أن تعرض مصالحها ورؤيتها للعالم.

الدور الإقليمي لمصر

كان العالم العربي تاريخيا في قلب السياسة الخارجية المصرية، وكان ينظر إلى مصر، وتنظر مصر إلى نفسها باعتبارها رائدة وقائدة في منطقتها، كان ذلك في كل العهود، ولكن هذا الدور وهذه النظرة تأكدت في الخمسينات والستينات، حين تبنت مصر مفهوم القومية العربية والوحدة العربية بل وطبقته عمليا في الوحدة مع سوريا، غير أن نكسة 1967 جاءت كي تتراجع معها هذا المفهوم رغم أن أعقاب النكسة قد شهد تضامنا عربيا لدعم مصر ومواجهة نتائجها. وقد استمر هذا حتى حرب 73 التي شهدت بداياتها والإعداد لها عملا مشتركا بين مصر وسوريا، ومشاركة عسكرية رمزية عربية في عمليات الحرب، وبدا التنسيق والتضامن العربي واضحا في استخدام البترول العربي تجاه الولايات المتحدة والغرب. غير أن التحولات التي لحقت بالسياسة الخارجية المصرية وإعادة ترتيب أولوياتها وتحالفاتها، وتعمق هذه التحولات بالتوجه مباشرة إلى إسرائيل وصولا إلى اتفاقيات كامب ديفيد التي أحدثت شرخا في علاقات مصر العربية. وعلى الرغم من أن مصر قد استعادت علاقاتها الطبيعية مع العالم العربي في أوائل الثمانينات إلا أن الثابت أن المفهوم القديم للوحدة العربية والقومية العربية قد تآكل وترسخ مفهوم الدولة القطرية، ثم جاء الغزو العراقي للكويت لكي يمثل طعنة للنظام العربي، وقدم فرصة كبرى للتواجد الأجنبي بل أن الدول العربية نفسها، وخاصة دول الخليج، هي التي استدعت هذا التواجد وتطوره إلى الحرب الأمريكية على العراق في 2003 وانعكاساتها الإقليمية المدمرة.

ورغم أن مصر مازالت هي القوة العربية الأكبر إلا أن مكانتها النسبية قد تراجعت حين ضاقت الفجوة بين مصر وأعلى البلاد العربية في مجالات القوة العسكرية

والاقتصادية والتعليم والتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي، وأصبحت مصر أكثر احتياجا للدول العربية مقارنة بالمرحلة السابقة.

في وسط هذه التحولات وجدت مصر نفسها في بيئة إقليمية متغيرة، صاحبها تغير جذري في النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة كالقوة الأعظم الوحيدة في العالم. وفي الوقت الذي كان ينظر إلى مصر في منتصف الستينات كالقوة القائدة والرئيسية في العالم العربي، بدأت تظهر قوى تطمح إلى دور إقليمي بل وربما هيمنة إقليمية مثل إيران وتركيا فضلا عن إسرائيل، وظهرت كيانات عربية تمارس أدوارا في قضايا المنطقة أكثر من حجمها. وكان لابد لكل هذه التغيرات الإقليمية والدولية أن تنعكس على سياسة مصر العربية، وأن تكييف نفسها مع هذه البيئة الجديدة، تعويضا عن دور الزعامة والقيادة تبنت مصر دور المنسق والمساعد من خلال الدبلوماسية الثنائية والدبلوماسية العربية الجماعية، وقد تصور البعض في هذا تراجعاً في مكانة ودور مصر الإقليمي وفقدان هذا الدور أمام قوى أخرى منافسة، ولكننا نتصور أن مقارنة دور مصر الإقليمي اليوم بدورها في الخمسينات والستينات فيه إنكار للتغيرات الجذرية التي جرت في الإقليم وفي العالم بل في مصر نفسها، والتحديات الداخلية التي تواجهها وتوصي بسياسة حذرة ومتوازنة. غير أن الحرص على عدم الانجرار إلى صراعات عسكرية لا يعني عدم اتخاذ مواقف صلبة لن تؤدي بالضرورة لهذه الصراعات وإنما سوف تكون تأكيداً للذات تنبع من رؤيتها لمصالحها ولمصالح الإقليم، ومثل هذه المواقف سوف تقنع الأطراف الأخرى، وخاصة القوى الأجنبية، أن مصر لاعب هام ومؤثر لا يمكن تجاهله. وقد سبق لمصر- بعد كامب ديفيد ومعاهدة السلام وتطوير العلاقات المصرية الأمريكية- أن كان لها مثل هذه المواقف الصلبة مثل سحبها لسفيرها في تل أبيب عقب أحداث صابرا وشتيلا والاحتلال الإسرائيلي للبنان.

وهكذا نتصور أن ممارسة مصر لدورها العربي خلال الحقب الثلاث الماضية كان يحكمه الرغبة في أن تكون قوة استقرار وسط العواصف التي تحيط بالمنطقة وعدم استدراجها إلى مواجهات، وقد أثمرت هذه السياسة، أيا كان التحفظات عليها، فقد أصبحت القوى الرئيسية في العالم تنظر إليها كعامل استقرار وتعتمد عليها وتنسق معها في مبادراتها في المنطقة. وقد بدا هذا الأمر في اختيار الرئيس الأمريكي أوباما للقاهرة لكي يخاطب العالم الإسلامي ويطلق مبادراته تجاهه، كما بدا في نطاق أوسع في المبادرة الفرنسية لتأسيس ما عرف بالاتحاد من أجل المتوسط حيث اختيرت مصر كي تكون رئيسا مشاركا مع فرنسا لهذا الاتحاد.

وفي سياق نهج ممارسة مصر لدورها في المنطقة بشكل يتفق مع المتغيرات الإقليمية والدولية، فإن السياسة المصرية أرادت أن تؤكد دورها وتقوم بدور فاعل في حركة الإقليم وذلك من خلال مواقف وسياسات تنفي عنها صفة السيادة أو التباعد وذلك من خلال سياسات عملية وفي عدد من القضايا الحيوية مثل القضية الفلسطينية، السودان، وعدم الانحياز.

فباعتبار أن القضية الفلسطينية كانت محورا أساسيا في السياسة الخارجية المصرية فإن من أكثر التحديات التي واجهتها هي تعثر عملية السلام وتزايد تعقيداتها وقد انعكس ذلك، كما ذكرنا، بضعف الدور الأمريكي خلال إدارة بوش الابن، وبالانشقاق الفلسطيني، والحرب الإسرائيلية على غزة، ومجيء ائتلاف يميني برئاسة نتنياهو في إسرائيل.

إزاء هذا التعثر واجهته السياسة الخارجية المصرية على مستويين: الأول، هو استخدام علاقاتها مع إسرائيل لدفعها إلى الاستجابة لمتطلبات العملية السلمية وإحياء المفاوضات على أسس تضمن تقدمها، والمستوى الثاني هو المستوى الفلسطيني بالعمل على جمع جميع القوى السياسية الفلسطينية للتوصل إلى مصالحة وطنية فلسطينية تضمن أن يتحدث الفلسطينيون بصوت واحد

وباستراتيجية موحدة. ومع توصل الجهد المصري إلى ورقة تعكس مواقف وآراء جميع الأطراف الفلسطينية إلا أن حماس مترددة في توقيعها. وقد تزايد المأزق بفشل إدارة أوباما في تحقيق ما بدأت به من تصميم على تنشيط المفاوضات وفيما طلبته من إسرائيل بتجميد كامل للمستوطنات وارتضاها للصيغة المحدودة والمؤقتة التي عرضها نتنياهو.

كما قامت مصر بعقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار قطاع غزة في 2-3-2009 في مدينة شرم الشيخ، حيث دعت مصر إلى ضرورة إقامة مؤتمر يهدف إلى حشد الدعم الدولي لإعادة إعمار قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي وبناء البنية التحتية التي دمرتها آلة الحرب الإسرائيلية، وتوفير الدعم الدولي لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني باعتبار الاقتصاد أحد أساسيات إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما دعت مصر إلى هذا المؤتمر تأكيداً لارتباط إعمار غزة بمجمل الاقتصاد الفلسطيني وضرورة النهوض بأوضاعه وتأكيداً لحقيقة أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة ويشكل مع الضفة الغربية مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة. بدأ مؤتمر إعادة إعمار غزة بحضور 75 دولة أوروبية وعربية، إضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية.

وقد تعهد المانحون بمبلغ 4.481 مليار دولار لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار غزة، كما أعرب المشاركون عن نيتهم في ضخ مساعداتهم من خلال حساب الخزينة الموحد والآليات والصناديق الإقليمية القائمة بالفعل. ومن هذه الآليات على وجه الخصوص تلك التي استحدثها البنك الدولي وبنك التنمية الإسلامي والآلية الموحدة التي وضعتها الأمم المتحدة وتلك التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية لإنعاش القطاع الخاص وتنمية الاستثمار، ووضعت تحت تصرف المانحين الدوليين. غير أن تفعيل ما تم تخصيصه لأعمار غزة لن يتحقق بدون استقرار الأوضاع في غزة والبيئة الفلسطينية، في أن المنح سوف تستخدم الاستخدام الرشيد في ظل سلطة متفق عليها.

وعلى المستوى السوداني، ولمواجهة احتياجات التنمية في دارفور فقد قامت مصر مؤخرا بعقد مؤتمر مماثلا وهو المؤتمر الدولي للمانحين لتنمية وأعمار دارفور، والذي عقد يوم 21-3-2010 بالقاهرة. نجح المؤتمر في جمع 850 مليون دولار، رصدتها 80 دولة وعدد من المنظمات الدولية المانحة لإعادة أعمار الإقليم، واقترحت دولة قطر ضم المساهمات لبنك تنمية دارفور الذي أعلن عنه أمير قطر برأس مال قدره 2 مليار دولار.

يأتي هذا المؤتمر في إطار اهتمام مصر بإعادة تنمية وأعمار السودان وهو ما يتضح من خلال المشروعات التي تقوم بها مصر في جنوب السودان مثل: مشروعات الكهرباء، الصحة، التعليم، التعليم العالي، الري، الموارد البشرية، التواجد العسكري المصري ضمن بعثة حفظ السلام في السودان.

وتجاه حركة عدم الانحياز التي كانت مصر إحدى الدول المؤسسة للحركة، استضافت في يوليو 2009 قمة حركة عدم الانحياز، وهي بذلك تستعيد دورها التأسيسي في هذه الحركة. غير أن هذه القمة تنعقد في بنية دولية تختلف تماما عن بنية اليوم، حيث تأسست في ظل عالم القطبية الثنائية وهو الطابع الذي جعل من أهداف الحركة أن يكون buffer zone بين المعسكرين وأن تعمل باعتبارها ضمير العالم لمنع تحول منافسيها إلى صراع أو صدام دول، وباختفاء عصر القطبية الثنائية وتفرد قوة واحدة لقيادة العالم، فإن على الحركة أن تجدد مهامها وأن تعمل ضمن الحركة الدولية لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب والمراكز باعتبار أن هذا النظام هو الأكثر ملائمة للدول الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن تفعيل تعاونها لردم الفجوة بين الشمال والجنوب. وتعتبر قطاعات كثيرة من المحللين والخبراء أنه ليس هناك مبرر لغياب علاقات وحوار مع إيران، والذي يمكن أن يساعد في النهاية على الاستقرار في المنطقة ويكسب السياسة الخارجية المصرية دورا فعالا في إعادة توجيه أوضاع المنطقة، أما وجهه النظر الأخرى، والتي تعكس الموقف الرسمي، فهي تعتمد على أن إيران لا تبدو

متعاونة في التوصل إلى اتفاق حول برنامجها النووي، وإنما تزيد من تعقيدات الوضع الفلسطيني بشكل لا يساهم في المصالحة الفلسطينية، هذا فضلا عن تعقيدات الوضع الداخلي في إيران خاصة بعد الانتخابات الأخيرة، ويضيف هذا الاتجاه إلى توازن الموقف المصري من أزمة البرنامج النووي الإيراني فهي من ناحية تؤيد حق إيران في امتلاك قدرة نووية للاستخدامات السلمية، ومن ناحية أخرى تنصح إيران بأن تتجاوب مع متطلبات المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وبشكل يخفف من المخاوف الإقليمية والدولية من النوايا الإيرانية. وفي كل الأحوال يجب أن يكون من اهتمامات السياسة الخارجية المصرية العمل النشط، الذي يتجاوز مجرد النصيحة، على منع أي تطور نووي إلى مواجهه عسكرية مع إيران باعتبار ما سوف تؤدي إليه مثل هذه المواجهة من آثار مدمرة على المنطقة تتجاوز بكثير تأثيرات الحرب الأمريكية على العراق.

وفي تقدير البعض أن أحداثا، قد تبدو جانبية، مثل مباراة كرة القدم مع الجزائر وتداعياتها، وقوافل النشطاء إلى غزة، والغبار الذي أثارته عربيا حول مصر، تدفع هذه الأحداث إلى إعادة تقييم سياسة مصر وعلاقاتها العربية، وإذا كان لمثل هذا التقييم من فائدة فهو بناء توافق وطني حول أسس هذه العلاقات والضرورات التي تحكمها والتخلي عن الدعاوي التي تحكمها العواطف العابرة أكثر من الحسابات التي تباعد مصر عن محيطها الإقليمي الذي يمثل في النهاية مجالها الحيوي، كذلك تؤكد الحاجة إلى البناء المؤسسي للسياسة الخارجية والدبلوماسية المصرية التي أصبحت في حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى مجلس للأمن القومي يضم كل المؤسسات التي تعمل في حقل السياسة الخارجية، والتنسيق بينها وتتابع وتقيم وتتوقع التطورات والأحداث الإقليمية ويهيئ للتعامل معها بشكل منسق وشامل.

الخلاصة

حين نحاول أن نلخص دوافع السياسة الخارجية لمصر خلال عهود ناصر والسادات ومبارك والاعتبارات الموضوعية والشخصية التي صاغت فسنجد انه في الوقت الذي كانت فيه سياسة ناصر الخارجية من رؤيته الشخصية وتقييمه لدور مصر في بينها الاستراتيجية الأوسع ، وما تميز به عهده من سعود حركات التحرير والاستقلال الوطني فإن سياسة السادات الخارجية قد تركزت أساسا على مصالح مصر المباشرة وتأثرت بفهمه وتقديره للارتباطات الإقليمية والدولية التي تخدم بشكل أكثر هذه المصالح إما سياسة مبارك الخارجية فقد تحددت من يومها الأول بضرورات الوضع الداخلي والواقع انه أكثر من أي وقت مضى صيغت السياسة الخارجية ووجهت بعناية كأداة لخلق الظروف الإقليمية والدولية التي تخدم عمليات البناء الداخلي في هذا السياق ، فإن المراقب يستطيع أن يدرك العلاقة الوثيقة التي تطورت خلال عهد الرئيس مبارك بين استمرار السياسة الخارجية المصرية كعنصر استقرار في منطقتها وبين جهودها لكي تواجه وتعالج بشكل فعال تحدياتها الداخلية والمعنى والدرس المباشر لهذه العلاقة هو أن نجاح مصر في تحقيق أهدافها الداخلية ، إنما هو في صالح الأمن والاستقرار لمنطقة لها مثل هذا التأثير والارتباط بالاستقرار والأمن الدوليين ومن حسن الحظ أن العديد من القوى الدولية المؤثرة أصبحت تدرك هذه العلاقة. أما المعنى المباشر الذي يوحى به استعراضنا للظروف الإقليمية والدولية التي عملت فيها السياسة الخارجية المصرية في كل عهد من العهود الثلاثة، يوحى بأن السياسة الخارجية المصرية والدبلوماسية المصرية إنما تعمل في بيئة تختلف جذريا إقليميا ودوليا عن تلك التي سادت خلال الخمسينات، هذا فضلا عن ضغوط واحتياجات الواقع المصري، الأمر الذي فرض عليها التكيف والتلاؤم معها بشكل يخدم الأهداف والمصالح الوطنية العليا.

أن التحدي الذي يواجه السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير هو أن تستمر وتشارك بفاعلية كقوة سلام واستقرار في منطقتها، وألا تستدرج إلى صراعات أو عداوات كبيرة، غير أن هذا لا يجب أن يدفعها إلى الحذر الزائد الذي يعيقها عن الحركة والأفكار والمبادرات الخلاقة وهو ما يتطلب دبلوماسية نشطة ومتفاعلة مع الأحداث في إقليمها والعالم.

وعلى المستوى الوطني فإن فاعلية السياسة الخارجية المصرية يرتبط في النهاية بالقوة المصرية الشاملة وما تملكه من قدرات اقتصادية، ومجتمع صحي، وقاعدة علمية وتكنولوجية ونموذج ديمقراطي معتدل ومنفتح على العالم والعصر.

هوامش

1. إهمال الإدارة وخاصة في سنواتها الأولى للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بل وتبنيها للمفاهيم الإسرائيلية.
2. الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 ضد نصائح مصر ومعارضتها للحرب
3. مشروع إدارة بوش للترويج للديمقراطية.

4. أسس ومراكز السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك¹⁸

حسن نافعة

الخميس، 13 أكتوبر 2011

سمات الدولة المصرية

لمصر سمات خاصة تميزها عن غيرها من الدول. فهي:

1. دولة قديمة، تضم شعباً متجانساً استطاع أن يقدم للعالم إحدى أعظم الحضارات في تاريخ البشرية، ويعد من أكثر الدول قدرة على التأقلم والاستمرارية رغم ما تعرض له من احتلال على أيدي ألوان متعددة من الاستعمار الذي جثم على صدره لفترات طويلة في حقبة تاريخية مختلفة.

2. دولة نهريّة، تعتمد في وجودها وبقائها على مياه نهر تقع منابعه خارج حدودها، ويمر مجراه. الذي يمتد لآلاف الأميال. عبر عدة دول قبل أن يصل إلى مصبه فيها.

3. دولة مركزية، يغلب الطابع السلطوي على نظامها السياسي، والذي يؤطر لمجتمع زراعي تتحكم السلطة المركزية في توزيع مياه نهر تعيش أغلبية الشعب على ضفتيه.

4. ذات موقع جغرافي فريد يطل على مداخل القارات القديمة الثلاث: أوروبا وآسيا وإفريقيا، ويضعها في حالة تفاعل كثيف ومستمر مع إقليم تتوسطه ومع عالم تقع في قلبه؛ مما يجعلها بالتالي في مهب رياح التغيير حين تهب على أي منهما. وقد انعكست هذه السمات بشكل واضح على عملية صنع السياسة الخارجية المصرية، والتي تسهم في تشكيلها عوامل أو محددات ثلاث:

أولها: المعطيات الجغرافية.

وثانيها: المعطيات التاريخية.

وثالثها: طبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد فيها.

¹⁸ <http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118873617259806.html>

أولاً: تأثير المعطيات الجغرافية

تعد مصر دولة نموذجية من منظور نمط العلاقة بين المعطيات الجغرافية والسياسة الخارجية بحيث يمكن القول، دون أدنى قدر من المبالغة، إن المعطيات الجغرافية تكاد تملي على صانع القرار المصري توجهات معينة في السياسة الخارجية لا يستطيع أن يحيد عنها إلا في ظروف استثنائية عارضة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمناطق وأقاليم محددة، خاصة منطقة حوض وادي النيل ومنطقة الشام؛ لذا يُفْتَرَض أن تسهم هذه المعطيات، والتي تتسم عادة بالثبات والاستقرار، في إضفاء قدر لا بأس به من الاستمرارية على التوجهات العامة لسياسة مصر الخارجية بحيث يصبح الخروج عليها، من وجهة النظر الوطنية، خرقاً لثوابت وتجاوزاً لخطوط حمراء لا يجوز التسامح معه؛ فالجغرافيا جعلت من مصر:

1. دولة تعتمد في حياتها وبقائها على مياه نهر ينبع خارج أراضيها، ثم يجري لعدة آلاف من الأميال داخل مجموعة من الدول الإفريقية الواقعة وراء حدودها الجنوبية، تعرف باسم مجموعة دول حوض نهر النيل، قبل أن يصب في أراضيها. وقد فرضت هذه المعطيات على صانع القرار المصري أن يمد بصره حتماً، وفي جميع العصور التاريخية، إلى ما وراء حدود مصر الجنوبية لمتابعة ما يجري في دول الحوض للتأكد من عدم وجود أي عقبات تحول دون استمرار تدفق مياه نهر النيل إلى مصر بكميات تتناسب مع احتياجاتها، والتأكد من عدم قيام أي طرف بأي إجراء من شأنه المساس بحقوقها التاريخية في المياه أو تعريض مصالحها العامة للخطر.

2. دولة مشاطئة للبحر الأبيض المتوسط شمالاً وللبحر الأحمر شرقاً؛ ولأن منطقة اليابسة الواقعة بين البحار المفتوحة عادة ما تكون منطقة رخوة من الناحية الأمنية، فقد كان من الطبيعي أن يصبح لشبه جزيرة سيناء، المحصورة بين هذين البحرين المفتوحين على شمال العالم وجنوبه، وضع محوري في استراتيجية مصر

الدفاعية، وفرضت على صانع القرار المصري أن يتابع ما يجري وراء هذه المنطقة المحاذية لحدود مصر الشمالية الشرقية.

في سياق كهذا يمكن القول: إن المعطيات الجغرافية فرضت على مصر بلورة سياسة خارجية نشطة لمتابعة ما يجري وراء حدودها الجنوبية، من أجل تأمين احتياجاتها من المياه دفاعا عن حقها في الحياة والبقاء، ولمتابعة ما يجري وراء حدودها الشرقية، من أجل حماية أمنها الوطني.

ثانياً: المعطيات التاريخية

مصر دولة قديمة لها تاريخ طويل؛ ولأنها عرفت نظام الري منذ بداية الألفية الخامسة قبل الميلاد فقد كان بإمكانها أن تتحول بسرعة إلى دولة مركزية وأن تنجح في تشييد واحدة من أهم وأعظم الحضارات في تاريخ الإنسانية. وقد شهد تاريخ مصر الطويل لحظات مد وجزر وانتصار وانكسار، تعرضت فيه البلاد لشتى ألوان الاستعمار، لكنها تمكنت من تجاوزها والتغلب عليها بل وهضمها جميعاً؛ ففي العصور القديمة تعرضت مصر للغزو والاحتلال من جانب الفرس، والإغريق، والرومان، والبيزنطيين، وذلك لفترات طالت أحيانا لقرون وقصرت أحيانا أخرى لسنوات محدودة. وفي العصور الوسطى، وبعد ظهور الإسلام في الجزيرة العربية، دخل عمرو بن العاص مصر في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب فاتحاً ومبشراً بالإسلام لتصبح منذ ذلك التاريخ جزءاً من العالم الإسلامي وولاية تابعة للخلافة الإسلامية. وفي سياق هذه الحقبة تعاقب على مصر حكام من مختلف الألوان والأجناس: الإخشيدون والطولونيون والفاطيون والأيوبيون، بل حكمها عبيد محاربون قدموا من أواسط آسيا (العصر المملوكي) قبل أن تصبح ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية اعتباراً من عام 1517.

وخلال المرحلة العثمانية، والتي طالت لأربعة قرون، حاول الفرنسيون احتلال مصر في نهاية القرن الثامن عشر وفشلوا، لكن الشعب المصري نجح في أعقاب هذا

الفشل، ولأول مرة منذ فترة طويلة، في حمل الباب العالي على تنصيب محمد علي - وهو رجل من أصل ألباني- واليا على مصر. ولأنه أظهر نبوغا وعبقرية من نوع فريد، وتمكن من بناء دولة حديثة في مصر راحت تتوسع تدريجيا وتمد نفوذها وراء حدودها الجنوبية وفي الشام وحوض البحر الأبيض المتوسط، فقد تحالفت الدول الأوروبية ضده وتمكنت من إلحاق هزيمة عسكرية قاسية به كانت بداية لإجهاض مشروعه للنهضة. وقبل محمد علي بشروط الدول الأوروبية المنتصرة (معاهدة لندن 1840 وتسوية 1841)، وفي مقدمتها تسريح الجيش، وانكفاء مصر على نفسها، وفتح أسواقها للبضائع الأوروبية، مقابل موافقتها على أن يؤول حكم مصر لأسرته من بعده. وعاد دور مصر في المنطقة للتراجع من جديد، وتمكنت بريطانيا من احتلالها عسكريا عام 1882، لكنها ظلت تابعة اسميًا للخلافة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى والتي انتهت بانحيار الإمبراطورية العثمانية وسقوط الخلافة الإسلامية معًا.

لقد صمدت مصر، الدولة والشعب، عبر هذا التاريخ الطويل والممتد؛ فقد ظلت دولتها المركزية قائمة بحدودها التاريخية والتي لا تختلف كثيرا عن حدودها المعاصرة، قائمة منذ وَحَدَّها الملك مينا (حوالي عام 3150 قبل الميلاد) حتى وقتنا هذا. أما شعبها فقد تمكن بدوره من الصمود، متجاوزا كل ألوان المحن التي مرت به على مر التاريخ، واستطاع أن يحتفظ بخصوصيته، على الرغم من تغيرات عديدة طرأت على معتقداته الدينية وأوعيته الثقافية عبر العصور، إلى أن دفع به الترحال التاريخي في قلب الدائرة العربية الإسلامية والتي تفاعل معها لفترة تزيد على أربعة عشر قرنا حتى الآن، بعد أن أصبحت مصر دولة عربية لغةً وثقافةً، وإسلامية دينًا. ومن المعروف أن عملية "التعريب" بدأت في مصر مع الفتح الإسلامي وتواصلت إلى أن تمكنت اللغة العربية من فرض سيادتها المطلقة، وأصبحت اللسان الذي يتحدث به الشعب بكل طوائفه، بينما احتفظت شريحة مهمة بالديانة المسيحية التي انتشرت أثناء فترة الاحتلال الروماني.

لقد ظلت مصر إحدى الولايات التابعة للخلافة الإسلامية، بدءًا بالعباسية وانتهاء بالعثمانية، لفترة طالت لما يقرب من أربعة عشر قرناً. ورغم تمتعها بفترات استقلال نسبي سمح لها من وقت لآخر بهامش من حرية الحركة على الصعيد الخارجي، إلا أنها لم تعرف النضال الشعبي من أجل التحرر والاستقلال الوطني، بالمعنى المعاصر، إلا مع بداية التدخل الغربي في شؤونها الداخلية؛ لذا لم يكن من قبيل الصدفة أن تندلع الثورة العربية فيها بالتزامن مع بداية التغلغل الغربي، لينتهي الأمر بالاحتلال البريطاني لها عام 1882. كما لم يكن من قبيل المصادفة أيضاً أن تنفجر ثورة شعبية كبرى عام 1919 تطالب بجلء القوات البريطانية وبلاستقلال الوطني، والذي لم تحصل عليه إلا بعد ثورة جديدة قادها الجيش عام 1952.

ويمكن القول: إن المعطيات التاريخية عكست نفسها على سياسة مصر الخارجية من خلال بُعْدَيْن أساسيين:

الأول:

يتعلق بتأثير المتغيرات الدينية والثقافية؛ فبعد أن أصبحت دولة عربية إسلامية محاطة -جغرافياً- بدول تشترك معها في اللغة والدين وتتفاعل معها -تاريخياً- على مدى أربعة عشر قرناً باعتبارها ولايات تابعة لنفس الإمبراطورية، كان من الطبيعي أن تعيد النظر في مفهومها للأمن الوطني ومصادر تهديده على ضوء الحقائق التاريخية الجديدة.

الثاني:

يتعلق بتأثير ما أصبح يُعرَف بـ "أزمة الهوية"؛ فبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية واجتياح الثورات والتيارات القومية مختلف مناطق العالم، ومنها المنطقة العربية، بدأت تتنازع النخب السياسية فيها انتماءات متعددة؛ فمن قائل بأن انتماء مصر الأساسي والأصلي هو لحضارتها الفرعونية، استناداً إلى تاريخها الطويل والعريق والذي شهد بناء الدولة المركزية قبل معظم شعوب العالم الأخرى، ومن قائل بأن

انتماءها الأصلي يجب أن يكون للأمة العربية، استنادا إلى لغتها وثقافتها، ومن قائل بأن انتماءها الأصلي يجب أن يكون للإسلام، استنادا إلى دينها. وكان من الطبيعي أن تتأثر توجهات السياسة الخارجية المصرية بموقف النخبة الحاكمة من هذه الهويات المتصارعة والتي تسهم في تشكيل رؤيتها الأيديولوجية ومواقفها السياسية.

ثالثا: طبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد

بصدور تصريح 28 فبراير 1922، والذي أصدرته بريطانيا من جانب واحد وأعلنت فيه نهاية الحماية، أصبحت مصر دولة مستقلة، لكن استقلالها ظل شكليا إلى حد بعيد؛ فالتصريح البريطاني صدر مصحوبا بتحفظات أربع منحت بريطانيا الحق في:

- تأمين مواصلاتها الإمبراطورية في مصر.
- الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أو تدخل أجنبي.
- حماية المصالح الأجنبية والأقليات في مصر.
- إبقاء الوضع في السودان على ما هو عليه.

ومع ذلك فقد أفسح هذا الاستقلال الشكلي الطريق أمام إمكانية البدء في تأسيس نظام سياسي ليبرالي، أو شبه ليبرالي، انطلقت مسيرته عقب صدور دستور 1923 واستمر حتى قيام ثورة 1952. ولأن مصر لم تتمتع في بداية تلك الفترة بأية درجة معقولة من الاستقلال يتيح لها ممارسة بعض مظاهر السيادة، فقد تعين الانتظار حتى إبرام معاهدة 1936 ليصبح لمصر "سياسة خارجية" بالمعنى الحقيقي للكلمة؛ فوفقا لنصوص هذه المعاهدة، أصبح لمصر، ولأول مرة منذ بداية الاحتلال، الحق في تبادل السفراء مع بريطانيا، وفي عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية، وفي المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية؛ لذا تعتبر الفترة الممتدة من 1936 وحتى 1952 هي بداية تبلور معالم واضحة لسياسة خارجية مصرية متماسكة، ولكن ضمن حدود الحركة المحدودة المتاحة لصانع القرار المصري في ذلك الوقت، في نظام سياسي تتنازعه ثلاثة مراكز قوى: قوة الاحتلال، وقوة القصر (المتعاون مع أحزاب الأقلية)،

وقوة الحركة الوطنية (ممثلة في حزب الوفد الذي كان بوسعه أن يكتسح كل انتخابات حرة جرت في تلك الفترة). وقد اتخذت الحكومات التي تعاقبت على مصر خلال تلك الحقبة "الليبرالية" أو "شبه الليبرالية، خاصة الوفدية منها، مواقف محددة تجاه قضايا محورية تشكل معالم لسياسة خارجية متماسكة بدأت تتبلور تباعا إلى أن أصبحت تشكل رؤية متكاملة تصلح أساسا لبلورة نظرية خاصة بالسياسة الخارجية المصرية، منها:

1. الوضع في السودان

فقد تمسكت الحكومات المصرية المتعاقبة بتواجدها في السودان، وطالبت بالاستقلال الكامل لهما معا في كل مفاوضات الجلاء مع بريطانيا، وبوحدة مصر والسودان تحت راية التاج المصري. وتشكل السياسة المصرية تجاه السودان في تلك المرحلة مدخلا مهما لفهم البعد الخاص برؤية مصر الرسمية لأمنها المائي، وتمحور هذه الرؤية حول ضرورة التواجد الفعلي وراء حدود مصر الجنوبية، بصرف النظر عن الأشكال المختلفة لهذا التواجد، لتأمين تدفق مياه نهر النيل بكميات كافية، على أن يكون السودان هو نقطة الارتكاز الأساسية في أية صيغة دائمة وملائمة لعلاقة متميزة مع دول حوض النيل تضمن لها تحقيق أهدافها الحيوية.

2. القضية الفلسطينية

فقد اهتمت الحكومات المصرية خلال تلك الفترة أيضا اهتماما بالغاً بتطور الصراع الدائر على الأرض الفلسطينية بين الحركة الوطنية الفلسطينية والمشروع الصهيوني الذي يستهدف إقامة دولة يهودية على حدود مصر الشرقية. وبدأ هذا الاهتمام واضحا منذ اللحظة الأولى التي أصبحت مصر في وضع يمكّنها من اتخاذ مواقف مستقلة على صعيد السياسة الدولية، ولم تتردد في تقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد هذا المشروع. وقد تصاعد الموقف المصري تدريجيا إلى درجة المشاركة في أول حرب عربية ضد إسرائيل عام 1948. وكان الهدف هو الحيلولة

دون قيام دولة يهودية على حدود مصر الشرقية ترتبط عضويا بالقوى والمخططات الاستعمارية الغربية في المنطقة والذي رأت فيه مصر خطرا رئيسيا يهدد أمنها الوطني والقومي. ويشكل موقف مصر من القضية الفلسطينية ومن تطور الصراع العربي الإسرائيلي في تلك الفترة مدخلا مهما لفهم البعد الخاص برؤية مصر لأمنها الوطني وتمحورها حول ضرورة تأمين حدودها الشمالية الشرقية.

3. الجامعة العربية

وقضية الوحدة العربية: قامت مصر بلعب الدور الرئيسي في تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945، ورحبت باستضافة مقرها في القاهرة. وقد جاءت هذه الخطوة عقب مشاورات ثنائية مضية أجرتها مصر على مدى شهور طويلة في نهاية عام 1943 وبداية عام 1944 وأسفرت عن بناء "نظام إقليمي عربي" رسمي، وكوّنت دورا إقليميا بدأت مصر تمارسه منذ ذلك الحين. وتشكل سياسة مصر تجاه العالم العربي مدخلا مهما لفهم تأثير البعد الثقافي على سياستها الخارجية.

4. الحرب الباردة

تصادف وجود مصر كعضو غير دائم بمجلس الأمن حين اندلعت الحرب بين الكوريتين عام 1950، والتي جسدت انقسام النظام الدولي إلى معسكرين متصارعين. وشكّل امتناع مصر عن التصويت على مشروعات القرارات المقدمة من دول المعسكر الغربي مفاجأة لكثيرين، في خطوة لا تخطئها العين تدل على رغبة الحكومة المصرية في اتخاذ موقف غير منحاز إلى أيٍّ من المعسكرين، رغم وجودها القسري داخل المعسكر الغربي، بحكم استمرار الاحتلال البريطاني لها. واعتبر الكثير من المراقبين أن هذا الموقف وضع البذرة الأولى لسياسة الحياد وعدم الانحياز والتي أصبح الرئيس جمال عبد الناصر فيما بعد من أحد أهم قادتها العالميين. لم تكن مصر تتمتع بكامل استقلالها خلال تلك الفترة -"الليبرالية" أو "شبه الليبرالية"- القصيرة في عمر مصر؛ لذا فقد تعذر عليها ترجمة المواقف السابق

الإشارة إليها إلى رؤية شاملة لسياسة خارجية مصرية متكاملة الأركان يمكن التمييز في سياقها بين الثابت والمتغير؛ لذا فقد تعين الانتظار حتى حصول مصر على كامل استقلالها كي نتعرف على الملامح العامة لهذه الرؤية والتي اكتملت تماما خلال الحقبة الناصرية. ولأن السياسة الخارجية التي انتهجتها مصر خلال هذه الحقبة كانت امتدادا لتوجهات وُضعت أسسها في الحقبة السابقة وبدأت -من ناحية- متسقة تماما مع المعطيات الجغرافية والتاريخية، ومكّنتها -من ناحية أخرى- من تبوأ مكانة إقليمية وعالمية رفيعة؛ فمن الطبيعي أن تشكّل مقياسا للتمييز بين الثوابت والمتغيرات، وأن تفسر أسباب التغيرات الانقلابية التي طرأت على هذه السياسة خلال فترتي حكم الرئيسين محمد أنور السادات ومحمد حسني مبارك والتي يبدو واضحا أنها تجاوزت كل الخطوط الحمراء -من ناحية- وأدت إلى إضعاف وتآكل دور مصر على الصعيدين العالمي والإقليمي -من ناحية أخرى- وبالتالي فمن الطبيعي أن تتسبب في إثارة ردود أفعال شعبية رافضة وباحثة عن آلية لتعديلها ودفعها في الاتجاه الصحيح. وإذا كانت المعطيات الجغرافية والتاريخية تتسم بالثبات النسبي فمن المعروف أن هذه المعطيات لا تمارس تأثيرها على السياسات الخارجية للدول إلا من خلال طريقة إدراك النخبة الحاكمة لها ولمدى تحقيقها لمصالحها.

ولأن النظام السياسي المصري يتسم بمركزية شديدة تؤدي إلى تركيز السلطات كلها في يد شخص رئيس الدولة، ويعمل في بيئة إقليمية وعالمية تتسم بالديناميكية والإيقاع السريع، فليس لدينا من تفسير للتغيرات الانقلابية التي طرأت على السياسة الخارجية لدولة تتحكم في تحديد التوجهات العامة لسياستها الخارجية معطيات جغرافية وتاريخية تتسم بالثبات النسبي إلا بعاملين رئيسيين:

الأول:

التغير الذي طرأ على قيادة النظام السياسي بتولي الرئيس السادات للسلطة خلفا للرئيس عبد الناصر، ثم بتولي الرئيس مبارك للسلطة خلفا للرئيس السادات.

الثاني:

تحولات طرأت على النظام الإقليمي، بسبب اتجاه حركة موازين القوى فيه لترجيح كفة دول "الثروة" على حساب دول "الثورة"، وتحولات أكثر عمقا طرأت على النظام العالمي، بسبب اتجاه حركة موازين القوى فيه لترجيح كفة النظام الرأسمالي والمعسكر الغربي على كفة النظام الاشتراكي، وسقوط المعسكر الشرقي، انتهت بسقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي وفتح الطريق أمام الولايات المتحدة لمحاولة إحكام هيمنتها المنفردة على النظام العالمي.

أسس ومركّزات وتحولات السياسة الخارجية المصرية

تعين على أي سياسة خارجية مصرية فاعلة إعداد الخطط والبدايل واتخاذ المواقف التي تساعد صانع القرار على مواجهة ثلاث تحديات رئيسية:

الأول: تحدي الحياة والبقاء، بالعمل على تأمين احتياجات مصر من مياه نهر النيل.

الثاني: تحدي الأمن، بالعمل على مواجهة مصادر التهديد الخارجي أيا كانت، خاصة التهديدات القادمة عبر حدود مصر الشمالية الشرقية.

والثالث: تحدي التنمية، بالعمل على تهيئة البيئة الإقليمية والدولية المواتية لتدفق الاستثمارات والمساعدات المالية والفنية والمعرفية اللازمة لدفع عجلة التنمية فيها، ومواجهة الأعباء المترتبة على الزيادة السكانية.

أولاً: تحدي الحياة والبقاء

تعتمد مصر في سد احتياجاتها من المياه على نهر وحيث تقع منابعه في منطقة البحيرات العظمى على بعد آلاف الأميال من حدودها الجنوبية في سبع دول إفريقية تعرف باسم دول المنبع، هي: بوروندي، رواندا، زائير، تنزانيا، أوغندا، كينيا، وإثيوبيا، ثم تصب روافده المختلفة في مجرى يبلغ طوله 6650 كيلو مترا عابرا -بالإضافة إلى دول المنبع السبع- دولتي المصب، وهما: السودان ومصر. ولتأمين وصول مياه النهر سعت مصر على الدوام، خصوصا في فترات قوتها وتمددتها، لكي يكون لها تواجد

ونفوذ دائمين في دول حوض نهر النيل، خاصة في السودان؛ لذا لم يكن غريبا أن تصوب القوات المسلحة المصرية وجهتها نحو الجنوب، في فترات مختلفة من تاريخها القديم والحديث على السواء، إلى أقصى مدى تستطيع الوصول إليه عبر النهر لتتوقف عادة عند منطقة الشلالات.

ولمصر "حقوق تاريخية في مياه النيل" فننتها اتفاقيات دولية عديدة منها: بروتوكول روما لعام 1891، معاهدة أديس أبابا لعام 1902، معاهدة لندن لعام 1906، معاهدة 1925 بين بريطانيا وإيطاليا، اتفاقية 1959 بين مصر والسودان، وأخيرا إطار التعاون المبرم عام 1993 بين مصر وإثيوبيا. وتنظم هذه المعاهدات والاتفاقات وأطر التعاون العديد من الأمور التي تنظم العلاقة بين "دول المنبع" و"دول المصب"، مثل: حصص توزيع المياه، وحقوق وواجبات دول المنبع ودول المصب، وأوجه وسبل التعاون بين دول حوض النيل لتقليل الفاقد، وترشيد استخدامات المياه، وإقامة المشروعات المشتركة، وغيرها من أوجه التعاون. ويلاحظ أن مصر كانت قد حرصت، مع التزايد المستمر في عدد السكان ومتطلبات الحياة الحديثة، على توفير احتياجاتها المتزايدة من المياه بوسائل عديدة، أهمها:

1. **بناء السدود** على مجرى النهر لتقليل الفاقد من المياه والذي كان يضيع في البحر هدرًا، وتحسين شبكة الري والصرف لترشيد الاستهلاك.

2. **السعي لزيادة حصنها** بالاقتراض من دول أخرى، كما حدث مع السودان (اتفاقية 1959 التي حصلت مصر بموجبها على 8 مليار متر مكعب إضافية).

وحتى وقت قريب لم تندلع أزمات بين دول حوض وادي النيل بسبب المياه، رغم فترات جفاف كانت تحدث بين الحين والآخر بسبب شح الأمطار، ولم تجرؤ أي من دول المنبع فيما مضى على التشكيك علنا في حقوق مصر، أو تتعمد المساس بمصالحها فيما يتعلق بهذه المسألة الحيوية. ساعد على ذلك سياسة مصرية نشطة

تجاه إفريقيا، خاصة خلال الحقبة الناصرية، حيث كانت القاهرة في ذلك الوقت قبلة لحركات التحرر الوطني الإفريقية، وأحد أهم المراكز العالمية لمناهضة الاستعمار. غير أن الأمور لم تثبت عند هذا الحال، وراحت تتطور تدريجيا في اتجاه لا يخدم مصالح مصر الحيوية إلى أن وصلت الآن إلى مشارف أزمة بعد أن بدأت بعض دول المنبع تتحدث بإصرار عن عدم عدالة حصص توزيع المياه، وراحت تشكك في شرعية الاتفاقيات المبرمة بدعوى أنها أبرمت خلال الحقبة الاستعمارية، وليس بين ممثلي الدول صاحبة المصلحة. وقد بدأت بوادر أزمة تلوح حين طالبت بعض دول المنبع رسميا بإعادة النظر في الاتفاقيات القائمة، وراحت تحتد أو تتصاعد مع قيام دول المنبع السبع بتشكيل كتل في مواجهة دولتي المصب، إلى أن وصلت ذروتها بتهديد دول المنبع بالتوقيع على الاتفاق الإطاري المقترح لتنظيم أوجه التعاون بين دول حوض النيل دونما اعتبار لموقف دول المصب منه أو تحفظاتها عليه، وهو تطور خطير يهدد باندلاع حروب حول المياه في هذه المنطقة الحساسة من العالم. لم تندلع هذه الأزمة فجأة وإنما لاحت بوادرها منذ سنوات ليست بالقليلة وتحكمت في مسارها عوامل عدة بعضها ذاتي، يتعلق بتطورات طرأت على نظام مصر السياسي، والآخر موضوعي يتعلق بمعطيات ديمغرافية ومناخية وجغرافية محايدة. ويمكن رصد أسباب العوامل الذاتية المتعلقة بمصر، وذلك على النحو التالي:

1. **انكفاء مصر** على نفسها وانشغالها بأمورها الداخلية فقط، وإهمالها المتزايد لشئون القارة الإفريقية إلى الحد الذي جعلها تبدو غير مبالية بما ما يجري في دول الحوض، بما في ذلك السودان والذي كان يُنظر إليه دومًا باعتباره قلب المجال الحيوي للدولة المصرية.

2. **تآكل دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي**، وعجزها عن استثمار رصيدها التاريخي في إفريقيا؛ مما جعل دولاً صغيرة تتجاسر عليها ولا تمانع في التعاون مع دول معادية تسعى لابتزازها.

3. **تراخي يقطبها التقليدية** في متابعة ما يجري وراء حدودها الجنوبية، ربما بسبب اعتقاد ساذج، ثبت أنه خاطئ تماما، مفاده أن العلاقات الخاصة التي تربطها بإسرائيل والولايات المتحدة يمكن أن تحميها من محاولات الابتزاز.

أما فيما يتعلق بالعوامل الموضوعية، فيمكن رصد أسبابها على النحو التالي:

1. **تزايد الطلب على المياه** من جانب جميع دول الحوض بسبب التزايد المضطرد في تعداد السكان، من ناحية، وتزايد متوسط استهلاك الفرد نتيجة تغير أنماط المعيشة، من ناحية أخرى. ويتوقع الخبراء أن احتياجات مصر من المياه ستفوق مواردها المالية بحلول عام 2017 وبالتالي سيظهر فيها عجز مائي، ربما يقترب من 10 مليار متر مكعب سنويا، بعد فترة وجيزة.

2. **نقص الكميات المتاحة** من المياه بسبب تغيرات مناخية محتملة سوف تترتب على ارتفاع درجة حرارة الأرض.

فإذا أضفنا إلى ما سبق أن تعثر محاولات التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي واقتربها من حالة الانهيار، من ناحية، وتآكل دور مصر الإقليمي والعالمي، من ناحية أخرى، وعدم توفر بدائل أو خيارات أخرى أمام صانع القرار المصري في النظام السياسي الراهن، من ناحية ثالثة، هي عوامل تغري إسرائيل والولايات المتحدة بمواصلة محاولاتها لابتزاز مصر، بتحريض دول المنبع للمطالبة بإعادة النظر في اتفاقيات المياه، لإجبارها على تقديم مزيد من التنازلات في عملية التسوية أو للموافقة على تزويد إسرائيل بمياه النيل؛ لذا يسود شعور جماهيري عام بعدم كفاءة السياسة الخارجية وعجزها عن تأمين احتياجات مصر المستقبلية من المياه .

ثانيا: تحدي الأمن

تشير دروس التاريخ إلى أن معظم الغزاة أتوا مصر عبر بوابتها الشمالية الشرقية، وأن من جاء منهم قاصدا مصر كان يواصل زحفه عادة في اتجاه فلسطين والشام لتأمين بقائه في مصر، ومن جاء قاصدا الشام وفلسطين كان يواصل زحفه عادة في

اتجاه مصر لتأمين بقائه في المشرق؛ مما جعل من مصر وفلسطين والشام كتلة استراتيجية واحدة ترتبط بمصير واحد. وانطلاقاً من هذه الرؤية الواضحة لأمن مصر الوطني قام صناع القرار، منذ اللحظة الأولى لبداية ممارسة مصر لبعض مظاهر استقلالها وحرية حركتها على الصعيد الخارجي، باتخاذ مواقف يمكن اعتبارها محددة لأسس ومراكز السياسة الخارجية المصرية، منها:

1. النظر للمشروع الصهيوني باعتباره مصدر التهديد الرئيس لأمن مصر الوطني من ناحية، ولأمن العالم العربي ككل، من ناحية أخرى.
2. النظر للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية لا يجوز التصرف فيها على نحو منفرد، وأن تكون الجامعة العربية هي الإطار المؤسسي المسؤول عن تحديد السياسة واجبة الاتباع تجاه هذه القضية.
3. البعد عن المحاور والتكتلات الدولية، واعتماد سياسة الحياد وعدم الانحياز كركيزة لتحرير الإرادة وحماية الاستقلال الوطني.

وانطلاقاً من هذه التوجهات العامة قامت مصر بسلسلة من المبادرات، منها:

1. تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945، واحتضان مقرها في القاهرة.
2. المشاركة في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948.
3. الإعلان عن موقفها المحايد في الصراع بين المعسكرين الكبيرين الشرقي والغربي، وهو ما عكسه تصويت مصر في مجلس الأمن على مشروعات القرارات الخاصة بالحرب الكورية كما سبق القول.
4. رفض أي تسوية منفردة للقضية الفلسطينية، والمطالبة بتوقيع عقوبات على أية دولة عربية توقع صلحاً منفرداً مع إسرائيل وطردها من الجامعة العربية، وفقاً لمشروع قرار تقدمت به وأقره مجلس الجامعة العربية عام 1950.
5. اقتراح وإقرار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي، والتصديق الفوري عليها عام 1950.

وقد ظلت هذه التوجهات العامة هي المحدد الرئيسي لمواقف السياسة الخارجية المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى حرب أكتوبر 1973، رغم اختلاف النخب والنظم السياسية التي تعاقبت على حكم مصر طوال تلك الفترة. لكن ما إن وضعت حرب 73 أوزارها حتى بدأ الانقلاب الكبير على هذه التوجهات والتي كانت أقرب ما تكون إلى الثوابت؛ فقد قرر الرئيس السادات أن تكون حرب أكتوبر هي آخر الحروب، وبدأ البحث عن تسوية سلمية مع إسرائيل تحت مظلة وساطة أميركية منفردة إلى أن قادته خطاه، عام 1977، إلى القدس وإلقاء خطاب في الكنيست، لينتهي الأمر بإبرام معاهدة "سلام" منفردة بين مصر وإسرائيل عام 1979.

بنى الرئيس السادات سياسته الجديدة على مجموعة من الافتراضات، أهمها:

1. أن إسرائيل أصبحت جاهزة لتسوية دائمة تقوم على الانسحاب إلى حدود 67، وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.
2. أن الولايات المتحدة راغبة في المساعدة على إنجاز تسوية على هذا الأساس حتى لو اقتضى الأمر ممارسة ضغوط كبيرة على إسرائيل.
3. أن التسوية على المسار المصري ستسهل التوصل إلى تسوية شاملة على بقية المسارات وستقود إليها حتما.
4. لن يكون أمام العالم العربي من خيار آخر، بعد خروج مصر من معادلة الصراع، سوى الالتحاق -إن عاجلا أم آجلا- بقطار تسوية انطلق ولن يكون بمقدور أحد إيقافه.

غير أن الأحداث اللاحقة أثبتت خطأ هذه الافتراضات جميعا؛ فقد سلكت "عملية التسوية" طريقا وعرا ومحفوفا بالمخاطر أفضى إلى:

1. تسوية منفردة مع إسرائيل رفضتها الدول العربية الأخرى.
2. قطيعة بين مصر والعالم العربي دامت حوالي عشر سنوات تم نقل مقر الجامعة العربية خلالها إلى تونس.

3. احتقان الحياة السياسية في مصر إلى درجة أدت إلى اعتقال كافة رموز الحركة الوطنية المصرية في سبتمبر 1981.

4. اغتيال الرئيس السادات في أحد أكثر مشاهد العنف السياسي إثارة في التاريخ المصري في 6 أكتوبر 1981.

وعندما ظهر بوضوح، في سياق هذه الأحداث المتعاقبة، أن خلا جسيما أصاب سياسة مصر الخارجية، بدأت محاولات لتصحيح هذا الخلل، عقب اختفاء الرئيس السادات وتولي الرئيس مبارك، أخذت أشكالا عديدة منها:

1. التجاوب مع الضغوط الشعبية لتجميد التطبيع مع إسرائيل، واستخدام الخلاف حول طابا وسيلة لتبريد عملية السلام معها.

2. السعي لتصحيح العلاقة المختلة مع الاتحاد السوفيتي، وإعادة بعض التوازن المفقود في صيغة العلاقة مع قمة النظام الدولي.

3. استغلال الحرب العراقية الإيرانية لإزالة الاحتقان القائم في علاقة مصر بالعالم العربي، والتمهيد لعودة جامعة الدول العربية إلى مقرها في القاهرة دون أن تضطر إلى إلغاء أو تجميد المعاهدة مع إسرائيل، وهو ما تم فعلا قبل نهاية الثمانينيات. لم تعكس هذه المحاولات "التصحيحية"، في حقيقة الأمر، رؤية متماسكة لسياسة خارجية مصرية جديدة بقدر ما عكست مهارة تكتيكية في توظيف تفاعلات إقليمية ودولية معينة للتحلل من الضغوط الواقعة على مصر الرسمية محليا وإقليميا ودوليا؛ لذا سرعان ما ظهر العجز عند أول منعطف، حين أقدم صدام حسين على غزو الكويت؛ فقد أدارت مصر أزمة احتلال الكويت بمنطق من يسعى للاستفادة التكتيكية منها، وليس انطلاقا من رؤية استراتيجية تسعى لاستعادة دور مصر القيادي المفقود في العالم العربي؛ ومن ثمّ خرجت من الأزمة مستفيدة ماديا وسياسيا وخاسرة استراتيجيا، وهو ما اتضح بجلاء بعد نجاح إسرائيل في إجهاض مؤتمر مدريد.

وبعودة الجامعة العربية إلى مقرها في القاهرة، في هذا السياق عادت مصر إلى نظام عربي ضعيف وممزق، ولكن دون أي رغبة من جانبها للقيام بدور فاعل لإعادة إحياء النظام العربي المتداعي؛ حيث كانت القيادة السياسية المصرية في ذلك الوقت تدرك أن قدرتها على ترميم النظام العربي تتوقف على:

1. قدرة مصر على لعب دور حاسم في استكمال عملية تسوية كانت ما تزال جزئية ولم تتحول بعد إلى تسوية شاملة وعادلة، وهو ما لم يكن بوسعها أن تفعله ولا كانت تملك مقوماته.

2. قدرتها على قيادة العالم العربي نحو إدارة جديدة للصراع تجمع بين العمل السياسي ودعم المقاومة، وهو ما لم تكن راغبة فيه أصلاً.

ولأنها لم ترغب في -أو تقدر على- سلوك أي من السبيلين، فقد كان من الطبيعي أن يؤدي فشلها على هذا الصعيد، خصوصاً في ضوء نجاح المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني دون شروط، إلى إضعاف الدور العربي لمصر. ساعد على ذلك إصرار الولايات المتحدة وإسرائيل على توظيف الدور المصري للضغط على الأطراف العربية للقبول بالشروط الإسرائيلية للتسوية، وهو ما بدا واضحاً بصفة خاصة في الفترة التي أعقبت فشل الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون في التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية عام 2000. وعندما كشرت الإدارة الأميركية بقيادة المحافظين الجدد عن أنيابها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، آثرت مصر السلامة وعادت للانكفاء على ذاتها؛ مما جعل طريق الولايات المتحدة يبدو معبداً لغزو العراق عام 2003، ثم للشروع في تدميره على مدى ثماني سنوات متصلة، وهو عامل إضافي أسهم بدوره في إضعاف مكانة مصر في العالم العربي بشكل كبير.

ومع بروز نجل الرئيس المصري جمال مبارك على مسرح السياسة المصرية، في بداية الألفية الثالثة، بدا واضحاً أن القيادة المصرية لم تعد مشغولة بشيء قدر انشغالها بترتيب عملية نقل السلطة من الأب إلى الابن. ولأن استعادة مصر لدورها

القيادي لم يكن من بين أولويات القيادة المصرية في ذلك الوقت، فلم يكن من المستغرب أن يتزامن عودة الدفء إلى العلاقات المصرية الإسرائيلية مع عملية التصعيد السياسي لجمال مبارك؛ فقد شهدت هذه الفترة:

1. إفراج مصر عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام قبل انتهاء مدة عقوبته.
2. إبرامها لاتفاقية المناطق التجارية المؤهلة "الكويز" مع إسرائيل.
3. تعهد مصر بمد إسرائيل بالغاز الطبيعي لفترات طويلة، وبسعر يقل كثيرا عن الأسعار العالمية. ولأنه لا يوجد مبررات موضوعية تجبر مصر على تقديم تنازلات "مجانية" بهذا الحجم وعلى هذه الدرجة من الخطورة، فليس هناك من تفسير عقلائي لها إلا برغبة القيادة السياسية المصرية في مقايضتها بموقف إسرائيلي أميركي مشترك يساعد على تمرير "مشروع التوريث".

يلفت الانتباه ويثير التأمل هنا أن عودة الدفء للعلاقات المصرية الإسرائيلية لم يواكبه اعتدال في سلوك إسرائيل، وإنما -على العكس- قوبل بتشدد بالغ وصل إلى حد إقدام إسرائيل على خوض حربين كبيرتين خلال أقل من عامين، إحداهما ضد لبنان عام 2006، والثانية ضد غزة عام 2008. فقد ألقت مصر باللوم في حرب لبنان على حزب الله، وألقت باللوم في حرب غزة على حماس، رغم توافر نية العدوان لدى إسرائيل في الحالتين، وبدأت مصر أكثر ميلا لتبني وجهة النظر الإسرائيلية والأميركية المروجة لمقولة أن إيران والأصولية الإسلامية والمنظمات "الإرهابية"، وليس إسرائيل ورفضها للتسوية، هي مصادر التهديد الرئيسة للأمن في المنطقة.

في سياق كهذا من الطبيعي أن يتعمق إحساس جماهيري بعدم كفاءة السياسة الخارجية المصرية في مواجهة مصادر تهديد الأمن ليس فقط على حدودها الشمالية الشرقية ولكن على حدودها الجنوبية أيضا. فكل التقديرات ترجح انفصال جنوب السودان في بداية عام 2011، وربما تلحق بها دارفور أيضا. ولا جدال في أن تفتت

السودان إلى عدة دويلات يشكل مصدرا جديدا من مصادر تهديد الأمن الوطني المصري لم يكن قائما من قبل.

ثالثا: تحدي الشمية

في دولة تنتمي لدول العالم الثالث، تعتمد في حياتها وبقائها على موارد نهر تنبع روافده على بعد آلاف الأميال من حدودها، وتقع على بحر مفتوحة تجعلها نهبا للأطماع الخارجية، وزُرِعت على حدودها دولة عنصرية عدوانية مرتبطة بالقوى المهيمنة على النظام الدولي، من الطبيعي أن تحتل قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانة محورية في سياستها العامة ومنها السياسة الخارجية. فبدون عملية تنمية قوية ومستدامة لن يكون بوسع بلد كهذا الحصول على عناصر القوة اللازمة للدفاع عن مصالحه خارج حدوده، وهو ما انتبهت إليه مصر دوما؛ لذا لم يكن غريبا أن تتداخل معارك التحرر والاستقلال الوطني مع معارك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما بدا واضحا بصفة خاصة في المرحلة الناصرية. فقد سعي عبد الناصر في البداية لتجميد الصراع العربي الإسرائيلي وعدم ممانعته في استكشاف آفاق التسوية السلمية، كي يتفرغ للبناء بعد الجلاء، ومن هنا كان اهتمامه البالغ ببناء السد العالي. غير أن إصرار إسرائيل على فرض تسوية بشروطها قبل الجلاء، وإصرار الولايات المتحدة على ربط مصر بالأحلاف العسكرية، فرض على عبد الناصر الدخول في مواجهة معهما؛ فحين رفضت مصر شروط إسرائيل للتسوية شنت إسرائيل غارة مميتة على مواقع الجيش المصري في غزة فاضطر عبد الناصر للجوء إلى الاتحاد السوفيتي لتزويده بالسلاح. وحين رفضت مصر الانضمام إلى أحلاف عسكرية ردت الولايات المتحدة بسحب تمويل مشروع السد العالي، وردت مصر بتأميم قناة السويس. وما إن تحقق الانتصار في معركة السويس حتى انطلق مشروع النهضة ارتبطت فيه قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا عضويا بقضايا التحرر والاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية. وفي سياق هذا المشروع النهضوي تبنت

مصر سياسة خارجية تتسق مع معطياتها الجغرافية والتاريخية، وتقوم على مقاومة الاستعمار. والصهيونية، وتسعى لتحقيق الوحدة العربية.

لكن حين بدأت هذه الثوابت تتغير عقب حرب أكتوبر 1973، على النحو الذي أسلفناه، تغيرت أيضا -وبالضرورة- رؤية مصر لأمنها الوطني ولنوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تريدها في المرحلة الجديدة. ومن هنا تواكب التقارب مع الولايات المتحدة والغرب مع تبني السادات لسياسة الانفتاح الاقتصادي، ثم لسياسة الخصخصة، والتي تسارعت معدلاتها كثيرا في عهد الرئيس مبارك، كما تصاعد الدور السياسي لرجال الأعمال. ولأن الرئيس السادات كان قد برر انقلابه على ثوابت السياسة الخارجية المصري، بارتفاع تكلفة الحروب وما أدت إليه من خراب اقتصادي واجتماعي، وربط بين السلام والرخاء والازدهار بطريقة ميكانيكية؛ فقد أصبح التأييد الجماهيري للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية معلقا إلى حد كبير على مدى نجاح النظام في تحقيق الرخاء والازدهار المأمولين، وهو ما لم يحدث أبداً.

فبعد 37 عاما من حرب أكتوبر 73 والتي اعتبرها السادات آخر الحروب، و32 عاما من زيارة القدس، والتي اعتبرها السادات بداية طريق الرخاء، لم تنعم المنطقة لا بسلام شامل ولا برخاء، واندلعت حروب كثيرة لم تشارك فيها مصر لكنّ حالها لم يصبح أفضل كثيرا من البلاد التي لم تبرم معاهدات سلام. صحيح أن مصر حصلت على موارد مالية خلال تلك الفترة لم تحصل عليها في أية فترة أخرى في تاريخها نتيجة:

1. إيرادات قناة السويس التي أُعيد فتحها عقب الحرب.
2. مدخرات المصريين العاملين في الخارج والتي حققت طفرة هائلة خلال تلك الفترة.

3. معونة أميركية بلغت حوالي 2 مليار دولار سنويا (حوالي 2% فقط من إجمالي الدخل القومي المصري).

4. تسهيلات ائتمانية واستثمارات مباشرة وغير مباشرة نتيجة لسياسات الانفتاح والخصخصة. غير أن هذه الموارد لم توظف في مشروعات إنتاجية كبرى، زراعية أو صناعية، وإنما وُجِّهت في المقام الأول إلى القطاعات الاستهلاكية والعقارية والبنية التحتية، وأفادت شريحة محدودة بينما تدهورت حالة الأغلبية الساحقة من الشعب، بل وتدهورت الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها. ويبدو واضحا من هذا الاستعراض أن التغير الذي طرأ على توجهات السياسة الخارجية المصرية لم يكن مخططا ولم يتطور بشكل طبيعي تمليه المصالح الوطنية العليا وفق رؤية مؤسسات وطنية، وإنما بدا وكأنه نتيجة حتمية لتعرض مصر كلها لعملية اختطاف اضطرت خلالها لتقديم تنازلات بالإكراه، وما تزال تعيش هذه الحالة حتى الآن.

تحديات المرحلة المقبلة، ومتطلبات تصحيح الخلل
ستواجه مصر في المرحلة القادمة جملة من التحديات تنطوي على تهديدات مباشرة لأمنها الوطني، يتمثل أهمها في:

1. احتمال تفتت عدد من الأقطار العربية تحت وطأة الصراعات الإثنية والقبلية والدينية والقومية، على رأسها السودان والعراق وقد تمتد لأقطار أخرى كثيرة.
2. احتمال انهيار عملية التسوية نهائيا، خاصة على المسار الفلسطيني، ونجاح إسرائيل في فرض تسوية بشروطها، قد تتضمن فرض توطين أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في سيناء تحت شعارات التعمير والتنمية.
3. تنامي قوة كل من إيران وتركيا وإسرائيل إلى الدرجة التي تؤهلها للعب أدوار إقليمية تتنافس على النفوذ في المنطقة وتسعى لاقتسامه في وقت يتآكل فيه الدور المصري تماما ومعه النظام العربي برمته.

وفي تقديري أن استمرار سياسة مصر الخارجية على ما هي عليه لن يؤدي إلا إلى زيادة التحديات خطورة وتعقيدا، وما لم تتوافر لقيادتها السياسية إرادة حقيقية لمواجهة

هذه التحديات والخروج عن الطوق الأميركي فسوف يستمر تدهور دور ووضع ومكانة مصر في النظامين الإقليمي والعربي. وحين تتوفر لقيادتها هذه الإرادة السياسية فسوف تظهر الحاجة الماسة لتغيير بوصلة سياسة مصر الخارجية انطلاقاً من الأسس التالية:

1. التعامل مع إسرائيل باعتبارها مصدر التهديد الرئيسي على أمن مصر وأمن العالم العربي والذي يسبق أي خطر آخر؛ مما يفرض عليها السعي لحشد كل الطاقات وتعبئة كل الجهود لمواجهة بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك دعم وترشيد عمل المقاومة المسلحة، والعمل على إعادة توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال المساعدة على إعادة بناء منظمة تحرير فلسطينية أصدق تمثيلاً للشعب الفلسطيني وحرصاً على ثوابت نضاله.
 2. إعادة ترتيب البيت العربي على أسس جديدة، والسعي لبناء توافق عربي حول صيغة للتكامل تحقق منفعة متبادلة لكافة الدول العربية ويكسب منها الجميع.
 3. فتح صفحة جديدة في العلاقات مع إيران تبدأ بإعادة العلاقات على مستوى السفراء، ودعم علاقات التعاون مع تركيا، وتمهيد الطريق لحوار عربي-تركي-إيراني يستهدف البحث عن حلول إقليمية متوازنة لمشكلات الأمن في المنطقة.
- غير أنه سيكون من الصعب تبني مصر لمثل هذه التوجهات في سياستها الخارجية بدون تغيير جوهري في بنية النظام السياسي والذي يشهد في المرحلة الراهنة بداية حالة حراك من نوع جديد من المتوقع أن تتصاعد تدريجياً لتصل ذروتها أثناء الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في أكتوبر عام 2011. وفي تقديرنا أن نتائج هذه الانتخابات هي التي ستحدد حجم التغير الذي سيطرأ على سياسة مصر الخارجية في المرحلة القادمة، وبالتالي مدى قدرة مصر كدولة وكنظام وكمجتمع على مواجهة تحدياتها.

حسن نافعة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

5. العلاقات المصرية الإيرانية في عهد مبارك¹⁹

محمد السعيد إدريس

القاعدة هي التوتر في العلاقات بين مصر وإيران، على الأقل ابتداء من منتصف القرن الماضي، باستثناء سنوات معدودة أعقبت التحولات التي حدثت في السياسة الخارجية المصرية نحو الولايات المتحدة عقب حرب أكتوبر 1973، تبعها تحسن وتطور في العلاقات المصرية الإيرانية، هذا التحسن كانت له



نتأجه على صعيد تطور العلاقات المصرية الإيرانية.

وبتوقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، التي أعقبت سقوط نظام الشاه في إيران وقيام نظام الجمهورية الإسلامية، عاد التوتر وبعنف إلى هذه العلاقات بعد أن أصدر الإمام الخميني قراره بقطع العلاقات مع مصر، بناء على طلب مباشر من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، عقاباً لمصر على توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل.

أتصور أن لغزا بهذا المستوى يستلزم البحث والتفكير بدلا من الركون إلى قدرية المآل المأساوي للعلاقات بين بلدين إسلاميين شقيقين تجمعهما روابط ووشائج قوية يجب عدم التفريط فيها.

أتصور أيضا أن الأوان قد آن لنسأل: لماذا بقيت العلاقات المصرية الإيرانية مقطوعة ومتوترة طيلة تلك السنوات؟ فمصر هي الدولة العربية والإسلامية الوحيدة التي ليست لها علاقات دبلوماسية كاملة مع إيران، ولكي يستقيم منطق الكلام يجب أن نقول أيضا: إن إيران تكاد تكون هي الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي ليست

¹⁹ https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_2994.html

لها علاقات دبلوماسية كاملة مع مصر. كيف يمكن أن يستقيم هذا الحال الأعوج وإلى متى؟ هل ما بين إيران ومصر من الصراع وتناقض المصالح والعداء يتساوى مع ما بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل؟

فالدول تتقارب وتتعاون، وربما تتحالف إما بدافع من وجود منافع ومصالح مشتركة، وإما بدافع من درء المخاطر ومواجهة الأخطار. وقد يحدث التعاون بدافع من تعظيم المنافع والمصالح ودرء ومواجهة الأخطار معا. وهنا نسأل: ألا توجد منافع ومصالح مشتركة بين مصر وإيران تغريهما بتطوير وتحسين العلاقات لدرجة التعاون والتنسيق، ولا نقول التحالف؟ وألا توجد أخطار وتهديدات مشتركة تواجه مصر وإيران تحفزهما للتعاون المشترك لمواجهة هذه الأخطار؟

من الصعب على أي باحث منصف أن يقطع بنفي وجود أي مصالح مشتركة بين مصر وإيران، ومن المستحيل على أي باحث محايد أن يقطع بنفي عدم وجود تهديدات وأخطار مشتركة تواجه مصر وإيران، لكن القضية ليست بهذه البساطة، فالمنافع والأخطار ليست هي الدوافع والحوافز للنهوض بعلاقات دولتين أو عدد من الدول إلى مستوى التنسيق والتعاون، هناك عوامل أخرى جانبية لا تقل أهمية، منها مثلا مدى التوافق والانسجام بين النظم السياسية والأيديولوجيات الحاكمة، فالتوافق والتجانس بين النظم السياسية والأيديولوجيات يشجع على انتهاج سياسات خارجية متقاربة، ومنها أيضا التحالفات والارتباطات الخاصة بكل دولة من الدول، فهذه التحالفات قد تضع قيودا على الدول للتقارب رغم تجانس أنظمتها السياسية، ورغم وجود منافع وأخطار مشتركة.

توجد إذن حزمة من العوامل تدفع دولا بعينها إلى التعاون والتنسيق، وتوجد أيضا حزمة من العوامل تمنع مثل هذا التعاون والتنسيق، وأحسب أن الأوان قد آن لنسأل مجددا: ما الذي يمنع مصر وإيران من وضع نهاية لتوتر العلاقات بينهما؟

محددات العلاقات بين البلدين

الإجابة على السؤال السابق تستلزم تعرّف المحددات الحاكمة لتطور العلاقة بين البلدين خاصة ما يتعلق منها بخصائص البيئة الإقليمية والدولية لهذه العلاقات من ناحية والظروف والتطورات الخاصة في البلدين من ناحية أخرى، وهي المحددات التي أدت في مجملها إلى جعل العلاقات المصرية الإيرانية تأخذ مسار المنحنى متعدد الصعود والهبوط بكل ما يعنيه من مؤشرات التوتر في العلاقات من ناحية ثم التحسن التدريجي والعودة مجدداً إلى التوتر مرة أخرى، وهكذا دون استقرار على وضع محدد وثابت.

هذه الفرضية تكتسب أهميتها من منظور فهم خصوصية مرحلة حكم الرئيس حسني مبارك التي تميزت بقدر غير مسبوق من استقرار العلاقات على حال التوتر مع استثناءات محدودة من تحسن العلاقات، ومن ثم يفرض السؤال الأساسي نفسه: لماذا تفردت سنوات حكم الرئيس حسني مبارك الثلاثين (تقريباً) بغلبة التوتر على التحسن في علاقات مصر بإيران، وما العوامل المسؤولة عن ذلك؟

الإجابة على هذا السؤال تفرض الإلمام بالمحددات الحاكمة لمسار تطور العلاقات المصرية الإيرانية، ومنها يمكن تعرف الخصوصيات التي اكتسبتها هذه العلاقات في سنوات حكم الرئيس حسني مبارك.

التنازع حول الملفات الإقليمية جعل من إيران مصدراً للتهديد بالنسبة لمصر، وفرض توجهات سياسية مصرية نحو إيران اتسمت بالتوتر شبه المستمر بين البلدين وتعثر معظم محاولات التقارب وتغليب المصالح المشتركة على حساب دوافع التوتر.

فقد لعبت أربعة محدّدات أساسية الدور الأكبر في تطور العلاقات المصرية الإيرانية ومجمل العلاقات والتفاعلات التي حدثت على مدى نصف القرن الماضي في العلاقات الدولية الإقليمية الشرق أوسطية هي:

خصوصية النظام الدولي

وتأثير دور الدولة الحليفة وطبيعة مصالحها وعمق ودرجة تورطها في الإقليم، ثم التطورات الداخلية في الدول من ناحية ميزان القوة والإيديولوجيا الحاكمة وخصائص نظام الحكم، وأخيرا إدراك الدولة لدورها الإقليمي وحدود هذا الدور. هناك، بالطبع، محددات وعوامل أخرى، مثل الإرث الثقافي والتاريخي والعرق والجوار الجغرافي (التقارب أو عدم التقارب الجغرافي)، لكن العوامل الأربعة المذكورة هي التي كانت لها التأثير الغالب في تطور العلاقات بين مصر وإيران، بل وبين مجمل الدول أعضاء الإقليم.

فالنظام الدولي ثنائي القطبية الذي ساد معظم سنوات النصف الثاني من القرن العشرين وتسبب في اشتعال الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية بقيادة الولايات المتحدة والشيوعية أو الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي أدى الى شيوع سياسة الاستقطاب الدولي والإقليمي، وانعكس هذا الانقسام على العلاقات بين دول الشرق الأوسط بشكل سلبي ملحوظ.

وكان للدولة الحليفة أو الصديقة (وهي عادة دولة عظمى أو كبرى من خارج الإقليم) دور كبير في التأثير على العلاقات بين دول الشرق الأوسط إيجابا أو سلبا حسب المشاركة في حلف واحد أو عدم المشاركة، وحسب العلاقة بين الدول الحليفة المنغمسة في شؤون الإقليم (صداقة أم عداوة).

العلاقات المصرية الإيرانية كانت نموذجا واضحا لتأثير هذا العامل، ففي سنوات ما قبل الخمسينيات كانت بريطانيا دولة حليفة لمصر وإيران، فتطورت العلاقات إيجابيا الى درجة المصاهرة بينهما.

وبعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 وتدهور العلاقات المصرية البريطانية بسبب العدوان الثلاثي عام 1956، ثم بسبب تدهور العلاقات المصرية الأميركية وتطور العلاقات

المصرية السوفياتية في ظل انخراط إيران في حلف بغداد، الحلف المركزي الذي تقوده أميركا، أصبحت العلاقات عدائية جدا بين مصر وإيران.

واستمر ذلك حتى تدهور العلاقات المصرية السوفياتية وتحسن العلاقات المصرية الأميركية، فبدأت العلاقات تتحسن بين البلدين، وتميزت العلاقات بين شاه إيران والرئيس السادات.

ثم عادت العلاقات فتدهورت بعد قيام الثورة الإيرانية وانتصارها ثم قطع العلاقات الدبلوماسية الإيرانية الأميركية ووضع إيران تحت الحصار الأميركي في وقت كانت فيه العلاقات المصرية الأميركية علاقات حسنة بل وعلاقات صداقة مميزة.

وما حدث بين مصر وإيران بسبب هذا العامل ينطبق على دول إقليم الشرق الأوسط الأخرى بشكل أو بآخر حسب العلاقات مع الحليف الدولي، وإن العلاقة بين الحلفاء والعلاقات المصرية السعودية، والعلاقات المصرية العراقية هي أيضا نموذج واضح لتأثير هذا العامل.

وتلعب خصوصية التطورات الداخلية في الدول من ناحية وزن القوة والإيديولوجيا الحاكمة وخصائص نظام الحكم دورا أكثر فعالية في العلاقات بين الدول. فالدول القومية الكبرى داخل النظام تكون أكثر ميلا للتنافس على الزعامة والقيادة داخل الإقليم، كما أن الدولة القومية تكون عندها نوازع سيطرة على الدول الصغرى والتنافس عليها مع الدول الكبرى الأخرى.

ولذلك كانت العلاقات تنافسية في معظم السنوات بين الدول الكبرى داخل الإقليم ومنها مصر وإيران، وأحيانا كانت تتحول إلى صراع، وتكون تعاونية في حالة تفوق تأثير عوامل ومتغيرات أخرى مثل الحليف الدولي والإيديولوجيا السياسية وخصائص نظام الحكم. فالدول المتشابهة في نظام الحكم تكون أقرب بعضها من بعض من الدول غير المتشابهة في نظام الحكم (هذا الوصف ينطبق أكثر على الدول ذات

النظام الملكي، أما الدول الجمهورية فكانت علاقاتها أشبه بحركة البندول متحركة بين التعاون والصراع بسبب تأثير العوامل الأخرى).

العلاقات بين مصر وإيران توضح ذلك، فعندما كانت البلدان ملكيتين كانتا أقرب، واختلفت العلاقة مع سقوط النظام الملكي في مصر، ويتضح ذلك أكثر في العلاقة بين إيران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي التي يضمها معا نظام إقليمي فرعي هو النظام الاقليمي الخليجي.

ففي عقد السبعينيات كانت إيران والدول الست التي شكلت مجلس التعاون الخليجي عام 1981 دولا ملكية وراثية وصديقة للولايات المتحدة، في حين كان العراق وحده دولة جمهورية ذات إيديولوجيا قومية راديكالية حريصا على دعم الحركات المعارضة الوحشية والثورية في دول الخليج، خاصة بعد توقف مصر منذ نكسة 1967 ثم وفاة الرئيس جمال عبدالناصر عام 1970 عن دعم الحركات القومية العربية.

بسبب هذا الوضع كانت دول مجلس التعاون أقرب إلى إيران الشاه منها إلى العراق، رغم أن إيران كانت أقوى عسكريا. لقد كانت دول الخليج أميل إلى التحالف أو التقارب مع إيران غير العربية الأقوى عسكريا ولكن الأكثر طمأنة لنظم الحكم الخليجية من العراق العربي الأضعف عسكريا ولكن الأخطر تهديدا لشرعية النظم الحاكمة في الخليج.

هذه الصيغة من العلاقات تغيرت بعد سقوط نظام الشاه ومجيء نظام جمهوري إسلامي حريص على تصدير نموذجة الثوري إلى الدول المجاورة، وبعد حدوث تطورات في السياسة العراقية باتجاه مزيد من التقارب مع الدول الخليجية ومزيد مع المهادنة مع الولايات المتحدة، في حين أن إيران الجمهورية بدأت تتعامل مع الولايات المتحدة كعدو بل وكشيطان أكبر، في وقت كانت فيه الدول الخليجية أقرب وأشد حاجة إلى واشنطن للحماية من الخطر الإيراني، فتحولت العلاقات بين هذه

الدول وإيران من تعاون إلى صراع كما تحولت مع العراق طيلة ثماني سنوات من سنة 1980 سنة 1988 إلى تعاون بدلا من الصراع.

ولم يكن المحدد الرابع، وهو إدراك كل دولة لدورها الإقليمي، أقل تأثيرا في تحديد أنماط العلاقات الإقليمية الشرق أوسطية. هناك بالطبع عوامل كثيرة تؤثر على جعل الدولة مهيأة للقيادة القومية أبرزها القوة النسبية للدولة، ومكونات هذه القوة والموقع والإيديولوجيا السياسية وغيرها، ثم الإرث التاريخي أي الموقع التاريخي للدولة داخل الإقليم. وقد كانت كل من إيران ومصر من أكثر الدول المؤهلة تاريخيا، وموضوعيا للتنافس على الزعامة الإقليمية مع تراجع الدور التركي آنذاك.

وقد كانت سنوات إدراك مصر لدورها القيادي ثم حرصها على أن تلعب هذا الدور، عاملا مؤثرا في جعل العلاقات المصرية الإيرانية علاقات تنافسية. ظهر ذلك جليا مع زعامة مصر الناصرية داخل النظام العربي وخارجه سواء على صعيد العالم الإسلامي أو دول عدم الانحياز.

كما كان إدراك مصر لهذا الدور القيادي سببا في حدوث صدامات في العلاقات المصرية السعودية، خاصة مع اختلاف نظامي الحكم والحليف الدولي ومع تطور العلاقات السعودية الإيرانية في سنوات حكم الشاه. وبعد تراجع حرص مصر عن لعب هذا الدور مع غياب الرئيس عبدالناصر باتت العلاقات بين مصر وإيران مهيأة أكثر للتقارب والتعاون أكثر من التنافس والصراع، وحدث نفس التطور في العلاقات المصرية السعودية.

إلى جانب هذه المحددات الأربعة الرئيسية، كان هناك محدد خامس ربما يكون أكثر أهمية هو النظر إلى إسرائيل، هل هي دولة طبيعية أم منبوذة، والعلاقات معها، هل هي علاقات صراع أو تعاون.

كان تأسيس الدولة الإسرائيلية عام 1948 على أنقاض دولة فلسطين العربية علامة فارقة في تاريخ العلاقات الشرق أوسطية، إذ انقسم الإقليم بين دول معادية

لإسرائيل هي كل الدول العربية (نظريا على الأقل) ودول أخرى صديقة لها هي إيران الشاه وتركيا. وبسبب التقارب بل والتعاون، إن لم يكن التحالف الإيراني الإسرائيلي كانت العلاقات المصرية الإيرانية علاقات صراع طويلة سنوات التعامل المصري مع إسرائيل كعدو وكدولة منبوذة غير شرعية.

ولسوء الحظ أن التحول في الموقف الإيراني من إسرائيل عقب سقوط نظام الشاه والتعامل معها في ظل الجمهورية الإسلامية كعدو وإغلاق إيران للسفارة الإسرائيلية وتحويلها إلى سفارة لفلسطين وإعلان طهران الجهاد لاسترداد القدس الشريف، هذا التحول جاء مصحوبا بتحول في الموقف المصري من إسرائيل، ففي العام نفسه الذي انتصرت فيه الثورة الإيرانية وقعت مصر على اتفاقية السلام مع إسرائيل، واستمرت العلاقات المصرية الإيرانية في عهد الثورة علاقات صراع بعد تبديل المواقع في العلاقة مع إسرائيل.

خصوصية عهد مبارك

يكشف التحليل السابق عن حقيقتين، الأولى أن أغلب المحددات كانت تدفع بمزيد من علاقات الصراع بين مصر وإيران على حساب العلاقات التعاونية (باستثناء فترة ما قبل الثورة في مصر وفترة حكم الرئيس السادات وعلاقته بشاه إيران خاصة ابتداء من العام 1975 وحتى العام 1979).

أما الحقيقة الثانية فهي صعوبة التعويل على محدد أو عامل واحد لإحداث تغيير في العلاقات بين البلدين، ذلك أن فرص التغيير في العلاقات سواء باتجاه التعاون أم باتجاه الصراع هي في التحليل الأخير محصلة لتفاعل كل المحددات سابقة الذكر، رغم ذلك لعبت عوامل بعينها أدوارا هامة في زيادة التوتر في العلاقات المصرية الإيرانية. في حين ظلت بعض العوامل المحدودة تؤثر باتجاه تحسين هذه العلاقات عندما تتهيأ الفرص لذلك.

أما العوامل المسؤولة عن غلبة اتجاه التوتر في العلاقات المصرية الإيرانية فيمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات بعضها يخص النظام الدولي، والثاني يتعلق بتطورات البيئة الإقليمية، أما المجموعة الثالثة فهي التي تتعلق بخصوصية الأوضاع ومعالم نظام الحكم في البلدين.

أما النظام الدولي فيمكن القول إنه رغم سقوط النظام الدولي ثنائي القطبية وما فرضه من استقطاب إقليمي بين دول حليفة للولايات المتحدة وأخرى حليفة للاتحاد السوفياتي فإن مرحلة ما بعد سقوط هذا النظام تميزت بسيطرة أحادية أميركية على قيادة النظام الدولي الجديد، وارتبط بذلك أمران، أولهما حدوث مزيد من العداء في العلاقات الأميركية الإيرانية، وثانيهما حدوث المزيد من التعاون في العلاقات الأميركية المصرية.

وهكذا أخذ العامل الدولي يفرض نفسه على توجهات السياسة الخارجية المصرية نحو إيران، وقد اعترف سفير مصر السابق في واشنطن نبيل فهمي (الذي قضى ما يقرب من سبع سنوات سفيرا لبلاده في العاصمة الأميركية) بممارسة الولايات المتحدة ضغوطا على مصر في علاقاتها مع إيران وضرب أمثلة عديدة لهذه الضغوط، منها الاعتراض على زيارة علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني لمصر، ومنها أيضا مطالبة مصر بالتوقيع على قرار تحويل الملف النووي الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي.

ورغم ما أظهره السفير نبيل فهمي من حرص مصر على رفض هذه الضغوط أو التحفظ عليها وطرح رؤى بديلة فإن ما قاله يكشف أن الولايات المتحدة لم تكن غائبة عن ملف العلاقات المصرية الإيرانية، وأن الوجود الأميركي وتأثيره في هذا الملف يرتبط أولا بمدى التقارب أو التباعد في العلاقات المصرية الأميركية، كما كان يرتبط ثانيا بمستوى التوتر في العلاقات الأميركية الإيرانية.

أما عن التطورات الإقليمية، فيمكن القول إن الموقف المصري من إيران تأثر كثيرا بسبب تباعد أو تناقض الرؤى بين البلدين في العديد من الملفات، أبرزها الملف الفلسطيني ثم الملف الخليجي، وبعدهما يأتي ملف المخاوف والتحفظات المصرية على تنامي أدوار ونفوذ إيران على المستويين العربي والإقليمي.

فإذا كانت العلاقات قد قطعت بين البلدين في عهد الرئيس المصري السابق أنور السادات عقب توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل فإن تفاقم تناقض سياسات مصر وإيران حول فلسطين كان أبرز معالم تطور العلاقات بين البلدين في عهد الرئيس حسني مبارك.

فقد تحولت مصر في عهد مبارك إلى دولة مسؤولة عن ملف تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سلميا، واعتبرت أن أي تقدم في هذه التسوية يعد دليلا على جدارة خيار السلام المصري، وأي تعثر فيها تشكيك غير مقبول لهذا الخيار، في حين أن إيران رفضت مبكرا معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، واعتضت على خيار السلام باعتباره خيار النظم العربية الاستراتيجي، وانحازت إلى خيار المقاومة، وأخذت تساند كل قوى الرفض المناوئة لمشروع التسوية.

ولذلك لعب تناقض رؤى البلدين في منهج إدارة أو حل الصراع العربي الإسرائيلي دورا أساسيا في تفاقم توتر العلاقات بينهما، في ظل شيوع حالة من الحساسية المفرطة لدى النظام المصري إزاء أي دعم إيراني للمقاومة أو أي إدانة إيرانية لعملية السلام وأطرافها، حيث كان ينظر مصريا إلى هذه الأدوار الإيرانية باعتبارها محاولات لتعرية مصداقية الخيار المصري، ومحاولة لدعم ثقافة المقاومة على حساب ثقافة السلام التي انحازت لها القاهرة طيلة سنوات حكم الرئيس حسني مبارك.

وبسبب هذه المواقف الإيرانية تعاملت مصر مبارك مع إيران باعتبارها مصدرا للتهديد (إلغاء زيارة منوشهر متكي وزير الخارجية الإيراني للقاهرة في الأسبوع الأول من سبتمبر 2010 بسبب إدانته للمفاوضات المباشرة الفلسطينية الإسرائيلية التي

بدأت مؤخرا في واشنطن وللقيادة العرب الذين شاركوا فيها واتهامهم بخيانة شعوبهم نموذج واضح لجدية هذا الإدراك).

وهذا يعني أن التنازع المصري الإيراني حول قضية فلسطين سيبقى عاملا أساسياً من عوامل استمرار التوتر في العلاقات بين البلدين، وأن حدوث أي تغير في مواقف البلدين من شأنه أن يؤثر على العلاقات بينهما، فلو غيرت مصر من انحيازها لخيار السلام إذا ما فشلت جولة المفاوضات المباشرة الأخيرة، أو إذا حدثت توترات حقيقية في العلاقات المصرية الإسرائيلية فإن ذلك يمكن أن يكون أحد دوافع مراجعة مصر لعلاقاتها مع إيران، أو إذا ما قبلت إيران تعديل مواقفها الداعمة لتيار المقاومة والممانعة ضمن صفقة واسعة تتعلق بأزمة برنامجها النووي مثلا أو أدوارها الإقليمية فإن التوتر في العلاقات مع مصر يمكن أن يتراجع وربما بنفس درجة التغير في هذا الموقف الإيراني، أما بقاء المواقف على ما هي عليه فليس له غير معنى واحد، هو بقاء أحد أهم عوامل التوتر في العلاقات بين البلدين.

الأمر بالنسبة للملف الخليجي ربما لا يكون بمستوى التحدي نفسه الذي يمثله الملف الفلسطيني، فالتهديد الذي يمثله الخطر الإيراني في الملف الفلسطيني على مصر يمس مباشرة شرعية نظام الحكم في مصر ويهدد هذه الشرعية، حيث إن انحياز إيران للمقاومة وعداءها الشديد والعلمي لإسرائيل باعتبارها دولة احتلال يضع النظام المصري، بدعمه لخيار السلام وقيادة مسيرة التسوية والدفاع عنها، موضع الاتهام بالتفريط في حقوق الشعب الفلسطيني وفي المسؤولية القيادية التاريخية لمصر بالنسبة للقضية الفلسطينية.

أما التحديات الإيرانية لمصر في الملف الخليجي فهي تحديات تواجه الدور القومي والالتزامات القومية لمصر، وهما معا، الدور والالتزامات، شهدا انحسارا ملحوظا منذ وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، ولكن وتيرة هذا الانحسار أخذت تتزايد بمستوى انغماس مصر في مشروع التسوية وانكفائها داخليا.

ولذلك فإنه رغم أن مصر تعطي اهتماما ملحوظا لمخاطر تزايد الوجود والنفوذ الإيراني في الخليج والتعنت الإيراني بالنسبة لاحتلال جزر الإمارات الثلاث والتهديدات التي تظهر أحيانا وتراجع في أحيان أخرى للبحرين فإن مصر لم تطرح مشروعا حقيقيا للأمن في الخليج سواء من المنظور المصري أو المنظور القومي، ولم تتشدد في التصدي لتسويق دول مجلس التعاون لمشروع إعلان دمشق الذي ظهر في الأفق سريعا وتراجع سريعا عقب انتهاء حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام 1991، كما لم تظهر مصر رفضا صريحا لهيمنة الولايات المتحدة على الأمن في الخليج على أنقاض تسويق مشروع إعلان دمشق عقب انتهاء هذه الحرب.

رغم ذلك يبقى الخلاف المصري مع إيران حول سياساتها في الخليج أحد أسباب التوتر في العلاقات بين البلدين، لكن هذا التوتر يتفاقم مع تزايد النفوذ الإيراني على حساب النفوذ المصري في الدائرة العربية وفي ملفات عربية هامة ابتداء من لبنان إلى العراق إلى العلاقة المتصاعدة مع حركة حماس في قطاع غزة والتعاون الوثيق بين طهران ودمشق، وهو التعاون الذي أغرى البلدين بتوسيعه ليضم كلا من العراق وتركيا في وقت ظهرت فيه بوادر استقطاب إقليمي واضح عقب الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف 2006، وهي الحرب التي أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس عن ميلاد "شرق أوسط جديد" من رحمها، وسعت إلى خلق ما يسمى بـ "محور الاعتدال" ويضم "مجموعة 2+6" أي دول مجلس التعاون الخليجي الست إضافة إلى مصر والأردن في مواجهة ما سمي بـ "محور الشر" ويضم سوريا وإيران وحزب الله ومنظمات المقاومة الفلسطينية.

ضمن هذا الاستقطاب ظهر الحديث عن خطر "الهلال الشيعي" لأول مرة على لسان ملك الأردن عبد الله الثاني، وتطور حديث الاستقطاب من تفاقم التعبير عن خطر تمدد النفوذ الشيعي في الفترة التي شهدت انقساماً عربياً بين محوري الاعتدال والممانعة حول الحرب الإسرائيلية على لبنان، حيث جرى تحميل إيران وحزب الله

مسؤولية هذه الحرب على لسان مسؤولين مصريين وسعوديين، وظهرت فتاوى سعودية تحرم دعم حزب الله وتكفر الشيعة.

وامتد هذا الانقسام أثناء وفي أعقاب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (ديسمبر 2008-يناير 2009) وتحميل مصر والسعودية مسؤولية هذه الحرب لإيران وحركة حماس، لكن هذا الانقسام جاء على حساب تماسك محور الاعتدال بسبب الدور القطري وتزعم قطر دعوة انعقاد قمة عربية طارئة للنظر في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في وقت عارضت فيه مصر والسعودية هذه الدعوة لصالح مؤتمر القمة الاقتصادية في الكويت.

هذا التعارض في السياسات بين مصر وإيران امتد أيضا بقوة إلى الملف العراقي على ضوء تزايد النفوذ الإيراني في العراق، لكن مشكلة مصر هنا أنها لا تملك القدرة على قيادة مشروع عربي بديل في العراق، كما أن مثل هذا المشروع المستحيل، إن وجد، لن يكون له القبول الكافي داخل العراق في ظل اختلال معادلة توازن القوى داخل العراق لصالح حلفاء إيران، وفي ظل اضطرار الولايات المتحدة للبحث في معادلة "توازن مصالح" مع إيران في العراق تؤمن لواشنطن مصالحها في العراق عقب الانسحاب العسكري الأميركي وتضمن في الوقت نفسه استقرارا في العراق ضمن اعتراف أميركي بمصالح إيرانية في العراق.

هذا التنازع حول الملفات الإقليمية جعل من إيران مصدرا للتهديد بالنسبة لمصر، وفرض توجهات سياسية مصرية نحو إيران اتسمت بالتوتر شبه المستمر بين البلدين وتعثر معظم محاولات التقارب وتغليب المصالح المشتركة على حساب دوافع التوتر.

وحفّز على هذا التوجه الأسباب الداخلية الخاصة بالبلدين. بعض هذه الأسباب له علاقة بخصوصية النظام السياسي الحاكم في إيران من منظور تقييم النظام المصري، وبعضها الآخر يتعلق بالوعي والإدراك المصري لهذا النظام الإيراني كمصدر للتهديد

في ذاته للأمن المصري والمصالح الوطنية المصرية. فالنظام الإسلامي في إيران يمثل إشكاليتين خطيرتين، من منظور النظام المصري، ناهيك عن توجهاته السياسية. فهو أولاً نظام إسلامي، وثانياً يجعل الإسلام أحد ركيزتين أساسيتين في توجهات سياساته الخارجية.

فالحكم في إيران يقوم على ركيزتي الإسلام والمصالح الوطنية الإيرانية، ولذلك فإنه إلى جانب الالتزام بما تمليه هذه المصالح الوطنية الإيرانية من توجهات لصانع القرار السياسي فإن عملية صنع قرار السياسة الخارجية في إيران تلتزم أيضاً بالتوجهات الإسلامية للنظام. وهو ثانياً، أي نظام الحكم في إيران، ليس فقط نظاماً إسلامياً بل هو أيضاً نظام إسلامي شيعي، أي أنه نظام إسلامي مذهبي، وينص على ذلك في دستور الدولة، كما ينص على أن رئيس الدولة يجب أن يكون ملتزماً بالمذهب الرسمي للدولة أي المذهب الشيعي الاثني عشري.

مصر تتعامل مع هاتين الركيزتين كمصدرين للتهديد في ظل الأوضاع الخاصة التي عاشتها منذ اللحظات الأولى لوصول الرئيس حسني مبارك إلى الحكم، فقد تولى الرئيس مبارك الحكم إثر حدث درامي اغتيال فيه الرئيس السابق أنور السادات على أيدي متطرفين إسلاميين، ومنذ تلك اللحظات دخل النظام في مصر في معركة طويلة المدى مع المتطرفين الإسلاميين، وقد تزامنت هذه الحرب مع "تورط" إيران في عملية تصدير الثورة، والتعاون مع المنظمات الإسلامية المعارضة، ما جعل مصر تتشكك في النوايا الإيرانية وتتهم إيران بدعم المتطرفين وإيواء إرهابيين مطلوبين أمنياً من جانب السلطات المصرية، فضلاً عن تنامي الإدراك عند النظام في مصر بأن إيران تحولت إلى قاعدة داعمة ومساندة للإرهاب، خاصة في ظل وجود اتهامات غربية وأميركية خاصة لإيران من هذا النوع.

هذا الإدراك تدعم بتزامنه مع إدراك مصري رسمي آخر بأن إيران ترعى مشروعا مذهبياً شيعياً تسعى إلى التغلغل من خلاله لخلق مناطق نفوذ لها داخل دول

المنطقة. هذا الإدراك تأكد في ظل العديد من التطورات كان أبرزها الدعم والرعاية الإيرانية الكاملة لحزب الله في لبنان، وتصاعد دور الحزب في المعادلات السياسية الداخلية في لبنان على حساب أطراف أخرى لبنانية محسوبة على مصر ودول الاعتدال العربي، خصوصا بعد الظهور السياسي القوي للحزب عقب نجاحه في تحرير الجنوب وتجاوز شعبيته الحدود اللبنانية وامتدادها إلى أنحاء واسعة عربية، وتحول زعامته إلى رمز لتيار المقاومة ضد إسرائيل ومناهضة مشروعات التسوية التي ترعاها أو تساندها مصر.

هذا الإدراك تدعم أيضا مع تنامي النفوذ الإيراني في العراق، وطموح إيران لملء الفراغ الذي سوف ينشأ حتما عن الانسحاب العسكري الأميركي من العراق في ظل عجز عربي كامل عن طرح مشروع بديل للعراق يمكن من خلاله احتواء النفوذ الإيراني، ومع الصعود السياسي القوي للأحزاب السياسية الشيعية في العراق وامتداد أصداء هذا الصعود في أنحاء عربية متفرقة خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأ بعضها يتحدث عن "خلايا شيعية نائمة موالية لإيران".

وهكذا يمكن القول إن هناك "حزمة عوامل" مسؤولة عن ترسيخ الإدراك المصري لإيران باعتبارها مصدرا للتهديد، وليس مجرد قوة إقليمية يمكن التنافس معها إقليميا إذا كان التعاون صعبا أو مستحيلا، ما أدى إلى جعل التوتر سمة غالبية في العلاقات بين البلدين.

ولكن رغم ذلك كانت ومازالت توجد "حزمة عوامل" أو محددات أخرى تتفاعل وتعمل في الاتجاه المضاد، أي اتجاه التقارب بين البلدين، وهو التقارب الذي تدعم فعلا في سنوات حكم الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي الذي اعتمد سياسة "نزع التوتر" بديلا لسياسة "تصدير الثورة" خاصة مع دول الجوار العربية، وكانت مصر على قمة أجندة الرئيس خاتمي خاصة من منظور دعوته الهامة للحوار بين الحضارات والثقافات وتعويله القوي على دور مصر التاريخي لدعم هذا التوجه، واعتماده على

الأزهر الشريف ليقوم بدوره ركيزة لدعم الحوار بين الحضارات والثقافات من ناحية وليقود دعوة "التقريب بين المذاهب" خاصة بين السنة والشيعة من المسلمين لنزع كل فتيل للتوتر بين أبناء الأمة الإسلامية الواحدة.

هذه الدعوة لحوار الحضارات والتهدئة في علاقات إيران الإقليمية والحرص على تحسين العلاقات مع دول الجوار خاصة دول الخليج العربية أدت إلى شيوع قدر من الطمأنينة لدى هذه الدول ما انعكس بوضوح على تنامي علاقات التعاون بينها وبين إيران، خاصة مع التزام إيران سياسة الحياد إزاء الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

هذه المواقف امتدت إلى العلاقات الإيرانية الأميركية وقبول إيران بدعوة تجميد مؤقت لتخصيب اليورانيوم، وتعاونها مع الولايات المتحدة في الحرب ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، وعدم عرقلتها للغزو الأميركي للعراق، وتعاون حلفائها في العراق مبكرا مع سلطة الاحتلال الأميركي، ما أدى إلى تمكين الأميركيين من فرض سيطرتهم على العراق وفرض ما سمي بـ"العملية السياسية" والدستور الجديد الذي وجد الإيرانيون من خلاله فرصا مواتية للتغلغل وفرض النفوذ على العراق.

مجمل هذه التطورات تزامنت مع تطرين آخرين كان لهما تأثير مباشر هام على علاقات مصر بإيران، التطور الأول هو إبداء إيران قبولها للتعاون مع مصر في الملف الأمني، وتنشيط الدعوة إلى التقريب بين المذاهب، والتطور الثاني هو إدراك مصر لأهمية التعاون مع إيران في الملف النووي وفق الالتزام بقاعدة جعل إقليم الشرق الأوسط خاليا من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. هذا الإدراك أدى إلى حرص مصر على التعاون مع إيران في مجالين:

الأول دعم حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي ورفض أي لجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران انطلاقا من وجود إدراك لخطورة السماح باللجوء إلى خيار الحرب

ضد إيران لتدمير قدراتها النووية لأسباب تتعلق أولاً بخطر تداعيات مثل هذه الحرب على توازن القوى والاستقرار الإقليمي وأمن دول الخليج العربية التي سوف تكون حتما مسرحا لهذه الحرب، وتتعلق ثانيا بإدراك مصر أن ما سوف يفرض على إيران اليوم يمكن أن يفرض عليها مستقبلا باعتبارها هي الأخرى دولة وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومن حقها ومن حق كل دولة وقعت على هذه المعاهدة أن تمتلك برنامجا نوويا كاملا بما فيه امتلاك دورة تخصيب اليورانيوم باعتبار ذلك حقا قانونيا مؤكدا لكل الدول التي وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. أما المجال الثاني فهو مجال التعاون الثنائي مع إيران والتعاون الجماعي معها في الوكالة الدولية لمنع فرض إسرائيل "دولة أمر واقع نووية" وفرض تنفيذ القرار الصادر عن مؤتمر مراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1995 بجعل إقليم الشرق الأوسط خاليا من الأسلحة النووية.

إذا أضفنا إلى هذا كله نجاح مصر وإيران في الوعي بإمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين مع استمرار تعثر العلاقات السياسية والدبلوماسية، ونجاح البلدين في تحقيق تقدم ملحوظ في هذا المجال من خلال أنشطة القطاع الخاص ورجال الأعمال في البلدين، فنستطيع أن نقول إن البلدين استطاعا خلق فرص للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي بينهما في مجالات محدودة، وأن الأمل كان يراودهما دائما في التطلع لاتخاذ النجاحات في تلك المجالات المحدودة منطلقا لتطوير التعاون المشترك بينهما، لكن غلبة العوامل والمحددات المسؤولة عن فرض التوتر سمة غالبية للعلاقات بينهما حال دون تحقيق هذا الطموح وأدى دائما إلى محاصرة وإحباط كل آمال تحسين هذه العلاقات. فهذه العوامل مجتمعة الدولية والإقليمية والداخلية في مصر وإيران تقف حائلا دون تطوير أو تحسين العلاقات بين البلدين.

الاتفاق المستقبلية للعلاقات بين البلدين

واضح من هذا التحليل أن إدارة مصر للعلاقات مع إيران على مدى الأعوام الثلاثين الماضية كانت محصلة لنوعين من العوامل، الأول ما يمكن اعتباره عوامل خارجية إقليمية ودولية مفروضة، والثانية هي العوامل الذاتية الخاصة بنظامي الحكم في القاهرة وطهران، ومن ثم فإن أي تغيير يمكن أن يحدث في أي من هذين النوعين من العوامل سوف ينعكس حتما على العلاقات بينهما سواء في شكل تراجع التوتر والاتجاه نحو تحسين العلاقات أو في شكل الاستمرار في التوتر وربما تصعيد التوتر إلى درجة الصراع، وإن كان مثل هذا التصعيد يبدو مستبعدا.

إدارة مصر للعلاقات مع إيران على مدى الأعوام الثلاثين الماضية كانت محصلة لنوعين من العوامل، الأول ما يمكن اعتباره عوامل خارجية إقليمية ودولية مفروضة، والثانية هي العوامل الذاتية الخاصة بنظامي الحكم في القاهرة وطهران. وإذا تعاملنا مع العوامل الأولى الإقليمية والدولية كعوامل مفروضة على البلدين فإن العامل الذاتي الخاص بكل من مصر وإيران هو العامل الذي يمكن أن يخضع للتقييم والمراجعة.

فتزامن توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979 وخروجها من معسكر المواجهة مع الدولة الصهيونية بل وقيادتها مشروع السلام مع هذه الدولة مع نجاح الثورة الإسلامية في إسقاط نظام الشاه الموالي لواشنطن في إيران وتأسيس نظام حكم جمهوري راديكالي إسلامي له التزاماته في "موالة المستضعفين" (المقهورين والخاضعين للسيطرة والهيمنة الغربية) والتصدي لـ "قوى الاستكبار العالمي" خاصة الولايات المتحدة الأميركية والدولة الصهيونية، ثم تعرض النظام في مصر إلى تهديد حقيقي من منظمات التطرف الإسلامي التي هددت الاستقرار والأمن في مصر ابتداء من اغتيال رئيسها أنور السادات عام 1981 وضع النظامين في مواجهة محتومة خاصة مع تنامي التقارب المصري مع الولايات المتحدة وتصاعد العداء بين إيران والولايات

المتحدة وتحول إيران إلى "هدف" أميركي ركز الأمريكيون على النيل منه لأسباب ثلاثة، هي: تحول النظام الإسلامي في إيران إلى قوة قادرة على التصدي للنفوذ والمصالح الأميركية في الخليج خاصة والشرق الأوسط عامة، والعداء الإيراني لإسرائيل ودعمها لقوى المقاومة وعرقلتها لكل فرص التسوية، وأخيرا المخاوف الأميركية من إمكانية امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية.

لقد فرضت هذه التطورات نفسها على النظام في مصر، وساهمت في بلورة سياسة نحو إيران التي أصبحت، وفق إدراكات النظام، مصدرا للتهديد السياسي أولا: سواء من ناحية رمزية النظام الإيراني ومشروعه الإسلامي، أو من ناحية التصدي الإيراني لمشروع السلام العربي مع إسرائيل، ومصدرا للتهديد الأمني من ناحية ثانية، ثم قوة مناهضة لحليف مصر الدولي (الولايات المتحدة).

هذا الإدراك المصري كان محصلة تطورات مصرية داخلية وإقليمية مهمة، أبرزها التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في مصر على مدى الأعوام الثلاثين الماضية التي أدت إلى صعود قوى سياسية بعينها إلى صدارة السلطة والقرار السياسي في مصر وفي مقدماتها رجال الأعمال مع تهميش القوى ذات التوجهات القومية واليسارية ومحاربة التيارات الإسلامية.

ومن ثم أصبح النظام أكثر تهيؤا للتحالف مع أميركا والتقارب مع إسرائيل على حساب مسؤولياته التاريخية في قيادة النظام العربي وتحمل مسؤولية تأسيس مشروع نهضوي عربي بإمكانه أن يجعل العرب قوة إقليمية كبرى، قادرين على التفاعل والتأثير في إدارة النظام الإقليمي.

ولقد ساهمت التطورات الإقليمية بدور بارز في محاصرة الدور المصري القومي وتفكيك النظام العربي كنتيجة مباشرة لغياب الدور القيادي المصري وانفراط الإجماع العربي حول القضية الفلسطينية كقضية عربية مركزية، وهرولة أطراف عربية

عديدة للتطبيع مع إسرائيل، خاصة بعد حرب تحرير الكويت ومشاركة هذه الأطراف في تفاعلات ما عرف بـ"مؤتمر مدريد للسلام عام 1991".

ابتعاد النظام المصري عن هذا الدور القيادي للنظام العربي بسبب كل هذه الأمور جعله يتعامل مع إيران من منظور المصالح الضيقة للنظام في مصر وتحالفاته وقضاياها الأساسية: التحالف مع أميركا للحصول على الدعم الاقتصادي، والسلام مع إسرائيل لتأمين مصر من أي انجرار نحو حرب جديدة، والأمن الداخلي للنظام ضد كل القوى الطامحة في الوصول إلى السلطة خاصة التيارات الإسلامية بعد نجاح نظام الرئيس أنور السادات في تصفية وإضعاف التيارين الناصري واليساري.

"لو أن النظام المصري تعامل مع إيران من منظور كونه قيادة قومية لأمكنه الوعي بقواعد معادلة أخرى جديدة تفرض عليه أن يتعامل مع إيران كقوة حليفة في ظل معادلات توازن القوى الإقليمية خاصة بعد بروز الدورين الإيراني والتركي في السنوات الأخيرة، والوجود القوي للكيان الصهيوني"

ولو أن النظام المصري تعامل مع إيران من منظور كونه قيادة قومية لأمكنه الوعي بقواعد معادلة أخرى جديدة تفرض عليه أن يتعامل مع إيران كقوة حليفة في ظل معادلات توازن القوى الإقليمية خاصة بعد بروز الدورين الإيراني والتركي في السنوات الأخيرة، والوجود القوي للكيان الصهيوني وتشتت القوة العربية بين العديد من الدول العربية المتنافسة في ظل غياب المشروع القومي الموحد للأمة العربية وغياب القيادة القومية.

لذلك فإن التفكير في المستقبل يجب أن يأخذ في اعتباره أمرين،

أولهما:

يتعلق بفرض حدوث تغيير في قيادة النظام في مصر ابتداء من خريف عام 2011 مع إجراء الانتخابات الرئاسية الجديدة، وسواء كان التوريث السياسي هو الحل وصعود

جمال مبارك إلى الرئاسة، أو وجود بديل آخر، فإن تغييرا ما سوف يحدث حتما على التوجهات الإستراتيجية المصرية خاصة توجهات السياسة الإقليمية.

ثانيهما:

أن الأوضاع تتطور في الإقليم خاصة التقارب الإيراني التركي، وصعود الدورين التركي والإيراني إقليميا خاصة في قضايا عربية صميمة، وتعرض النظام العربي لهزات قوية بسبب عجزه عن القيام بمسؤولياته، ثم وجود فرص قوية لفشل الرهان على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة التي جرى فرضها على الفلسطينيين والعرب أميركيا، ما يضع مصر أمام مسؤوليات كبرى باتجاه التخلي عن سياسة الهروب من مسؤوليات قيادة النظام العربي، وفي ظل وجود هذه الفرضية أي فرضية عودة مصر إلى تحمل مسؤوليات قيادة النظام العربي وتفعيله فإن عهدا جديدا يجب أن يبدأ مع إيران أولا ومع مجمل القوى الإقليمية في الشرق الأوسط.

فأنماط التفاعلات الإقليمية الراهنة تكشف عن أربعة قوى إقليمية رئيسية تتصارع بدرجة أو بأخرى حول الهيمنة الإقليمية، هذه القوى هي إيران وإسرائيل وتركيا والعرب، مع الوجود القوي والمكثف للولايات المتحدة مع القوة الإسرائيلية.

نستطيع أن نؤرخ لهذا النوع من التفاعلات بإعلان إسرائيل نفسها قوة نووية عسكرية على لسان رئيس وزرائها إيهود أولمرت، وهو الإعلان الذي تزامن مع إعلان إيران رفضها القوي والصريح لقرار مجلس الأمن رقم 1737 الداعي إلى فرض عقوبات ضد إيران ودعوتها للغرب على لسان رئيسها محمود أحمدي نجاد إلى التسليم بواقع أن إيران "دولة نووية".

وبالسعي الأميركي المتصاعد هذه الأيام لفرض إسرائيل دولة أمر واقع نووية على حساب دعوة حظر الانتشار النووي، وهكذا يمكن القول إن الصراع حول الهيمنة الإقليمية أضحى الصراع الأكثر بروزا في تفاعلات النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وأن هذا الصراع يتركز بصفة أساسية بين كل من إسرائيل وإيران، كل منهما تسعى

إلى أن تكون القوة الإقليمية المسيطرة أو المهيمنة وعلى القوتين الآخرين (العرب وتركيا) تحديد مواقعهما ومواقفهما من هذين التطورين.

من هنا بالتحديد يكتسب السؤال عن مستقبل العلاقات المصرية الإيرانية، والعلاقات العربية الإيرانية أهميته، فهو لم يعد مجرد سؤال عن: هل العلاقات المصرية الإيرانية علاقات تعاونية أم صراعية؟ أم هي مزيج من التعاون والصراع؟ بل أضحى متركزا حول الدور المصري في أنماط الصراعات الإقليمية بشأن الهيمنة الإقليمية والسيطرة على الإقليم بين مشروع تقوده إسرائيل باسم الولايات المتحدة ومشروع آخر تقوده إيران يبدو ملتبسا وغامضا في ظل تعثر الدبلوماسية الإيرانية في أكثر من مجال احتكاك مع العرب سواء في العراق أو الخليج أو البرنامج النووي أو لبنان أو فلسطين.

في ظل هذا الغموض أو الالتباس الذي يحكم المشروع الإيراني الإقليمي هل هو مشروع تعاون أم هيمنة، هل هو مشروع تحرري أم مشروع مذهبي شيعي، يزداد تعقيد الخيارات المصرية والعربية، حيث إن الطرف العربي هو الأضعف بين القوى الإقليمية الكبرى الثلاث الأخرى. هذه القوى الثلاث، ودون استثناء، تحتل أراضي عربية، فإسرائيل اغتصبت فلسطين وتوسعت في احتلالها لتشمل الجولان وأجزاء من جنوب لبنان وسبق أن احتلت شبه جزيرة سيناء ولم تتوقف أطماعها في سيناء حتى الآن، وتركيا احتلت لواء الإسكندرونة وضمتها فعلا إلى أراضيها، ولها أطماع توسعية في شمال العراق (الموصل وكركوك)، وإيران احتلت وضمت إقليم عربستان (الأحواز) العربي إلى أراضيها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، واحتلت عام 1971 ثلاث جزر عربية تابعة لدولة الإمارات (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) ولها أطماع تاريخية في البحرين، ولها مشروع سياسي في العراق يتعارض مع وحدة واستقلال العراق والحفاظ على عروبه.

في ظل هذه الحثيثة، أي كون الطرف العربي هو الأضعف في معادلة توازن القوى الإقليمية، فإن خيارات العرب تبدو صعبة، لكنها غير مستحيلة في تفاعلات "مستطيل صراعات الهيمنة" الذي يفرض نفسه بقوة الآن على المنطقة.

والآن نحن نشهد نموذجا جديدا على مستوى نظام الشرق الأوسط، حيث تنازع الهيمنة بين كل من إسرائيل وإيران، وحيث تبدو تركيا أكثر ميلا لاعتبارات كثيرة، للقيام بدور "الموازن الإقليمي". أما العرب فهم مهددون بالتهميش، مع استمرار انقساماتهم حول المصالح والأولويات، وحول الدور والمكانة داخل النظام الإقليمي. مصر وكل العرب الآن أمام واقع إقليمي جديد يتشكل على قواعد التمحور حول صراعات الهيمنة بين إسرائيل وإيران. والعرب أمامهم ثلاثة خيارات:

1. إما الانحياز إلى إسرائيل
2. وإما الانحياز إلى إيران.
3. وإما الظهور قوة إقليمية منافسة قادرة على المساومة، وإن لم يستطيعوا فيجب أن يكونوا قادرين على "الموازنة" للحفاظ أولا على مصالحها وعلى استقرار النظام ثانيا.

في الحالتين الأولى والثانية سيكون العرب طرفا تابعا، بما يعني تهديد مصالحهم، أما في الحالة الثالثة فسيكونون طرفا فاعلا قادرا على المشاركة في قيادة النظام. المشكلة هنا أن المسألة ليست مسألة اختيارات مجردة ولكنها توازن قوى، والعرب الآن خارج سباق توازن القوى، لذلك فإن المعضلة العربية الراهنة ليست فقط الإجابة على سؤال ماذا يجب أن تكون عليه العلاقات العربية الإيرانية: تعاون تنافس صراع، بل كيف يمكن أن يكون العرب قوة فاعلة في إدارة النظام الإقليمي، عندها سيكون الخيار العربي الاستراتيجي حتما هو مثلث النهوض الحضاري الإسلامي من منظور المصالح العربية الإستراتيجية العليا، وليس مثلث علاقات التبعية للمشروع الأميركي الإسرائيلي الذي تلوح معالمه الآن فيما أخذ يعرف بـ "محور الاعتدال" الذي

يضم دول مجلس التعاون الخليجي الست إضافة إلى مصر والأردن، في مواجهة ما يسمى بـ "محور الشر" الذي يضم إيران وسوريا وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين (حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي)، وهو التقسيم الذي تريده واشنطن وتؤسس له بدعوة الشرق الأوسط الجديد الذي قالت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إنه "سيولد من رحم الحرب الإسرائيلية اللبنانية".

هذا الشرق الأوسط الجديد يقوم على ثلاثة مرتكزات هي:

1. أن يتوارى الصراع العربي الإسرائيلي ويتوقف عن كونه محددًا لأنماط التفاعلات الإقليمية، خاصة العلاقات العربية الإسرائيلية.

2. أن يحل الصراع العربي الإيراني محل الصراع العربي الإسرائيلي، أي أن تصبح إيران هي العدو البديل لإسرائيل بالنسبة للعرب.

3. أن يكون الصراع الطائفي العرقي المذهبي أداة تفعيل الصراع العربي الإيراني. ضمن هذه المرتكزات تتأكد أهمية الحسم للخيارات العربية في العلاقات مع إيران، وهي عملية يجب أن تكون نتيجة لحسم الخيار العربي الأهم: العرب قوة إقليمية فاعلة، أم قوة هامشية في إقليم تتركز فيه مصالحهم وأهدافهم العليا، خاصة الأهداف التي تشكل المشروع النهضوي العربي، المتمثلة في:

- الوحدة الوطنية والقومية في مواجهة التقسيم والتشردم والتجزئة من ناحية، وفي مواجهة الاستيعاب في نظم إقليمية أوسع تقضي على الهوية القومية وتضع نهاية درامية لظهور مشروع عربي للنهضة والتقدم من ناحية أخرى.
- الاستقلال الوطني والقومي في مواجهة التبعية للخارج ومحاولات السيطرة والهيمنة وتوسيع مناطق النفوذ الإقليمية والدولية.
- الديمقراطية في مواجهة الاستبداد والتسلط.
- التنمية المستدامة والمستقلة في مواجهة التخلف والتبعية للخارج.
- العدل في مواجهة الظلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

• التجدد الحضاري في مواجهة الجمود والتحجر وتخلف الوعي النهضوي.

هذه الأهداف والمصالح تواجه الآن نوعين من التحديات: الأول، هو عجز النظام العربي والدول العربية عن تعظيمها وتطويرها وإثرائها والدفاع عنها. والثاني هو تصادمها مع أطماع وطموحات القوى الإقليمية والدولية التي تسعى إلى الهيمنة والسيطرة ومد النفوذ، وليس هناك من سبيل أمام العرب إلا بالعودة إلى امتلاك الدور والمكانة ثم المشاركة قوة فاعلة في قيادة النظام الإقليمي وفق أنماط من التحالفات والتفاعلات تفرضها مواقف القوى الإقليمية من المصالح والأهداف العربية، عندها سوف يتأكد أن محور العرب-إيران-تركيا هو الخيار الاستراتيجي لمواجهة تحديات مستطيل الصراع حول الهيمنة، والبداية في هذا كله يجب أن تكون مصرية، وهذا هو رهان المستقبل.





<https://youtu.be/ktlDrFQV-wo>



<https://youtu.be/DciaWOGIBqQ>



<https://youtu.be/CGhmxyIqVEs>



<https://youtu.be/NthrWsw4XIM>



<https://youtu.be/ub6R3H4LrcU>

6. العلاقات المصرية الأميركية: كيف يصحح الحل ويدقق التوازن؟²⁰

العلاقات المصرية الأميركية انطوت منذ البداية على خلل لا يمكن دون علاجه إحداث

توازن (الفرنسية-أرشيف)

منار الشوربجي

بعد سنوات ثمان من التدهور غير المسبوق أثناء فترة حكم بوش، شهدت العلاقات المصرية الأميركية تحسنا ملحوظا منذ تولي أوباما الرئاسة. لكن ذلك التحسن الذي يقاس بالمقارنة بسنوات



سابقة لا يعني بالضرورة أن تلك العلاقات جيدة أو تحقق المصلحة المصرية؛ فالعلاقات المصرية الأميركية انطوت منذ البداية على خلل جوهري لا يمكن دون علاجه إحداث توازن في تلك العلاقة يحقق مصالح البلدين ويرعى المصالح الحيوية المصرية على وجه التحديد.

أولا: العلاقات الاقتصادية

ثانيا: العلاقات العسكرية

ثالثا: العلاقات السياسية

فالعلاقات المصرية الأميركية شهدت تحولا نوعيا بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في 1979. وقد صارت تلك المعاهدة هي نقطة البدء لفهم العلاقة الحالية بين مصر وأميركا، والتي صار يطلق عليها أوصاف من نوع العلاقات "الخاصة" والاستراتيجية²⁰.. إلخ.

²⁰ https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_6085.html

ولعل السمة الأهم التي اتسمت بها العلاقات المصرية الأميركية منذ ذلك التاريخ وحتى الآن هي أنها لم تكن أبدا علاقة ثنائية وإنما ظلت منذ اللحظة الأولى وحتى الآن علاقة ثلاثية؛ فإسرائيل طرف رئيسي في تلك العلاقة، لا يغيب عنها أبدا.

معنى ذلك أن العلاقة المصرية الأميركية لم تكن في أي وقت علاقة ثنائية بين دولتين كل المطلوب من كل منهما هو فهم المصالح المشتركة والعمل على تنميتها وصيانتها بشكل ثنائي أحيانا وفردى أحيانا أخرى عبر مراعاة الطرف الآخر؛ فلأن هناك طرفا ثالثا، فقد كان يتعين رعاية مصالحه هو الآخر. ولأن أميركا هي التي لها في الحقيقة علاقة "خاصة" و "استراتيجية" مع إسرائيل، فقد صار على مصر في علاقتها بأميركا أن تراعي ليس فقط المصالح الأميركية وإنما كان عليها كجزء محوري في بناء العلاقة مع أميركا أن ترعى أيضا مصالح إسرائيل، صاحبة المصلحة الأولى في تهميش دور مصر أو على الأقل تحييدها في المنطقة.

العلاقات المصرية الأميركية انطوت منذ البداية على خلل جوهري لا يمكن دون علاجه إحداث توازن في تلك العلاقة يحقق مصالح البلدين ويرعى المصالح الحيوية المصرية على وجه التحديد، هذا الخلل يكمن في دخول إسرائيل كطرف ثالث محدد لهذه العلاقة .

ومن هنا، فإنه مهما قيل عن تحسن العلاقات المصرية الأميركية في لحظة من اللحظات، فإن تلك العلاقات انطوت على تناقض داخلي دائم. فبينما يُفترض نظريا أن يكون من مصلحة أميركا ألا تكون مصر ضعيفة حتى تستفيد أميركا من دورها ونفوذها الإقليمي، فإن وجود طرف ثالث - هو إسرائيل - كان معناه في أحيان كثيرة أن تكون المصلحة هي تحجيم دور مصر وليس العكس. وهو ما يؤدي بالضرورة إلى الإضرار بمصالح مصر بل وأحيانا بمصالح أميركا نفسها كما بدأت الأخيرة تدرك مؤخرا.

وكما سوف يتضح من هذه الدراسة فإن كل مسارات العلاقات المصرية الأميركية لم تكن أبدا ملك الطرفين الأميركي والمصري فقط، وإنما ظلت دوما رهنا لرغبات إسرائيل ومصالحها، بل صارت إسرائيل قادرة على توتير علاقة أميركا بمصر أو تقويتها حسب مصلحتها في كل فترة زمنية. بعبارة أخرى، فإن تحسن العلاقة مع أميركا ليس في الحقيقة في يد مصر وأميركا وإنما في يد مصر من جانب وأميركا وإسرائيل معا من الجانب الآخر.

وسوف تنقسم هذه الدراسة إلى أجزاء ثلاثة تتناول الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والسياسية للعلاقات المصرية الأميركية، وتنتهي بخاتمة تشرح نتائج الدراسة.

أولا: العلاقات الاقتصادية

دشنت معاهدة كامب ديفيد ما صار يُعرَف "بالدعم الأميركي المالي للسلام"، وهو ما تمثل في معونات اقتصادية وعسكرية للطرفين الموقعين على الاتفاق. وقتها صدر في 1979 قانون الاعتمادات المالية الأميركي الذي وضع الأسس التي يتم بناء عليها تقديم تلك المساعدات لمصر وإسرائيل. ومنذ اللحظة الأولى ومن خلال هذا القانون -وكما ظل الحال لعقود طويلة لاحقة- كان حجم المعونات الأميركية المقدمة لإسرائيل أعلى من تلك المقدمة لمصر بنسبة 2:3 وبموجب ذلك، فقد ظل حجم المعونة الاقتصادية السنوية المقدمة لمصر حوالي 850 مليون دولار، وذلك منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد وحتى عام 1998؛ ففي ذلك العام، وقعت إسرائيل مع الولايات المتحدة اتفاقا يقضي بالعمل بشكل تدريجي على تخفيض المعونة الاقتصادية لإسرائيل في غضون عشر سنوات حتى تنتهي تماما، وذلك بالتزامن مع زيادة المعونة العسكرية بشكل تدريجي أيضا خلال المدة نفسها.

ولأن المعونات المقدمة لمصر كان قد تم ربطها منذ اللحظة الأولى بالمعونات لإسرائيل، بل كان هناك حرص شديد على الاحتفاظ بنسبة 2:3 آنفة الذكر؛ فقد تم البدء منذ عام 1998 أيضا في تخفيض المعونة الاقتصادية لمصر على نحو تدريجي

هي الأخرى، بينما لم تحصل مصر على زيادة في معونتها العسكرية كما حدث مع إسرائيل. بعبارة أخرى، اتفقت أميركا مع إسرائيل بناء على مطلب إسرائيلي على تخفيض المعونة الاقتصادية وزيادة المعونة العسكرية تدريجيا خلال مدة عشر سنوات فتم بالتبعية تخفيض المعونة الاقتصادية لمصر لتظل النسبة 2:3، بينما لم تتم زيادة المعونة العسكرية لمصر للاحتفاظ بالنسبة نفسها!

وقد ظلت المعونة الاقتصادية لمصر تنخفض بواقع 40 مليون دولار كل عام إلى أن وصلت إلى 411 مليون دولار في العام المالي 2008. لكن إدارة بوش قامت بتخفيض المعونة 200 مليون إضافية دون إبداء الأسباب؛ فهي حين تقدمت كأي إدارة بطلب الاعتمادات المالية للكونجرس للعام المالي 2009، طلبت فيه لمصر معونة اقتصادية مقدارها 250 مليون دولار وهو ما وافق عليه الكونجرس. وقد طلبت إدارة أوباما للعام المالي 2010 حجم المعونات الاقتصادية نفسه أي 250 مليون دولار.

ونظرا للتخفيض التدريجي للمعونة الاقتصادية فضلا عن أن 50 مليون دولارا كان يتم استقطاعها من تلك المعونة في عهد بوش لتوجه مباشرة لمنظمات المجتمع المدني المصري، فقد سعت الحكومة المصرية لإحداث تحول في العلاقة الاقتصادية مع أميركا على محورين: الأول: هو تحويل المعونة إلى صندوق وقفي، والثاني: هو تحويل العلاقة الاقتصادية من علاقة معونة إلى التركيز الأكبر على التجارة والاستثمار. أما فيما يتعلق بالمعونة، فقد طالبت مصر بإنشاء صندوق تشارك فيه الولايات المتحدة بمبلغ ما، على أن تضع الحكومة المصرية في ذلك الصندوق مبلغا مماثلا ويتم استخدام أموال الصندوق في تمويل مشروعات تنموية مشتركة. وتحويل المعونة إلى صندوق وقفي في صالح الجانب المصري بلا شك لأنه من ناحية يعطي للعلاقة الاقتصادية شكلا مختلفا، ومن ناحية أخرى يخلص مصر من مشروطية المعونات، ويعفيها من خوض عملية الاعتمادات السنوية والتي يتم خلالها إعادة فحص العلاقة مع مصر في الكونجرس قبل الموافقة على تخصيص المبالغ

المقترحة. إلا أن المطلب المصري قوبل بالرفض من جانب الكونجرس وإدارة بوش. لكن تحولاً محدوداً حدث مؤخراً حين ضم مشروع قانون اعتمادات العام المالي 2010 في مجلس الشيوخ فقرة تقضي بإنشاء مثل ذلك الصندوق، وإن لم يتم الموافقة على ذلك في نهاية الأمر.

أما على مستوى التجارة والاستثمار، فقد سعت مصر لعقد اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وقد تم فعلاً في عام 1999 توقيع اتفاق إطارى للتجارة والاستثمار (Trade and Investment Framework Agreement (TIFA) كخطوة أولى. إلا أن التوتر في العلاقات المصرية الأميركية في عهد بوش حال دون توقيع ذلك الاتفاق الذي وقّعت أميركا على مثله مع الأردن والبحرين والمغرب (وهي كانت قد وقعتته مع إسرائيل فيما سبق بطبيعة الحال). ورغم تحسن العلاقات في عهد أوباما إلا أن سيطرة الحزب الديمقراطي على الرئاسة والكونجرس تجعل من الصعوبة بمكان التوصل لمثل ذلك الاتفاق. فمن ناحية يظل الديمقراطيون هم الأكثر تحفظاً إزاء اتفاقات التجارة الحرة عموماً، ومن ناحية أخرى، فإن الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الولايات المتحدة من شأنها أن تدفع نحو المزيد من تشدد الديمقراطيين إزاء مثل تلك الاتفاقات. أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأميركية في مصر فقد بلغت وفق آخر التقديرات حوالي 7,5 مليار دولار أغلبها في مجال البترول والغاز.

والحقيقة أن أميركا هي الشريك التجاري الأول - كدولة - لمصر بينما تأتي مصر في المرتبة الثانية والخمسين بين شركاء أميركا التجاريين. لكن لأن أميركا هي الشريك التجاري الأول لمصر، بما يعني حاجة المصدّرين المصريين للسوق الأميركية فقد نجحت الولايات المتحدة في أن تفتح الباب لإسرائيل للتطبيع مع الصناعة المصرية عبر ما صار يُعرَف باتفاقية الكويز.

ففي عام 1996، كان الكونجرس قد أنشأ ما يُسمّى بالمناطق الصناعية المؤهلة (Qualified Industrial Zones (QIZ)، وجوهر الفكرة هو تشجيع التعاون بين الدول العربية

وإسرائيل عبر منح البضائع التي تُنتج في تلك المناطق الصناعية المنشأة في دول عربية إعفاء جمركيا لدى دخولها السوق الأميركية، بشرط أن يدخل في صناعاتها مكونات إسرائيلية. وبناء على ذلك عقدت مصر مع إسرائيل في 2004 اتفاقا لإنشاء تلك المناطق في مصر، ليتم التعامل مع منتجاتها وفق قرار الكونجرس وفي إطار اتفاقية التجارة الحرة الأميركية الإسرائيلية. بعبارة أخرى، فإن مصر التي لم توقع اتفاقا للتجارة الحرة مع أميركا صارت بضائعها تدخل السوق الأميركية وفق اتفاق التجارة الحرة بين إسرائيل وأميركا وبشرط وجود مكونات إسرائيل في المنتج المصدّر. وقد تم التوسع في إنشاء تلك المناطق في عام 2007، ثم مرة أخرى عام 2009 بموجب اتفاق عقده مصر مع الولايات المتحدة الأميركية عُرف باسم "الخطة المصرية الأميركية للشراكة الإستراتيجية". أما البضائع التي تنتج في تلك المناطق الصناعية في مصر فهي في غالبيتها العظمى من المنسوجات وهي تصدر لأميركا معفاة من الجمارك بشرط أن يضم إنتاجها مدخلات إسرائيلية بنسبة 10.5%، بينما ينص اتفاق الكويز الأردني على مدخل إسرائيلي بنسبة 8% فقط.

والحقيقة أن قطاع المنسوجات المصري قد وجد نفسه محاصرا قبل إبرام تلك الاتفاقية حتى إن المصدرين المصريين بعد أن عارضوا الاتفاق بشدة أول الأمر صاروا من أكثر المؤيدين له؛ فقد جاء الاتفاق في وقت كانت فيه تلك الصناعة تعاني من أزمة حقيقية في التصدير؛ فحتى عام 2005، كان المصدرون المصريون يستفيدون من نظام الحصص الدولي الذي كان قد استثنى صناعة النسيج والملابس العالمية من تحرير التجارة وفق الجات. وذلك لأن تلك الحصص المفروضة على عمالقة الصناعة كالهند والصين كانت تحمي بدرجة معقولة نصيب مصر وغيرها من الدول في الأسواق. لكن إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 ثم توقيع اتفاق المنسوجات والملابس في العام نفسه والذي كان يقضي بالتخلص التدريجي من نظام الحصص في غضون عشر سنوات (حتى انتهى العمل به فعلا في 2005) قد فتح الباب واسعا

للمنافسة الشرسة. وفضلا عن ذلك، فإن الولايات المتحدة كانت قد أصدرت في عام 2000 قانون النمو والفرص لأفريقيا، المعروف اختصارا باسم أجوا AGOA، وهو القانون الذي أعطت بمقتضاه معاملة تفضيلية في الدخول للسوق الأميركية للكثير من الدول الأفريقية المنتجة للمنسوجات. ولأن مصر لم تنجح في توقيع اتفاق للتجارة الحرة مع أميركا من ناحية فضلا عن أن السوق الأميركية ظلت هي سوق التصدير رقم واحد بالنسبة للمنسوجات والملابس المصرية من ناحية أخرى، فإن المصدرين المصريين الذين كانت صناعتهم في وضع مأزوم أصلا وجدوا في الكويز-بعد أن عارضوها في البداية- الوسيلة المتاحة للبقاء في المنافسة فقبلوها بل دافعوا عنها بمنطق براجماتي. ومن الواضح أن العلاقة الثلاثية استُخدمت هنا بذكاء. فما تحصل عليه إسرائيل تجاريا واقتصاديا من وراء ذلك التعاون لا يمثل عائدا كبيرا؛ فالمصلحة الحقيقية لم تكن العائد الاقتصادي وانما كانت التطبيع الإسرائيلي مع قطاع من أهم قطاعات الصناعة المصرية.

ثانيا: العلاقات العسكرية

بعد كامب ديفيد مباشرة وقَّعت الولايات المتحدة الأميركية مذكرتي تفاهم منفصلتين مع كل من مصر وإسرائيل. وفي المذكرة الإسرائيلية تعهدت الولايات المتحدة بأن "تأخذ في اعتبارها وتستجيب لمتطلبات المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل" أما في المذكرة التي وقعتها مع مصر فقد كانت مختلفة من حيث نوع التعهدات ومداه؛ فهي نصت على أن الولايات المتحدة "مستعدة للدخول في علاقة أمنية موسعة مع مصر فيما يتعلق ببيع المعدات والخدمات العسكرية، وتمويل جزء من تلك المبيعات على الأقل". ثم بدأت مصر بموجب قانون اعتمادات 1979 الذي سبقت الإشارة إليه في تلقي معونة عسكرية سنوية مقدارها 1,3 مليار دولار تنقسم إلى أنواع ثلاثة، هي: بيع الأسلحة، وتطوير أسلحة موجودة، وعقود صيانة وخدمات.

ظلت الولايات المتحدة تنظر للمعونة العسكرية لمصر باعتبارها ذات أهمية خاصة للمصالح الأميركية؛ فتلك المعونة هي المرتكز الذي يقوم عليه التعاون العسكري المباشر بين البلدين.

وقد ظلت الولايات المتحدة تنظر للمعونة العسكرية لمصر باعتبارها ذات أهمية خاصة للمصالح الأميركية؛ فتلك المعونة هي المرتكز الذي يقوم عليه التعاون العسكري المباشر بين البلدين. وتحصل الولايات المتحدة على عوائد مباشرة من ذلك التعاون؛ فالبحرية الأميركية تتلقى معاملة استثنائية عند مرور سفنها الحربية في قناة السويس حيث تُعطى الأولوية في المرور الذي قد يستغرق دون ذلك أسابيع طويلة كما هو الحال مع السفن الحربية لدول أخرى. كما تمنح مصر للولايات المتحدة حقوق المرور الجوي أيضا. هذا كله إلى جانب العائد المادي الضخم من وراء المعونة؛ إذ يتحتم على مصر أن تحصل على المعدات العسكرية والخدمات والتدريب والصيانة من الولايات المتحدة نفسها.

ورغم كل ذلك، فإن تلك المعونة العسكرية التي تجد فيها الولايات المتحدة مصلحة مباشرة لها قد تأثرت بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة بموجب توتر العلاقات المصرية الأميركية وهو التوتر الذي لعبت فيه إسرائيل الدور المحوري في صنعه. بل كان توترا ناجما عن عدم رضا إسرائيل عن الأداء المصري كما سوف يتضح حالا. فرغم كل ما يقال عن دور مسألة الديمقراطية كمصدر للتوتر في العلاقات المصرية في عهد بوش إلا أن السبب الرئيسي لذلك التوتر كان الدور الذي تلعبه إسرائيل في واشنطن بخصوص موضوع الأنفاق منذ أن رحلت إسرائيل عن غزة في 2005.

والأنفاق التي تربط بين مصر وقطاع غزة ليست ظاهرة جديدة؛ فهي موجودة منذ عقود طويلة. بل كانت إسرائيل على علم بوجودها منذ البداية. إلا أنها لم تبدأ في اعتبارها خطرا عليها إلا منذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى في 1987. ولم تبدأ فعليا في تركيز جهودها على القضاء عليها إلا منذ الانتفاضة الثانية (2000-2005) معتبرة أنها

أسهمت في المعركة ضد إسرائيل. غير أن تعامل إسرائيل مع تلك الأنفاق كان عسكريا بالدرجة الأولى؛ فعلى سبيل المثال، كان أحد أهم أهداف عملية قوس قزح الإسرائيلية في 2004 هو القضاء على أكبر كم ممكن من تلك الأنفاق. ولطالما استخدمت إسرائيل البلدوزرات لهدم المباني والبيوت التي كانت تشك في أن الأنفاق تمر تحتها.

ثم انسحبت إسرائيل أحاديا من غزة، وهو الانسحاب الذي كان هدفه كما قال الإسرائيليون أنفسهم الحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية . وقتها وقعت إسرائيل مذكرتي تفاهم إحداهما مع مصر والأخرى مع السلطة الوطنية والاتحاد الأوروبي. أما المذكرة الأولى التي وقعتها مع مصر، فقد تمت بوساطة أميركية عام 2005 وحددت بشكل تفصيلي عدد الجنود المصريين على الحدود مع غزة وطبيعتهم بل ونوع الأسلحة والمعدات التي يستخدمونها. فقد نص الاتفاق على أن يتواجد على طول الحدود مع غزة 750 جنديا فقط من حرس الحدود المصري، ويستخدمون أسلحة خفيفة وسيارات الجيب بينما تم حظر المدرعات.

أما الاتفاق الثاني فهو ما سُمي باتفاق العبور والحركة، وبمقتضاه ظل لإسرائيل رغم عدم وجودها ماديًا على الحدود الحق في مراقبة ما يجري فيها عبر دوائر تليفزيونية مغلقة. بل واحتفظت إسرائيل بحقها في فتح وإغلاق معبر رفح وفق منظورها الأمني.

غير أن فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية عام 2006 وما تلاه من قطع المعونات الدولية عن القطاع أدى إلى تصاعد أهمية الأنفاق كشريان حياة لغزة مما زاد من إصرار إسرائيل على الدفع بمصر لاتخاذ خطوات ناجزة بشأن تلك الأنفاق. وقد ازدادت الضغوط الإسرائيلية بعد انفراد حماس بغزة والسلطة الفلسطينية بالضفة وما تلاه من حصار كامل لغزة.

وقد قامت إسرائيل بشن حملة شرسة على مصر داخل الولايات المتحدة الأميركية وخصوصا في الكونجرس وصلت لذروتها في عامي 2006 و2007. والجدير بالذكر أن تلك الحملة تختلف عن الكثير من الحملات المماثلة التي تجري في واشنطن؛ ففي هذه الحملة لم يكن الأمر متروكا للوبي إسرائيل وحده ليتولى المهمة؛ فقد دخلت إسرائيل بنفسها طرفا مباشرا وبشكل صريح للغاية. فعلى سبيل المثال صرح مدير الشين بيت (جهاز الأمن العام) في 2006 بأن مصر تعرف جيدا المهربين ولا تقوم بالقبض عليهم، وأن إسرائيل قدمت لها معلومات استخباراتية تفصيلية لكن مصر لم تستخدمها. وقد كتب عضو الكنيست الإسرائيلي السابق يوفال ستانيز بنفسه لأعضاء الكونجرس يطالبهم بتجميد المعونة العسكرية لمصر.

ثم حدث تحول في الاتهامات التي كانت توجه لمصر؛ فبعد أن كانت اتهامات بالعجز عن السيطرة على حدودها مع غزة صار الاتهام أن مصر تغض الطرف عما يحدث عمدا، وأن استمرار ما يجري في الأنفاق هو سياسة مصرية عمدية. وهو ما قاله صراحة وزير الأمن العام الإسرائيلي وقتها.

وفي التوقيت نفسه نشرت صحيفة النيويورك تايمز الأميركية تحقيقا قالت فيه: إن مسئولين إسرائيليين قدموا لنظرائهم الأميركيين شرائط فيديو "ثبتت تواطؤ حرس الحدود المصري مع الفلسطينيين". وقد تلا ذلك تصريحات فجة لوزيرة الخارجية الإسرائيلية وقتها تسيبي ليفني قالتها ضمن شهادة لها في الكنيست الإسرائيلي قالت فيها: إن "فشل مصر في تأمين حدودها مع غزة بالغ السوء ويمثل إشكالية، ويضر بالقدرة على التقدم في عملية السلام". وهو التصريح الذي وصفه الرئيس مبارك بأنه تخطٍ "للخطوط الحمراء".

وقد كان لكل تلك الحملة الإسرائيلية أثرها الواضح في واشنطن خصوصا في الكونجرس الذي ظل يشهد منذ 2004 دعوات مستمرة ومتصاعدة لتخفيض المعونة العسكرية لمصر؛ ففي عام 2004 بدأ الأمر على استحياء قليلا فقد كان هناك مقترح

بتخفيض يصل إلى 570 مليون دولار من المعونة العسكرية مع زيادة في المعونة الاقتصادية. وفي 2005 كان المقترح يصل بالتخفيض في المعونة العسكرية إلى 750 مليون دون اقتراح زيادة للمعونة الاقتصادية. أما في 2006 كان التصعيد واضحا فقد استهدفت المقترحات تخفيض المعونتين الاقتصادية والعسكرية معا، بينما كان الاقتراح في 2007 يقضى بتخفيض المعونة العسكرية على مدى ثلاثة أعوام متتالية، وإلغاء جزء ضخم من المعونة الاقتصادية تماما.

المشكلة ليست في العلاقة مع أميركا في ذاتها ولا هي في الضغوط الأميركية التي تستجيب لها مصر، وإنما مكمّن الخلل هو في رؤية مصر الحالية لذاتها ودورها، وتعريف النخبة الحاكمة القاصر لمصالح مصر وأمنها القومي ودورها الإقليمي. غير أن الكونجرس اتخذ قراره في عام 2007 بصور قانون الاعتمادات المالية للعام المالي 2008 والذي تم فيه النص على تعليق 100 مليون دولار من المعونة العسكرية حتى تتقدم وزيرة الخارجية للكونجرس بتقرير تشهد فيه أن مصر قد اتخذت خطوات جادة لوقف تهريب السلاح وتدمير الأنفاق. وهو القانون الذي دخل حيز التنفيذ حين وقّع عليه بوش في ديسمبر 2007.

وقد ثارت ثائرة الحكومة المصرية وقتها واتهمت إسرائيل علنا بأنها تقوض العلاقات الأميركية المصرية وتضر بالمصالح المصرية وهددت بالانتقام. لكن الواضح أن الاستجابة المصرية للمطالب الأميركية الإسرائيلية والبدء فعليا في اتخاذ الخطوات المطلوبة أدى في النهاية إلى كتابة كوندوليزا رايس في مارس 2008 لتقرير للكونجرس شهدت فيه بالتعاون المصري الجدي، وتم إلغاء مسألة تعليق المائة مليون دولار. فقد وصل لمصر في نهاية عام 2007 مساعد وزير الخارجية الأميركي ومعه نائب مساعد وزير الدفاع لدراسة الموقف على الأرض. وبعد أن زارا المنطقة قدما مجموعة من الاقتراحات للتعامل مع الموقف كان أولها: ضرورة توفير معدات وأجهزة عالية التقنية لمصر حتى تتمكن من مراقبة الحدود والكشف عن الأنفاق والتخلص منها.

وثانيها: حفر قناة على طول الحدود بين مصر وغزة فضلا عن جدار عازل يمتد بعمق كبير تحت الأرض حتى يتم خنق الأنفاق نهائيا. وقد تلا تلك الزيارة زيارة لوفد من سلاح المهندسين الأميركي عاد لبلاده هو الآخر بتوصيات.

وبالفعل كانت الخطوة التالية هي الاتفاق بين مصر والولايات المتحدة على استقطاع 23 مليون دولار من المعونة العسكرية الأميركية لمصر لتشتري بها الأخيرة المعدات والأجهزة عالية التقنية المطلوبة للتعامل مع مسألة الأنفاق.

وقد تلا ذلك الإعلان في منتصف 2008 عن بدء تدريب الجيش الأميركي للقوات المصرية على استخدام المعدات والأدوات الجديدة التي اشترتها مصر، كما شرع سلاح المهندسين الأميركي في تركيب أجهزة عالية التقنية للبحث عن الأنفاق ومراقبتها على طول الحدود . وقد نُشر فيما بعد أن مصر حصلت على 50 مليون دولار إضافية من الولايات المتحدة من أجل تعزيز عمليات تأمين الحدود مع قطاع غزة.

ويبدو أن مصر بدأت أيضا في ذلك التوقيت نفسه في بناء الجدار الفولاذي بمساعدة سلاح المهندسين الأميركي، وهو الجدار الذي كان فكرة أميركية أصلا جاءت ضمن حزمة المقترحات الأميركية كما سبقت الإشارة.

ثالثا: العلاقات السياسية

تحسنت علاقة مصر الرسمية مع أميركا في عهد أوباما تحسنا ملحوظا بعد أن شهدت توترا شديدا في عهد سلفه. والتوتر بين مصر وأميركا لم يكن خافيا على أحد بل إنه عبّر عن نفسه وسط كاميرات الإعلام بشكل صارخ في شرم الشيخ حين انسحب بوش من القاعة لحظة إلقاء مبارك خطبته فما كان من مبارك إلا أن امتنع عن حضور كلمة بوش.

لكن بعد أن تولى أوباما الرئاسة زار مبارك أميركا لأول مرة بعد أن كان قد انقطع عن زيارتها خمس سنوات كاملة. كما تم استئناف الحوار الاستراتيجي بين البلدين وهو

الذي كان قد بدأ في عهد كلينتون في 1998 بهدف توسيع التعاون وحل الخلافات التي تنشأ في لقاءات على أعلى مستوى سياسي ودبلوماسي. ولأن العلاقات المصرية الأميركية بُنيت منذ البداية على أساس أن يكون جوهرها التعاون الأمني والعسكري والاستخباراتي-وهي الجوانب التي تهتم أميركا بالدرجة الأولى في علاقتها مع مصر- فقد اقتصر الجانب السياسي على الترخيم على ذلك البعد إذا جاز التعبير، عبر استثمار الموقف المصري الذي تجلّى في زيارة السادات للقدس ثم اتفاقات كامب ديفيد لإعادة تشكيل المنطقة ودفع الأطراف العربية المختلفة نحو القبول الواسع بتسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي. وهو دور كان يقوم بالضرورة على استخدام مصر لقوتها الناعمة ورصيدها الذي بُني عبر عقود طويلة في المنطقة.

وقد لعبت مصر فعلا دورا محوريا في إحداث تحول عميق في المنطقة أدى لقبول عربي تدريجي لمسألة التسوية، تجلّى في مدريد ثم أوسلو ثم المعاهدة الأردنية الإسرائيلية ووصل إلى ذروته في شكل المبادرة العربية عام 2002.

كما لعبت مصر دور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين من ناحية وبين الفلسطينيين وبعضهم البعض من ناحية أخرى. وقد كان لهذا الدور أهميته لدى أميركا وإسرائيل خصوصا مع صعود حماس التي لا علاقة بينها وبينهما باعتبارها منظمة "إرهابية" وفق القانون الأميركي والرؤية الإسرائيلية. غير أن انهيار مشروع التسوية السياسية أدى في الواقع إلى دفع مصر ثمنًا فادحًا. فقد أدى لانحسار النفوذ المصري الذي كان مخططا له أن تكون التسوية هي مصدره الوحيد تقريبا، فضلا عن انهيار مصداقية مصر والتشكك في حيادها خصوصا مع التوتر المتزايد في العلاقة بينها وبين حماس، الأمر الذي أدى في الحقيقة إلى استنفاد مصر أغلب رصيدها من القوة الناعمة في الإقليم بأكمله.

بعبارة أخرى، ظلت العلاقات المصرية الأميركية على المستوى السياسي تدور في إطار منظومة كامب ديفيد وحدها منذ توقيع الاتفاق وحتى عهد أوباما، وهو الإطار

الذي يمثل الفائدة الكبرى لأميركا التي تحتاج للدور المصري لإخماد الحرائق كلما تدهورت الأوضاع في المنطقة بعد كل عدوان إسرائيلي جديد. وتلك العلاقة لم تكن إذن بعيدة عن إسرائيل. بل لعل البعد السياسي في العلاقات المصرية الأميركية هو الأكثر وضوحا في تجسيده للعلاقة الثلاثية.

غير أن البعض رأى خصوصا في عهد بوش، أن تلك العلاقة تتناقض مع ارتفاع صوت دعم الديمقراطية في واشنطن خصوصا في عهد بوش الابن. وهو أمر ليس دقيقا إذا كنا نتحدث عن إدارة أيديولوجية كان يهيمن فكر المحافظين الجدد تحديدا على رؤاها؛ فتلك ليست المرة الأولى التي يستخدم فيها المحافظون الجدد قضية الديمقراطية ضد خصومهم في الخارج؛ فمنذ ظهور هذا التيار في نهاية الستينيات برزت تلك القضية إزاء الكتلة الشيوعية، وقد استخدم المحافظون الجدد موضوع الديمقراطية في الخارج وقتها بالطريقة نفسها التي استخدموه بها في عهد بوش أي كأداة لإحراج الخصوم سواء في الداخل أو الخارج ولتحقيق مصلحة أميركية.

فالمحافظون الجدد الذين عادوا الشيوعية بكل قوتهم واعتبروا الصراع معها صراع وجود يتحتم معه القضاء عليها قبل أن تقضي على الوجود الأميركي ذاته، قد استخدموا في إطار ذلك العداء مسألة غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الكتلة الشيوعية. وعارضوا بشدة مواقف نيكسون وفورد الجمهوريين بشأن أي وفاق مع الاتحاد السوفيتي.

لكن لعل موقف المحافظين الجدد من إدارة كارتر تحديدا كان بمثابة اللحظة الكاشفة التي عبّرت بجلاء عن زيف ما يدّعون بشأن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم؛ فكارتر الجنوبي الديمقراطي لم يكن ليبراليا بل شهدت بداية عهده الزيادة المطردة في الميزانية العسكرية التي عادة ما يروج المحافظون الجدد إلى أن الفضل فيها يعود إلى ريجان. كما أن فريق كارتر للسياسة الخارجية لم يكن أيضا ينتمي للتيار الليبرالي الأميركي. لكن مشكلة المحافظين الجدد مع كارتر الذين أيّدوه

في أول الأمر ثم انقلبوا عليه لاحقا كانت أنه تبّنى بشكل جاد الديمقراطية وحقوق الإنسان كأحد محددات السياسة الخارجية الأميركية وجعلها ذات أهمية في سياسته الخارجية، الأمر الذي كان يعني التخلي عن حكومات ديكتاتورية طالما دعمتها الولايات المتحدة. وبسبب ذلك، واجه كارتر انتقادات حادة من جانب المحافظين الجدد؛ ففي الوقت الذي استخدموا فيه الديمقراطية وحقوق الإنسان في عهدي نيكسون وفورد للهجوم على سياسات الوفاق التي اعتبروها "غير أخلاقية" لأنها تقبل التعامل مع نظم دكتاتورية تنتهك حقوق شعوبها، فقد وجدوا في سياسة كارتر إضعافا لأميركا في العالم؛ فقد أدت سياساته إلى إضعاف ديكتاتوريات يمينية حليفة لأميركا وهو ما لم يكن يريده المحافظون الجدد. ووقتها قدمت جين كيرك باتريك أحد أهم رموز المحافظين الجدد تعريفا فريدا فرّقت فيه بين النظم الشمولية والسلطوية، وقالت: إن على الولايات المتحدة أن تدعم النظم السلطوية المناهضة للشيوعية لأن تلك النظم أقدر من النظم الشيوعية على التحول نحو الديمقراطية! وقد كتب تشارلز كروزامر الذي ينتمي للجيل الأصغر من المحافظين الجدد ليؤكد على أن أميركا لم تفعل ما يستدعي الاعتذار حين أيدت نظام بينوشيه في شيلي وماركوس في الفلبين بل قال صراحة: إن على أميركا أن تفرق بين ما أسماه "بأنواع الشر"، فتؤجل الوقوف ضد نظم دكتاتورية بعينها إذا ما كان في بقائها مصلحة أميركية، وهي فكرة مماثلة إلى حد كبير للفكرة التي قدمتها جين كيرك باتريك في السبعينيات وإن كانت أكثر صراحة في صياغتها.

وكما يتضح من تلك المواقف، فإن قضية نشر الديمقراطية في العالم لا تدخل في خانة المطلق عند المحافظين الجدد؛ إذ يتم التعامل معها بنسبية واضحة تتعلق بالمصلحة الأميركية كما يرونها هم؛ ففي زمن الشيوعية، اقتضت المصلحة رفع شعار الديمقراطية ضد نظم كانت مناهضة، والقبول في الوقت ذاته بنظم لا تقل سلطوية لأنها تخدم المصلحة الأميركية في القضاء على الشيوعية. وبالمثل نفسه

في عهد بوش، الذي تبني فيه المحافظون الجدد رؤية للعالم فيها عدو عربي إسلامي لا يجوز في اعتقادهم مهادنته اتسم الأمر بالانتقائية من جديد.

وقد كان واضحا في أداء إدارة بوش أن الديمقراطية لم تكن تُستخدم ضد كل النظم العربية ولا تُستخدم ضد كل منها بالدرجة نفسها. فهي انتقت نظامًا بعينها في لحظة تاريخية بعينها مستخدمة أهم نقاط ضعفها أي غياب الديمقراطية بهدفين: أولهما: ابتزازها والضغط عليها لاتخاذ مواقف إقليمية لا علاقة لها بقضية الديمقراطية أصلا كما اتضح بجلاء أثناء معركة أنفاق غزة ضد مصر. أما الهدف الثاني فقد جاء في إطار فكرة الفوضى الخلاقة التي اخترعها المحافظون الجدد والتي كانت قائمة على هدف المحافظين الجدد الأساسي في المنطقة وهو إعادة رسم خريطتها بالكامل على نحو يجعلها خالية تماما من أي تحد للهيمنة الأميركية. وإعادة التشكيل هذه كان معناها أن أميركا تبني "واقعا" جديدا تماما؛ فالواقع القائم بكل تعقيداته لم يكن حتى يهمهم فهمه لأنهم بصدد تغييره. ومن هنا فإن الدمار الشامل لم يكن يثير قلقهم. فهو ليس إلا "مخاض ولادة" لا ينبغي التركيز عليه، فالآلامه أمر طبيعي في أية ولادة، وإنما ينبغي التركيز على "المولود الجديد" الذي تقوم أميركا بتشكيله بنفسها، وأهم مواصفاته أنه مولود مطيع تخلو جيناته تماما من أي روح للمقاومة -بمعناها الواسع- للهيمنة الأميركية بكافة صورها. وفي هذا السياق فإن الفوضى ليست بالضرورة مناهضة للمصالح الأميركية، لأنها تسمح للولايات المتحدة بإعادة تشكيل المنطقة من جديد. لذلك كان تغيير النظم واردا بشرط أساسي هو أن تنتقي أميركا بنفسها لشعوب المنطقة حكامهم الجدد عبر آليات تبدو "ديمقراطية". وقد انفصح أمر ذلك المعنى عندما وصل عبر انتخابات ديمقراطية في فلسطين طرف-حماس- لم تنتقه أميركا ولم تُردّه. والشيء نفسه عندما حصل الإخوان المسلمون على 88 مقعدا في انتخابات مجلس الشعب المصري. بعدها بلعت إدارة بوش بل وأعضاء الكونجرس ألسنتهم بعد أن كانوا قد ملأوا الدنيا ضجيجا بخصوص الديمقراطية.

لم يكن غياب الديمقراطية هو الذي أدى لتوتر العلاقات المصرية الأميركية، وإنما غيابها كان أحد الأسباب التي أضعفت مصر في علاقتها الثلاثية مع أميركا وإسرائيل. فغياب الديمقراطية جعل مصر أكثر انكشافا وضعفا في مواجهتها للضغوط التي تعرضت لها

لكن المهم في كل ذلك هو أن القضية -في الحقيقة- لم تكن أن غياب الديمقراطية أدى لتوتر العلاقات المصرية الأميركية، وإنما القضية المحورية هي أن غياب الديمقراطية كان أحد الأسباب التي أضعفت مصر في علاقتها الثلاثية مع أميركا وإسرائيل. فغيابها جعل مصر أكثر انكشافا وضعفا في مواجهتها للضغوط الشرسة التي تعرضت لها. فأية حكومة لا يمكنها أن تقيم علاقة مع دولة عظمى إلا إذا كان ظهرها محميا في الداخل بإجماع وطني حول المواقف التي تتخذها وهو ما يتطلب وجود وفاق وطني جامع لا يتأتى إلا في حالة انفتاح سياسي حقيقي. أما إذا كانت العلاقة بتلك القوة العظمى علاقة ثلاثية -كما هو الحال في العلاقة المصرية مع الولايات المتحدة- فإن الديمقراطية تصبح ليس مجرد مصدر قوة وإنما تتحول إلى مسألة تتعلق بالأمن القومي المصري ذاته.

الخاتمة

بعد اتفاق كامب ديفيد لعبت مصر دورا مهما أدى إلى إحداث تحول عميق في المنطقة أدى لقبول عربي تدريجي لمسألة التسوية، تجلّى في مدريد ثم اتفاقات أوسلو ثم المعاهدة الأردنية الإسرائيلية ووصل إلى ذروته في المبادرة العربية عام 2002.

لكن مصر لم تنتبه في الوقت المناسب إلى أن هذا الدور المصري المرسوم في إطار منظومة كامب ديفيد سوف يستنفد أغراضه ويمثل خطورة حقيقية على مصالح مصر، لأسباب سيتم شرحها حالا. ومن ثَمَّ كان يتحتم عليها أن تعيد تعريف مصالحها في العلاقة مع أميركا، وتحدد أهدافا جديدة في إطار رؤية شاملة لسياسة مصر

الإقليمية والدولية يتم تسكين العلاقة مع أميركا وإسرائيل فيها بدلا من أن يتم تعريف علاقات مصر الإقليمية بناء على تلك العلاقة.

فمصر لم تنتبه في الوقت المناسب إلى أن استمرار التعنت الإسرائيلي، والشيك على بياض الممنوح لها من أميركا معناه أن استمرار مصر في لعب دور وسيط التسوية سوف يخضع بشكل منتظم من رصيدها وقوتها الناعمة. ولم تنتبه أيضا إلى أن القبول العربي الواسع بمبدأ التسوية رغم أنه يمثل نجاحا للدور المصري فإنه سيعني -في الوقت ذاته- أن ذلك الدور قد استنفد أغراضه، الأمر الذي يتحتم معه صياغة رؤية شاملة جديدة تقوم على إعادة النظر في طبيعة المصالح المصرية، ويتم بناء عليها رسم الدور المصري الإقليمي والدولي.

ولأن هذا لم يحدث فقد انكفأت مصر على نفسها، وصارت العلاقة مع أميركا -التي هي علاقة ثلاثية أصلا لا تغيب عنها إسرائيل أبدا- هي المحدد للعلاقات المصرية الإقليمية وليس العكس، بناء على رؤية قاصرة للغاية مبنية على أحد تنويعات فكرة مصر أولا.

ومع انهيار عملية التسوية السياسية والصعود المتنامي لليمين الإسرائيلي المتطرف ازداد صعود محور الراديكالية في المنطقة. عندئذ أخطأت مصر خطأ فادحا حتى لو كان اختيارها أن تظل تمثل محور "الاعتدال" في المنطقة وفي مسار التسوية السياسية؛ فبدلا من أن تعتبر صعود محور الراديكالية ورقة مهمة تستخدمها وتمارس من خلالها ضغوطا قوية على محور أميركا-إسرائيل لاتخاذ مواقف أكثر جدية من عملية التسوية السياسية، دخلت بنفسها طرفا في الصراع ضد محور الراديكالية وتمترست وراء الموقف الأميركي الإسرائيلي عبر تعريف ضيق الأفق لمصالحها يجعل من أطراف هذا المحور تهديدا لمصر ذاتها الأمر الذي كان يعني أيضا علاقات محدودة للغاية أو غائبة بأطرافه. ومن شأن تلك الرؤية القاصرة التقليل من أهمية مصر لدى أميركا وليس العكس؛ فمصر ظلت مهمة لأميركا لأنها كانت

فاعلا إقليميا مهما ذا علاقات معقدة ومتشعبة بمحيطه الإقليمي؛ ومن ثَمَّ تستفيد أميركا بالضرورة من تلك العلاقات إذا ما كانت مصر حليفها. أما إذا كانت مصر تعادي من تعاديه أميركا فإن هذا يستدعي لجوء الأخيرة لقوى أخرى تستفيد من علاقاتها مثل تركيا.

ولأن أميركا وإسرائيل صارت مواقفهما متطابقة في عهد بوش تماما صارت مصر في تلك العلاقة الثلاثية في وضع يزداد سوءا مع الوقت؛ حيث ازدادت الضغوط على مصر والسعي لابتزازها عبر المعونة العسكرية من ناحية وانهيار القوة الناعمة المصرية من ناحية أخرى نظرا للمواقف التي اتخذتها مصر بناء على تلك الضغوط. وهي مواقف لم يكن من الممكن أن تقبلها مصر لو أنها لم تُعرّف مصالحها على ذلك النحو الذي عرّفها به. ومن هنا، صارت المسألة كالحلقة المفرغة التي تغذي كل حلقاتها بعضها البعض والمحصلة النهائية هي تراجع مصر إقليميا وصعود قوى أخرى لتقوم بدور الوسيط مثل تركيا!

ولأن تعريف مصر نفسها لمصالحها على هذا النحو البائس يضعها في خصومة مع الأطراف نفسها التي تعاديهها أميركا وإسرائيل، فإن أيتها لم تكن في العامين الأخيرين (أي بعد معركة الأنفاق وما نتج عنها من مواقف مصرية) في حاجة حتى إلى دفع أي ثمن مقابل اتخاذ مصر تلك المواقف! فهي تستجيب للضغوط الأميركية والإسرائيلية المستحدثة لأنها في التحليل الأخير لا تتعارض مع رؤيتها الحالية لمصالحها.

ومن هنا، فإن المشكلة ليست في العلاقة مع أميركا في ذاتها ولا هي في الضغوط الأميركية التي تستجيب لها مصر، وإنما مكمّن الخلل هو في رؤية مصر الحالية لذاتها ودورها، وتعريف النخبة الحاكمة القاصر لمصالح مصر وأمنها القومي ودورها الإقليمي.

7. الأمن المائي لمصر وكيفية التعامل معه خلال حكم مبارك²¹



ضعفت علاقات مصر بدول حوض النيل خلال حكم مبارك فنسب ذلك في تهديد مائي حقيقي لمصر (الأوربيت-أمرشيف)

يواجه نهر النيل صعوبات عديدة في الوقت الراهن لا تجعله في أفضل أحواله، فمنابع النهر تشهد فورة كبيرة للمطالبة بإعادة توزيع حصص مياه النهر، وفقا لما أسموه بالتوزيع العادل للمياه بعيدا عن الاتفاقيات التي وقعت في عهود سابقة لا تعترف بها النظم الحالية وترى أن سيطرة مصر والسودان على 90% من مياه النهر مقابل 10% فقط لدول المنابع فيه ظلم كبير يحتاج إلى إعادة نظر عادلة، خاصة في ظل هرولة أكثر من 60 شركة استثمارية من 25 جنسية عالمية للاستثمار الزراعي في دول المنابع لزراعة حاصلات إنتاج الوقود الحيوي، وبالتالي زيادة حاجتها إلى موارد مائية أكبر للتحويل من نظم الزراعة المطرية إلى نظم الزراعة المروية هي أعلى محصولا وأكثر استقرارا.

²¹ https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_1504.html

نهر النيل

أسباب الاختلاف بين دول حوض النيل

نهر النيل داخل مصر ومشكلة التلوث

كما يشهد نهر النيل داخل الأراضي المصرية ذروة التلوث بمختلف أنواعه من مخلفات الصرف الصحي إلى الصرف الصناعي والتلوث بمتبقيات الأسمدة والمبيدات الزراعية بما أدى إلى انتشار العديد من أمراض التلوث الغذائي وتلوث مياه الشرب، ولم يعد يخلو بيت واحد في مصر الآن من مرض السرطان أو الإصابة بالفيروسات الكبدية القاتلة وكذلك أمراض الفشل الكلوي. وستعرض هذه الدراسة لأحوال نهر النيل حاضره ومستقبله.

نهر النيل

يعد نهر النيل الذي يبلغ طوله نحو 6800 كم في اتجاه جنوب شمال أعلى خط عرض 35 هو الأطول عالمياً، غير أنه ليس هو الأغزر مائياً من حيث تصرف المياه عند المصب سنوياً حيث لا تتجاوز 84 مليار متر مكعب سنوياً، وهي بذلك لا تتجاوز 1.5% من تصرف نهر الأمازون و6.7% من تصرف نهر الكونغو، و15% من تصرف نهر المسيسيبي، و17.9% من نهر الميكونج و37.5% من نهر زامبيزي، ونحو 40% من الدانوب، و47% من تصرف نهر النيجر.

ويستمد نهر النيل مياهه من المناطق الرطبة ذات الهطول الغزير على منابعه، وأولها وهي الأقرب لمصر هي هضاب المرتفعات الإثيوبية وتضم إثيوبيا وإريتريا حيث يسري الماء منها من خلال الرافد الأكبر للنهر، وهو النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا بشكل أساسي، ومعه رافد متوسط وهو نهر عطبرة الذي يسير بالتوازي مع النيل الأزرق ويصب شماله بنحو 320 كيلومترا من العاصمة الخرطوم. وهناك العديد من الروافد والبحيرات الأقل مساحة مثل نهر الرهد والسوبات والبارو.

المنبع الثاني لمناطق الهطول الغزير هي منطقة البحيرات الاستوائية الكبرى التي تضم ست دول، وهي بالترتيب من الشرق إلى الغرب كينيا وتنزانيا وأوغندا وبوروندي ورواندا والكونغو الديمقراطية. وتضم هذه المنطقة بحيرات فيكتوريا -وهي ثاني أكبر بحيرة طبيعية في العالم- وكيوجا وتنجانيقا وإدوارد وألبرت كبحيرات عذبة أساسية ومعها بعض البحيرات الفرعية التي تمثل امتداد طبيعيا لبعض الروافد مثل بحيرات نالوبال وبوجاجالي وكاروما، وجميع هذه البحيرات الصغيرة تقع في الأراضي الأوغندية.

الجزء الثالث من النهر يضم دولتي المصب وهما السودان ومصر، غير أن البعض يرى أن السودان خاصة الجزء الجنوبي منه يعد حوضا ثالثا لمنابع النهر بسبب الأمطار الغزيرة نسبيا التي تسقط على جنوبه وكذلك على الجزء الشرقي الملاصق لإثيوبيا التي تتجاوز 500 مم في السنة مقارنة بمتوسط الهطول على الأراضي المصرية شمالا وجنوبا التي لا تتجاوز 20 مم/سنة. العديد من الاتفاقيات ربطت بين حصص دول المنابع ودول المصب وبدأت منذ العام 1892 ولكن أبرزها الاتفاقيتان الأخيرتان. الأولى وهي الأهم والموقعة عام 1929 بين مصر وإنجلترا بصفتها الدولة المحتلة لأغلب دول المنابع بما فيها مصر، وتعطي تلك الاتفاقية لمصر حق الاعتراض (الفيتو) على إقامة أي عوائق أو سدود على فرعي النهر الرئيسين -النيل الأبيض والأزرق- أو روافدهما يكون من شأنها إعاقة أو منع سريان مياه النهر إلى مصر أو مجرد تغيير موعد وصوله، حيث تعول مصر على نهر النيل تماما بنسبة تتجاوز 98% وليس لها مصدر غيره للمياه وتشكل الصحاري الجافة نحو 94.5% من إجمالي مساحة أراضيها البالغة مليون كيلومتر مربع. هذه الاتفاقية حددت لمصر أيضا حصة من المياه لا تقل عن 48 مليار متر مكعب سنويا مقدرة عند مدينة أسوان كمدخل النهر إلى مصر.

الاتفاقية الثانية وقعت بين مصر والسودان فقط في 8 نوفمبر 1958 بالقاهرة، وهي معنية بتوزيع حصص المياه التي تصل إلى أسوان والتي سوف ترتفع بعد إنشاء السد العالي في الأراضي المصرية وتكون بحيرة السد في الدولتين نتيجة لحجز المياه خلف السد وبالتالي تقسم المياه التي تصل إلى هذه البحيرة وقدرت بمتوسط عام يبلغ 84 مليار متر مكعب سنويا تقسم بين مصر والسودان بمعدل 55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان وخُصص عشرة مليارات متر مكعب للبحر من بحيرة السد نتيجة للمناخ الحار الجاف في منطقة البحيرة التي يتجاوز البحر فيها 10 مم/يوم. دول المنابع ترى أنها لم تُدع إلى حضور هذه الاتفاقية ولم تشارك فيها، وبالتالي فإن هذه الاتفاقية لا تخص إلا مصر والسودان فقط.

في بداية العام 2009 بدأ يطفو على السطح خلاف حاد بين دول المنابع السبع من جانب -باستثناء إريتريا التي تقف مع دولتي المصب في حتمية الحفاظ على حقوقهما المكتسبة في مياه النهر، ولكن وضعها كمراقب فقط -بناء على رغبتها- وليس عضوا كاملا في مفوضية دول حوض النيل يضعف من موقفها المساند لمصر والسودان، وبين دولتي المصب من الجانب الآخر حيث بدأت دول المصب تطالب بحصص أكبر من مياه النهر وإقامة ما تراه من سدود دون الرجوع إلى مصر بل وشرعت فعلا في إعادة توزيع بعض حصص مياه المنابع الاستوائية في اتفاقية جديدة وقعت بمدينة عنتيبي جنوب العاصمة الأوغندية كمبالا في 14 مايو 2010، حصلت بمقتضاها كل من تنزانيا وكينيا على زيادة مقدارها ثلاثة مليارات متر مكعب من مياه النهر سنويا خصما من حصتي مصر والسودان التي لا يصلها من منابع البحيرات الاستوائية أكثر من 13 مليار متر مكعب سنويا فقط بنسبة 14% مما يصل إلى مصر والسودان، وهي النسبة التي يفقد نصفها في المستنقعات والأراضي المغمورة في جنوب السودان بدءا من مدينة جوبا عاصمة الجنوب قبل بدء تكوين النيل الأبيض بعد هذه المستنقعات الوعرة، وبالتالي فإن خصم هذه الستة مليارات

المخصصة لتنزانيا وكينيا يعني عدم وصول شيء من مياه المنابع الاستوائية إلى مصر والسودان. وفي الجانب الآخر في منابع الهضاب الإثيوبية، فقد أعطت إثيوبيا لنفسها الحق في إقامة عشرة سدود في السنوات العشر القادمة دون الرجوع إلى مصر أو إعطاء تأكيدات بأن هذه السدود لن تقلل من كميات المياه التي ترد إلى مصر والسودان بالإضافة إلى انضمام إثيوبيا إلى معاهدة عنتيبي لإعادة توزيع حصص مياه النهر.

تشهد منابع نهر النيل فورة كبيرة للمطالبة بإعادة توزيع حصص مياه النهر وفقا لما أسموه بالتوزيع العادل للمياه بعيدا عن الاتفاقيات التي وقعت في عهود سابقة لا تعترف بها النظم الحالية والتي ترى أن سيطرة مصر والسودان على 90% من مياه النهر مقابل 10% فقط لدول المنابع فيه ظلم كبير يحتاج إلى إعادة نظر عادلة. الاتفاقية الأخيرة وانضمام خمس دول إلى هذه الاتفاقية باستثناء دولتي الكونغو وبوروندي سببت قلقا بالغا في الأوساط المصرية والسودانية خاصة في الأوساط المصرية نتيجة للاعتماد الكامل لمصر على ما يصلها من مياه النهر بنسبة 98% بعكس السودان التي تسقط عليها أمطارا غزيرة، خاصة في جنوبها وشرقها تقلل اعتمادها على النهر إلى 77%.

الظروف الهيدرولوجية والديموغرافية

يغطي حوض نهر النيل مساحة تبلغ 3.1 ملايين كيلومتر مربع تمثل نحو 10% من مساحة القارة الأفريقية وتمثل المدن والمساحات الحضرية 1% فقط من مساحة هذا الحوض، 2% للغابات و3% للأراضي المغمورة بالمياه العذبة 3% Wetlands يشغله مجري النهر وروافده و4% للشجيرات القصيرة Shrub و5% فقط لأراضي الزراعات المروية و10% للزراعات المطرية و30% للصحاري و42% لأراضي الحشائش والمراعي الطبيعية سواء للسافانا القصيرة الخاصة برعي حيوانات المراعي اللاحمة (أبقار وضأن ...) أو السافانا الطويلة لحيوانات الغابات المفترسة

والعشبية (أسود ونمور وغزلان ...). يبلغ عدد سكان تعداد دول حوض النيل طبقا لتعداد العام 2008 نحو 378.5 مليون نسمة يتناسلون بمعدل نمو سكاني يمثل النسب العليا عالميا ويتراوح بين 2% و3% سنويا لمقارنة بالمعدل العالمي الذي يتراوح بين 1% و1.2% سنويا، ونتيجة لهذا المعدل في النمو السكاني من المتوقع أن يصل عدد سكان دول حوض النيل عام 2025 نحو 568.3 مليون نسمة. وتتسم منابع النهر بوقوعها على هضاب ترتفع كثيرا عن مستوى سطح البحر وتتراوح بين 1200 و2000 متر، وبالتالي يسري من ماء النهر في اتجاه الانحدار إلى مياه البحر المتوسط.

أسباب الاختلاف بين دول حوض النيل

ورغم أن مصر تعتمد على مواردها من مياه النيل بينما تعتمد دول منابع حوض النيل على الزراعة المطرية بنسب متفاوتة فإن بعض دول الحوض خاصة إثيوبيا التي تعد الأكثر معاناة من تكرار نوبات الجفاف ترغب في التحول إلى الزراعة المروية، كما أنها تعتقد أن التنمية في إثيوبيا ترتبط ارتباطا مباشرا بترويض مياه النيل وروافده، وبالمثل أيضا تعتقد بقية دول منابع هضاب البحيرات الاستوائية. بالإضافة إلى ذلك فإن سكان جميع هذه الدول من الفقر إلى الحد الذي لا تستطيع معه البدء في اتخاذ خطوات جادة نحو التنمية الشاملة والمستدامة، وإنما تعتمد في ذلك على المعونات الأجنبية وحصصها من أموال الدول المانحة لمفوضية دول حوض النيل Nile Basin Initiative التي تصل إلى 20 مليار دولار تدفعها نحو 20 دولة غربية، ويرعى أوجه الإنفاق فيها البنك الدولي شريطة أن يكون أي مشروع يقام بهذه الأموال مفيدا لأكثر من دولة وليس لدولة واحدة ولا تتضرر من هذا المشروع أي دولة أخرى من دول الحوض.

عموما يتراوح إيراد نهر النيل بين أعلى وأقل رقم سجلا في المائة عام الماضية، حيث سجل إيراد النهر عند مدينة أسوان ورود كمية من مياه النيل بلغت 120 مليار متر

مكعب عام 1916، وهي أعلى كمية مياه مسجلة في التاريخ الحديث، بينما كانت أقل كمية مسجلة عام 1984 حيث لم تتجاوز 42 مليار متر مكعب. وبالتالي فإن الإيراد السنوي للنهر يتأرجح بين هذين الرقمين من عام إلى آخر. ويرى المؤرخون أن لفيضان نهر النيل دورة تكاد تكون ثابتة على مر التاريخ، وهي سبع سنوات سمان للفيضان الغزير، يعقبها سبع سنوات عجاف لفيضان شحيح، ثم ست سنوات لفيضان متوسط كاف لمواجهة متطلبات دول الحوض من مياه النهر.

ويمكن إجمال بعض الاعتبارات الهامة في مستقبل توزيع المياه في حوض النهر في:

1. الحاجة متزايدة للمياه دوريا بسبب الزيادة الكبيرة في معدلات النمو السكاني بنسب 2%-3% ووصول تعداد سكان دول الحوض إلى 568 مليون نسمة عام 2025 مقارنة بتعداد 378 عام 2007، وبالتالي زيادة الطلب على المياه سواء لإنتاج الغذاء أو للتطور المجتمعي والصناعي.
2. المياه هي السبب الأول في تحجيم النمو الاقتصادي-الاجتماعي Socio-economic، وبالتالي الثقل السياسي في المجتمع الدولي.
3. الخلاف الكبير بين دول المنابع ودولتي المصب في حق كل دولة في مياه النهر، فعلي حين لا تقبل كل من مصر والسودان مبدأ الحقوق المتساوية في مياه النهر Acquired Rights فإن دول المنابع لا تتقبل مبدأ الأمن المائي لمصر والسودان Water Security، ولا تعترف بجميع الاتفاقيات التي تضمن حقوق كل من مصر والسودان في مياه النهر خاصة اتفاقية العام 1929 التي ترى أن المستعمر قد وقع بالنيابة عن هذه الدول، وبالتالي هي لم توقع ولم تقر هذه الاتفاقية وتطالب باتفاقيات جديدة تقرها شعوبها الحرة المستقلة.
4. هناك تحفظات دائمة خاصة من إثيوبيا بشأن التهديد بالحرب وتدمير أي منشآت تقام على النهر وروافده خاصة بين مصر وإثيوبيا معتمدة على تصريحات للرئيس

المصري الراحل محمد أنور السادات بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل قائلاً "إن السبب الوحيد الذي يمكن أن يجر مصر إلى الحرب الآن هو الحرب من أجل المياه **The only matter that could take Egypt to war again is water**". كما كانت هناك تصريحات منسوبة للدكتور بطرس بطرس غالي عام 1993 إبان عمله وزير دولة للشؤون الخارجية المصرية ومسؤولاً عن الملف الأفريقي قائلاً "إن الحرب القادمة في المنطقة سوف تكون بسبب المياه وليس بسبب الأمور السياسية **The water, not politics next war in our region will be over**".

5. الاستثمارات العالمية في تنمية الموارد المائية في المنطقة متوقفة تقريباً بسبب عدم الاتفاق في وجهات النظر بين دول الحوض وبسبب تضارب المصالح أيضاً، وإن كانت أزمة الغذاء العالمية الأخيرة التي استمرت طيلة العام 2007 وحتى 2008 قد تسببت في هرولة العديد من الدول الأجنبية والعربية أيضاً للاستثمار في بلدان دول حوض النيل كبلدان ووفرة زراعية من المياه والترب الزراعية.
6. دولتا المصب تخشيان دائماً من تقلص المياه الواردة إليها من النهر بسبب التنمية المطردة في دول المنابع.
7. في المقابل فإن دول المنابع مهمومة بسيطرة دولتي المصب على الجزء الأعظم من مياه النهر وحرمانها من الإفادة من مياه النهر رغم كونها المصدر المباشر لهذه المياه.

الاستيلاء على الأراضي الزراعية في دول حوض النيل بزعم الاستثمار الأجنبي

في إصدار للمعهد الدولي لبحوث برامج الغذاء (IFPRI) عام 2009 أبدى المعهد تخوفه من تزايد ظاهرة استحواذ الدول الغنية على الأراضي الزراعية في الدول الفقيرة عن طريق المستثمرين الأجانب، حتى إنه أطلق على هذه الظاهرة أسم "الاستيلاء" على الأراضي الزراعية في الدول النامية عن طريق المستثمرين الأجانب "Land Grabbing by Foreign Investors in Developing Countries". ويأتي هذا الهجوم الحاد من الدول الغنية

على أراضي الدول الفقيرة بسبب وفرة الموارد الزراعية من تربة ومياه عذبة وانخفاض كل من أسعار العمالة وتكاليف الإنتاج إضافة إلى العوامل المناخية التي تضمن استقرار إنتاج الغذاء دون تقلبات. وفي الاتجاه الآخر فإن موافقة دول الوفرة الزراعية من الدول الفقيرة والنامية على هذا الاستثمار كان بسبب حاجتها إلى العائد الاقتصادي من استئجار أو بيع أراضيها إضافة إلى بحثها عن إمكانية إنشاء بنية تحتية مكلفة مثل الترع ونظم الري والصرف وتمهيد الطرق وتطوير وسائل النقل وغيرها. وفي العامين الأخيرين زادت مساحات الأراضي المؤجرة للأجانب بنسب كبيرة في العديد من الدول، حيث أورد التقرير توقيع عقود استثمار زراعي لدولة البحرين في فبراير/شباط 2009 في الفلبين لمساحة ربع مليون فدان ومع تركيا لمساحات مفتوحة لاستثمار من 3 بلايين إلى 6 بلايين دولار. كما وقعت الصين في عام 2008 عقودا مع كل من الفلبين لمساحة 3 ملايين فدان، وربع مليون فدان مع زيمبابوي و6.7 ملايين فدان مع الكونغو الديمقراطية و5 ملايين فدان في زامبيا وربع مليون فدان في الكامبيرون. ليبيا أيضا وقعت عقدا في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 مع أوكرانيا لزراعة مساحة 600 ألف فدان بالقمح و100 ألف فدان مع مالي لزراعة الأرز، وبالمثل أيضا وقعت دولة قطر عقدا في يناير/كانون الثاني 2009 مع كينيا لزراعة مساحة 100 ألف فدان، ومع الفلبين لزراعة 240 ألف فدان، ومع السودان لمساحات مفتوحة للاستثمار الزراعي، ودولة الإمارات العربية وقعت عقدا في مايو/أيار 2008 مع باكستان لزراعة مساحة 750 ألف فدان، ومع السودان لمساحة 950 ألف فدان، ومع إثيوبيا لمساحة 15 ألف فدان. وبالمثل أيضا تستثمر كوريا الجنوبية في السودان في مساحة 1.650 مليون فدان، والمملكة العربية السعودية تتفاوض حاليا مع تنزانيا إحدى دول حوض النيل على الاستثمار الزراعي في مساحة 1.2 مليون فدان ووقعت عقدا مع السودان في فبراير/شباط 2009 لزراعة مساحات 25 ألف فدان بالقمح ومع إندونيسيا بمساحة 1.2 مليون فدان، ثم الأردن التي وقعت عقدا مع السودان أيضا

لزراعة مساحة 60 ألف فدان. والكويت أيضا وقعت عقودا لزراعة مساحات مفتوحة مع كل من كمبوديا والسودان، وهناك أيضا 15 دولة من دول غرب أفريقيا وقعت عقودا للاستثمار الزراعي في حاصلات الوقود الحيوي مع الهند بدعم فني برازيلي بميزانية مؤقتة تبلغ 250 مليون دولار ترتفع في العام القادم إلى أكثر من بليون دولار، مع استثمارات أخرى عديدة في دول الجنوب والشرق الأفريقي لإنجلترا والسويد واليابان والدانمارك وكوريا الجنوبية لزراعة حاصلات الوقود الحيوي.

الوقود الحيوي كمدخل للتدخل الخارجي في دول حوض النيل

أصبحت تنزانيا حبر الزاوية لإنتاج الوقود الحيوي في أفريقيا، نظرا لوفرة أراضيها الخصبة التي تبلغ 105 ملايين فدان ووفرة مواردها المائية التي تصل إلى 93 مليار متر مكعب سنويا خصص نحو 11 مليون فدان للاستثمارات الخارجية الخاصة بإنتاج الوقود الحيوي بشقية البيوإيثانول (بديل البنزين) والبيوديزل (بديل السولار) للعديد من الدول ومنها ألمانيا وهولندا وإنجلترا والسويد وكوريا والصين والهند والبرازيل من حاصلات زيت النخيل وقصب السكر والجاتروفا والبونجاميا وبذرة القطن والصبار والذرة الرفيعة.

وفي إثيوبيا الوضع أخطر، ففي خمس سنوات فقط تقدمت 158 شركة دولية للاستثمار في إنتاج الوقود الحيوي بدأت 15 منها الإنتاج الفعلي بالإضافة إلى عدد من الدول البترولية للاستثمار في إنتاج الغذاء بتخصيص أراض تجاوز 5 ملايين فدان لشركات تنتمي لجنسيات أمريكا وجنوب أفريقيا والدانمارك وهولندا والسعودية وإنجلترا وألمانيا وأستراليا والهند والصين وإيطاليا وغانا والسودان وقبرص وأوكرانيا وكندا ولبنان وسويسرا وإسرائيل (400 ألف فدان لإسرائيل منفردة أو بالشراكة مع دول أخرى)، وذلك لاستخراج الوقود الحيوي من حاصلات قصب وبنجر السكر والجاتروفا وزيت النخيل (المصدر: إصدار تطور الوقود الحيوي في إثيوبيا 2009).

أما كينيا فقد خططت لإنتاج 20 مليون لتر إيثانول سنويا بحلول العام 2012 تمثل 20% من وارداتها من البترول، وتعمل في كينيا الآن شركات متعددة الجنسية في إنتاج الوقود الحيوي تنتمي لدول فرنسا وألمانيا واليابان وبريطانيا والهند وكوريا، وبعضها قدم منحا للحكومة الكينية لتشجيع سيرها في اتجاه إنتاج الطاقة النظيفة للحفاظ على البيئة من قصب السكر والجatroفا وزيت النخيل. السودان أيضا دخل مجال إنتاج الوقود الحيوي منذ خمس سنوات وبدأ في العام 2009 إنتاج أول مصنع للإيثانول افتتحه الرئيس السوداني عمر البشير في يونيو/حزيران 2009 بسعة إنتاجية 200 مليون لتر سنويا من الإيثانول المستخرج من قصب السكر في ولاية النيل الأبيض جنوب العاصمة الخرطوم بنحو 250 كيلومترا. أنشئ هذا المصنع باستثمارات برازيلية من مجموعة شركات Dedini لإنتاج الوقود الحيوي. ويضم السودان الآن نحو ثلاث شركات أخرى لإنتاج الوقود الحيوي ومنها شركة ومصنع الكنانة مع شركة مصرودان وتعمل في منطقة الجزيرة حيث تستخرج الإيثانول من قصب السكر، بالإضافة إلى إحدى كبريات الشركات التي تنتمي لكوريا الجنوبية وحصلت على مساحة 690 ألف هكتار (1.6 مليون فدان) لزراعتها بحاصلات الوقود الحيوي. وينطبق هذا الأمر على أوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطية التي تخطو خطوات سريعة في السنوات الخمس الأخيرة، فرواندا وقعت عقدا في العام الماضي يقضي بإنتاجها لنحو 20 مليون لتر سنويا بحلول العام 2012، أما أوغندا فسي تجاوز إنتاجها عشرة أضعاف هذا الرقم بحلول العام 2015. ويرجع السبب في التوسع في إنتاج الوقود الحيوي في دول حوض النيل إلى استيرادها لكامل احتياجاتها من البترول من الخارج في ظل اقتصاديات ضعيفة لا تستطيع أن توفر كامل احتياجاتهم من الطاقة، وبالتالي تعتمد على مصادر الطاقة الخشبية البدائية بنسبة أكبر من 90% ولا تستخدم المصادر البترولية إلا بنسب أقل من 7% فقط.

الخطر الأكبر في زراعة حاصلات الوقود الحيوي يكمن في أنها ملوثة للترب الزراعية ومنابع المياه التي ترد إلى مصر والسودان، فجميع أجزاء نباتات الجاتروفا سامة، كما أن الزراعات المروية تعني إضافة الكثير من الأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية التي تهدد بتلوث منابع المياه، إضافة إلى اللجوء الحالي إلى إزالة مساحات كبيرة من الغابات لإحلالها بزراعات الوقود الحيوي يمكن أن يؤثر على تغير المناخ وزيادة احتراق مناخ دول حوض النيل وتقلص الأمطار التي تسقط على دول المنابع، وبالتالي تصبح جميعها مهددة بنقص المياه.

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المنح والمزايا والاستثمارات والخبراء الذي يتوارى وراءهم خبراء من دول أخرى لتقديم الدعم الفني لدول المنابع، كما يقدم البنك الدولي الكثير من المساعدات والأنشطة في مجال مكافحة الفقر والجوع، ويعتقد المحللون أن هذا يتم بإيعاز من دولة كبرى لدفع دول حوض النيل لتحسين وتقوية علاقتها مع إسرائيل، كما تستثمر نحو 25 دولة كبرى الآن في دول حوض النيل. وبالمثل أعلنت السوق الأوروبية أنها بصدد استيراد عشرات البلايين من لترات الوقود الحيوي من البرازيل وكندا وتنزانيا وبعض الدول الأفريقية ورصدت لذلك ميزانية تبلغ 17 بليون دولار سنويا ولمدة عقد قادم!! ... فهل تصعب الأمر على مصر؟؟ عموما أصبح الأمر شديد الخطورة وعلينا أن ننتظر سنوات صعبة قادمة.

دور إسرائيل في دول حوض النيل

رغم ما يمكن اعتباره بالجيرة بين مصر وإسرائيل ووجود حدود مشتركة بينهما وتوقيع اتفاقية سلام شامل تبعتها تطبيع للعلاقات رفض المواطن المصري للتحويل من اعتبار إسرائيل عدوا قديما إلى جار وصديق جديد جعل السلام بين مصر وإسرائيل سلاما باردا Gold Peace يكاد يقتصر على العلاقات الحكومية عند حدودها الدنيا بينما غابت الموافقة الشعبية على تقبل إسرائيل صديقا وجارا للمصريين. لذلك ينظر المصريون لتحركات إسرائيل داخل دول حوض النيل برية وحذر تصل

إلى حد التخوين واعتبار هذه التحركات ضمن التحركات العدائية الموجهة ضد مصر وشعبها بغرض الإضرار بمصالحها وعلاقتها بهذه الدول. وقد ترسخ هذا الاعتقاد داخل وجدان المصريين بأن تحركات إسرائيل داخل دول الحوض تهدف إلى توريث مصر في حرب مياه مع هذه الدول يبعد مصر عن التفكير في إسرائيل وتحركاتها داخل المنطقة العربية ويستنزف قوة المصريين بما يزيد من التفوق الإسرائيلي في المنطقة العربية.

تحركات إسرائيل داخل دول الحوض تهدف إلى توريث مصر في حرب مياه مع هذه الدول يبعد مصر عن التفكير في إسرائيل وتحركاتها داخل المنطقة العربية ويستنزف قوة المصريين بما يزيد من التفوق الإسرائيلي في المنطقة العربية.

وعلى الجانب الآخر يزعم الإسرائيليون أنهم بعيدون عن أي حرب بسبب المياه يمكن أن تحدث بين مصر ودول المنابع، وأن ما يعتقده المصريون من أن المياه سوف تكون سببا للحرب القادمة يجب تأويله بعيدا عن إسرائيل وأن العلاقات الإسرائيلية مع دول الحوض لا تختلف عن علاقات بقية الدول الأخرى مثل الصين وكوريا وأمريكا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والنرويج، مستشهدين بتصريحات للدكتور محمود أبوزيد وزير الري المصري السابق أثناء زيارته لإثيوبيا عام 2000، أشار فيها إلى أن دعم إسرائيل للمشروعات المائية في إثيوبيا يتم بعيدا عن أنهار وروافد حوض النيل.

الأكاديميون في السودان يؤمنون تماما بأن الدور الأمريكي الإسرائيلي غاية في الخطورة في دول المنابع، بل وفي جنوب السودان أيضا ويهدد موارد المياه في مصر والسودان، وعلى مصر أن تنتبه إلى هذا الدور جيدا وتعمل على تحجيمه، ويظهر ذلك في العديد من المؤتمرات الأكاديمية التي عقدت في السودان في السنوات العشر الماضية.

وعموما فإن الدور الإسرائيلي في القرن الأفريقي ودول المنابع يجب أن يؤخذ من المصريين مأخذ الجد، كما كتب عبد العظيم حماد عام 2000 وأنه يجب على مصر أن

تنتبه لهذا الدور وتتدخل بثقل اقتصادي واستثماري في هذه المنطقة لإيقاف التغلغل الإسرائيلي فيها.

عموما ينظر الرأي العام المصري إلى النواجد الإسرائيلي في دول حوض النيل على الوجه التالي:

1. إذا تدخلت إسرائيل بدعم مالي أو فني في بناء السدود في إثيوبيا فهذا سلوك عدواني موجه ضد مصر والسودان.
2. الدور الإسرائيلي في دول القرن الأفريقي ودول البحيرات الاستوائية مرفوض مصرياً وعربياً ويجب الانتباه إليه جيداً.
3. على مصر أن تبحث عن كيفية شغل الدور الذي تقوم به إسرائيل في دول المنابع، وما السبل التي تمكنها من أن تحل محل إسرائيل هناك.
4. المصريون يرفضون تماماً مبدأ بيع المياه لإسرائيل، وإذا كان هناك ضغوط عالمية في هذا الأمر فإن الفلسطينيين أولى بهذا الأمر.
5. أن مصر تعاني فعلياً من نقص كبير في المياه يصل إلى عدة مليارات الأمتار المكعبة من المياه، وبالتالي فإنها هي الأولى بأي تدفق مائي يأتي إليها عن بقية دول الجوار بما فيهم الفلسطينيون وأن لدينا مشروعات لاستصلاح الأراضي تصل إلى 5 ملايين فدان متوقفة نتيجة لنقص المياه اللازمة لهذه المساحات.
6. الرئيس حسني مبارك قد صرح في العام 1999 بأن نقل مياه النيل إلى إسرائيل مستحيل وأن اتفاقية دول الحوض تمنع نقل مياه النهر خارج الحوض حتى في داخل بلدان الحوض نفسها فما بالك بدول من خارجها، كما أن جميع دول الحوض ترفض مبدأ نقل المياه إلى خارج الحوض.
7. على مصر أن تزيد من دورها السياسي والاقتصادي في جميع دول المنابع بما فيها إريتريا لتحجيم الدور الإسرائيلي وتعظيم الدور المصري.

ويمكن إنجاز الدور الإسرائيلي في دول المناهج في:

1. لإسرائيل استثمارات مباشرة سواء بمفردها أو بالشراكة مع دول أوروبية في إثيوبيا وحدها في زراعة حاصلات الوقود الحيوي تصل إلى نحو 400 ألف فدان خلافا لما يعتقد البعض وخلافا أيضا للتصريحات الإثيوبية بأن ما بين إسرائيل وإثيوبيا من خلاف أكبر كثيرا مما بينها من اتفاق.
2. هناك شواهد كثيرة تشير إلى أن التواجد الإسرائيلي الكبير في دولة مثل إريتريا ودعمها بالسلاح الإسرائيلي إضافة إلى الدعم الفني والتقني Know How تشير إلى احتمال وجود اتفاق بين إسرائيل وإريتريا لنقل المياه العذبة إلى إسرائيل مستقبلا مقابل هذا التواجد المكثف وإن كان بعض خبراء الإستراتيجية العسكرية يرون أن هذا التواجد فقط لمنع أن يكون البحر الأحمر بحرا عربيا خالصا يمكن أن يسبب القلق لإسرائيل، التي تقع في نهايته كدولة وحيدة غير عربية.
3. إسرائيل لديها كفاءات فنية وأكاديمية كبيرة في علوم وتقنيات تنمية موارد المياه وترشيد استخدامها وتعرضها دائما على دول الحوض، والكثيرون من الإسرائيليين يعملون في هذا المجال وفي بناء السدود أيضا في العديد من دول الحوض.
4. يرى العديد من المفسرين أن للولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في دفع البنك الدولي لدعم مشروعات محاربة الجوع والفقر في إثيوبيا بغرض الضغط على إثيوبيا لتطوير علاقتها بإسرائيل، وهو الحادث في الوقت الراهن فعليا.
5. تعمل العديد من الشركات الأمريكية وبغطاء إسرائيلي في الدعم الفني في دول الحوض، سواء في تطوير زراعات حاصلات الوقود الحيوي أو بناء السدود وتطوير طرق الري للإفادة من الوفرة المائية الأرضية في دول الحوض على حساب ما يتدفق من المياه إلى مصر.

6. الصحف الأوغندية والتنزانية ترد على قلق مصر من التواجد الإسرائيلي فيها بأنه: إن كان هذا التواجد لا يروق لمصر فعليها أن تفعل ما يفعله الإسرائيليون لنا وتقدم ما يقومونه إلينا بدلا من الانتقاد غير الهادف والبعيد عن مصالح هذه الدول ومصالح مصر أيضا.

7. ليس الدور الإسرائيلي وحده هو الذي يجب أن يسبب القلق لمصر، ولكن تواجده أكثر من 25 دولة أجنبية بينهم دول كبرى غربية وآسيوية يجب أن يسبب قلقا كبيرا لمصر، وقد يصبح الأمر قريبا خارج نطاق السيطرة المصرية وخارج نطاق ضمان حقوق مصر من مياه النيل.

نهر النيل داخل مصر ومشكلة التلوث

الحسائر الاقتصادية من تلوث النيل والترع والمصارف

البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان وسبل معيشتة فيؤثر فيه الإنسان ويجور عليه فيرتد عليه هذا التأثير والجور بالسلب بما يؤثر على حياته وصحته حاليا ومستقبلا. وتلوث الموارد الطبيعية المصرية المتمثلة في الهواء والمياه السطحية والجوفية والتربة والسواحل والمخلفات قد وصل إلى مرحلة من الخطورة تتطلب وقفة جادة وإعادة نظر في كل ما يتعلق بالتلوث البيئي وتأثيره على حياة الإنسان المصري، فإذا نظرنا إلى تلوث الهواء نجد أن السحابة السوداء الناتجة عن حرق قش الأرز والتي بدأت منذ العام 1998 تتسبب في وجود 12 مليون متر مكعب سنويا من المخلفات الكربونية الصلبة العالقة والتي تغطي سماء 11 محافظة، بينما التلوث الكامل للهواء بعدام وسائل المواصلات والنقل والصناعة والغازات المنبعثة من جميع الأنشطة الزراعية والصناعية والمدنية تتسبب في خسائر سنوية للاقتصاد المصري تبلغ 6400 مليون جنيه.

يشهد نهر النيل داخل مصر تلوثا شديدا من مخلفات الصرف الصحي إلى الصرف الصناعي والتلوث بمتبقيات الأسمدة والمبيدات الزراعية ما أدى إلى انتشار العديد

من أمراض التلوث الغذائي وتلوث مياه الشرب ويكاد لا يخلو بيت في مصر من مرض السرطان أو الإصابة بالفيروسات الكبدية وأمراض الفشل الكلوي؟

ويعد تلوث الموارد المائية المصرية الأخطر حالياً ويتطلب إعادة النظر في كل ما يصب في مجاري المياه العذبة من صرف صحي وصناعي وزراعي، فليس من اللائق بمصر حتى الآن أن تصب غالبية مجاري ومصارف محافظات الصعيد في النيل، ولا أن تصب مجاري الدلتا وصرف المصانع في المصارف الزراعية التي يعاد خلطها بمياه الترع لإعادة استخدامها في الري، ثم تأخذ منها جميع محطات مياه الشرب في جميع محافظات الدلتا والساحل الشمالي للتنقية وضخها كمياه شرب بعد معاملات غير كافية لإحداث تنقية كاملة لجميع أنواع الملوثات والفلزات الثقيلة وسموم المبيدات ومتبقيات الأسمدة، فتلوث الترع والمصارف ومياه الشرب في محافظات الدلتا يعد هو السبب الأول في ارتفاع نسبة وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات طبقاً لتقرير البنك الدولي الصادر عام 2006 إلى 20% نتيجة للإصابة بالنزلات المعوية، وهي أعلى بمعدل 2 إلى 3 أضعاف النسب في الدول المشابهة لمصر في معدل الدخل السنوي للفرد نتيجة لزيادة نسبة الميكروبات القولونية (البرازية) في المياه العذبة.

كما يقل تركيز الأكسجين الذائب كثيراً عن المعدل المسموح به في المجاري المائية بما يضر بأسماك الترع والمصارف ويقلل من تحلل المخلفات العضوية ويزيد من أضرارها. ويضاف إلى ذلك أن تلوث الترع والمصارف في محافظات الوجه البحري قد بلغ نسباً غاية في الخطورة مقارنة بمثيلاتها في الوجه القبلي وأن مصرف الرهاوي الذي يصب في فرع رشيد يحتاج إلى إجراءات عاجلة لمواجهة ما يحمله من سموم تهدد كل من يتعاش على مياه هذا الفرع من إنسان وحيوان وتربة ومنتجات زراعية. فالإحصائيات تشير إلى أن عدد القرى الرئيسية في مصر يتجاوز 4660 قرية ومثلها من التوابع لم تصل خدمات الصرف الصحي إلا إلى 1000 قرية فقط.

وحتى نكون أكثر واقعية فلن نكتفي بالاستشهاد بالتقارير الدولية الخاصة بتلوث البيئة في مصر، بل سوف نستشهد بالتقرير الحكومي الرسمي الصادر من وزارة البيئة والمنشور على موقع الوزارة الإلكتروني، حيث يشير هذا التقرير الحكومي المصرية الصادر في يونيو/حزيران 2009 عن حالة البيئة في مصر بإشراف الخبير البيئي العالمي الدكتور مصطفى كمال طلبة بأن عدد السكان الذين يتمتعون بخدمات الصرف الصحي لا يتجاوز 3 مليون مواطن فقط منهم 19.5 مليون في القاهرة والإسكندرية وحدها!! بينما لا يزيد عدد المستفيدين في بقية الـ 27 محافظة الأخرى عن 11.5 مليون مواطن بما يعني ضمناً أن هناك أكثر من 50 مليون مصري لا يتمتعون بخدمات الصرف الصحي الحكومية.

كما يشير التقرير إلى أن هناك أكثر من 5000 حوض تجميع لمياه الصرف الصحي في القرى النائية تصب مباشرة ودون معالجة في النيل والترع والمصارف وأن كمية مياه الصرف الصحي تبلغ 12 مليون م³ / يوم (4.4 مليارات م³/ سنة) بمعدل 160 لتر صرف/يوم للفرد يصرف أكثر من ربعها على الترع والمصارف بينما تستوعب محطات الصرف الصحي فقط 8 ملايين م³/يوم (2.9 مليارات م³/سنة) ويصب بعضها أيضاً في الترع والمصارف.

ويشير التقرير الحكومي أيضاً إلى أن نسبة تغطية القرى بالصرف الصحي ستبلغ 11% فقط بنهاية العام 2010 ترتفع إلى 40% عام 2012!!، وأن إجمالي عدد المنشآت الصناعية التي تقع على نهر النيل أو المجاري المائية 129 منشأة منها 120 تصرف مخلفاتها على النيل مباشرة بكميات تتجاوز 4.3 مليارات م³/سنة. ويضيف أيضاً أن متوسط تركيز كل من الطلب على الأكسجين من الملوثات الكيميائية 500 والملوثات الحيوية 800 في حدود الخطر ومتجاوزة لحدود السلامة والأمان خاصة في نهاية ووسط فرع رشيد بسبب ارتفاع تركيز مخلفات الصرف الزراعي والصحي والصناعي بسبب مجموعة مصانع كفر الزيات، وأيضاً تأثر المياه بالملوثات العضوية في 15 ترعة وقناة

بشرق ووسط وغرب الدلتا ونقص الأكسجين الذائب وتأثر نوعية الأسماك ووجود زيادة كبيرة في أعداد البكتيريا القولونية (البرازية) في جميع الترع تجاوز بعضها مليون خلية لكل 100 مللي (بدلا من 2000 خلية فقط كحدود مسموح بها في مياه الشرب و5000 في مياه الري للترع والمصارف) بما يؤكد تلوث جميع الترع بمياه الصرف الصحي، مع رصد زيادة في تركيز الأمونيا عن الحدود المسموح بها (0.5 ملجم/لتر) حيث تجاوز التركيز 0.86 ملجم/لتر في وسط الدلتا و0.91 في الشرق والغرب بسبب الصرف الصحي (صفحات التقرير من رقم 147 إلى 157).

أما عن مصارف الدلتا فيشير التقرير إلى وجود تلوث كبير بمياه الصرف الصحي في جميع مصارف وسط وشرق وغرب الدلتا، وسجلت قيم الطلب الحيوي من الميكروبات على الأكسجين 18.4، 22.5، 21.1 ملغم / لتر والمسموح به 10 ملغم / لتر فقط، وبالمثل سجلت قيم الطلب الكيميائي على الأكسجين ضعف الكميات المسموح بها نتيجة للتلوث بمعادن وفلزات الصرف الصناعي مع تدني قيم الأكسجين الذائب في جميع مصارف وسط وشرق وغرب الدلتا بأقل من نصف القيم المسموح بها (5 ملغم/لتر) حيث سجل المتوسط 2.5 ملجم/لتر فقط وارتفاع تركيز الأمونيا في جميع المصارف نتيجة للتلوث بالصرف الصحي أيضا بما يصل إلى ثلاثة أضعاف الحدود المسموحة مع ارتفاع كبير في قيم البكتيريا القولونية، حيث وصلت كمتوسط عام إلى 1.77 مليون خلية / 100 مللي وكانت أعلى قيم لها في مصارف وسط الدلتا، حيث سجلت 2.66 مليون خلية / 100 مللي والمسموح به فقط هو 5000 خلية/100 مللي.

أما عن ترع الصعيد فيشير التقرير نفسه (من صفحات 158 إلى 162) إلى نقص الأكسجين الذائب في ترع بحر يوسف (بني سويف والفيوم) والكلاية وأصفون (أسوان) بنسب تتراوح بين 30% و60% من الحدود المسموح بها بسبب استهلاك ميكروبات الصرف الصحي لها وارتفاع تركيز البكتيريا القولونية (البرازية) في الرياح

المنوفي وبحر يوسف في بني سويف وترعة الإبراهيمية في المنيا نتيجة لوجود تلوث بالصرف الصحي ومعها زيادة ملحوظة في تركيز الأمونيا مع وجود زيادة في تركيز الرصاص والكاديوم بترعة أصفون وزيادة في تركيز الرصاص والمنجنيز والكروم في ترعة نجع حمادي غرب وزيادة تركيز المنجنيز في ترعة الكلابية.

أما مصارف الصعيد والفيوم فقد سجلت مصارف الفيوم ارتفاع تركيز الملوثات العضوية معبرة عنه بالطلب على الأكسجين الحيوي في جميع المصارف، وسجلت أعلى قيمة لها بقيمة 29 ملغم/لتر في مصرف أطسا والمسموح به 10 ملغم/لتر فقط مع ارتفاع قيم الطلب على الأكسجين الكيميائي في جميع المصارف وتجاوزه القيم المسموح بها (15 ملغم/لتر) وسجلت 20 ملغم/لتر وارتفاع تركيز الأمونيا في جميع المصارف حتى وصلت إلى 14.5 ملغم/لتر بمصرف وادي الريان والمسموح به 0.5 ملغم/لتر وكذلك أيضا ارتفاع أعداد البكتيريا القولونية وسجلت 2.37 مليون خلية/100 مللي في حوض الفيوم والمسموح به فقط 5000 خلية/100 مللي. أما مصارف الصعيد فقد سجلت ارتفاع تركيز المواد الصلبة الذائبة في 59% من المصارف وتجاوزها الحد المسموح به (500 ملغم/لتر) وتجاوز الطلب على الأكسجين الكيميائي النسب المسموح بها في 58% من المصارف في فبراير/شباط و38% في أغسطس/آب مع تجاوز قيم الطلب على الأكسجين الحيوي في أكثر من سبعة مصارف ووصولها إلى 88 ملغم/100 مللي في مصرف البربا بأسوان مقارنة بالمسوح به 10 ملغم/لتر وكذلك ارتفاع كبير في أعداد بكتيريا القولون في 52% من المصارف للتلوث بمياه الصرف الصحي.

ويتسبب تلوث الموارد المائية المصرية في خسائر سنوية للاقتصاد المصري تبلغ 3.55 مليارات جنيه مصري، ويحذر البنك الدولي في تقريره عن تلوث الموارد الطبيعية المصرية عام 2006 بأن استمرار تدهور الموارد المائية المصرية يمكن أن يصل بهذا

الرقم إلى 9.5 مليارات جنيه مصري إذا لم تتخذ الحكومة المصرية إجراءات عاجلة لإيقاف هذا التدهور.

ويرى البنك الدولي أن إنفاق مصر لمبلغ 1.5 مليار جنيه سنويا يمكن أن يقلل من تدهور الموارد المائية المصرية بنسبة 30% فقط. كما يرى أن مصر تأتي في المرتبة الأولى في التلوث البيئي بين الدول العربية وقبل كل من المغرب والجزائر وسوريا ولبنان والأردن وتونس، وأن التلوث البيئي يكلف مصر خسائر سنوية تقدر بحوالي 14.4 مليار جنيه منها 13 مليار جنيه بسبب تلوث الهواء والترب الزراعية والمياه العذبة والبقية لتلوث السواحل ومعالجة المخلفات.

ونأتي إلى تلوث الترب الزراعية، حيث وصلت نسب الأراضي المصرية التي تعاني من ارتفاع تركيز الأملاح إلى 25% من إجمالي الأراضي الزراعية المصرية معظمها أصبح شديد الملوحة خاصة أن مياه نهر النيل تضيف ما يقرب من 3.5 أطنان أملاح سنويا للقدان دون توفير مياه لغسل تراكمات هذه الأملاح إضافة إلى ما يصل إلى الترب الزراعية ومعها الحاصلات الزراعية من ملوثات المبيدات والأسمدة ومياه الري المخلوطة بالصرف الصحي والزراعي والصناعي بما يؤثر على صحة المزارعين ونوعية الحاصلات الزراعية الناتجة التي تؤثر على صحة بقية المصريين وبما أدخل تخصصا جديدا على الزراعة المصرية، وهو الخاص باستصلاح ومعالجة الأراضي الملوثة.

بالإضافة إلى هذا التلوث أوقفت جميع دول العالم المتحضر استخدام مادة اليوريا كسماد للحاصلات الزراعية بسبب تسببها في تراكمات لمادة كربامات الأمونيوم الضارة التي تسبب سرطانات أكيدة لكل ما يتناول حاصلات زراعية مسمدة باليوريا، وبالتالي تأخرت مصر كثيرا في اتخاذ قرار مماثل بوقف استخدام اليوريا كسماد والاكتفاء فقط باستخدامها في الأغراض الصناعية لإنتاج البلاستيك بمختلف أنواعه.

نش هذا الموضوع على موقع [25 janaer.blogspot.com.eg](http://25.janaer.blogspot.com.eg) منسوباً إلى أستاذ المياه والترية بكلية الزراعة جامعة القاهرة أ.د. نادر نور الدين على أنه كُتبت هذه الورقة في يوليو 2010. وحيث أن ذلك الموقع كان تابعاً لجماعة الإخوان المسلمين وقرحبه، بعد 3 يوليو 2013، فقد تواصلت مع د. نادر الذي أفاد بأنه لم يكتب هذه الورقة ولم ينشها على ذلك الموقع وأن الورقة هي منقولة عن كُتب له.

✳ كتاب "مص ودول منابع النيل" . . يؤكّد: 16 كارثة تصيب مص بسبب سد النهضة²²

الجمعة، 31 يوليو 2015



عاد مرة أخرى ملف سد النهضة إلى ساحة الجدل والنقاش السياسي والمجتمعي، حيث يعقد في الأيام الحالية عدة لقاءات في الخرطوم بين وزراء مياه مصر والسودان وإثيوبيا، للتوصل لحل يرضى جميع الأطراف دون التأثير على أى من دول حوض النيل، وهذا ما يطرحه كتاب " مصر ودول منابع النيل.. الحياة والمياه والسدود

²²<https://www.youm7.com/story/2015/7/31/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-16-%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D9%8A%D8%A8-%D9%85%D8%B5%D8%B1/2285850>

والصراع" للدكتور نادر نور الدين محمد خير الموارد المائية. ويقول الكتاب، إن من أهم النتائج المترتبة على بناء سد النهضة على الاقتصاد المصري رفض إثيوبيا الالتزام كتابة عبر معاهدة جديدة بتحديد حصة ثابتة للمياه لمصر تلتزم بها مستقبلاً ولا تمس الحقوق المكتسبة لمصر وما تستقبله من مياه عبر آلاف السنين، وبالتالي فإن حصة مصر من النهر غير محددة وهى في مهب الريح والتناقض المتتالي مستقبلاً، وطبقاً لاتفاقية عنتيبي الموقعة في 14 مايو 2010 تصبح سيادة دول المنابع على فواقد النهر والمستنقعات واستقطاب مياه هذه الفواقد والمستنقعات حقاً خالصاً لدول المنابع بعيداً عن الشراكة المصرية في هذه الفواقد ولا يحق لنا استقطابها والاستفادة منها بالمشاركة مع هذه الدول إلا بما تسمح به هذه الدول وبشروطها الخاصة.

وأكد الدكتور نور الدين محمد، أن من ضمن تداعيات سد النهضة هو احتمال اختفاء الأسماك من نهر النيل لفترة قد تمتد لخمس سنوات بسبب حجز الطمي وعوالق مياه النهر خلف السد الإثيوبي ونقص التنوع الإحيائي المائي، وتقليل مساحات الزراعات ذات الاحتياجات المائية المرتفعة في مصر مثل القصب، وبالتالي زيادة فجوة السكر "32 % حالياً" وتقليل مساحات الأرز وهو محصول الحبوب الوحيد الذي نكتفي منه ذاتياً ومعه البرسيم وبنجر السكر والموز والخضراوات الورقية، بالإضافة لتقليل حصة مصر السنوية من مياه النيل بكمية تتراوح بين 10.12 مليار متر مكعب سنوياً "ما يكفي لزراعة 2.5 مليون فدان"، وبالتالي نقص المساحة الزراعية بنفس النسبة.

وأشار الكتاب إلى نقص كميات مياه النيل المتدفقة إلى البحر المتوسط وبالتالي زحف مياه البحر المالحة إلى أراضي الدلتا والمياه الجوفية، وإيقاف جميع مشروعات استصلاح الأراضي والتوسع الزراعي في مصر ونقص كبير في كميات مياه المصارف الزراعية التي نعيد استخدامها في الري مرة أخرى، كما سيتم تحميل الاقتصاد

المصري أعباء إضافية وعاجلة لإنشاء محطات تحلية على البحر المتوسط تخصص للاستهلاك المنزلي والصناعي والسياحي في المدن الساحلية لتوفير مياه النيل للزراعة، وكذلك ارتفاع معدلات تصحر الأراضي الزراعية وزيادة تركيز التلوث في النيل والترع والمصارف بسبب نقص التدفقات المائية، وزيادة الفجوة الغذائية المصرية وارتفاعها إلى 75 % من إجمالي احتياجاتنا من الغذاء بدلاً من 55 % حالياً خاصة مع الزيادة السكانية بالمعدلات الحالية بما سيشكل عبئاً كبيراً على الخزنة العامة المصرية لتدبير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد كم كبير من احتياجات الشعب المصري من السلع الغذائية الاستراتيجية، وارتفاع نسب البطالة في مصر بسبب نقص المساحة الزراعية، تراجع معدلات الدخل القومي بسبب نقص الناتج الزراعي، وتحمل الاقتصاد المصري لأعباء مالية كبيرة وعاجلة لاحتمية تطوير شبكات نقل المياه في مصر من خلال الترعة، والتي سيلزم لبعضها التبطين بالأسمنت وتحويل الترعة الفرعية وترع التوزيع والمساقى إلى مواسير، وذلك بغرض تقليل الفواقد المائية وبشكل عاجل لتوفير بعض المياه الإضافية لقطاع الزراعة بما يمثل ضغطاً عاجلاً على الموازنة العامة المصرية.

8. العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد مبارك²³

كتبت هذه الورقة في 27 سبتمبر 2010

عبد العليم محمد،

مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام



الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس الوزراء الإسرائيلي

بنيامين نتنياهو (الأوروبية-أرشيف)

تستلهم العلاقات بين مصر وإسرائيل طبيعتها وآلياتها من نصوص وبنود المعاهدة المصرية الإسرائيلية للسلام في العام 1979، والتي أخذت مجراها في التطبيق المتدرج بعد عام من توقيع هذه المعاهدة أي في 26 مارس/آذار 1980، أي تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وافتتاح كل منهما سفارة لدى الطرف الآخر.

• الإطار الاستراتيجي العام

• تحديات في وجه العلاقات المصرية الإسرائيلية

• الآثار الاستراتيجية للعلاقات المصرية الإسرائيلية

ويمكن تكييف العلاقات المصرية الإسرائيلية قانونيا ودبلوماسيا على أنها علاقات ثنائية بين دولتين ذاتي سيادة، على غرار ما هو متبع في مجال تبادل العلاقات

²³ https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_1138.html

الدبلوماسية والاعتراف القانوني بين الدول، وتشمل هذه العلاقات جوانب دبلوماسية وقنصلية وتجارية وثقافية.

بيد أن الاكتفاء والاقتصار على تكييف هذه العلاقات بين مصر وإسرائيل قانونيا ووفق الأعراف الدولية المتبعة، ينطوي على كثير من التجريد والتمويه وربما التبسيط أيضا، ذلك أن هذه العلاقات المصرية الإسرائيلية رغم طابعها الثنائي ورغم استنادها إلى إرادة الدولتين وسيادتهما، تتميز هذه العلاقات عن غيرها بخصائص وملامح تنفرد بها دون غيرها من العلاقات بين الدول، وتجعلها رهينة أوضاع وتطورات تتجاوز على الأقل من وجهة النظر المصرية والعربية حدود أي علاقات ثنائية بين دولتين من دول العالم.

معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فكت الارتباط إلى حين بين مصر وبوابتها الشرقية، حيث قبلت مصر بالخروج من الصراع العربي الإسرائيلي بثقلها الاستراتيجي والعسكري والتاريخي -حتى لو لم تكن في البداية تريد ذلك تماما- ولكن هذا ما انتهى إليه الأمر فعليا فمصر الدولة والنظام والمجتمع لا تستطيع فك ارتباطها بالقضية الفلسطينية، أو تجاهل روابطها السياسية والثقافية والاستراتيجية مع العالم العربي والإسلامي، أو التخلي عن دورها في العالم العربي، وتوظيف ثقلها السياسي والدبلوماسي لصالح قضاياها.

كما أن العلاقات مع إسرائيل رغم الاعتراف بها وتبادل العلاقات معها، وفق نصوص المعاهدة، لا يجعل من إسرائيل دولة صديقة، أو يمحو عنها صفات العدوانية والاحتلال والاستيطان والعنصرية، ذلك أن ميراث العداء لإسرائيل في مصر والبلدان العربية ليس بمقدور أي معاهدة أن تتخلص منه مرة واحدة، خاصة أن توجهات إسرائيل العدوانية بقيت كما هي، بل تعمقت بعد عقد اتفاقية السلام مع مصر، واستنفرت القوة والنزوع نحو الهيمنة على المنطقة، ورفض الاعتراف بحق الشعب

الفلسطيني وحق البلدان العربية التي تحتل أراضيها في التطلع إلى تحريرها وبسط سيادتها عليها.

من ثم فإن هذه العلاقات بين مصر وإسرائيل رغم أنها ثنائية الطابع، وتستند إلى إرادة وسيادة الطرفين، فإنها - أي هذه العلاقات - تجد نفسها في الواقع أسيرة التشابكات والتداخلات والتناقضات، في مدركات ورؤى الأطراف المختلفة، ومن بينها بطبيعة الحال العالم العربي والإسلامي ومحصلة التطورات في الساحة الإقليمية عامة والصراع العربي الإسرائيلي خاصة.

وعلى ضوء هذه الملابسات والتداخلات في الحقل السياسي المصري والعربي والفلسطيني والإسلامي الرسمي منه والشعبي، الذي بدأت فيه العلاقات بين مصر وإسرائيل، فإن هذه العلاقات اصطدمت برفض شعبي مصري حازم ومتصاعد، منذ اليوم الأول لتبادل هذه العلاقات، وقد انخرطت في هذا الرفض قوى وتيارات سياسية وطنية وإسلامية وليبرالية ونقابات كبيرة واتحادات مهنية عمالية وطلابية، تمثل كل مستويات المجتمع المدني والأهلي في مصر، وقد ارتبطت حدة هذا الرفض وتنوع أشكاله من مظاهرات واحتجاجات وبيانات إدانة، بتطور الصراع العربي الإسرائيلي ومواقف إسرائيل العدوانية إزاء الشعب الفلسطيني واللبناني والمقاومة الفلسطينية واللبنانية، وانتفاضة الشعب الفلسطيني في العام 1987 وانتفاضته في العام 2000 بعد انهيار محادثات كامب ديفيد الثانية.

والحال أن هذه العلاقات باتت محصورة في المناخ الذي بدأت فيه، في الجانب الرسمي الحكومي المتمثل في تبادل السفراء وافتتاح السفارات لكلا الطرفين وبعض جوانب التبادل التجاري المختلفة، في حين أنها لم تتمكن من اختراق الحاجز الشعبي والمجال غير الرسمي والقيود التي فرضتها الضغوط الشعبية أو تلك التي أدار فيها النظام والدولة علاقات مصر بإسرائيل.

الإطار الاستراتيجي العام

من الممكن القول إن العلاقات المصرية الإسرائيلية قد خضعت منذ بدايتها وفق أحكام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في العام 1979 لإطار إستراتيجي عام، يحدد معاييرها ووتيرتها وإيقاعها وحدودها والآليات المختلفة لمعالجة مضاعفاتها ومشكلاتها وكذلك المبادئ والأسس التي تحكمها. والمؤكد أن هذه المعايير التي تحكم العلاقات بين مصر وإسرائيل لم توجد هكذا مرة واحدة مع بدء هذه العلاقات، بل تشكلت وصيغت عبر الممارسة والتفاعل والأزمات التي اعترضت طريق تطور هذه العلاقات وبناء على تداعيات وآثار هذه العلاقات على الصعيد المصري والعربي على حد سواء وردود الفعل إزاءها.

ويمكن تلخيص هذه المعايير والضوابط التي حكمت العلاقات المصرية الإسرائيلية، وتطورها وتحديد السقف الذي تدور فيه هذه العلاقات، على ضوء الواقع والممارسة فيما يلي:

1. مراعاة الحساسية الشعبية

يرتبط هذا المعيار بفهم عموم المصريين لعملية السلام والمعاهدة مع إسرائيل، ذلك الفهم الذي اقتصر على إنهاء الحروب بين مصر وإسرائيل، وليس فتح القلوب والمشاعر للإسرائيليين، أو تجاهل جرائمهم في حق المصريين والعرب والشعب الفلسطيني، والحال أن المصريين أدركوا أن العلاقات مع الإسرائيليين يجب أن تقتصر على العلاقات الرسمية، وفي الحدود الدنيا للمعاهدات والبروتوكولات، بينما العلاقات مع المصريين يتوقف مصيرها على موقف إسرائيل من عملية السلام مع بقية الشعوب العربية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

بين هذين الحدين أي فهم المصريين لحدود السلام بين مصر وإسرائيل، وحصر العلاقات معها في الحدود الدنيا الرسمية بعيدا عن العلاقات الشعبية، حاولت الدولة والنظام بجميع مستوياتهما إدارة العلاقات مع إسرائيل بطريقة لا تخرج بها عن

منطق ومتطلبات هذين الحدين، وذلك مع بعض الاستثناءات، كاتفاقية الكويز الموقعة بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل عام 2004 (أ)، واتفاقية تصدير جزء من الغاز المصري لإسرائيل الموقعة عام 2005.

ترتب على خروج مصر من الصراع نشوء فراغ إستراتيجي عربي، ليس بمقدور بلد آخر أن يملأه، وهذا الفراغ قد منح إسرائيل مزايا نوعية إضافية، تضاف إلى رصيدها الاستراتيجي العسكري. وقد بدت تجليات هذا المعيار في التوصيف الدارج للسلام مع مصر بأنه "بارد" ولا يتميز بالدفع والحرارة، التي كان الإسرائيليون يتوقعونها، وأصبح السلام بين مصر وإسرائيل بمثابة سلام الضرورة، أي اتقاء الحرب والعدوان وتجنب آثارهما، كما أن السفراء الإسرائيليين المتعاقبين في القاهرة كانت تصريحاتهم أثناء ممارسة مهامهم أو لدى انتهاء مهماتهم في القاهرة، تضج بالشكوى من العزلة والحصار المضروب حولهم شعبيا ومن جميع فئات المصريين.

2. ربط تطور العلاقات بموقف إسرائيل من الشعب الفلسطيني وعملية السلام مع الدول العربية.

ربطت الدوائر الرسمية المصرية بين تطور العلاقات مع إسرائيل وانخراط هذه الأخيرة في عملية جدية للسلام مع الشعب الفلسطيني والدول العربية، فليس من المنطقي والمعقول أن تتطور هذه العلاقات في ظل العدوان الإسرائيلي المتكرر على لبنان في قانا 1996 وحزب الله 2006 وتنغيص حياة الشعب الفلسطيني والانقلاب على عملية أوسلو واستمرار الاستيطان ومصادرة أراضي الفلسطينيين.

فطوال عهد الرئيس مبارك الممتد لم يقم بزيارة إسرائيل إلا مرة واحدة لتشجيع جنازة رئيس الوزراء السابق إسحاق رابين الذي أسهم في صنع عملية أوسلو للسلام مع الفلسطينيين، وهذه الزيارة الوحيدة التي لم تتكرر كانت تتضمن رسالة ألا وهي تقدير مصر لدور القادة الإسرائيليين الذين يمتلكون الجرأة لصنع السلام مع الشعب الفلسطيني، ورغم الانتقادات المستمرة لمبارك بسبب عدم زيارة إسرائيل وتكرار هذه الزيارة في الإعلام الإسرائيلي المكتوب والمرئي، فإن الرئاسة المصرية لم تر سببا

لهذه الزيارات طالما بقي موقف إسرائيل على ما هو عليه من عملية السلام، وطالما استمرت السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين كما هي دون تغيير. وقد التزم جميع المسؤولين أو أغلبهم بهذا السقف الذي وضعه مبارك، فلم يبادر أي منهم لزيارة إسرائيل إلا لضرورة تحتمها الظروف وتتوفر لها المسوغات المقبولة.

3. مراعاة الخطوط الحمراء.

وينطبق هذا المعيار على الحالة المصرية والحالة الإسرائيلية على حد سواء، فالطرفان حريصان على عدم تجاوز الخطوط الحمراء في إدارة علاقاتهما ومعالجة الأزمات التي تمر بها هذه العلاقات. والمقصود بالخطوط الحمراء هو عدم الوصول إلى المنطقة الأمنية والعسكرية من هذه العلاقات التي ترتبط باتجاهات التسليح واحتمالات وقوع حرب. وذلك لم يمنع أو يحل دون العديد من الاحتجاجات على نشاطات عسكرية أو إشارة إلى عمليات تسليحه أو انتقاد الحملات المصرية بشأن السلاح النووي الإسرائيلي، وانضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي وإخضاع منشآتها النووية لرقابة وكالة الطاقة الذرية. بيد أن جميع هذه الاحتجاجات قد أديرت بمنطق الأزمات العابرة، التي لا تقترب من الخطوط الحمراء والمنطقة العسكرية والأمنية وتستبعد المواجهة العسكرية.

4. احترام السلام التعاقدي

حرصت مصر ربما أكثر من إسرائيل على احترام السلام التعاقدي المعقود بين البلدين وفقا لمعاهدات كامب ديفيد 1978 والمعاهدة المصرية الإسرائيلية للسلام عام 1979، وقبلت بالالتزامات الواردة في هذه النصوص كما قبلت بها إسرائيل، وعند نشوء أزمة طابا في المرحلة النهائية للانسحاب الإسرائيلي من سيناء ورفض إسرائيل إخلاءها، لجأت مصر إلى التحكيم الدولي، وقبلت إسرائيل بمبدأ التحكيم الذي انتهى كما هو معروف (عام 1988) بإقرار حق مصر في طابا.

وبالمثل عندما توترت الأمور في غزة على حدود مصر، طلبت مصر من إسرائيل زيادة عدد قوات الأمن على الحدود بين مصر وغزة، ووقعت اتفاقية بين الطرفين حددت عدد هذه القوات وتسليحها للمساعدة في حفظ الأمن على الحدود (عام 2009). وفي جميع الأزمات والظروف ظلت العلاقات الرسمية بين مصر وإسرائيل تخضع للتقاليد والأعراف الدبلوماسية المعروفة، رغم المطالبات الشعبية بقطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق السفارة الإسرائيلية.

5. مراعاة العلاقات مع الولايات المتحدة من قبل مصر وإسرائيل

رغم الطابع الثنائي للعلاقات بين مصر وإسرائيل باعتبارهما دولتين ذاتي سيادة تدير كل منهما علاقاتها الخارجية من منظور المصلحة الوطنية، فإن كلا من طرفي العلاقة، أي مصر من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى، يضعان في اعتبارهما الاحتفاظ بعلاقاتهما مع الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها -على الأقل- راعية السلام بين مصر وإسرائيل منذ عهد الرئيس الأسبق جيمي كارتر، وباعتبار أن واشنطن تقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية والمالية لكلا البلدين، وإن بدرجات متفاوتة، حيث تحصل إسرائيل على نصيب الأسد من المساعدات المالية والعسكرية وتحصل مصر على نصيب متواضع منها، ويتوقف الأمر في المحصلة النهائية على طبيعة هذه العلاقات مع الولايات المتحدة والمكانة والحظوة التي تتمتع بها كل من مصر وإسرائيل.

فالأولى أي مصر تلعب دورا هاما في عملية السلام على الصعيد الإقليمي، فهي أول دولة عربية وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل واعترفت بها وقدمت نموذجا من وجهة النظر الأميركية لبقية الدول العربية من المفترض أن يحتذى به، واحترمت حتى الآن التزاماتها بموجب نصوص وبنود هذه المعاهدة، أما الثانية أي إسرائيل فهي الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة والأكثر أمانا واستقرارا في منظور الولايات المتحدة، وتحظى إسرائيل بأدوات ضاغطة في دوائر الكونغرس والبنتاغون وفي

أوساط الرأي العام عبر منظمة "الإيباك" وغيرها من المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية.

والحال أن كلا البلدين أي مصر وإسرائيل ورغم تفاوت علاقاتهما بالولايات المتحدة الأميركية يحرصان على أخذ مواقف وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة محل الاعتبار، خاصة إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تعدها الولايات المتحدة خاصة في عهد باراك أوباما مدخلا صحيحا وملأما لمعالجة الملفات المختلفة في المنطقة، خاصة في العراق وأفغانستان وإيران ولبنان، وعلاجا جذريا لتقليص التطرف الديني والإرهاب.

6. علاقة مصر بالعالم العربي والإسلامي

تدير مصر ملف العلاقات مع إسرائيل في دائرة أوسع من مجرد العلاقات الثنائية، فمصر ترى أن ملف العلاقات مع إسرائيل يتميز بحساسية خاصة تقتضي الحرص والحذر والتوازن، وإذا كان من الصحيح أن هذه العلاقة مع إسرائيل تدار وفق اعتبارات المصلحة الوطنية المصرية في المقام الأول، فإن هذه المصلحة الوطنية تنخرط في منظور شامل لمصالح مصر عامة وعلاقاتها الخارجية خاصة مع العالم العربي والعالم الإسلامي لما لمصر من مكانة وتأثير في هاتين الدائرتين.

على ضوء ذلك تتميز إدارة العلاقات مع إسرائيل بالحذر والحرص وعدم الاندفاع أو التلبية السريعة لمطالب الجانب الإسرائيلي، ومن ثم تحرص مصر على أن تكون العلاقات مع إسرائيل مجرد علاقات عادية محدودة بالسقف القانوني والدبلوماسي المتعارف عليه بين الدول، كما تحرص مصر على أن تربط بين المطالب الإسرائيلية لتطوير العلاقات مع مصر بشروط سياسية تخص الأداء الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية تجاه عملية السلام وحقوق الشعب الفلسطيني، وتوظف في الكثير من الأحيان العلاقات مع إسرائيل لتوصيل وجهة النظر العربية والفلسطينية عبر القنوات الرسمية.

من ناحية أخرى فإن مصر، بلد الأزهر الشريف، تربطها بالعالم الإسلامي روابط تنظيمية وسياسية بالغة الأهمية وتدرك أن القضية الفلسطينية تنطوي بالإضافة إلى بعدها العربي القومي والفلسطيني على بعد إسلامي واضح لا لبس فيه، خاصة يتعلق بالقدس والأقصى، وهو ما يستلزم منظورا شاملا لأخذ هذه القضايا في الاعتبار إزاء عملية السلام إن بين إسرائيل وفلسطين وإن بين الدول العربية وإسرائيل. هذه الاعتبارات الدولية والإقليمية والعربية والإسلامية تنخرط في منظور إدارة العلاقات المصرية الإسرائيلية بدرجات متفاوتة، وفق الأولويات والظروف والأزمات التي تعترض مسار العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل.

تحديات في وجه العلاقات المصرية الإسرائيلية

تواجه العلاقات المصرية الإسرائيلية تحديات كبيرة تفوق بكثير العلاقات المصرية بأي دولة أخرى، نظرا لحساسية هذا الملف وخطورته والميراث العدائي بين مصر والشعوب العربية وبين إسرائيل، ذلك الميراث الذي يصعب التخلص منه بتوقيع معاهدة وتطبيق بنودها، خاصة مع بقاء إسرائيل كما هي دون تعديل في هيكل توجهاتها إزاء شعوب المنطقة ومحيطها العربي، أي بقائها عدوانية استيطانية عنصرية وتستخدم تفوقها التكنولوجي والعسكري في قهر البلدان العربية ورفض الحقوق الفلسطينية.

يبرز من بين هذه التحديات -على سبيل المثال لا الحصر- تحدي الأمن الإقليمي والقيادة، والتحدي النووي أي امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية ورفضها الانضمام والتوقيع على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، وقبول منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، وكذلك التحدي الإيراني وتحدي الانخراط في عملية سلام شاملة بين إسرائيل والدول العربية سوريا ولبنان وبين إسرائيل وفلسطين وكذلك التحدي الداخلي المتعلق بمستقبل مصر في حقبة ما بعد الرئيس مبارك والمحاذير

والمخاطر التي ينطوي عليها وتأثيرها في العلاقات المصرية الإسرائيلية أو معاهدة السلام بين البلدين.

1. تحدي الأمن الإقليمي والتجارة

استندت مصر في توقيع معاهدات كامب ديفيد حول إطار السلام في الشرق الأوسط عام 1978 بعد مبادرة الرئيس أنور السادات في العام 1977 ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في العام 1979، إلى رؤية مفادها سعي مصر للسلام والاستقرار في المنطقة والاعتراف بإسرائيل أمرا واقعا، وضرورة تخصيص موارد المنطقة نحو التنمية الشاملة وتقليص نفقات الحروب وآثارها وتداعياتها التي عانت منها مصر عبر حروبها مع إسرائيل.

يضاف إلى ذلك صعوبة تحقيق نصر عسكري حاسم على إسرائيل يجبرها على الاعتراف بالحقوق العربية والفلسطينية والانسحاب من الأراضي التي احتلتها في العام 1967، وذلك بسبب التحالف الاستراتيجي الوثيق بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرص هذه الأخيرة على استمرار تفوق إسرائيل عسكريا على جميع الدول العربية المحيطة، واستحالة فك هذا الارتباط بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وبصرف النظر عن الاختلاف والاتفاق حول هذه الرؤية بين التيارات السياسية المختلفة، فإن هذه الرؤية وعناصرها المبينة آنفا هي التي حكمت هذا التوجه السياسي المصري منذ بدايته في أواخر السبعينيات وحتى الآن، رغم رحيل الرئيس أنور السادات وقدم الرئيس حسني مبارك واستمراره في الحكم حتى الآن ورغم جهوده لإعادة مصر إلى العالم العربي أو إعادة العالم العربي إلى مصر فإن هذا التوجه ظل كما هو.

بيد أن الواقع والممارسة وتطبيق هذه الرؤية قد خلقت مضاعفات كثيرة تحول دون تطوير العلاقات مع إسرائيل وتجعلها في الحدود الدنيا حتى إشعار آخر.

أدركت مصر أن السلام مع أكبر دولة عربية وانتهاء الحروب بينها وبين إسرائيل لم يكن كافيا لإيقاف مسلسل العدوان والحرب في المنطقة، فما أتمت إسرائيل آخر مراحل انسحابها من سيناء في العام 1982، حتى بادرت بالعدوان على لبنان ومحاصرة بيروت وإخراج المقاومة الفلسطينية منها، وأحكمت قبضتها على الشريط الحدودي في جنوب لبنان، ورفضت كل مشاريع السلام التي طرحت آنذاك، وحتى بعد عقد اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، ماطلت في تنفيذ الكثير من بنود أوسلو، بل وقامت بالعدوان على لبنان عام 1996 وارتكبت مذبحه قانا وشنت حربا وعدوانا على المقاومة اللبنانية في صيف العام 2006.

والحال أن سعي مصر للاستقرار الإقليمي والسلام والأمن قد اصطدم بصخرة النوايا العدوانية الإسرائيلية، وتساعد نزعة السيطرة الإسرائيلية ورفض الانصياع للضغوط الدولية والقرارات الدولية، واكتشفت مصر أن إسرائيل مصدر التهديد للأمن الإقليمي والاستقرار في المنطقة خاصة مع قدوم اليمين الإسرائيلي، ممثلا في الليكود وحلفائه من المتطرفين الدينيين في حقبة التسعينيات والعقد الأول من الألفية الثالثة.

ومن ثم فإن مصر ترهن مستقبل وتطوير علاقاتها بإسرائيل بتحقيق الأمن الإقليمي والاستقرار، وتعديل هيكل التوجهات الإسرائيلية نحو المنطقة عبر إقرار السلام وإقرار حق الشعب الفلسطيني والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وقد لا تفكر المؤسسة السياسية والأمنية في مصر في الإقدام على خطوات على طريق تطوير العلاقات مع إسرائيل قبل تحقق هذا الهدف.

"السياسة المصرية الخارجية فقدت الكثير من قدرتها ومصادقيتها في مجال ضبط التفاعلات الواقعة والناجمة عن خروج مصر كفاعل إستراتيجي في مواجهة إسرائيل" أما قيادة المنطقة في هذه الآونة فتمثل مصدر قلق لكل من مصر وإسرائيل على حد سواء، ذلك أن إسرائيل تنزع بتفوقها العسكري والتكنولوجي والاقتصادي نحو قيادة

المنطقة، وهو الدور الذي اضطلعت به مصر في الحقبة الناصرية وتتطلع إليه دائما في عهد مبارك، رغم أن اختلالات موازين القوى بين العرب أجمعين وإسرائيل يضع مفاتيح الحل والاستقرار والسلام بيد إسرائيل، بتفوقها النوعي وتحالفها وثيق العرى مع الولايات المتحدة الأميركية.

لم تكن مصر تنتظر تصريحات شمعون بيريز في مؤتمر الدار البيضاء إبان التفاؤل بعد اتفاق أوسلو عام 1996 الذي خاطب فيه الدول العربية الممثلة في المؤتمر قائلا "لقد جربتم قيادة مصر في السابق فلتجربوا قيادة إسرائيل الآن!" كانت مصر تدرك أن هاجس القيادة والسيطرة لا يزال يداعب أحلام الإسرائيليين، إذ تطرح إسرائيل نفسها منافسا لمصر وتنازعها الدور الإقليمي الذي كان حكرا عليها في وقت سابق، ولم يفارق المخيلة السياسية المصرية حتى الآن، رغم ما اعتري الكثير من الأشياء من تغير، ورغم المستجدات التي طرأت على المسرح الإقليمي.

وهكذا يمثل هاجس الأمن الإقليمي والاستقرار والقيادة تحديا كبيرا لتطور العلاقات المصرية الإسرائيلية، خاصة مع استمرار حصار غزة برا وبحرا وجوا وحشر ما يقرب من 1.5 مليون فلسطيني في هذه البقعة من الأرض بمحاذاة الحدود المصرية.

2. النعدي النووي الإسرائيلي

مصر ومعها الدول العربية صاحبة مبادرة إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وتؤكد ذلك عبر العديد من التوصيات والقرارات. تتمسك مصر بضرورة توقيع إسرائيل على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية التي يقع بعضها غير بعيد عن الحدود المصرية، لإشراف وكالة الطاقة الذرية ورقابة مفتشيها، وترفض إسرائيل التوقيع على هذه المعاهدة كما ترفض إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآتها.

تعتمد إسرائيل -وتؤيدها الولايات المتحدة الأميركية- ما يسمى "بسياسة الغموض النووي" وبمقتضى هذا المبدأ لا تعترف إسرائيل كما أنها لا تنفي امتلاكها أسلحة

نووية، في حين أن العديد من الخبراء حول العالم ومن بينهم بعض اليهود يؤكدون امتلاك إسرائيل لما يفوق مائتي رأس نووي أو قنبلة نووية. وترى مصر في امتلاك إسرائيل السلاح النووي تهديدا لأمنها وأمن شعوب المنطقة، قد يفتح الباب أمام سباق التسلح في الشرق الأوسط، ولا تألو مصر جهدا في الترويج لإخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي، في المحافل الدولية المختصة، وترى أن ذلك هو صمام الأمان لكل شعوب المنطقة ودرء الأخطار عنها، وتخصيص مواردها لرفاهية شعوبها.

ويعد السلاح النووي الإسرائيلي من أكبر التحديات التي تواجه تطور العلاقات مع إسرائيل، ذلك أن هذا السلاح يقف متناقضا مع أسس وعناصر الإدراك السياسي المصري لطبيعة السلام في المنطقة التي تحفل بالعديد من المشكلات والقضايا التي تعترض طريق تطور شعوبها.

لم تر مصر أي تناقض بين استمرار التزامها ببنود معاهدة السلام مع إسرائيل وتوجهها الدعائي والإعلامي والسياسي المتعلق بتملك إسرائيل للسلاح النووي ورفضها الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والحال أن ملف إسرائيل النووي يخلق مساحة للتوتر والمشاحنات والعقبات أمام تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.

3. التحدي الإيراني

يخلق تنامي الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط مضاعفات كثيرة للسياسة المصرية من وجهة نظر النظام السياسي المصري، وتنعكس هذه المضاعفات والتداعيات على العلاقات بين مصر وإسرائيل، حيث تطرح إيران نفسها قوة إقليمية ذات تطلعات نووية، ورغم تأكيد الطابع السلمي والمدني لبرنامجها النووي فإن العديد من الشكوك تساور الدوائر المصرية والعربية حول إمكان تحول هذا البرنامج المدني والسلمي إلى برنامج نووي عسكري ينتهي بتملك إيران للسلاح النووي.

وإذا ما حدث ذلك وتملكت إيران السلاح النووي، فقد تفكر مصر في الحصول على مثل هذا السلاح، رغم أنها أوقفت برنامجها النووي في السبعينيات، فمصر والدول العربية السنية قد تجد نفسها مدفوعة للحصول على سلاح نووي "سني" في حالة تملك إيران سلاحا نوويا سيعد "شيعيا" أخذا في الاعتبار الانقسام المذهبي بين إيران والدول العربية.

تجد مصر إيران منافسا قويا لها على الساحة الإقليمية في الشرق الأوسط، فهما بلدان إسلاميان كبيران في المنطقة رغم اختلافهما المذهبي، وتمتلك إيران مثلها في ذلك كمثّل مصر حضارة طويلة ضاربة في أعماق التاريخ، وذلك فضلا عن ضخامة مواردها ومساحتها وموقعها، وتخشى مصر أن تقوم إيران في المنطقة بالدور الذي قامت به مصر إبان حقبة الخمسينيات والستينيات، حيث كانت مصر قوة رائدة ترفع راية التغيير والثورة وتدفع برياحها صوب الأنظمة التقليدية المحافظة خاصة في الخليج. بيد أن تملك إيران للسلاح النووي واحتمال توجه مصر والدول العربية لتملك سلاح نووي سيخلق مضاعفات للعلاقات بين إسرائيل ومصر، فلن تستطيع حجة مصر في حالة سعيها للحصول على سلاح نووي في مواجهة إيران إقناع الجانب الإسرائيلي، إذ سيعتبر ذلك موجهًا بالدرجة الأولى لإسرائيل، ولن تمتنع إسرائيل في هذه الحالة عن تعطيل هذا التوجه المصري أو العربي كما فعلت في العراق، وسوف تتوتر العلاقات المصرية الإسرائيلية.

وفضلا عن ذلك فإن التوجه الإيراني لتملك السلاح النووي -بافتراض جديته- سيفتح سباق التسلح في المنطقة وستسعى الدول العربية الخليجية لمواجهة هذا الوضع، وقد يمنح هذا التوجه الإيراني مشروعية ومصداقية لتملك إسرائيل السلاح النووي، وهو ما يتعارض كلية مع سعي مصر والدول العربية ومجموعة عدم الانحياز والدول الإسلامية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي، ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن إيران منضمة لمعاهدة الحد من انتشار السلاح النووي وتخضع منشآتها

النووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتؤكد الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي.

4. النحدي الداخلي

يثار كثير من الجدل خاصة في إسرائيل حول مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية في حقبة ما بعد "مبارك"، حيث تجاوز الرئيس مبارك الذي يحكم مصر منذ 1981 الثمانين عاما، ويدور الحديث حول من سيخلف مبارك في رئاسة مصر، وهذا السؤال من وجهة النظر الإسرائيلية يمثل مصدرا للقلق حول مستقبل العلاقات مع مصر، ففي حالة ترشيح مبارك الأب نفسه لولاية رئاسية أخرى * فيعد ذلك من وجهة النظر الإسرائيلية ضمانا لاستمرار العلاقات بوتيرتها الحالية، أما في حالة حدوث أزمة في انتقال السلطة يترتب عليها صعود الإخوان المسلمين إلى الحكم وبعض القوى الأخرى، فإن ذلك الاحتمال سيضع هذه العلاقات في مهب الريح بسبب نظرة الإخوان للصراع والثغرات الموجودة في معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي تنتقدها التيارات الوطنية في مصر.

أما في حالة ترشيح جمال مبارك للرئاسة فإنه يحتاج لدعم المؤسسة العسكرية التي يصعب تأييدها لجمال بسبب أنه يجيء من خارج هذه المؤسسة، من مجال الأعمال والبنوك، كما أن توجهات جمال مبارك سياسيا واقتصاديا قد تضر بمصالح المؤسسة العسكرية، ولكن جمال مبارك من وجهة النظر الإسرائيلية سيدعم سياسة سلفه وأبيه في دعم العلاقات مع إسرائيل وإبقائها في مستواها الراهن، وقد ينطوي الأمر على بعض المخاطر في حالة ما إذا حاول مبارك الابن، بسبب عدم شعبيته وللحصول على شعبية تبني تصعيد محسوب ضد إسرائيل لتدعيم مركزه الداخلي، ويرى المراقبون الإسرائيليون أنه ينبغي على إسرائيل أن تدعم مبارك الابن بطرق وأساليب غير علنية حتى يدعم مركزه في الحكم.(2)

وفي جميع الحالات فإن العلاقات المصرية الإسرائيلية ستتأثر بكل هذه الاحتمالات إذا ما قدر لأي منها أن يرى النور، وهكذا فإن حقبة ما بعد مبارك وطبيعتها وآلياتها ستكون من المحددات للعلاقات بين مصر وإسرائيل.

5. تحدي عملية السلام

تعد عملية السلام واستكمالها إن على المسار الفلسطيني أو المسار السوري اللبناني من أهم المحددات لمستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية والعلاقات العربية الإسرائيلية بشكل عام، حيث تربط مصر مبارك بين تطوير علاقاتها بإسرائيل وتوجه إسرائيلي جدي إزاء عملية السلام والدخول في مفاوضات بناءة، بالتخلي عن العنف الموجه ضد الشعب الفلسطيني والالتزام الإسرائيلي الجدي بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وليس من المتوقع أن يتحول "السلام البارد" مع مصر إلى سلام حار ودافئ كما تتمنى إسرائيل إلا مع استكمال عملية السلام لاستقرار وأمن المنطقة ومعالجة قضايا الدولة الفلسطينية والحدود والقدس واللاجئين.

ولا شك أن معالجة القضية الفلسطينية من أهم التحديات التي تقف في وجه تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية، فهي -أي القضية الفلسطينية- لا تتعلق فحسب بالأمن الإقليمي والقومي العربي بل تتعلق أيضا بالأمن القومي المصري وعلاقات مصر الطبيعية والجغرافية والتاريخية والسياسية والاستراتيجية بفلسطين والشعب الفلسطيني قبل قيام إسرائيل وبعد قيامها.

6. نشوب حرب في المنطقة

يلعب احتمال نشوب حرب في المنطقة بين إسرائيل وسوريا أو بين إسرائيل ولبنان دورا هاما في العلاقات المصرية الإسرائيلية وكذلك تصاعد العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

فمن شأن تحقق هذه الاحتمالات أي نشوب الحرب أن يخلق مضاعفات وتحديات لمصر، ويفتح الطريق للضغوط الشعبية من أحزاب المعارضة والحركات الشعبية للمطالبة بإغلاق السفارة الإسرائيلية أو سحب السفير المصري في تل أبيب، خاصة إذا ما كانت إسرائيل هي التي بادرت بشن حرب ضد سوريا أو ضد لبنان والمقاومة اللبنانية، ففي هذه الحالة لن تستطيع مصر الوقوف في صفوف المتفرجين ولا يعني ذلك إعلان الحرب ضد إسرائيل أو بدء مواجهة عسكرية معها وإنما يعني تجميدا جزئيا أو كليا لهذه العلاقات وإضافة مصادر جديدة للتوتر بين البلدين وخلق المزيد من العقبات أمام هذه العلاقات الثنائية، ولن يكون في مقدور مصر أيا كان من يحكم أن يتجاهل الغضب الشعبي والضغوط الشعبية خاصة إذا ما كانت قوية ومؤثرة. ولكن الوضع سيختلف إذا ما كانت سوريا هي التي بدأت الحرب -وهو سيناريو مستبعد- حيث تستطيع مصر أن تقنع الدول العربية بأن سوريا تساهم في خلق عدم الاستقرار في المنطقة وتعرض أمن المنطقة للخطر، ولا يعني ذلك بالضرورة أن مصر ستبارك رد الفعل الإسرائيلي أو توافق على إطلاق اليد العدوانية الإسرائيلية ضد سوريا، بل يعني أن قدرة مصر على المناورة ستكون أكبر في حالة بدء سوريا الحرب.

وفي جميع الأحوال فإن نشوب حرب في المنطقة بين إسرائيل وسوريا أو بين إسرائيل ولبنان أو تصاعد العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني بصرف النظر عن بدأ الحرب والعنف سيضع قيما على تطوير العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل ويجعلها تراوح مكانها في الحد الأدنى أو يضع مستقبل هذه العلاقات في مهب الريح.

7. وضع سيناء المصرية

لقد فرضت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل قيودا على انتشار القوات المسلحة المصرية في مناطق سيناء المختلفة وفق التقسيم إلى مناطق أ وب وج من الشرق وحتى معابر سيناء الحدودية، رغم الاعتراف بالسيادة المصرية الكاملة عليها، وينظر

لهذا الأمر سواء من قبل دوائر المعارضة والتيارات السياسية المختلفة أو في دوائر الأمن القومي المصري على أنه مجحف بسيادة مصر، وفي حين تتمسك إسرائيل باحترام هذا البند من المعاهدة، فإن من شأن أي إجراء مصري لخرق وتجاوز هذه القيود سيجتري عليه ردود فعل إسرائيلية تؤثر في طبيعة العلاقات بين البلدين. ففي حالة نشوب حرب ومواجهات عسكرية بين إسرائيل وسوريا أو إسرائيل ولبنان وتدهور الوضع السياسي في إسرائيل وضعف موقفها على الساحة الدولية قد تدفع مصر ببعض قواتها في سيناء واعتبار ذلك إجراء دفاعيا بسبب وجود استعدادات عسكرية إسرائيلية ضد سيناء، وفي هذه الحالة قد تشهد العلاقات المصرية الإسرائيلية توترات وأزمات يصعب تحديد ملامحها من الآن، والمؤكد أنها -أي هذه العلاقات- ستتأثر سلبا بالمستجدات على الساحة الإقليمية.

الآثار الإستراتيجية للعلاقات المصرية الإسرائيلية

تقف العلاقات المصرية الإسرائيلية ومعاهدة السلام التي استندت إليها، وراء العديد من التداعيات والآثار ذات الطابع الاستراتيجي العام، التي تخص مصر والعالم العربي والقضية الفلسطينية، ونركز في هذه الخلاصة على أهم وأبرز هذه التداعيات وآثارها في الأوضاع العربية والفلسطينية العامة. فيما يخص مصر أولا فإن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وتطبيقاتها في الواقع، أي في سيناء، قد فرضت قيودا على انتشار القوات المسلحة المصرية بدرجات متفاوتة، وتمثل هذه القيود -رغم السيادة النظرية المصرية على سيناء- قضية مثيرة للجدل بين النظام والمعارضة وربما أيضا في بعض كواليس أجهزة الدولة، خاصة الأمنية منها، حيث تشكل هذه القضية مساسا بالكرامة الوطنية من وجهة نظر القوى المعارضة، ووضعها يجب السعي إلى تعديله إن بإعادة التفاوض أو الدبلوماسية من وجهة نظر بعض الدوائر الأمنية.

في التاريخ المصري ثمة بوابتان للأمن القومي المصري أولاهما منطقة الشام بما فيها فلسطين في الشرق، وبوابة الجنوب المتمثلة في دول حوض النيل ومنابعه، فعبر الشام وفلسطين جاءت الغزوات من قبل الحيثيين والهكسوس وغيرهم من الطامعين في العصور القديمة في استقرار مصر ورخائها وازدهار حضارتها وثقافتها، أما من الجنوب فثمة شريان الحياة في مصر، ألا وهو نهر النيل الذي قال عنه المؤرخ اليوناني هيرودوت "مصر هبة النيل".

والحال أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية قد فكت الارتباط -إلى حين- بين مصر وبوابتها الشرقية، حيث قبلت مصر بالخروج من الصراع العربي الإسرائيلي بثقلها الاستراتيجي والعسكري والتاريخي -حتى لو لم تكن في البداية تريد ذلك تماما- ولكن هذا ما انتهى إليه الأمر فعليا.

وقد ترتب على خروج مصر من الصراع نشوء فراغ إستراتيجي عربي، ليس بمقدور بلد آخر أن يملأه، وهذا الفراغ قد منح إسرائيل مزايا نوعية إضافية، تضاف إلى رصيدها الاستراتيجي العسكري، وركزت معظم أو أغلب هذا الرصيد صوب البلدان العربية الأخرى (لبنان 1982) والشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والعراق (تدمير مفاعل تموز 1981) وغير هذه الوقائع من حروب واعتداءات متكررة.

ومن منظور ميزان القوى بين العرب وإسرائيل فإن معظم المحللين والمراقبين العرب وغير العرب يرون الآن بعد العدوان الأميركي على العراق وتدميره واتساع نطاق الفتنة فيه، إضعافا للدول العربية في مواجهة إسرائيل، وتعزيزا لموقف هذه الأخيرة في مواجهة العرب أجمعين، فما بالنا بمصر بثقلها الديموغرافي والعسكري في مواجهة إسرائيل.

ومن ناحية أخرى فإن دور مصر الإقليمي وتأثير النموذج الذي تمكنت من صنعه وصياغته إبان حقبة الخمسينيات والستينيات، قد أصابه قدر كبير من التراجع على الصعيد العربي والأفريقي، وهذا الأخير أي الصعيد الأفريقي الذي تمثل في اتفاق دول

منابع نهر النيل على إعادة توزيع حصص مياه النهر مرة أخرى، توزيعاً يلائم احتياجات هذه البلدان ويقلل من نصيب مصر من المياه، وهو الأمر الذي تم الانتباه إليه مؤخراً في الدوائر والسياسات المصرية عبر ضخ المزيد من الاستثمارات المصرية في إثيوبيا ومساعدة بلدان منابع النهر في أعقاب الأزمة الأخيرة، خاصة بعد اتضاح الدور الإسرائيلي في ما آلت إليه الأمور.

ومع ذلك حاولت مصر إعادة بناء دورها على ضوء هذه المتغيرات الجديدة، التي لحقت بسياساتها، حيث حاولت وعبر علاقاتها إن بإسرائيل أو الولايات المتحدة الأميركية أن تلعب دور الوسيط بين هؤلاء وبين ممثلي الشعب الفلسطيني، وحاولت أن تضبط الأداء الإسرائيلي المنفلت.

ومن ثم ألقت مصر بثقلها في قضية المصالحة الفلسطينية الفلسطينية بين فتح وحماس، وتمكنت من جمع الفرقاء الفلسطينيين في القاهرة لتوقيع اتفاقية القاهرة عام 2005، وبعد سيطرة حماس على غزة ورغم عدم اعترافها بذلك وعدم ارتياحها لصعود حماس، أبقت على كل القنوات مفتوحة للحوار بين شقي المشروع الوطني الفلسطيني ورأب الصدع بينهما وتحقيق التهدئة والمصالحة وتجنب حدوث كارثة إنسانية في قطاع غزة وعلى حدود مصر.

عاد العرب إلى مصر أو عادت مصر إلى العرب بعد القطيعة والعزلة التي عانتها مصر جراء المبادرة والمعاهدة والعلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل، ولكن هذا كله تم في إطار تغير كبير اعتدى الموقف العربي، وأصبح فيه السلام مع إسرائيل خياراً استراتيجياً، عبر المشاريع التي قدمت إبان وقبل هذه العودة لمصر وللعرب، وتراجع فيه مشروع التحرير بالقوة المسلحة، وقبلت الدول العربية جميعاً بدولة فلسطينية على أراضي العام 1967، وتراجع فيه الخيار العسكري وبرز بوضوح مشروع المقاومة التي تتبنى تكتيك حرب العصابات على غرار حزب الله وحماس.

وأيا كانت محاولات مصر لرأب الصدع ومعالجة الاختلالات التي نجمت عن المعاهدة المصرية الإسرائيلية، فإن السياسة المصرية الخارجية فقدت الكثير من قدرتها ومصداقيتها في مجال ضبط التفاعلات الواقعة والناجمة عن خروج مصر كفاعل إستراتيجي في مواجهة إسرائيل -حتى ولو حاولت القيام بهذا الدور على الصعيد الدبلوماسي والسياسي- تجاه البوابة الشرقية للأمن المصري المتمثلة في الشام وفلسطين ككتلة استراتيجية واحدة، رغم عدم وجود تهديد مباشر حتى الآن وأيضا تجاه البوابة الجنوبية لمصر المتمثلة في دول حوض ومنابع النيل خاصة السودان الذي يبدو أنه في الطريق للتفتت والانقسام.

وفي كلتا الجبهتين أصبحت إسرائيل قاسما مشتركا أعظم في هاتين المنطقتين، بما لها من أدوات اقتصادية وأمنية وعسكرية وتكنولوجية. لقد أفسح تراجع الدور الإقليمي لمصر المجال لظهور فاعلين إقليميين جدد أو قدامى، حيث يزداد الدور الإسرائيلي ودور تركيا ودور إيران في المنطقة وهي دول ليست عربية. وقد أفضى ذلك إلى زعزعة وخلخلة دور المثلث الذي عرفه النظام العربي والذي كان يتمثل في السعودية ومصر وسوريا، وكان يمكن أن يلعب دور القاطرة في تماسك النظام العربي عامة في مواجهة القوى الدولية والإقليمية التي تتنازع السيطرة على مصير المنطقة.

ورغم ذلك أظهرت مصر قدرات تكتيكية ومهارات عملية لتوظيف معطيات إقليمية ودولية لامتناس الضغوط الداخلية والخارجية.

وفي هذا الإطار وعلى ضوء الخلل المتزايد في علاقات القوى على الصعيد الإقليمي عامة والصعيد العربي الإسرائيلي خاصة يمكن لمصر والعالم العربي البدء في محاولة ترتيب البيت العربي على أسس جديدة وبناء توافق عربي يدعم التكامل ويحقق منافع مشتركة للبلدان العربية وفتح حوار مع إيران لتبديد المخاوف وتحقيق الأمن لكل الدول في المنطقة وكذلك اعتبار إسرائيل مصدر التهديد الرئيس على الأمن العربي

عامة وممارسة كل الضغوط الممكنة والمقبولة لوحدة الحركة الوطنية الفلسطينية وترشيد المقاومة ودعمها.

وما أشرنا إليه آنفا يعد طريقا طويلا ولكنه ضروري لفتح نوافذ ومسالك جديدة واستشراف استراتيجية مختلفة لتصحيح التوازن والخلل لصالح القضايا العربية.

-
- 1- الكويز: يعرف ببروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) Qualified industrial zone، وقد وقعته مصر مع الحكومة الإسرائيلية والولايات المتحدة الأميركية عام 2004 ويتلخص مضمونه في السماح بدخول صادرات المنسوجات المصرية إلى الأسواق الأميركية دون رسوم بشرط وجود مكون إسرائيلي في هذه المنسوجات بنسبة 10.5%، وقد بلغ عدد الشركات المصرية المنضمة والمستفيدة من هذا الاتفاق حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2008، 689 شركة في الإسكندرية والعاشر من رمضان وشبرا الخيمة وغيرها من المناطق الصناعية في مصر. ولمزيد من المعلومات انظر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت 2005، ص 103 - 104. وانظر أيضا: منار الشوربجي، العلاقات المصرية الأميركية، ملف مصر على مفترق طرق، مركز الجزيرة للدراسات 2010. (المحرر)
- 2- قضت الثورة الشعبية التي اندلعت في مصر يوم 25 يناير/كانون الثاني 2011 على مساعي جمال مبارك لخلافة أبيه. (المحرر)

9. مستقبل نظام الحكم في مصر: عدم استئصال من شح للنصعيد²⁴

معتز بالله عبد الفتاح

أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة القاهرة وميتشجان المركزية بالولايات المتحدة.



مستقبل نظام الحكم في مصر بعد مبارك يمثل هاجسا للمصريين (مرويتز-أرشيف)

مستقبل السياسة والحكم في مصر يتوقف على تفاعل أكثر من عامل وقرارات أكثر من فاعل سياسي. وتسعى هذه الدراسة لإعادة رسم المشهد السياسي في مصر للبحث في مسارات وسيناريوهات متعددة: هل ستكون مصر نموذجا آخر لثورة شعبية على النمط الأوكراني أو الجورجي حيث مقومات الغضب وتفكك الدولة تجعل الكثيرين يشبهون مصر في 2010 بأحوال هذين المجتمعين في 2003 و2004؟ أم أن مصر تسير نحو نمط التسلطية التنافسية كما هو الحال في الانتقال الهادئ للسلطة في روسيا من يلتسين إلى الشخص الذي اختاره لكي يخلفه وهو بوتين ثم من بوتين إلى الشخص الذي اختاره وهو ميدفيدف؟ عناصر التشابه بين مصر وروسيا تبدو واضحة بنيويا وثقافيا؛ حيث المعارضة المتعارضة وشعورها بالأمان في ظل تسلط

²⁴ https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_3614.html

الحزب الحاكم كبديل عن تسلطية دينية في ظل الإخوان في مصر أو العودة إلى الشيوعية في روسيا، فضلا عن ثقافة سياسية مترهلة وسلبية، والحقيقة أن هناك نمطا ليس بعيدا عن النمط الروسي وإن كان يحمل نفس دلالاته وهو انتقال السلطة من الأب إلى الابن على نمط انتقال السلطة من الأب عمر بونجو إلى ابنه علي بونجو الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في 2009 في أعقاب انتخابات قاطعتها المعارضة وشككت في نزاهتها.

وهناك بديلان ديمقراطيان يقومان على نموذجي الإصلاح الديمقراطي التركي القائم على استبعاد القوى الدينية من الحياة السياسية بالتأكيد على علمانية/مدنية العمل السياسي أو السيناريو الإسباني وهو القائم على عدم استبعاد أي طيف سياسي من الحياة السياسية من خلال صفقة أو عقد اجتماعي جديد يلتزم فيه بقواعد ديمقراطية وفقا لمعايير دولية. وكي يتحقق أي من هذين السيناريوهين فلا بد أولا من أن ينجح الجناح الإصلاحي (الضعيف) داخل الحزب الحاكم في خلق مساحة ينفصل فيها الحزب عن بيروقراطية الدولة المدنية والأمنية وأن يتخلى عن التفكير بعقلية أنه وريث الاتحاد الاشتراكي؛ والشرط الثاني أن ترتفع تكلفة بقاء الوضع الراهن على نحو يجبر الحزب الوطني على إدخال إصلاحات بنيوية (وليست فقط شكلية) على قواعد الحكم والسلطة في مصر. وهو ما يبدو بعيدا عن مصر في ظل حكم الرئيس مبارك، حيث التغيير الحقيقي يبدو في زيادة القبضة الأمنية على قوى المجتمع المدني والسياسي، أكثر منها محاولة لاستيعاب مطالب هذه القوى نحو أفق أكثر ديمقراطية.

المنهاجية والقوى السياسية الفاعلة في مصر

السيناريو الأول: انتقال السلطة داخل الحزب الحاكم على النمطين الروسي أو الجابوني

السيناريو الثاني: العصيان المدني الديمقراطي على النمط الأوكراني

السيناريو الثالث: التحول الديمقراطي على النمط التركي

السيناريو الرابع: قيادة النخبة الحاكمة للتحول الديمقراطي على النمط الإسباني

المنهاجية والقوى السياسية الفاعلة في مصر

العلاقة الطردية بين زيادة المطالب السياسية وبين عدم الاستقرار السياسي إذا لم تنجح مؤسسات الدولة المختلفة، تعني أن فترة حكم الرئيس مبارك ومن سيأتي بعده لن تكون مستقرة تماما وإنما ستزداد احتمالات عدم الاستقرار ولكنه عدم استقرار لا يصل لدرجة الثورة.

وللتعرف على ملامح مستقبل مصر السياسي، سيكون من المفيد الاستعانة بمقولات "نظرية المباريات" وهي نظرية مستخدمة على نطاق واسع في علوم الاقتصاد والسياسة وتحليل الصراعات الدولية. وتفترض هذه النظرية أن كل فاعل سياسي يتصرف على أساس من الرشاد، أي أن أحدا لا يقدم تنازلات مجانية أو تبرعات بلا مقابل لأي فاعل آخر، وإنما يسعى الكل إلى تحقيق مصالحه وفقا لتعريفه لها.

ولتبسيط البيئة السياسية المصرية فإننا سنفترض أن هناك مباراة سياسية بين ثلاثة فاعلين أساسيين: الحزب الوطني، وتحالف ضيق للمعارضة المدنية (الأحزاب الثلاثة الكبرى ومعهم عدد من الأحزاب الأصغر)، وثالثا الإخوان المسلمين، ويقف في الخلف منهم لاعبون أقل فاعلية مثل قوى الاحتجاج الشعبي والتي يبدو أن حضورها الإعلامي أكبر من حجم تأثيرها الحقيقي سواء من وجهة نظر السواد الأعظم من المواطنين أو من وجهة نظر القوى السياسية الأخرى. وهذا يرجع بالأساس لعدم قدرتها على خلق أجندة بديلة تتخطى حدود رفض الوضع الراهن تحت شعارات من قبيل "لا للتمديد ولا للتوريث" دون توضيح: نعم لمن؟ ولماذا؟ مع رؤية متكاملة لأجندة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بل إن تعدد قوى الاحتجاج الشعبي وتكرار تواجد بعض الشخصيات العامة في العديد منها (مثل حالة كفاية

وأخواتها، والجمعية الوطنية للتغيير ومنافسيها) تؤكد على ضبابية رؤيتها وعدم قدرتها على بلورة رؤية متكاملة وذات دعم شعبي حقيقي. كما سترصد هذا الورقة الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه قوى خارجية إقليمية ودولية مختلفة في التأثير على الفاعلين المحليين.

ولنفترض، وفقا لنظرية المباريات، أن أمام كل لاعب من هؤلاء اللاعبين إحدى استراتيجيتين: إما البرجماتية (بمعنى تطوير استجابات تتسق مع فكرة التنسيق وربما التحالف مع القوى الأخرى من أجل تحقيق مكاسب متبادلة بمنطق المكسب المعقول لكل طرف)، أو التعت (أي رفض التنسيق والتحالف وعدم الاكتراث بمطالب الأطراف الأخرى بمنطق المكسب الأقصى). وعلى هذا الأساس، فإننا أمام معادلات أربع تفضي إلى سيناريوهات أربعة. وقبل توضيح ماهية هذه السيناريوهات يكون من المهم الإشارة إلى أن نظرية المباريات تساعد في ترشيد عملية صنع القرار من خلال تحديد ماهية الإستراتيجية المثلى (dominant strategy) والتي تعني أفضل قرار يمكن أن يتخذه كل فاعل بغض النظر عن قرارات الفاعلين الآخرين.

ومن المفيد كذلك توضيح أن القدرة على معرفة المستقبل تكون محدودة مع تعدد الفاعلين المحتملين فضلا عن عدم قدرتهم هم أنفسهم على تحديد أولوياتهم أو الإعلان عنها بوضوح؛ ومن هنا لا يستطيع الباحث أن يتنبأ بأن الحدث (أ) سيحدث، وإنما ما نعلمه هو أن لو (أ) حدث؛ فإن سلسلة من الأحداث ستأتي في أعقابه. وهو ما يجعل معظم تحليلات باحثي العلوم الاجتماعية احتمالية أكثر منها حتمية.

ويكون من المهم كذلك التذكير بما يملكه كل طرف من عناصر قوة ومساومة تحدد ثقله في الحياة السياسية المصرية؛ فالحزب الوطني هو حزب الحكومة ببيروقراطيتها المدنية والأمنية التي تتدخل بأساليبها الناعمة والصلبة من أجل حماية أمن الدولة وأمن النظام وقدرتهما على الاستمرار. والإخوان هم الأكثر تنظيما وقدرة على الحشد

والتعبئة، ويكفي أن نشير إلى أنهم من بين 150 عضوا تقدموا بهم كمرشحين في انتخابات مجلس الشعب 2005 نجح منهم 88 بنسبة 59%، هذا مع استبعاد ما قاله السيد رئيس الوزراء من أنه لولا تدخل الأمن في المرحلة الثالثة لكانوا حصلوا على 40 مقعدا أخرى. أي أن الإخوان لو قرروا التعبئة الشاملة في انتخابات 2010 ونزلوا بمرشحين في كل الدوائر فمن المرجح أنهم سيحصلون على الأغلبية، مع حياد عاملي الأمن والتزوير. وهذه الأغلبية ستأتي من مصدرين: أحدهما أنصار الإخوان والمتعاطفين معهم من ناحية والتصويت الاحتجاجي ضد سياسات الحزب الحاكم من ناحية أخرى.

أما المعارضة المدنية، رغما عن تواضع تمثيلها في مجلس الشعب المنقضي (إجمالا 12 عضو فقط) فهي أشبه بالطرف الذي يجري حوله الصراع بين القوتين السابقتين، فلو نجح الإخوان في التحالف مع هذه المعارضة، أو على الأقل مع الفصيل الأكبر منها، فإنهم بهذا يخلقون استقطابا من نوع جديد كبديل عن الاستقطاب الديني/العلماني الذي ساد في مرحلة ما بعد الثورة لنشهد استقطابا مختلفا على أساس جبهة ديمقراطية معارضة في مواجهة حزب حاكم مسيطر. ولو نجح الحزب الوطني في تجسير الفجوة مع أحزاب المعارضة المدنية، مع استبعاد الإخوان وغيرها من قوى الاحتجاج الشعبي، فإنه بهذا يخلط أوراق القوى المعارضة له بتقديم تنازلات مرحلية تخلق فجوة بين الأحزاب المعارضة المدنية وجماعة الإخوان المسلمين تحديدا من باب "فرّق تسد".

وسيكون الاختيار لهذه الأحزاب والقوى المدنية المعارضة إن كانت تريد أن تتعاون وتنسق مع الإخوان (بفرض رغبة هؤلاء في ذلك)، أو أن تتعاون وتنسق مع الحزب الوطني (بفرض رغبة الأخير في ذلك)، أو أن تتعنت تجاههما بما يفضي إلى استمرار الأوضاع وزيادة احتمال سيناريو التوريث على النمط الروسي. وفيما يلي تفصيل ما سبق إجماله بتوضيح السيناريوهات الأربعة:

السيناريو الأول:

انتقال السلطة داخل الحزب الحاكم على النمطين الروسي أو الجابوني

هذا هو نمط انتقال السلطة على الطريقة الروسية أو الجابونية الموضحة في المقدمة. وتشير المؤشرات إلى أن هذا هو الاحتمال الأقرب؛ حيث تكون هذه نتيجة منطقية لاختيارات اللاعبين الحالية فضلا عن بقاء حالة السلبية السياسية عند القطاع الأوسع من المواطنين المصريين. فإذا استمرت تفضيلات الفاعلين السياسيين وفقا للمعادلة التالية: تعنت الحزب الوطني + تعنت الإخوان + تعنت الأحزاب المدنية؛ إذن فالرئيس القادم سيكون من داخل بنية المؤسسة الحاكمة. وهو ما سيؤدي إلى بقاء الأوضاع على ما هي عليه من سيطرة الحزب الحاكم على الحياة السياسية وتزايد احتمالات التوريث مع تعارض المعارضة. وهذا يجعل مصير مصر، سواء في ظل حكم الرئيس مبارك، والأهم في مرحلة ما بعد الرئيس مبارك محكوما بمؤسسات لا تعير المعارضة اهتماما كبيرا.

فهناك أولا المؤسسة العسكرية التي يشغل رئيس الجمهورية منصب قائدها الأعلى والتي بالقطع سيجتمع مجلسها الأعلى بمن يتضمنهم من قادة المناطق والأفرع الرئيسية والذين سيقرون الخطط المعدة سلفا من أجل تأمين القاهرة، وتأمين الحدود، وتأمين مؤسسات الدولة الحيوية والتي يمكن أن تصل لحد حظر التجول لحين عودة الاستقرار، وضمان عدم عبث العابثين بمصالح الدولة، وهو ما قد يقتضي كذلك ألا تخرج أية مظاهرات سواء لكفاية أو المعارضة أو الإخوان من باب أن الاستقرار له أولوية مطلقة في مثل هذه الظروف. وقد يساعد على ذلك إعلان رئيس مجلس الشعب -والذي يصبح بحكم الدستور رئيس الجمهورية لمدة ستين يوما- حالة الطوارئ إن كانت قد رُفعت في مرحلة سابقة.

وبحكم أن شرعية يوليو وما بعدها تستند أساسا للدور الحيوي الذي تقوم به القوات المسلحة -ليس فقط في حفظ الأمن وسلامة التراب الوطني ولكن كذلك في تخريج

رؤساء الجمهورية الأربعة- فإن الجدل سيثور حول ما إن كان دور القوات المسلحة سيقصر على القبول بما ستفرزه المؤسسات المدنية من مجلس الشعب والحزب الوطني (بحكم كونه حزب الأغلبية الرسمية) أم أنها سيكون لها تفضيلاتها بشأن من يتولى حكم مصر؟ والأغلب أن بنية القيادات العليا للقوات المسلحة، لاسيما مع عدم بقاء قيادات كثيرة في موقعها لفترة طويلة من الزمن، سيقصر على ممارسة حق الرفض أو الفيتو على بعض الأسماء المطروحة من الحزب الوطني والقبول ببعضها الآخر. وسيكون المعيار الأساسي في القبول أو الرفض هو الحفاظ على المكانة المتميزة للقوات المسلحة من حيث التدريب والتسليح والامتيازات حتى لو كان رئيس الدولة مدنيا شرط أن يكون ذا حس عسكري عالٍ. وهذا مفهوم في ضوء أن معظم قيادات القوات المسلحة لا تظل في مواقعها إلا لفترات محدودة لا تكفي لأن تنمو شعبية أي منهم بالقدر الذي يجعله مفضلا من قبل قطاع واسع من أبناء القوات المسلحة.

وهناك ثانيا الحزب الوطني والذي سيسعى لأن يطرح بديلا لمن يشغل المنصب الحالي، وبحكم تطورات ما بعد عام 2002 سيكون الاسم الأكثر ترددا هو اسم "جمال مبارك"، والذي سيجد نفسه "مضطرا" لقبول المنصب بحكم "المسئولية التاريخية" و"مقتضيات المرحلة" و"نداء الشعب"، ومقولات "التكليف لا التشريف" التي عادة ما يروج لها في مثل هذه الظروف.

وفي هذا المقام سيكون على الحزب أن يحصل على موافقة المؤسسة العسكرية والتي غالبا ما ستقبل بهذا البديل بحكم عدم وجود اسم عسكري بديل يحظى بالقبول المدني والعسكري في آن واحد. وحتى إن ظهر هذا الاسم، فإنه من الممكن أن يُدفع به في منصب نائب لرئيس الجمهورية دون أن يكون الرئيس مباشرة بحكم الحاجة لوجود رئيس مدني "منتخب" يعطي إشارات خارجية واضحة بأن الإصلاح السياسي قد أفضى إلى تغير في نوعية القيادة السياسية.

وهناك ثالثا السفارة الأميركية بالقاهرة. وهي تمثل دور المتغير الخارجي في التفاعلات الداخلية؛ فما من شك في أن الولايات المتحدة ستكون أكثر اهتماما بمن يحتل موقع الرئاسة بحكم مصالحها المباشرة وكذلك بحكم مخاوف إسرائيل على أمن حدودها الجنوبية. وكما قيل مرارا فإن العلاقات العربية مع أي من دول العالم هي علاقات ثنائية إلا مع الولايات المتحدة فهي علاقات ثلاثية بحكم وجود الطرف الإسرائيلي فيها. ولا يبدو أن الكثير من القرارات الكبرى في مصر تتم بمعزل عن "التشاور" مع الولايات المتحدة. وتكفي الإشارة إلى ما قاله أمين السياسات بالحزب الوطني في أثناء انعقاد المؤتمر السنوي الرابع للحزب في 2006 بأن الحزب يطرح للنقاش فكرة الاستفادة من كافة بدائل الطاقة بما فيها الطاقة النووية. وقد عَقَّب السفير الأميركي في مصر بعد هذا التصريح بساعتين تقريبا، فيما يشبه التزامن، بأن الولايات المتحدة تدعم حق مصر في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية. وما أظن أبدا أن يكون تصريح أمين السياسات ثم في أعقابه خطاب الرئيس مبارك قد تم دون التنسيق المسبق مع السفير الأميركي حتى لا تفاجأ مصر بحرج من قبيل تصريح المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأميركية بأن الولايات المتحدة ترفض إقدام مصر على هذه الخطوة لاسيما مع الأزمة المتصاعدة مع إيران. وهكذا لم يكن رد فعل السفير الأميركي السريع إلا كشفا عن موقف مسبق اتفقت عليه حكومتا الدولتين.

وأغلب الظن أن الولايات المتحدة ستقبل بالاسم الذي سيطرحه الحزب الوطني طالما أنه يسير على خط الحزب من قبول بالتسوية مع إسرائيل، وعدم السعي لإنشاء تحالف مضاد للمصالح الغربية في المنطقة، والالتزام اللفظي بالديمقراطية والليبرالية ومقولات اقتصاد السوق، وأخيرا أن يستوفي الحزب إجراءاته الدستورية في انتخابات "نزيهة" بالمعايير المصرية. وأغلب الظن أن يكون الاسم الأكثر قبولا هو جمال مبارك أيضا.

السيناريو الثاني:

العصيان المدني الديمقراطي على النمط الأوكراني

"تلعب المعارضة المصرية إجمالاً لمصلحة الحزب الحاكم طالما هي تحافظ على تشرذمها وعدم جديتها في تكوين تحالف سياسي قوي يهدد المراكز الآمنة للحزب الحاكم"

قد يؤدي تحالف القوى السياسية المختلفة حول أجندة وطنية ديمقراطية مضادة لتحالف الوضع الراهن المتمثل في الحزب الحاكم إلى نقلة نوعية في توجهات كتلة حرجية من المواطنين بحيث تتصاعد مطالب تغيير الوضع الراهن ديمقراطياً على النمطين الجورجي والأوكراني. ولكن نقطة البداية في هذا السيناريو تقتضي أن تتشكل تفضيلات الفاعلين على النحو التالي:

تعنت الحزب الوطني + برجماتية الإخوان + برجماتية الأحزاب المدنية بما يؤدي إلى تحالف واسع من المعارضة ينتهي بكسر احتكار الحزب الوطني للهيمنة السياسية. بيد أن مثل هذا التحالف الواسع له صعوبات تكمن في أسباب نجاحه، إن نجح. ومن المفيد توضيح أن بناء تحالفات معارضة أصبح واحدًا من أهم استراتيجيات مواجهة الحزب المسيطر في كثير من دول العالم بغض النظر عن نصيبها من الديمقراطية؛ فخلال الفترة من يناير 2000 وحتى سبتمبر 2006 أجريت 478 انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية في 163 دولة من دول العالم وفقاً لموقع <http://psephos.adam-carr.net>، دخلت فيها المعارضة كتحالف واسع في حوالي 35% منها، وفازت بالأغلبية في 76% من هذه الانتخابات التي دخلها المعارضون متحالفين، ودخلت المعارضة كتحالف ضيق في حوالي 45% من الحالات بنصيب فوز في حدود 41% من الانتخابات التي دخلوها متحالفين. والنسبة الباقية (20%) من الحالات دخلت أحزاب المعارضة دون تحالفات مسبقة فكان نصيبها من الفوز بالأغلبية في حدود 17% فقط من الانتخابات. أي أن التحالف "الضيق" يرفع فرص

أحزاب المعارضة في الفوز بنسبة الضعف على الأقل مقارنة بدخولها الانتخابات منفردة (من 17% إلى 41%)، وبنفس المنطق فإن التحالف "الواسع" يرفع فرص الفوز في الانتخابات إلى ضعف فرص التحالف "الضيّق" (من 41% إلى 76%). إذن، وبفرض أن هذه المؤشرات الرقمية دليل لنا في قابل أيامنا، فإن الدرس المستفاد لقادة المعارضة المصرية يكون: ولكم في التحالف حياة يا أولي الألباب.

بيد أن هذه الأرقام تكشف أيضا أن بناء التحالف الواسع أصعب لكن فرص نجاحه أكبر. وكأن الصعوبة الحقيقية هي في بناء التحالف أكثر مما هي صعوبة في الفوز في الانتخابات؛ فالفوز في الانتخابات -وفقا لهذا المنطق- ليس هدفا بعيد المنال، بل هو نتيجة منطقية للتحالف الواسع متى تحقق.

وهنا يكون السؤال: ما شروط بناء تحالف واسع للمعارضة بناء على تجارب الدول الأخرى؟ وهل من الممكن أن تبني المعارضة المصرية تحالفا واسعا يؤدي إلى إجهاض سيناريو التوريث في ظل المعارضة المتعارضة؟ ففي ظل سيناريو التوريث وقفت المعارضة موقف التعارض المفضي إلى العدم السياسي. ومن هنا فقد كانت القوى السياسية المحددة للتوريث من عدمه هي: الحزب الوطني، والمؤسسة العسكرية، والسفارة الأميركية كممثلة للمصالح الغربية على أرض مصر مع ثبات دور المعارضة.

إن شروط بناء هذا التحالف الواسع هي خمسة على الأقل:

1. شرط البرجائية المحسوبة:

فاختفاء التناقضات البينية لصالح التناقض الأكبر مع الحزب الحاكم هو جوهر بناء تحالف قوي لأحزاب المعارضة المصرية بما يفوّت الفرصة على الحزب الحاكم لإحداث انقسام رأسي يشرح التحالف. وهو ما يقتضي ابتداء أن يتفق الجميع على أنهم انتقلوا من مرحلة المعارضة الودودة للنظام إلى مرحلة الحكم؛ فما حدث تداول للسلطة في مالي -وهي بالمناسبة من الأمثلة القليلة للدول ذات الأغلبية

المسلمة والتي تحظى بديمقراطية مستقرة- إلا بتحالف المعارضة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وآخرها ما عرف بـ "تحالف الأمل" في الانتخابات التشريعية عام 2002. بل إن هذه البرجماتية أدت في بعض الدول إلى التحول من التحالف نحو اندماج الأحزاب كما حدث في كوريا الجنوبية عام 1990 حين وجد الحزب الحاكم استحالة البقاء في السلطة دون الاندماج التام مع حزبين معارضين آخرين على برنامج اقتصادي مشترك وكوّن ثلاثتهم الحزب الديمقراطي الليبرالي؛ مما دفع أحزاب المعارضة الرئيسية الثلاثة إلى خطوة مماثلة مما أنتج الحزب الديمقراطي في عام 1991. وهذه البرجماتية تبدو أسهل في حالة التحالفات الضيقة وشديدة الصعوبة في حالة التحالفات الواسعة.

ومن هنا لا بد أن تكون هذه البرجماتية محسوبة حتى لا تأتي على حساب تأمين قواعد الأنصار والمؤيدين أو حدوث انقسامات تؤدي إلى فقدان أي من هذه القوى لجانب كبير من مؤيديها على نحو يجعل من التحالف انتقاصا من القدرات الأصلية لكل قوة سياسية.

2. شرط التكيف والاستمرار:

فالتحالف الناجح يتوقف على استمراره ومن ثم تكيفه مع معطيات الحياة السياسية سواء من النجاحات أو الإخفاقات لفترة زمنية طويلة نسبيا. فلا يكون كافيا أن يظهر التحالف في مرحلة ما قبل الانتخابات مباشرة ثم تنقض عراه وكأن شيئا لم يحدث؛ ففشل التحالف المعارض لابن رئيس توجو السابق في انتخابات أبريل 2006 يرجع ابتداء إلى عنصر المفاجأة في موت الرئيس السابق بما لم يتح للمعارضة أن تبني تحالفا له وجود مشفوع بالبقاء على الساحة لفترة زمنية كافية. وهذا الشرط يبدو منطقيا في ضوء أن التحالف المعارض ينبني في مواجهة قوة أو حزب له بقاء مستقر لفترة طويلة نسبيا في السلطة، لاسيما أن الناخب يجد نفسه في صراع الاختيار بين الحزب الحاكم الموحد والمستقر، وإن كانت سياساته لا

تحظى بالتوافق العام، وبين الجديد المستحدث حتى وإن كان صوابا. وهذه الاستمرارية هي جوهر نجاح زعيم الحزب الديمقراطي السنغالي "عبد الله واد" الذي ظل زعيما لتحالف المعارضة لمدة 25 عاما، بما فيها من إخفاقات ونجاحات، ضد الحزب الاشتراكي السنغالي الذي احتكر الحياة السياسية في السنغال لمدة 40 سنة حتى فاز تحالف المعارضة ضد الحزب الحاكم برئاسة "عبد الله ضيوف" في مارس 2000. لكنه لم ينجح إلا عندما كون تحالفا ضخما ومستقرا لحد بعيد من الأحزاب السنغالية ومعها العديد من مؤسسات المجتمع المدني والصحافة الحرة التي اتفقت على حتمية تغيير قواعد اللعبة السياسية.

3. شرط النواة المركزية:

فتوافر نواة مركزية صلبة للتحالف من بين أحزاب وقوى الوسط تحديدا شرط مهم لبناء أي تحالف موسع، لأن قوى الوسط تكون الأقدر على أن تدير الحوار الخلاق بين الشئتين المتنافرتين من أحزاب اليمين وأحزاب اليسار بحيث تستطيع أن تبتكر مساحة اتفاق تضمن بقاء التحالف حيا. وأهم ما يمكن أن تقوم به قوى الوسط هو مهمة استبعاد بعض القوى من التحالف إن اضطرت لذلك؛ فهناك قوى ترى أن الإطار الأيديولوجي الحاكم لها يحظى بأولوية مطلقة بغض النظر عن نتائج الانتخابات بحكم أن الفجوة بينها وبين بعض شركائها في التحالف أوسع كثيرا من الفجوة بينها وبين الحزب الحاكم (علاقة التجمع بالإخوان مثلا). وعلى هذا تكون قوى الوسط بمثابة حاملة ميزان القوة التي عليها أن تخلق "أوسع" تحالف "ضيق" ممكن إن فشل التحالف الموسع، وهو ما فعله الرئيس الكيني "كيباكي" حين استبعد من تحالف "قوس قزح" بعض القوى التي أرادت أن تمارس حق الفيتو على كافة القوى الأخرى، ونجح التحالف بفضل قوة النواة الصلبة من أحزاب الوسط.

وبتأمل الواقع المصري، فإن الأكثر قدرة نظريا على قيادة هذا التحالف هو حزب الوفد، بميراثه الليبرالي وتنسيقه السابق مع الإخوان المسلمين في انتخابات 1984، أو أعلام قوى الاحتجاج الشعبي مثل الدكتور محمد البرادعي. ولكن الصعوبة الحقيقية في أن الطرفين غير متفقين وتزداد المسافة بينهما اتساعا مع اقتراب استحقاقات الانتخابات؛ فيدعو البرادعي وفريقه إلى المقاطعة وتتكالب الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية على إعلان المشاركة في الانتخابات التشريعية مع غياب ضمانات النزاهة المتعارف عليها عالميا.

4. خييد المؤسسة العسكرية والمغير الخارجي:

إن التحالفات الناجحة قامت دائما على البحث عن نقاط التقاء من أجل توسيع دائرة الـ"نحن" وتضييق دائرة الـ"هم"؛ وهو ما يقتضي من أي تحالف موسع أن يتجنب إدخال أطراف خارجية ذات قدرة استثنائية على توجيه مسار العملية السياسية في اتجاه الإبقاء على الأوضاع الراهنة؛ فليس من المنطق أن يقوم التحالف على فكرة استعداد قوى أجنبية أو على الانتقاص من الدور الوطني الذي طالما قامت به المؤسسة العسكرية؛ فحين وصل تحالف المعارضة إلى الحكم في اليابان عام 1994 لأول مرة منذ عام 1955 تجنب تماما إثارة حنق الولايات المتحدة أو محاولة تعديل العلاقات المدنية العسكرية في الدولة؛ لأن هذه القضايا -رغما عن استقرار الديمقراطية اليابانية- كانت ستحدث انقسامات هائلة في التحالف الجديد. ويغلب على قوى المعارضة المصرية أنها الأكثر انتقادا لسياسات الولايات المتحدة بما يجعلها أقرب إلى الركون إلى الوضع الراهن منها إلى مساعدة الساعين لتغييره.

5. ترجمة التحالف إلى أشخاص:

فللأفكار حضورها، ولكنها والعدم سواء إن لم ينطق بها الرجال؛ ففساد الرئيس "شيفرنادزة" في جورجيا - فضلا عن استبداده - كانا موضع اتفاق الجميع

لسنوات، بيد أن مقاومته كانت تتطلب أن يتقدم رجل يحظى بالمصداقية والقبول العام من قبل قوى المعارضة حتى يقود تحالفا معارضا لشيفرنادة. وكان هذا الشخص هو الرئيس الحالي "ساكاشفيلي" الذي أدى كونه رجل قانون ووزير عدل سابق أن يُنظر إليه من قبل قطاع واسع من المواطنين على أنه نظيف اليد وديمقراطي التوجه.

ومن هنا تأتي أهمية أن يترجم التحالف الواسع نفسه إلى شخص أو مجموعة أشخاص تتقدم كفريق محدد المعالم ومتجانس المضمون كي يحمل على عاتقه مسئولية موازنة الحزب الحاكم. ومن الممكن، بسبب الاستقطاب الأيديولوجي الحاد، أن تنجح التحالفات أكثر حين يكون هذا الشخص أو مجموعة الأشخاص بلا انتماء سياسي جامد؛ وإنما يكون رأس مالهم السياسي أنهم يمثلون مبادئ عليا ومستقرة في المجتمع.

وبإسقاط هذه الشروط على الواقع المصري، يتبين لنا أن شروط تحقق هذا المسار تبدو غير واقعية؛ فمثلا هناك الإخفاق الواضح في قدرة بعض الشخصيات العامة (مثل محمد البرادعي، وحمدين صباحي، وأيمن نور، وحسن نافعة وغيرهم) في تشكيل جبهة وطنية واسعة -تعتمد أساسا على المواطنين المتشوقين للتغيير فضلا عن الأحزاب والقوى السياسية النشطة- تهدف إلى إجبار الحزب الحاكم على تقديم تنازلات ديمقراطية، لكن لأخطاء تكتيكية واضحة (مثل السفر المتكرر للدكتور البرادعي، وغموض في برنامج عمل فريق الجمعية الوطنية للتغيير، وبعض الوعود بتعديل المادة الثانية من الدستور والتي تقضي بأن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، فضلا عن انتقادات للفترة الناصرية، والرفض التام للتعامل مع الأحزاب المصرح بها رسميا) كان من الواضح أن فكرة بناء تحالف واسع بعيدة عن واقع مصر الحالي.

السيناريو الثالث:

النحول الديمقراطي على النمط التركي

أما وأن الإخوان متهمون من القوى الأخرى باستغلال شعارات دينية للحصول على مكاسب غير مستحقة ديمقراطيا، يكون السؤال: ماذا لو تقرر التحالف بين القوى "المدنية/ غير الدينية" من أجل إعادة ترتيب قواعد النظام مع استبعاد الإخوان؟ وكي يتحقق هذا المسار فلا بد أن يتصرف الفاعلون على النحو التالي: برجماتية الحزب الوطني + تعنت الإخوان + برجماتية الأحزاب المدنية، بما يؤدي إلى تنسيق وتوزيع أدوار بين الحزب الوطني الذي يضمن الأغلبية الرسمية والأحزاب المدنية على نحو يهمل من الإخوان ويضمن للأحزاب المدنية أن تحقق شيئا من مطالبها السياسية. وهذا البديل يبدو واقعا إذا ما افترضنا الرشاد في الطرفين المدنيين الحزب الوطني وأحزاب المعارضة) على اعتبار أن أحزاب المعارضة ستحقق بعض المكاسب مثل تعديل بعض المواد الدستورية التي طالما طالبت بتعديلها مثل المادة 74 والتي تعطي لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة للغاية إذا ما " قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري". وكلها تعبيرات متروك أمر تفسيرها لرئيس الجمهورية ذاته، أو تعديل بعض المواد الأخرى التي طالما طالبت بها المعارضة مع استمرار الحظر على تكوين حزب سياسي مستندا إلى أسس دينية، وربما حتى وضع قيود قانونية على حق المستقلين في المشاركة السياسية بما يعني ضمنا ألا يشارك الإخوان إلا من خلال حزب رسمي. وهذا ليس أمرا مستحيلا إذا تم تعديل القانون بحيث تكون الانتخابات بنظام القائمة الحزبية فقط. وكل هذه بدائل ستقرب من وشائج العلاقة بين الأحزاب المدنية (الحاكم والمعارضة) على حساب الإخوان باعتبارهم خارجين على الإجماع الوطني بحتمية ألا يكون هناك حزب على أساس ديني أو يثير النعرة الدينية بين أبناء الوطن الواحد. وكأننا نقرب خطوة غير مكتملة نحو نموذج الحياة السياسية التركية التي

تستبعد القوى الإسلامية التي ترفع شعارات إسلامية صريحة أو الألمانية التي تستبعد النازيين والشيوعيين من الحياة السياسية مع السماح بالتنافس الديمقراطي بين القوى التي تلتزم بقواعد اللعبة الديمقراطية.

تظل معظم مطالب المجتمع المصري السياسية أقرب إلى مطالب "سياسة دنيا"؛ لأنها تهدف لتحقيق مطالب محدودة جغرافياً أو مهنية ولا ترتقي إلى مطالب السياسة العليا والتي تستهدف تغيير القواعد السياسية الحاكمة للمجتمع أو تغيير مؤسسات الدولة وإسقاط الحكومة أو نظام الحكم.

ولكن هذا البديل نفسه يفترض أن الحزب الحاكم غير مستفيد من وجود الإخوان ويريد التخلص منهم. وحقيقةً فإن هذا افتراض غير دقيق؛ فالنظام الحاكم في مصر يجيد استخدام "فزاعة" الإخوان ضد الغرب، إن ضغط عليه من أجل إصلاحات ديمقراطية أو تنازلات في قضايا إقليمية، وضد القوى السياسية التي ترى أنها أكثر حرية في ظل الحزب الوطني منها في حالة فوز الإخوان سواء كان هؤلاء من الأحزاب السياسية الأخرى أو من مسيحيي مصر. وهذا هو ما يفسر لماذا استمرت استراتيجية الرئيس مبارك في تعامله مع الإخوان بمنطق التحجيم دون الاستئصال، حيث يرتفع وينخفض سقف حرية الحركة للإخوان على نحو يوحى بالرغبة في الاستيعاب الجزئي والاستبعاد الجزئي دون وضوح في طبيعة الخطوط الحمراء؛ فعملياً يُسمح للإخوان بخوض الانتخابات العامة والنقابية والطلابية شرط ألا يفوزوا فيها بالأغلبية فيجري تزويرها أو استبعاد مرشحي الإخوان منها إدارياً أو القبض عليهم أمنياً. يضاف إلى ذلك أن الدولة تسن قوانين هي أشبه بالعقاب الجماعي الذي ينال من حرية الحركة المتاحة لجميع القوى السياسية بما فيها الأحزاب الشرعية. والحالة المصرية متميزة حقاً عن حالة الاستيعاب القانوني والتحجيد السياسي، كما يتضح في النموذجين الملكيين الأردني والمغربي، وحالة الاستبعاد مع الاستبداد كما في تونس وسوريا وليبيا.

وبالتالي تكون الإستراتيجية المثلى للحزب الوطني هو أن يدخل في حوار مباشر مع الأحزاب المدنية بل وفي صفقات تضمن لهم نسبة من مقاعد مجلسي الشعب والشورى بما يضيق الخناق على الإخوان المسلمين، وهو ما يبدو عليه الحال في مرحلة ما قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة في نوفمبر 2010. وبفرض الرشد أيضا، فإن الإستراتيجية المثلى لأحزاب المعارضة المدنية أن تتبنى البرجماتية (أي التعاون) تجاه من يقدم على التعاون معها سواء كان الحزب الوطني أو الإخوان المسلمين، وإن أقدم الطرفان برجماتية على التعاون معها فهي ستفضل المكسب المعقول مع الحزب الوطني عن المكسب الأقصى مع الإخوان المسلمين. وقد أفصحت أحزاب المعارضة المدنية عن نزعتها البرجماتية تجاه الحزب الحاكم في جولات الحوار حول تعديل المادة 76 بيد أن تعنت الحزب الوطني وقف حائلا دون استمراره. ولو خُيّر الكثير من الأحزاب السياسية المصرية، لاسيما اليسار، بين استمرار الحزب الوطني في السلطة وبين وصول الإخوان للحكم فإنهم سيفضلون استمرار الحزب الوطني حتى لو كان الثمن هو القبول بالتوريث المشفوع بإصلاحات سياسية حقيقية على النحو الذي أشرنا إليه. وهي رؤية محققة لذاتها؛ فشيوعها يعطي إشارة واضحة للإخوان باستحالة التحالف مع اليسار فيزدادون هجوما عليه ورفضاً للتعاون معه بما يخلق فجوة أكبر بين قوى المعارضة.

السيناريو الرابع:

قيادة النخبة الحاكمة للنحو الديمقراطي على النمط الأسباني

في هذا المسار، تنزع القوى المختلفة وعلى رأسها الحزب الحاكم (أو على الأقل جناح إصلاحي داخله) للسعي إلى صفقة تقوم على أساس القبول الطوعي من كافة القوى لقواعد جديدة للعملية السياسية تضمن ديمقراطية استيعابية لكافة القوى الموجودة على الساحة مع الالتزام بقواعد فوق دستورية (supra-constitutional) تلزم الجميع باحترام مدنية الدولة وديمقراطية صنع القرار على نحو ما فعل الملك خوان

كارلوس بعد أن قاد عملية التحول الديمقراطي في وأسبانيا بعد وفاة الجنرال فرانكو. وهذا يقتضي برجماتية الحزب الوطني (وجناح داخله) + برجماتية الإخوان + برجماتية الأحزاب المدنية.

وفي هذه الحالة، فإن النخبة الحاكمة ستسعى للبرجماتية والإصلاح مضطرة إذا ما وَجَدَتْ -وغالبا هذا سيكون في مرحلة ما بعد الرئيس مبارك- أن الاسم المطروح حزبيا (مثل جمال مبارك) غير مقبول جماهيريا، وبالتالي ستسعى لأن تطرح إما اسما بديلا (مثل عمرو موسى) أو أن تضيف لجمال مبارك اسما آخر في منصب نائب الرئيس (مثل الوزير عمر سليمان) وبالتالي سيكون هناك رغبة في خلق شرعية جديدة تقوم على صفقة تتجنب أن يتحد أعداء الحزب ضده. ولكن هذا سيقضي أولا أن يستعد الجميع للتعاون من أجل شرعية جديدة تحترم صندوق الانتخاب وحده. ولكن هناك معضلة حقيقية وهي مدى استعداد الإخوان لأن يتنازلوا عن الجانب الدعوي/الديني في خطابهم. وكي يتحقق هذا المسار على أرض الواقع فإن الإخوان المسلمين مطالبون ألا يظنوا أنهم الأقوى على الساحة بحكم تأكل شرعية الحزب الوطني وهشاشة أحزاب المعارضة المدنية؛ فحاجة قيادات الحزب الحاكم للتنسيق مع المعارضة (المدنية والدينية) لا ينبغي أن تزيد الإخوان إحساسا بالانرجسية السياسية، وأن يسارعوا -والزمن حقيقة ليس في صالحهم- إلى أن يتقاربوا سياسيا مع القوى المدنية، وأن يهرولوا نحو تأكيد طابعهم المدني والتخلي عن الجانب الدعوي وإلا فإن الحزب الحاكم -وبفرض الرشاد أيضا- سيحكم الخناق عليهم بعزل قدرتهم على بناء تحالفات أوسع مع المعارضة أو الحصول على عدد أكبر من المقاعد في أية انتخابات قادمة. وهذا ليس صعبا فآليات التعديل الدستوري والتشريعي لتقليم أظافر الإخوان متوفرة بتوسيع فرص الأحزاب في الترشح للانتخابات كقوائم نسبية دون إتاحة فرصة مماثلة للمستقلين بما يضعف من قدرة الإخوان على تحقيق مراكز متقدمة في الانتخابات.

ومهمة الإخوان في تبديد مخاوف القوى المدنية ليست سهلة على الإطلاق؛ فالتحالف مع الإخوان ليس البديل الأمثل من وجهة نظر المعارضة إلا إذا تعنت الحزب الوطني ورفض الاستجابة لبعض مطالبهم على الأقل. فلا أحد يحب أن ينام بجوار الفيل (كناية عن الإخوان)، كما يقول المثل الإنجليزي، لأن أية حركة منه تعني الموت لمن يجاوره.

هذا المسار يعتمد على فكرة تبدو غير واقعية إلا في ظروف استثنائية تؤدي إلى هذا "الاستيعاب الديمقراطي" لجميع القوى السياسية في مصر، ولكن تاريخ هذه القوى في علاقاتها البيئية يشير إلى أن هذا السيناريو غير قابل للتحقق في عهد الرئيس مبارك.

الخاتمة

هناك مؤشرات واضحة على أن الرئيس مبارك ينوي أن يظل في الحكم إلى آخر يوم في حياته؛ فأولا هو أعلن بوضوح أنه لم يجد الشخص المناسب الذي يمكن أن يصلح لمنصب نائب رئيس الجمهورية وبالتالي من باب أولى فهو لن يجد من يصلح لأن يتولى منصب رئيس الجمهورية ما دام هو قادرا على الاستمرار في منصبه. ثانيا: يرفض الرئيس مبارك تعديل المادة 77 بما يضع حدا لعدد مرات تولي رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى أنه بانتهاء هذه المدة يكون قد ظل في الحكم خمس دورات متتالية، وبالتالي قد يكون آملا في فترات رئاسية لاحقة لاستكمال المسيرة التي بدأها عام 1981. وهذا لم يكن شيئا بعيدا عن أفكار دارت داخل البيروقراطية المصرية؛ فنحن نتذكر خطة "مصر 2017" التي روجت لها الحكومة المصرية في عهد الدكتور كمال الجنزوري. وكان السؤال المحير لماذا عام 2017 وليس 2020 مثلا؟ فكانت الإجابة أن عام 2017 هو عام انتهاء الفترة السادسة لحكم الرئيس مبارك. كما أن الرئيس وعد صراحة بأنه سيظل يخدم الوطن "طالما في الصدر نفس يتردد وقلب يخفق"، وما ترجمه الكثير من المقربين من أروقة صنع القرار السياسي في مصر من أنه هو

مرشح الحزب الوطني لانتخابات الرئاسة في عام 2011. إذن النقاش الحقيقي بشأن مستقبل مصر هو نقاش حول ما بعد الرئيس مبارك.

وقبل ترجيح مسار على آخر، لا بد من توضيح أن خيال الإنسان قد يجنح به لتصور مسارات أخرى لا تعتمد على شرط الرشاد الذي تتبناه نظرية المباريات، بما يجعلنا نتخيل نظريا حدوث ثورة شاملة على نمط الثورة الإيرانية أو العودة إلى لجوء طرف إلى استخدام العنف على نحو ما شهدت مصر في فترة الثمانينيات، أو فكرة قيام انقلاب عسكري ينال من استقرار/رتابة المشهد السياسي الحالي. كل هذه المسارات أقرب إلى التنظير المستبعد منه إلى الواقع المتصور.

المستقبل المنظور، ومع ثبات مواقف الفاعلين المختلفين، يبدو فيه الحزب الحاكم وكأنه الحزب الوحيد الذي يملك استراتيجية مهيمنة واضحة المعالم بغض النظر عن تفضيلات وقرارات الفاعلين الآخرين.

وبالعودة إلى المسارات الأربعة التي ناقشناها (الروسي/الجابوني، الأوكراني، التركي، الأسباني) فإن المستقبل المنظور، ومع ثبات مواقف الفاعلين المختلفين، يبدو فيه الحزب الحاكم وكأنه الحزب الوحيد الذي يملك استراتيجية مهيمنة واضحة المعالم بغض النظر عن تفضيلات وقرارات الفاعلين الآخرين؛

أولا:

أية تنازلات من قبله لن تكون مبررة لأنه ببساطة ليس مدفوعا لها بتكلفة عالية ترتبط باستمرار الوضع الراهن على ما هو عليه.

ثانيا:

فإن استمرار الرئيس مبارك في السلطة ثم انتقال السلطة بعده داخل النخبة الحاكمة على النمط الروسي/ الجابوني بغض النظر عن اسم الرئيس القادم يحافظ للنخبة الحاكمة وتحالف مراكز الثروة والسلطة والأمن على مكاسب الثلاثين عاما الماضية.

ثالثا:

تلعب المعارضة المصرية إجمالا لمصلحة الحزب الحاكم طالما هي تحافظ على تشرذمها وعدم جديتها في تكوين تحالف سياسي قوي يهدد المراكز الآمنة للحزب الحاكم.

رابعاً:

يغيب عن الساحة المصرية كذلك المثقف العضوي القادر على قيادة الجماهير نحو ترجمة مطالبهم الفئوية إلى مطالب تغيير سياسي حقيقي بما يؤكد أن الفاعل الوحيد في الساحة السياسية المصرية هو النخبة الحاكمة والتي ستقرر مستقبل مصر.

خامساً:

استمرار سيطرة الحزب الحاكم في مصر على الحياة السياسية المصرية لا تعني عدم وجود أسباب عدم الاستقرار السياسي لكنه سيظل عدم استقرار محكوم نسبياً؛ فعدم الاستقرار السياسي (وفي قمته الثورات السياسية) يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية. وبالتالي فإن عدم الاستقرار السياسي يزيد كلما زادت المطالب السياسية وضعفت قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة الفاعلة لها.

لكن تظل معظم مطالب المجتمع المصري السياسية أقرب إلى مطالب "سياسة دنيا" (low politics)؛ لأنها تهدف لتحقيق مطالب محدودة جغرافياً أو مهنية ولا ترتقي إلى مطالب السياسة العليا (high politics) والتي تستهدف تغيير القواعد السياسية الحاكمة للمجتمع أو تغيير مؤسسات الدولة وإسقاط الحكومة أو نظام الحكم.

بيد أن الملاحظ في مصر خلال آخر عشر سنوات أن المؤسسات السياسية نجحت إما في قمع أو استيعاب هذه المطالب. وتنقسم هذه المؤسسات إلى ثلاثة أنواع أساسية: فهناك المؤسسات الخدمية مثل المدارس والمستشفيات والمحاكم

والجمعيات الاستهلاكية وغيرها والملاحظ أنها تزداد ترهلا في مصر في مواجهة موجات متزايدة من المطالب نتيجة زيادة عدد السكان وتنوع مطالبهم. وهناك ثانيا مؤسسات التمثيل السياسي التي تقوم بمهام التعبير عن مطالب المواطنين، والرقابة على أعمال الحكومة، وتداول السلطة على نحو يفضي إلى التغيير في القواعد الحاكمة لـ "من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وأين؟ وكيف؟" ويبدو أن الأحزاب ومجلس الشعب والمجالس المحلية غير قادرة على أن تقنع المواطن المصري بالمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية سلميا. وهناك ثالثا المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الشرطة والمحاكم والمؤسسة العسكرية والتي يبدو أنها الأكثر نجاحا حتى الآن في القيام بمهام الضبط الاجتماعي والسياسي.

إذن فالعلاقة الطردية بين زيادة المطالب السياسية وبين عدم الاستقرار السياسي إذا لم تنجح مؤسسات الدولة المختلفة في استيعابها إما بتلبيتها (المؤسسات الخدمية)، أو التعبير عنها (المؤسسات التمثيلية) أو بقمعها (المؤسسات الأمنية)، تعني أن فترة حكم الرئيس مبارك ومن سيأتي بعده لن تكون مستقرة تماما وإنما ستزداد احتمالات عدم الاستقرار.

10. أزمة النظام السياسي المصري²⁵

حسنين توفيق إبراهيم

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وزايد بالإمارات العربية المتحدة.

على الرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، إلا أنها لم تشهد تحولاً ديمقراطياً حقيقياً؛ حيث أفضت عملية الانتقال إلى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحياناً ويضيق أحياناً أخرى طبقاً لإرادة السلطة الحاكمة. وبالتالي فهو لا يستند إلى أسس دستورية وقانونية تجسد ما يُعرف بـ "



الأغلبية الساحقة في البرلمان المصري من أعضاء الحزب الحاكم الذي يترأسه رئيس الجمهورية (روبرتز-أرشيف)

الدستور الديمقراطي"، ولا إلى تعددية سياسية حقيقية تشكل ركيزة لتحويل مبدأ التداول السلمي للسلطة إلى واقع ملموس، ولا إلى مقومات اقتصادية واجتماعية وثقافية تعزز عملية التحول الديمقراطي وتسهم في ترسيخ ثقافة الديمقراطية؛ ولذلك تصنّف أدبيات متخصصة في التحول الديمقراطي النظام السياسي المصري ضمن فئة النظم المسماة بـ: "شبه التسلطية" أو "التسلطية التنافسية" أو "الديمقراطية الشكلية"؛ ولذلك فقد أصبح النظام السياسي المصري يمثل حالة نموذجية لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي؛ حيث هندست هذه العملية على النحو الذي يعزز من قدرة النظام على

²⁵ https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_8102.html

الاستمرار في السلطة، وذلك اعتمادًا على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية ليس هنا مجال التفصيل فيها.

ونتيجة لتعثر عملية التحول الديمقراطي فقد بدأت تتراكم مع مرور الوقت ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي المصري. والهدف من هذه الورقة هو رصد وتحليل أبرز مظاهر هذه الأزمة، مع مناقشة أهم تداعياتها القائمة والمحتملة، لاسيما أن أزمة النظام السياسي تفرز العديد من الأزمات في المجالات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وذلك بحكم المكانة المركزية التي يمثلها النظام السياسي في أية دولة باعتبار أن السياسات العامة التي ينتهجها هي الفيصل في تحديد الأولويات والاختيارات، وتعبئة الموارد والطاقات، ومعالجة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحفظ الأمن والاستقرار على الصعيد الداخلي، وحماية الدولة من التهديدات الخارجية.

ولما كان غياب التوازن بين السلطات الثلاث يمثل عاملاً جوهرياً في أزمة النظام السياسي المصري، فإن الورقة سوف تركز على هذا الموضوع، خاصة وأن هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وضعف استقلال السلطة القضائية قد أسهما إلى جانب عوامل أخرى في انتشار الفساد السياسي والإداري على نطاق واسع، وتراجع هيبة الدولة، وتآكل سيادة القانون.

أولاً: الأزمة البنائية في النظام السياسي المظاهر والتداعيات

ثانياً: النظام السياسي ومعضلة الشرعية السياسية

أولاً: الأزمة البنائية في النظام السياسي

المظاهر والتداعيات

بعد ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، إلا أنها لم تشهد تحولاً ديمقراطياً حقيقياً؛ حيث أفضت

عملية الانتقال إلى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحياناً ويضيق أحياناً أخرى طبقاً لإرادة السلطة الحاكمة
تتمثل أهم مظاهر الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري فيما يلي:

1. شخصانية السلطة وغياب مبدأ النوازن بين السلطات؛

حيث يمثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي، وذلك بسبب السلطات الدستورية الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية. وبحكم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي الذي يحتكر الحياة السياسية في مصر منذ تأسيسه في أواخر سبعينيات القرن العشرين، فإن رئيس الجمهورية يسيطر من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية والتشريعية، ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها إياه الدستور والقانون. ويشكل هذا الوضع استمرارية لتقاليد "الفرعونية السياسية" التي أُصل لها المفكر الراحل الدكتور جمال حمدان.

2. غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة أو تقاسمها،

وهذه نتيجة منطقية لشخصانية السلطة واحتكارها، لاسيما أنه بمقتضى الدستور يستطيع رئيس الجمهورية التأييد في السلطة، أي الاستمرار في الحكم مدى الحياة.

3. جمود النخبة الحاكمة وتكلسها،

فهذه النخبة شاخت في مواقعها على حد تعبير الأستاذ محمد حسنين هيكل. وقد اقترن هذا الوضع بسيادة نزعة تكنوقراطية في تعيين الوزراء؛ ولذلك أصبحت ظاهرة "الوزير غير السياسي المعمر في المنصب" من أبرز ملامح النخبة الوزارية في عهد مبارك. كما ترتب على هذا الوضع غياب أو ضعف قيادات الصف الثاني.

4. وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعددي؛

فالحزب الوطني الديمقراطي يحتكر الأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه في أواخر سبعينيات القرن العشرين على نحو ما سبق ذكره. وإلى جواره يوجد حاليًا 23 حزبًا سياسيًا، معظمها غير معروف للمصريين. كما أن أحزاب المعارضة المعروفة مثل التجمع والناصري والوفد الجديد والجبهة الديمقراطية تعاني من الضعف والهشاشة وعدم القدرة على التنسيق الفعال فيما بينها، وذلك لأسباب عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على القيام بدور سياسي فاعل ومؤثر. ومن المؤكد أن الحزب الوطني يستمد قوته من عاملين لا علاقة لهما بطبيعته وأدائه كحزب: أولهما: أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب، وبالتالي فإذا تولى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني فإن دوره سوف يتقلص إلى حد كبير. وثانيهما: التداخل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، وتوظيف الأخيرة لحساب الحزب وبخاصة خلال الاستحقاقات الانتخابية؛ ولذلك فإن النظام الحزبي التعددي في مصر هو أقرب إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن منه إلى نظام التعددية الحزبية بالمعنى المتعارف عليه.

5. استمرار العمل بقانون الطوارئ منذ عام 1981 دون انقطاع.

وقد تم تمديده لمدة عامين اعتبارًا من 6/1/2010. ورغم تأكيد القرار الجمهوري الخاص بتمديد حالة الطوارئ على أن تطبيق الأحكام المترتبة على ذلك سوف يقتصر على حالات مواجهة أخطار الإرهاب والمخدرات، إلا أن الخبرة تؤكد أن قانون الطوارئ بما يتضمنه من قيود متنوعة على حقوق المواطنين وحرياتهم كثيرًا ما استُخدم في مواجهة قوى المعارضة السياسية والحركات الاحتجاجية السلمية.3 وقد شكل - ويشكّل - قانون الطوارئ مرجعية لتزايد اعتماد النظام على القبضة الأمنية؛ حيث أصبح جانب مهم من عمل وزارة الداخلية وأجهزتها المتعددة ينصرف إلى تحقيق الأمن السياسي، الذي هو في نهاية المطاف أمن النظام الحاكم.

6. ضعف المشاركة السياسية؛

حيث بات المصريون في حالة عزوف -أو بالأحرى استقالة- عن السياسة، فالأحزاب السياسية هي في معظمها أحزاب بلا جماهير أو قواعد شعبية حقيقية. كما أن استمرار نهج تزوير الانتخابات والتلاعب في نتائجها، جعل قطاعًا كبيرًا من الناخبين على قناعة بأن أصواتهم لا قيمة لها، وأن نتائج الانتخابات محسومة سلفًا سواء شاركوا فيها أم لم يشاركوا، الأمر الذي أدى إلى ضعف المشاركة في الانتخابات. وقد ترسخت هذه القناعة بعد إلغاء دور القضاء في الإشراف على الانتخابات بموجب التعديلات التي أُدخلت على الدستور في عام 2007. وجاءت انتخابات التجديد النصف لمجلس الشورى في يونيو عام 2010 لتؤكد هذه الحقيقة بشكل جلي وواضح. كما أن الحركات السياسية الجديدة، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به في عملية الحراك السياسي التي تشهدها مصر، إلا أنها تظل حركات نخبوية.

7. غياب أو ضعف مصداقية الخطاب السياسي الرسمي،

وذلك لوجود فجوة كبيرة بين القول والفعل؛ فعلى سبيل المثال، عندما يؤكد كبار المسؤولين والكتاب الذين يدورون في فلك السلطة على أن مصر تعيش في عهد مبارك أزهى عصور الحرية والديمقراطية والازدهار، فإنهم يبدون وكأنهم يتحدثون عن مصر أخرى غير تلك التي يعرفها المصريون ويعيشون فيها. وعندما يؤكد الخطاب السياسي الرسمي على أن رعاية الفقراء ومحدودي الدخل في مقدمة أولويات الحكومة والحزب الوطني، فإن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي تشهدها مصر تجعل مثل هذا القول فاقداً لأية مصداقية.

8. غموض مستقبل النظام السياسي،

وبخاصة في ظل الحالة الصحية للرئيس مبارك (82 عامًا)، واستمرار الجدل السياسي حول ملف التوريث؛ وبذلك فإن أسئلة من قبيل: من هو الرئيس القادم لمصر؟، وماذا بعد مبارك؟ أصبحت مطروحة على نطاق واسع سواء على المستوى الداخلي أو

الخارجي⁴. ولا شك في أن مجرد اختزال واقع ومستقبل التطور السياسي في مصر في شخص رئيس الجمهورية، مع ما يمثله موقع الرئيس من أهمية كبيرة، إنما يُعد أحد المؤشرات المهمة على الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي. وبإيجاز يمكن القول: إن الأزمة البنائية في النظام السياسي المصري إنما تعكس عدة فجوات كبرى تؤثر بالسلب على التطور السياسي في البلاد. فهناك فجوة بين الأطر الدستورية/القانونية والممارسات العملية، وفجوة ثانية بين التحولات المتسارعة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحالة الجمود أو شبه الجمود السائدة على المستوى السياسي والمؤسسي، وفجوة ثالثة بين الخطاب السياسي الرسمي والممارسات الحكومية، وفجوة رابعة بين الدولة والمجتمع، وفجوة خامسة بين النظام الحاكم وقوى المعارضة، ناهيك عن الفجوات الموجودة فيما بين قوى وأحزاب المعارضة.

تصنّف أدبيات متخصصة في التحول الديمقراطي النظام السياسي المصري ضمن فئة النظم المسماة بـ: "شبه التسلطية" ولذلك فقد أصبح النظام السياسي المصري يمثل حالة نموذجية لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي

وقد أفرزت الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري جملة من النتائج والتداعيات الخطيرة على الدولة والمجتمع، منها: تراجع هبة الدولة، وتآكل سيادة القانون، وحدوث حالة من الانفلات والفوضى في المجتمع وبخاصة في ظل تركيز أجهزة النظام على الأمن السياسي بمعناه الضيق، فضلاً عن استئثار الفساد السياسي والإداري وبخاصة في ظل تمدد ظاهرة الزواج غير الشرعي بين الثروة والسلطة، وتزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وكثرة التوترات والمشاحنات الطائفية، واتساع نطاق الاحتقان بين السلطة والمجتمع، وهو ما يتجلى بوضوح في تصاعد موجة الاحتجاجات العامة التي تنخرط فيها فئات اجتماعية عديدة

بقصد طرح مطالب فئوية خاصة بها، والضغط على الحكومة من أجل تلبيتها. وقد لخص الأستاذ محمد حسنين هيكل هذا الواقع بقوله: "لدينا أزمة عدل، وأزمة قانون، وأزمة إدارة، وأزمة ثقة.. ولم نصل من قبل إلى هذا التفاوت بين سكان القصور وسكان القبور".5

ومما يزيد من خطورة الوضع أن النظام الحاكم لا يمتلك رؤية واضحة للخروج من المأزق الراهن، فليس لديه القدرة على المواجهة الحقيقية والجادة للمشكلات القائمة، والتي أسهمت سياساته الفاشلة والمتخبطة على مدى العقود الثلاثة الماضية في خلق بعضها وزيادة حدة بعضها الآخر، وليس لديه مشروع وطني ملهم للنهضة والتقدم، بحيث يبلور حوله نوعًا من الإجماع الوطني أو التوافق المجتمعي، ويحشد الإمكانيات والطاقات المتاحة من أجل تحقيقه، ناهيك عن عدم قدرته على بلورة رؤية مستقبلية للتعامل مع التحديات المحتملة سواء أكانت داخلية أو خارجية.

غياب التوازن بين السلطات: هيمنة السلطة التنفيذية

إن أحد أبرز العوامل التي أسهمت في خلق وتعميق الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري يتمثل في غياب مبدأ التوازن بين السلطات؛ حيث تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما تقوم بدور في تقليص استقلال السلطة القضائية. وفيما يلي شرح وتحليل للسلطات والصلاحيات الدستورية المخولة لكل من السلطات الثلاث، وهو الأمر الذي يكشف عن مدى الخلل في التوازن بين هذه السلطات، وهو ما ينعكس على طبيعة العلاقة بينها.

السلطة التنفيذية

طبقًا للدستور، تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية والحكومة والإدارة المحلية والمجالس القومية المتخصصة.

أ. رئيس الجمهورية

من نافلة القول: إن رئيس الجمهورية يهيمن على مقاليد السلطة وعملية صنع القرار في مصر، الأمر الذي يجعله محور النظام السياسي، وذلك بحكم سلطاته وصلاحياته شبه المطلقة التي يخولها له الدستور، سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية. وفي هذا السياق، فقد قال المستشار طارق البشري: إن سلطات رئيس الجمهورية في مصر تتجاوز سلطات الإمام في فقه الشيعة⁸؛ فطبقًا للدستور يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور (المادة 137). كما يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور. ويمارس الرئيس الاختصاصات المنصوص عليها في المواد 144 و145 و146 و147 بعد موافقة مجلس الوزراء، والاختصاصات المنصوص عليها في المواد 108 و148 و151 بعد أخذ رأيه (المادة 138).

كما أن رئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه، ويكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والنوابهم وإعفائهم من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى رئيس مجلس الوزراء (المادة 141). ولرئيس الجمهورية كذلك حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها. كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء (المادة 142). ورئيس الجمهورية هو الذي يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين في القانون (المادة 143). كما أن للرئيس حق إحالة الوزير للمحاكمة على يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها (المادة 159).

ويخول الدستور رئيس الجمهورية صلاحية إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، وله أن يفوض غيره في إصدارها (المادة 144)، وكذلك إصدار لوائح الضبط (المادة 145)، وإصدار القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة (المادة 146). كما أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب (المادة 150). ويتولى كذلك رئاسة مجلس الدفاع الوطني (المادة 182). كما أن له حق إبرام المعاهدات على أن يبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها طبقاً للأوضاع المقررة (المادة 151). وله كذلك أن يستفتي الشعب في المسائل المهمة التي تتصل بمصالح البلاد العليا (المادة 152)، وهو صاحب السلطة التقديرية في تحديد ماهية هذه المسائل.

وبالإضافة إلى سلطاته وصلاحياته التنفيذية، فإن لرئيس الجمهورية سلطات وصلاحيات تشريعية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية؛ ففي الظروف العادية، يتمتع رئيس الجمهورية بالحق في اقتراح مشروعات القوانين (المادة 109)، والحق في إصدار القوانين التي يقرها مجلس الشعب أو الاعتراض عليها (المادة 112). كما أن له الحق في طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور (المادة 189)، فضلاً عن حقه في تعيين ما لا يزيد عن عشرة أعضاء في مجلس الشعب مع بداية كل فصل تشريعي (المادة 87).

ورغم أن بعض الصلاحيات التشريعية المخولة للرئيس مكفولة أيضاً لأعضاء مجلس الشعب مثل اقتراح مشروعات القوانين وطلب تعديل الدستور، إلا أن الدستور يحيط بممارسة هذه الصلاحيات من قبل الأعضاء ببعض القيود التي لا تنطبق على ممارستها من قبل الرئيس؛ فبالنسبة لمشروعات القوانين المقدمة من أعضاء مجلس الشعب، فإنها لا تُحال إلى لجان المجلس لفحصها وتقديم تقارير عنها، إلا بعد فحصها أمام لجنة خاصة لإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيها، وبعد أن يقرر

المجلس ذلك (المادة 110)، وكل مشروع قانون اقترحه أحد أعضاء مجلس الشعب ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في نفس دور الانعقاد (المادة 111)، أما بالنسبة لطلب تعديل الدستور من جانب المجلس، فإنه يجب أن يكون موقعًا من قبل ثلث أعضاء المجلس على الأقل (المادة 189)؛ ولذلك يلاحظ أن التعديلين الدستوريين خلال عهد الرئيس مبارك قد تما بمبادرة منه.

أما في الظروف الاستثنائية، وطبقًا للدستور فإنه يحق لرئيس الجمهورية " إذا قام خطر حال وجسيم يهدد الوحدة الوطنية، أو سلامة الوطن، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر بعد أخذ رأى رئيس مجلس الوزراء ورئيسي مجلسي الشعب والشورى، ويوجه بيانًا إلى الشعب، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يومًا من اتخاذها، ولا يجوز حل مجلس الشعب في أثناء ممارسة هذه السلطات " (المادة 74). كما يخول الدستور رئيس الجمهورية عند الضرورة، وفي الأحوال الاستثنائية، سلطة إصدار قرارات لها قوة القانون، وذلك بناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي الأعضاء (المادة 108). ويخوله كذلك سلطة إصدار قرارات لها قوة القانون في حالة غيبة مجلس الشعب، وحدث ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير (المادة 147)، إلا أنه يبقى للرئيس سلطة تقديرية في تحديد ماهية الظروف التي تستوجب اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير. ويحق للرئيس كذلك إعلان حالة الطوارئ على النحو المبين في القانون (المادة 148). كما أن لرئيس الجمهورية حق إصدار قرار بحل مجلس الشعب عند الضرورة دون إجراء استفتاء شعبي.

ثمة اتفاق بين كثير من الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأهل الرأي والفكر على أن الإصلاح الدستوري والسياسي الحقيقي -وليس المغشوش- هو السبيل الوحيد لمعالجة أزمة النظام السياسي وإعادة بنائه على أسس جديدة. وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن قرار الحل دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة

لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يومًا من تاريخ صدور قرار الحل (136). وهذه المادة قبل تعديلها في عام 2007 كانت تقيد سلطة رئيس الجمهورية في حل مجلس الشعب عند الضرورة بإجراء استفتاء شعبي. كما أن من سلطة رئيس الجمهورية تعيين ثلث أعضاء مجلس الشورى (المادة 196)، وله كذلك حق حل مجلس الشورى عند الضرورة مع دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشورى في ميعاد لا يجاوز ستين يومًا من تاريخ صدور قرار الحل (المادة 204). كما أن المجالس القومية المتخصصة تتبع رئيس الجمهورية (المادة 164).

وإلى جانب سلطاته وصلاحياته التنفيذية والتشريعية، فإن لرئيس الجمهورية سلطات وصلاحيات قضائية منها. أنه يتولى رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، الذي يضم رؤساء الهيئات القضائية، ويرعى شؤونها المشتركة (المادة 173). وبمقتضى التعديل الدستوري عام 2007، أصبح من سلطة رئيس الجمهورية أن يحيل أي جريمة من جرائم الإرهاب إلى أية جهة قضاء منصوص عليها في الدستور أو القانون (المادة 179). وبالإضافة إلى كافة السلطات والصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية فإنه يت رأس الحزب الوطني الديمقراطي، الذي يحتكر الأغلبية في مجلس الشعب منذ تأسيسه، الأمر الذي يجعل الرئيس يسيطر من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وإذا كان مبدأ أن السلطة لا بد أن تقابلها مسؤولية هو من المبادئ الأساسية للحياة الدستورية، فالملاحظ أن السلطات والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في مصر لا تقابلها أية مسؤولية حقيقية من الناحية العملية، وكل ما يتضمنه الدستور في هذا الشأن هو " أن يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس... وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة، ينظم القانون تشكيلها، وإجراءات المحاكمة

أمامها ويحدد العقاب.. " (المادة 85)، وواضح أن الشروط التي تتضمنها هذه المادة تجعلها غير ذات موضوع في ضوء سيطرة رئيس الدولة على السلطة التشريعية بحكم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي الذي يحتكر الأغلبية في مجلس الشعب على نحو ما سبق ذكره. كما أن القانون الخاص بمحاكمة رئيس الجمهورية لم يصدر حتى الآن.

ب. الحكومة

ينص الدستور على أن الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم (المادة 153). وتتمثل اختصاصات مجلس الوزراء في: الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية، وتوجيه وتنسيق أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة، وإصدار القرارات الإدارية والتنفيذية، وإعداد مشروعات القوانين والقرارات، وإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، وإعداد مشروع الخطة العامة للدولة، وعقد القروض ومنحها طبقا لأحكام الدستور، وملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة (المادة 156). كما يجوز لرئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم أن يكونوا أعضاء في مجلس الشعب. كما يجوز لغير الأعضاء منهم حضور جلسات المجلس ولجانه (المادة 134).

ومع أن الدستور قد نص على أن "الوزراء مسؤولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة، وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته، ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم"، إلا أنه قيّد ذلك بعدة ضوابط، وهي أنه "لا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس. ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه، ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس" (مادة 126). وعلى الرغم من أن مجلس الشعب يمتلك هذه السلطة الرقابية، إلا أنه لم يقم

بسحب الثقة من أي وزير منذ الأخذ بالتعددية السياسية في منتصف سبعينيات القرن العشرين على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد.

وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية في عام 2007 قد عززت بدرجة ما من صلاحيات مجلس الوزراء؛ حيث أصبحت ممارسة رئيس الجمهورية لبعض صلاحياته معلقة على موافقة مجلس الوزراء في بعض الحالات، وأخذ رأيه في حالات أخرى (المواد 74 و138 و141)، إلا أن الإبقاء على طريقة تعيين رئيس مجلس الوزراء وإعفائه من منصبه دون تعديل؛ حيث إن ذلك هو اختصاص أصيل لرئيس الجمهورية، إنما يقلل من أهمية التعديلات الدستورية من الناحية العملية، حيث تبقى العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء مجرد علاقة بين رئيس ومرؤوس، ولا يُتصور أن يرفض المرؤوس قرارًا لرئيسه، وبخاصة في ظل غلبة الطابع التكنوقراطي على عملية تعيين رئيس الوزراء والوزراء في عهد مبارك.

السلطة التشريعية

لقد حدد الدستور سلطات مجلس الشعب سواء أكانت سلطات تشريعية أو مالية أو رقابية¹⁰؛ ففي مجال التشريع: لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح مشروعات القوانين حسب إجراءات حددها الدستور (المواد 109، 110، 111). أما الاختصاص المالي لمجلس الشعب، فيتمثل في: إقرار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (المادة 114)، كما يجب عرض الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تُعتبر نافذة إلا بموافقته عليها، ويجوز لمجلس الشعب أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذًا لالتزام محدد على الدولة. وإذا ترتب على التعديل زيادة في النفقات وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات بما يحقق إعادة التوازن بينها وبين النفقات (المادة 115). ومن المعروف أن هذه المادة كانت من بين المواد التي شملها التعديل الدستوري عام 2007. وبمقتضى التعديل أصبح من حق

المجلس أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة دون أن يكون ذلك معلقاً على شرط موافقة الحكومة كما كانت تنص المادة قبل التعديل.

وطبقاً للدستور، فإنه يجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويتم التصويت عليه باباً باباً، ويصدر بقانون، كما يجب عرض التقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب، وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات أي بيانات أو تقارير أخرى (المادة 118). وبالإضافة إلى ذلك فإن إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغائها لا يكون إلا بقانون (المادة 119). ولا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة إلا بموافقة مجلس الشعب (المادة 121).

أما بالنسبة للسلطات والصلاحيات الرقابية لمجلس الشعب فهي تتمثل في أنه يحق لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصهم (المادة 124)، كما أن لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجابات إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم، وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه، إلا في حالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة (المادة 125). والوزراء مسؤولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة، وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته، وللمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم، ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على اقتراح عُشر أعضاء المجلس، ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس (126).

كما أن لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عُشر أعضائه مسؤولية رئيس مجلس الوزراء، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس، وذلك بناء على إجراءات وضوابط حددها الدستور (127). ويجوز لعشرين عضوًا على الأقل من أعضاء مجلس الشعب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسية الوزارة بشأنه (المادة 129)، ولأعضاء المجلس كذلك إبداء رغبات في موضوعات عامة إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء (المادة 130)، كما أن لمجلس الشعب كذلك أن يكون لجنة خاصة أو يكلف لجنة من لجانه بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة، أو أي مشروع من المشروعات العامة من أجل تقصي الحقائق (المادة 131). وبموجب الدستور فإنه يتعين على رئيس مجلس الوزراء تقديم برنامج الوزارة خلال ستين يومًا من تأليفها إلى مجلس الشعب أو في أول اجتماع له إذا كان غائبًا، وإذا لم يوافق المجلس على هذا البرنامج بأغلبية أعضائه قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة، وإذا لم يوافق المجلس على برنامج الوزارة الجديدة، كان لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس أو يقبل استقالة الوزارة (المادة 133).

أما بالنسبة لمجلس الشورى، فهو يختص طبقًا للمادة 194 من الدستور بدراسة واقتراح ما يراه كافيًا بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة. كما عزز التعديل الدستوري عام 2007 من صلاحيات مجلس الشورى؛ إذ شمل التعديل المادة 194، وبمقتضى ذلك أصبحت موافقة المجلس واجبة على: الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر مواد الدستور، على أن تسري على مناقشة التعديل والموافقة عليه بالمجلس الأحكام المنصوص عليها في المادة 189، ومشروعات القوانين المكملة للدستور التي نصت عليها العديد من مواد، ومعاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة والتي تتعلق بحقوق السيادة. وقد تضمن الدستور آلية لمعالجة أي خلاف

ينشأ بين مجلسي الشعب والشورى بشأن ممارسة الصلاحيات المنوطة بكل منهما (المادة 194). وبموجب المادة 195 من الدستور التي شملها التعديل الدستوري عام 2007، فقد أصبح يتعين أخذ رأى مجلس الشورى في: مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية، وما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياساتها في الشؤون العربية أو الخارجية.

وعلى الرغم من السلطات والصلاحيات التشريعية والرقابية التي يتمتع بها مجلس الشعب من الناحية الدستورية، إلا أن دوره في الحياة السياسية يتسم بالضعف والهشاشة؛ فعلى صعيد عملية التشريع، أكدت -وتؤكد- خبرة الممارسة العملية أن الحكومة هي التي تقدم الغالبية العظمى من مشروعات القوانين، ويقوم مجلس الشعب بمناقشتها وإقرارها بدون تعديل أو بعد إدخال تعديلات طفيفة على بعضها. وعلى الرغم من أن بعض مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة قد جرى بشأنها مناقشات جادة تحت قبة البرلمان، ورغم اعتراض نواب المعارضة على بعض القوانين، إلا أن ذلك لم يغير من واقع الأمر شيئاً؛ حيث إن الأغلبية التي يتمتع بها الحزب الوطني الديمقراطي داخل البرلمان تسمح للحكومة بتمرير القوانين التي تريدها. ونظراً لأن بعض القوانين لا تأخذ حظها الكافي من الدراسة والبحث والمناقشة؛ حيث يتم إعدادها على عجل من قبل الحكومة، ويجرى تمريرها بسرعة داخل مجلس الشعب، فإنها تخرج معيبة دستورياً، وتصبح عرضة للطعن في دستوريته. وكثيراً ما حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قوانين أقرها المجلس. كما أن هذه القوانين تصبح عرضة لكثرة التعديل بكل ما يترتب على ذلك من سلبيات.

ورغم أن لمجلس الشعب سلطات رقابية، إلا أنه لا يمارس هذه السلطات كما يجب، وبما يعزز من دوره في مراقبة أعمال الحكومة، حيث يُلاحظ أن أساليب الرقابة الأقل

تأثيرًا مثل الأسئلة هي التي تطغى على النشاط الرقابي للمجلس مقارنة بأساليب الرقابة الأكثر فاعلية مثل الاستجوابات، وطلبات الإحاطة، وتشكيل لجان تقصى الحقائق. وأكثر من هذا فإن الأساليب الإجرائية لعمل المجلس كثيرًا ما فرّغت الاستجواب -باعتباره أكثر أساليب الرقابة البرلمانية فاعلية- من محتواه؛ وذلك نظرًا لعدم مناقشة بعض الاستجوابات لتأخير مواعيد مناقشتها إلى قرب نهاية الدورة البرلمانية بحيث تنفض الدورة دون مناقشة هذه الاستجوابات، أو أن تتم مناقشة عدة استجوابات في جلسة واحدة، بحيث لا يأخذ الاستجواب حقه من العرض والمناقشة.

وفي ضوء ذلك، فإنه ليس من قبيل المصادفة أن كل الاستجوابات التي تم مناقشتها تحت قبة مجلس الشعب منذ الفصل التشريعي الأول (1971-1976) حتى الآن، انتهى الأمر بشأنها إلى موافقة المجلس إلى إغلاق باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال، بل إنه كثيرًا ما أيد المجلس بالأغلبية سياسة رئيس الوزراء أو الوزير المستجوب، بما يعنى أن الاستجواب كأن لم يكن¹²؛ ولذلك لم يحدث أن قام مجلس الشعب بسحب الثقة من وزير، كما لم يحدث في تاريخ مصر أن سقطت حكومة بسبب فقد الثقة من خلال البرلمان منذ نشأته عام 1866.

وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية في عام 2007 قد عززت من سلطات وصلاحيات السلطة التشريعية ممثلة في مجلسي الشعب والشورى (المواد 115 و118 و127 و133 و194 و195)، إلا أن ذلك يُعتبر محدود الأهمية من زاوية تحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ حيث بقيت معظم سلطات الرئيس وصلاحياته سالفه الذكر دون تعديل. كما أن التعديلات الدستورية خولته سلطات وصلاحيات جديدة من أهمها ما جاء في المادة 136؛ حيث أصبح من حقه إصدار قرار بحل مجلس الشعب عند الضرورة دون إجراء استفتاء شعبي كما كانت هذه المادة تنص قبل التعديل.

كما أن العبرة في نهاية المطاف ليس بمجرد منح صلاحيات جديدة للسلطة التشريعية فحسب، ولكن بمدى فاعليتها في ممارسة صلاحياتها. وتؤكد الخبرة السياسية المصرية أن مجلس الشعب لا يمارس سلطاته بفاعلية لاعتبارات عديدة منها: أن بعض القيود والضوابط التي يتضمنها الدستور بشأن ممارسة مجلس الشعب لبعض صلاحياته التشريعية والرقابية، وكذلك الأساليب الإجرائية لعمل المجلس تحد من فاعليته في ممارسة دوره التشريعي والرقابي. وبالإضافة إلى ذلك فإن احتكار الحزب الوطني الديمقراطي للأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه قد انعكس بالسلب على الدور السياسي لمجلس الشعب، لا سيما أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب الوطني، أي هو المسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية. وفي ضوء هذا الواقع، دأب الحزب الوطني الديمقراطي مستنداً إلى أغليته المصنعة على تمرير مشروعات القوانين التي تتقدم بها الحكومة، وتجنب استخدام الأساليب البرلمانية الأكثر فاعلية في ممارسة الرقابة على أعمالها وفي مقدمتها الاستجواب، فضلاً عن إجهاد محاولات نواب المعارضة بشأن استخدام بعض أدوات الرقابة البرلمانية بشكل فعال. ناهيك عن الممارسات السلبية لكثير من أعضاء مجلس الشعب مثل التغيب عن حضور الجلسات، أو النوم أثناءها، أو ضعف المشاركة في أعمال المجلس، أو اللهاث خلف الوزراء من أجل الحصول على تأشيرات، علاوة على انخراط بعض النواب في ممارسات فاسدة، ومن ذلك على سبيل المثال: "نواب القروض"، و"نواب الكيف"، و"نواب العلاج على نفقة الدولة".

السلطة القضائية

يشكّل استقلال القضاء أحد المؤشرات الأساسية لدرجة التطور الديمقراطي. وعلى الرغم من أن الدستور المصري ينص على أن السلطة القضائية مستقلة (المادة 165)، وأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون (المادة 166)، ومع التسليم بالاستقلال النسبي الذي تتمتع به السلطة القضائية في ممارساتها

لصلاحياتها، إلا أن هناك بعض المتغيرات المرتبطة بطبيعة النظام السياسي، وبهيكل السلطة القضائية ذاتها كانت -ولاتزال- لها تأثيراتها السلبية على درجة استقلال القضاء، ومنها على سبيل المثال: أن الدستور أحال تنظيم الهيئات القضائية، واختصاصاتها، وطريقة تشكيلها، وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم إلى القانون (المادة 167)، الأمر الذي يمكن السلطة التنفيذية من الحد من استقلال القضاة بأشكال مختلفة، خاصة وأنها تتحكم -من الناحية الفعلية- في العملية التشريعية باعتبار أن حزب الحكومة أو بالأحرى حزب رئيس الجمهورية هو الذي يحتكر الأغلبية البرلمانية في مجلسي الشعب والشورى.

وقد خاض القضاة خلال الفترة من 2005-2007 صراعًا سلميًا مع الدولة كان عنوانه استقلال القضاء؛ حيث حاولت السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل على خلفية دور القضاة في الإشراف على الانتخابات التشريعية عام 2005، والذي حقق لها درجة يُعتدّ بها من النزاهة، حاولت استخدام بعض التعديلات على قانون السلطة القضائية كأداة للحد من استقلال القضاة من خلال التحكم في شؤونهم الإدارية والوظيفية وممارسة التفتيش القضائي، ناهيك عن محاولات تسييس القضاء واحتوائه، وهو ما رفضه غالبية القضاة بشدة.

كما أن استمرار العمل بقانون الطوارئ، وبمجموعة من القوانين التي صدرت في فترات استثنائية من تاريخ مصر، والتي تتضمن قيودًا عديدة على حقوق المواطنين وحيرياتهم قد أدى إلى بروز قضاء استثنائي مواز للقضاء الطبيعي؛ حيث تضمن بعض هذه القوانين إنشاء محاكم استثنائية تختلف عن المحاكم العادية من حيث طريقة تشكيل هيئاتها القضائية حيث تضم أشخاصًا من غير أعضاء السلك القضائي. ومن هذه المحاكم محكمة أمن الدولة طوارئ المرتبطة بقانون الطوارئ. كما دأبت السلطة على إحالة مدنيين إلى القضاء العسكري.

وبموجب التعديل الدستوري عام 2007 أصبح من حق رئيس الجمهورية إحالة أية جريمة من جرائم الإرهاب إلى أية جهة قضائية يتضمنها الدستور والقانون. وبذلك يصبح أي قرار لرئيس الجمهورية بهذا الشأن محصناً ضد الطعن فيه بعدم الدستورية. وينطوي هذا الأمر على خطورة كبيرة في ظل التعريف الفضفاض والمطاط للإرهاب والجرائم الإرهابية، فضلاً عن كونه يتعارض مع مبدأ دستوري أصيل وهو كفالة حق المتهم في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول: إن التطورات السياسية والتشريعية التي شهدتها مصر في ظل التعددية السياسية المقيدة قد أوجدت نوعاً من الازدواجية في النظام القضائي المصري؛ حيث أصبح هناك قضاء عادي وآخر استثنائي. وقد اقترن بذلك زيادة اللجوء إلى إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري في قضايا العنف والتطرف التي شهدتها مصر خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وهو أمر كان محل جدل سياسي وقانوني واسع. كما تعرف مصر ظاهرة أخرى تقلل من مردود استقلال القضاء من الناحية العملية وهي ضعف تنفيذ الأحكام القضائية؛ مما يؤثر بالسلب على هيبة الحكم القضائي وفاعليته، فما قيمة أن يحصل صاحب الحق على حقه بموجب حكم قضائي ثم يبقى هذا الحكم دون تنفيذ؟!

ثانياً: النظام السياسي ومعضلة الشرعية السياسية

إن الخلل الكبير في التوازن بين السلطات، وتعثر عملية التحول الديمقراطي قد أسهما في تعميق أزمة الشرعية السياسية التي يعاني منها النظام السياسي المصري، لاسيما أنه أخفق في خلق مصادر جديدة للشرعية في ظل صعوبة اعتماده على الكاريزما كمصدر للشرعية، وضعف قدرته على توظيف الدين في هذا المجال؛ حيث تؤكد أجهزته ليل نهار على عدم الخلط بين الدين والسياسة من أجل محاصرة جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الجماعات والتنظيمات الإسلامية. وأكثر من هذا، فقد أخفق النظام إخفاقاً كبيراً في الاعتماد على الشرعية الدستورية؛ حيث فرغ

عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي على نحو ما سبق ذكره، وبالتالي فإن أي حديث عن شرعية دستورية ديمقراطية للنظام لا قيمة له في ظل استمرار ظواهر سياسية سلبية مثل: احتكار السلطة، وتزوير الانتخابات، وضعف مبدأ المساءلة والمحاسبة، وفرض القيود على منظمات المجتمع المدني، وانتهاك حقوق الإنسان.

كما أن النظام السياسي فشل فشلاً ذريعاً في خلق وتكريس ما يُعرف بـ"شرعية الإنجاز"، وهي شرعية لا يستغني عنها أي نظام سياسي، إذ تتمثل في قدرته على مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع بفاعلية وكفاءة على نحو يحقق إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، ويوفر لهم الأمن والطمأنينة. وفي هذا السياق، فقد أدت السياسات السيئة التي انتهجها النظام المصري على مدى ما يقرب من ثلاثة عقود إلى تفاقم حدة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وخلق مشكلات جديدة، وتدهور أوضاع قطاعات واسعة من المصريين بحيث أصبحت تحت خط الفقر، واستشرى الفساد بشكل يكاد يكون غير مسبوق في تاريخ مصر الحديث. وقد قاد كل ذلك إلى وجود حالة من التدهور العام أصابت مختلف مجالات الحياة وبخاصة التعليم والصحة والإسكان والمواصلات والرياضة والثقافة وغيرها، ناهيك عن تراجع الدور الخارجي لمصر سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، أي أن النظام فشل في تحقيق التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية على الصعيد الداخلي، كما أنه فشل في تعزيز مكانة مصر على الصعيد الخارجي.

ومن المؤكد أن فشل النظام في أن يتخذ من الإنجاز مصدرًا للشرعية إنما هو محصلة طبيعية لترهل أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتردي مستوى أدائها، وغياب التنسيق الفعال فيما بينها، واستشرى الفساد فيها، فضلاً عن التخبط في وضع السياسات العامة وعدم وضوح أولوياتها، وغياب أو ضعف مبدأ المساءلة والمحاسبة عن تنفيذ هذه السياسات.

تتجلى أزمة الشرعية التي يعاني منها النظام السياسي في مظاهر عديدة، منها: عزوف غالبية المصريين عن المشاركة في الحياة السياسية لقناعتهم بعدم وجود حياة سياسية حقيقية، وأن التعددية الحزبية، والانتخابات الدورية هي مجرد ديكور ديمقراطي لنظام فردي

وتتجلى أزمة الشرعية التي يعاني منها النظام السياسي في مظاهر عديدة، منها: عزوف غالبية المصريين عن المشاركة في الحياة السياسية لقناعتهم بعدم وجود حياة سياسية حقيقية، وأن التعددية الحزبية، والانتخابات الدورية هي مجرد ديكور ديمقراطي لنظام فردي. وتساعد أعمال الاحتجاج الجماعي بشكل يكاد أن يكون غير مسبوق في تاريخ مصر الحديث، وهو احتجاج انخرطت -وتنخرط- فيه قوى وفئات اجتماعية عديدة من أجل توصيل مطالبها، وممارسة الضغوط السلمية على السلطة للاستجابة لهذه المطالب. ولا شك في أن تصاعد هذه الظاهرة إنما يؤكد على فشل المؤسسات والتنظيمات السياسية الوسيطة في الدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية وتوصيل مطالبها إلى السلطة، كما يؤكد إخفاق السياسات التي تنتهجها الدولة في معالجة أسباب الاحتقان الاجتماعي، ووجود قناعة بدأت تنتشر على نطاق واسع مفادها أن السلطة لا تتحرك إلا تحت ضغط الشارع¹⁷. ومن مظاهر أزمة الشرعية أيضاً تزايد اعتماد النظام على القبضة الأمنية، وهو ما يجد ترجمته في حجم قوات الأمن التي يعتمد عليها النظام، والتي ينصرف جانب أساسي من عملها إلى تحقيق الأمن بمعناه السياسي وليس الاجتماعي، أي أمن النظام وليس أمن المجتمع.

خاتمة

إن الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي، والتي هي محصلة لعوامل عديدة في مقدمتها الخلل الكبير في التوازن بين السلطات، باتت تثير العديد من التساؤلات والهواجس والإشكاليات حول مستقبل النظام السياسي. وثمة اتفاق بين

كثير من الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأهل الرأي والفكر على أن الإصلاح الدستوري والسياسي الحقيقي -وليس المغشوش- هو السبيل الوحيد لمعالجة أزمة النظام السياسي وإعادة بنائه على أسس جديدة. وأن هذا الإصلاح يستند في جانب مهم منه إلى إعادة النظر في سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية عن طريق "إعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها بما يحقق التوازن بين السلطات. ويتطلب ذلك التوجه نحو نظام برلماني أكثر ملاءمة لعلاج الخلل القائم في جميع دساتيرنا الجمهورية، وهو الاتجاه الغالب في الدساتير الحديثة، ونقطة البدء هي إعادة التوازن بين شريكي السلطة التنفيذية: رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء".

ولكن التحدي الأكبر هنا هو أن القوى والتيارات الراغبة في الإصلاح الدستوري والسياسي غير قادرة على فرضه على النخبة الحاكمة لضعفها وهشاشتها وغياب التنسيق الفعال فيما بينها، وأن القوى والمؤسسات القادرة على إحداث التغيير وفي مقدمتها مؤسسة رئاسة الجمهورية غير راغبة في ذلك لارتباط مصالحها باستمرار الأوضاع الراهنة. وبدون كسر هذه المعادلة البائسة لصالح قضية الإصلاح الدستوري والسياسي بشكل سلمى وفعال؛ فإن البديل لذلك سيكون المزيد من الاستبداد، والمزيد من الفساد، مع تصاعد حالة الاحتقان بين السلطة والمجتمع، وربما ظهور موجات جديدة من التطرف والإرهاب. وكل ذلك وغيره سيكون له تداعيات كارثية على الدولة والمجتمع لا يعلم مداها إلا الله سبحانه وتعالى. أما كيف يمكن كسر هذه المعادلة؟ وما متطلبات وشروط ذلك؟ وكيف يمكن إنضاجها؟ فهي أسئلة تخرج الإجابة عليها عن نطاق هذه الورقة، وتحتاج إلى دراسة مستقلة.

11. قوى الحراك السياسي الجديدة في مصر²⁶

✳ عمرو الشوبكي

قوى الحراك السياسي الجديدة في مصر وعمادها الشباب قادت الشعب نحو انقضاة غير مسبوقه
(الأفروية-أرشيف)

أطلق مصطلح قوى الحراك السياسي الجديد على التيارات والتجمعات السياسية التي رفضت الانخراط في أحزاب المعارضة التقليدية، وانتقدت خطابها وأساليبها، وأسست تيارات جديدة خارج إطار الشرعية القانونية للنظام السياسي القائم.



مع خروج السياسة من المجال العام ودخول الفوضى والعشوائية والحلول الأمنية بدلا منها، ومع فقدان قطاع واسع من الجماهير الثقة في كل ما هو شرعي، تحولت الأخيرة إلى الحلول الفردية والاحتجاجات الفردية وظهرت قوى الحراك السياسي الجديد كصرخة احتجاج مدوية على مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد

ولعل أبرز هذه التيارات هو حركة كفاية التي تأسست عام 2004، وأعقبها حركات شبابية جديدة مثل حركة 6 أبريل، والحملة الشعبية لدعم البرادعي وغيرها من التجمعات الشبابية على مواقع الانترنت والفييس بوك. كما فتح الواقع السياسي المصري الباب أمام تصاعد نمط جديد من قوى الحراك الاجتماعي غير المرتبط برؤية سياسية أو حزبية، وينتمي إلى نفس الموجه الجديدة من قوى الحراك السياسي من زاوية عدم ارتباطه بالأحزاب القانونية وصعوبة السيطرة عليه من قوى منظمة،

²⁶ https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_3988.html

وإمكانية تفجيره بشكل تلقائي كما جري في مدينة المحلة الكبرى ذات الطابع العمالي في 2008 بعد أن شهدت حوادث عنف واسعة وعفوية.

أولاً: قوى "الجمود السياسي" أم القوى التقليدية،

عرفت مصر تحولاً نحو التعددية الحزبية المقيدة عام 1976 بقرار من الرئيس الراحل أنور السادات، ومنذ ذلك التاريخ حافظت على هذه التعددية المقيدة لما يقرب من 35 عاماً، فبقي هناك حزب كبير مرتبط بجهاز الدولة هو الحزب الوطني الديمقراطي الذي مثل الطبقة الثالثة من أحزاب الدولة المصرية التي نشأت في أعقاب ثورة يوليو، فالأول كان الاتحاد الاشتراكي العربي، التنظيم السياسي الواحد الذي تأسس في ستينات القرن الماضي، والثاني كان حزب مصر العربي الاشتراكي الذي ولد عام 1976 برعاية الرئيس السادات وبزعامة رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت الراحل ممدوح سالم، وعاش عامين فقط إلى أن قرر الرئيس السادات النزول بشكل مباشر إلى "الشارع" وأسس في عام 1978 الطبقة الثالثة من أحزاب النظام الجمهوري وهو الحزب الوطني الديمقراطي الذي ظل في السلطة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن. ويقف كثير من المراقبين أمام دلالة انتقال كل نواب وأعضاء حزب مصر السابق إلى حزب الرئيس السادات بمجرد إعلانه، ونهاية "الحزب القديم" الذي كان يضم الملايين في ساعات، وهو أمر نادر التكرار ويدل على أن قوة الحزب الحاكم تكمن في ارتباطه بالرئيس وبجهاز الدولة.

وقد انعكس هذا الوضع غير الديمقراطي (في النشأة والممارسة) للحزب الحاكم على أحزاب المعارضة، فلم تعرف معظمها انتخابات ديمقراطية حقيقية على موقع رئيس الحزب، وفشلت في تجديد خطابها السياسي والتواصل مع الشباب والتيارات السياسية الجديدة، وبقي زعمائها في قيادتها حتى وفاتهم باستثناء انتخابات حزب الوفد التي أسفرت عن فوز الدكتور السيد البدوي رئيساً للحزب بعد انتخابات ديمقراطية غير مسبوقة في تاريخ الأحزاب المصرية، وبعد أن اعتادت الأحزاب

المصرية على انتخابات تنتهي إما بالانشقاق أو بالمحاكم أو بالحد الأدنى بالشتائم والسباب.

أما بالنسبة للإخوان المسلمين فقد كانوا أبناء مخلصين للسياق الذي وضعهم فيه الرئيس مبارك، والذي تميز بعدم الإقدام على أي مواجهة استثنائية أو شاملة معهم، واختاروا استراتيجية "المواجهة المحسوبة" التي لا تميل إلى أسلوب المواجهة الشاملة مع خصومه السياسيين، وأبدا النظام حرصا على الاحتفاظ ببنية الإخوان المسلمين التنظيمية متماسكة دون انقسام يفتتها، وأن يكون الضغط المفروض عليها ضغطا محسوبا يضعها في موقع الدفاع ويقلص من قدرتها على المبادرة دون الدخول في مواجهة صفرية تؤدي إلى انقسام التنظيم لأكثر من جماعة قد يمارس بعضها عمليات تحريض ومواجهة مفتوحة ضد النظام لا يحكمها أي رادع تنظيمي.

وقد أدت هذه السياسة إلى وضع الإخوان هدف الحفاظ على وحدته الجماعة، كقيمة عليا في حد ذاتها يجب الدفاع عنها، وبدأت الدولة أيضا وكأنها ليست ضد "هذه القيمة بشرط ألا تتجاوز في نشاطها وفاعليتها التنظيمية "الخطوط الحمراء"، بشكل يؤدي إلى تهديدها النظام القائم، وهذا ما جعل هدف الاستبعاد الحالي للجماعة ذو طابع إقصائي وليس استثنائي، أي إقصائها بقدر الإمكان من المجال السياسي خاصة البرلمان دون العمل على استئصال كامل لكيان الجماعة. والمؤكد أن هناك ثمن لا بد وأن يدفعه النظام والإخوان المسلمين لنجاح عملية "الدمج الآمن" للإخوان في العملية السياسية، فالإخوان قادمون من خارج تراث الدولة المدنية المصرية، والنظام الجمهوري، بل كانوا نقيض له في بعض الفترات، ترتاب فيهم أجهزة الدولة ولا تعرف عنهم إلا صورة نمطية سلبية صنعتها مبالغات الأجهزة الأمنية وأخطاء الإخوان وخاصة السابقة منها، وبالتالي فإن عملية "التطبيع" هذه بين النظام والإخوان لن تكون بالمسألة السهلة، لأن برنامج الإخوان وجانب كبير من أفكارهم غير منسجم

مع قيم الديمقراطية ومبادئها، كما أن النظام لم يطور من قدراته وكفاءة عناصره حتى يستطيع أن ينافس الإخوان وباقي قوى المعارضة في ساحة الانتخابات الحرة وليس عبر الاعتقال والحصار الأمني.

ثانياً: الطريق إلى قوى الحراك الجديدة

1. تدهور أداء الدولة

شهدت مصر في الفترة الأخيرة مجموعة من الحوادث "الصادمة" التي عكست حجم التدهور الذي أصاب الأداء العام لمؤسسات الدولة، وطريقة التعامل مع المشكلات المختلفة. فمنذ غرق العبارة المصرية في عرض البحر الأحمر منذ أكثر من أربع سنوات والحديث لا ينتهي على التدهور الذي أصاب أداء الدولة المصرية، عمقه كثير من القرارات العشوائية منها مثلاً قيام الحكومة بإعدام الخنازير التي تربي وسط المناطق السكنية، لمواجهة ما عرف بوباء أنفلونزا الخنازير. والحقيقة أن قرار الحكومة بإعدام الخنازير وتراجعها عن ذلك، ثم قيامها بذبحها، رغم أن منظمة الصحة العالمية اعتبرته قراراً خاطئاً ولا مبرر له، دل على تخبط واضح، خاصة إنه تجاهل مصالح عشرات الآلاف من المواطنين الذين يعملون في هذا المجال. والسؤال البديهي الذي كان يجب أن يطرح أولاً، هل هناك حاجة طبية لذبح الخنازير من أجل مواجهة الوباء؟ الإجابة القادمة من المنظمات العالمية ومن بعض الأطباء المتخصصين أنه لا حاجة لذبح كل الخنازير. وقد ارتبك أداء الحكومة طوال تلك الأزمة واتهمها البعض بأن قرارها وراءه دوافع طائفية، - وهو أمر غير صحيح - ولكن دفاعها عن نفسها كان باهتاً ومرتبكاً، وفشلت في إرجاع المشكلة إلى أصلها أي البعد الصحي والاجتماعي.

وقد شهدت البلاد حادثة دخول قمح فاسد غير صالح للاستخدام الآدمي، دون أن تستوقفه أي جهة رقابية أو صحية، رغم وجود ثلاث جهات مخصصة لهذا الشأن، وهي الحجر الزراعي التابع لوزارة الزراعة، والحجر الصحي التابع لوزارة الصحة،

والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، مما دفع النائب العام لإصدار قرار بإعادة شحنة القمح إلى روسيا مرة أخرى، وردّ أموال الدولة من جانب الشركة الخاصة التي قامت باستيراده، والمؤسف في الأمر أن مناقشات مجلس الشعب حول تلك الصفقة لم تؤخذ بشكل جدي منذ بداية تقديم العديد من طلبات الإحاطة حول الموضوع، إلى أن قام النائب العام بفتح التحقيق في الموضوع.

وتكرر سوء الأداء وعشوائيته ليشمل مجالات أخرى امتدت إلى حوادث مميتة على الطرق، وتراجع في الخدمات العامة من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها، وتزايد حالات التعذيب، وغياب الثقة في مؤسسات الدولة بما فيها تلك التي تمتعت بسمعة طيبة واحترام.

رغم أن الدولة المصرية اعتادت تاريخياً أن تتخاصم مع المعارضين السياسيين، ولكننا لأول مرة نشاهد الدولة غير السياسية تتخاصم مع المواطنين غير السياسيين، الذين تقف طموحاتهم عند حدود وسيلة انتقال آدمية لا تزهق أرواحهم، ومياه صالحة للشرب لا تختلط بمياه الصرف الصحي، وبيت متواضع لا يسقط على رؤوسهم، وحد أدنى من العدالة والكرامة الإنسانية.

ورغم أن الدولة المصرية اعتادت تاريخياً أن تتخاصم مع المعارضين السياسيين، ولكننا لأول مرة نشاهد الدولة غير السياسية تتخاصم مع المواطنين غير السياسيين، الذين تقف طموحاتهم عند حدود وسيلة انتقال آدمية لا تزهق أرواحهم، ومياه صالحة للشرب لا تختلط بمياه الصرف الصحي، وبيت متواضع لا يسقط على رؤوسهم، وحد أدنى من العدالة والكرامة الإنسانية.

والمؤكد أنه لا ينتظر أن تقدم الدولة في مجتمع عسر كمصر، خدمات متطورة وحديثة لمواطنيها، كتلك التي تقدمها الدولة في بريطانيا أو فرنسا، على سبيل المثال، إنما كانت الدولة في مصر دائماً ذات تقاليد (بما فيها أجهزتها الأمنية) منذ تأسيسها بصورة حديثة على يد محمد علي في 1805، قادرة بكفاءتها النسبية وبتقاليدها أن تحد من

أخطاء السياسة، وظل جانب كبير من هذه المؤسسات حاميا للمواطن من بطش السياسة وانحرافها، وقادرا على تقديم الحد الأدنى من الخدمات للمواطنين البسطاء ولو بكفاءة محدودة.

وأدى تراجع احترام القانون وفرض هيبة الدولة (غير الأمنية) على المجتمع وتدهور أداء مؤسسات الدولة وعشوائيته، إلى انتقال الحكومة من حالة إدارة العمل اليومي إلى حالة إدارة التسيب اليومي، واستقر الجمود في السياسة الذي انتقل بدوره إلى الإدارة والمؤسسات العامة والخاصة، وأصبح من الصعب أن نرى رقابة سياسية أو قانونية جادة أو فاعله على الأداء العام وعلى مؤسسات الدولة.

والمؤكد أن نظام الرئيس مبارك واجه في بدايته تحديا صعبا تمثل في الإرهاب الذي نجح في هزيمته عقب مواجهات أمنية عنيفة، حصل خلالها النظام على دعم أحزاب المعارضة، ومع نهاية عقد التسعينيات استقرت أوضاع البلاد أمنيا وبقي الوضع السياسي على ما هو عليه، حيث تآكل دور النخبة السياسية بعد أن عجز النظام عن فرز نخبة سياسية مؤثرة مؤمنة بخطه أو بحزبه، وتراجعت أيضا أحزاب المعارضة، وتراجع دور النقابات، وخاصة العمالية منها، والتي باتت أقرب إلى مؤسسة حكومية أكثر منها نقابات مستقلة.

ومع خروج السياسة من المجال العام ودخول الفوضى والعشوائية والحلول الأمنية بدلا منها، ومع فقدان قطاع واسع من الجماهير الثقة في كل ما هو شرعي، تحولت الأخيرة إلى الحلول الفردية والاحتجاجات الفردية وظهرت قوي الحراك السياسي الجديد كصرخة احتجاج مدوية على مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد. كما عرفت البلاد انتفاضات غير سياسية أكثر خطورة من أي تحركات سياسية منظمة، واتسمت بنفس سمات المؤسسات العامة للدولة من فوضى وعشوائية، وتلك ستكون أكثر خطورة من أي احتجاجات سياسية منظمة تطالب بالإصلاح السياسي وتعديل الدستور، أو احتجاجات اجتماعية ورائها قوى سياسية أو نقابية.

إن مساحات التساهل التي أبدتها الدولة تجاه مظاهر التسيب المختلفة في المجتمع المصري وفي قلب النظام السياسي المصري، دفعت بقطاع واسع من المصريين إلى صناعة ما يشبه الدولة الموازية، كبديل عن غياب الدولة الحقيقية، فعرفنا القوانين الموازية، والهيئات والنقابات الموازية، كما شهدنا الأحزاب الموازية والأحزاب الأصلية، والجماعة المحظورة بجوار الأحزاب القانونية، والقوى السياسية القديمة والجديدة، وتيارات الحراك السياسي والاجتماعي الجديدة التي تحركت خارج شرعية الدولة بالكامل وأسست لشرعية جديدة مكانها الشارع. والمؤكد أن أداء الدولة المصرية والتدهور والجمود الذي أصابها انعكس على النظام السياسي ودفع قطاعات واسعة من الناس إلى تأسيس حركات احتجاج سياسي واجتماعي جديدة خارج الأطر القانونية والدستورية القائمة التي ضاقت على الجميع ولم يعد من الممكن تصور قدرتها على دمج قوى الحراك السياسي في الشرعية القانونية.

2. انتخابات لا تجلب الديمقراطية

على عكس بعض تجارب التعددية المقيدة في بعض دول العالم التي نجحت عن طريق الانتخابات في تغيير النظم القائمة وإجراء إصلاحات ديمقراطية، فإن الحالة المصرية تبدو بعيدة عن هذه التجارب، وهو الأمر الذي فتح الباب بدوره أمام قوى الحراك السياسي الجديد التي تطالب بمقاطعة الانتخابات لعدم جدواها، وفتحت عمليات التزوير والفوضى التي تشهدها الانتخابات الباب أمام هذه القوى للتشكيك في العملية الانتخابية بل والعملية السياسية برمتها. وباستثناء انتخابات الأندية والنقابات المهنية من الصعب اعتبار انتخابات مجلسي الشعب والشورى، والانتخابات المحلية تحمل أي آلية لتداول السلطة أو تتمتع بشروط النزاهة الواجب توافرها في أي انتخابات ديمقراطية.

وقد شهدت مصر طوال العام الماضي عدد من الانتخابات التكميلية في مجموعة من الدوائر اتسمت بغياب النزاهة وعادت انتخابات مجلس الشورى لتشهد ضعف المشاركة الانتخابية وعمليات تزوير واسعة شملت تسويد غير مسبوق للكشوف الانتخابية، وتحدثت كثير من منظمات المجتمع المدني التي راقبت انتخابات الشورى عن نسبة مشاركة بلغت حوالي 3% وحولتها أجهزة الدولة إلى 30%.

والمفارقة أن مصر اعتادت أن تشهد تزوير في الانتخابات عندما ينجح مرشحي المعارضة والإخوان المسلمين في تهديد المرشح الحكومي، فتتدخل أجهزة الدولة الإدارية والأمنية لصالح المرشح الحكومي إذا كان الخصم معارضا وخاصة إذا كان من الإخوان المسلمين، ولكن ما جرى في انتخابات الشورى أن التزوير تحول إلى ثقافة وممارسة عامة يقوم بها كل المرشحين وتحولت الانتخابات لحالة من الفوضى والعشوائية مورست فيها عمليات بلطجة وشراء أصوات واسعة، في ظل غياب كامل لرقابة الدولة وأجهزتها الأمنية.

ولم يطبق النص القانوني الذي وضع حد أقصى لنفقات المرشحين، وجرى تجاوزه بالكامل أثناء كل الانتخابات السابقة، وتساعد استخدام المال بصورة واسعة، أدت إلى تراجع ليس فقط نواب السياسة إنما أيضا "نواب الخدمات" الذين اعتاد النخبون أن يتفاعلوا معهم، لصالح نموذج جديد ظهر في انتخابات 2000 وتعمق في انتخابات 2005، وسيكتسح في الانتخابات المقبلة، وهو نموذج نواب "شراء الأصوات".

فقد عرفت الانتخابات التشريعية المصرية منذ عام 1976 دور مستمر لنواب الخدمات، الذين اعتادوا أن يترشحوا على قوائم الحزب الحاكم أو كمستقلين وأحيانا على قوائم أحزاب المعارضة وخاصة حزب الوفد، لتقديم مساعدات لأبناء الدوائر المختلفة من رصف طرق وبناء مدارس ومستوصفات طبية، ومساعدتهم على إيجاد فرص عمل وغيره.

ومع عجز جانب كبير من هؤلاء النواب على تقديم مثل هذه الخدمات لأبناء الدوائر المختلفة، ومع عدم رغبة كثير من الوزراء لتلبية مطالب نواب الخدمات من أعضاء الحزب الوطني، عجز جانب كبير منهم على تنفيذ معظم وعوده الانتخابية في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية، وتراجع قدرة الدولة والحزب الحاكم على تنفيذ الوعود الانتخابية التي قطعها نواب الخدمات على أنفسهم وخاصة في انتخابات 2000.

وأدى هذا الوضع إلى قيام نواب شراء الأصوات بالإحلال ولو جزئيا محل نواب الخدمات، وطغت على السطح عمليات شراء أصوات لم تشهد مصر طوال تاريخها المعاصر، وبدا أمرا مؤلما تدافع بعض المصريين نحو بيع أصواتهم لمن يدفع، بعد أن تأكدوا أنهم لن يروا هؤلاء النواب مرة أخرى، ففضلوا بيع أصواتهم لمن يدفع نتيجة غياب نواب السياسة وتراجع قدرة معظم نواب الخدمات على تقديم أي شيء يذكر لأبناء دوائرهم.

إن أخطر مؤشرات انتخابات مجلسي الشعب والشورى تتمثل في تراجع دور "المؤسسة الحزبية" في العملية السياسية والانتخابية وتساعد دور الجماعات غير المرخص لها قانونيا كالإخوان المسلمين والجماعات الاحتجاجية الجديدة. إن ساحة الشرعية في النظم الديمقراطية، هي الساحة التي لا يتم فيها فقط صراع صحي بين الأفكار والتوجهات السياسية والحزبية، إنما أيضا هي "المصفاة" التي عبرها يتم السماح بوجود قوى جديدة تدمج في الساحة السياسية وفق شروط النظام الديمقراطي، وتساهم في خلق قواعد جديدة للمنافسة تدفع القوى الحزبية القديمة نحو ابتكار وسائل جديدة من أجل البقاء والاستمرار في ساحة المنافسة الشرعية، أو تعجز عن التجديد والتطور فتتهار وتغيب عن ساحة المنافسة.

لقد امتدت مثالب الانتخابات المصرية من بعدها السياسي والديمقراطي لتصل أيضا إلى جوانبها الإجرائية بكشوف غير دقيقة تضم الموتى والأحياء، وبفوضى عارمة

في اللجان، بالإضافة لحالات البلطجة والتزوير الجماعي التي تشهدها معظم اللجان الانتخابية حتى لو كانت بين "الحلفاء" من أعضاء الحزب الوطني والمنشقين عنه أو المستقلين المرتبطين به.

لم تعد الانتخابات في مصر آلية لتداول السلطة، لأن المعضلة ليست فقط في التدخل السياسي والأمني الذي يمكن حصاره بالضغوط الشعبية والسياسية، إنما في مجمل العملية الانتخابية بجوانبها الفنية والإدارية وانتهاء بسلوك المرشحين والناخبين، وهو الأمر الذي يجعل الانتخابات بوضعها الحالي غير مهيأة لأن تكون آلية لتداول السلطة،

ولعل هذه المشاهد تجعل هناك استحالة لأن تصبح الانتخابات في مصر آلية لتداول السلطة، لأن المعضلة ليست فقط في التدخل السياسي والأمني الذي يمكن حصاره بالضغوط الشعبية والسياسية، إنما في مجمل العملية الانتخابية بجوانبها الفنية والإدارية وانتهاء بسلوك المرشحين والناخبين، وهو الأمر الذي يجعل الانتخابات بوضعها الحالي غير مهيأة لأن تكون آلية لتداول السلطة، وهو ما أدى إلى ظهور قوى الحراك السياسي الجديد التي خرجت في ظل حالة عدم ثقة شبة كامل في العملية الانتخابية، وتدهور كبير في أداء مؤسسات الدولة، فكان لابد من "صرخات الاحتجاج" المتتالية التي عبرت عنها قوى الحراك السياسي الجديدة.

ثالثاً: قوى الحراك السياسي الجديد

عرفت قوى الحراك السياسي الجديد موجتين رئيسيتين الأولى في عام 2004 قادته حركة كفاية والثانية كانت مع عودة الدكتور محمد البرادعي في فبراير 2010.

1. حركة كفاية: بداية طريق الاحتجاج

ظهرت حركة كفاية في 2004 كصرخة احتجاج على الجمود والتكلس داخل النظام السياسي المصري، ونجحت كفاية وأخواتها في تحريك كثير من المياه الراكدة وإلقاء الضوء على مشكلة الديمقراطية في مصر، خاصة أن ثقافة الاحتجاج التي فجرتها

نجحت أن تنتقل إلى الشباب بظهور حركة ٥ أبريل وتجمعات المدونين وما عرف بتيار الاستقلال بين القضاة والصحفيين وأساتذة الجامعات.

وبدا واضحا أن هذه القوى نجحت في الاحتجاج على الوضع القائم وفشلت في خلق بديل قادر على البناء ومقنع للجماهير، ولأن كل الحركات السياسية التي شهدها المجتمع المصري في السنوات الست الماضية كانت بدائل احتجاجية اعتمدت على الصوت العالي والصراخ ضد الفساد وغياب الديمقراطية، ولكنها لم تبني تيار مؤثر يقنع الجماهير بأنه بديل حقيقي للنظام.

والمؤكد أن "الصوت الاحتجاجي" مطلوب لفترة ولكن ليس دائما، ولا يمكن لأي مجتمع أن يتقبل إلى الأبد حركة احتجاجية قد تؤثر في الناس لفترة وتثير إعجابهم من بعيد ولكنهم لن يثقوا فيها ولن يدعموها إذا ظلت إلى الأبد فقط صوت احتجاجي. والسؤال المطروح لماذا شهدنا هذا العدد الهائل من حركات الاحتجاج وقوى الحراك السياسي الجديد، والتي فشلت رغم حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي الكبيرة الموجودة في الشارع أن تؤسس بديلا للنظام القائم؟

إن الإجابة على هذا السؤال تعود بنا إلى تجربة حركة كفاية التي ظهرت في 2004 كصرخة احتجاج على الجمود والتكلس داخل النظام السياسي المصري، وحين انطلقت حاملة هذه الصرخة إلى الواقع نقل إليها هذا الأخير كثير من أمراضه وفشلت في التواصل مع الناس وتراجع دورها مؤخرا.

أدى تراجع احترام القانون وفرض هيبة الدولة (غير الأمنية) على المجتمع وتدهور أداء مؤسسات الدولة وعشوائيته، إلى انتقال الحكومة من حالة إدارة العمل اليومي إلى حالة إدارة التسيب اليومي، واستقر الجمود في السياسة الذي انتقل بدوره إلى الإدارة والمؤسسات العامة والخاصة، وأصبح من الصعب أن نرى رقابة سياسية أو قانونية جادة أو فاعلة على الأداء العام وعلى مؤسسات الدولة.

ومن المهم التمييز بين مسألة مواجهة الوضع القائم بالاحتجاج، وبين مواجهته ببديل قادر على البناء، ولأن كل الحركات السياسية التي شهدتها المجتمع المصري في السنوات الست الماضية كانت بدائل احتجاجية اعتمدت على الصوت العالي والصراخ ضد الفساد والقهر وغياب الديمقراطية، ولكنها لم تستطع أن تبني تياراً مؤثراً بين النخبة والجماهير، وظلت فقط حالة من الصخب أخرجت طاقة هائلة من الكبت والإحباط وفي وقفات احتجاجية متفرقة.

2. 6 أبريل حدود النجاح في العالم الافتراضي

حين ظهرت حركة 6 أبريل قدمت نفسها باعتبارها الحركة النقية "المنزهة" عن أخطاء الأحزاب السياسية الأخرى والخالية من "شوائب" الأجيال الأكبر سناً، على اعتبار أنهم جيل ثوري نقي، معظمهم من شباب العشرينات حديثي التخرج الذين عاشوا أحلام النقاء الجيلي والسياسي، ونظروا لأنفسهم باعتبارهم نموذج للتطهر والخلاص الذي على أيديهم ستأتي الثورة والتغيير.

ومن المعروف أن الحركة تصاعد تأثيرها بعد أن استثمرت إضراب عمال المحلة في 6 أبريل 2008، وأسست حركتها معلنة أنها ستقدم نموذج "تطهري" جديد يتجاوز كل أمراض الساحة السياسية المصرية.

والمؤكد أن ضعف الأحزاب السياسية وحصار منظمات المجتمع المدني وغياب أي أفق لتداول سلمي للسلطة، أدى إلى قيام قطاعات واسعة من الأجيال الشابة إلى التمرد وتأسيس حركات جديدة تعتمد في تواصلها على الفضاء الإلكتروني بدرجة كبيرة.

والمؤكد أن 6 أبريل قد نجحت في بدايتها في استقطاب قطاع معقول من الشباب الراغبين في ممارسة العمل السياسي (وليس كل الشباب)، وانضم إليها في أسابيع قليلة أكثر من 70 ألف مصري على الانترنت، وشهدت ساحات الحوار فيها مناقشات واسعة لم تخلو من تنوع وصل أحياناً إلى حد التشّتت.

والمؤكد أن هناك ملامح خاصة للاستخدام السياسي لعالم النضال الإلكتروني دفعت الشباب إلى التواصل معه أولها احباطات الواقع السياسي الطارد، في مقابل التعبير الحر عن كل الهواجس والطموحات والأحلام الشخصية والعامة مباشرة على الشبكة العنكبوتية، دون الحاجة لوصاية جيل آخر أو رقابة رئيس في العمل أو توجيهات مسئول كبير أو قيادة حزبية، فعبر شبكة الإنترنت كل شخص "زعيم بمفرده" وأن هذا النزوع الهائل للشباب نحو الانترنت يعني أن هناك مجال واسع للتعبير عن النفس غير موجود في الواقع العملي.

إن هناك سلسلة من الاحباطات والصعوبات الواقعية دفعت هؤلاء الشباب إلى الانخراط في حركة تقوم فكرتها على "البديل النقي" الذي سيغير مصر من أولها إلى آخرها، وفتح له فضاء العالم الافتراضي أحلام واسعة، فانتخب رؤساء للجمهورية وهاجم الحكومة والمعارضة.

إن المجتمعات الصحية هي التي تتفاعل مع الشباب المتمرد بأفكاره الجريئة والحالة، وتضيف إليهم عبر تفاعل مؤسساتها السياسية والاجتماعية والنقابية معهم، فتتقل لهم خبرة الممارسة المؤسسية وتقاليده العمل الجماعي والعقلانية، وتحول التمرد والاحتجاج إلى طاقة إبداع وتطوير، وهكذا تطور المجتمعات عبر نظم تفتح أمام الجديد لتعقلنه، وجديد يدمج في النظام ليطوره ويضفي عليه بعض الحيوية.

ولأن هذا غير موجود فبقيت احتجاجات الشباب تعبر عن جانب من المجتمع وشريحة من الشباب، وبجوارها احتجاجات "الكبار" من الموظفين والعمال، واحتجاجات السياسيين أمام نقابة الصحفيين، وصرخات الإصلاحيين أو همسهم داخل النظام وخارجه، وفي كل الأحوال سيبقى كل طرف منعزلا عن الآخر، ولا يمكن لظاهرة "الاحتجاج عبر النت" أن تحدث عملية التغيير والإصلاح السياسي، إلا إذا خلقت جسرا قادرا على التواصل مع الواقع السياسي والاجتماعي المعاش بأجياله

المختلفة وبظواهره الصحية، لا أن يكون مجرد صوت احتجاج على السلبات والاحباطات المختلفة.

3. تيار البرادعي أو الموجه الثانية من الحراك السياسي

مع عودة الدكتور محمد البرادعي إلى مصر في فبراير 2010، ولدت الموجه الثانية من الحراك السياسي، وتكررت المخاوف مرة أخرى من تكرار نفس الأخطاء السابقة، فالرجل حرك مياه راكدة كثيرة، وبدا أمام الرأي العام في صورة "رجل الدولة" الذي احتل مكانه دولية مرموقة، وراغب في إصلاح أحوال وطنه، وحرك في الناس قيم الحداثة والديمقراطية والمهنية والاعتدال، وكسر جزئيا ثنائية الوطني والإخوان، وأثبت تيار واسع لدى الرأي العام والنخبة المصرية أن هذا المجتمع لازال ينبض بالحياة وأن تعاطفه مع الرجل كان في نفس الوقت اختيارا لقيم غابت أو غيبت عن المجتمع المصري.

وبدا هناك فارق بين الحالة التي مثلها البرادعي وبين الأدوات التي اختارها، فقد حصل على تعاطف فطري ناله من قبل قطاع واسع من الرأي العام والنخب المختلفة وشرائح عليا من الطبقة الوسطى لم تمارس العمل السياسي من قبل، وبين أدواته مثل الجمعية الوطنية للتغيير التي تسرع في تأسيسها عشية عودته من الخارج دون أي حوارات عميقة بين أعضائها ومعايير جديدة لاختيارهم تختلف عن التي سادت الموجه الأولى من قوى الحراك السياسي.

لقد اتبعت الحكومة مع "حراك البرادعي" أسلوب "دعهم ينقسموا من داخلهم" وتناسست إنها مسئولة عن إفقار الحياة السياسية وتجريف المجتمع من السياسة والسياسيين، وتغيب التقاليد الديمقراطية عن المجتمع وبالتالي عن حركاته السياسية ونقابات ومجتمعه الأهلي.

إن هناك رغبة في الإصلاح لدى قطاعات واسعة من المصريين، وهناك حراك سياسي جديد أنجز الكثير على أرض الواقع فخلق ثقافة احتجاج في الشارع ومارس

ضغوط مختلفة على النظام، ولا يزال أمامه الكثير لينجزه في عملية التغيير والإصلاح السياسي.

خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
أعد الباحث هذه الورقة قبل نحو شهرين من اندلاع الاحتجاجات الشعبية التي فجرها
شباب قوى الحراك السياسي الجديد في مصر يوم 25 يناير 2011. (المحرر)
المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

12. ويكيليكس: نظام مبارك تعهد بإحباط المبادرات القطرية بما فيها المبادرات التي

تخدم مصلحة مصر²⁷

14 يونيو، 2011

كشفت إحدى وثائق ويكيليكس الصادرة من السفارة الأمريكية في الدوحة عام 2010 أن نظام الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك تعهد على لسان وزير خارجيته أحمد أبو الغيط بإفشال أي مبادرة سياسية يقوم بها القطريون، حتى ولو كانت تصب في خدمة مصالح مصر.

وتنقل الوثيقة أن أدهم نجيب نائب السفير المصري في الدوحة "أبلغ رئيس مكتب الشؤون السياسية والاقتصادية في 26 يناير بأن مصر عازمة على إحباط كل مبادرة فردية تتقدم بها قطر" بما في ذلك المبادرات التي تصب في مصلحة مصر القومية، مرجعاً أسباب ذلك إلى غضب القادة المصريين من تدخل القطريين في "قضيّتي السودان وفلسطين، وتقارير قناة «الجزيرة» اللاذعة ضد مصر". وإلى اعتقاد بعض المسؤولين المصريين بأن النشاط القطري من شأنه أن يجعل مصر "تجتثوا على ركبتيها" حسبما تنقل الوثيقة.

وبحسب الوثيقة فإن أبو الغيط انفجر غاضباً حينما اقترح عليه أدهم نجيب إيجاد صيغة لتحسين العلاقات مع القطريين ورد بالفاظ مسيئة إلى أمهات القطريين وآبائهم، وقال إن الرئيس مبارك بدوره يعتزم الإشارة في أحد خطابه "إلى الدولة الصغيرة وحديثه النعمة (قطر) التي تدعى أنها ستأخذ مكان مصر العظيمة والنبيلة".

²⁷ <http://wikileaks-a.blogspot.ae/2011/06/blog-post.html>

نص الوثيقة:

رقم الوثيقة: 000039 - سرية -

قسم أمن 2- الدوحة لا يطلع عليها أجنب E.O. 12958 DECL 2010/1/26:

الموضوع: نائب السفير المصري بالدوحة: القاهرة تعتزم إحباط أي مبادرة قطرية.
مصنفة بواسطة: القائم بأعمال السفارة الأمريكية في الدوحة ميرمب إل نانتونجو،
لأسباب 1.4 (ب، د. (C/NF))

النقاط الرئيسية: - نائب السفير المصري لدى الدوحة أدهم نجيب أبلغ رئيس مكتب الشؤون السياسية والاقتصادية في 26 يناير بأن مصر عازمة على إحباط كل مبادرة فردية تتقدم بها قطر خلال فترة رئاستها الحالية لجامعة الدول العربية، بما فيها المقترحات التي قد تصب في مصلحة مصر القومية.

- وروى نجيب كيف أن وزير الخارجية المصري استدعاه الأسبوع الماضي عندما كان في زيارة للقاهرة تم التخطيط لها طويلاً، وأنه استشاط غضباً، عندما اقترح على وزير الخارجية أن تنظر القاهرة في سبل تحسين علاقاتها مع الدوحة.

- وقال الدبلوماسي المصري إن تدخل قطر في قضيتي السودان وفلسطين، وتقارير قناة «الجزيرة» اللاذعة ضد مصر، كانت الأسباب الرئيسية وراء غضب القادة المصريين، بمن فيهم الرئيس مبارك.

- وعندما طلب منه تحديد الإجراءات التي اتخذتها قطر بشأن السودان وكانت ضد مصلحة مصر، اعترف نجيب بسهولة بأنه لا يوجد شيء من هذا القبيل، معتبراً أن الإساءة القطرية تنبع من مجرد توسطها في أزمة تخص الفناء الخلفي لمصر.

- واعتبر نجيب أن الانفعال، أكثر من المنطق، هو الذي يحكم وجهة نظر مصر الحالية تجاه قطر.

(C/NF) تعليقات - على الرغم من كونه جديداً على قطر، فإن نجيب متحدث جيد، وقد شهدت له السفارة المصرية بسمعته الطيبة قبل وصوله. ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن نجيب يمدنا بوجهة النظر هذه حول قطر بناء على تعليمات.

- أعرب نجيب خلال محادثات سابقة عن شعوره بالإحباط لأنه كان مكلفاً - لدى تعيينه في الدوحة - بالمساعدة في إصلاح العلاقات بين مصر وقطر، لكن العلاقات ساءت قبيل وصوله إلى قطر لدرجة أنه - أو أي شخص آخر في السفارة المصرية - لم يعد يستطيع أن يفعل سوى القليل لتحسين تلك العلاقات.

النقاط الرئيسية والتعليقات انتهت.

(1- C/NF) أدهم نجيب أبلغ رئيس مكتب الشؤون السياسية والاقتصادية رايس، خلال لقاء في السفارة المصرية المحمية بصرامة، في 26 يناير، بأن الحكومة المصرية عاقدة العزم على إحباط وعرقلة أي مبادرة تقترحها قطر خلال فترة ولايتها الحالية كرئيس لجامعة الدول العربية، ليس لشيء سوى للعرقلة في حد ذاتها. وقال نجيب إن أعلى مستويات القيادة المصرية في القاهرة، بمن فيها الرئيس مبارك نفذ صبرهم من قادة قطر.

(2- C/NF) ولتوضيح مدى سوء النظرة التي ينظر بها كبار قادة مصر للقطريين، روى نجيب كيف أنه تم استدعاؤه إلى مكتب وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، خلال زيارة للقاهرة تم التخطيط لها مسبقاً. وعندما دخل نجيب إلى المكتب، وجد أبو الغيط يمارس التمرينات على دراجته الرياضية. وطلب وزير الخارجية من نجيب أن يعرض تقييمه للعلاقات الثنائية مع قطر. ووصف نجيب مجبراً، المناخ السيء الذي يسود الدوحة تجاه مصر، إلا أنه تمت مقاطعته، وقال إن بالغيط وبخه بعنف، عندما اقترح البحث عن سبل يمكن من خلالها لمصر وقطر أن يحسنا علاقتهما، التي وصفها للوزير بأنها «حقاً فظيعة».

(C/NF-3) ودون أن يوقف جلسته الرياضية، تحدث أبو الغيط لنجيب بنبرة أعلى، وأشار إلى القطريين بقوله «أمهاتهم وآباؤهم، وأمهات أمهاتهم وآباء آبائهم» بطريقة شديدة الابتذال. وأعلن لنجيب أنه من أجل كرامة مصر ورفعة مكانتها، فإن حكومتها لن تتخذ أي إجراء لتصحيح العلاقة مع قطر. وعلى العكس من ذلك، فإن وزير الخارجية المصري قال ثائراً، إن القاهرة «ستعمل على إحباط أي مبادرة فردية تحاول الدوحة طرحها (خلال فترة ولايتها الحالية) كرئيس لجامعة الدول العربية». ووفقاً لنجيب، فإن أبو الغيط قال بفخر كبير إن القاهرة أعاقَت بالفعل مبادرات قطرية في جامعة الدول العربية حتى الآن.

(C/NF-4) أبلغ أبو الغيط نجيب بأن الرئيس مبارك سيصدر ملاحظات صارمة خلال خطاب للجمهور (الذي قال نجيب إنه ألقاه في حوالى 24 يناير) يشير فيها إلى الدولة الصغيرة وحديثه النعمة (قطر) التي تدعى أنها ستأخذ مكان مصر العظيمة والنبيلة. وأكد أبو الغيط لنجيب أن مبارك نفسه مصرّ على أن القاهرة ستحبط «كل مبادرة قطرية فردية».

الدوحة 00000039 (2 من 2)

(C/NF-5) وسأل رئيس مكتب الشؤون السياسية والاقتصادية نجيب عما إذا كانت مصر تقصد بـ«كل مبادرة» أنها ستعرقل حتى المقترحات القطرية التي من شأنها أن تصب في مصلحة مصر الشخصية، وكان نجيب واضحاً في تأكيد أن الأمر كذلك، وأضاف أنه كثيراً ما كان مسؤولون مصريون بمن فيهم أبو الغيط، يستشهدون له في القاهرة بالتدخل القطري في السودان وفلسطين، كأمثلة على سعى قطر لجعل مصر تجثو على ركبتيها. وتابع الدبلوماسي المصري أن معالجة قناة «الجزيرة» شؤون مصر وسياساتها، تعتبر أيضاً في القاهرة أمراً «مهيناً وهجومياً للغاية».

(C/NF-6) وبغض النظر عن قناة «الجزيرة» والفلسطينيين، حيث كانت الاعتراضات المصرية مفهومة، سأل رئيس مكتب الشؤون السياسية والاقتصادية عن وجه

اعتراض القاهرة فيما يخص الوساطة القطرية في دارفور، منبهاً إلى أن 2 من المبعوثين الخاصين للسودان، للرئيسين جورج بوش وباراك أوباما، أبلغا مسؤولين مصريين بأن الولايات المتحدة تدعم قطر في جهودها للوساطة في هذا الملف. وإذا كان هناك شيء تقوم به قطر في السودان وتراه مصر مرفوضاً، فنحن بحاجة إلى أن نعرفه.

(7- (C/NF) رد نجيب قائلاً إنه أوضح لأبو الغيط وغيره من المسؤولين في القاهرة أن «الولايات المتحدة شريكنا الاستراتيجي تدعم جهود قطر في دارفور». وأقر نجيب بسهولة بأنه يعلم أن مصر لا تعترض على شيء بعينه فيما يخص وساطة قطر في دارفور. وقال أيضاً إنه أبلغ مسؤولين مصريين بأن الولايات المتحدة تؤمن بأن تحركات قطر بشأن دارفور تنبع إلى حد كبير من الاهتمام الإنساني. واختتم نجيب بقوله: «بصراحة، مصر مستاءة من وساطة قطر في السودان فقط لأنها تتدخل في بلد يقع في فنائها الخلفي. ولا يوجد شيء ما قامت به قطر في دارفور وأضر مصر أو مصالحها».

(8- (C/NF) واختتم نجيب المحادثة التي دارت حول العلاقات الثنائية بين مصر وقطر بتأكيد مرة أخرى على عمق غضب قادة مصر من قطر. وهذا هو السبب، كما قال، في أن رسالة القاهرة كانت واضحة: مصر ستعارض أي مبادرة قطرية خلال فترة ولايتها كرئيس لجامعة الدول العربية، حتى وإن كان اقتراح قطر يصب في مصلحة مصر الوطنية. الوضع حقا بهذا السوء، كما أعلن نجيب.

13. العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك²⁸

هاني رسلان*

دائما توصف العلاقات المصرية السودانية بالأزلية، وإن بدا هذا الوصف عاطفيا فإنه صحيح بحكم الجغرافيا والتاريخ والروابط الثقافية والاجتماعية، وبحكم الترابط والمصير المشترك الذي يوجده نهر النيل، شريان الحياة للبلدين. من هنا يمثل السودان العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر، وما يحدث فيه له بالغ الأثر على



الأمن القومي المصري. فكيف أدار نظام الرئيس حسني مبارك علاقات مصر بالسودان طيلة الثلاثين عاما الماضية؟ وما تأثير هذا النمط من إدارة العلاقات الثنائية على البلدين حاضرا ومستقبلا؟

العلاقات المصرية السودانية بين الممد والجزم

مص وعملية إعادة هيكلة السودان

الشراكة الإستراتيجية والطلع إلى المستقبل

نميد

السودان الحديث، بحدوده الحالية، هو نتاج للتفاعل المصري السوداني المشترك. حيث بدأ السودان الحالي في التشكل مع دخول محمد علي باشا إلى السودان عام 1821، وقد استمرت مرحلة التوحيد والتكوين هذه زهاء نصف قرن، إلى أن اكتمل السودان الحديث في العام 1874 بعد أن تم إلحاق سلطنة دارفور بالسودان على يد الزبير باشا ود رحمة الجموعي الذي كان قائدا سودانيا تحت إمرة الخديوي

²⁸ https://25janaer.blogspot.com/2011/09/blog-post_5621.html

إسماعيل، وكان قد سبق ذلك استكشاف وضم إقليم جنوب السودان الذي كان يعرف في ذلك الوقت باسم "المديرية الاستوائية"، عبر ثلاث حملات استكشافية كبرى أثقلت كاهل الخزانة المصرية، وهو ما ساهم بعد ذلك، إلى جانب إسراف الخديوي إسماعيل في حفل افتتاح قناة السويس في وقوع مصر تحت طائلة الديون الأجنبية، مما أفسح الطريق بعد ذلك للتدخلات الأجنبية التي انتهت باحتلالها من قبل بريطانيا عام 1882.

وقد ظل الترابط بين السودان ومصر قائما ولم ينقطع إلا لفترة محدودة في عهد الدولة المهدية (من 1885 إلى 1898)، حيث عادت مصر مرة أخرى للسودان عبر الحكم الثنائي (المصري-البريطاني) إلى أن حصل السودان على استقلاله في الأول من يناير/كانون الثاني 1956.

والسودان له أهمية خاصة لمصر، فهو العمق الجنوبي المباشر لأمنها القومي كما سبق أن ألمحنا، وقد تجلّى ذلك بصورة عديدة، كان السودان فيها السند والداعم لمصر، من ذلك على سبيل المثال: إرسال ما تبقى من سلاح الجو المصري إلى قاعدة "وادي سيدنا" الجوية في الخرطوم في أعقاب هزيمة العام 1967 حتى يكون بعيدا عن مرمى طيران العدو الإسرائيلي، وكذلك نُقلت الكلية الحربية المصرية إلى السودان، وخرج الشعب السوداني في حشود هائلة لاستقبال الرئيس جمال عبد الناصر في قمة الخرطوم المشهورة بلاءاتها الثلاث، وهو ما كان له تأثير كبير في بث روح التماسك والبدء بمسار حرب الاستنزاف (أ) ثم حرب أكتوبر 1973 بعد ذلك. على الناحية الأخرى تمثل مصر للسودان الظهير الإقليمي والأخ الشقيق. وقد حرصت مصر على تقديم الدعم للسودان بصورة مختلفة، ووصلت العلاقة بين البلدين إلى ذروتها في عهد الرئيسين جعفر النميري وأنور السادات. وتجدر الإشارة إلى أنه لو قدّر للتعاون المصري السوداني أن يستمر لأوجد ذلك قوة كبيرة جديدة في المنطقة تستطيع أن تشكل قاطرة لمسار نهضوي عربي أفريقي.

العلاقات المصرية السودانية بين المد والجزر

منذ استقلال السودان في مطلع العام 1956 والعلاقات المصرية السودانية تمر دوريا بحالات من المد والجزر، أو بدورات من الصعود والهبوط. وكان التحليل السائد لدى قطاع لا بأس به من السودانييين يعتمد مقولة أن مصر تفضل التعامل مع أنظمة الحكم العسكرية في السودان، وأن هذا يعد من بين أسباب بقاء هذه النظم في الحكم لفترات أطول.

وقد أدى شيوع هذا "الانطباع" -فضلا عن أسباب أخرى سيأتي ذكرها لاحقا- إلى تدهور العلاقات المصرية السودانية خاصة في مرحلة "الديمقراطية الثالثة" (2)، التي عبرت عن نفسها من خلال إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك، وإلغاء اتفاقيات التكامل المصري السوداني، وتعويضها بورقة فارغة من المضمون أسماها السيد الصادق المهدي (رئيس الوزراء المنتخب آنذاك) ميثاق الإخاء.

في عقد التسعينيات من القرن الماضي تدهورت العلاقات المصرية السودانية بشكل غير مسبوق، وصل إلى مستوى الحرب الباردة الحقيقية، التي لم تتوقف عند حد التراشق بين الأنظمة، وإنما امتدت في الداخل السوداني إلى مدى أبعد عبر الشحن الإعلامي المستمر والتعبئة ضد ما كان يصور على أنه خصم خارجي، وهو ما أوجد جيلا في السودان ينظر إلى مصر بعين الريبة والتوجس.

وهذه المرحلة رغم سوداويتها كانت مفيدة، على الأقل، من ناحية استخلاص العبر لعدم الانزلاق إلى هذه الوهدة مرة أخرى، وأيضا من أجل إدراك حقيقة بسيطة.. هي أن مصر والسودان لا غنى لإحدهما عن الأخرى مهما كان اختلاف الأنظمة الحاكمة هنا أو هناك، وأن هناك ضرورات يجب أخذها في الاعتبار قبل الإقدام على أي فعل أو رد فعل.. وهي أن مصر والسودان باقيا في هذا المكان منذ فجر الخليقة.. وسوف يظلان كذلك، مهما كانت الأحداث أو التطورات في شمال الوادي أو جنوبه، وأن هناك تأثيرا وتأثرا متبادلين سوف ينتج أثرهما في كل الأحوال، ومن ثم فإن التعاون من

أجل الصالح المشترك هو الأجدى والأكثر نفعا، وهو المنطق الطبيعي للأمور، وأنه مهما افترقت السبل فإنه ليس هناك مفر من العودة إلى التعاون والتفاهم والتنسيق من جديد.

ومع مطلع الألفية الجديدة بدأت العلاقات المصرية السودانية في التحسن، بعد الانشقاق الذي وقع في صفوف نظام الإنقاذ وخروج الدكتور حسن الترابي من الحكم، وبعد تجاوز الأزمة التي أثارها توقيع اتفاق ماشاكوس عام 2002 (3)، اكتسبت العلاقات المصرية السودانية دفعة قوية عبر الزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس مبارك للخرطوم في الأول من مايو/أيار 2003، بعد فترة انقطاع طويلة دامت أكثر من 13 عاما، وقد مثلت الزيارة بحد ذاتها حدثا كبيرا، وجاءت تتويجا لمسار التحسن البطيء في العلاقات بين البلدين، وأعطت الإشارة إلى أن كثيرا من الهواجس والملفات العالقة بين البلدين، خاصة الملف الأمني، قد تم طيها أو تجاوزها، ولا سيما التأثيرات الناتجة عن محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام 1995، وأن مصر قررت تغليب مصالحها الإستراتيجية بفتح صفحة جديدة تماما مع سلطة الإنقاذ وتنحية المخاوف أو الشكوك الصغيرة جانبا.

وفي هذه الزيارة قرر الرئيسان مبارك والبشير تفعيل مؤسسات التكامل بين البلدين مرة أخرى، وهو ما تم تطويره بعد ذلك بوقت وجيز أثناء زيارة الرئيس عمر البشير إلى القاهرة في 18 يناير/كانون الثاني 2004، حيث اتفق البلدان على إصدار قانون يقر العمل بحريات أربع، هي التملك والتنقل والإقامة والعمل بين مصر والسودان، كما وجه الرئيس مبارك الحكومة المصرية أثناء هذه القمة في القاهرة بالبدء فورا بافتتاح وحدات صحية ومشاريع خدمية في الجنوب إسهاما في خلق الاستقرار وتثبيت السلام. غير أن اتفاقية الحريات الأربع لم تحدث الآثار المتوقعة منها، بسبب بقاء تطبيقها منقوصا من الجانب المصري، حيث لم تلغ تأشيرات الدخول للسودانيين بشكل

كامل، وعلى الناحية الأخرى بقي السودان منشغلا بملاحقة الأزمات المتلاحقة في الجنوب والغرب في محاولات مستمرة للوصول إلى تحقيق الاستقرار دون جدوى.

مص وعملية إعادة هيكلة السودان

أطلقت عملية التسوية السياسية للحرب الأهلية في جنوب السودان التي تجسدت في توقيع اتفاقية "نيفاشا 4" في يناير/كانون الثاني 2005، موجة هائلة من التفاعلات داخل السودان، وكذلك في المحيطين الإقليمي والدولي، خاصة مصر، وبات واضحا للجميع أن السودان منذ تلك اللحظة لم يعد هو ذلك السودان الذي عهدناه طوال الخمسين عاما الماضية، بل سيكون هناك سودان مختلف، لم تستقر ملامحه وقسماته النهائية بعد، إذ يوشك الجنوب على الانفصال، ومن ثم سينقسم السودان إلى دولتين شمالية وجنوبية.

وقد لا يكون انفصال الجنوب هو نهاية المطاف للأزمة السودانية، بل ربما يمثل بداية لصراع جديد بين الشمال والجنوب، إذ لا تزال هناك الكثير من بؤر الخلاف والتأزم على رأسها الوضع في منطقة أبيي وفي مناطق التخوم (جبال النوبا، وجنوب النيل الأزرق) فضلا عن استعصاء أزمة دارفور على الحل، وفي حالة عودة الحرب الأهلية مرة أخرى قد ينقسم السودان إلى ثلاث دول أو قد ينزلق إلى الفوضى.

في هذا الإطار بدا أن مصر التي انشغلت على الدوام بحدودها الشمالية الشرقية وبقضية الصراع العربي الإسرائيلي، قد "بوغتت" بأن هناك تغيرات هيكلية بدأت تفصح عن نفسها في جنوب الوادي، وسوف تؤثر هيكليا على أمنها القومي بالمعنى الواسع للكلمة، فأهمية السودان لمصر لا يمكن اختزالها في قضية المياه، بل هو جزء من القلب والجسد، وإذا حدث وتحول السودان إلى منطقة اضطرابات وعدم استقرار فإن هذا سيعني بلا شك تقوقع مصر وحصارها داخل حدودها الجغرافية وانكماش دورها الإقليمي وفقدانها ربما للفرصة الأساسية التي مازالت متاحة أمامها لإعادة

صياغة نظرتها إلى نفسها وإلى دورها في هذه المنطقة عبر التواصل مع انتمائها العريق في حوض النيل الذي يقع السودان في القلب منه. فالانفصال المتوقع في جنوب السودان لن يتوقف عند حدود الجنوب بل قد يتعداه إلى تفكيك الشمال نفسه إلى دويلات وكاتونات متصارعة فقيرة الموارد ومنحسرة في أزماتها الداخلية، وهذا السيناريو يمثل خطرا حقيقيا ماثلا، وربما تمثل أزمة دارفور المثال الواضح على ذلك.

انفصال جنوب السودان سوف يؤدي إلى إعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من الحدود الشمالية للسودان مع مصر وليبيا وصولا إلى منطقتي البحيرات العظمى من ناحية ومنطقة القرن الأفريقي من الناحية الأخرى، ولا يخفي أهمية هذه المناطق لمصر "

إن انفصال جنوب السودان سوف يؤدي إلى إعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من الحدود الشمالية للسودان مع مصر وليبيا وصولا إلى منطقتي البحيرات العظمى من ناحية ومنطقة القرن الأفريقي من الناحية الأخرى، ولا تخفي أهمية هذه المناطق لمصر وارتباطها الوثيق بقضايا مياه النيل وأمن البحر الأحمر وتأمين قناة السويس. كما سيؤثر أيضا سلبيا على الأمن المباشر لمصر على حدودها الجنوبية ودورها ومكانتها في الإقليم، وسوف ينقل قضية حاجة مصر من المياه إلى مرحلة جديدة تحتاج إلى استراتيجيات مختلفة للتكيف مع الأوضاع المستجدة.

وفي ظل الأوضاع الحالية فإن عملية إعادة الصياغة قد تتم خصما من مكانة مصر وقدرتها على التأثير والتدخل لحماية مصالحها الحيوية، لصالح قوى وأطراف إقليمية ودولية أخرى ذات وجود فعلي في هذه المناطق وتسعى بقوة لتوسيع نفوذها. لقد تعرض الدور العربي لمصر الذي صاغه الرئيس جمال عبد الناصر، وكذلك مكانتها الإقليمية لنكسات عديدة أصبحت معالمها واضحة للعيان، ولا يتسع المجال هنا

لنقاشها، وربما جاءت التطورات الجارية في السودان بمنزلة جرس إنذار هائل، يثير الكثير من الأسئلة حول السياسة المصرية تجاه السودان الآن وفي المرحلة الانتقالية. وأهم هذه الأسئلة تلك المتعلقة بالتحديد الدقيق لمصالح مصر في السودان، التي يجب العمل على الحفاظ عليها، وهل بقاء السودان في إطار كيان واحد يمثل مصلحة استراتيجية أساسية أم يمكن التعامل مع دولة الجنوب في حالة انفصاله؟ وهل انفصال كيان جنوبي سيساهم في خلق تكتل معاد لمصر في منابع النيل أو على الأقل غير متعاون، أو يستخدم أداة للضغط عليها؟ وما شكل العلاقات والتحالفات الدولية لهذا الكيان الجديد؟ وهل سيكون واقعا تحت نفوذ دول أخرى تهدف إلى تحجيم مصر وحصارها مثل إسرائيل على سبيل المثال؟ وما طبيعة علاقات دولة الجنوب بالكيان الشمالي المجاور لها؟ وهل سيؤدي ذلك إلى الاستقرار أم ستبدأ دورة جديدة من العنف والحروب الأهلية الداخلية وعلى الحدود؟ وهل يمكن طرح تصور لوحدة كوندراالية بين شمال السودان ومصر؟ وهل يمكن المناورة بمثل هذا المشروع لإنجاحه في ظل ظروف إقليمية ودولية غير مواتية؟ كلها أسئلة يجب التفكير فيها بجدية وعمق.

إن الإجابة الأولية عن هذه الأسئلة هي أن هناك مصالح حيوية للغاية تقتضي العمل بقوة لمساندة السودان ومساعدته على التماسك وتجاوز هذه المرحلة الخطيرة والحساسة من تاريخه عبر تطوير التعاون بين البلدين والدفع به إلى الحد الأقصى عبر سياسة متدرجة تراعي توازن المصالح بين مصر والسودان، وأيضا بين الفئات المختلفة بعضها وبعض داخل السودان.

حفظ مص على حق تقرير المصير

كانت مصر قد سعت إلى المساهمة في حل الأزمة السودانية من خلال المبادرة المشتركة التي قدمتها بالاشتراك مع ليبيا، وكانت هذه المبادرة أكثر شمولاً للقضايا الخلافية واحتواء الأطراف السياسية السودانية كافة، وكانت تدعو إلى حل الأزمة

السودانية من خلال إعمال مبدأ المواطنة والمساواة التامة دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو اللون، غير أنها لم تكن تشتمل على مبدأ حق تقرير المصير الذي اشتملت عليه "مبادرة الإيغاد" (5)، وكان هذا السبب بالتحديد هو الذي وقف عائقاً أمام تقدم المبادرة المشتركة، إذ إن الحركة الشعبية لتحرير السودان قبلت بها شكلاً وظلت تعرقلها مضمونها من خلال المراوغات الإجرائية.

وفي نهاية المطاف حين عين السيناتور الأميركي جون دانفورت مبعوثاً رئاسياً في 5 سبتمبر/أيلول 2001، أعلن أنه سيسعى إلى توحيد المنابر عبر الجمع بين المبادرة المشتركة التي تعبر عن رؤية الشمال العربي ومبادرة الإيغاد التي تعبر عن الجوار الأفريقي. وبعد تطورات عدة جرى تجاهل المبادرة المشتركة والدعوة إلى بدء مفاوضات التسوية في كينيا على أساس مبادئ مبادرة الإيغاد. وقد رفضت مصر المشاركة في هذه المفاوضات بسبب احتوائها على مبدأ حق تقرير المصير الذي كانت مصر تتحفظ عليه طوال الوقت لإدراكها بخطورة التداعيات التي سوف تترتب عليه. غير أن الحكومة السودانية ومنذ المرحلة الأولى للمفاوضات في كينيا (بروتوكول ماشاكوس في 20 يوليو/تموز 2002)، أعلنت موافقتها على منح حق تقرير المصير لإقليم جنوب السودان بعد فترة انتقالية قدرها ست سنوات من تاريخ التوقيع النهائي على الاتفاقية.

وقد أدى التوقيع المفاجئ على بروتوكول ماشاكوس إلى إثارة الكثير من التحفظ في مصر على المستوى الرسمي، وأحدث ما يشبه الصدمة لدى الرأي العام وكذلك لدى العديد من الكتاب والمثقفين ووسائل الإعلام، حيث بدا أن مصر قد فوجئت بهذه القضية وتناولت وسائل الإعلام المصرية حق تقرير المصير باعتباره المعادل الموضوعي للانفصال، وألقت باللائمة على الحكومة السودانية، ولاسيما أن حق تقرير المصير بالصورة التي ورد بها في إطار ماشاكوس وتقول بالتصويت على أحد خيارين اثنين هما الوحدة أو الانفصال ليس له سند قانوني طبقاً للقانون الدولي الذي يحدد

منح الأقليات حق تقرير المصير في حالات معينة، والسودان ليس واحدا منها، كما أن هناك صيغا عديدة لمنح هذا الحق أو المضامين الأساسية له مثل الوضع الفيدرالي أو الكونفيدرالي، وليس القفز مباشرة إلى المغامرة بالانفصال.

وبدا أيضا أن الهيمنة الأميركية التي أصبحت تتجاوز الشرعية الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول قد ألفت بظلالها على المفاوضات، بعد استبعاد مصر منها، التي بدا واضحا عدم إلمامها بمجريات التفاوض أو إحاطتها علما بها، لا من الحكومة السودانية ولا من الوسطاء، وظهر ذلك من خلال تصريح وزير الخارجية المصري آنذاك "أحمد ماهر" الذي قال "إن مصر علمت بالاتفاق من وكالات الأنباء".

وبدا للكثير من المراقبين في مصر منذ وقت مبكر أن حق تقرير المصير سيؤدي إلى الانفصال مهما تكن إغراءات الوحدة وحقيقة دوافعها، ونادرا من المنظور التاريخي أن تجد أي مجموعة سكانية فرصة لإنشاء دولة مستقلة ثم تختار العكس، وأن حل الأزمة السودانية لم يكن يستدعي الموافقة على حق تقرير المصير الذي لم يظهر على الأجندة السياسية السودانية إلا في العام 1992 بعد مجيء نظام الإنقاذ حين جرى تداوله مع بعض الفرقاء الجنوبيين في اجتماع "فرانكفورت" بواسطة "علي الحاج" المسؤول الإنقاذي المتنفس آنذاك، ومن ثم فإن تكريس هذه المسألة في اتفاق مكتوب برعاية القوة العظمى في العالم يعد من أعمال المخاطرة بوحدة التراب الوطني والتماسك الإقليمي للدولة السودانية.

على الناحية الأخرى في السودان، قوبل التحفظ المصري الرسمي والشعبي على اتفاق ماشاكوس بقدر من الفتور والجمود، فظهرت بعض المقولات في الإعلام السوداني من قبيل أن أبناء السودان هم الذين كانوا يقاتلون، ومن ثم فلهم وحدهم الحق في إيقاف الحرب بالطريقة التي يرونها مناسبة، وأن مصر لم تبذل الجهد الكافي لدعم السودان وأنها كانت تستقبل المعارضة السودانية بأطرافها الشمالية والجنوبية الممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، وأنها تحتفظ كذلك

بعلاقات جيدة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وزعيمها "جون قرنق"....، وغير ذلك من الانتقادات، التي لم تقف عند هذا الحد بل تعدته إلى التلويح بتحريك ملف الخلاف الحدودي حول حلايب، وهو ما ورد في لقاء للرئيس البشير مع صحيفة "الشرق" القطرية آنذاك، ثم جرى نفيه بعد ذلك.

النحولات في الموقف المصري

بعد أن هدأت الانفجالات الأولى التي صاحبت التحفظ المصري على حق تقرير المصير، والنتيجة بالأساس عن الإحساس بالإقصاء والمفاجأة، بدأ يظهر بالتدرج نوع من التحول الهادئ في السياسة المصرية التي اتجهت إلى التعامل مع الأمر الواقع، باعتبار أن حق تقرير المصير للجنوب قد أصبح أمراً واقعاً عبر اتفاق قانوني ملزم، ولاسيما أن كل القوى السياسية السودانية كانت قد أعلنت تأييدها للاتفاق، وهو تأييد في الحقيقة يدخل في باب تحصيل الحاصل، إذ إن هذه القوى كانت قد وافقت على حق تقرير المصير من قبل، منذ التوقيع على "مقررات أسمر" (6) في مؤتمر القضايا المصرية عام 1995، وأكدت هذه القوى أنها تؤيد الوحدة الطوعية القائمة على الإقناع والتفهم المشترك.

ومن ثم لم يعد في إمكان الموقف المصري أن يكون "ملكياً أكثر من الملك"، لكن ذلك لم يؤثر في القنوات المصرية الراسخة بأن الانفصال لن يكون في مصلحة جنوب السودان ولا شماله ولا شرقه ولا غربه، ولن يقتصر هذا على تفكيك السودان بل قد تنتقل عدواه إلى الدول الأفريقية، ومن الأهمية بمكان العمل على مساندة الوحدة. غير أن التحول الذي طرأ على الموقف المصري اقتصر على طريقة التعامل مع هذا الملف الذي أخذ منذ ذلك الوقت يتسم بالهدوء ويعمل على مد الجسور، في محاولة تقديم المساعدة والمساندة ما أمكن ذلك، حيث وجدت مصر أن الاكتفاء بمجرد إعلان التحفظ والامتناع عن المشاركة لن يغير الأوضاع، بل سيؤدي إلى الانفرد بالسودان الذي يشعر بالضعف نتيجة لفقدانه الظهير الإقليمي والسند الدولي معاً،

فأعلنت مصر أنها سوف تساند الجهود السودانية من أجل جعل الوحدة الجاذبة ومن أجل تذليل الصعاب أمامها. "

يجب التحول إلى منظور جديد يتمحور حول السعي إلى إقامة "شراكة استراتيجية" تقوم على دعائتين أساسيتين، هما: المصالح الأمنية المشتركة والمتبادلة بين البلدين، والتعاون الاقتصادي واسع النطاق الذي ينهض عبر إطلاق حريات ثلاث

السياسة المصرية تجاه السودان

يمكن القول إن هناك اهتماما مصرياً واضحاً بما يحدث في السودان وحرصاً على استصحاب الأبعاد المعقدة للأوضاع السودانية، مع نزوع نحو تبني سياسات عملية قابلة للتطبيق، والسعي إلى الحفاظ على وحدة السودان عبر العمل على تقوية ودعم كل المسارات التي يمكن أن تفضي إلى ذلك.

وقد عبر الموقف المصري في مناسبات عديدة عن دعمه للسودان في كل المحافل الإقليمية والدولية، بدءاً من مفاوضات تسوية الجنوب الشاقة في كينيا التي انتهت بتوقيع اتفاقية نيفاشا، ومروراً بالمرحلة المختلفة لأزمة دارفور، وانتهاءً بأزمة المحكمة الجنائية الدولية (7)، مع قيام مصر بجهد متواصل لتصحيح العديد من المواقف الإقليمية والدولية غير الإيجابية تجاه السودان مع محاولة الحد من التأثيرات السلبية لهذه المواقف.

كل ذلك مع حرص مصر أيضاً على الانفتاح المتواصل مع كل القوى السياسية السودانية في جميع أنحاء السودان، بتركيز خاص على دعم التنمية في الجنوب بطرق ووسائل مختلفة، ودعم الأعمال الإغاثية في دارفور.. إلخ.

عموماً يمكن القول إن المصالح الإستراتيجية والأمنية لمصر بأبعادها المختلفة تتطابق مع الحفاظ على السودان موحداً ومستقراً، ولعل تلك القناعة هي التي جعلت مصر تتخذ مواقف التأيد للسودان أو الدفاع عنه في كل المحافل الإقليمية

والدولية حفاظا على الدولة السودانية من الانفراط، حتى لو كانت هناك بعض الخلافات حول التفاصيل.

ولعل هذا يفسر وقوف مصر مع السودان في مجلس الأمن في منتصف التسعينيات إبان ذروة الخلاف والتوتر، رافضة توقيع عقوبات اقتصادية على السودان بحجة دعمه للإرهاب ورعايته لحادث محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995، وهو ما يوضح وعي صانع القرار المصري باستراتيجية العلاقة بين البلدين ووجوب أن تبقى مصانة عن الإضرار بالمصالح العليا التي يجب أن تترفع عن التوقف عند كل ما هو تكتيكي أو مرحلي.

لكن اللافت للنظر أن السياسة المصرية "الحالية" نحو السودان تبدو غير متناسبة مع الثقل المفترض لمصر وضخامة مصالحها من ناحية، والظروف والتعقيدات التي يواجهها السودان من ناحية أخرى، فقد ظلت المواقف المصرية تراوح في تحركاتها بطريقة قد تصلح للتعامل مع أوضاع مستقرة وليس مع مثل هذه التفاعلات الهائلة التي تهدف إلى الفك والتركيب، حيث تظهر الحاجة الماسة إلى رؤية جديدة متكاملة تنظر إلى ما يجري، وتعيد تعريف المصالح المصرية في السودان وتسعى إلى تحقيقها بالوسائل والسياسات المطلوبة.

وذلك كان يستوجب مبادرة مصرية تسعى إلى توظيف كل الإمكانيات في اتجاه تحقيق اختراق في الأزمة السودانية لتغيير مسارها من التشطي والتشردم في المواقف الداخلية، وفتح الباب واسعا للتدخلات الخارجية.. إلى مسار جديد يبني الوفاق في الداخل، وينقل الخلافات من الدوران في فلك الصراعات إلى دائرة البحث عن الحلول ذات الطابع التفاوضي السلمي القائم على الحلول الوسط وعلى الانتقال التدريجي نحو أهداف محل وفاق عام، مع التركيز على التنمية في الداخل لصالح الجميع.

وغني عن القول إن حجم الفرص والمخاطر فيما يتعلق بملف السودان يحتاج إلى إحداث التفاتة كاملة في التوجه الإقليمي لمصر، وذلك كأولوية استراتيجية واضحة، وهذا لا يعني بطبيعة الحال إهمال الأولويات الإستراتيجية الحالية لمصر، ولكنه يعني رفع الاهتمام بالشأن السوداني من ناحية الترتيب ووضعه على قدم المساواة مع ملف الصراع العربي الاسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية.

والشاهد أن مصر لم تقدم على طرح مبادرة أو تحرك من هذا النوع رغم الحاجة الملحة لذلك، ورغم النداءات التي وجهتها أطراف سودانية عديدة ذات ثقل، وأيضا رغم أن مصر هي الطرف المؤهل لتبني مثل هذا العمل، بحكم علاقاتها التاريخية مع السودان وخبرتها ومعرفتها بالشأن السوداني التي لا تضاهيها أي خبرة أو معرفة أخرى، بالإضافة إلى العنصر الأكثر حاكمية، وهو أن مصالح مصر وأمنها سوف يتأثران دون شك بما يحدث من تطورات على الجبهات السودانية كافة.

ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا.. ما دوافع الإحجام المصري عن مثل هذه المبادرة؟

من الصعب بطبيعة الحال تقديم إجابات قطعية، غير أن الاجابات الأولية قد تنحصر في مجموعة من الأسباب، ربما يأتي على رأسها: الخوف من الفشل الذي قد يواجه مثل هذا التحرك، على أساس أن الوضع في الداخل السوداني معقد ونجاح أي مسعى في هذا الإطار يستلزم جهدا شاملا واسع النطاق وذا طبيعة متواصلة، لاستيعاب ومعالجة ومتابعة كل التفاصيل، كما يستلزم أيضا حشد وتعبئة قدر كبير من الموارد المادية والسياسية والدبلوماسية. وقدرا كبيرا من التنسيق والتفاهم مع الأطراف الإقليمية والدولية المتورطة في الأزمات السودانية، لتخطي العقبات ومحاولات العرقلة والإجهاض (المفترضة ضمنا) والتي سوف تقوم بها هذه الأطراف. ومن ثم فإن بذل كل الجهود والمسااعي الممكنة دون الذهاب إلى حد تقديم ورعاية مبادرة متكاملة قد يبدو وكأنه هو الخيار المتاح في الظروف الحالية لمصر، باعتبار أن

القيام بتحرك لا يؤتي الثمار المطلوبة سوف يكون خصما من الموقف المصري ومكلفا بدرجة أكبر مما لو اكتفي بطريقة الاقتراب أو المعالجة الحالية. ويبدو أيضا أن هناك نوعا من التقدير بأن هناك بعض الأطراف الأساسية في الداخل السوداني ربما لا تكون مرغبة بتحرك مصري على هذا المستوى، وأن هناك تفضيلا لدى هذه الأطراف لقبول وساطات أو تحركات من دول أخرى لا يتوافر لها نفس الخبرة أو الثقل أو الوطأة التي قد تنتج من التحرك المصري. وفي السياق نفسه يمكن القول إن هناك أسبابا أخرى ربما تتعلق بترتيب الأولويات المطروحة على صانع القرار المصري، خاصة فيما يتعلق بالتطورات المتلاحقة والحرجة في ملف الصراع العربي الاسرائيلي والانقسام الفلسطيني، وأزمة الملف النووي الإيراني، إضافة إلى العديد من الملفات الأخرى الداخلية والخارجية.

الاستثناء على حق تقرير المصير

في التاسع من يناير/كانون الثاني 2011 يواجه السودان استحقاق الاستفتاء على حق تقرير المصير لإقليم جنوب السودان، وهو المنعطف الأكثر أهمية وخطورة في تاريخ الدولة السودانية منذ الاستقلال، وقد كان من المفترض طبقا لاتفاقية نيفاشا أن يعمل الطرفان معا في الفترة الانتقالية من أجل أن تكون الوحدة جاذبة، غير أن كل المؤشرات الحالية توضح أن جنوب السودان مقبل على الانفصال طبقا لتصريحات قادة الحركة الشعبية وللاستعدادات العملية الجارية على قدم وساق، وهو ما دفع مصر إلى دعوة طرفي اتفاقية نيفاشا، وهما حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى جولتي حوار في القاهرة تحت الرعاية المصرية، وقد عقدت الجولة الأولى في فبراير/شباط 2010 قبيل إجراء الانتخابات السودانية، بينما عقدت الجولة الثانية في أغسطس/آب الماضي.

في الجولة الأولى من الحوار كان هناك بعض الأمل في استكشاف أي صيغة تكفل الحفاظ على العلاقة الودية بين الطرفين، لكن بات من الواضح أن قيادة الحركة

الشعبية قد عقدت النية والعزم على التوجه للانفصال، مع العزوف عن مناقشة أي سيناريوات بديلة، عبر الحديث عن شروط ومطالب من المعروف أنها سوف تكون عسيرة التطبيق حتى لو قبلها حزب المؤتمر الشريك الرئيسي للحركة الشعبية في الحكم.

وعلى الناحية الأخرى، رغم الحملة الإعلامية واسعة النطاق الداعية للحفاظ على الوحدة والتنبيه إلى تبعات الانفصال ومخاطره، ورغم الجهود الكثيفة التي يقودها الرئيس البشير ونائبه علي عثمان طه لإقناع الجنوب بالبقاء في الوحدة، يمكن القول إن هناك نوعاً من عدم الممانعة الشمالية الواضحة في انفصال الجنوب إذا كان ذلك تعبيراً عن رغبة حقيقية لأغلبية الجنوبيين عبر استفتاء حر ونزيه وغير مزور.

ولذا أصبح من الضروري حث الطرفين على التوصل إلى اتفاقات واضحة حول العديد من الملفات والقضايا العالقة بين الطرفين، حتى لا يكون الانفصال بداية لصراعات أو حروب جديدة بين الدولة الجنوبية المنتظرة ودولة شمال السودان.

وقد أوضحت جولات الحوار هذه بقراءتها مع مجمل التحركات المصرية الأخيرة تجاه الجنوب مثل افتتاح خط طيران جديد بين القاهرة وجوبا في أغسطس/آب 2010، والاتفاق على بدء الدراسة بفرع جامعة الإسكندرية في منطقة التونج بجنوب السودان بدءاً من العام الدراسي 2011، أن السياسة المصرية تقوم على القناعة بأن الحل الأفضل لكل مشاكل السودان هو الحفاظ على الوحدة، أما إذا تعذر ذلك وأصبح الانفصال حتمياً، فإنه يجب الحفاظ على علاقات تعاونية ومستقرة بين دولتي الشمال والجنوب.

فالصراع قد يؤدي إلى تحول السودان نحو الصوملة، أو تهيئة الظروف لانفصالات جديدة في الشمال وفي الجنوب أيضاً، كما سوف يفتح الباب لقوى وأدوار خارجية متربصة للتلاعب بهذه المنطقة وتعميق الخلافات والتوترات الكامنة، ولا سيما

الوجود الإسرائيلي القائم في الجنوب بالفعل الذي سوف يتزايد بالتأكيد بعد الانفصال.

ويجب على مصر بحكم مصالحها الإستراتيجية ودواعي أمنها القومي وأيضا بحكم مسؤوليتها وعلاقاتها التاريخية بالسودان، أن تسعى -في حالة وقوع الانفصال- لمساعدة دولة جنوب السودان على الاستقرار والتماسك، وأن تعمل مصر عبر علاقتها الجيدة بالدولتين الشمالية والجنوبية، على تشجيع التواصل والتوافق بينهما، ومراعاة وتفهم الظروف والتحديات التي تواجه كلا منهما، وليس السعي لاستمرار الحرب الباردة أو محاولة الاستمرار في إدارة الصراع بوسائل جديدة، مثل تشجيع الاضطرابات وظواهر عدم الاستقرار لدى الآخر.

الشراكة الإستراتيجية والنطلع إلى المستقبل

إن العلاقات المصرية السودانية بحاجة إلى منظور جديد، لأن المنظور القديم الذي يقول بالتكامل بين البلدين والشعبين قد انقضى عهده ولم يعد صالحا للتعامل في الوقت الحالي مع استحقاقات الأوضاع المستجدة"

في الختام.. نقول إن العلاقات المصرية السودانية بحاجة إلى منظور جديد، لأن المنظور القديم الذي يقول بالتكامل بين البلدين والشعبين قد انقضى عهده، ولم يعد صالحا للتعامل في الوقت الحالي مع استحقاقات الأوضاع المستجدة، فالتكامل كان قائما بين البلدين من قبل، واقتصر على مؤسسات الدولتين ولم ينتج شيئا يذكر، وتم (مسحه) بجرة قلم، كما أنه محمل بشحنات سلبية بسبب أنه اعتبر دعما لنظام الرئيس نميري.

في الوقت الحالي يجب التحول إلى منظور جديد يتمحور حول السعي إلى إقامة "شراكة استراتيجية" تقوم على دعامين أساسيتين، هما المصالح الأمنية المشتركة والمتبادلة بين البلدين، والتعاون الاقتصادي واسع النطاق الذي ينهض عبر إطلاق حريات ثلاث، هي: حرية تحرك الأفراد والسلع ورؤوس الأموال، لكي يكون هناك

تعاون اقتصادي حقيقي ومتجذر يربط بين الشعبين برباط المصالح الاقتصادية إضافة إلى الروابط التاريخية والاجتماعية الموجودة بالفعل.

هذه الشراكة الإستراتيجية تستهدف في حدها الأعلى الوصول التدرجي إلى عملة موحدة وجواز سفر موحد (على غرار الاتحاد الأوروبي)، مع احتفاظ كل دولة بسيادتها ونظامها السياسي وأطرها الثقافية والاجتماعية الخاصة بها، على أن يكون دور الدولة على الجانبين توفير الحماية والرعاية وتذليل العقبات أمام انطلاق الحركة المتبادلة (في الاتجاهين) للأفراد والسلع ورؤوس الأموال.

إن الأساس القانوني لهذه الإستراتيجية موجود بالفعل في اتفاقية الحريات الأربع الموقعة بين البلدين، ومن ثم ليس هناك ما يعوق تنفيذ هذه الإستراتيجية، والمطلوب فقط هو الوعي بهذه الرؤية واتخاذها مرشداً وهادياً للعلاقات المصرية السودانية وشرحها والتبشير بها وجعلها على قمة ورأس الاهتمامات، ليس فقط لدى الأجهزة الرسمية والتنفيذية بل لدى النخب والرأي العام بمعناه الواسع والعريض، فالشعوب هي التي يجب أن تحمل هذه الرؤية، فهي التي سوف تقوم بتنفيذها، كما أنها هي صاحبة المصلحة الأساسية فيها.

وقد يقول قائل "كيف يمكن النظر في مثل هذا الأمر في ظل الأزمات الحالية وفي ظل اقتراب انفصال الجنوب؟"، والإجابة تكمن في أن الشراكة الإستراتيجية بين البلدين قد تكون هي الترياق الذي يساعد دولة الشمال على التماسك، والصمود أمام كل المتغيرات والمهددات الناتجة عن تداعيات الانفصال في حالة وقوعه كما هو الاحتمال الغالب.

رئيس وحدة دراسات السودان ودول حوض النيل بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وقد كتبت هذه الورقة في سبتمبر/أيلول 2010، أي قبل أربعة أشهر من استفتاء تقرير مصير جنوب السودان. (المحرر).

1- يقصد بحرب الاستنزاف تلك الاشتباكات المسلحة التي أرادت مصر من خلالها استنزاف قدرات القوات الإسرائيلية التي احتلت سيناء بعد هزيمة 1967. وقد بدأت هذه الاشتباكات بموقعة "رأس العش" بالقرب من مدينة بورفؤاد الساحلية يوم 1 يوليو/تموز 1967 وأوقعت فيها قوات الصاعقة المصرية خسائر بالقوات الإسرائيلية المهاجمة. لكن إسرائيل في المقابل قامت أيضا بعملية استنزاف مماثلة للقدرات المصرية، فاستهدفت بطائراتها العمق المصري ودمرت مدارس ومنشآت اقتصادية تكبدت فيها مصر خسائر مادية وبشرية جسيمة. وتوقفت حرب الاستنزاف هذه بعد ثلاث سنوات حينما قبلت القيادة المصرية مبادرة روجرز لوقف إطلاق النار في أغسطس/آب 1970. (المحرر).

2- يصنف بعض الباحثين فترات الحكم في السودان إلى فترات ديمقراطية نيابية وأخرى عسكرية على النحو التالي: الحكم الديمقراطي النيابي الأول 1954-1958م، والثاني 1964-1969م، والثالث 1985-1989م.

الحكم العسكري الأول: 1958-1964م، والثاني 1969-1985م، والثالث 1989-حتى الآن. و"الديمقراطية الثالثة" المشار إليها هنا تقع بين العامين 1985 و1989، وفيها كان السيد الصادق المهدي رئيسا للحكومة قبل الانقلاب العسكري لـ"ثورة الإنقاذ". (المحرر).

3- اتفاق ماشاكوس هو ذلك الاتفاق الذي تم في ماشاكوس بكينيا لتتويجا لمفاوضات بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان يوم 20 يوليو/تموز 2002، وكان من بين بنوده الاتفاق على تقسيم عادل للثروة والسلطة بين الطرفين، والاتفاق على منح الجنوب حق تقرير المصير عبر استفتاء. (المحرر)

4- وقعت اتفاقية نيفاشا في نيروبي بكينيا يوم 9 يناير/كانون الثاني 2005 بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير

السودان، وهي حصاد وتتمة لعدد من البروتوكولات والاتفاقيات السابقة التي تم التوصل إليها من قبل، مثل بروتوكول ماشاكوس في 20 يوليو/تموز 2002، واتفاقية الترتيبات الأمنية في 25 سبتمبر/أيلول 2003، واتفاقية تقاسم الثروة في 7 يناير/كانون الثاني 2004، وبروتوكول تقاسم السلطة في 26 مايو/أيار 2004، وبروتوكول حسم النزاع في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ومنطقة أبيي في 26 مايو/أيار 2004. واتفق الطرفان على وقف دائم لإطلاق النار ووسائل التنفيذ في الفترة قبل الانتقالية والانتقالية. كما اتفق الطرفان على أن يجري الاستفتاء على تقرير مصير الجنوب في يناير/كانون الثاني 2011. (المحرر).

5- أعلنت في 20 مايو/أيار 1994 دول منظمة (إيغاد) التي تضم سبعة من دول أفريقيا الشرقية، هي جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا والصومال والسودان، وتتوسط في محادثات السلام بين أطراف النزاع السوداني منذ العام 1993 مبادرتها لحل الأزمة السودانية، وقد وقعت هذه المبادرة التي سميت إعلان مبادئ الإيغاد الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق والحركة الشعبية المتحدة بقيادة رياك مشار آنذاك، ورفضت حكومة الإنقاذ التوقيع عليها عام 1994 وعادت ووقعت في 1997/7/9 دون تعديل. (المحرر).

6- مقررات أسمرة هي تلك القرارات والتوصيات التي خرجت عن مؤتمر "قوى التجمع الوطني الديمقراطي" الذي انعقد في مدينة أسمرة عاصمة إريتريا تحت شعار "مؤتمر القضايا المصيرية"، في الفترة من 15 إلى 23 يونيو/حزيران 1995، وشارك فيه جمع كبير من القيادات السياسية والنقابية والعسكرية والشخصيات الوطنية المنضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي، ومن أبرزها: الحزب الاتحادي الديمقراطي، وحزب الأمة، والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، وتجمع الأحزاب الأفريقية السودانية، والحزب الشيوعي السوداني، والنقابات السودانية، ومؤتمر البجة، وقوات التحالف السودانية، وشخصيات وطنية مستقلة

أخرى. وكان من أهم ما خرج به هذا المؤتمر من مقررات الاعتراف بحق تقرير المصير للجنوب كإحدى آليات إحلال السلام بين شمال السودان وجنوبه، فضلا عن توصيات بشأن العلاقة بين الدين والسياسة. كما بحث المؤتمر وسائل تصعيد "النضال" من أجل إسقاط نظام الجبهة الإسلامية القومية. (المحرر)

7- تطالب المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة الرئيس السوداني عمر البشير ومسؤولين آخرين بدعوى ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. (المحرر).

8- كتبت هذه الورقة في سبتمبر/أيلول 2010، أي قبل أربعة أشهر من استفتاء تقرير مصير جنوب السودان. (المحرر).

14. كيف رفض حسني مبارك توجيه ضربة عسكرية إلى السودان . . صفحات غير منسقة

من ملف المعارضة السودانية وقاهرة الشعينات

بقلم: محمد فضل علي²⁹

نشر بتاريخ: 12 فبراير 2013

قصة الارتباط السوداني المصري التاريخية القديمة الضاربة الجذور في إقليم وادي النيل أمر لا يحتاج إلى جهد كبير ومعلوم كيف رسخ في أذهان بعض إخوتنا المصريين ولعقود طويلة قصة التبعية المطلقة للأراضي السودانية إلى خريطة الدولة المصرية. ذلك أمر شائك وبالغ التعقيد احتارت فيه أفهام الباحثين والمؤرخين منذ زمان بعيد وأصبح موضوع خلاف بين مصر الملكية والقوي السياسية المصرية والبريطانيين قبل الثورة خاصة حزب الوفد الذي ظل متمسكا بفرضية تبعية السودان إلى الدولة المصرية وأصبح هذا الموضوع يخرج إلى العلن بين الحين والآخر في خلافات مصر مع البريطانيين حتى بعد الثورة وسقوط الحكم الملكي ومغادرة الملك فاروق الأراضي المصرية بغير رجعة .

ولكن استقلال السودان الذي تم إعلانه صبيحة الأول من يناير عام 1956 أنهى عمليا تلك الفترة في ظل واقع جديد اعترفت فيه مصر الثورة على مضض بذلك الواقع وأعتبر الزعيم الراحل جمال عبد الناصر . وهو محق . أن الاستقلال الذي أعلنته الخرطوم لن يؤثر على أي مستوى على مستقبل العلاقة بين الشعبين في مصر والسودان وهو أمر أثبتته المواقف والأيام وحادثات الليالي ولم تؤثر فيه حتى الممرات التي خلفتها اختلافات السياسة وتباين المواقف.

ويتذكر الجميع العبارة الواعية والخالدة للزعيم الخالد في رحاب ربه الرئيس عبد الناصر وهو يقاتل في جبهات عريضة من أجل إكمال استقلال بلاده ومن أجل قضية

²⁹ www.sudandailynews.net

العرب والمسلمين المركزية في فلسطين عندما قال إذا سقطت القاهرة سنعمل على استعادتها من الخطوم.

ومضي زمن عبد الناصر الذي أحبه أهل السودان حبا أسطوريا وصادقا من القلب إلى القلب يوم أن استقبلوه وهو الزعيم المهزوم إذا جاز التعبير استقبال الفاتحين والأبطال المنتصرين في استقبال أسطوري لا يقل مهابة عن مشهد جنازته التي ليس لها مثيل في تاريخ البشرية المعاصر وذلك أثناء حضوره قمة الخطوم الشهيرة عام 1967 ومصالحته التاريخية مع صنو روحه في الصدق والمواقف والطباع. وإن تباينت المواقف ورغم الاختلاف. ورفيقه في الوفاء وحب أمة العرب والمسلمين المغفور له جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز.

والحديث يطول عن علاقات مصر والسودان في زمن عبد الناصر بحلوها ومرها، وأتى زمن السادات الذي اختلف جذريا عن زمن عبد الناصر واتخذت العلاقات السودانية المصرية بعدا آخر وتحولت إلى ما يشبه الحلف العسكري الاستراتيجي على قاعدة ميثاق التكامل السياسي والاقتصادي بين البلدين في زمن النميمري والسادات. التكامل الذي كانت له إنجازات كبيرة على صعيد الخدمات والتبادل التجاري والتدفق البشري الكبير بين البلدين واستيعاب أعداد ضخمة من الطلاب السودانيين في الجامعات والمعاهد المصرية ومعاملتهم معاملة الطلاب المصريين ويكفي أن التنقل بين البلدين في تلك الأيام كان يتم عن طريق البطاقات والوثيقة المعروفة ببطاقة وادي النيل.

أما على صعيد الحلف الاستراتيجي فقد اندمج البلدين في الاستراتيجية الأمريكية والغربية المناهضة للشيوعية الدولية أيام الحرب الباردة وكان الحلف السوداني المصري موجه بالوكالة ضد الحلف الليبي الاثيوبي مع اليمن الشمالي المعروف بمحور عدن الموالي للشيوعية الدولية في تلك الأيام.

وأثناء حقبة الثمانينات كانت القوات السودانية المصرية تقوم بعمليات وتدريبات مشتركة على الصعيدين الأمني والعسكري بمساعدات غربية وكثيرا ما شاهد الناس طائرة الرصد الشهيرة والمبهرة بحسابات تلك الأيام والمعروفة باسم طائرة الأواكس وهي تعبر سماء الخرطوم إلى حدود السودان الشرقية مع اثيوبيا أو الغربية مع ليبيا وانتهت تلك الفترة باغتيال السادات وذهاب نظام النميري إلى حاله ولكنه ظل محتفظا بعلاقة حسنة مع بديل السادات ونظام مبارك.

لكن سرعان ما تباعدت المسافات بينهم بسبب توجهات النميري ووقوعه في شراك جماعة الإخوان المسلمين التي استغلت عملية المصالحة مع نظام نميري والتي كانت بدورها أحد استحقاقات الحرب الباردة وأقامت مشروع دولتها الموازية داخل نظام نميري الذي تحول إلى حاكم شرقي رغم سطوته وشخصيته العسكرية في ظل السيطرة الإخوانية الباطنية على اقتصاد الدولة والكثير من مفاصلها الحيوية.

ثم حدث ما حدث وسقط نظام نميري الذي أصبح ضيفا علي مصر مبارك في ابريل 1985 التي استقبلته وتجاهلت كل مطالب الشارع السوداني والقوي السياسية السودانية بتسليمه مما أدى إلى حدوث أزمة طويلة المدى بين القوي السياسية السودانية الرئيسية وحزب الأمة وحكومة الصادق المهدي أول رئيس منتخب بعد سقوط النميري وبين النظام المصري فاقمت منها وشعلت نيرانها الجبهة القومية الإسلامية السودانية بدهاء منقطع النظر في الوقت الذي كانت فيه تستعد للانقضاض علي حكومة الصادق المهدي والانقلاب عليه عبر انقلاب الترابي والبشير المعروف في ذلك الحين.

ودخلت خرطوم المهدي وقاهرة مبارك في حرب استنزاف إعلامية ولكنها وللأمانة والتاريخ كانت معركة نظيفة الي حد كبير وخالية من الإسفاف والبذاءات التي ميزت بعض فترات الخلاف السوداني المصري اللاحقة، وابتلع نظام مبارك الطعم السوداني الإخواني في إطار رد فعل متعجل وغير مدروس وتورط في دعم الانقلاب العسكري

علي حكومة الصادق المهدي ظنا منه أنه انقلاب تقليدي عادي مثل بقية الانقلابات التي تشهدها المنطقة العربية ولم يدري أنه انقلاب عقائدي من تدبير حركة الإخوان المسلمين السودانية ولكن سرعان ما استوعب الأمر وصحح موقفه وتعهد فتح مصر أمام الموجات الأولى من المعارضة السودانية التي تدفقت علي مصر بعد ذلك التاريخ من كل صوب وحذب منذ مطلع التسعينات وشكلت إزعاجا خطيرا لحكومة الخرطوم بعد أن اتخذت من القاهرة قيادة سياسية مركزية لها مستفيدة من زخم مصر الإعلامي والسياسي.

وبلغ الخلاف ذروته بين القاهرة والخرطوم بعد غزو العراق دولة الكويت ووقوف الخرطوم مع بغداد ، ومعروف أيضا أن القاهرة وقفت في المعسكر الآخر ومع الشرعية الكويتية وتبنت الموقف العربي والخليجي المدعوم دوليا من أمريكا والغرب بينما انعزلت الخرطوم عربيا ودوليا مما فاقم أزمته في مستقبل الأيام. وقبل ذلك أُلِّهت الخرطوم رسميا بتدبير وتمويل ورعاية محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في العملية الشهيرة في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا، وفي ذلك الوقت كانت المعارضة السودانية في قمته وكان لها وجود عسكري في جنوب السودان والحدود السودانية الشرقية مع دولة إرتيريا بينما كانت مصر تكتفي بالدعم السياسي واستضافة المعارضة السودانية.

ولكن التحول الأكبر في مسار العلاقات بين القاهرة والخرطوم حدث مع محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في العاصمة الاثيوبية في فترة التسعينات والهجوم المباشر على موكبه الذي انتهى بفشل الهجوم ونجاح فرقة الحراسة المرافقة للرئيس المصري بقتل عدد من المهاجمين.

15. محاولة اغتيال مبارك. "أسرار لم يدفنها الزمن" .. أصابع الاتهام تشير إلى تورط

السودان ..

وتسجيل التراي يؤكد عدم علم البشير بالعمليّة .. والرئيس الأسبق يروي التفاصيل بنفسه³⁰

الإثنين، 04 يولييه 2016

كتب محمد سلمان

طيلة ثلاثة عقود ظل الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك محاطًا بهالة لم تكسرهما أي شيء حتى محاولات الاغتيال التي تعرض لها، ورغم الاختلاف على عددها أو حقيقة بعضها، تبقى محاولة قتل اللواء طيار في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في 26 يونيو عام 1995 أثناء استعداده للمشاركة في القمة الأفريقية، الأكثر وضوحًا وتأثيرًا في علاقات مصر بأفريقيا والعالم، ورغم مرور "21 عاما" من الزمن، حيث لا تزال أسرار تلك الواقعة المثيرة تنكشف يوما بعد الآخر.

الحديث عن واقعة اغتيال مبارك في أديس أبابا تجدد مرة أخرى بعد إذاعة تسجيل للراحل الدكتور حسن التراي زعيم ومؤسس الحركة الإسلامية في السودان يكشف فيه عن أسماء المتورطين في العملية، وحقيقة علم الرئيس السوداني عمر البشير بالواقعة من عدمه بعدما ظل محل للتكهنات طوال عقدين من الزمن.

تفاصيل المحاولة

الواقعة تعود تفاصيلها عند زيارة الرئيس الأسبق إلى العاصمة الإثيوبية لحضور القمة الأفريقية وتعرض موكبه لعملية استهداف من قبل 10 مسلحين دارت الأحاديث فيما بعد أنهم تزوجوا من إثيوبيات للاندماج في المجتمع الإثيوبي حتى يستطيعوا التحضير

³⁰<http://www.youm7.com/story/2016/7/4/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D8%BA%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AF%D9%81%D9%86%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D8%B1/2787368>

لعملية الاغتيال، التي أحبطها حراسة الرئيس بتصفية 5 من القتلة، وقرار مبارك نفسه بالعودة إلى المطار خاصة أن الشواهد أكدت على وجود كمين آخر في الطريق كان ينتظر الرئيس الأسبق.

ملايسات المحاولة الفاشلة بحسب ما قاله مبارك نفسه في المؤتمر الصحفي الذي عقده فور عودته من إثيوبيا: "بدايات الموضوع كانت بعد الهبوط إلى مطار أثيوبيا، ودارت الأحاديث حول تأخر الحراسة الإثيوبية المرافقة لموكبي، ورفضهم اصطحاب حراستي للطبنجات الخاصة بهم لكن حراسي خبؤها، وانطلق الموكب نحو مقر القمة، بعدها قامت سيارة زرقاء بسد الطريق، وترجل مجموعة من الأشخاص وفتحوا النيران على سيارتي لكن حراستي أخذت أماكنها".

وتابع الرئيس الأسبق حديثه: "وجدت طلقتين أصابوا السيارة لكنهما لم ينفذا، بعدها لمحت شاب صغير السن يحمل رشاشا يتجه نحو العربية لكن الحرس أصابوه، بعدها ترك السائقون الإثيوبيون عرباتهم وهربوا لكن حراستي ظلت محافظة على هدوئها، وفي النهاية أمرت سائقي بأن يعود إلى المطار مرة أخرى".

وأضاف مبارك: "عقب العودة للمطار وجدت الرئيس الإثيوبي مضطرب للغاية لكن أبلغته بقراري بالتوجه فورًا نحو القاهرة، ورد على بتفهمه لموقفي"، مضيفًا: "بالنسبة للواقعة عادي ولا أي حاجة لكن للعلم اكتشفنا أن الفيلا التي كانت تسكنها المجموعة المتورطة في الحادثة كانت مؤجرة من قبل"، موضحًا أن الإرهابيين لم يخرجوا من السفارة الفلسطينية مثلما تداول البعض لكن من فيلا كانت قريبة من مقر السفارة.

تلميحات مبارك آنذاك بأن محاولة اغتياله قد يكون وراءها النظام السوداني ظلت محل جدال، ولكن لم يتم الجزم بها بشكل قاطع إلا أن أصابع الاتهام أشارت إلى جماعة الجهاد الإسلامية بالتورط في الواقعة والتخطيط لها عن طريق عدد من قيادات على رأسهم زعيم تنظيم القاعدة السابق، أسامة بن لادن والحالي أيمن الظواهري

الذي كان يحتضنهم في هذا التوقيت الرئيس السوداني عمر البشير، وذلك بالتعاون مع الجماعة الإسلامية في مصر التي راودتها فكرة استهداف الرئيس على مدار 14 عاما هي عمر حكمه لمصر حتى تلك اللحظة.

ومنذ محاولة الاغتيال لم يتوقف نظام مبارك عن الهجوم على السودان وكيل الاتهامات لهم سواء بالتخطيط لمحاولة اغتياله أو حتى على أقل تقدير تسهيلها تنفيذها عن طريق استضافة المتهمين في القضية قبل الحادثة وإنشائهم معسكرات تدريب خاصة على أرضها، واستمرت القطيع بين البلدين لعدة سنوات قبل أن تعود العلاقات على نطاق أضيق فيما بعد.

مسير المشاركين في الحادثة

وعلى الرغم من ذلك كان هناك اتفاق مبدئي على أن الجماعة الإسلامية متورطة في الحادث باعتبار أنها أعلنت عن مسئوليتها منذ اللحظة، والأمر تم تنفيذه بمعرفة 11 عضواً تم إرسال 9 منهم إلى إثيوبيا، وبقي الآخرون في السودان، فيما دارت التقارير أيضاً على أن الأسلحة المستخدمة في الواقعة نقلت إلى أديس أبابا بواسطة الخطوط الجوية السودانية، إضافة إلى أن منفذي العملية كانوا يحملون جوازات سفر سودانية. المؤكد فيما سبق أن حرس مبارك قاموا بتصفية 5 من العناصر المشاركة في العملية، فيما أُلقت المخابرات الإثيوبية القبض على 3 آخرين من المشاركين في العملية هم صفوت عتيق، وعبد الكريم النادي، والعربي صدقي وتم الحكم عليهم بالإعدام فيما أكدت الجماعة الإسلامية في عهد الرئيس المعزول محمد مرسى أنهم مازالوا على قيد الحياة، وحاولوا مخاطبة إثيوبيا من أجل العفو عنهم بعدما ظلوا في المعتقل مدة تجاوزت الـ 17 عاماً، فيما أشارت تقارير صحفية أخرى أنهم تم إعدامهم في وقت لاحق.

فيما تحدثت التقارير الصحفية عن أن الثلاثة الآخرين الذين تمكنوا من الهروب هم مصطفى حمزة الذي تم اتهامه بأنه العقل المدبر للعملية، وعزت ياسين، وحسين شमित الذي حاول ترشيح نفسه لانتخابات البرلمان في فترة حكم الإخوان.

"الترابي" تحسم الجدل

وبعد مرور كل هذه السنوات، كشف تسجيل الدكتور حسن الترابي المذاع منذ ساعات كثيرة من الغموض الذي أحيط حول تلك الواقعة، بعدما أكد أنه لم يكن هو والرئيس السوداني عمر البشير يعلمان بالأمر، مؤكدًا أنه علم بمحاولة اغتيال مبارك في نفس اليوم الذي أخفقت فيه، بعد إبلاغه من قبل نائبه على عثمان محمد طه "بشكل مباشر" عن تورطه في العملية بمعاونة جهاز الأمن العام الذي يترأسه حينها نافع على نافع.

وكشف زعيم ومؤسس الحركة الإسلامية في السودان، أن تمويل العملية تم بمبلغ مالي "أكثر من مليون دولار" أخذه على عثمان محمد طه وزير الخارجية آنذاك سرا من الجبهة الإسلامية القومية، مؤكدًا على اعتراضه على القرار بشدة لكن طول العهد من متخذي القرار غلبه في النهاية.

وأشار الترابي إلى أن نائبه لم يرتب لمحاولة الاغتيال بسبب أي دوافع شخصية إنما جاءت عناصر من الجماعة الإسلامية وليسوا من الإخوان المسلمين أبلغوه برغبتهم في التخلص من الرئيس المصري علمًا بأن التحقيقات أثبتت تورط عناصر من الجماعة الإسلامية المصرية بقيادة مصطفى حمزة رئيس مجلس الشورى.

وحول تداعيات فشل محاولة الاغتيال، أوضح زعيم الحركة الإسلامية أنه عاد إلى السودان مصريان من منفذي العملية بعدما استقلوا طائرة إثيوبيا بأسمائهما خاصة أن الـ 5 الآخرين قد قتلوا، مضيفًا: "اجتمعنا للنظر في أمرهما، وتم الاقتراح أن ننهي منهما حتى يموت سرهم لكنني طلبت ترحيلهما إلى أفغانستان ليعلنا أنفسهما وكأنهما دخلا السودان في غفلة من أهله.

16. الصادق المهدي "يكشف أسرار مؤامرات مبارك في مصر والسودان"³¹

نشرت في جريدة صوت البلد: د. خالد محمد غازي (الخرطوم):

عندما يتحدث الصادق المهدي، لابد أن يصغي الجميع، فالرجل يُعَدُّ رمزًا من الرموز السياسية والفكرية. وأيضًا الدينية. في السودان الشقيق، تصدر المشهد السياسي في الخرطوم، عندما ترأس الحكومة السودانية مرتين (1967. 1969م)، و(1986. 1989م)، وتصدر المشهد الديني بإمامته لطائفة الأنصار والسياسي رئاسته لحزب الأمة السوداني أحد أكبر وأعرق الأحزاب السياسية.

في منزله بمدينة أم درمان مسقط رأسه، أدركنا معه هذا الحوار، فكشف فيه العديد من الأسرار المتعلقة بحكام "مصر والسودان".

*** بعد أن انفصل الجنوب عن الشمال.. إلى أين يتجه السودان...؟!**

. ليست المشكلة في الانفصال بحد ذاته، لأن له مقوماته الموضوعية، ومع ذلك يمكننا إنشاء علاقات خاصة مع الجنوب، لأن هناك أشياء "لن تنفصل" بين شمال السودان وجنوبه. فبالإضافة إلى أن مناطق استخراج البترول تقع شمال مياه النيل، هناك التداخل بين القبائل من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، كما أن الجنوب يعتمد في حياته الاستهلاكية على الشمال؛ لذا يمكن أن يكون هناك "انفصالاً دستورياً" فقط، مع "وصال" اقتصادي وثقافي وبشري. نحن نعتقد أن التآزر والتضامن بين الشمال والجنوب ضروري جداً، دولة الجنوب وليدة بحاجة لجهة تدعمها، علينا فعل هذا حتى لا تتجه جنوباً بحثاً عن الدعم، والسير في طريق العداء، خاصة وأن طريق إسرائيل سيتجه جنوباً لا مناص.

*** مصر بلد مؤسسات وتتميز بالمؤسسات الأمنية والاستخباراتية.. لماذا فشلت**

السلطة في احتواء ثورة 25 يناير من البداية...؟

³¹ <http://www.baladnews.com/save.php?cat=2&article=34119>

. أعتقد أن أهم سبب فشلهم جاء نتيجة لاعتقادهم أنهم كانوا في حالة اطمئنان زائف وصل درجة عدم الخوف، هي نظم تقمع الحريات والقوي السياسية، عملاً بمبدأ "محدث يقدر يتحدثني". قبل 2009م حضرت مؤتمر الحزب الوطني الحاكم في مصر، وشاهدت مشهداً لم يعجبني، فعندما دخل الرئيس مبارك وقف الجميع ولم أقف معهم، ثم اتصلت بي قيادات الحزب لتسألني، وقلت لهم بصراحة: "إنتوا بتتكلموا عن أن مصر هي في أفضل حال، وليس بالإمكان أفضل مما كان، ولكن في الخارج يقولون ليس في الإمكان أسوأ مما هو كائن".

*** كيف كان تعامل الرئيس السابق حسني مبارك مع حكومة الإنقاذ السودانية...؟!**
. نظام مبارك وقبلة نظامي السادات وعبد الناصر لم يكن لديهم استعداد لقبول التحول الديمقراطي في السودان، فعندما قامت ثورة أكتوبر 1964م، شهدت مصر حالة امتعاض شديدة، كان يعبر عنها محمد حسنين هيكل، وشهدت مصر مظاهرات ضد الانتفاضة الشعبية، تكرر نفس الأمر مع الانتفاضة الشعبية ضد الرئيس الأسبق جعفر النميري، ما جعل شعب السودان يحس أن النظام المصري كان يرغب في بقاء النميري..

*** لكن النظام المصري لم يتدخل بشكل مباشر...؟!**
. اعتقد الشعب السوداني أن النظام المصري كان ضد الثورة الشعبية، لذلك حرق العلم المصري أثناء المظاهرات، وفي الثورتين اعتقد الشعب السوداني أن الحكومة المصرية تقف مع النظام الديكتاتوري في السودان.

*** وكيف كانت علاقتكم بنظام مبارك...؟!**
. عندما جئنا إلى السلطة كانت هنالك حكومة ائتلافية، وليست حكومة حزب واحد، وتهدف لخلق التحول الديمقراطي، كان نظام مبارك يرتاب منها، وكنا نقول له: "نحن جئنا لبنني علاقات مصرية - سودانية ثابتة، لأن التكامل كان في تقديرنا كان دعماً لنظام نميري، ولذلك سوف نغير الهياكل، والهدف علاقات سودانية - مصرية قوية".

فيما يتعلق باتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان فقد تمت تحت مظلة حلف "الناتو" لأن نميري أعطى تسهيلات وأمريكا في البحر الأحمر، لكننا لم نكن تحت حماية "الناتو"، قلنا له نحن نريد علاقة يمكن أن نسميها "الأمن المشترك" بين مصر والسودان، علاقة ليست تحت مظلة "الناتو"، وأنا لن نبني علاقات بين مصر والسودان على ما أسسه جعفر النميري، ولن تكون العلاقات الأمنية تحت مظلة "الناتو"، نحن نريد تكاملاً سودانياً مصرياً في الزراعة والأمن، وعلاقة كاملة بين بلدين.

* هل التقيت هذه الفترة بالرئيس مبارك، وشرحت له هذه الفكرة...؟

بالطبع التقيته، وكان الرئيس مبارك يرفض أي دور في "شبه الجزيرة العربية"، وكنت كلما أقابله، كان في أول ربع ساعة يحاول أن يبرر لنفسه أنه لم يفعل شيء في الجزيرة العربية، فأكدت له إنني عندما آتي مصر، لن آتيها كضيف، بل كإنسان، ولذلك أريد مقابلة المفكرين والصحافة والجامعات والأدباء والنقابات والأحزاب، فرفضوا بشدة، وطلبوا زيارة رسمية، وطالت النقاشات حتى وافق الجانب المصري على هذه الزيارة غير الرسمية؛ فجئت إلى مصر، وقابلت رؤساء الأحزاب والصحافة والنقابات، وحاضرت في الجامعة، وكانت زيارة ممتازة من حيث التواصل بين الشعبين، وأكدت فيها أننا لن نؤسس أية أشياء على أساس ما تم أثناء فترة حكم النميري.

* هل كانت هذه الزيارة الوحيدة لكم...؟

. كانت الزيارة الوحيدة، ولكن النظام المصري وقتها لم يقبل كلامنا، وأنا لا نريد علاقات مع مصر، لم يعجب كل ما قلناه حسني مبارك. فحاولنا التأكيد على أن جعفر النميري أسس علاقاته مع مصر لحماية نظامه، في وقت كنا فيه ضد نظام النميري. لدينا مآخذ كثيرة على السياسة المصرية في عهد مبارك، ما جعل السيد بطرس غالي يقول عن الحرب مع الحركة الشعبية: "إن ما يحدث في السودان قضية داخلية". اتصلت بالرئيس مبارك وقلت له إن الحركة الشعبية أو الجيش الشعبي معتمدة في تدريبها ومعسكراتها على تمويل ودعم "حلف وارسو"، وحين وقع النميري معكم

اتفاقية "الدفاع المشترك" كانت ردة الفعل أن جماعة حلف "وراسو" أنشأوا "حلف عدن"، ويضم "ليبيا. اليمن. إثيوبيا"، ما جعلني أبلغ رئيس الوزراء عاطف صدقي بأن هذه المشكلة ليست داخلية، كما تقولون، ولكنها مشكلة عسكرية، ومصر لا تريد الدخول معنا، وتفعيل الدفاع المشترك.

*** لهذا شعرتم بأن هناك نوعاً من التخلي المصري عنكم...؟!***

. لم يكن تخلياً فقط، بل تخلياً وعداوة، وقد أكدت لـ "عاطف صدقي" أننا نخوض حرباً كبيرة تخطيطاً وتمويلًا، وأنا مستهدفين من قوي أجنبية، ولا يمكنهم تسمية ما يحدث بأنه "شأن داخلي"، ثم قلت للسيد بطرس غالي: "مصر لم تقف معنا، وهذا رأيها وقرارها، لكنني أطلب منكم ألا تصرحوا بأن ما يحدث مشكلة داخلية سودانية. وعلى طول عهدي وأنا رئيس وزراء، كان الرئيس مبارك معقد جدًا في كلامه معي، لأنه كان يخشى أننا يمكن أن نكشف دوره في ضرب "الجزيرة أبا".

*** هل لعب حسني مبارك دوراً في "ضرب الجزيرة أبا" أثناء قيادته ل سلاح الطيران...؟***

. نعم كان له دور في ذلك، كانت هناك علاقة بين السادات ونظام النميري والقذافي، تحت ما يسمى "ميثاق طرابلس" ويضم دول: "مصر وليبيا والسودان" وكان دوره دعم بعضهم البعض، وعندما حدثت مشكلة "الجزيرة أبا"، اعتبروا الأمر تحدياً للنظام السوداني، فضرب جماعة طرابلس الناس في "الجزيرة أبا".

*** بالرغم من علمه أنه سيأتي بدولة إسلامية...؟***

. لم يكن يعرف، كان مبارك يعتقد أن النظام طالما هو ضدنا فهو نظام جيد، ويتردد أنه قال للسفير السوداني: "مش عايز الصادق يجيب لي أعدائي في السلطة"، وكان مبارك يعتقد أننا أعداؤه، لقد خدع هذا الانقلاب الجميع، "خدعوا أو تخادعوا".

*** وماذا عن علاقتك بمبارك وأنت خارج السلطة؟***

. بعد خروجي من السلطة، كان نظام مبارك كأنه في عرس مع نظام الخرطوم في أول ستة أشهر، ترحيب وتعامل جاد معه، توقيع اتفاقيات ومعاهدات وتبادل زيارات.

كان بين النظامين "غزل فاضح"، شارك فيه حتى الكُتاب المصريين "مصطفى أمين، أحمد بهاء الدين، حافظ محمود"، ورغم إنهم كانوا يقولون إنهم مع الديمقراطية رحبوا بالنظام الانقلابي.

* وهل كنت حينها موجوداً في السودان أم خرجت...؟

. كنت في السجن في الستة أشهر الأولى من عمر النظام. وعندما قام الانقلاب؛ رحب به الرئيس مبارك والسعوديون، وروجت له الصحافة المصرية للأسف الشديد ؛ لكنهم اكتشفوا اللعبة بعد ستة أشهر فتغيروا، خصوصاً بعد أن بدأ النظام في الخرطوم التعامل مع المعارضة الإسلامية المصرية، وفي ثواني بدأت المشكلات بعد إنشاء "المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي"، وشارك فيه جميع الإسلاميين المصريين، مثل "عمر عبد الرحمن"، ما جعل النظام المصري يشعر أن النظام السوداني يهدده، فأخذ موقفاً مختلفاً في عام 1991م ظللت عامين في السجن، وبعد خروجي منه بقيت في السودان، ثم سجن مرة أخرى عام 1995م، بفكرة إنني رهينة، وقالها لي "صلاح قوش" أحد المسؤولين الأمنيين. وأنا في السجن حدثت محاولة اغتيال مبارك في يونيو 1995م، وعندما حدثت هذه المحاولة، كان النظام السوداني ضالعا فيها.

* من كان يقف وراء محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا البشير أم التراي...؟

. لا أستطيع أن أقولك من المسئول...؟ لكن النظام كله مسئول عما حدث..

* لماذا فشلت محاولة الاغتيال...؟

. فشلت لأسباب بسيطة، لأنهم اعتمدوا على الرصاص، وكانت الخطة البديلة ضربه بقاذفة "آر. بي. جي"، وهذه كانت ستنجح لو تقدمت السيارة، ولكن قد أنطلق عليها صاروخ "آر بي جي"، لكنها تراجعت، وهذا ما أنقذه، وساعد حظه الجيد أنه كان على سيارة مصفحة احتملت ضربات الرصاص. كانت المحاولة فضيحة أنزعت الإثيوبيين كثيراً، رغم أنهم في ذلك الوقت كانوا متحالفون مع النظام السوداني، لأنه كان متعاطفاً جداً مع الثورة الإثيوبية، وكانت العلاقات بينهم طيبة جداً بينهما، وكانت السفارة

السودانية في "أديس أبابا" تحظى بوضع أكثر أهمية من السفارة الأمريكية من حيث الصداقة والاهتمام، ما اتاح لنظام الخرطوم تدبير تلك العملية، لكن الإثيوبيون اعتبروها "خيانة"، قبضوا على بعض الأشخاص، وصفي النظام السوداني البعض الآخر.

*** قيل إن التصفيات التي حدثت في السودان كانت بمعرفة النظام المصري...؟**

. ربما، لكن بعد فشل المحاولة جرت مراجعة كاملة لنظام الأمن السوداني لإخفاء الأثر، فابعد المسؤول الأمني، وجاء أخريدى "الهادي عبد الله"، وكان ضابطاً من الجيش، أبدى استعداده للامساك بهذا الملف، لكنه اشترط إخلاء السجون من الأشخاص المسجونين دون محاكمة، فأطلق سراحى نتيجة لفشل محاولة اغتيال حسنى مبارك.

*** وهل لو كانت نجحت.. كان سيحدث نفس الأمر...؟**

. لا أعرف.. المهم أطلق سراحى، ففكرت في الخروج من السودان.

*** هل كان لحزب الأمة وجوداً في مصر وقتها؟**

. كان له وجود في العالم كله، كان مركز الحركة الشعبية التي يدعها حزب الأمة والآخرى في "إريتريا"، بعد أن سلموهم السفارة السودانية في أسمرا.

*** لماذا قررت الذهاب إلى القاهرة...؟**

. لأن العلاقة أصبحت جيدة، ومصر أصبحت معنا.

*** ولكن هل تمت اتصالات بينك وبين السفارة...؟**

. لا.. أنا طلعت في ديسمبر 1996م، وكان مركز المعارضة السودانية في "إريتريا"، وفي ذات الوقت كان لديها مركز دبلوماسي وإعلامي في القاهرة، وكانت القاهرة كانت تريد التكفير عن دعمها للنظام السوداني، لذلك كانت تدعم التجمع الوطني الديمقراطي. قابلت مبارك وأبلغته أنني التقيت الرئيس الإثيوبي "مليس زناوي" فقال لي: "المصريين مش عايزين يتكلموا معاً، وإنهم عندما كان "منقستو" في السلطة كانوا

هم اللي بيجروا ورايا، وأنا حاليًا أتكلم كلام ناعم، ومش عايزين يتكلموا معايا، وأن المصريين مش عايزين يتفاهموا، وبيفرضوا علينا الأمر الواقع".

*** لكن لم تشعر أن "ملس" غير كلامه...؟**

. أنا فهمت كلامه هكذا، وحين التقيت الرئيس مبارك واتكلمت معاه، قال لي: "اللي هيلمس مياه النيل، هضربه"، وابتدأت النظرية التي تقول بأن هنالك حرباً قادمة، وأن مهمتنا منع نشوب هذه الحرب.

*** هل كان هناك تنسيق في طلبك اللجوء...؟**

. لا، لم يحدث كلام من هذا النوع، كل ما في الأمر أن مصر كان لديها موقف عدائي جدًا ضد النظام السوداني.

*** وبالتالي كان النظام المصري يستقطب المعارضة...؟**

. نعم كان يستقطب المعارضة، قبل محاولة الاغتيال وبعدها، لقد كان موقف مصر عدائياً جداً من نظام الخرطوم.

*** إذن أنت تري أن النظام المصري لم يكن يعمل لصالح السودان...؟**

. لم يكن يعمل لصالح السودان ولا لصالح مصر، وكان المصريون يرون أننا نقول كلاماً مزعجاً لنظامهم في محاضراتي في الجامعات المصرية، ولقاءاتي مع الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية.

*** أنت قلت إن سقوط نظام مبارك خير لمصر والسودان والعرب...؟**

. يتيح الحرية لكل الدول العربية.

*** هل أنت مع محاكمة مبارك ونظامه؟**

. نعم، ولكن أنا ضد التشفي والانتقام، وألا تبطئ العدالة.

*** ولكن ألا ترى إن هذه المحاكمة ستجر مصر إلى ما يسمى بالثورة المضادة...؟**

. الثورة المضادة موجودة، سواء حوكم مبارك أم لا.. الثورة المضادة لديها مصالحها، وما حدث ضر مصالح أشخاص كثير.

*** لكن ألا ترى أنها سابقة في التاريخ أن يحاكم رئيس وهو موجود...؟**

. إذا كانت التهم موجودة وقائمة، وهناك أشخاص قتلوا في الثورة.

*** ولكنكم لماذا لم تحاكموا جعفر النميري...؟**

. نحن طلبنا محاكمة النميري، ولكن مصر حمته، أرسلت وفداً لمصر، ورفض المصريون تسليمه.

*** ألا ترى أن ذهاب مبارك للخارج كان أفضل له ولمصر...؟**

. أعتقد ذلك، تصرف عبد الله صالح وزين العابدين بعقل، حين رأوا أن الأمور تطورت، سافروا للخارج، ولكن لن يقول أحد: "عفا الله عما سلف"، والمدحش أن هؤلاء الزعماء تصرفوا بصورة مناقضة للعقل، زين العابدين وحسني مبارك والقذافي، كلهم تصرفوا برعونة. في اعتقادي أن موجة التحول الديمقراطي ستستمر في الدول العربية لسنين قادمة، لأن الحكام كانوا يحتلون الشعوب احتلالاً داخلياً.

17. جدل حول حقيقة مشروع جسر بين مصر والسعودية³²

الإثنين 14 مايو 2007م

عبر خبير مصري في الشؤون الاسرائيلية عن اعتقاده بوجود شيء مفقود في الخبر الذي نشرته صحيفه "الأهرام" المصرية عن البدء في انشاء جسر يربط السعودية بمنطقة شرم الشيخ المصرية قبل أن ينفيه الرئيس حسني مبارك في تصريحات صحفية مؤخرًا.

وقال د. عماد جاد رئيس مجلة مختارات اسرائيلية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية إن انشاء الجسر شأن مصري سعودي لا يحتاج لموافقة دولة ثالثة - في إشارة إلى اسرائيل- لكنه ربما لا يكون ملائماً للبيئة الدولية الحالية. وأضاف في تصريحات لـ "العربية.نت" إن المشروع لا يحتاج لتعديل في بنود اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية، لكن الطريقة التي نشر بها خبر "الجسر" دون أي إشارة إلى وضع حجر الأساس من الجهة المصرية أيضاً، يثير علامة استفهام حول مدى صحته، ويؤكد ما أعلنه الرئيس مبارك بأنه لا يعلم عنه شيئاً.

أبعاد استراتيجية للجسر

وتابع د. جاد بأن مسألة مد جسر بين شرق السعودية مروراً بمضايق تيران إلى أن يصل إلى شرم الشيخ، مشروع اقليمي عملاق يؤدي إلى اتصال بري مباشر بين مصر والسعودية، وليس مجرد مشروع لتسهيل الانتقال بين البلدين، أو لتشجيع التجارة، وإنما له أبعاد استراتيجية.

وأوضح أن المشروع مبدئياً يخضع للعلاقات المباشرة بين مصر والسعودية وبالتالي فإنه من الناحية القانونية ليس من حق أحد الاعتراض عليه لأنه يخص البلدين فقط، لكن هناك بالتأكيد تأثير للبيئة الاقليمية، فعندما طرحت اسرائيل مشروع قناة تصل بين البحر الأحمر والبحر الميت مع الأردن، حدث استياء مصري، وبالتالي فإن

³² <http://www.alarabiya.net/articles/2007/05/14/34438.html>

اسرائيل قد ترى أن هذا الجسر قد يمثل تهديدا لها. وأشار د. جاد إلى أن مشروع الجسر يحتاج لقرار مصري سعودي بشكل واضح وتام، واعتقد أن هذا على الأقل لم يتم حتى الآن، فالأهرام عندما نشر خبرا صغيرا عن ذلك في طرف الصفحة الأولى، ذكر أن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبدالعزيز سيضع حجر الأساس، دون أن يضم معه الرئيس حسني مبارك، ولم يتم الاحتفاء بالخبر بشكل رئيسي في الصفحة، فالمفترض في جسر مصري سعودي أن يضع الطرفان حجر الأساس على الجانبين، ومن ثم أثار لي هذا الخبر علامة استفهام عندما قرأته في "الأهرام". وقال: من اللحظة الأولى كان هناك شيء ما يقول إن المسألة ليست هكذا، ولذلك أنا اعتقد أنه لم يتخذ قرار بإنشاء هذا الجسر وفق تصريحات الرئيس مبارك لصحيفة المساء الأحد 13-5-2007 والتي أعاد الأهرام نشرها في صدر صفحته الأولى اليوم الاثنين، لأنه لا يمكن للرئيس أن ينكر ذلك لو كان هناك اتفاق مع مسؤول سعودي على أعلى مستوى بشأن انشاء الجسر.

شيء ما مفقود

وأوضح أن مشروعا يتكلف 3 مليارات دولار ويدخل في نطاق الأمن القومي والبعد الاقليمي يفترض فيه أن يكون هناك كلام بشأنه جرى بين الطرفين سبقتة دراسات جدوى ودراسات لتأثيراته وكيفية ادارته، وهذه مسائل تأخذ وقتا طويلا جدا. وقال د. عماد جاد: هناك شيء ما مفقود في الخبر لا نعرفه، فعندما يقول الرئيس مبارك أن أحدا على الاطلاق لم يفتح معه الموضوع فهذا يعني أنه لم يعلم به، فهو هنا لا يتكلم عن موضوع هامشي بل عن مشروع مع دولة رئيسية هي السعودية. وأضاف أنه لا يعتقد أن بنود مبادرة السلام المصرية الاسرائيلية تشكل قيда على هذا الجسر، لكنه ربما يحتاج لتشااور اقليمي وبيئة اقليمية مختلفة، لأنه سيقطع البحر الأحمر وهو ليس بحرا مصرية سعودي، فهناك اسرائيل والأردن واليمن وهي دول تطل على البحر الأحمر. وتحدث خبير الشؤون الاسرائيلية د. عماد جاد عن انزعاج اسرائيلي عندما

نشر خبر المشروع لكونه يتكلم عن ارتباط بري بين دولتين عربيتين ويمر عبر مضيق تيران الذي كانت سبب حرب يونية 1967 وربما ينتظر الاسرائيليون أن يكون لهم يد في مشروع كهذا، بمعنى أن يكونوا شركاء فيه باعتباره مشروعاً اقليمياً.

الموانع السياسية والقانونية

وعبر خبراء قانونيون واقتصاديون مصريون عن دهشتهم من تأكيد الرئيس مبارك عدم علمه بالمشروع الذي نشرته صحيفة "الأهرام" شبه الرسمية، ففي تقرير موسع لصحيفة "الوفد" المعارضة احتل صدر صفحتها الأولى، أكد المستشار حسن أحمد عمر خبير القانون الدولي أنه لا توجد موانع سياسية أو اقتصادية أو قانونية تحول دون اقامة الجسر.

وقال: كان مقرراً أن يتم انشاء جسر بين مصر والسعودية في نفس الوقت الذي طرحت فيه فكرة اقامة كوبري بين السعودية والبحرين، ولكن الأخير تحقق أما الجسر المصري فلم يخرج للنور بدون سبب واضح. وأضاف أن اقامة الجسر سيحقق رواجاً اقتصادياً عربياً ويسهل انتقال السلع بين مصر والسعودية والمشرق والمغرب العربي، كما سيحقق الجسر ميزة حرم منها العرب منذ 59 عاماً، أي منذ قيام إسرائيل، فهذه الدولة شطرت الوطن العربي إلى نصفين، واقامة الجسر سينهي وظيفة إسرائيل بفصل الجسد العربي إلى شطرين وسيعيد للجسد العربي وحدته.

وأوضح المستشار حسن عمر أن اختيار موقع الجسر من رأس حميد بالسعودية الى شرم الشيخ بمصر يرجع لأن ذلك المكان يمثل أقصر مسافة بين مصر والسعودية وتبلغ 23 كيلو متراً. وأكد المستشار حسن عمر أن المنطقة التي سيتمد فيها الكوبري فوق مياه خليج العقبة تعد مياهها داخلية مصرية وسعودية ولا يحق لأي دولة الاعتراض عليها، فخليج العقبة تمر به السفن من وإلى ميناء ايلات الإسرائيلي وميناء العقبة الاردني ونوبيع المصري، ولا يحق للأردن أن تعترض علي الجسر خاصة وأن الجسر لن يؤثر علي حركة الملاحة في الخليج، أما إسرائيل فيمكن أن تتعلل

بالمادة 5 من اتفاقية السلام بينها وبين مصر على أساس أن تلك المادة تقول إن مصر وإسرائيل تعتبران مضيق تيران وخليج العقبة ممران دوليان يسمح لهما بالمرور العابر لجميع دول العالم، ولكن هذا النص عدلته مصر عام 1982 بموجب اتفاقية قانون البحار الذي قال إن الخلجان والمضايق التي لها اتفاقيات تنظمها يزيد عمرها على 100 عام يسري العمل بها، أما الاتفاقيات الأقل من 100 عام فلا يتم الاعتراف بها ولهذا فإن نص المادة الخامسة من اتفاقية السلام لا يتم الاعتراف بها بشأن مضيق تيران وخليج العقبة، وإنما يحكم سريان السفن في هذه المنطقة اتفاقية القسطنطينية التي تعتبر المضيق والخليج مياها داخلية مصرية. وأضاف: أن الخوف من وجود تأثير سلبي لهذا الجسر على شرم الشيخ لا مبرر له لأن الجسر لن يخرق شرم الشيخ فالسيارات التي ستعبر الجسر ستمر في طريق على أطراف المدينة. وأوضح أن إعلان الرئيس مبارك بأنه لا نية لإقامة الجسر لابد وأنه استند إلى تقارير ومعلومات استراتيجية. وكان الرئيس مبارك أكد في تصريحات صحفية أن ما أثير أخيراً عن وضع حجر أساس الجسر البري لربط مصر بالسعودية مجرد شائعة وكلام غير حقيقي لا أساس له من الصحة. وقال إن هذا الموضوع لم يفتحه معنا أحد على الإطلاق، وأرفض تماماً إقامة الجسر، أو أن يخرق مدينة شرم الشيخ، وهذا مبدأ، لأن معناه إلحاق الضرر بالعديد من الفنادق والمنشآت السياحية، وإفساد الحياة الهادئة والأمن هناك، مما يدفع السياح إلى الهرب منها، وهذا لن أسمح به أبداً.

جدير بالذكر أن صحيفة الأهرام نشرت يوم الأحد 6-5-2007 أنه سيبدأ "الأسبوع المقبل العمل بإنشاء جسر يربط بين مصر والسعودية، بطول 50 كيلومتراً. يستغرق إنشاؤه 3 سنوات، بين رأس حميد في منطقة تبوك شمال السعودية، ومنتجع شرم الشيخ المصري، على البحر الأحمر، عبر جزيرة تيران، وأن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز سيضع حجر الأساس للجسر، خلال زيارته للمنطقة الشمالية الأسبوع المقبل".

ونقلت صحيفة "الوفد" الاثنين 14-5-2007 عن خبراء في السياسة والاستراتيجية والقانون الدولي ان اقامة الجسر البري بين مصر والسعودية بمثابة حلم عربي تأخر 19 عاما. وتساءلوا عن الأسباب الحقيقية لإعلان مصر رفضها إقامة هذا الجسر. أوضح الخبراء ان هناك جدوى اقتصادية كبيرة للمشروع، سواء لمصر أو السعودية، أو سائر الدول العربية في المشرق والمغرب، خاصة أن الجسر سيختصر المسافة إلى 23 كيلو مترا ويستغرق عبورها حوالي 20 دقيقة فقط.

سبع شركات عالمية

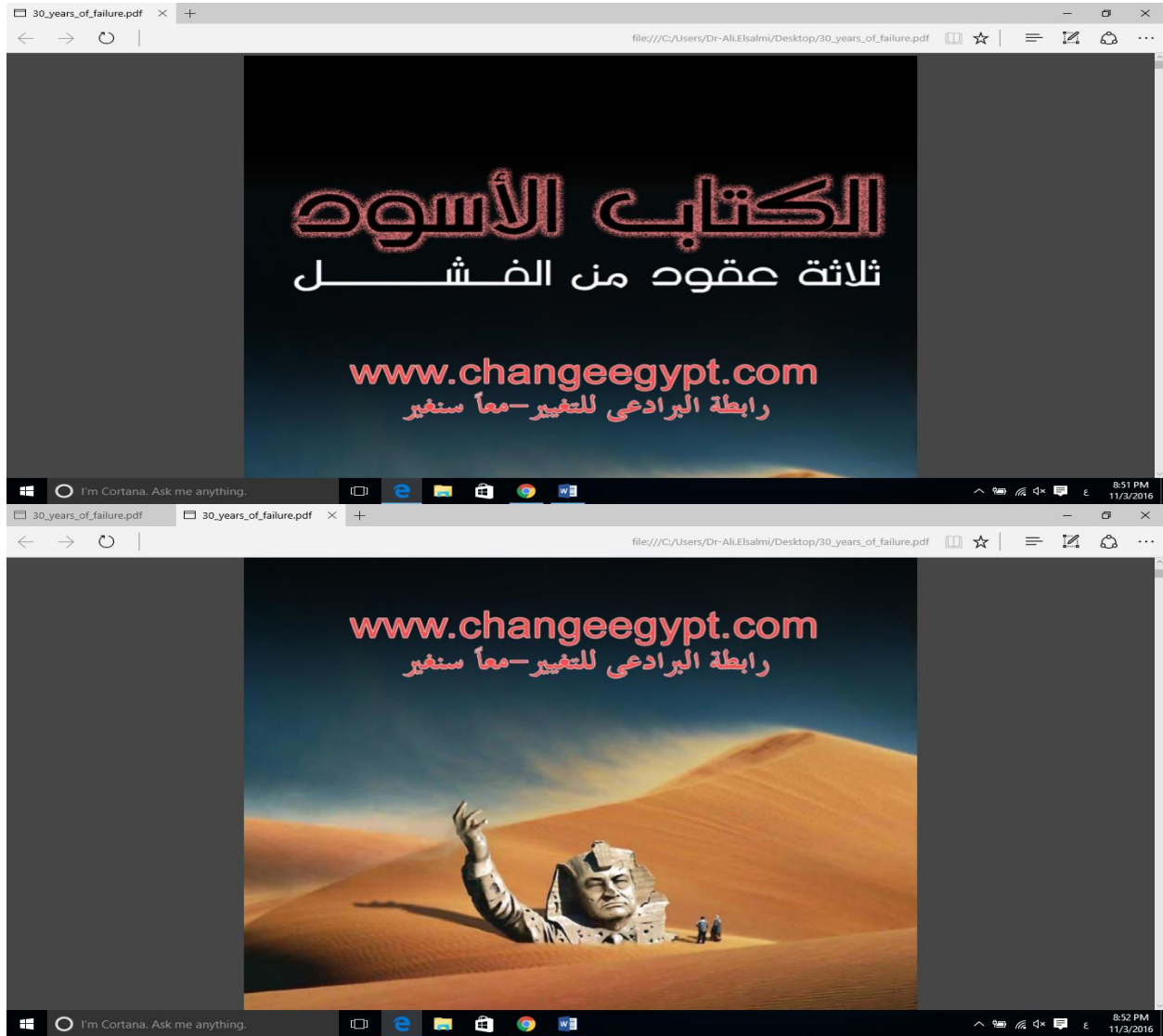
وكشفوا أن سبع شركات عالمية من الكويت والإمارات وكندا وبلجيكا وفرنسا وأمريكا، تقدمت لتنفيذ وتمويل المشروع في العام الماضي. وأشار اللواء فؤاد عبدالعزيز رئيس جمعية الطرق العربية والذي يتبنى فكرة الجسر أن الدراسات الارشادية للمشروع جاهزة تماما، وأن مصر والسعودية ستستفيدان من تشغيل هذا الجسر بمليارات الدولارات سنويا.

الفصل العاشر

كتب وتقارير تصف فشل نظام مبارك!

أولاً:

الكتاب الأسود... ثلاثون عاماً من الفشل³³



http://www.achr.eu/30_years_of_failure.pdf



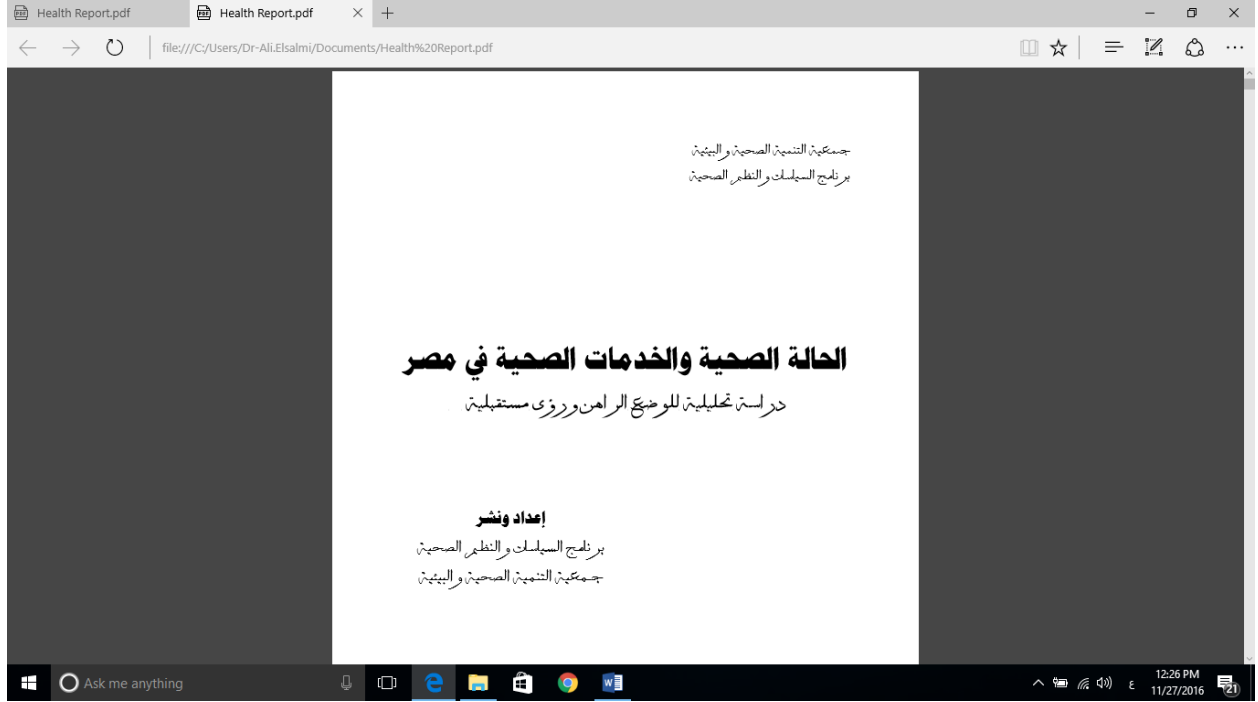
30_years_of_failure.
pdf

لقراءة الكتاب الأسود عن عهد مبارك تجنب الضغط على الإطار وبدء الحرف

أثناء الاتصال بشبكة الانترنت **e**

ثانياً:

تقرير ممر عن الحالة الصحية في مصر 2005



Health Report.pdf

لقراءة هذا التقرير عن الحالة الصحية والخدمات الصحية في

عهد مبارك يجب الضغط على الإطار وبه الحرف e أثناء الاتصال بشبكة الانترنت

أو بالدخول على الموقع التالي

<http://www.ghwatch.org/sites/www.ghwatch.org/files/Health%20Report.pdf>

ثالثاً:

الأيام الأخيرة لنظام مبارك³⁴

عرض/ بدر محمد بدر

يروى هذا الكتاب جانباً من التفاصيل التي سبقت انهيار نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، والأسباب التي أدت إلى انتصار الثورة الشعبية، خلال 18 يوماً فقط من الاحتجاجات، انتهت بخلع رئيس أكبر دولة عربية، في الحادي عشر من فبراير/شباط 2011.



-الكتاب: الأيام الأخيرة لنظام مبارك ، -المؤلف: عبد اللطيف المناوي

الناشر: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، الطبعة الأولى يناير 2012

والمؤلف كان جزءا من الآلة الإعلامية لنظام مبارك في السنوات الست الأخيرة، بوصفه رئيسا لقطاع الأخبار بالتلفزيون المصري، وبطبيعة الحال كان قريبا من الصورة الفعلية، التي تحرك بها النظام السياسي في الأيام الأخيرة، وشاهدا على وقائع ومواقف كان طرفا في بعضها، ومن هنا تأتي أهمية شهادته التي سطرها في هذا الكتاب.

في البداية يقول المؤلف إن مبارك كاد ينجو من الإطاحة به، بعد خطابه في الأول من فبراير، وكسب تعاطف الناس بشكل فاجأ حتى بعض القوى داخل النظام، وفي اليوم التالي سُفكت دماء على أرض "ميدان التحرير"، بسبب المعركة بين أنصار الرئيس والمعتصمين في الميدان، وكانت هذه المعركة -التي اصطلح على تسميتها إعلاميا بـ "معركة الجمل"- هي الإعلان الحقيقي لنهاية حكم مبارك، حتى لو تأخر تسعة أيام بعد ذلك.

الفرص الضائعة

لقد كان أكثر ما يميز عصر مبارك هو أنه عصر الفرص الضائعة...، فرص عديدة كان يمكن أن تكون بداية حقيقية للتحرك إلى الأمام، لاستعادة نهضة الدولة المصرية، لكنها ضاعت الواحدة تلو الأخرى، وكانت الأخيرة فيها الانتخابات البرلمانية في 2010، التي سبقت اندلاع الثورة بأقل من شهرين، لكن تم إجهاض الفرصة كالعادة. وفي الفصل الأول يتحدث المؤلف عن جمال مبارك، فيقول إن واحدا من أهم الأخطاء التي اتفق معظم المراقبين عليها هو تلك العلاقة المركبة بين جمال مبارك وأحمد عز، وقد كان من أهم أسباب مشكلات مصر السياسية في الفترة الأخيرة وجود وسيطرة أحمد عز على الحزب الوطني، وإزاحته لمعظم الحرس القديم أو تحجيمهم، واستغلال قدرته المالية في التحكم في كل القواعد الحزبية، ويذهب البعض إلى أن وجود أحمد عز إلى جوار جمال مبارك، كان واحدا من الأسباب المهمة في زيادة نفور المصريين منه.

"عصر مبارك هو عصر الفرص الضائعة...، التي كان يمكن أن تكون بداية حقيقية للتحرك إلى الأمام، لاستعادة نهضة الدولة المصرية، لكنها ضاعت الواحدة تلو الأخرى، وكانت الأخيرة فيها الانتخابات البرلمانية في 2010"

لقد كانت الانتخابات البرلمانية الأخيرة (2010)، التي أدارها أحمد عز وجمال مبارك، هي المفجر لما شهدته مصر بعد ذلك، حيث تم الاتفاق بين عز وجمال على الفوز بكل المقاعد إن أمكن لهم ذلك، وبالتالي إسقاط كافة القوى المعارضة التي شاركت في الانتخابات، لكن مبارك الأب فوجئ بهذه النتائج، وغضب غضبا شديدا لأن الأمور بهذا الشكل تتجه نحو الأسوأ، وهو ما حدث بالفعل.

ويشير الكتاب إلى أن المجموعة التي أدارت الأزمة، ومنهم صفوت الشريف وزكريا عزمي وعلي الدين هلال ومفيد شهاب وأحمد عز، وبالطبع جمال مبارك، راهنوا على ثلاثة أمور: الأول الاقتناع بتلك القوة الرادعة والمسيطرة لجهاز الأمن، الذي نقل دائماً الإحساس بالثقة إلى كافة المستويات في الدولة، وعلى رأسها مبارك الأب نفسه، والثاني هو التجارب السابقة لتلك الجماعات المعارضة، من مظاهرات وإضرابات لم تسفر إلا عن أخبار صحفية وتلفزيونية، أما العامل الثالث الذي كان مستقرا في نفوس من أداروا الأزمة -ابتداءً من 25 يناير- فهو الإحساس، بل القناعة بأن المصريين لن يثوروا، وأنهم بطبيعتهم يرضون بما قسمه الله لهم، وتعاملوا مع الشعب باعتباره جثة هامدة!

الهجوم على الإخوان

ويقول المؤلف إن الخط العام الذي تعامل المسؤولون الرسميون في إطاره منذ البداية، هو الخط الذي يتبنى الهجوم على الإخوان المسلمين، واتهامهم بأنهم يقودون البلاد إلى الفوضى، ويحاولون أن يحققوا أهدافهم الخاصة، وهو الخط نفسه الذي تبنته وزارة الداخلية في بياناتها، بدءاً من مساء الخامس والعشرين من يناير

2011، وفي هذا الإطار تمت إعادة بعض الحلقات لبعض البرامج الحوارية -عبر التليفزيون المصري- تتبنى الهجوم على الإخوان.

لقد كان واضحاً أن رد الفعل لدى الحزب الحاكم والحكومة لم يكن بالمستوى المتوقع في الأيام الثلاثة الأولى من الاحتجاجات والمظاهرات، ولم يكن لدى هؤلاء القدرة على قراءة أن الشعب وصل إلى مرحلة لن يتجاوب فيها معهم... كان المصريون يحتاجون إلى التغيير، الذي كان إحدى الكلمات الأكثر حضوراً في القاموس السياسي المصري في السنوات الأخيرة، لكن الطرف الآخر (النظام) كان يتعامل معه بقدر كبير من الحساسية، بوصفه شكلاً من أشكال الضعف أو ليّ الذراع.

وحول رؤيته لدور قناة الجزيرة، يقول المؤلف إنه في "يوم 25 يناير بدت الصورة وكأن قناة الجزيرة قررت أن تكون طرفاً أساسياً فيما هو حادث على أرض مصر، فمُنذ اللحظة الأولى ضربت القناة عرض الحائط بكل التقاليد المهنية، والأعراف المرتبطة بحياد وسائل الإعلام ومواثيق شرف المهنة، واتخذت اتجاهها محدداً، ومارست قدراً كبيراً من المغالاة في نقل الصورة، وتضخيم ما يحدث، وتبني توجهات المعارضة بشكل عام، والإخوان المسلمين على وجه خاص".

"الخط العام الذي تعامل المسؤولون الرسميون في إطاره منذ بداية الثورة، هو الخط الذي يتبنى الهجوم على الإخوان المسلمين، واتهامهم بأنهم يقودون البلاد إلى الفوضى، ويحاولون أن يحققوا أهدافهم الخاصة"

ويضيف المؤلف "توازى ذلك مع قيام الجزيرة مباشر بفتح شاشتها لما قدمته باعتباره تعليقات المشاهدين، وهي تحمل قدراً أكبر من التحريض والسب والتجاوز، ضد النظام المصري القائم وأركانه وقتئذ، والتأكيد من خلال هذه التعليقات على أن ما يحدث في مصر هو ثورة مشابهة لما حدث في تونس، رغم أن الأمور كانت في بدايتها، ولم تكن تنبئ بذلك، ولم يكن مفهوماً على الإطلاق لقناة إعلامية اختيارها أن تكون طرفاً في صراع مع نظام".

ويستعرض الكتاب الوقائع التي جرت على الأرض يوم جمعة الغضب (28 يناير)، ومحاولة النظام احتواء الموقف بالإعلان عن استقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة، في حين بدا هذا التغيير مخيباً لآمال المتظاهرين، حتى جاء خطاب الرئيس يوم الثلاثاء الأول من فبراير ليلعب على الوتر العاطفي لدى المصريين، وإيقاظ التعاطف مع كبير العائلة، وساد الحديث في الشارع وعلى الفضائيات عن هذا المعنى، معنى الاقتراب من الشخص والتعاطف معه.

فرصة أخرى

كانت هذه فرصة كبيرة أخرى أمام الرئيس مبارك، ينبغي استغلالها للخروج من المأزق، والوصول إلى بر الأمان بشكل يحفظ الحد الأقصى من المكاسب، على البر السياسي والانتقال السلمي للسلطة، وتحقيق مطالب المصريين، أو الجزء الأكبر منها، لكن الوضع تغير تماماً مع عصر اليوم التالي، عندما بدأت تتدفق على ميدان التحرير ألوف من المؤيدين لمبارك، ومع بعضهم أكثر من عشرين من الخيول والجمال، من أهالي "نزلة السمان"، وهي منطقة بالقرب من أهرامات الجيزة، يعيش أهلها على السياحة، وذلك في إطار الترتيبات التي كانت قد أعدت في تلك الليلة لإعلان تأييد مبارك.

لكن قناة الجزيرة أذاعت أن بعض المؤيدين لمبارك يستخدمون الجمال والخيول وهم يحملون الأسلحة والكرابيج والسيوف، اقتحموا ميدان التحرير من أجل تفريغ الميدان وتفريق المتظاهرين .

ويقول المؤلف إن الذين قادوا هؤلاء المتظاهرين للوصول إلى ميدان التحرير، هم الذين يتحملون وزر إفشال استغلال هذه الفرصة لحل الأزمة، وهم الذين يتحملون مسؤولية التطورات التي شهدتها الساعات التالية فيما بعد.

"دفعت قناة الجزيرة بعض القنوات العربية الإخبارية الأخرى لأن تنحو نفس المنحى الذي اتخذته الجزيرة بدرجات متفاوتة، وذلك بعد أن شعروا بأنها سحبت البساط من تحت أقدامهم"

ويؤكد الكتاب أن السياسة التي انتهجتها قناة الجزيرة دفعت بعض القنوات العربية الإخبارية الأخرى، لأن تنحو نفس المنحى الذي اتخذته الجزيرة بدرجات متفاوتة، وذلك بعد أن شعروا بأنها سحبت البساط من تحت أقدامهم، بتلك السياسة التحريرية وبهذا الموقف الحاد.

ويشير المؤلف إلى أنه قبيل إعلان تنحي رئيس الجمهورية بوقت قصير، كانت الصورة واضحة بأن كل طرف حسم خياره؛ الأول وهو الرئاسة والسلطة التي كان يديرها جمال مبارك بالمجموعة التي سبق الحديث عنها، والثاني وهو القوات المسلحة التي حسمت موقفها أيضا بالوقوف إلى جانب الشرعية بمفهومها العام، أي بجانب الناس وليس بجانب النظام وأشخاصه، وتحالف معها في هذه المرحلة جهاز المخابرات العامة، وكان الطرف الثالث هو الشارع، الذي كان يتعاطف مع مفهوم التغيير، وإن كان انقسم بشأن حدود ذلك التغيير، هل هو الإطاحة التامة بالرئيس؟ أم القبول بما طرحه من خريطة طريق للوصول إلى انتخابات جديدة في أغسطس أو سبتمبر التالين ثم يكمل مدته؟

الشحي

وفي الفصل الأخير، تحدث المؤلف عن "التنحي"، وأشار إلى أن اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة انعقد قبيل التنحي بيومين (2011/2/9) برئاسة المشير حسين طنطاوي، وبدون علم أو رئاسة مبارك لأول مرة، ولم يزد عدد الحاضرين فيه عن خمسة أشخاص، وأصدر بيانا أطلق عليه "البيان رقم 1"، وهو ما يعني بالضرورة أن هناك بيانات أخرى متوقعة، وكان الاجتماع والبيان الصادر عنه وسيلة للضغط

على الرئيس لإجباره على فعل شيء ما، وقد أثار هذا البيان عقب إذاعته هزة حقيقية داخل قصر الرئاسة، فقد وصلت الرسالة واضحة.

أما خطاب مبارك الأخير -الذي أعلن فيه تفويض سلطته إلى نائبه عمر سليمان- فيصفه المؤلف بأنه "كان فظيعة.. أسوأ خطاب يلقيه الرئيس طوال عمره..، كان متعجرفا وخاليا من الإحساس..، كان كارثيا، ولم يعط الانطباع بأنه كان سيتنحى على الإطلاق..". وفور عرض الخطاب في التليفزيون الرسمي، ضجت الشوارع في جميع أنحاء البلاد بالمتظاهرين، وقد ملأ صراخهم سماء الليل، كان غضبهم ملموسا، كما لو كان يلف المدينة بأكملها.

وفي منتصف يوم الجمعة (يوم التنحي) استقل الرئيس مبارك طائرة مروحية من القصر الرئاسي بمصر الجديدة إلى مطار النهضة، ومن هناك استقل طائرة رئاسية إلى مقر إقامته في شرم الشيخ، وعندما وصل في الواحدة والنصف ظهرا، اتصل بالمشير حسين طنطاوي قائلاً: "حسين.. قررت أن أفوض المسؤولية كاملة لك وللجيش..، أنت صاحب السلطة الآن"، فرد طنطاوي: "لا يا سيادة الرئيس، سنجد وسيلة أخرى، لم يكن هذا ما نريده..".

"لم يكن أحد لديه الشجاعة لإخبار مبارك بما يجب أن يفعل، أو يجرؤ على إبلاغه بشكل مباشر بالتنحي عن منصبه، حتى في أوقات الأزمات القومية، كان الناس يرقصون حول النيران! ولم يكن لديهم القدرة على التحلي بالأمانة مع بعضهم البعض"

وقبل أن تغادر أسرة مبارك القصر الرئاسي بالقاهرة، ذهب علاء مبارك إلى عمر سليمان ليسأله عما يفعلونه الآن، فأجاب سليمان "خذ والدتك واذهب إلى شرم الشيخ..، وكانت سوزان مبارك لا تزال في "الفلا"، وهي إحدى المباني الخاصة بالأسرة في المجمع الرئاسي، وعندما همت الطائرة بالإقلاع عادت للتوقف من جديد لتخرج سوزان مهرولة إلى "الفلا"، وتبين بعد ذلك أنها رفضت مغادرة "الفلا" لأكثر

من ثلاث ساعات, وعندما عادوا إليها وجدوها منهارة على الأرض تبكي, عاجزة عن السيطرة على نفسها, أو الوقوف على قدميها, وعثر عليها الجنود وهي ممددة على الأرض, ومحاطة بكل حُلّيتها وذكرياتها.

وفي الختام يقول المؤلف إنه في الأعوام الأخيرة من حكم مبارك لم يكن أحد لديه الشجاعة لإخباره بما يجب أن يفعل، أو يجرؤ على إبلاغه بشكل مباشر بالتنحي عن منصبه، حتى في أوقات الأزمات القومية، كان الناس يرقصون حول النيران، ولم يكن لديهم القدرة على التحلي بالأمانة مع بعضهم البعض.



<https://youtu.be/2PtvEKOjCSk>



<https://youtu.be/VMS3PgJkVJE>

رابعاً:

أموال التأمينات الاجتماعية.. حقائق وأرقام

إلهامي الميرغني

2006



ملف التأمينات
يف أ. الهامي الميرغني

لقراءة كتاب التأمينات الاجتماعية

تجرب الضعط على الإطار وبع الحرف **e** أثناء الاتصال بشبكة الانترنت



خامساً:

وثائق بنما .. فضيحة جديدة لعائلة مبارك³⁵

الاثنين 2016-04-04



صورة من موقع كونسرتيوم الصحافة الاستقصائية

4.8K21

كتبت أصوات مصرية

أعلن الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين، مساء أمس الأحد، عن تسريب نحو 11 مليون وثيقة تكشف عملية إخفاء مليارات الدولارات من قبل قادة وسياسيين من مختلف دول العالم، منهم عائلة الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك. والوثائق، التي سُميت "وثائق بنما"، تم تسريبها من شركة موساك فونسيكا للخدمات القانونية التي تتخذ من بنما مقراً لها، وتُعتبر إحدى أكثر الشركات التي تحيط أعمالها بالسرية. وتوضح الوثائق، التي بدأ الكشف عن بعضها مساء أمس، كيف ساعدت شركة موساك العملاء على غسيل الأموال، وتفادي العقوبات، والتهرب من الضرائب.

³⁵ <http://www.aswatmasriya.com/news/details/61293>

الوثائق المسربة تتعرض لأنشطة شركة يمتلكها النجل الأكبر للرئيس المصري الأسبق، علاء مبارك، وتُظهر الوثائق، التي عمل عليها 400 صحفي حول العالم من 80 دولة، بخمسة وعشرين لغة، صلة الشركة البنمية مع 72 شخصية من رؤساء الدول الحاليين والسابقين، بينهم حكام متهمون بنهب أموال بلادهم.

لكن الشركة تقول في مواجهة تلك الوثائق إنها عملت طيلة 40 عاما بمنأى عن اللوم وإنها لم تواجه أي اتهام بارتكاب مخالفات جنائية.

وحصلت صحيفة "زود دويتشه تسايتونج" الألمانية على الوثائق، التي تم تداولها مع الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين.

وبحسب موقع الاتحاد الدولي، فإن الوثائق المسربة تتعرض لأنشطة شركة يمتلكها النجل الأكبر للرئيس المصري الأسبق، علاء مبارك، تحمل اسم بان ورلد انفستمنت، تم تأسيسها في جزر العذراء البريطانية، واحدة من الملاذات الضريبية الشهيرة.

وأشار الاتحاد الدولي إلى أن شركة بان ورلد انفستمنت، المملوكة لعلاء مبارك، تدار من قبل بنك كريدي سويس.

ويطلق مصطلح الملاذات الضريبية على الدول التي تفرض ضرائب منخفضة أو تعفي الشركات من الضرائب تماما، كما يتمتع المستثمرون فيها بسرية تامة لأنشطتهم.

وبحسب موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن العديد من الشركات تصمم حساباتها المالية بطريقة تجعلها تنفذ نشاطها الاقتصادي في بلدان ذات معدلات ضريبية مرتفعة، وتحاسب ضريبيا على هذا النشاط في البلدان الأقل في معدلات الضريبة. وتقول صحيفة الجارديان البريطانية، واحدة من حوالي 100 وسيلة إعلامية دولية ستنشر جزءا من تلك الوثائق، إن تسريب بنما يتفوق على عدد وثائق فضيحة وكيليكس، التي أعلن عنها في 2010، والوثائق المخبرانية التي سربها ادوارد سنودن للصحفيين في 2012.

كانت محكمة جنايات القاهرة أصدرت، في مايو الماضي، حكماً بالسجن المشدد 3 سنوات على الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك ونجليه علاء وجمال، في إعادة المحاكمة في قضية فساد عرفت باسم "قضية قصور الرئاسة".

وكانت منظمة الشفافية الدولية قد أدرجت في ديسمبر الماضي اسم حسني مبارك ضمن قائمة من 15 شخصية ومؤسسة للتصويت عليها كرموز لأكثر الشخصيات والجهات فساداً في العالم، وذلك في إطار حملة تحمل اسم "اكشف الفساد". ويقول الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين إن وثائق بنما تضم أسماء 12 قائداً من قادة العالم، سابقين وحاليين، وتعرض اتفاقيات مالية سرية لنحو 128 سياسياً ومسئولاً عاماً حول العالم.

ومن القادة الذين شملتهم وثائق بنما الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي والرئيس السوري الحالي بشار الأسد، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين. كما تشمل الوثائق تعاملات سياسيين كبار مثل رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف، ونائب الرئيس العراقي السابق إياد علاوي، والرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو.

وظهر اسم لاعب الكرة الشهير ليونل ميسي في وثائق بنما، التي كشفت امتلاكه هو وأبيه شركة أسستها موساك فونسيكا في عام 2012 في بنما تحت اسم ميجا ستار انتربريسز، وتم توجيه اتهامات لميسي بالتهرب من الضرائب من خلال تلك الشركة. وكان الاتحاد قد كشف العام الماضي عن وثائق مسربة تتعرض لحسابات أكثر من 100 ألف عميل لفرع بنك اتش اس بي سي في سويسرا، اشتملت على حسابات لمصريين، تم استخدام تلك الحسابات للتهرب من الضرائب في وقت كان نظام البنك به ثغرات مكنت العملاء من القيام بذلك.

سادسا:

تقرير "كفاية" عن الفساد في مصر



تقرير حركة كفاية عن
الفساد في عهد مبارك.

لقراءة التقرير ينم الضغط على الحرف **e** مع الاتصال بشبكة الإنترنت

الفصل الحادي عشر

الفصل الكبير

1. تحديات فشل نظام مبارك في مواجهتها

فشل نظام مبارك وعبر ثلاثين عاما في تحقيق ما كان يصبو إليه المصريون في تخطي التحديات الرئيسية التي عطلت مسيرة الوطن، وهي:

الحدى الأول

توحيد الأمة في كيان منسجم ومتعاون ومتصالح مع نفسه، حيث يدرك الجميع أنهم في قارب واحد ومصيرهم مرتبط معا، يعيشون في تناغم وشراكة كاملة.

الحدى الثاني

خلق مجتمع عصري متحرر، صحيح نفسيا ومطمئن يشعر بالثقة ويؤمن بقدراته، ومتحفز لمواجهة أي أخطار أو عقبات تعترضه. يجب أن يتصف هذا المجتمع المصري بالتميز، لا يخضع لأي طرف ويحظى باحترام الأمم الأخرى.

الحدى الثالث

خلق وتدعيم مجتمع ديموقراطي متطور على نمط وأسس نابعة من ظروف مصر ويمكن أن يكون نموذجا لغيرها من الدول النامية.

الحدى الرابع

تحقيق نهضة شاملة في منظومة التعليم المصرية على كافة المستويات تتوفر فيها معايير الجودة ومتطلبات الاعتماد الدولية، وترقى إلى مصاف المنظومات التعليمية العالمية.

الحدى الخامس

تحقيق طفرة في الإنتاج الزراعي والصناعي بما يوفر كل احتياجات المواطنين ويتيح فرصاً متزايدة لتصدير المنتجات المصرية - المطابقة للمواصفات العالمية - إلى كافة أسواق العالم .

النحدي السادس

إقامة مجتمع يستند إلى العلم والمعرفة، يتميز بالابتكار والنظرة المستقبلية، لا يركن فقط أن يكون مستهلكاً للتقنية المستوردة، بل تكون له مساهماته في تطوير وتنمية الحضارة العلمية والتقنية للمستقبل.

النحدي السابع

تطوير أنماط من النظم والتقنيات والهياكل الإدارية المتطورة وفق معايير الجودة والتميز، تلتزم بمنهجيات إدارية تقوم على التخطيط الاستراتيجي والتقويم الموضوعي للإنجازات والآثار المترتبة عليها. والقضاء على فرص ومصادر الفساد المؤسسي.

النحدي الثامن

الاستثمار في إعداد وتنمية أجيال من القادة المتمرسين في علوم الإدارة واستراتيجياتها فضلاً عن التعمق في مجالات التخصص العلمية والمهنية المختلفة، وإيجاد نظم فعالة وموضوعية لاختيار هؤلاء القادة وإسناد مهام ومسئوليات الإدارة إليهم في كافة مؤسسات الدولة المركزية والمحلية.

النحدي التاسع

استعادة الهوية المصرية الأصيلة بأبعادها الفرعونية والعربية والإفريقية، وتحقيق الالتحام بالدوائر العربية والإفريقية والإسلامية باعتبارها المحيط الطبيعي لحركة مصر وتفاعلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع عدم إهدار أو تهميش فرص التفاعل مع الدوائر الأوروبية والآسيوية والأمريكية بشمالها وجنوبها، وأستراليا وكندا.

النحدي العاشر

وهو مندمج في كافة التحديات التسع، وهو القضاء نهائياً على الآفات الثلاث التي يعاني منها المجتمع المصري، الفقر والجهل والمرض.

2. أدلة الفشل لنظام مبارك

تاريخ مصر تحت حكم مبارك³⁶

يمتد تاريخ مصر تحت حكم حسني مبارك لمدة 29 عاما، بدءا من عام 1981 مع اغتيال الرئيس أنور السادات حتى ثورة يناير عام 2011 حيث تم الإطاحة بمبارك في ثورة شعبية كجزء من الربيع العربي في ذلك الوقت. اتسمت فترة رئاسته باستمرار السياسات المتبعة من قبل الرؤساء السابقين مثل ليبرالية الاقتصاد المصري والالتزام باتفاقية كامب ديفيد لعام 1979. وقد حافظت الحكومة المصرية برئاسة مبارك على علاقات وثيقة مع باقي الدول العربية وكذلك مع الولايات المتحدة وروسيا والهند وكثير من الدول الغربية. وبالرغم من ذلك فقد قامت المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة حقوق الإنسان بانتقاد سجلات حقوق الإنسان تحت إدارته مرارا وتكرارا. كان هناك قلق بشأن الرقابة السياسية ووحشية الشرطة والاعتقالات التعسفية والتعذيب، بالإضافة لقيود على حرية الرأي والتعبير والتجمهر.^[1] أثرت الفترة الرئاسية لمبارك على المجتمع والسياسات المصرية. ويعزى ذلك بشكل كبير إلى النظام السياسي المصري والذي يقتضي موافقة الرئيس على كافة التشريعات القانونية والنفقات الحكومية قبل إصدارها.^[2]

السياسة

أصبح حسني مبارك رئيسا لمصر بعد اغتيال أنور السادات 6 أكتوبر 1981، وتم تشريع ذلك القرار بعد أسابيع عبر الاستفتاء في مجلس الشعب والذي يعد الأهم ضمن نظام التشريع المصري الذي يقوم على مجلسين تشريعيين. كان مبارك قد

تولى منصب نائب الرئيس منذ عام 1975، وقد وصل لذلك المنصب بعدما ارتقى في رتب القوات الجوية المصرية خلال العقدين السابقين. وقد تولى كذلك منصب نائب وزير الدفاع خلال حرب أكتوبر 1973.

كان الإصلاح السياسي محدودا خلال هذه الفترة، فقبل عام 2005 لم يكن مسموحا لأطراف المعارضة بالترشح للرئاسة، حيث كان المنصب يوكل للرئيس بشكل منتظم من خلال الاستفتاء في مجلس الشعب كل ست سنوات. وقد تغير هذا النظام بعد التعديلات الدستورية في الخامس والعشرين من مايو عام 2005 والتي نصت على تعيين حكومة شرعية منتخبة تعبر عن المواطنين المصريين. عقدت الانتخابات الرئاسية بعد أربعة أشهر ضد اثنين من المرشحين وتحصل فيها مبارك على 89% من أصوات الناخبين. وقد كان من شروط الترشح للمنصب أن يحصل المرشح على تأييد حزب سياسي وموافقة لجنة قومية للانتخابات. وقد دعت الأحزاب السياسية المعارضة لمقاطعة الاستفتاء لفقدانه المعنى، ولكن تم تمريره في النهاية بنسبة موافقة 80% [3][4][5].

بعد فترة وجيزة من إطلاق حملة رئاسية غير مسبوقة، تم اعتقال أيمن نور بتهم تزوير سماها النقاد بالملفقة، وفي 18 فبراير 2009 تم إطلاق سراحه [6]. وقد سمح لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين بالترشح للبرلمان في 2005 كأعضاء مستقلين حيث فازوا ب 88 مقعد أو 20% من إجمالي مقاعد مجلس الشعب.

كانت الأحزاب المعارضة ضعيفة ومنقسمة مقارنة بالحزب الوطني الديموقراطي. وقد شهدت انتخابات مجلس الشعب لعام 2000 فوز أفراد المعارضة ب 34 مقعدا من إجمالي 454 من مقاعد المجلس، مقارنة بأغلبية عظمى مقدارها 388 مقعد تابعين بالكامل للحزب الوطني الحاكم. بقيت جماعة الإخوان المسلمين والتي أسست في مصر عام 1928 منظمة غير قانونية ولم يعتد بها كحزب سياسي (يمنع القانون المصري الحالي تكوين أية أحزاب سياسية مبنية على أساس الدين). بالرغم من

ذلك أعضاء الجماعة معروفون للعامّة ويعبرون عن آرائهم بحرية. وقد تم انتخاب أفراد من الجماعة بشكل مستقل في مجلس الشعب والمجالس المحلية. وتضم الأطراف المعارضة المصرية أيضا مجموعات وحركات شعبية مثل حركة كفاية وحركة شباب 6 أبريل، وعلى الرغم من أنهم أقل تنظيما إلى حد ما عن الأحزاب السياسية المسجلة رسميا، يعتبر المدونون ونشطاء الإنترنت مثل كورتنى سي رادش أن لهم دورا مهما في المعارضة السياسية بالكتابة والتنظيم وتحريك المعارضة الشعبية.^[7]

كان للرئيس مبارك سيطرة استبدادية محكمة على مصر. ولكن انخفضت شعبية مبارك وبرنامجه للإصلاح الاقتصادي المحلي بشكل دراماتيكي بعد انتشار أخبار عن تفضيل نجله علاء في المناقصات الحكومية وبرامج الخصخصة. ومع خروج علاء من الصورة بحلول عام 2000 بدأ الابن الثاني لمبارك "جمال" يلعب في الحزب الوطني الديمقراطي حيث نجح في ضم جيل من الليبراليين الجدد للحزب وبالتالي للحكومة. وقد أسس جمال مبارك بالتعاون مع بعض أقرانه مؤسسة "ميد إنفست" والتي تدير صندوق أسهم خاص وتقوم باستشارات مالية للشركات.^[8]

قانون الطوارئ

تعتبر مصر جمهورية ذات نظام شبه رئاسي في ظل قانون الطوارئ (قانون رقم 162 لعام 1958)^[9]. وقد ظلت على ذلك الحال منذ عام 1967 باستثناء فترة 18 شهر في عام 1980 والتي انتهت باغتيال الرئيس أنور السادات. في ظل هذا القانون تزداد سلطة الشرطة وتعطل الحقوق الدستورية ويتم فرض الرقابة.^[10] يقيد قانون الطوارئ وبشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل: المظاهرات في الشوارع والمنظمات السياسية غير المرخصة، والتبرعات المالية غير المسجلة مسبقا يتم حظرها كذلك. تم احتجاز 17000 شخص في ظل قانون الطوارئ وبلغ عدد المعتقلين السياسيين حوالي 30,000.^[11] ففي حالة الطوارئ يكون للحكومة الحق في اعتقال الأفراد لأي فترة

من الوقت وبدون سبب حقيقي وبذلك يتم احتجازهم في السجون لأي مدة بدون محاكمات. الحكومة المصرية ادعت أن الجماعات المعارضة مثل الإخوان المسلمين من الممكن أن يصلوا للسلطة في مصر إذا لم تقم الحكومة الحالية بمنعهم عن الانتخابات البرلمانية ومصادرة ممتلكات الممولين الرئيسيين للجماعة واعتقال أبرز قاداتهم، وهذه الأعمال كان من المستحيل أن تتم بدون قانون الطوارئ ومنع استقلال القضاء.^[12]

السياسة الخارجية

وقد حافظ مبارك على إلتزام مصر بمعاهدة كامب ديفيد للسلام في نفس الوقت الذي أعاد فيه العلاقات مع الدول العربية الأخرى. وأحيا أيضا العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بعد ثلاث سنوات من طرد السادات للخبراء السوفيتيين.^[13] في يناير 1984، انضمت مصر من جديد لمنظمة التعاون الإسلامي، وفي نوفمبر 1987 أتاح قرار القمة العربية استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وباقي الدول العربية، وفي 1989 تم إقرار مصر ثانية في جامعة الدول العربية. وكان لمصر دور معتدل في المنصات الدولية كـ الأمم المتحدة و حركة عدم الانحياز.

كانت مصر في ظل حكم مبارك حليف قوي للولايات المتحدة، والتي بلغت إعاناتها لمصر متوسط 2 بليون دولار سنويا منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد للسلام عام 1979.^[14] كانت مصر عضوا في تآلف الحلفاء في حرب الخليج عام 1991 حيث كانت قوات المشاة المصرية من أول من وطأت أقدامهم في المملكة العربية السعودية لإجلاء القوات العراقية من الكويت. وقد اعتبرت الحكومة الأمريكية دخول مصر في التحالف مصيريا من أجل جمع دعم عربي أوسع لتحرير الكويت.

على الرغم من عدم معرفة المصريين بذلك، إلا أن مشاركة القوات المصرية ساهمت بفوائد مالية للحكومة المصرية. فقد نشرت تقارير في وسائل الأخبار أن مبالغ وصلت

ل 500,000 دولار للجندي الواحد دفعت أو بالأحرى محيت من الدين العام. فطبقا لما ورد في مجلة الاقتصادي:

" لقد كان مفعول الأمر سحريا مثلما تنص عليه الكتب "كما وثق صندوق النقد الدولي". فقد حالف الحظ حسني مبارك عندما كانت الولايات المتحدة تبحث عن تحالف عسكري لإجبار العراق على الخروج من الكويت، لم يتردد الرئيس المصري عن المشاركة. فكانت مكافأته بعد الحرب عفو أمريكا والدول العربية في الخليج العربي وأوروبا عن ما يقارب 14 بليون دولار من ديون مصر.^[15]

توسطت مصر بين سوريا وتركيا في نزاع حول الحدود عام 1998 وتحويل تركيا لمجري الماء والادعاء بدعم سوريا لحركات التمرد الكردية.^[16] علي الرغم من ذلك فإن مبارك لم يدعم الحرب على العراق عام 2003 من قبل الولايات المتحدة معللا بأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني كان يجب أن يحل أولا.^[17]

في 2009 وعندما لمحت إدارة أوباما إلى تفكيرها في مد حمايتها لحلفائها في الشرق الأوسط (إذا استمرت إيران في أنشطتها النووية المزعومة)، أكد مبارك بأن "مصر لن تكون جزءا من أية مظلة نووية أمريكية على دول الخليج".^{[18][19]}

الاضطراب والإرهاب

لم يكن الاضطراب غائبا في عهد مبارك . ففي فبراير 1986 تمردت قوات الأمن المركزي في الشوارع مثيرين بذلك الشغب والحرائق والنهب مطالبين بزيادة الأجور. كانت تلك الانتفاضة أكبر تحدي في رئاسة مبارك حتى ذلك الوقت، وثاني مرة في التاريخ المصري الحديث يبعث فيها الجيش للشوارع المصرية لاستعادة النظام.^[20] في عام 1992 احتل 14,000 جندي ضواحي عشوائيات إمبابية (والتي يبلغ عدد سكانها مليون) لمدة ستة أسابيع معتقلين حوالي 5000 شخص بعد محاولة السيطرة عليها من قبل أعضاء الجماعة الإسلامية من تابعي الشيخ عمر عبد الرحمن.^[21] وفي الأعوام التالية قامت الجماعة الإسلامية بشن الحرب على الدولة وعلى الأجانب. ففي

خلال عام 1993 قتل وأصيب حوالي 1106 شخص، وكان القتل من الشرطة "120" أكثر من الإرهابيين "111"، وقد تم اغتيال العديد من ضباط الشرطة الكبار مع حراسهم الشخصيين من خلال كمائن منصوبة في وضح النهار.^[22] بلغ الإرهاب ذروته في عام 1997 حيث قام المسلحون من الجماعة الإسلامية بقتل 71 شخص معظمهم من السياح السويسريين في معبّد حتشبسوت بالأقصر فيما يعرف بمذبحة الأقصر.^[23] وقد ظلت مصر لمدة سنوات بعدها خالية من الهجمات الإرهابية حتى يوليو 2005 عندما قتل 86 وأصيب أكثر من 150 شخص في مدينة شرم الشيخ على البحر الأحمر.

شهدت مصر في 2007-2008 أكثر من 150 مظاهرة وإضراب، "بعضها عنيف استوجب نشر قوات الأمن بأعداد هائلة."^[24]

حقوق الإنسان

ظل قانون الطوارئ سائدا خلال رئاسة مبارك حيث وفر المناخ للاعتقالات التعسفية والمحاكمات الظالمة.^[25] وفي عام 2009 قدرت منظمة حقوق الإنسان أن هناك 5000 - 10000 مواطن مصري محتجز بدون تهمة. وقد استخدمت قوات الشرطة والأمن أساليب الوحشية والتعذيب على الدوام.^[25] ونسبة إلى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فقد تم تسجيل 701 حالة تعذيب في أقسام الشرطة في الفترة من 1985 ل 2011، وقد مات 204 ضحية نتيجة التعذيب وسوء العلاج.^[26] وتؤكد هذه المنظمة أن جرائم التعذيب تقع في شوارع مصر في وضح النهار وفي أقسام الشرطة وبيوت المواطنين في انتهاك واضح لكرامة وحرية الشعب.^[27]

كانت حرية التعبير والتجمهر وتأسيس الجماعات مقيضة تحت حكم مبارك. وقد تم ضبط الصحافة من قبل قوانين الصحافة والنشر وقانون العقوبات والذي دعا بمعاقبة من ينتقد الرئيس بالحبس أو الغرامة.^[28] وفي عام 2008 عدلت مؤسسة

"بيت الحرية" وضع الحرية الصحافية في مصر من "غير حر" إلى "حرية جزئية" وذلك ليس اعترافا بليبرالية السياسة الحكومية ولكن بسبب: "شجاعة الصحفيين المصريين لتخطي الخطوط الحمراء التي قيدت عملهم سابقا، واعترافا بالسواد الأعظم من وجهات النظر التي قدمها الإعلام والمدونات المصرية. وقد جرى ذلك التطور بالرغم من بقاء بل وزيادة سياسات الحكومة في مضايقة وقمع وسجن الصحفيين."^[29]

وفي عام 2005 قامت منظمة "مراسلون بلا حدود" بوضع مصر في المركز 143 ضمن 167 دولة من حيث حرية الصحافة،^[30] ونوهت في تقريرها لعام 2006 إلى استمرار مضايقة الصحفيين وسجن ثلاثة منهم.^[31] وقد اتفق المصدران أن وعود الإصلاح الخاصة بهذا الموضوع سارت بطيئة بشكل محبط أو غير مستقرة أثناء التطبيق.

الاقتصاد

باشر مبارك بداية من عام 1991 في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي محلي طموح لتقليل حجم القطاع العام والتوسعة من دور القطاع الخاص. وفي خلال التسعينات كان هناك سلسلة من إجراءات صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى التخفيف الهائل في ديون مصر الخارجية بسبب مشاركتها في تحالف حرب الخليج والذي ساعد مصر على تحسين الأداء الاقتصادي الكلي.

وفي خلال آخر عقدين في عهد مبارك تم تقليل التضخم. وفي الفترة من 1981 إلى 2006 زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي أربعة أضعاف استنادا على القوة الشرائية (من 1355 دولار عام 1981 إلى 4535 دولار عام 2006 و 6180 دولار في 2010).^[32]

وبالرغم من ذلك كان هذا النمو بعيدا كل البعد عن عدالة التوزيع. حيث أن إعادة الهيكلة النقدية وخاصة تعويم الجنيه المصري وتحرير سوق المال المصري وتعديل نظام الضرائب و التقليل الاستراتيجي في الإنفاق الاجتماعي من قبل الحكومة كان سببا في "مصاعب هائلة على أغلبية الشعب المصري" طبقا لأكثر من ملاحظ. وقد

أصبح الزواج أصعب كثيرا على الشباب حيث قلت فرص الإسكان وزاد سعرها حتى أصبح من الشائع أن تعيش أسرة مكونة من ستة أفراد في غرفة واحدة.^[33] منذ عام 1989 في بداية حقبة مبارك، استمر التوزيع غير العادل للثروة في مصر، حيث زاد الدخل السنوي لـ 2000 أسرة عن 35000 جنيه مصري، بينما كان دخل أكثر من 4 مليون مواطن يقل عن 200 جنيه.^[34] وقد بين البنك الدولي أنه "في الوقت الذي تحسن فيه الوضع الاجتماعي في مصر لم تنجح الحداثة في الوصول للكتلة الحرجة من المواطنين. وعلاوة على ذلك فقد انعكست بعض المكاسب الأخيرة نتيجة لأزمة أسعار الغذاء والوقود عام 2008 وكذلك الأزمة الاقتصادية العالمية والتي بطأت من النشاط الاقتصادي"

قلت نسبة الوفيات في الأطفال الرضع وكذلك سوء التغذية في الأطفال الأقل من خمس سنوات إلى النصف، وزاد العمر الافتراضي من 64 إلى 71 عام.^[35] وقد تحسن الاقتصاد والمستوى المعيشي للغالبية العظمى من الشعب وإن كان ذلك بشكل غير متساو.^[36] وبالرغم من أن 18% من الشعب المصري مازال يعيش تحت خط الفقر، فإن هذه النسبة تزيد في قرى صعيد مصر إلى 40%، وبالإضافة إلى ذلك فقد عاش 20% من الشعب في حالة فقر في مرحلة ما خلال العقد الأخير، مما يعمق الإحساس بالهشاشة الاجتماعية وعدم الأمان.^[37]

وفقا لمقال نشر في صحيفة "سياتل تايمز" في يناير 2011: "يعيش قرابة نصف الشعب المصري يوميا على دولارين أو أقل".

فساد الحكومة

ساد الفساد السياسي بشكل دراماتيكي في وزارة الداخلية خلال فترة حكم مبارك نتيجة لزيادة السلطة على النظام التشريعي اللازم لتأمين فترة رئاسة مبارك الطويلة، وقد أدى هذا الفساد لسجن شخصيات سياسية ونشطاء يافعين بدون محاكمة،^[38] وتأسيس معتقلات مخفية غير قانونية وغير موثقة في السجلات،^[39]^[40] ورفض

العاملين بالجامعات والمساجد والجرائد بناء على ميولهم السياسية.^[41] وعلى مستوى الأفراد، سمح لكل ضابط بانتهاك خصوصية المواطنين في منطقتة بالاعتقال الغير مشروط وفقا لقانون الطوارئ.

قيم التقرير الخاص بمؤشر مدركات الفساد لـ "الشفافية الدولية" عام 2010 مصر بدرجة 3.1 من 10 بناء على ملاحظة درجة الفساد من رجال الأعمال ومحلي الدولة (حيث ان 10 تعني أن الدولة خالية من الفساد و صفر فاسدة تماما). احتلت مصر المرتبة الثامنة والتسعين من بين 178 دولة ضمها التقرير.^[42]

المجتمع والتعليم

في بداية رئاسة مبارك 1986 قدر الإحصاء الرسمي للسكان بـ 50.4 مليون مشتملا على 2.3 مليون مصري يعملون في دول أخرى. أكثر من 34% من الشعب في عمر 12 عاما أو أصغر، و 68% أصغر من ثلاثين عاما. أقل من 3% من المصريين في عمر 65 عاما أو أكبر. كأغلبية الدول النامية كان هناك تدفق ثابت لسكان الريف للمناطق الحضرية، ولكن عاش أكثر من نصف السكان في القري. في 1989 كان معدل العمر الافتراضي عند الولادة للذكور 59 و 60 للإناث. ومعدل وفيات الرضع حوالي 94 وفاة لكل 1000 ولادة.^[43]

في ظل القانون الذي تم تمريره مباشرة قبل رئاسة مبارك، تم هيكلة نظام التعليم الحكومي قبل الجامعي في مصر الذي نص على تسع سنوات تعليم إجبارية. وعلى الرغم من ذلك فقد أخرج معظم الأهالي أولادهم من الدراسة قبل اتمامهم الصف التاسع. وقد ضم النظام الأساسي ست سنوات من الدراسة الابتدائية تليها ثلاث سنوات من الدراسة الإعدادية بعد النجاح في اختبارات خاصة.^[44] وبعد اختبارات خاصة أخرى يتم قبول الطلاب في المرحلة الثانوية الغير إجبارية (من الصف العاشر للثاني عشر). يختار طلاب المرحلة الثانوية بين النظام العام (قبل الجامعي) والذي يضم منهجا من العلوم الإنسانية والرياضيات والعلوم، والنظام الفني مشتملا

الزراعي والتجاري والصناعي. وينقل الطالب للصفوف التالية بعد إحراز درجات كافية في الاختبارات الموحدة.^[44]

كعديد من الدول النامية فقد تخلف معدل تسجيل الفتيات في المدارس عن الفتيان. حيث شكلت نسبة الفتيات 45% فقط من التلاميذ في المرحلة الابتدائية عام 1985-86 (في بداية عصر مبارك). وسجل في المرحلة الابتدائية نسبة تقدر بـ 75% من الفتيات تتفاوت أعمارهن بين ست سنوات واثنا عشر سنة بينما وصلت تلك النسبة لـ 94% في البنين. وفي الصعيد كان أقل من 30% من التلاميذ فتيات. فكانت الفتيات تخرج من الدراسة الابتدائية أكثر من البنين.^[44] شكلت الفتيات 41% من تلاميذ المرحلة الإعدادية و 39% من تلاميذ المرحلة الثانوية. ومن بين كل الفتيات في سن 12-18 عام 1985-86 انضم 46% منهم فقط للدراسة.^[44]

السقوط

تم خلع مبارك بعد 18 يوم من المظاهرات خلال الثورة المصرية عام 2011، عندما أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في 11 فبراير أن مبارك قد استقال من منصبه كرئيس للجمهورية مفوضاً صلاحياته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.^{[45][46]} في 13 أبريل، أمر النائب العام بحجز مبارك ونجليه لمدة 15 يوم على ذمة التحقيق في مزاعم فساد واستغلال للسلطة.^[47] ثم صدر الأمر بمحاكمته بتهمة القتل المتعمد للمتظاهرين السلميين خلال ثورة يناير.^[48]

المراجع

1. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة "Egypt: Abuses Under State of Emergency". June 2011. *Amnesty International*. اطلع عليه بتاريخ 23 يونيو 2013.
2. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة "Quote: "Egypt is a presidential state. .. the President is the dominant political and governmental authority in Egypt. Any important policy or project must normally have the `blessing` of the President before

"Egypt Under Mubarak" it can proceed with a reasonable prospect of success
Government and the State in Egypt Today," Naziah N. Ayubi p.10"

3. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ "Egypt says 'yes' to contested elections". ذي/إندبندنت. 27 May 2005. اطلع عليه بتاريخ 14 مارس 2009.

4. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ "Egypt: Referendum Held On Multi-Candidate Presidential Polls". إذاعة أوروبا الحرة. 25 May 2005. اطلع عليه بتاريخ 14 مارس 2009.

5. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ "Egyptians cast ballots in key referendum". International Herald Tribune. 25 May 2005. اطلع عليه بتاريخ 14 مارس 2009.

6. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ https://web.archive.org/web/20090219170414/http://www.alarabiya.net/articles/2009/02/18/66736.html. تمت أرشفته من الأصل في 19 February 2009. اطلع عليه بتاريخ 25 أغسطس 2011. مفقود أو فارغ |title= (مساعدة) Missing or empty |title= (help)

7. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ Society & Arab Media. Arabmediasociety.com. Retrieved on 2 February 2011.

8. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ Interview with MR. GAMAL MUBARAK. Chairman Of Medinvest Associates Ltd Winne.com (14 January 1999). Retrieved 2 February 2011.

9. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ Law 1958/162 (Emergency Law) (بالعربية) EMERglobal Lex at part of the Edinburgh Middle East Report. Retrieved 2 April 2010.

10. [تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ Egypt After 9/11: Perceptions of the](#)
March 2004 26 [United States](#)
11. [تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ R. Clemente Holder \(August](#)
[Washington Report on](#) ["Egyptian Lawyer's Death Triggers Cairo Protests"](#) 1994)
[Middle East Affairs](#) .اطلع عليه بتاريخ 26 يناير 2011.
12. [تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ Demetrios \(April](#)
American hegemony: preventive war, Iraq, and imposing 2004)
[Academy of Political Science](#) .[democracy](#) [ISBN 1-884853-04-8](#)
13. [تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ Egypt, Soviets re-establish relations](#)
[after 3 year period](#)
14. [تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ F.A.Q. on U.S. Aid to Egypt: Where Does](#)
by Marian Wang, ProPublica, 31 [the Money Go—And Who Decides How It's Spent](#)
January 2011
15. [تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ "The IMF's model pupil"](#) .[زي](#)
[اقتصاد](#) / [اقتصاد](#) . 18 March 1999 .اطلع عليه بتاريخ 19 يونيو 2007.
16. [تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ Mubarak Visits Syria in "](#)
Effort To Defuse Crisis With Turkey ,*New York Times* , 5 October 1998
17. [تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ "Mubarak warns of '100 bin Ladens"](#)
31 March 2003 .CNN .اطلع عليه بتاريخ 29 يناير 2011.
18. [تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ Egypt Rules Out Joining U.S. Nuclear](#)
[Umbrella](#) . 25 August 2009 .*Global Security Newswire* .اطلع عليه بتاريخ 26 أبريل
2013.
19. [تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ DISARMAMENT: Egypt Rejects U.S.](#)
Nuclear Umbrella , 20 August 2009 ,*Inter Press Service* , by Fareed Mahdy

20. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ *Portrait of Egypt*, Weaver, Mary Ann p.68
21. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ *Jihad: The Trail of Political Islam* by Gilles Kepel, The Belknap Press of Harvard University Press, 2002, p.290-1
22. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ *Passion for Islam* : Murphy, Caryle Scribner, 2002, p.82- , *Shaping the Modern Middle East: the Egyptian Experience* 3
23. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ (Sageman, p.47)
24. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ by Tarek Osman, *Egypt on the Brink* Yale University Press, 2010, (p.116)
25. ^ تعدى إلى الأعلى ل: ب World Report 2010. Egypt
26. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ EOHR calls for investigating 900 torture cases by Marwa Al-A'sar/Daily News Egypt 22 June 2011
27. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ *Inside Egypt: The Land of the Pharaohs on the Brink of a Revolution* by John R. Bradley, Palgrave MacMillan, 2008. p.191
28. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ freedomhouse.org: Freedom of the Press
29. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ Freedom of the Press. Egypt, 2008 freedomhouse.org
30. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ Reporters sans frontières - Annual 2005 Worldwide Press Freedom Index - نسخة محفوظة 19 April 2008 على موقع واي باك مشين.
31. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ Reporters sans frontières - Egypt - Annual report 2006 نسخة محفوظة 15 February 2008 على موقع واي باك مشين.

32. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة <http://www.tradingeconomics.com/egypt/gdp-per-capita-ppp> نسخة محفوظة 26 March 2006 على موقع واي باك مشين.. (a blacklisted site although it seems legit.)
33. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة [^](#) by Tarek Osman, *Egypt on the Brink* Yale University Press, 2010, p. 130-31
34. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة [^](#) / [Country Studies Egypt - SOCIAL ORGANIZATION](#)
35. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة [^](#) The UNDP gives slightly better life expectancy improvement from 56.2 to 73.2 years [International Human Development Indicators UNDP](#)
36. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة [^](#) The World Bank estimates Egypt's gini coefficient from 1993-98 at 30.8 [GINI index](#)
37. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة [^](#) [Egypt. Country Brief](#)
38. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة [^](#) Suzanne Choney (27 January 2011). ["Egyptian bloggers brave police intimidation"](#). [إم إس إن بي سي](#). اطلع عليه بتاريخ 28 يناير 2011.
39. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة [^](#) [The "C.I.A.'s Travel Agent Striptease"](#). Jane Mayer (30 October 2006). [The New Yorker](#). اطلع عليه بتاريخ 28 يناير 2011.
40. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة [^](#) [Kalla Fakta \(18 May 2004\)](#). [brevpapperl Agent](#). [trojkan.se](#). تمت أرشفته من الأصل في 4 March 2011. اطلع عليه بتاريخ 28 يناير 2011.
41. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة [^](#) Jack Shenker (22 November 2010). ["Egyptian elections: independents fight for hearts and minds in 'fixed ballot"](#). [The Guardian](#). UK. اطلع عليه بتاريخ 28 يناير 2011.

42. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ ["CPI 2010 table"](#) Transparency International. اطلع عليه بتاريخ 26 أكتوبر 2010.
43. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ [country study. Egypt - Population](#)
44. ^ تعدى إلى الأعلى ل: ب ت ث [.Egypt: A Country Study Education, from](#) Helen [Chapin Metz, ed. Washington: GPO for the Library of Congress, 1990
45. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ [Anthony, Shadid, David D, Kirkpatrick](#) Alan (11 February 2011) ["Mubarak Steps Down, Ceding Power to"](#) [New York Times](#). ["Military Egypt crisis: President Hosni Mubarak"](#) 46. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ ["resigns as leader"](#) BBC. 11 February 2010. اطلع عليه بتاريخ 11 فبراير 2011.
47. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ [Liam \(13, Stack, David D, Kirkpatrick](#) March 2011) ["Prosecutors Order Mubarak and Sons Held"](#) [The New York Times](#). اطلع عليه بتاريخ 13 أبريل 2011.
48. تعدى المحتوى الحالي إلى أعلى الصفحة^ [Mubarak to be tried for murder of"](#) [protesters"](#) Reuters. 24 May 2011. اطلع عليه بتاريخ 24 مايو 2011.

3. توثيق بالفيديو لعهد مبارك

1. نافذة على الميدان



<https://youtu.be/4IMwRRGiuEc>

2. مبارك وسنينه [الجزء الأول]



<https://youtu.be/xkl7ofbGDU>

3. مبارك وسنينه [الجزء الثاني]



<https://youtu.be/z8llvvDaaf4>

4. اللحظات الأخيرة في حكم مبارك



<https://youtu.be/ZdHD3SqzSqY>

5. مبارك والعائلة



<https://youtu.be/lp88jdZnWGA>

6. لقاء نادر مع حسني مبارك



<https://youtu.be/j7fePktdDrw>

7. كلمة حسني مبارك أمام المحكمة



https://youtu.be/_D1QVzrjCgE

8. برنامج ممنوع من العرض [قصة حياة حسني مبارك ج1]



<https://youtu.be/b9fuyyPdhG8>

9. برنامج ممنوع من العرض [قصة حياة حسني مبارك ج2]



<https://youtu.be/U-8AE5cmp0o>

10. الكفراوي وشهادة عن الفساد في عهد مبارك



https://youtu.be/440S_WKJ0iY

11. بديع يتحدث عن مبارك في إبريل 2010



<https://youtu.be/RrRG6sMt8CE>

12. بديع يطالب مبارك بالرحيل في يناير 2011



<https://youtu.be/9NFmhRfx7yA>



<https://youtu.be/vpiQoMkYAIQ>

4. أين رجال مبارك الآن؟

✱ رجال مبارك... أين هم بعد مرور 6 أعوام على الشهي؟³⁷

تاريخ النشر: 2017/02/12



بعد مرور نحو 6 أعوام على تنحي الرئيس المصري الأسبق، حسني مبارك، وسقوط رأس النظام بالمجموعة الصغيرة التي تحيط به، ورغم الكم الهائل من قضايا الفساد التي اتهم فيها رجال الرئيس المخلوع، إلا أن معظمهم تمكن من الحصول على أحكام

³⁷<https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8-48/%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2017/02/12/%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D9%87%D9%85-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%B1-6-%D8%A3%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%AD%D9%8A>

البراءة، والتي دفعت بعضهم لمواصلة العمل السياسي بينما يدرس آخرون هذه الخطوة خصوصًا بعد أن سيطر العسكر على الوجه الجديد للنظام في مصر. يأتي ذلك بالرغم من كل المطالبات بالقصاص، والتي اتخذ منها الثوار وأهالي الشهداء، في الأعوام التي أعقبت الثورة، شعارات تصدرت قائمة المطالبات، لتتحول إلى هتافات رجت بها الميادين المصرية، إلا أنه وبعد ٦ أعوام على التنحي، نلاحظ أن معظم رجال المخلوع يتمتعون بالحرية، في الوقت الذي تعج به السجون المصرية بمعتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين. نستعرض لكم الأوضاع القانونية لأبرز رجال المخلوع:

حبيب العادلي

رجل النظام القوي في وزارة الداخلية، والذي شغل المنصب الحساس لسنوات طويلة من 1997 حتى عام 2011، وتولى المنصب خلفًا للواء حسن الألفي إثر مذبحة الأقصر في 1997، وتم إقالته عقب تصديه للثوار في 31 يناير 2011.

صدر قرار بمنعه من السفر وتجميد أرصده في البنوك، ثم بدء محاكمته التي اتهم بها العادلي بمحاولة تفريق المتظاهرين بالقوة، مما أسفر عن سقوط ضحايا وجرحى بين المتظاهرين. وتم حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيق في قضايا فساد مالي بدءًا من 18 فبراير 2011. كما حكم عليه بـ 12 سنة بتهم تتعلق بفساد مالي وغسيل أموال، في القضايا المتهم فيها، وهي 'قتل المتظاهرين' و'تسخير الجنود' و'اللوحات المعدنية' و'الكسب غير المشروع'.

وبعد أربع سنوات من السجن، أصدر في مارس 2015 قرارًا نهائيًا ببراءة العادلي من القضايا السابقة، إلا أن محاكمته لا تزال جارية حتى الآن في قضية الاستيلاء على المال العام، بأكثر من ملياري جنيه في الفترة من 2000 إلى 2011.

أحمد شفيق

عين شفيق في العام 2002 وزيرًا للطيران المدني في مصر، وبقي في منصبه حتى اندلاع ثورة الـ 25 من يناير عام 2011، ليتم تعيينه، في خطوة من النظام المصري آنذاك باستدراك الموقف بعد خروج الأمور من سطوة قبضته، رئيسًا للوزراء في الـ 3 يناير 2011، ولم يستقر في منصبه أكثر من 3 شهور، حيث أرغم على تقديم استقالته، إذ اعتبره الثوار من رجال النظام وهتفوا بالشوارع والبياتين مطالبينه بالابتعاد عن المشهد السياسي.

وقدم شفيق للمحاكمة في قضية فساد عرفت إعلاميًا بـ 'أرض الطيارين'، والتي تورط فيها كل من نجلى الرئيس المخلوع، جمال وعلاء مبارك، وحصل شفيق على البراءة، وتنافس على منصب رئيس الجمهورية لكنه خسر في جولة الإعادة أمام الرئيس المعزول محمد مرسي، ووضع اسمه على قوائم ترقيب الوصول منذ إقامته في الإمارات العربية المتحدة، لكن في نهاية 2016 رفعت السلطات المصرية اسمه من تلك القوائم، إلا أنه لم يقرر عودته إلى مصر حتى الآن، في ظل الأنباء التي تشير إلى توتر علاقته الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

أحمد عز

اعتبر رجل الأعمال المصري أحمد عز قبل الثورة، أحد أقوى رجال الحزب الوطني الحاكم في مصر، واشتهر بتأثيره الكبير على نواب الحزب تحت قبة البرلمان المصري، وشغل آنذاك منصب أمين التنظيم وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطني المنحل. وخلال الثورة، ونتيجة الضغط الذي مارسه الثوار على النظام المصري، قدم عز استقالته من أمانة الحزب وتم قبولها على الفور، وأصدر النائب العام قرارًا بتجميد أمواله ومنعه من التصرف بحساباته المصرفية، ومنع من السفر.

وتم إلقاء القبض على عز وحبسه على ذمة قضايا تتعلق بالفساد والانتفاع من مقدرات الدولة المصرية، وأُخِلت النيابة العامة سبيله في أغسطس 2014، بعد دفعه كفالة قدرت بمبلغ 152 مليون جنيه في القضايا الثلاثة المتهم فيها.

حاول عز العودة على استحياء للحياة السياسية من بوابة البرلمان المصري، إلا أن ردود الفعل الغاضبة دفعته إلى العدول عن ذلك، وتتنظر محكمة مصرية في السابع من مارس المقبل في قضية 'تراخيص الحديد' المتهم فيها عز. علمًا أن العديد من المصادر أكدت طلب عز التصالح مع الدولة مقابل دفع ثلاثة مليارات جنيه.

أحمد نظيف

أحد أبرز رجال مبارك، عيّن رئيسًا لمجلس الوزراء المصري في يوليو 2004 وأقيل من منصبه عقب اندلاع الثورة نهاية يناير 2011، أصدر بحقه قرار توقيف على ذمة قضية اللوحات المعدنية، وقضية الكسب غير المشروع التي اتهم فيها باستغلال منصبه ليتربح 64 مليون جنيه، وصدر حكم أولي بسجنه ليستأنف على الحكم ويحصل على البراءة، ويعمل في هذه الأثناء بالمجال الأكاديمي، ويدرس في كلية الهندسة بجامعة القاهرة.

زكريا عزمي

أما الرجل الذي لطالما أثار الجدل 'لصلاحياته ونفوذه' في ديوان الرئاسة المصري، فلا يزال ينتظر إعادة محاكمته في محكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بالتجمع الخامس، بتهمة الكسب غير المشروع، وتكوين ثروت طائلة بطريقة غير مشروعة. وكانت محكمة النقض قضت بإلغاء الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة بمعاقبة عزمي بالسجن المشدد لمدة 7 سنوات وتغريمه 36 مليونًا و367 ألف جنيه، وإلزامه برد المبلغ، وإعادة محاكمته أمام محكمة غير التي أصدرت حكمها.

وأكدت أنباء صحافية قيام عزمي بتحرير توكيلًا لرئيس جهاز الكسب غير المشروع لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية القضايا المتهم فيها، وبالفعل توافق الدولة وتتصالح معه بعد إثبات حصوله على مليون و819 ألف جنيه.

مبارك وبجلاء

هذا وتواصل محكمة النقض، نظر إعادة محاكمة مبارك، في قضية قتل المتظاهرين إبان الثورة، بعد تأجيل جلسة 21 يناير، نظرًا لوجوب حضوره الجلسة. كانت محكمة النقض قد قضت بإعادة محاكمة مبارك من جديد أمام محاكمة جنائية بمعرفتها، لتصدر في ختام تلك المحاكمة قرارا نهائيا وباتا في موضوع القضية لا رجعة فيه ولا طعن عليه بأي صورة من صور التقاضي، بينما يستكمل القضاء ، في 15 أبريل المقبل، محاكمة جمال وعلاء بتهمة التهرب والحصول على مبالغ مالية تقدر بملايين الجنيهات في القضية المعروفة إعلاميا بقضية 'التلاعب بالبورصة'. وكان القضاء قد أصدر في يناير من العام الماضي، حكما نهائيا بالسجن ثلاث سنوات على مبارك وابنيه، في قضية فساد قصور رئاسية. وقضت محكمة بإخلاء سبيل نجلي الرئيس الأسبق لانقضاء مدة العقوبة.

✳️ رجال مبارك ينصدرون الساحات من جديد! ³⁸

الأحد 02/يوليه/2017

عاود رموز نظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، الظهور مجددًا من خلال إطلاات مختلفة، صاحبة الكثير من الجدل سواء في الإعلام، أو مواقع التواصل الاجتماعي، حيث اعتبر رواد هذه المواقع هذا الظهور بمثابة بداية جديدة لعهد نظام مبارك.

³⁸ <http://www.elfagr.com/2654896>

أحمد نظيف في الساحل الشمالي بـ"المايوه"

تداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي، صورة لـ "أحمد نظيف"، رئيس وزراء مصر في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، خلال قضائه إجازة الصيف على شواطئ الساحل الشمالي. وظهر برفقة نظيف، الإعلامي الساخر عمرو راضي، مرتدين المايوه، على شواطئ الساحل.

أول ظهور لرجل الأعمال هشام طلعت مصطفى

كما تداول رواد موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، أمس السبت، فيديو للحظة تجول رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى في مدينة الرحاب، وتوجه بعدها إلى نادي الرحاب للتحدث مع السكان. من جانبها نشرت صفحة أخبار سكان مدينة الرحاب، فيديو لهشام طلعت مصطفى مرتديا "كاب" أثناء زيارته، كما تم منع السكان من التصوير.

وأفرج "مصطفى"، في أول أيام عيد الفطر، تطبيقا للقرار الجمهوري بالعفو عن 502 من المحبوسين، منهم 25 سيدة وفتاة، وعدد كبير من الشباب المحبوسين في قضايا تظاهر وتجمهر.

عودة رشيد محمد رشيد إلى مصر بعد النضال مع الدولة

عقب ستة أعوام غياب عن مصر، عاد المهندس "رشيد محمد رشيد" وزير التجارة والصناعة الأسبق، في الخامس عشر من يونيو، إلى القاهرة بعد التأكد من انتهاء القضايا التي أثارت ضده، حيث أنهى إجراءات وصوله، ودفع المبالغ التي تم الاتفاق عليها مقابل إتمام عملية التصالح.

وصرحت مصادر مطلعة بمطار القاهرة، في تصريحات صحفية لها في الخامس عشر من يونيو، أنه أثناء إنهاء إجراءات جوازات ركاب رحلة مصر للطيران رقم 704 والقادمة من ميلانو تبين وجود المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة الأسبق

ضمن الركاب وبوضع بيانات جواز سفره على كمبيوتر الجوازات تبين عدم وجود واسمه على قوائم الترقب والضبط وتم السماح له بدخول البلاد.

علاء مبارك في مطعم السيدة زينب

كما ظهر علاء مبارك، في أحد مطاعم السيدة زينب فبراير الماضي، واستقبله المواطنون بترحاب واسع وحرصوا على التقاط الصور التذكارية معه، والتي سريعاً ما تم نشرها وتداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، ناهيك عن ظهوره عدة مرات في المناسبات الاجتماعية كجنازة الفنان محمود ياسين.



5. بعد 7 سنوات من ثورة يناير 4. من رموز نظام مبارك لا يزالون أمام القضاء³⁹

الأربعاء 10 يناير 2018



رغم مرور قرابة الـ 7 سنوات على ثورة 25 يناير، لا تزال المحاكم تنتظر عددًا من قضايا رموز نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، في الكسب غير المشروع، لعل أبرزهم **صفوت الشريف** رئيس مجلس الشورى الأسبق، وسامي مهران أمين عام مجلس الشعب السابق.

وفيما يلي ننشر أبرز قضايا رموز مبارك في الكسب غير المشروع والمتداولة في ساحات المحاكم إلى الآن.

سامي مهران

من بين رموز مبارك الذين تُعاد محاكتهم في الكسب غير المشروع، أمين عام مجلس الشعب الأسبق سامي مهران، والذي تستعد محكمة جنايات الجيزة بزيتهم، لاستئناف محاكمته اليوم.

كان سامي مهران، وثلاثة من أفراد أسرته، هم: زوجته زينب السيد مرسى، وابنته نيفين سامي، وحفيده، تقدموا باستشكال حمل رقم 52 لسنة 2014 على قرار محكمة الجنايات بحبسهم 3 سنوات، وتغريمهم ما يزيد على 25 مليون جنيه في الكسب غير المشروع.

وقضت محكمة النقض بقبول الطعن المقدم من سامي مهران، الأمين العام لمجلس الشعب الأسبق، وثلاثة من أفراد أسرته، على حكم إدانته بالحبس 3 سنوات؛ لاتهامه في قضية كسب غير مشروع، وقررت المحكمة إعادة القضية لمحكمة الموضوع (الجنايات)؛ إعمالاً للتعديلات الأخيرة لقانون الكسب غير المشروع، الصادرة بالقرار بقانون 97 لسنة 2015 والذي يجيز التصالح في قضايا الكسب غير المشروع، باعتباره القانون الأصح للمتهم.

وكانت محكمة جنايات الجيزة، برئاسة المستشار المحمدي قنصوه، قضت بإدانة **سامي مهران** أمين مجلس الشعب الأسبق، بالسجن 3 سنوات؛ لاتهامه بالكسب غير المشروع وتضخم ثروته، وقضت المحكمة بتغريمه 17 مليون جنيه، كما غرمت زوجته زينب مليوناً و230 ألف جنيه، ونجلته نيفين مهران 6 ملايين و340 ألفاً، وغرمت حفيده 350 ألف جنيه.

وأحال المستشار عاصم الجوهري، رئيس جهاز الكسب غير المشروع عام 2011، مهران إلى محكمة الجنايات؛ لاتهامه بتحقيق كسب غير مشروع بلغ 22 مليون جنيه، وإلزامه برد 44 مليون جنيه هي قيمة الكسب غير المشروع، وغرامة مساوية لنفس قيمة الكسب.

صفوت الشريف

أحد أبرز رجال مبارك الذين تُعاد محاكمته حالياً في اتهامه بالكسب غير المشروع، هو **صفوت الشريف** رئيس مجلس الشورى الأسبق، بعد حكم محكمة النقض، بإلغاء الحكم الصادر ضده ونجله، بالسجن لمدة 5 سنوات مع تغريمه مبلغ 209 مليون

و700 ألف جنيه لقيامه باستغلال نفوذه والحصول على كسب غير مشروع، وإعادة محاكمته.

وكان **صفوت الشريف** تقدم بطلب التصالح المقدم إلى جهاز الكسب غير المشروع، والذي طلب فيه تسوية القضايا المتهم فيها مع الدولة مقابل سداد ما عليه من مستحقات مالية وحدد مبلغ 36 مليون جنيه، إلا أن الجهاز أحال طلبه إلى لجنة فنية لفحصه وتقدير قيمة المستحقات عليه والتي قدرت مبدئيًا بنحو 210 مليون جنيه. وتستعد محكمة جنايات القاهرة، في 17 يناير المقبل لنظر إعادة محاكمة صفوت الشريف، وزير الإعلام الأسبق، ونجليه إيهاب وأشرف، في قضية "الكسب غير المشروع".

عهدي فضلي

في 25 ديسمبر الماضي، قررت محكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بمحكمة عابدين، برئاسة المستشار حسني الزعيم، تأجيل محاكمة محمد عهدي فضلي، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم الأسبق، وهاني كامل أمين، القائم بأعمال مدير عام قطاع إعلانات المؤسسة السابق، في اتهامهما بالكسب غير المشروع.

تضمن أمر الإحالة في القضية، اتهام **عهدي فضلي** وهاني كامل، بالكسب غير المشروع مستغلين أعمال وظيفتيهما نتيجة لسلوك مخالف لنص قانوني عقابي، بأن استغل **عهدي فضلي** سلطات منصبه في تمكين هاني كامل من الاستمرار في القيام بمهام وسلطات مدير عام قطاع الإعلانات، رغم علمه ببلوغه سن التقاعد وصدور حكم قضائي ببطان استمراره في عمله. ووجهت لهم النيابة العامة تهم استغلال وظيفتيهما في جني ثروات طائلة على نحو يمثل كسبًا غير مشروع، حيث حصل **عهدي فضلي** على عائد إعلانات قدره 8 ملايين و262 ألفًا و178 جنيهًا، فيما حصل هاني كامل على 12 مليونًا و772 ألفًا و137 جنيهًا، وذلك بالمخالفة لأحكام قانون الصحافة واللوائح المعمول بها في المؤسسة.

ورثة سكرتير مبارك

وبالنسبة لورثة سكرتير مبارك، فإن محكمة جنايات شمال القاهرة، تستد لنظر محاكمة ورثة جمال عبد العزيز رئيس طاقم سكرتارية الرئيس الأسبق، والمتهم بالكسب غير المشروع، بجلسة 4 أيناير المقبل. وقبلت محكمة النقض طعن النيابة العامة، وألغت قرار "لا وجه لإقامة الدعوى" في الجناية رقم 15 كسب غير مشروع لسنة 2011، وقررت عرض الأوراق على رئيس محكمة استئناف القاهرة، لتحديد دائرة جنائية لنظر موضوع القضية.

هايدي راسخ

في 21 ديسمبر الماضي، قررت محكمة جنايات القاهرة، إلغاء قرار جهاز الكسب غير المشروع بمنع هايدي راسخ، زوجة علاء مبارك نجل الرئيس الأسبق حسني مبارك، من مغادرة البلاد، وذلك في ضوء التظلم المقدم منها بهذا الشأن، على خلفية التحقيقات التي يباشرها الجهاز في وقائع اتهام أسرة الرئيس الأسبق بتضخم ثروتهم على نحو غير مشروع.

وأيدت المحكمة استمرار قرار الجهاز بالتحفظ على أموال هايدي راسخ على ضوء التحقيقات التي لا تزال مستمرة. وكان جهاز الكسب غير المشروع سبق وأصدر قرارات بالتحفظ على أموال وكافة ممتلكات الرئيس الأسبق حسني مبارك، ونجليه علاء وجمال، وزوجاتهم وأولادهم القصر، وكذلك منعهم من مغادرة البلاد، في ضوء التحقيقات التي يباشرها الجهاز استنادا إلى تحريات الأجهزة الرقابية التي أظهرت وجود تضخم في ثرواتهم بصورة لا تتناسب مع مصادر دخلهم المشروعة، على نحو يشكل جريمة الكسب غير المشروع.

ولهذا كله انفجرت الثورة في 25 يناير 2011



6. مبارك عسكري.. هزمه "التحرير" (بروفایل)⁴⁰

ساعده الحظ في الهروب من رصاصات اخترقت جسد من يجلس بجواره، ليصبح بعد أيام جالسًا على كرسي من سبقه إلى السماء الرئيس محمد أنور السادات، ويبدو أن «الحظ» كان حليفه في النجاة من الاغتيالات فقط، حيث لم يعاونه في تمديد فترة حكمه إلى أن يتوفاه الله أو يترك كرسيه ليرثه

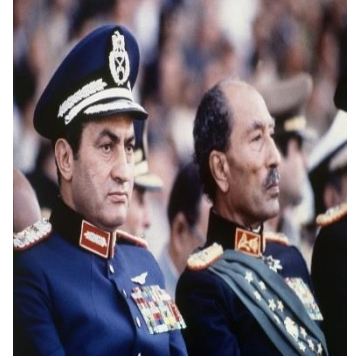


ابنه إن أراد القدر، وها هو الآن يحتفل بميلاده الخامس والثمانين وراء القضبان «نظرًا».

الطريق إلى عرش مصر

«السادات صارحني باعتزامه الاعتزال في العام القادم، بعد أن أطمأن على مسيرة البناء والرخاء».. هكذا يكشف محمد حسني مبارك ذلك «السِر» أمام مجلس الشعب في أول خطاب له، استمر لمدة 45 دقيقة، بعدما وصل لمنصب الرئيس، 14 أكتوبر 1981.

لم يكن يدرك مبارك أنه مضطر، بعد 30 عامًا، لمصارحة شعبه بأنه «لم يكن ينوي الترشح لفترة رئاسية جديدة»، لكن خطابه أتي بعد خروج أبناء مصر إلى ميدان التحرير، هاتفين بصوت واحد: «الشعب يريد إسقاط النظام»، دون خوف من رصاصات قانون «الطوارئ» التي اغتالت في عهده



الكثير.

ولد مبارك في الرابع من مايو 1928، في قرية كفر المصيلحة، في محافظة المنوفية، وعقب انتهائه من تعليمه الثانوي، التحق بالكلية الحربية وحصل على البكالوريوس

⁴⁰ <http://www.almazryalyoum.com/news/details/311579>

في العلوم العسكرية، عام 1948، ثم حصل على درجة البكالوريوس في العلوم الجوية، عام 1950، من الكلية الجوية.

وأكمل مبارك دراساته العليا في أكاديمية «فرونز» العسكرية في الاتحاد السوفيتي السابق، وتدرج في سلم القيادة بالقوات المسلحة حتى عُين، عام 1964، قائدًا لإحدى القواعد الجوية.

كانت النقلة الكبرى في حياته العسكرية، عهد الرئيس جمال عبد الناصر، حيث عُين، في نوفمبر عام 1967، مديرًا للكلية الجوية في إطار حملة تجديد لقيادات القوات المسلحة، عقب هزيمة يونيو 1967.

مقاتل «أكتوبر» يطير إلى منصب نائب الرئيس

ظل مبارك في التدرج القيادي داخل المؤسسة العسكرية حتى ترأس أركان حرب القوات الجوية، وهو المنصب الذي ظل يشغله حتى تعيينه قائدًا للقوات الجوية ونائبًا لوزير الدفاع عام 1972.

شارك مبارك في التخطيط لحرب السادس من أكتوبر 1973، ونجحت غارات القوات الجوية في دعم عبور القوات المسلحة لقناة السويس واقتحام خط بارليف.

«بيحترمونه أوي في إسرائيل حقيقة لأن الدرس كان موجه».. هكذا كان السادات يصف مبارك، الذي لم يكن يتوقع أن يكون دوره في حرب أكتوبر شفيحًا له في الحصول على منصب نائب الرئيس، وهو ما يعني أنه قاب قوسين أو أدنى من الوصول لعتبات القصر الرئاسي، رغم أنه كان يحلم بالسفر إلى لندن ليعمل سفيرًا عقب خلع بدلته العسكرية.



وصول الفريق محمد حسني مبارك، قائد القوات الجوية آنذاك، لمنصب نائب السادات، أثار العديد من التساؤلات بشأن أسباب ذلك الاختيار، مما دفع إسماعيل فهمي، وزير

الخارجية، إلى التعليق، حسبما نشرت «المصري اليوم» من وثائق سرية بالتعاون مع ويكيليكس، بقوله إن اختياره جاء «لدعم الروح الشابة ولترضية القوات المسلحة».

وأشار «فهمي» إلى أن مبارك «يحظى بشعبية داخلها وخارجها، ولكنه- أي نائب الرئيس الجديد- لا يفقه شيئًا في السياسة»، إلا أن السادات بات يجعله يحضر كل الاجتماعات «لهذا سوف يتعلم مبارك».

ويضيف «فهمي»: «لا توجد مهام محددة تم إسنادها للنائب الجديد، مؤكدًا أنه ينبغي ألا تفهم إساءة اختيار مبارك لهذا المنصب بأنه اختيار السادات لخليفته المنتظر فهذا غير مقصود».

لكن الأيام أثبتت عكس ما توقعه «فهمي»، فأصبح مبارك رئيسًا لمصر، بعدما اغتيل السادات وسط جيشه في الذكرى الثامنة لـ«حرب أكتوبر».

مبارك... الفرعون المنساح

بدأ مبارك حكمه بشخصية متسامحة مع قوى المعارضة، فأطلق سراح من وضعهم السادات في السجون فيما عُرف باسم «اعتقالات سبتمبر»، وأخذ يردد أنه يحكم وهو يعلم أن «الكفن مالوش جيوب»، ويسعى لتحقيق «التنمية والرخاء».

سياسات مبارك كان تلقى ترحيبًا من الغرب لأنه التزم باتفاقية السلام مع إسرائيل، لكن سياساته الداخلية تعرضت لانتقاد شديد من معارضيه، فهو لم يلتزم بعهدده مع الشعب حينما وصل إلى مقاليد السلطة، بإبقاء قانون الطوارئ عامًا واحدًا، فأصبحت مصر تعيش في «طوارئ»، 30 عامًا، والبطش يطول العديد من أبنائها على يد جهاز أمن الدولة.

أصبحت مصر في حالة طوارئ على يد رئيس اعتقد أنه في معركة حربية دائمة مع شعبه، وتدهورت أحوال المصريين فأصبحت الصدمات تصفعهم بين بطالة وانخفاض الدخل، فضلًا عن تدهور مستواهم التعليمي وحالتهم الصحية التي لم

تكن تجد رعاية لا ثقة في المستشفيات، وهو ما دفع البعض للتفكير في «هجرة غير شرعية»، حتى ولو كان المصير الموت غرقاً.

كانت سنوات مبارك الأخيرة في الحكم تحمل الفشل، لاتباعه سياسة الحزب الواحد المسيطر على مقاليد السلطة، بينما يضيف على المشهد صورة هزلية لمشاركة ضعيفة تضم أحزاباً «كارتونية» لا تستطيع تحريك المياه الراكدة.

لكن المصريين لم يسيطروا اليأس عليهم فرفضوا الوقوف محلك سر، وتنوعت احتجاجاتهم بين الصراخ بـ«كفاية» للإعلان صراحة في وجه النظام المباركي بأن أيامه في الحكم باتت معدودة ولا سبيل سوى الرحيل.

لم يستسلم المصريون لجبروت السلطة، بل خرج بعضهم يرفع راية العصيان في «المحلة»، 6 أبريل 2008، ثم هدأ الصوت ليقرر أحمد عز، أمين التنظيم في الحزب الوطني، ومن معه، بعد عامين، ضرب الحياة السياسية المصرية في مقتل، فاحتكر مقاعد البرلمان بنسبة تعدت الـ 90%، وبدأ أن النظام لا يريد سوى سماع صوته حتى يتمكن من إقرار عملية «التوريث».

رفض مبارك الإفصاح صراحة عن رغبته في تولي ابنه «جمال» المسؤولية من بعده، وبسؤال مبارك، فكان يتهرب من الإجابة ثم يقول إن «شيراك» رئيس فرنسا، لديه ابنة تساعد في شؤون الرئاسة.

الصراع بين «النوريث والثورة»

المؤشرات كلها كانت تصب في صالح «جمال» خاصة بعدما استجاب مبارك لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية، وقرر تعديل دستور 1971، لإتاحة الفرصة أمام المصريين للترشح على منصب الرئيس بالانتخاب وليس بالاستفتاء، لكن التعديلات الدستورية، عام 2005، جاءت مناسبة لشخص بعينه



يتولى منصب الأمين العام للحزب الوطني، كما يترأس لجنة السياسات بالحزب، والمسؤولة عن وضع كل سياسات الدولة.

«خليهم يتسلوا».. نطقها مبارك بابتسامة وهو يتحدث في مجلس من المفترض أن يكون اسمه ملحقًا بكلمة «الشعب»، لكنه كان مجلسًا لحزب واحد انفرد بالسلطة، ورفض مشاركة المعارضة معه في الحكم.

اصطدمت رغبات مبارك وابنه «جمال» برفض شعبي خرج إلى الشوارع يهتف بسقوطهما في الخامس والعشرين من يناير عام 2011، ودخل الجيش ساحة السياسة صراحة معلنًا تأييده للشعب، وربما أخذ هذه الخطوة أيضًا وهو يضع في ذهنه رفض «التوريث»، لأنه بعد ثورة يوليو 1952، جرت العادة في مصر على أن يخرج



الرئيس من عباءة المؤسسة العسكرية، وبالتالي تكون فرصته الذهبية لسحق هذا المشروع.

مظاهرات المصريين دفعت إلى إنهاء حياة نظام مبارك، خاصة بعد يوم «جمعة الغضب»، الذي انتهى بفرض حظر التجول ونزول الجيش إلى شوارع القاهرة وعدة مدن.

ورغم ما يفترض أن يتميز به الطيار المقاتل، عادة، من سرعة في التدبير والتفكير باحترافية، إلا أن مبارك الذي تخطى الثمانين بثلاثة أعوام، يبدو أنه فقد تلك المميزات بحكم السن، واعتقد أن الشوارع تهتف فقط من أجل سقوط حكومة الدكتور أحمد نظيف، فأطل بوجهه على الشاشة ليعلن على الملأ أنه «طالب الحكومة بالتقدم باستقالتها»، ويتخذ خطوة أخرى بتعيين مدير المخابرات، اللواء عمر سليمان، نائبًا له.

يخطب مبارك في الشعب ويخيرهم بين «الفوضى والاستقرار»، والمصريون يرفضون كلماته، هم أعلنوها صراحة لا حل سوى «الرحيل».

«الجميل» يذبح نظام مبارك

لجأ مبارك لـ «خطاب عاطفي»، في 1 فبراير 2011، يُطمئن فيه المصريين بأنه لن يترشح لفترة رئاسية جديدة، ويعود لارتداء بدلته العسكرية التي يحترمها الشعب، فيقول: «لم أكن يومًا طالب سلطة أو جاه، ويعلم الشعب الظروف العصيبة التي تحملت فيها المسؤولية، وما قدمته للوطن حربًا وسلامًا، كما أنني رجل من رجال قواتنا المسلحة، وليس من طبعي خيانة الأمانة أو التخلي عن الواجب والمسؤولية».

خيّم الصمت على أرجاء مصر بعد خطاب مبارك، ليسحب النهار ستائر الليل، فتخرج الجمال ناحية ميدان التحرير، لضرب متظاهرين ومعتصمين سلميين، سالت دماؤهم وكل وسائل الاتصالات مقطوعة، وأعلنوا عن ثورة بأحدث الوسائل التكنولوجية عبر شبكة الإنترنت، فحاول النظام قمعها بأساليب عصور الجاهلية دون الاكتفاء بما فعله آنذاك وزير الداخلية، اللواء حبيب العادلي.

نجح أبناء «التحرير» في التصدي لأنصار القمع في ليلة دامية، ولولا صمودهم خلالها لما رحل مبارك في 11 فبراير 2011.

وانسحب مبارك من المشهد بعد تاريخ عسكري لم ينفعه وهو يتولى الرئاسة، بل جعله يظن وهو يتباهى بـ «العناد» ضد شعبه أنه سيُخلد، لكنه نسي أن فرعون كانت نهايته عندما طغى.

إن المحرقة كانت تشكو عدم وضوح صورة المستقبل، وافئدة النوجات الاستراتيجية

لضمان ذلك المستقبل ونقاء وتقدم الوطن وسعادة أبناءه⁴¹.

⁴¹ كان ذلك هو الواقع قبل 25 يناير 2011، والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة ونحن في 2018 هو هل تغير الواقع الحزين الذي كان، أم يتأسى الناس الآن على ذلك الماضي مع كل سلبياته؟

7. أيام حسني مبارك الأخيرة في الحكم...! ⁴²

February 14, 2011

فجأة اختفت من شوارع القاهرة لأكثر من ثلاثة أسابيع سيارات كالمرسيدس الشبح، وال بي أم في 750، والهامر الرباعية الدفع. واختفاء هذه السيارات لا يعبر عن خوف اصحابها من غضب المتظاهرين الذين يطلبون عدالة اجتماعية فقط وإنما عن حالة تفكير النظام الحاكم، وهي نفس الحالة التي كان عليها في



إدارة أزمته مع الثورة منذ 25 يناير إلى 11 فبراير. كان التقرير الذي وصل إلى الرئيس حسني مبارك قبل الثلاثاء 25 يناير من اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية السابق يقلل من قيمة المظاهرة وقدرتها وأنهم مجرد شوية عيال يمكن احتواؤهم.. الموقف تحت السيطرة.. ولن توجد ثمة مشكلة.

لم يكن هذا هو رأي بقية أجهزة الدولة، ففي مساء الاثنين رفع أحد الوزراء سماعة تليفونه الخاص الواصل إلى رئاسة الجمهورية، واقترح أن يعلن الرئيس تعديلا وزاريا يشمل 15 وزيرا على الأقل، وقال بالنص 15 واحد مننا يلبسوا الجلابيب ويقعدوا في البيت، ونحل المشكلة.. كان الرد: بعد ربع ساعة سنرد عليك.. جاء الرد: سييوا الموضوع لحبيب العادلي..

كان حبيب العادلي قد توحشت سلطاته بدرجة مذهلة، خاصة بعد أن خدعهم بقصة وهمية أنه ضبط 19 متطرفا انتحاريا مجهزين أنفسهم لعمليات جديدة تجري

⁴² <https://www.facebook.com/notes/%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%AC%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%86/%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85-%D8%AD%D8%B3%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-/193079177387220/>

محاكمتهم, بعد القبض علي متهم في جريمة كنيسة القديسين بالإسكندرية والكشف عن التنظيم الذي يقف وراءه.. في الوقت نفسه استطاع أن يجنب شخصية قوية جدا للغاية, ويهمش دورها فانحصر كله في ملفات خارجية..مستغلا أخطاء وخطايا وقع فيها هذا المسئول ورتبها في ملف خاص عرضه علي الرئيس والسيدة سوزان والسيد جمال, وهو ما لقي هوي وقبولا من الزوجة والابن الطامح في منصب الرئيس ويريد أن يزيح من أمامه أي منافسة محتملة..

وقد جري قصصه ريش هذا المسئول على مدي سنوات بعدم التجديد لرجال ذوي ولاء وخبرات خرجوا على المعاش من مؤسسته بالتدريج.

وأفردت يد حبيب العادلي في التعامل مع مظاهرات 25 يناير سياسيا وإعلاميا, فقد أرسل خطابا إلى اتحاد الإذاعة والتليفزيون فيه تعليمات صارمة وأوامر مباشرة بالكيفية التي يجري بها تغطية الأحداث.. ولم يكن يجرؤ أحد على معارضته..

وحدث ما حدث يوم 25 يناير.. ونجحت المظاهرات, وبرر حبيب العادلي للرئيس مبارك المفاجأة بأن جماعة الإخوان حشدت شبابها بتعليمات من الخارج رصدت الداخلية بعضها على أجهزة الموبايل مثل اجعلوا الولادة متأخرة.. لا تدعوا الأم واقفة في مكان واحد فالحركة لها مفيدة جدا!

وهذا هو سر قطع الاتصالات المحمولة لمدة يومين والرسائل لمدة تسعة أيام. وهذا النجاح أغضب حبيب العادلي, فتعامل مع جمعة الغضب كما لو أن المظاهرات تحد شخصي له.

لم يستوعب العادلي ما حدث.. فوقع العنف المفرط والقتل ضد شباب أعزل..وفي عصر يوم الجمعة وفي ظل العنف الذي تمارسه قواته ضد المتظاهرين أرسل حبيب العادلي بيانا إلي أسامة الشيخ رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون لإذاعته فورا علي الهواء, لكن المسئولين لم يقدرُوا علي إذاعته فقد وجدوه مستفزا جدا للناس, فمرروا البيان إلي القصر الجمهوري.. كان البيان يتحدث عن دور الإخوان المسلمين,

ويحملهم مسئولية العنف, وأن الشرطة سوف تتعامل بمنتهى القسوة مع المتظاهرين, وأن الشرطة مضطرة للدفاع عن نفسها ضد الاعتداءات المقصودة التي تتعرض لها لإسقاط هيبة الدولة وإشاعة الفوضى.

بعد دقائق من وصول البيان إلى رئاسة الجمهورية, رن تليفون حبيب العادلي الخاص, كان على الطرف الآخر الرئيس مبارك الذي راح يعنفه ويوبخه ويسبهه بألفاظ حادة ونابية.. وأغلق المكالمة وهو يقول له: خلاص حنزل الجيش يساعدك وحيثفاهم مع الناس أكثر منك.. وضع حبيب العادلي السماعة وهو يتمتم: خللي الجيش ينفعك! كان بجواره عدد من ضباطه ومعاونيه الكبار, ثم أعطي أوامر بإخلاء الأماكن أمام قوات الجيش.. الجيش نزل امشوا أنتم!

مع الإخلاء تحركت مجموعات اقتحام السجون السبعة.. مستعملة أسلوبا واحدا: نيران كثيفة, بلدوزرات لهدم الأسوار, طلقات ال آر. بي. جي, وفتحت الزنازين بمرزبات قوية..

بالطبع مع وجود خيانة داخلية.. كان الرئيس يظن أن الجيش سيفض الأزمة ويعود الهدوء ومعه ربما إلى عاداتها القديمة..

وانتقلت إدارة الأزمة مع الثورة الشعبية من الداخلية إلى رئاسة الجمهورية.. بالتحديد مع أربعة أشخاص: الرئيس مبارك والسيد عمر سليمان والسيد زكريا عزمي والسيد جمال مبارك وتتابعها عن كثب وتشارك أحيانا السيدة سوزان مبارك.. وكان السيد جمال مبارك الأعلى صوتا وكفة!

وخرج بيان الرئيس الأول وهو يتصور أنه يطمئن الناس على الأحوال, وكان تقدير الموقف خاطئا للغاية. فقرر تعديل الوزارة وتعيين نائب للرئيس, لكن بعد أن تجاوزت حركة الثورة الشعبية, هذا النوع من القرارات الترميمية بمسافة واسعة, فلم تتوقف المظاهرات على عكس التوقعات..



وكانت المظاهرة المليونيه يوم الثلاثاء مفاجأة المفاجآت, فالرئيس ومعاونوه تصوروا أن الوزارة انتهت ونائب الرئيس جاء.. فلماذا بقي الناس في الشوارع إذن؟

لم يفهموا ما كان يجري فعليا.. وكانت التصريحات الرسمية لا ترضي الناس لا في ميدان التحرير ولا في سائر المدن المصرية..



لأن عقلية النظام الحاكم لم تتغير, وتجمدت الصورة الذهنية عند تصورات لا صلة لها بالواقع.. وقريبة من الصورة التي سادت قبل 25 يناير.. إنها مظاهرات يمكن السيطرة عليها لو هدا أوار الفضائيات والشحن المتواصل لها, فالمتظاهرون ثلاثة اقسام, ثلث شباب 25 يناير, ثلث من القادمين للفرجة وهم يتظاهرون بالمصادفة, وثلث من الإخوان المسلمين.. وإن الإخوان هم الذين يحكمون عقل ميدان التحرير ويغذون حماسه ويشعلون شرارات النار التي تتطاير منه إلي المدن المصرية الأخرى, خاصة تلك التي يوجد فيها الإخوان وجودا ملحوظا مثل الإسكندرية والسويس والمحلة, وأن تلك المظاهرات لا تعبر عن رغبة كل المصريين, فالأحزاب أضعف من إحداث مشكلات في الشارع, والشارع نفسه تحت السيطرة إلا من فئات صغيرة لها مطالب بسيطة, أما بقية المصريين فهم مشغولون بلقمة العيش ومش فاضيين للكلام الفارغ.. وكان جمال مبارك كما قلت هو الصوت الأقوى في الإدارة, وظل كذلك حتي بيان الرئيس مساء الخميس 11 فبراير.

وأدار جمال الأزمة بعين على الحل وعين على السلطة, ولم يفهم إلا متأخرا جدا أنه لم يعد موجودا في المشهد السياسي.. ولهذا كانت بيانات الرئيس للناس دائما ما تحمل لهم ما لا يريدون سماعه, وتزيد من سخطهم وغضبهم..

وكان البيان الثاني هو الأقرب إلي وجدان الناس, بعد دغدغة الخطاب مشاعرهم, لأنه تحدث عن الموت علي أرض الوطن, ولاح في الأفق قبول المصريين لفكرة بقاء الرئيس في السلطة. لكن علي نفس الجانب من السلطة فكر أصحاب المصالح الذين

استحلّبو مصر ونهبوها في استغلال الموقف الطارئ الجديد، وهم خليط من رجال أعمال ونواب في البرلمان المطعون في شرفه وشرعيته وأعضاء في الحزب الوطني، فكروا أن باستطاعتهم أن يقلبوا الموازين، متوهمين أن الشعب سيتخلى عن شبابه، فنظموا مظاهرة ميدان مصطفى محمود لتأييد الرئيس، من عمال شركات رجال أعمال، وعمال من اتحاد العمال، ولاعبي الكرة وفنانين، وبلطجية جلبوا من عدة أحياء شعبية بالقاهرة، مع الجمال والخيول والبغال من نزلة السمان وامتأل الميدان عن آخره بعشرات الآلاف من المؤيدين، وجرت كلمات حماسية غلب عليها التحريض من بعض الشخصيات، إحداها ظهرت في الفضائيات فعلا وهددت وطالبت بإخلاء الميادين بالقوة..

ووقعت فضيحة معركة الجمل الشهيرة.. التي لو جري فيها تحقيق نزيه.. لتكشفت حقائق كثيرة مفزعة.. ورفعت فضيحة معركة الجمل سقف مطالب الثورة، بعد أن نزعت التعاطف الذي أحدثه بيان الرئيس.. ووقع النظام بأكمله في ورطة مذهلة مثل حفرة عمقها ألف ميل.. وحدث ارتباك هائل في القصر الرئاسي.. ارتباك وصل إلى درجة العجز



سواء في الفهم أو التعامل..

ووصل القرار إلى التنحي.. وكان سيعلن مساء الخميس 10 فبراير..

لكن السيد جمال أقنع والده بمحاولة أخيرة، وهي الخروج على الناس بحزمة إجراءات إصلاحية جيدة، مع نقل الصلاحيات إلى نائب الرئيس السيد عمر سليمان.. وبقي سؤال: ماذا يقول الرئيس في البيان؟

اقترح بعض المقربين من الرئيس ان يكون البيان ناعما وعاطفيا، لكن كان لجمال مبارك رأي آخر، أدخله على البيان، فخرج بالشكل الذي أشعل حريقا مرعبا من

الغضب في الصدور والعقول.. وفشلت المحاولة.. وجاءت لحظة النهاية.. قرار تكليف القوات المسلحة بعمل الرئيس....وهكذا سقط الرئيس ورحل..

✱ المناوي يتحدث لـ CNN عن كواليس الساعات الأخيرة⁴³

القاهرة، مصر(CNN)-- مع مرور ست سنوات على تنحي الرئيس المصري الأسبق، حسني مبارك، يتحدث الإعلامي عبد اللطيف المناوي، لـ CNN بالعربية، عن كواليس الساعات الأخيرة في حكم مبارك وصولاً إلى خطاب التنحي الذي ألقاه نائبه الراحل عمر سليمان في 11 فبراير عام 2011، بعد 18 يوماً من الثورة التي اندلعت في 25 يناير. وقال المناوي، الذي كان يشغل منصب رئيس قطاع الأخبار بالتلفزيون المصري الرسمي آنذاك، إن مبارك اتخذ قرار التنحي بنفسه، وأوضح أسباب قراءة عمر سليمان لبيان التنحي. كما تحدث عن تفاصيل إذاعته لبيان القوات المسلحة دون علم مبارك والرئاسة قبل يوم من التنحي. وكان هذا نص الحوار:

• ماذا عن يوم تنحي مبارك؟

الأحداث الأكثر سخونة كانت يوم 10 فبراير، اليوم السابق لخطاب التنحي، حيث تلقيت اتصالاً تليفونيا من أحد المسؤولين بالجيش، أبلغني فيه أن هناك بيانا هاما من المجلس الأعلى للقوات المسلحة سيصل للتلفزيون لإذاعته، وطلب مني عدم إطلاع أحد عليه وتحديدًا القصر الرئاسي، وعلمت أن الاجتماع الذي خرج عنه البيان كان قبل يومين وعقد دون حضور رئيس الجمهورية الذي هو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة. عندما وصلني البيان كان قرارى فورى بإذاعته، فلم يكن هناك فرصة للتفكير أو اتخاذ قرار مبني على الحسابات، بل على الإدراك بكافة الظروف المحيطة بالحالة المصرية جميعها، كان إدراكا بما شاهدته في صباح اليوم نفسه.

⁴³ <https://arabic.cnn.com/middleeast/2017/02/10/egypt-mubarak-6th-anniversary-resignation>

• ماذا حدث بعد إذاعة بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة؟

بعد دقيقتين من إذاعة البيان تلقيت اتصالا من وزير الإعلام وقتها، أنس الفقي، ثم اتصالا من رئيس ديوان رئيس الجمهورية، الدكتور زكريا عزمي. سألني أنس الفقي: ما هذا الذي أذيع؟ فأجبت أنه بيان الجيش. فعاد وسألني، من أتى به؟ فقلت ببساطة أنه جاء من القوات المسلحة. ثم سألني مجددا: لماذا لم تبلغنا بهذا البيان قبل إذاعته؟ فكانت إجابتي بأن هذا هو عملي الذي أقوم به وفقا لتقديري بشكل مستمر، ولم أظن أنه كان يجب إبلاغكم بما يحوي البيان. وكان يجلس بجانبه الدكتور زكريا عزمي، ثم قال لي، إذا تلقيت بيانات أخرى من الجيش فاتصل بنا، وأضاف: "دكتور زكريا يؤكد عليك ألا تذيع أي بيانات للجيش قبل إبلاغنا، ثم اتصل بي زكريا عزمي مباشرة ليطلب مني نفس الطلب، فأعدت له نفس الرد، وبدا واضحا على نبرة الدكتور زكريا الغضب من الموقف.

• من أوقع مبارك بخطاب الشحي؟

مبارك هو من أقنع نفسه بالقرار، ولو عدنا لهذا الزمن نجد إنه اتخذ القرار دون وجود أحد من المساعدين أو المستشارين، وأبلغ قراره لوزير الدفاع وقتها، المشير محمد حسين طنطاوي.

• أين كان مبارك عندما أذيع خطاب الشحي؟

كان قد وصل إلى شرم الشيخ.

• متى وصلك خبر أن هناك قرايرا بالشحي؟

الساعة الثانية عشر ظهرا يوم إذاعة بيان التنحي، وعلمت أنه يجهز نفسه للسفر إلى شرم الشيخ، كان هناك حديث عن أنه سيلقي خطاب التنحي بنفسه، وانتظرنا حوالي 4 ساعات بعد تسجيل كلمة التنحي لإذاعتها. هل كانت لدى مبارك الرغبة لإلقاء خطاب التنحي بنفسه؟

لم تكن هناك رغبة منه، ولكنه كان الترتيب لذلك، ووجد أن ذلك سيحتاج لمزيدا من الوقت فاتفق أن يقوم نائبه عمر سليمان بإلقاء الخطاب بدلا منه بعد أن راجع نص الكلمة مع عمر سليمان ووزير الدفاع حسين طنطاوي هاتفيا، وطلب مبارك منهما التأكد من دستورية وقانونية هذا الانتقال للسلطة، فلم يكن يريد التسبب في أي مشكلات لاحقا، واختاروا عمر سليمان لقراءة البيان بدلا من فرد من الجيش، حتى لا يعطوا انطباعا بأن الرئيس تم عزله بانقلاب عسكري.

• كيف وصلك بيان التنحي؟

وصلني عن طريق المتحدث باسم الجيش، اللواء إسماعيل عثمان، كان يرتدي معطفا قصيرا، بسرعه فتحه وأخرج من جيبه الداخلي شيئا ما وهو يقول "معي البيان"، وأبلغني أنه سينتظر حتى تصله أوامر بإذاعته، إذ كانوا في انتظار مغادرة جمال وعلاء وأسرتيهما.

• هل كان هناك فارق زمني بين تسجيل الكلمة وإذاعتها؟

حوالي من ساعتين لثلاث ساعات، حتى يتأكد سفر بقية العائلة لشرم الشيخ.

• كيف استقبلت خبر تنحي مبارك؟

شعرت بنوع من الراحة، لأن الجميع كان تحت ضغط غير طبيعي.

• ما صحة أنك من الذين أقنعوا مبارك بالتنحي؟

لست من الذين يدعون الحكمة بأثر رجعي، لكن هل كانت هناك محاولات للضغط لتحريك الموقف؟ أعتقد أنه كان موجودا، وكان لي مساحة في هذه المنطقة.

• هل ترى أن قرار تنحي مبارك كان ضرورة لا بد منها؟

كنا قد وصلنا إلى مرحلة أنه القرار الوحيد لنزع فتيل انفجار لم يكن أحد يعلم حدوده. ولكن يبقى السؤال: هل كان هو القرار الصحيح؟ تقديري وأظن وتأكد بعد ذلك أنه لم يكن القرار الصحيح على الإطلاق، بدليل أننا لا نزال حتى الآن ندفع ثمن عدم استغلال الفرصة في استخدام التغيير الذي حدث للوصول إلى عملية الانتقال السلمي

للسلطة في إطار وجود دولة، ما حدث إننا أطحنا بمؤسسات الدولة، ودخلنا في مرحلة من الفوضى التي نرى نتائجها حتى الآن.

• ما حقيقة أنك كنت تراجع صياغة خطابات مبارك الأخيرة قبل الشحي؟

لم أراجع شخصيا، ولكن كنت أراجعها وأبدي بعض الملاحظات عليها، وكان هناك استجابة محدودة في الخطاب الأول، وفي الخطاب الثاني كان فيه مساحة من الاستجابة أكبر، والخطاب الثالث كان كلاما مختلفا تماما عما تحدثنا فيه.

• منى توقعت أن الشحي عن السلطة قادرا لا محالة؟

بعدها أنهى الكلمة الأخيرة، فقد وصلنا إلى مرحلة لم يكن يصلح معها سوى قرار كبير، فقد كان تأثير هذه الكلمة سلبيا على الشارع، وحدث غضب كبير بسببها.

• ما حقيقة أنك تلقيت اسطوانة مدحجة (سي دي) من الرئاسة ولم تدع في التليفزيون؟

تقصد الاسطوانة التي قيل وقتها إنها تخص المشير حسين طنطاوي، غير صحيح ما قيل وقتها على الإطلاق، هذه رواية الناس تحب أن تعيش معها فقط.

• كيف تعامل مبارك وأسرته مع المظاهرات التي وصلت إلى القص قبل يوم واحد من الشحي؟

كان يشعر بالحزن المشوب بخيبة الأمل، ففي آخر اتصال تم معه كان يشعر بذلك، فلم يتخيل أن الناس لا ترى ولم تعرف ما فعله ولا تدرك حقيقة الأمر، وكان يشعر بحالة من حالات التجني، لكن في نفس الوقت لم يكن هناك إدراك بحجم المخاطر الموجودة.

• من كان أكره عصية... مبارك أمر زوجته... أم جمال وعلاء؟

اليوم الذي سبق التنحي كان أكثر تماسكا من جمال مبارك، كان لديه شجاعة ورباطة جأش واضحة، لأنه في يوم التنحي لم يكن موجودا بالقاهرة.

• كيف كانت تصك خطابات مبارك قبل بيان الشحي؟

الخطاب الأول راجعت نصه واطلعت عليه عن طريق وزير الإعلام أنس الفقي، الخطاب الثاني اقترحت جزء من النصوص وأوصلتها بطريقة أو بأخرى وكانت أشاهده من مكتبي بالتلفزيون أثناء تسجيله، الثالث كان لدي اقتراح تم صياغته ولم يتم الالتفات له.

• لماذا لم يأت الخطاب الثاني بنتيجة رغم أن مبارك أعلن عدم تقبله وسينحلي عن السلطة بعد 6 شهور؟

لأن الإخوان المسلمين حركوا الموقف بشكل واضح ورئيسي لإشغال الموقف، وكان مطلوب تسخين الوضع ولا يجب أن يتوقف ذلك.

• بعد 6 سنوات، لماذا سقط نظام مبارك؟

لأنه كان في حالة من حالات رفض الواقع لبعض الأوضاع والأحوال، وكان هناك ثقة زائدة أنه لن يحدث شيء، كان هناك غياب نسبي للبعد الاجتماعي، بالإضافة إلى الأداء الغبي من بعض الجهات داخل الدولة في تعاملها مع بعض المواقف والقضايا.

• هل كنت تخشى من اقتحام مبنى التلفزيون؟

حدث اقتحام بالفعل عدة مرات.

• ما هو القرار الخطأ الذي اتخذته وأنت رئيس قطاع الأخبار بالتلفزيون في هذا الوقت؟

لو عاد الزمن سأأخذ كل ما قررته وقتها، وفكرة الحكمة بأثر رجعي لا أحبذها، ومرة أخرى أقول لست من الذين يدعون البطولات الزائفة، وأنا ضد الأحكام على أنظمة في حقبة تاريخية تالية.

8. الرئيس السابق قمر تترك الحكم يوم 7 فبراير⁴⁴

أسرار أيام مبارك الأخيرة: قفشات جنسية، لوزين داخلينه... ودور غامض لـ زكريا عزمي
الإثنين 03 أكتوبر 2011م

روى الصحافي عبد الله كمال، رئيس تحرير صحيفة روز اليوسف السابق، أسرار الأيام الأخيرة للرئيس المصري السابق حسني مبارك في قصر الرئاسة قبل أن يترك الحكم في 11 فبراير 2011 مكلفاً المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد.



كمال الذي عرف بمدى اطلاعه على ما يجري داخل الدائرة الضيقة لاتخاذ القرار بحكم موقعه الصحافي، تحدث بشكل مباشر في حوار مطول مع بوابة "الأهرام" عن شخصيات محورية كانت سبباً مباشراً في الانهيار السريع للنظام بدءاً من وزير داخليته اللواء حبيب العادلي الذي حمله المسؤولية الأولى، والدور الغامض لرئيس ديوانه الدكتور زكريا عزمي، ووزير إعلامه أنس الفقي.

وتطرق الحوار إلى دور جمال مبارك، وما تردد عن أنه حاول الانقلاب على والده وأرسل خطاباً بذلك إلى عبد اللطيف المناوي رئيس قطاع الأخبار بالتلفزيون المصري في ذلك الوقت، لكنه سلمه للجيش.

في البداية أشار عبد الله كمال إلى أنه في السنوات الخمس الأخيرة كانت لديه شبكة علاقات ومصادر إخبارية تصل إلى أبعد وأعلى نقطة في مصر، ولديه مشروع من أربع كتب: الأول.. كيف انتهى عصر مبارك، والثاني عن الرأسمالية المصرية ودورها في السياسة في السنوات الخمسين الماضية، والكتابان الآخران في سياق التاريخ لتلك المرحلة.

⁴⁴ <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/10/03/197138.html>

وقال إنه كان يتمكن حتى منتصف يناير 2009 من الوصول إلى الرئيس السابق بشكل مباشر أو غير مباشر، و"لكنه بعد وفاة حفيده كان من الصعب أن نكلمه أو نراه، لأسباب قدرناها".

وأشار عبد الله كمال إلى أن مقتل النظام الأساسي في هذه الأزمة "خطيئة" العادلي، قائلاً: "خطيئته لم تكن فقط في استخفافه بالأمر إلى درجة رهيبة، بحيث لم يعرف حدود تبعاته، ولم يقدر حجم هذا الذي يجري من تحته، معتقداً أنها أزمة وسوف تمر، لدرجة أنه ذهب لافتتاح مسجد الشرطة بقرية الخمائل بعد ظهر جمعة الغضب، وعاد إلى بيته قبل أن يعود إلى مكتبه مهرولاً في الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم! أنا قابلت العادلي يوم 26 بعد ساعات من أحداث يوم 25 وفوجئت به يلقي على مسامعي قفشات جنسية! في محاولة منه ليبدو متماسكاً، حتى إنه وضع في يدي 20 قطعة شكولاتة على سبيل الهزار! فأدركت وقتها أن هناك مشكلة حقيقية".

وكشف أن نائب رئيس الجمهورية رئيس جهاز المخابرات السابق عمر سليمان أبلغ مبارك ليلة 19 يناير الماضي بأن حجم المظاهرات لن تكون كالمعتاد، وأنه طلب أن يكون هناك تصرف يقوده الرئيس، لكن مبارك أحال الموضوع لاجتماع يرأسه رئيس الوزراء.

موقف طنطاوي وعنان وسليمان

وقال عبد الله كمال إنه كانت هناك رؤيتين لفريقين حول الرئيس بشأن طريقة التعامل مع الأزمة، فريق ومنه جمال مبارك وصفوت الشريف وزكريا عزمي، يعتقد أنه يمكن إنهاء هذه الأزمة بالطرق العادية، وفريق آخر كان يرى أنه لابد من الحفاظ على مقومات الدولة والنظام من تبعات أزمة ستكون لها آثار كبيرة، وهذا الفريق مكون من المشير طنطاوي والفريق عنان والنائب عمر سليمان.

واستطرد "لو كان الرئيس في لياقته السياسية والصحية، كما كان في يناير 2009، عندما تعرض النظام لهزة عاصفة إبان حرب غزة، لكان اتخذ القرار الواجب اتخاذه في

وقت مبكر، بحيث يستجيب لغضب الناس، دون حتى أن تبلغ المسألة 18 يوماً، ولعلها صدفة أن الأزميتين استغرقتا المدة نفسها.. 18 يوماً".

وأكمل: كان الرئيس يدير أزمة 2009 بنفسه، ويرأس مجلس الأمن القومي بنفسه ويتولى الدور الإعلامي بنفسه، ويخطب في الناس وموجهاً الكلام للعالم الخارجي بنفسه. بينما في أزمة 2011 لم يجتمع مجلس الأمن القومي، وكان الإعلام في أزمة، ولم تكن أداته الحزبية كما كانت في 2009.

وأكد عبد الله كمال أنه كانت هناك قناة اتصال مباشر تربط أنس الفقي وزير الإعلام السابق بالقصر. لكنه أوضح أنه لا يستطيع الإمساك بدقة بالدور الذي لعبه جمال مبارك في هذه الأزمة "ربما تدخل في مضامين الخطابات، أو اقترح وجهات نظر على الرئيس تجعله يفكر في خيارات أخرى".

مبارك كان سيستقيل يوم 7 فبراير

وكشف أن مبارك كان بصدد ترك منصبه "كان مطروحاً عليه أن يترك موقعه. كان هذا أهم خيار يدرس ويمكن القول بأن خطاب التنحي كان جاهزاً من يوم 7 فبراير". ومن الأسئلة المهمة التي أجاب عنها عبد



الله كمال رئيس تحرير روز اليوسف السابق، هل فكّر جمال مبارك في الانقلاب على والده، ومدى صحة ما قيل إنه أرسل لعبد اللطيف المناوي (رئيس قطاع الأخبار بالتلفزيون في ذلك الوقت) بياناً يعلن فيه الانقلاب على والده، لكن المناوي سلم البيان للجيش.

قال كمال: "يجيبك عن هذا التساؤل عبد اللطيف المناوي، لكني لا أعتقد أنه صحيح". مشيراً إلى أن "العلاقة بينهما - جمال ووالده - كانت أعمق من أي علاقة بين الابن وأبيه. هذه العائلة كانت مترابطة بشكل لا يمكنك تخيله".

وتحدث عن أنس الفقي قائلاً إن دوره يأتي بعد حبيب العادلي فشلاً في إدارة الأزمة. وعن صفوت الشريف أضاف "لا أستطيع تشخيص دوره الآن، لكني لا أفهم كيف يمكن للأمين العام للحزب الوطني أن يتواصل مع قواعد حزبية لا توجد لديه أرقام هواتفها! من المفارقات أنه أثناء تحديث بيانات الحزب كان يطلب من العضو تسجيل رقم الموبايل، دون الاهتمام بتسجيل التليفون الأرضي. ومن ثم لم يكن هناك اتصال مع القواعد نتيجة قطع الاتصالات".

وأكد أن قطع الاتصالات تم بناء على اقتراح من وزير الداخلية، ثم بدأ التنفيذ بعد اجتماع وزاري.

ونفي عبد الله كمال مسؤولية مبارك أو ابنه جمال أو زوجته عن إطلاق النار على المتظاهرين، قائلاً: "لم يحدث على الإطلاق، هذه أول نقطة حققتها". وأوضح أن الولايات المتحدة اتخذت قراراً بالتخلص من مبارك بعد وفاة عرفات، وأن علاقتها بمصر في عصره كانت شديدة الالتباس.

صراعات وكواليس عزمي وتحالفه مع العادلي

وعن زكريا عزمي قال إنه "يتحمل الكثير من الجوانب السلبية، بدءاً من صراعات الكواليس وصراع النفوذ ومحاولاته المستمرة لأن يكون هو النافذة الوحيدة للرئيس على الساحة، وقد وقف ضد تعيين نائب للرئيس في السنوات السبع الأخيرة، لأن وجود نائب بجوار الرئيس كان سيحد من نفوذه".



وعن تصرفه أثناء الأزمة أضاف "كان في منتهى الارتباك والتخبط"، متابِعاً "ارتكب من الخطايا في السنوات الماضية ما يعرقل أي قرار كان محوراً أساسياً للصراع في داخل الحزب، كان هو الباب الخلفي للصحف التي تهاجم رئيسه، وكانت القنوات مفتوحة بينه وبين إبراهيم عيسى. زكريا هو صاحب العلاقات الذي يشاهد في أماكن مختلفة

مع رجال الأعمال، كان يدير الكواليس، وعلاقته بحبيب العادلي كانت شديدة الغموض، كان بينهما تحالف عميق".
وقال "من بين أهم الأمور أنه كان يساند دائماً بقاء وزير الداخلية في موقعه، والدفاع عنه في مختلف الأوقات".

9. "الوطن" تواصل نشر مذكرات "الباز" السريّة.. 30 سنة في الرئاسته⁴⁵

السبت 2015-05-09

في السنوات الأخيرة من حكم محمد حسنى مبارك، الرئيس الأسبق، بدا واضحاً أن هناك مشكلة فادحة وارتباكاً شديداً في خطابه، وظل الأمر لغزاً محيراً. وتكشف الإعلامية أميمة تمام،



زوجة الراحل أسامة الباز، سر هذا الارتباك بقولها إن خطابات مبارك الأخيرة، وتحديدًا منذ 2006، كانت إعادة إنتاج للخطابات التي كتبها له أسامة الباز في سنوات سابقة، فبعد توقف الأخير عن الكتابة لجأ المحيطون بالرئيس الأسبق إلى تعديل الخطابات القديمة وإعادة إنتاجها. وتعرض «أميمة» في هذه الحلقة للروايات المتداولة حول الخلاف بين زوجها الراحل وجمال مبارك، كما تفنّد حقيقة اتهام «الباز» بأنه كان صاحب فكرة التوريث. في العام 2005 بدأت أسرة مبارك الإعداد لملف التوريث من خلال بعض السياسيين الذين نسبوا لـ«أسامة» أنه صاحب «فكرة التوريث»، لكن في الحقيقة بعض المقربين من سوزان هم الذين أوحوا لها بفكرة التوريث. ومن هنا بدأت تضغط، رغم أن جمال كان يفضل في البداية العمل السياسي فقط، وبعض المقربين منهم أقنعوه بالحكم. بدأ الموضوع يأخذ منحى الجد، ولم يعترض مبارك على الفكرة، لم يكن مرحباً مثل سوزان، ولم يعترض أيضاً، وكان موقفه من التوريث هو المتابعة، لكن جمال بدأ الإعداد لدور سياسي، وكان يلجأ إلى «أسامة» في بعض الاستشارات السياسية، ومن هنا نسبوا لأسامة أنه صاحب فكرة التوريث، في حين أن دوره لم يتعدّ تدريب جمال سياسياً مثله مثل أي شخص يلجأ إليه، ولم يكن التدريب في شكل جلسات منتظمة، لكن إذا أراد جمال استشارته في موضوع ما كان

⁴⁵ <http://www.elwatannews.com/news/details/726006>

يذهب إلى مكتبه أو يقابله في القصر الرئاسي. ثم بدأ جمال مبارك يشكل «لوبي» ويتعرف على المجموعة التي أحاطت به حتى النهاية، وهم الذين شجعوه على الاستمرار دون مراعاة رأى الشارع. ولم يلجأ جمال مبارك إلى التأهيل الأكاديمي لخوض الحياة السياسية، بخلاف تأهيل والده في بداية حياته السياسية تأهيلاً منظماً وله قواعد، فقد كان تأهيل جمال عبارة عن إعطائه فكرة عن العمل السياسي بشكل عام، وبعد ذلك حاول دمج نفسه في العمل السياسي والمجتمع، وبالتدريج أصبح هو صانع القرار. كان أسامة الباز يرى أن الإصلاح السياسي يجب أن يكون مبنياً على الديمقراطية الحقيقية وأن يكون الناس راضين عما يحدث، فليس من المعقول تنفيذ أمر ضد إرادة الشعب، لذلك كان سبب اعتراضه على موضوع التوريث أنه ضد إرادة الشعب، خاصة أن الباز كان محتكاً أكثر بالبسطاء ويعرف آراءهم ولم يكن في يوم بعيداً عن الشارع مثلما فعل مبارك الذي ابتعد بشكل كبير ولم ير غير ما تريده الحاشية، سواء شلة مبارك القديمة أو شلة جمال الحديثة. وفي أكثر من مرة نصح «الباز» «مبارك» بأن ينزل الشارع بطريقة مفاجئة ويستمع إلى الناس وينزل ميدان روكسي مثلاً، وعندما كان «مبارك» يفكر في الأمر كان من حوله يمنعونه بحجة الأمن وسلامته الشخصية. كان الاتجاه الذي تسير فيه رئاسة الجمهورية خاطئاً وليس له علاقة بالإصلاحات السياسية، وكان أسامة يظن أنهم يسيرون في الاتجاه العكسي، ومن هنا بدأ اختلاف وجهات النظر. ولم يُخفِ الباز آراءه بعدم موافقته على توريث جمال رئاسة مصر، وبدأ يقول بعض الآراء المغايرة لموقف جمال وشلته، وكان يجد أن لجنة السياسات تأخذ قرارات دون الرجوع إلى الرئيس ويتخطون فيها الجهات المسؤولة، فكان يعترض على تلك القرارات، ومعظمها قرارات اقتصادية وبدأ دخول رجال الأعمال في الحزب الوطني ليحصدوا مميزات لصالح شركاتهم، وتم بعد ذلك إبعاد أسامة من المطبخ السياسي لأنهم كانوا يرون أنه سيشكل عقبة بالنسبة لهم. ولم أكن أعلم شيئاً عن حكاية الأزمة بين جمال وأسامة إلا من الصحافة، ولم يحك

لي الباز عنها، والحقيقة لا أعرف مدى صحتها، فقد قرأت، مثل أي شخص، في الصحف أن الباز قال لجمال يا «جيمي» فغضب الأخير واعتبر ذلك تقليلاً من شأنه وعدم احترام، والمسئول عن صحة هذه القصة هو من نشرها في الصحف. لكن من المؤكد أن «الباز» كان يناديه كثيراً بـ«جيمي»، خاصة أن الباز شخص ودود وبسيط مع كل الأشخاص. زواج جمال كان الشغل الشاغل لدى سوزان، كانت تسعى لاستقراره، وحاولت كثيراً في هذا الموضوع، ورشحت له فتيات كثيرات، لكنه في ذلك التوقيت لم يُعجب بأي منهن. كان مرتبطاً بفتاة إنجليزية وكانا يعيشان في لندن ووالده هو من أعاده فتركها. وكانت والدته تبحث وتساءل عن «زوجة كويسة» من أوساط راقية، وظلت على هذا الحال سنوات. ذات يوم تكلمت مع زوجة المشير أحمد إسماعيل، وقالت لها: «عايزة عروسة لجمال»، فردت عليها بالقول: «إنتي اللي عندك علاقات كتير». وكان الباز من بين الذين طلبت منهم سوزان ترشيح فتاة لجمال. وكانت مسألة انتقاء العروس صعبة جداً، خاصة أن جمال كان متعلقاً بأمه جداً وعلاقته بها كانت أقوى من علاقته بوالده. علاقة جمال بوالدته كانت قوية جداً ومختلفة عن علاقته بأبيه لأنها كانت على مستوى العمل فقط، لكن علاقته بسوزان كانت على مستوى العمل والحياة الشخصية، وكانا يفكران ويتخذان القرارات ويديران حياتهما معاً، حتى عندما مرضت كان هو الأقرب إليها. ما أعرفه أن عملية البحث استمرت فترة طويلة، وكانوا يرشحون عروساً جديدة أو اثنتين كل أسبوع، ولم يكن مبارك مهتماً بمسألة زواج جمال، فقد كان حفيده محمد علاء هو شغله الشاغل، وكان متعلقاً به جداً، وينهى أي اجتماع مهما كان مهماً إذا دخل حفيده محمد عليه، وكان يأخذ إجازات خاصة ليقضى الوقت معه، حتى إنه كان يدربه بنفسه على قيادة السيارة وهو صغير، لذلك تسببت وفاته في صدمة كبيرة له. كانت سوزان في بداياتها مهتمة بالأعمال الخيرية، وكانت شخصية مهذبة ولطيفة، وطرأت عليها تغيرات نتيجة نفاق المحيطين بها ونصائح بعض المقربين الذين «نفخوا» فيها، وهكذا خرجت من

إطار الشخصية المتواضعة، إلى الاهتمام بالعمل العام والإعلام، حتى ملابسها أصبحت تشتريها من «ديفليها» من خارج مصر، وكل مستلزماتها من ماركات عالمية، ولم تكن تحب أن يرتدى أحد ملابس مشابهة لها، لذلك كانت تتعامل مع بعض بيوت الأزياء لتفصيل ملابسها بالطلب، ولو تصادف أن وجدت سيدة ترتدى ملابس مشابهة لها كانت ترسل إليها وسيطاً يلفت انتباهها لأن هذا الأمر كان يضايقها جداً. كل خطابات الرئيس كان يكتبها أسامة الباز، وكان على اتصال بكافة الوزارات لتدقيق الأرقام والمعلومات، وكان أحياناً يستعين بمعلومات من الإنترنت. وكان يكتب الخطابات بخط يده، وليس على الكمبيوتر، ويرسلها إلى مكتب الرئيس بنفسه، وإذا احتاج مبارك إضافة أو تعديلاً يتم إرساله ثانية إلى الباز لإجراء التعديل المطلوب، حتى ينتهي إلى الشكل المتفق عليه. وفي بعض الأحيان كان مبارك يعترض على طول الخطاب فيرسله مرة ثانية إلى الباز للاختصار، وظل ذلك حتى عام 2005، وقتها توقف الباز عن كتابة الخطابات. وكانت الخطابات التي ألقاها مبارك بعد 2005 قديمة سبق أن كتبها الباز، لكن بعد تعديلها وإعادة صياغتها، لتناسب الموقف والاحتفال، ولم يُبذل فيها أي جهد، وكانت الخطابات المكتوبة مسبقاً تُستخدم كنموذج في السنوات الأخيرة لعصر مبارك. وفي أوقات كثيرة أثناء إلقاء مبارك خطابه كان الباز يغضب بسبب عدم قيام مبارك بإلقاء الخطاب بالشكل المضبوط لأنه كان في بعض الأحيان يخطئ في النحو أو التشكيل أو يخرج على النص، وهذه الأمور كانت تثير استياءه، وكان الباز يقول إن جهده «راح على الفاضي»، لأن كتابة الخطاب كانت تأخذ منه عمل يومين أو ثلاثة. مبارك لم يكن يختلف على مضمون الخطاب، لكن كان يختلف على حجم الخطاب ويفضل الخطابات المختصرة المبسطة ويعتبر السرد تعقيداً. وبينما كان أسامة يبحث على الإنترنت وفي المراجع لكي يكتب خطاباً ويذكره تماماً كان مبارك يرسل له ليقول: «اختصره وشيل الحاجات المكلكة»، ثم بدأوا في الرئاسة يرجعون للخطابات القديمة كهيكل عام مع تغيير بعض التفاصيل لتناسب

الحدث، فكانوا يأخذون خطابات الباز مثلاً ويغيرونها وفق المناسبة. كانت علاقة الباز بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات علاقة تاريخية، فقد كانا رفيقي كفاح، وعلى اتصال دائم، وكانا يلتقيان في قصر الأندلس بمصر الجديدة أو قصر الصفا بالإسكندرية، وأحياناً كان مبارك يحضر هذه اللقاءات، وكانت هناك اجتماعات موسعة يحضرها مبعوث السلام في الشرق الأوسط ديميس روث، ومادلين أولبريت، وعمرو موسى. كان الباز يرى في عرفات رجل مقاومة قوياً، والقضية الفلسطينية عبارة عن مجموعة من المحاولات على مدى سنوات عديدة، لكنها تفشل في النهاية، حتى ترك الملف ليتولاه اللواء عمر سليمان عام 2006، والخلاف بدأ بين الباز ومبارك بسبب تصريحات للباز، قال فيها إن مبارك إذا وجد شخصاً مناسباً سيعينه نائباً ويترك الحكم بعدها، ورفض التراجع عن التصريحات وقال إن هذا الكلام يمثل وجهة نظره. لكن الخلاف الأكبر بين الباز ومبارك بدأ عام 2004، بعدما حاول البعض الوقيعة بينهما، حيث قال بعض المحيطين بمبارك إن الباز مشغول، وإنه لا يقدم للرئيس المعلومات الكافية، وكان الأمر أشبه بالضرب تحت الحزام، فسأله مبارك: «لماذا أنت مختف؟ أنت مركز مع أميمة ومريم، خليفهم ينفعوك»، ومن وقتها تغيرت العلاقة بينهما، فظل الباز يذهب إلى عمله يومياً ولكن دوره تقلص، وظل هكذا يذهب إلى مكتبه لما بعد ثورة 25 يناير، حتى توقف عن الذهاب إلى عمله عام 2012. لم يغير الباز رأيه في الشباب، وكان يقول إن الشباب المصري يستطيع أن يفعل أي شيء، وكان يفضل الذهاب إلى معسكرات الشباب والجامعات، يهتم بكلامهم ولا يسخر منهم، وكان يرى أن الأحزاب ضعيفة، ورفض الانتماء لأي حزب حتى الحزب الوطني رغم عرض أحمد عز عليه الانضمام، وقال: «أنا انتمائي الحقيقي لمصر وليس لأي حزب»، كما رفض عروضاً بحقائب وزارية. وتوقع الباز حدوث الثورة، وقال إن جمال مبارك لن يصل إلى السلطة رغم توقعات الكثيرين، مؤكداً أن أجهزة الدولة ترفض التوريث تماماً، وكان دوماً يقول لي: «سيحدث سيناريو يمنع جمال من الوصول إلى الحكم». وحين قامت

ثورة 25 يناير خشي الباز على الأوراق وبعض المستندات المهمة، خاصة أن مكتبه في ميدان التحرير والمتظاهرين دخلوا حديقة جامعة الدول العربية، فطلب منى أن نذهب إلى المكتب لإحضار الأوراق، وبالفعل توجهنا إلى ميدان التحرير وأحضر كل الأوراق المهمة التي سلمها بعد ذلك إلى بعض الجهات السيادية. أسعد سنوات الباز كانت بين عامي 2000 و2004، هي السنوات التي ضحك فيها من قلبه، وكانت حالته الصحية جيدة، كان شخصية عنيدة جداً، كان يفهمني من نظرة، لم يكن ثرياً، لكنه كان نظيف اليد، عشنا في شقة عادية، ولم نكن نحتاج أي شيء من أي أحد، وكان شخصاً غير متكالب على جمع الأموال. ورغم أن جهات كثيرة ودول خليجية قدمت له عروضاً للعمل كمستشار، فإنه كان يرفض، ويرى أن العمل الوطني هو في بلاده، وأن العمل في دولة أخرى كمستشار هو إهانة له. وأصيب ببعض الاكتئاب، وبحكم قربى منه كنت أعرف أنه متأثر جداً بسبب ذهابه إلى مكتبه دون أن يكون لديه عمل فعلى، لكنه كان مرتبطاً بمكتبه جداً. ونصحته وقتها بكتابة المذكرات، والحقيقة أنه كان قد فكّر في الأمر عام 2000، عندما طلبت منه دور نشر كبيرة كتابة مذكراته، لكنه كان مشغولاً، وعندما سألته: هل ستكون هناك أي أنواع من الضغوط؟ رد على قائلاً: «سأقول ما يمكن أن يقال، وهناك أشياء لا تهم العامة، والكتاب سأتركه للدبلوماسيين والساسة، وسأضع فيه خبراتي وتجربتي السياسية، بمعنى أنى سأكتب خبراتي وليس مذكراتي»، وبدأ يعد لهذا الموضوع، لكن الثورة قامت فانتظر ثم أصيب بجلطة أثّرت على ذاكرته. كان يقضى يومه في المكتب، يستقبل فيه الزوار من المسؤولين والوزراء من داخل مصر وخارجها، ثم توقف عن الذهاب إلى المكتب، وبدأ يقضى وقته بين التريض والقراءة، وتحولت حياته للعلاقات الاجتماعية مع المقربين من العائلتين ورياضة المشي والقراءة. كان للباز العديد من الأصدقاء، منهم مصطفى الفقي، وعمرو موسى، وأحمد ماهر، رحمه الله، والفقى كان من نفس مدرسة التحليل، وكانا متفقين على أن جمال مبارك لا يصلح رئيساً للجمهورية. وكان

يلتقي قيادات الإخوان عندما يريدون توصيل شيء، ومنهم عصام العريان. وتحدث الإخوان عن نسبة مشاركتهم في البرلمان، والبعض كان يرى أن مبارك وافق على احتواء الإخوان، وبالفعل كان هذا جيداً لأن أسامة كان يرى أنه من الصعب فصل جزء من نسيج الشعب. ولم يكن النظام يثق في الجماعة، والحقيقة أن هذا التوافق كان تحت أعين المخابرات وأجهزة الدولة، وكان واثقاً أنه إذا لم ينصلح المسار سيأتي الإخوان بديلاً لمبارك. بدأت صحة أسامة الباز تتدهور عام 2010، حيث أصيب بجلطة في المخ وفي مكان حساس في الذاكرة. وأثناء مرضه الأول اتصلت برئاسة الجمهورية، وتحديداً اللواء أبو الوفا رشوان وجمال عبد العزيز، واتصلت بجمال مبارك، ولكن لم أجد منهم أي اهتمام أو أي مبادرة للعلاج خارج مصر كما يفعلون مع أي شخص أعطى بلده الكثير، وكان الرد المعتاد منهم: ألف سلامة على الدكتور. واتصل باسل، الابن الأكبر لأسامة، برئاسة الجمهورية وبمكتب الرئيس، ولم يجد هو الآخر أي اهتمام يُذكر. وفي العام 2012 تكررت الجلطة مرة ثانية، وكنا في المنزل وأنا أجلس على بعد 50 متراً منه، وفجأة وجدته يسقط على الأرض فنهضت مسرعة وأمسكت به، وأخذته إلى أقرب مركز طبي في القاهرة الجديدة، لكن المركز لم يكن مؤهلاً بالشكل الكافي لعلاج، خاصة أن الجلطة هذه المرة كانت في مكان أوسع وبشكل أكبر، ونقلته في اليوم التالي إلى مستشفى كليوباترا بمصر الجديدة، ووضعت في العناية المركزة بسبب حالته الحرجة، وظل في المستشفى يوماً واحداً وانتقل إلى «دار الفؤاد»، حيث ظل هناك لفترة طويلة، وأخبرنا الطبيب أن حالته متدهورة وأنه لن يعيش أكثر من عام ويحتاج إلى تمريض معه في المنزل، وظل في المستشفى لفترة طويلة ثم انتقل إلى المنزل. كنت أعلم أنها النهاية، وانغلقت حياتي الاجتماعية، حيث كنت أذهب إلى عملي نادراً لانشغالي بمرافقته، وفي آخر أيامه كانت لديه مشكلة في البلع. وفي شهر أغسطس 2013 مرض جداً وبدأت التغذية عن طريق الأنف وأدركت وقتها أنها النهاية، وفي أول سبتمبر أصيب بأزمة قلبية وانتقل مرة ثانية إلى الرعاية المركزة بدار الفؤاد

وفقد الوعي تماماً. والغريب أنى رأيت في المستشفى أشخاصاً يتجسسون عليه. وقبل الوفاة بساعات أفاق ونظر إلى الموجودين في الغرفة، ثم نظر إلى مريم وابتسم.



<https://youtu.be/ZdHD3SqzSqY>



<https://youtu.be/d5pWbIEKRVc>



<https://youtu.be/DjzSTV6ITT4>



<https://youtu.be/9e5Lu5qylPo>

10. المنحولون في الإعلام المصري.. زيف وفاق والموضوعية غائبة⁴⁶

الأحد، 15 يونيو 2014



قبل سقوطه، وخلال الأيام الأولى لثورة يناير دعم إعلاميون مواقف الرئيس الأسبق حسني مبارك.. وما لبثت الثورة أن نجحت حتى تحول الكثير من هؤلاء لصف المعارضة وبدؤوا في فضح نظامه خلال ثلاثين عاما من الحكم. الإعلاميون المتحولون في عصر "مبارك" سرعان ما انقلبوا مرة أخرى حتى باتوا في صف المجلس العسكري الذي تولى مقاليد الأمور حتى إجراء الانتخابات الرئاسية في 2012، وفاز فيها الدكتور محمد مرسي.

الرئيس المعزول محمد مرسي هو الآخر نال نصيبه من الإطراء والمديح الإعلامي قبل فوزه وحتى خلال الشهور الأولى من حكمه، وما لبث أن تحولت الدفة بعد إخفاقه في تحقيق مطالب الثورة.

في التقرير التالي نرصد أبرز التحولات الإعلامية التي طفت على السطح خلال المرحلة السابقة.

مجدي الجلاد المدافع المعارض

أحد أبرز الإعلاميين اللذين ظهوروا على الساحة في الفترة السابقة ونالوا نصيبهم من النقد بسبب تحولاتهم الإعلامية من حين إلى آخر كان الكاتب مجدي الجلاد، فالجلاد الذي يرأس تحرير جريدة الوطن حاليا كان أحد المعارضين لحكم الرئيس الأسبق حسني مبارك خلال فترة حكمه.

وخلال الأيام الأولى للثورة ظهر الجلاد في موقف آخر تماما.. فالمعارض لمبارك ظهر مدافعا عنه ويطالب بالترحم عليه وإعطائه فرصة بدلا من الدخول في فوضى كما سماها "مبارك" نفسه.

يقول عنه سامي كمال الدين في كتابه الصحافة الحرام: إنه سريع التحول من أجل مصالحه الخاصة، وربط ذلك بقصة سردها في كتابه عندما أقر "الجلاد" حق زميلهما جمال الكشكي في نشر حوار على ثلاث صفحات.. وبعد نشر الحوار على صفحة واحدة ثار "الكشكي"، وعندما طلب من "الجلاد" شهادته أمام مدير التحرير لم ينطق بحرف واحد لصالح "الكشكي"، وأصبح في كفة مدير التحرير، لأنه لا يريد أن يغضبه.. و" هو ما جعله يربط هذا الموقف دائما بكل مواقفه السياسية والمهنية بعد ذلك".

محمود سعد المنحول الوسير

أما محمود سعد صاحب البسمة التي أجمع عليها المشاهدون في برنامجه "مصر النهاردة"، فكان هو الآخر من أسرع المتحولين في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك.. ولم يكن معارضا لمبارك ولكنه كان معارضا أكثر للحكومة والوزراء والمسؤولين في الدولة.

وكان "سعد" من أوائل المتغزلين في "مبارك"، وخاصة حينما شغل منصب رئيس تحرير مجلة "الكواكب" ونشر خلالها مقالا له بعنوان "مصر التي نريدها" سادت فيها عبارات الود والتقدير لسيادة الرئيس "المخلوع".

وبعد تحوله لصف معارضة مبارك بفضل ثورة 25 يناير، وخلال مداخلة تليفزيونية اتهمه وزير الإعلام الأسبق أنس الفقى بالنفاق والتحول والركوب على موجة الثورة، وإنه كان يتمنى أن يدير حوارا مع الرئيس مبارك لأن ذلك سيوصله للجماهير. وأوضح "الفقى" كيف كان محمود سعد يتقاضى منه 7 ملايين وطلب زيادة عقده ل 9 ملايين، وكيف كان يتباهى بعدد الإعلانات التي تتوافد إلى برنامجه.

لميس الحديدي المذيعة "الفلوثرورية"

الإعلامية لميس الحديدي وصفت بالمذيعة "الفلوثرورية" بسبب تناقضها الشديد، والمتابع لبرامجها يتحير في كونها فلول أم أنها مناضلة ثورية. وللعودة إلى ما قبل سقوط "مبارك" نجدها المنسقة الإعلامية لحملة "جمال مبارك رئيسا"، إلا أنها سرعان ما تنكرت لذلك عقب ثورة يناير التي هاجمتها واتهمتها بـ "نظرية العناصر المندسة".

"الحديدي" دافعت عن الرئيس المخلوع وعائلته قائلة: "إذا تنحى الرئيس خسرت المعركة، دعوه يعيش، أعطوه فرصة يخرج بأمان، هذا الرجل عمل من أجل مصر". توجهات "الحديدي" السياسية كانت أكثر وضوحا في عهد الرئيس المعزول "مرسي" واتسمت معالجاتها للقضايا بالجدية والضرب من تحت الحزام، لتعود مره أخرى وتصطف في طابور النظام الجديد.

عمرو أديب صاحب الصوت العالي

لا يختلف عمرو أديب كثيرا عن زوجته في تأييدهما لمبارك قبل خلع، وظهر ذلك في برنامج "بدون رقابة" مع المذيعة "وفاء الكيلاني" ثم لا تلبث أن تفاجئ بتغير موقفه

ل 180 درجة ليلحق بمن سبقوه لموجة الثورة في برنامج "آخر كلام" على قناة DTV الإعلامي "يسري فوده"، ومرة أخرى تجده يهمل ويدعم المشير عبد الفتاح السيسي.

الإخوان السبب

يقول الخبير الإعلامي "ياسر عبد العزيز" إن هناك عدد من العوامل أدت لتوجه عدد كبير من الإعلاميين لدعم "السيسي" و³⁰ يونيو، أولها: مخاطر تفتت الدولة المصرية التي كان يطرحها الإخوان وحلفائهم، والثاني أموال تم ضخها لتركيز الإعلاميين في اتجاه معين، إضافة بالطبع إلى السمات السياسية والشخصية للسيسي وعززت صورته في الإعلام.

يضيف أن الإعلام المصري خلال الفترة السابقة في حالة متراجعة، وخسرنا بعض التقدم الذي كنا قد أحرزناه بعد ثورة 25 يناير، وعهد "مرسي" كان عهدا ظلاميا وطرح مخاطر كبيرة، وجزء كبير من المشكلات التي يعانيها الإعلام المصري الراهن يعود إلى حكم الإخوان، وكل تصرف عنيف يمارسه الإخوان يبرر للدولة وضع قيود على الممارسات الإعلامية.

ويطالب "عبد العزيز" بردع العنف حتى نستطيع خوض معركة الدفاع عن الحريات الإعلامية في مصر، وأن يوقف الإخوان تبعيتهم للمشروع القطري.

استقطاب حاد

أما الدكتور "محمود خليل"، أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة فقال إن الإعلام المصري عانى منذ ما يقرب من العام أزمة حادة تعددت أبعادها، أولها يتمثل في حالة الاستقطاب الحاد التي سيطرت على الرسالة الإعلامية والتي كان لها صدى على الرأي دفعته باستمرار إلى التصنيف الدائم بين من هو مع ، ومن هو ضد.

ويتمثل المظهر الثاني وفقا لـ "خليل" في ذوبان الحدود الفاصلة بين الإعلام الخاص والحكومي فالإعلام المصري كله خلال العام المنصرم كان إعلاما رسميا بامتياز يعبر

عن السلطة التي تحكم، ويحاول أن يبرر قراراتها وتوجهاتها في حشد الرأي المصري في تأييد قراراتها.

فيما ارتبط المشهد الثالث بالتحريض فقد تورطت وسائل الإعلام خلال الأشهر الماضية في تحريض فئات المجتمع المصري على بعضها بصورة فجّة. ويرتبط شعار الإعلام في هذا الاتجاه برفع راية "التخوين" لقطاع من المصريين والاستناد إلى "وصف الوطنية" عند الحديث عن قطاع آخر منهم.

ويؤكد خليل أن قطاع الإعلام بات يقسم المصريين إلى قسمين: الوطنيين والخونة، وأخذ يحرض هذا على ذاك، موضحاً أن معالم هذه الأزمة قد تجلت بصورة كبيرة في الحشد للانتخابات الرئاسية، فحدث أحد المذيعين عن ضرورة نزول 40 مليون حتى يظهر السيسي بشكل مشرف كانت أحد أساليب الحشد؛ غير أنه سرعان ما كشفت النتائج السلبية لعدد الناخبين عن الفشل الإعلامي فالعدد الذي نزل وشارك في انتخابات 2014 كان أقل بصورة ملحوظة من العدد في انتخابات 2012م.

ولاحظ المصريون والعالم أجمع حجم عزوف الشباب عن المشاركة بالإدلاء بالصوت، فكانت النتيجة أن تحول الإعلام لحالة من الصراع وتحول الإعلاميون إلى مجموعة من الندابين والندابات، فقد خرج أحد المذيعين يتحدث عن أن هذا الشعب ملزوق على قفاه، وآخر عن أن الشعب المصري جاهل ولا يعرف مصلحته ولا يعرف أن مصر يمكن أن تتحول إلى سوريا وليبيا إذا كان المشهد الانتخابي غير منصفاً للمشير، وأن حجم المشاركة المنخفضة سيدفع المشير للاعتزال عن الرئاسة وغير ذلك من لغو وخطابات هزلية تشارك فيها ضجيج الإعلاميين مع أصوات بكاء البعض، وغير ذلك من مشاهدات عابها المصريون.

المستقبل مقلق

وعن مستقبل حرية الإعلام في الفترة المقبلة يقول خليل: "مستقبل يثير القلق لأن هناك مؤشرات من تجربة العام الماضي تدل على أن السلطة ستفرض قيود على

حرية الإعلام والدليل على ذلك برنامج "البرنامج" لـ "باسم يوسف" والذي مر بعدة مراحل من CBC، ثم MBC مصر، لينتهي بخروج "باسم يوسف" معلنا نهايته. وهناك كتاب مصريون انتقدوا السيسي وتم إيقافهم مثل بلال فضل، وهناك نوع من المحاصرة الإعلامية للأصوات الناقدة مثل علاء الأسواني، وكل هذه المؤشرات تجعل من الإعلام أحادي الصوت وكذلك ما أعلنته وزارة الداخلية عن مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك وتويتر"، وعلى الرئيس أن يعي تماما أن من يريد إحياء تجربة مبارك هو كمن يقوم بتجربة إحياء ميت فهي محاولة ستكفل بالفشل حتما.

موضوعية غائبة

وتقول الدكتورة "هويدا مصطفى"، أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة وعضو لجنة متابعة وتقييم الأداء الإعلامي في الدعاية الانتخابية لمرشحي الرئاسة: "إن الإعلام خلال الفترة السابقة كان يقوم بعملية حشد حيث كانت كل محطة تلفزيونية تروج وتدعم لتوجهاتها السياسية.

وأضافت "مصطفى"، مارس الإعلام في الفترة السابقة جرائم بحق المعايير المهنية للتأثير على الرأي العام، وافتقد معظم الإعلاميين المهنية والموضوعية وموازنة الأمور بشكل عقلاني وهادئ.

وأوضحت مدى حاجة الإعلام إلى حرية مقننة ومنظمة وليست مطلقة فكانت هناك فوضى وارتباك، والإعلام لديه حرية يجب ألا يسيء استخدامها بممارسة الاستقطاب السياسي الحاد ولا بد من تفعيل المواد الدستورية التي تخص الإعلام والتي تحدد الفرق بين الحرية المطلقة والضبط.

بكري في سطور رجل كل العصور⁴⁷ (شيروهمر خلوا الناس يعن فوهمر)



مصطفى بكري شاب صعيدي فقير من عرب الهوارة ابن فلاح فقير معدم تخرج من كلية التربية قسم لغة عربية بدا حياته مدرس لغة عربية حتى استطاع الوصول ل (يحي الجمل) شاكيا له من فقره وقلة حيلته مستنجدا اياه ان ينقذ له طموحه ان يكون صحفيا حتى يستطيع ان يخدم الشيوعية التي يؤمن بها باعتباره ابن من ابناء الطبقة الفقيرة المعدمة التي انقذتها اشتراكية عبد الناصر من الجوع والعري والابوئة وادخلتها المدارس.

وعندما سأله يحي الجمل عن اسباب عدم دراسته في كلية متخصصة في الصحافة فأجاب بأنه الفقر الذي جعله يدخل كلية تربية حتى يضمن وظيفة معلم الدراسات الاسلامية في المدارس الابتدائية والاعدادية التي تنتشر في قرى الصعيد حيث نشأ فعينه يحي الجمل صحفيا في جريدة الأهالي الشيوعية على انه شيوعي . التي ومن خلالها نشر مقال مدح في حسنى مبارك وصفه بالبطل الذى انقذ البلاد من هاوية الفوضى بعد ثورة الجنود التي اسميت ب انقلاب الامن المركزي فاتصل به مبارك و شكره و قام مبارك بتعيينه في مجلة المصور الحكومية فركل الصحيفة الشيوعية التي قدمته بطول قدميه ودخل في خدمة الصحافة الحكومية في خدمة مبارك البطل والأب كما دأب على وصفه_ و من هناك بدأ يبحث عن سبوبة كمعد تقارير اخبارية لإذاعة صوت العرب بجوار عمله في المجلة الحكومية ف جنده رجل المخابرات الوزير محمد صفوت الشريف للتجسس على زملاؤه ثم نقل تبعيته

⁴⁷ <https://www.facebook.com/bakry.lover.lol/posts/277637318978582:1>

كجاسوس الى رجل المخابرات السيد ممدوح البلتاجي الذى كان رئيسا للهيئة العامة للاستعلامات فقام بتعيينه في راديو مونت كارلو التابع لإذاعة فرنسا الدولية بالفرانك الفرنسي باعتباره ناصري .

و كلفه بأداء مهمات امنية للتجسس على المقاومة الفلسطينية و انشطتها في باريس و بعد سنوات في باريس قام رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ممدوح البلتاجي بعد هذا بإعادته لمصر بعد ان كشفت المقاومة الفلسطينية حقيقته لدسه في حزب مصر الفتاة (ذو المرجعية الاسلامية) بمهمة زرع الشقاق فيه لتصفية اعماله على اعتبار انه شاب إسلامي مضطهد ثم نقله لحزب الاحرار (ذو المرجعية الساداتية) بنفس المهمة التي نجح فيها ايضا و لإعداد الارض لمهامه في حزبي مصر الفتاة و الاحرار اعدت المخابرات لمصطفى بكرى لقاء مع اذاعة صوت امريكا في ضيافة السيد (حسن شمس الدين) ادعى فيه مصطفى بكرى انه مضطهد من الداخلية بسبب دينه الإسلامي و ان الداخلية تحاول اغتياله و ان ميكروباص خاص بالداخلية حاول دهسه عمدا في شارع صلاح سالم و اثناء تلك المحاولة دهس جندي غلبان ثم اخذ الميكروباص جثة الجندي في الميكروباص و قام بخطفه هو في مكان مجهول بالهايكتسب لا يعرفه لأنه بقى مغمى العينين و طالب في اللقاء امريكا بقطع المعونة عن مصر لمحاولة الداخلية اغتياله و طالب مجلس الامن بالتدخل ضد مصر التي هي دولة عسكرية بوليسية غير شرعية.

وبعد هذا اللقاء دخل مصطفى بكرى حزب مصر الفتاة (ذو المرجعية الاسلامية) كعضو في الظاهر إسلامي يتشدق ببطولات العنصر الإرهابي احمد حسين مرتكب جريمة حريق القاهرة في يناير 1956 واصفا نفسه بانه الابن الروحي لذلك الإرهابي !! عمل من الثانية الاولى لدخوله مقر الحزب على تحقيق هدفه في زرع الشقاق فيه وتفتيته دخل الحزب الإسلامي راكبا جمل مزاعمه عن محاولات النظام لاغتياله

وعندما أنهى مهمته في مصر الفتاة نقلته المخابرات لحزب الاحرار(ذو المرجعية الساداتية الرأسمالية الانفتاحية) لأداء نفس المهمة التي اداها ببراعة في مصر الفتاة. فبعد إنهاؤه لمهامه الأمنية في مرحلة مصر الفتاة (ذو المرجعية الإسلامية) وبدأه القيام بمهامه الامنية في حزب الأحرار (ذو المرجعية الساداتية) ظهرت علامات الثراء الفاحش على مصطفى بكري حيث واكبت تلك المرحلة بزوغ فجر العقوبات الدولية والحظر الدولي على العراق وليبيا بسبب مذبحتي (حلبجة ولوكيربي) التي تعتبر المرحلة الأكثر رخاءا من الناحية الاقتصادية في حياته وقتها كتب مئات المقالات دعما للدكتاتور العراقي صدام حسين والدكتاتور الليبي معمر القذافي مهاجما السياسة المصرية في صحيفة حزب الاحرار. التي خصصها لدعم نظامي القذافي وصدام حسين . لان خارجية مصر المجرمة . على حد وصفه . لا تنتهك الحظر الدولي المفروض على نظامي صدام حسين والقذافي .

في تلك الآونة انتهت المخابرات مهام بكري في حزب الاحرار بعد ان نجح في اغلاق ذلك الحزب بالضربة والمفتاح كما فعل مع سابقه.

لم تطل به البطالة كثيرا وقد اصابه الثراء مجهول المصدر في تلك المرحلة فبتمويل من القذافي وصدام حسين فتح جريدة الاسبوع التي حصل ترخيصها كأول صحيفة خاصة بعد ثورة 1952 وتأميم الصحافة في رُبع ساعة بجلسة انعقاد طارئ للمجلس الاعلى للصحافة بينما كانت طلبات تأسيس عشرات الصحف مكرونة منذ عشرات السنين دون بت في المجلس الاعلى للصحافة الذي كان رئيسه المرحوم مصطفى كمال حلمي بعضوية محمد صفوت الشريف .

في بدايتها حققت الاسبوع نجاحا توزيعيا اعتمادا على فبركة الفضائح التي يجيدها مصطفى بكري بشدة خاصة وان بكري كان يقف خلفه جهاز جبار هو جهاز المخابرات المصرية العامة يحميه من المساءلة على اكاذيبه وخلطة مصطفى بكري المشهية معروفة خليط من نظرية المؤامرة وشعارات الإرهاب الإسلامي مع بعض شعارات

الاشتراكية وحقوق الطبقة العاملة مع كمية هائلة من الجنس بكثافة وفجاجة مع التحريض ضد المسيحيين والاكثار من الحديث عن خطر التنصير ورحيل الناس افواجا عن دين الاسلام ووجوب الاصطفاف لإنقاذ الاسلام من خطر الفناء في سنة 2005 حصل على لقب شخصية العام الصحفية من مركز الصحافة العربية ببيروت وفي حفل تسليم الجائزة سؤل عن مصادر تمويل صحيفته اول صحيفة خاصة في تاريخ مصر ما بعد الثورة رغم انه هو صاحبها. مدرس عربي غلبان ابن فلاح اجير. فقال: إن رجال الأعمال الشرفاء عندما تم طرده من جريدة حزب الاحرار بعد غلق لجنة الاحزاب للحزب اقترحوا عليه ان يؤسس صحيفة خاصة ملكه وبأسمه؛ فقال لهم: منين ده انا مدرس عربي شحات وابن فلاح اجير! فقالوا له رقبتنا سداة ودفعوا له ثمن حملاتهم الدعائية في صحيفته التي سيؤسسها لمدة ثلاثة سنوات مستقبلية وأنه أخذ أموالهم تلك وأسس بها الصحيفة!!!!!! وأصر على رفض ذكر اسماء رجال الاعمال الخيرين هؤلاء حرصا على الا يضيع ثواب المحسنين بكشف الحسنة المستخبية.

لجأ مصطفى بكري في ادارته لصحيفته لابتزاز رجال الاعمال وجملته المشهورة: "ح تدفع والا نمزقك اربا في صحيفتنا " حتى فاحت رائحته بشدة خصوصا بعد ان فضح بعض من هاجمهم مكالمات تليفونية للتهديد اتصل بهم فيها قبل هجومه عليهم في صحيفته . أبلغ أحدهم النيابة عنه وحكم عليه بالسجن ثلاثة سنوات في قضية ابتزاز لرجل اعمال مصري بريطاني يعمل في مجال السياحة اسمه (محمد عبد العال) ووقتها حصل مصطفى بكري على دعم رهيب من كل الصحف الحكومية والارتيست المرتبطين بجهاز المخابرات المصرية العامة ووصفوا القضية بقضية حرية رأى في عصر مبارك الذي لم يقصف فيه قلم وكل هذا كان تمهيدا لتدخل الرئيس مبارك فخرج بكري بعفو رئاسي وقامت المخابرات بمعاقبة عبد العال هذا بتلفيق قضية أمنية له.

كان له مواقف لافتة في الدفاع عن بعض الرقاصات اللائي تم فضح تورطهن في شبكات الدعارة والبغاء مثل حنان ترك ووفاء عامر فكان الكاتب الإسلامي الذي يغرد خارج سرب الاسلاميين فيما يتعلق بمحترفات البغاء من الارتيست وصوّر في صحيفته فضح تورط اولئك الارتيست في البغاء بأنه مؤامرة على الاسلام مع الاكثار من الحسبنة والحوقة والاستعانة ضد الفاجر وابن الحرام عميل الغرب الذي يكشف ستر بنات الامة الاسلامية .

ثارت شائعات عن حصوله على رشاوي جنسية هي التي دفعته للدفاع عن اولئك الباغيات غير أن علاقاته الطيبة بالباغيات ظهر أثرها الإعلامي عليه بعد هذا في تلك المرحلة أصبح مصطفى بكري لأول مرة نجم نجوم البرامج الرمضانية في الاذاعات ومحطات التليفزيون الارضية المصرية وضيف دائم على كل برامج الحوار وتم تنجيحه وتلميحه بصورة مثيرة للريبة

تم دسه في جمعية حقوق الانسان المصرية للتجسس عليها وأداء مهمات امنية فيها نقل خلالها كل همسة ولمزة حدثت بين اعضاءها للأجهزة الامنية وعندما حاول الوصول لرئاسة الجمعية وفشل خرج من الجمعية وشن حملات صحفية رهيبة ضدها اتهمها فيها بتلقي تمويل أجنبي والعمالة والخيانة ومساندة الاقباط بما يهدد الوحدة الوطنية والعمل على قطع المعونات النصرانية الكافرة عن هذه البلد المسلم الامين لا شيء إلا لأن أهله قالوا إن ربهم الله.

كان يصف إبراهيم نافع رئيس مجلس ادارة الاهرام وقتها ونقيب الصحفيين بأبوه الروحي وكان مدير حملته الانتخابية لثلاثة دورات في نقابة الصحفيين باعتباره وطني ! وبمجرد ان أنهى مبارك دور ابراهيم نافع في عام 2001 كتب مصطفى بكري ابنه الروحي ضده المقالات يتهمه بالفساد وتقدم ضده بمئات البلاغات للنائب العام تم حفظها كلها فيما بعد لافتقادها للدليل ووصف ابراهيم نافع . أبوه الروحي . بالصل والمختلس والمرتشي والمتربح !

بوصول جورج بوش للحكم دافع عن تنظيم قاعدة الجهاد الإسلامي واتهم الصرب و الروس و الاسرائيليين بارتكاب الجريمة و ذكر تفاصيل كثيرة من نسج الخيال ملأ بها مئات المقالات في صحيفته الاسبوع عملا على تبرأة تنظيم قاعدة الجهاد الإسلامي من جريمة الحادي عشر من سبتمبر رغم اعتراف قائد التنظيم الشيخ الرئيس اسامة بن لادن بالجريمة او الغزوة . على حد تعبيره . في شرائطه المصورة و هاجم صحفيين كبار امثال (يسرى فودة) عندما اجرى لقاء مع قيادي تنظيم القاعدة خالد شيخ محمد الذى شرح في هذا اللقاء على الهواء كل تفاصيل التخطيط و الاعداد و التدريب لغزوة الحادي عشر من سبتمبر التي وصفها بالنبوية المباركة و كيف واتت الفكرة للشيخ الرئيس أسامة بن لادن و متى .

اتهم بكري (يسرى فودة) بالعمالة والخيانة والتآمر على الاسلام والكفر بالإسلام لأنه كان من واجبه كمسلم الكذب فيما يبرئ ساحة اخوته المسلمين مما يرتكبونه من أفعال.

*ساند مصطفى بكري مبارك الاب والبطل . على حد تعبيره . امام الضغوط الغربية عليه لإجراء التحول الديمقراطي وقال انه يرفض الديمقراطية إذا كانت من وش الغرب

*ساند مصطفى بكري جمال مبارك ووصفه بابن البطل وصاحب الفكر الجديد لتطوير مصر ونقلها النقلة الحضارية الكبرى.

* كان من اكثر الممتدحين للبرادعي الذى كان لا يزال رئيس لوكالة الطاقة الذرية الدولية و كان من اكثر الممتدحين للبرادعي باعتباره ابن مصر البار الذى وقف ضد رغبات بوش الاجرامية في غزو العراق و رفض ان ينص في تقاريره عن ان لدى العراق برنامج سرى للتسلح النووي و لكن بعد سنوات و بعد انتهاء فترة عمل البرادعي في الوكالة و حصوله على جائزة نوبل للسلام و بدء سريان الشائعات عن نيته للترشح للرئاسة ضد جمال ابن مبارك الأب و البطل انقلب مصطفى بكري على البرادعي

متهما اياه بانه عميل امريكى*ايرانى شيعي و انه تأمر على العراق مع امريكا و ايران و في تلك المرحلة نشأت صداقة حديدية بينه و بين (احمد عز) اصدق اصدقاء جمال مبارك و صفه مرارا بنموذج برجل الاعمال الوطني الذى يضحى بوقته و ماله لخدمة البلاد.

عند اختفاء الصحفي (رضا هلال) دافع عن (حبيب العادلي) ضد كل الاتهامات له بختف رضا هلال بسبب تأييده للحرب الامريكية على الاعراق ووصف رضا هلال بالعميل الذي يؤيد الديمقراطية على ظهور دبابات الغرب ووصفه بكبير المارينز العرب

انقلب بصورة مفاجئة على جمال مبارك بسبب سكوته على تغيير احمد عز لأبعاد دائرته الانتخابية بصورة تضعه في منافسة امام وزير الدولة للإنتاج الحربي بما يعنى خسارته لمقعده في البرلمان وركز هجومه على صديق الامس احمد عز بصورة شديدة مع الاستمرار في عبادته لمحمد حسنى السيد مبارك الاب والبطل.

عند بدء احداث 25 يناير 2011 اتخذ موقف شديد العداء للثورة ضد حكم مبارك والعادلي ووصف الثوار بالخونة والعملاء الإيرانيين وظهر مساندا لنظام مبارك في الاعلام الحكومي الفاسد طوال ايام الثورة.

ثم فجأة أصبح بعد نجاح الثورة ثائرا وأصبح حسنى مبارك البطل والاب خائنا وقدم ضده أكثر من ستين ألف بلاغ تم حفظها كلها لافتقادها لأي دليل .

انضم لفضائية السيد البدوي (عدو الأمس) ليقدم برنامج يومي بوجهه الثوري الجديد المؤيد للبرادعي والثوار، نجح في مجلس الشعب في فضيحة غريبة حيث لم يحصل الا على عشرين ألف صوت في حين منافسه حصل على 104 ألف صوت بمجرد أن شعر باستتباب الامر للمجلس العسكري وعدم حصول الثوار على أى سلطة تنصل من الثوار واصفا اياهم بالبلطجية والعملاء مبررا تأييده لهم قصير الاجل بأنه كان يؤيد الثوار الاطهار اما هؤلاء الموجودين في الميادين فهم شرذمة من العملاء

واطفال الشوارع المستأجرين وانه سأل الثوار الاطهار عن هؤلاء الموجودين في الميدان فأخبروه انهم لا يعرفونهم !!!

أصبح برنامجه هو البرنامج المفضل للمجلس العسكري فظهر فيه الروينى وعمارة والعصار وعثمان وعثمان مما ثبتته على حركته البهلوانية اللولبية لنقل ولاءاته من الثوار الى المجلس العسكري فتعامل مع المجلس العسكري بذات الطريقة التي كان يتعامل بها مع مبارك البطل والأب على حد تعبيره عن مبارك قبل سقوطه فأصبح المجلس العسكري هو البطل والأب.

في المجلس الاخوانجى اخذ انقلابه العدائى ضد الثورة التي كان قد تحول لحامى حماها منذ فترة قصيرة ابعادا شديدة الحدة في وصف الثوار بالخونة والعملاء والمتلقين للتمويل من الخارج العاملين على اسقاط مؤسسات الدولة وطالب بإصدار قوانين لحظر التظاهر في مصر زاعما ان امريكا(ماما امريكا على حد قوله) فيها قوانين تحظر التظاهر السلمي.

وعجبي

11. هل كانت الثورة على نظام مبارك ضورية؟

كانت مصر طوال سنوات عصر مبارك تبحث عن قيادة وطنية قادرة على تطوير رؤية واضحة ومتكاملة عن مصر المستقبل وترسم الطريق لتحقيقها. كان مستقبل مصر مشروع وطني تتجاهله الدولة فيما قبل 25 يناير 2011⁴⁸، وكان المطلوب قيادة ملهمة تؤمن بالديموقراطية ولا تنفرد بالحكم من دون إشراك الشعب صاحب السيادة في تكوين رؤية واضحة لمستقبل مصر يشارك في تحديدها فئات المجتمع جميعاً يقودهم ويوجه مسيرتهم المفكرون وأصحاب الرأي والخبرة والشخصيات العامة ذات الاعتبار من أبناء مصر المجددين والحريصين على مصالحها.

كان المطلوب تصميم استراتيجية وطنية للتنمية الوطنية الشاملة تتعامل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية التي تتفاعل جميعاً لصنع مجتمع متكامل ومتماسك يتيح لأعضائه كافة الحقوق وفرص المشاركة في صنع الحياة وتقدمها، ويحملهم بواجباتهم ومسئولياتهم.

كانت مصر طوال سنوات حكم مبارك . وما قبلها منذ 1952 . تسعى لأن يكون لها مشروعاً متكاملًا وجاداً لصنع المستقبل المصري بعقول وأيدي أبناء المحروسة تشمل عناصره تطوير نظام الحكم ومؤسساته على هدى من دستور جديد يحدد المبادئ الأساسية للمجتمع وينظم علاقات السلطات التشريعية، والقضائية، والتنفيذية ويقيم التوازن بينها مع المحافظة على استقلال كل منها وضمان عدم تغوّل السلطة التنفيذية على السلطتين القضائية والتشريعية، ويحدد دور الدولة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع المختلفة ويوضح التزاماتها الأساسية نحو المواطنين.

⁴⁸ أعلن يوم 18 أغسطس 2008 أن رئيس الوزراء اجتمع باللجنة التي تعمل على إعداد رؤية لمستقبل مصر في 2030، ولكن تجري هذه اللجنة أعمالها في طي الكتمان إلا من وثيقة نشرت على موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عن دور مؤسسات المجتمع المدني في رؤية مصر 2030.

كانت مصر تبحث عن مشروع جاد لصنع مستقبلها يحدد هويتها الاقتصادية، ويوضح الملامح الرئيسة للنظام الاقتصادي ومؤسساته، وأسس توزيع الأدوار بين قطاعات الاقتصاد الوطني [القطاع العام، القطاع الوطني الخاص، القطاع المشترك مع مؤسسات أجنبية، مؤسسات الاستثمار الأجنبي]، كما يبين أسس واليات إدارة الاقتصاد الوطني بما يحقق مصالح المواطنين ويقيم العدل في توزيع الثروات والمشاركة في التمتع بنتائج وآثار الأداء الاقتصادي للمجتمع.

كانت مصر تسعى إلى بناء استراتيجية لبناء الإنسان المصري تقوم على أسس وآليات جديدة ومتجددة لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات التعليم قبل الجامعي والجامعي والعالي الحكومية والخاصة والأهلية، ونظم ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية. واستراتيجية إعادة هيكلة نظم ومؤسسات الخدمات الطبية والعلاجية الحكومية والخاصة والأهلية ونظام التأمين الصحي، وأسس واليات إعادة هيكلة نظم ومؤسسات التنمية الثقافية والرياضية وتنمية الشباب.

كانت مصر تبحث عن يبنى ركائز صنع مستقبلها بدعم أسس وآليات إقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الفرص المتكافئة لأبناء المحروسة للمشاركة في العمل الوطني والاستفادة من ثمار التقدم والنمو الاقتصادي من خلال الانتقال إلى صيغة للحكم المحلي يطلق قدرات وطاقات الشعب المصري من دون الانحصار في أسر الإدارة الحكومية المركزية.

وإذا كان تراجع تأثير مصر في الساحة الدولية مصدراً من مصادر القلق العام بين المصريين، فإن تطوير أسس وآليات إدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية كان يمثل رافداً محورياً في مشروع مستقبل مصر.

كانت مصر تريد الانطلاق للمستقبل

- بالتخلص من خطايا سنوات حكم مبارك وما سبقها.
- بالتحلل من أسر المفاهيم الضيقة والسياسات العقيمة والنظم الفاشلة والعناصر الفاسدة في المجتمع.
- بتعميق مفاهيم وقيم التقدم، وترسيخ مفاهيم العدالة والمواطنة.
- بتعميق العلم والبحث العلمي والتقنية باعتبارهم أسس بناء المجتمع العصري الذي يعيش الحاضر بكفاءة ويستوعب متطلبات الدخول إلى المستقبل.
- بإعمال الديمقراطية وحرية الاختيار وموضوعية المحاسبة والمساءلة.
- باستخدام وتفعيل منهجيات الإدارة الاستراتيجية على كل المستويات.

وهكذا كانت النهاية!